مجيب الندا
إلى شرح قطر الندى

للشيخ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي
المتوفى ٩٧٢ هـ

ومعه

معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى

للعلامة الشيخ سيدي عثمان بن المكي التريدي
رحمه الله تعالى

وهما شرحان على كتاب

شرح قطر الندى وبل الصدى

للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري
المتوفى ٧٦١ هـ

تعليق وتخريج

محمود عبد العزيز محمود

تنبيه:

وضعنا "شرح قطر الندى" لابن هشام في أعلى الصفحات،
ووضعنا حاشية "مجيب الندا" للفاكهي، ثم "معالم الاهتدا" للتريدي،
وفي أسفل الصفحات الحواشي والتخريجات والتعليقات

دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Title: MUJĪB AL- NIDĀ
ILĀ ŠARḤ QAṬR AL-NADĀ
(A book in Arabic syntax)
Author: Jamāl-Al-Dīn ʿAbdullah Ben Aḥmad Al-Fākihi
Editor: Maḥmūd ʿAbdul-ʿAzīz Maḥmūd
Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah
Pages: 552
Year: 2006
Printed in: Lebanon
Edition: 1st

الكتاب: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى
ومعه معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى
المؤلف: جمال الدين الفاكهي وعثمان بن المكي الزبيدي
المحقق: محمود عبد العزيز محمود
الناشر: دار الكتب العلميـــة ـ بـيروت
عدد الصفحات: 552
سنة الطباعة: 2006 م
بلد الطباعة: لبنـان
الطبعـة: الأولى

ISBN 2-7451-4398-0
9 782745 143983 90000 >

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
Copyright
All rights reserved
Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon
No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban
Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى
٢٠٠٦ م-١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢ / ١١/ ٥٨٠٤٨١٠ +٩٦١ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٥٨٠٤٨١٣ +٩٦١ رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ترجمة ابن هشام
صاحب شرح قطر الندى[1]

١ ـ اسمه ونسبه:

هو الشيخ الإمام العالِم العلّامة عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصريّ الخزرجيّ الشافعيّ الحنبليّ الملقَّب بـ «جمال الدين»، والمُكَنَّى بـ «أبي محمد»، ومحمد هو أكبر ولديه.

---

(١) انظر ترجمته في المصادر والمراجع التالية، وقد رتّبناها ترتيبًا ألفبائيًا:
ـ الأعلام للزركلي ٤/ ١٤٧.
ـ البدر الطالع للشوكاني ١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١.
ـ بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٦٨ ـ ٧٠.
ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (مقدمة المحقق) ص ٩ ـ ١١.
ـ حسن المحاضرة للسيوطي ١/ ٥٢٦.
ـ دائرة المعارف ٤/ ١٢٤ ـ ١٢٥.
ـ دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧.
ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني ٢/ ٣٠٨ ـ ٣١٠.
ـ روضات الجنات للخوانساري، ص ٤٣٦.
ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبليّ ٦/ ١٩١ ـ ١٩٢.
ـ طبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٣٣.
ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ١/ ١٢٤، ٤٠٦، ٥٦٣، ٦٠٤؛ ٢/ ١٠٢١، ١٠٢٩، ١٣٣٢، ١٣٥٢، ١٤٧٧، ١٥٦١، ١٦٦٩، ١٧٥١ ـ ١٥٧٢، ١٨١٨.
ـ معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة ٦/ ١٦٣ ـ ١٦٤.
ـ مفتاح السعادة لطاش كبري زاده ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠.
ـ مقدمة ابن خلدون ٣/ ١٢٤١، ١٢٦٧ ـ ١٢٦٨.
ـ المورد (مجلة)، المجلد التاسع، العدد الثالث (سنة ١٩٨٠)، ص ١١٥ ـ ١١٧.
ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ١٠/ ٣٣٦.
ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١/ ٤٦٥.
وانظر المزيد من المصادر والمراجع في كتاب عمر رضا كحالة «معجم المؤلّفين» ٦/ ١٦٤.

٢ ـ ولادته ونشأته ووفاته:

وُلد ابن هشام بالقاهرة في شهر ذي القعدة من سنة ٧٠٨ هـ/١٣٠٦ م، ونشأ فيها[١].

درس معظم علوم عصره من نحو، وصرف، وفقه، وقراءة، وتفسير، وأدب، ولغة على أيدي شيوخها في ذلك العصر[٢]، متّخذًا الصبر والمثابرة شعارًا، ولسان حاله يقول: [من الطويل]

ومَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ ومَنْ يَخْطُبِ الحَسْناءَ يَصْبِرْ على البَذْلِ
ومَنْ لَمْ يُذِلَّ النَّفْسَ في طَلَبِ العُلَى يسيرًا يَعِشْ دَهْرًا طويلًا أَخا ذُلِّ[٣]

وبعد تضلّعه من هذه العلوم انتقل إلى التدريس، فدرّس علوم العربيّة في مصر ومكة عندما جاور بها. وكان شافعيّ المذهب، وأصبح بصفته هذه مدرّسًا لعلم التفسير بالقبّة المنصوريّة بالقاهرة، ثم انتقل إلى المذهب الحنبليّ قبل وفاته بخمس سنوات لينال منصب معلّم بالمدرسة الحنبليّة بالقاهرة[٤]، كما حدّث عن ابن جماعة (محمد بن إبراهيم ٧٣٣ هـ/ ١٣٣٢ م) بالشاطبيّة[٥]، وزار مكّة مرّتين: أولاهما سنة ٧٤٩ هـ/١٣٤٨ م، وفيها ألّف كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، ولكنه أضاعه في أثناء عودته إلى مصر. وثانيتهما سنة ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥ م، وفيها أعاد كتابته[٦].

توفي ابن هشام ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠ م، فدُفِن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفيّة خارج باب النصر من القاهرة[٧]، فرثاه ابن نباتة

---

(١) بغية الوعاة ٢/٦٨؛ وشذرات الذهب ٦/١٩١؛ والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦؛ والدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨؛ وحسن المحاضرة ١/٥٢٦؛ ومفتاح السعادة ١/١٥٩؛ ودائرة المعارف ٤/١٢٤.

(٢) سنفصّل القول في شيوخه في فقرة تالية.

(٣) البيتان لابن هشام في بغية الوعاة ٢/٦٩، وشذرات الذهب ٦/١٩٢؛ والدرر الكامنة ٢/٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤؛ ودائرة المعارف ٤/١٢٤.

(٥) الدرر الكامنة ٢/٣٠٨؛ وبغية الوعاة ٢/٦٨.

(٦) مقدمة كتابه «مغني اللبيب».

(٧) انظر: بغية الوعاة ٢/٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/١٩٢؛ والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، وحسن المحاضرة ١/٥٢٦. وقد اضطرب حاجي خليفة في تحديد سنة وفاته اضطرابًا كبيرًا، إذ قال حينًا: =

المصريّ (محمد بن محمد ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٧ م) بقوله : [من الطويل]

سَقَى ابنَ هشامٍ في الثَّرَى نَوْءُ رَحْمَةٍ يَجُرُّ على مَثْواهُ ذَيْلَ غمامِ
سأَزْوي له من سيرَةِ المذْحِ مُسْنَدًا فما زِلْتُ أَزْوي سيرَةَ ابن هشامِ[١]

كما رثاه ابن الصاحب بدر الدين (محمد بن أحمد ٨١٣ هـ/ ٤١٠ م) بقوله: [من الطويل]

تَهَنَّ، جمال الدينِ، بالخُلْدِ إنَّني لِفَقْدِكَ عَيشِي تَرْحَةٌ ونكالُ
فما لِدُروسٍ غِبْتَ عنها طلاوَةٌ ولا لزمانٍ لستَ فيها جمالُ[٢]

٣ ـ صفاته وعلومه:

يظهر أن ابن هشام كان يتمتّع بذكاء خارق، وذاكِرة قويّة، فقد استطاع أن يبرز في عدّة علوم، ومنها: النحو، والفقه، والأدب، والتفسير، واللغة، وأن يفوق الأقران، بل الشيوخ[٣]، كما استطاع أن يحفظ مختصر الخرقيّ (عمر بن الحسين ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م) في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين[٤].

وإلى جانب براعته في علوم العربيّة، كان ابن هشام أديبًا شاعرًا[٥]، لكنّه كان كثير المعارضة لأبي حيّان، شديد الانحراف عنه[٦]، ولعلّ ذلك يعود، كما يقول

= إنه توفي سنة ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠ م. (انظر كتابه «كشف الظنون» ٢/ ١٠٢٩، ١٣٣٢، ١٨١٨)؛ وقال حينًا آخر: إنه توفي سنة ٧٦٢ هـ/ ١٣٦١ م، (كشف الظنون ١/ ١٢٤، ٤٠٦، ٦٠٤، ٢/ ١٠٢١، ١٣٥٢، ١٤٧٧، ١٦٦٩، ١٧٥١ ـ ١٧٥٢)؛ وقال حينًا ثالثًا: إنه توفي في السنة ٧٦٣ هـ/ ١٣٦٢ م، (كشف الظنون ١/ ٥٦٣، ٢/ ١٥٦١)؛ وتبعه في هذا التاريخ الأخير إسماعيل باشا البغدادي (انظر كتابه: هدية العارفين ١/ ٤٦٥).

(١) بغية الوعاة ٢/ ٧٠؛ والدرر الكامنة ٢/ ٣١١؛ وابن هشام المذكور في آخر البيت الثاني هو الإمام الشهير أبو محمد عبد الملك (٢١٣ هـ/ ٨٢٨ م أو ٢١٨ هـ/ ٨٣٣ م) صاحب «السِّيرة النبويّة».

(٢) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩.

(٣) حسن المحاضرة ١/ ٥٢٦.

(٤) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٨.

(٥) ومن شعره: [من الرجز]

سوءُ الحسابِ أَنْ يُؤاخَذَ الفَتى بكلِّ شيءٍ في الحياة قد أَتى

(انظر: بغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ شذرات الذهب ٦/ ١٩٢).

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ والدرر الكامنة ٢/ ٣٠١.

الشوكاني (محمد بن عليّ ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤ م): «لكون أبي حيّان كان منفردًا بهذا الفنّ في ذلك العصر غير مدافَع عن السبق فيه، ثمّ كان المتفرّد بعده هو صاحب الترجمة [أي ابن هشام]، وكثيرًا ما ينافس الرجلُ مَن كان قبله في رتبته التي صار إليها إظهارًا لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمَن كان قبله، أو بالتمكّن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه»[١].

أما من الناحية الخُلُقية، فقد عُرِف «بالتواضع والبرّ، والشَّفقة، ودماثة الخُلُق، ورقّة القلب»[٢]، كما عُرِف بالتديُّن، والعفَّة، وحُسْن السِّيرة، والاستقامة، والصبر في طلب العلم[٣].

٤ ـ شيوخه وتلامذته:

تتلمذ ابن هشام على شيوخ عصره في علوم العربيَّة والفقه والحديث والتفسير والقراءة ومنهم[٤]:

ـ الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحَّل، المكنَّى بأبي فرج (٧٤٤ هـ/ ١٣٤٣ م)، وقد لزمه ابن هشام وأخذ عنه النحو، فتأثَّر به.

ـ الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن نمير المعروف بابن السراج (٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨ م)، وقد أخذ عنه القراءات.

ـ الشيخ تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي (٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥ م)، وقد حضر دروسه في المدرسة الحساميّة.

ـ الشيخ تاج الدين عمر بن عليّ الفاكهانيّ (٧٣٤ هـ/ ١٣٣٣ م)، وقد قرأ عليه جميع شرح «الإشارة» في النحو إلا الورقة الأخيرة.

ـ الشيخ بدر الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة (٧٣٣ هـ/ ١٣٣٢ م)،

---

(١) البدر الطالع ١/ ٤٠١.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢؛ والدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩.

(٣) يدلُّنا على ذلك أنه لم يُتَّهَم باعتقاده ولا بتديّنه، ولا بسلوكه.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٦٨؛ والدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨، ٤١٥؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩١؛ وابن هشام الأنصاري حياته ومنهجه النحوي لعصام نور الدين ص ١٦، ١٧.

وقد أخذ عنه علم الحديث، وحدَّث عنه بالشاطبيَّة.

أبو حيّان النحويّ (محمد بن يوسف ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤ م)، وقد سمع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى، ولكنه لم يلازمه ولم يقرأ عليه.

أمّا تلامذته فلا تذكر كتب التراجم في مواضع ترجمته سوى أنّه «تخرَّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم»[١]، وهذا الأمر دفع أحد الباحثين إلى القول: «لعلّ أكثرهم [أي أكثر تلامذته] كان من غير المشهورين»[٢]، ولكنَّ الباحث في كتب التراجم عن أعلام النحو في أواخر القرن الثامن الهجريّ وأوائل القرن التاسع الهجريّ يجد أن بعضهم تخرَّج على يديه، ومنهم:

١ ـ ابنه محبّ الدين محمد (٧٩٩ هـ/ ١٣٩٦ م)، الذي «قرأ العربية على أبيه وغيره وشارك في غيرها قليلاً وكان إليه المنتهى في حُسْن التعليم مع الدين المتين»[٣]، وقيل عنه: إنّه كان وحيد عصره في تحقيق النحو[٤].

٢ ـ الشيخ جمال الدين إبراهيم بن محمد اللخميّ (٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨ م)[٥].

٣ ـ إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحٰق الدجويّ المصريّ النحويّ (٨٣٠ هـ/ ١٤٢٦ م)[٦].

٤ ـ جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويريّ (٧٨٦ هـ/ ١٣٨٤ م)[٧].

٥ ـ عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكيّ (٧٩٤ هـ/ ١٣٩١ م)[٨].

٦ ـ علي بن أبي بكر بن أحمد البالسيّ (٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥ م)[٩].

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٦٨؛ والدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩١؛ وحسن المحاضرة ١/ ٥٢٦.

(٢) هذا القول لبركات يوسف هبود في مقدمة تحقيقه لكتاب شرح شذور الذهب، ص ٩.

(٣) شذرات الذهب ٦/ ٣٦١.

(٤) حسن المحاضرة ١/ ٥٣٧.

(٥) الدرر الكامنة ١/ ٦٠.

(٦) بغية الوعاة ١/ ٤٢٧.

(٧) شذرات الذهب ٦/ ٢٩٢.

(٨) شذرات الذهب ٦/ ٣٣٣.

(٩) الدرر الكامنة ٣/ ٣٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٥١.

٧ ـ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعيّ (٨٠٤ هـ/ ١٥٠١ م)[١].

٥ ـ تديّنه ومذهبه:

كان ابن هشام عالِمًا ورِعًا، فلم يُتَّهم باعتقاده، ولا بتديّنه، ولا بسلوكه، وكان على مذهب الشافعيّة، وتفقَّه في هذا المذهب، لكنَّه ما لبث أن تحنبل، فحفظ مختصر الخرقيّ (عمر بن الحسين ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م) في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين[٢]. وقال يوسف بن تغري بردي (٨٧٤ هـ/ ١٤٧٠ م): إنه «كان أوَّلاً حنفيًّا ثمَّ استقرَّ حنبليًّا وتنزّل في دروس الحنابلة[٣].

٦ ـ أقوالُ العلماء فيه:

نظر العلماء إلى ابن هشام نظرة فيها الكثير من الإعجاب والتقدير، فقد قال عنه مُعاصِرُه السبكيّ (عبد الوهاب بن علي ٧٧١ هـ/ ١٣٧٠ م): إنه كان نحويّ وقته[٤]. وقال عنه ابن خلدون (عبد الرحمٰن بن محمد ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥ م): «... وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة العربيَّة من أهل مصر يُعرَف بـ «ابن هشام»، ظهر من كلامه فيها أنّه استولى على غاية من ملَكة تلك الصناعة لم تحصل إلاّ لسيبويه وابن جنّي وأهل طبقتهما، لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفنّ وتفاريعه، وحُسْن تصرّفه فيه»[٥].

وقال في موضع آخر: «وقد كادت هذه الصناعة [أي: علم النحو] أن تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقص العمران. ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مُجْمَلَةً ومُفَصَّلةً، وتكلَّم على الحروف والمفردات والجُمَل، وحذف ما في الصناعة من المتكرِّر في أكثر أبوابها، وسمّاه بـ «المغني» في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها،

(١) البدر الطالع ١/٥٠٨.
(٢) بغية الوعاة ٢/٦٨؛ وشذرات الذهب ٦/١٩١؛ والدرر الكامنة ٢/٣٠٨.
(٣) النجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦.
(٤) طبقات الشافعية ٦/٢٣.
(٥) مقدمة ابن خلدون ١٢٤١.

فوقفنا منه على علم جَمّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته مَنحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّيّ واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة مَلَكَته واطّلاعه»[١].

وقال: «ما زلنا، ونحن بالمغرب، نسمع أنّه ظهر بمصر عالِم بالعربيّة يُقال له: ابن هشام، أَنْحَى من سيبويه»[٢].

وقال عنه ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي ٨٥٢ هـ/ ١٤٤٨ م): إنه «انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطّلاع المُفرِط، والاقتدار على التصرّف في الكلام، والمَلَكَة التي كان يتمكّن من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسهِبًا وموجزًا»[٣].

وقال الدماميني (محمد بن أبي بكر ٨٢٧ هـ/ ١٤٢٣ م) لولد ابن هشام: «لو عاش سيبويه لم يمكنه إلا التّلمذَة لوالدك والقراءة عليه»[٤].

ووصفه يوسف بن تغري بردي بـ «الإمام العالِم العلاّمة»، ثم قال: «كان بارعًا في عدّة علوم لا سيَّما العربيَّة، فإنّه كان فارسها ومالِك زمامها»[٥].

وقال عنه الشوكاني (محمد بن عليّ ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤ م): «وقد تصدّر للتدريس، وانتفع به الناس، وتفرَّد بهذا الفنّ، وأحاط بدقائقه وحقائقه، وصار له من المَلَكَة فيه ما لم يكن لغيره، واشتهر صيته في الأقطار، وطارت مصنّفاته في غالب الديار»[٦].

وقال عنه أحد الباحثين المُعاصرين: إنه «حجّة كلمته كلمة الفصل، ومحَجَّة لأرباب الفكر لا يُنكر له فضل، يتناول الأصول والدقائق تناول المهيْمِن القدير، ويجول في العامّ

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٦٨.
(٢) لم أقع على هذا القول في مقدمة ابن خلدون، وقد ورد في الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢؛ وحسن المحاضرة ١/ ٥٢٦.
(٣) حاشية الأمير على المغني ٢/ ٢٦.
(٤) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩؛ وانظر: بغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩١، ١٩٢؛ وحسن المحاضرة ١/ ٥٢٦.
(٥) النجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦.
(٦) البدر الطالع ١/ ٤٠١.

والخاصّ جَوَلان العالِم النحرير»[١].

٧ ـ مؤلَّفاته:

ترك ابن هشام حوالى الخمسين كتابًا، بعضُها فُقِد فلم يصل إلينا، وبعضها الآخر ما يزال مخطوطًا. وفيما يلي نَبْت بمؤلّفاته بحسب الترتيب الألفبائيّ[٢]:

ـ **الإعراب عن قواعد الإعراب**، وهو رسالة مختصرة في النحو[٣].

ـ **«إقامة الدليل على صحّة التمثيل وفساد التأويل»**[٤].

ـ **«الألغاز»**، وهو كتاب في مسائل نحويّة ألّفه لخزانة السلطان الملك الكامل[٥].

ـ **الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام**[٦].

ـ **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، وعُرِفَ أوّلاً خطأ باسم «الموضح»، وقد طُبِعَ طبعات عدّة، وعليه شروح وتعاليق لفريق من علماء النحو[٧].

---

(١) حنا الفاخوري في مقدمة تحقيقه لكتاب «شرح قطر الندى وبلّ الصدى»، ص ٥.

(٢) اعتمدنا في هذا النَّبْت على الدرر الكامنة ٢/٣٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/٦٨، ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٦، ٢٩٧؛ ومقدمة حاتم صالح الضامن لكتاب «المسائل السفريّة في النحو» في مجلّة المورد، المجلد التاسع، العدد الثالث، ص ١١٦، ١١٧؛ وهدية العارفين ١/٤٦٥؛ وابن هشام الأنصاري حياته ومنهجه النحوي، ص ٢٤ ـ ٣٨.

(٣) طُبع بالقسطنطينيّة عام ١٢٩٨ هـ/ ١٨٨٠ م، ونشره سلفستر دي ساسي S.De Sacy مع ترجمة بالفرنسية في كتاب Anthologie grammaticale وذلك في باريس سنة ١٨٢٩ م/١٢٤٥ هـ. ثم طُبع بالآستانة سنة ١٢٨٩ هـ/١٨٧٢ م، (انظر: دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٦؛ ودائرة المعارف ٤/ ١٢٤)، ثمّ حقّقه رشيد العبيدي في السنة ١٩٧٠ م، ثمّ علي فودة في مجلة كلية الآداب في جامعة الرياض سنة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ م.

(٤) نُشِر بتحقيق هاشم طه شلاش في مجلة كلية الآداب ببغداد، العدد ١٦، سنة ١٩٧٢ م.

(٥) طُبع طبعات عدّة، لعلّ أوّلها طبعة القاهرة سنة ١٣٠٤ هـ/١٨٨٦ م؛ ومن طبعاته طبعة النجف سنة ١٩٦٧ م/١٣٨٧ هـ بعنوان «حلّ الألغاز»، وآخر طبعاته طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٩٦٧ م، بتحقيق وترتيب أسعد خضير.

(٦) حقّقه عبد الفتاح السيّد سليم ونشره في مجلة عالم الكتب، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، محرم ـ صفر ١٤١٤ هـ/ يوليو ـ أغسطس ١٩٩٣ م.

(٧) أوّلها طبعة كلكتا سنة ١٨٣٢ م/١٢٤٨ هـ، ثم طبعة القاهرة ١٣٠٤ هـ/ ١٨٨٦ م، و١٣١٦ هـ/ ١٨٩٨ م، ومن أشهر طبعاته الطبعة التي قام بتحقيقها محمد محيي الدين عبد الحميد، ومن طبعاته الحديثة طبعة دار الكتاب العربي ببيروت بتحقيق هادي حسن حمّودي.

- **التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل**[١].

- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**[٢].

- **التذكرة في خمسة عشر مجلدًا**[٣].

- **تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة**[٤].

- **التوضيح**، انظر: أوضح المسالك.

- **الجامع الصغير في النحو**[٥].

- **الجامع الكبير**[٦].

- **حاشية على «مُغني اللبيب»**[٧].

- **حواشٍ على الألفيّة**[٧].

- **رسالة في أحكام «لو» و«حتّى»**[٨].

- **رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم**[٩].

- **رسالة في انتصاب «لغةً» و«فضلاً» وإعراب «خلافًا»، و«أيضًا» و«هلمَّ جرًّا»**. انظر: المسائل السفريّة في النحو.

---

(١) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٢) نشر بتحقيق عباس مصطفى الصالحي، ونشرته المكتبة العربية ببيروت سنة ١٩٨٦ م.

(٣) ورد ذكرها في الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٤) منه نسخة في مكتبة جامع القرويين بالمغرب. (مجلة المورد، المجلد التاسع، العدد الثالث، ص ١١٦).

(٥) حقّقه محمد شريف سعيد الزبيق في دمشق سنة ١٩٦٨ م.

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٧) منه نسخة بدار الكتب المصرية (عن حاتم صالح الضامن: مجلة المورد، المجلد التاسع، العدد الثالث، ص ١١٦).

(٨) عن المرجع السابق، ولم أقع عليه في كتب التراجم التي عدتُ إليها.

(٩) يوجد نسخة منها في مكتبة برلين بالرقم ٦٨٨٤، وقال محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٧: «يُحتَمل أنّها الرسالة التي ذكرها درنبورج في فهرس المخطوطات العربيّة المحفوظة بالإسكوريال بالرقم ٨٦، ٦».

ـ **رسالة في توجيه النصب**، وهي الرسالة السابقة، وقد حملت هذا الاسم في نسخة دار الكتب الوطنية بتونس بالرقم ٢٣٣٨[١].

ـ **رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة**[٢].

ـ **الروضة الأدبيّة في شواهد علوم العربيّة**، وهو شرح للشواهد الشعريّة التي أوردها ابن جنّي في كتابه «اللُّمَع»[٣].

ـ **شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، وهو رسالة في النحو.

ـ **شرح أبيات ابن الناظم**[٤] (محمد بن محمد ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧ م).

ـ **شرح بانت سعاد** = شرح قصيدة بانت سعاد.

ـ **شرح البردة**[٥]، وهو شرح على قصيدة البوصيريّ (محمد بن سعيد ٦٩٦ هـ).

ـ **شرح التسهيل**[٦].

ـ **شرح الجامع الصغير**، وهو كتاب في فروع الحنفيّة لمحمد بن الحسن الشيبانيّ (١٨٧ هـ/ ٨٠٢ م)[٧].

ـ **شرح الجُمل للزجّاجيّ**[٨]، ونسبة هذا الكتاب إلى ابن هشام مشكوك في صحّتها[٩].

---

(١) عن حاتم صالح الضامن: مجلة المورد، المجلد ٩، العدد ٣، ص ١١٧.

(٢) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٣) توجد نسخة منه في مكتبة برلين بالرقم ٧٦٥٢ (عن دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٦).

(٤) لم أقع عليه في كتب التراجم التي وقفتُ عليها، وذكره حاتم صالح الضامن في مجلة المورد (المجلد التاسع، العدد الثالث)، ص ١١٦.

(٥) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢. وقال حاتم الضامن: إنّه يُخَيَّل له أنّ هذا الكتاب هو شرح بانت سعاد نفسه لأنّ من العلماء مَن يسمّيها «البردة»، وأنّ رشيد العبيدي ذكر أنّه مطبوع، ولم يقف عليه. ولا أظنّ أن الشرحين واحد بدليل ذكرهما معًا في كتب التراجم. (انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢).

(٦) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٩.

(٧) كشف الظنون ١/ ٥٦٣.

(٨) طُبع بتحقيق علي محسن عيسى مال الله، ونشرته عالم الكتب ببيروت، سنة ١٩٨٥ م/ ١٤٠٥ هـ.

(٩) أكّد علي فودة أنّ الكتاب ليس لابن هشام، بل هو «لقيط دُعِي لغير أُمه»، وقال: «وقد صحَّ=

ـ **شرح شذور الذهب**، وهو شرح لكتابه «شذور الذهب» المتقدِّم[١].

ـ **شرح الشواهد الصغرى**[٢].

ـ **شرح الشواهد الكبرى**[٣].

ـ **شرح شواهد المُغني**[٤].

ـ **شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير**[٥] (٢٦ هـ/ ٦٤٥ م).

ـ **شرح القصيدة اللغزيّة في المسائل النحويّة**[٦].

= عندي أنَّ هذا الشرح ليس لابن هشام، بأدلّة في طليعتها ما قام على دراية بأسلوب ابن هشام، ومصطلحاته النحويّة، وطريقة علاجه لمباحث كثيرة في كتبه المعروفة له بها قصور مُخِلّ بالشرح المذكور. وفي طليعتها أيضًا ما استُمِدّ من الوقوف على أمور وردت بالشرح المذكور، الصواب عند ابن هشام خلافها، ومن استقصاء لنقده للزجّاجيّ في عدد من المسائل خلا عنه الشرح المنسوب إليه». ثم أشار إلى أنَّ المراجع القديمة لم تذكر هذا الشرح ضمن مؤلّفات ابن هشام، وأنّ صاحب هذا الشرح قد تابع الزجّاجي، ولم يناقشه في شيء خلاف المعهود عن ابن هشام، وأنَّ الإعراب في هذا الشرح عُنِيَ بالأمثلة البسيطة السهلة، وهو أمر لم يُعْهد عند ابن هشام. انظر: مجلة عالم الكتب، المجلد السابع عشر، العدد الأول، رجب ـ شعبان ١٤١٦ هـ/ يناير ـ فبراير ١٩٩٦ هـ، ص ٦١.

(١) طبع الكتاب طبعات عدّة. انظر مقدّمة هذا الكتاب (طبعة دار الكتب العلمية في بيروت ١٩٩٦ م).

(٢) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٣) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢؛ ولعلّه شرح شواهد المغني التالي نفسه.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٥) صدر في القاهرة بمطبعة حسن مصطفى سنة ١٢٩٠ هـ/ ١٨٧٣ م، وفي هذا الكتاب أردف ابن هشام كلّ بيت بشرح ما يشكل من لغته وإعرابه ومعناه، والذي دعاه إلى هذا التأليف، كما يصرّح في مقدّمة كتابه، أمران:

١ ـ التعرّض لبركات من قيلت فيه.

٢ ـ إسعاف طالبي علم العربيّة بفوائد جليلة يوردها وقواعد عديدة يسردها.

وقد وضع عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ/ ١٦٨٢ م) لهذا الشرح حاشية، وقد صدرت هذه الحاشية عن المعهد الألمانيّ في بيروت (فرانز شتايز شتوتغارت) بتحقيق نظيف محرّم خواجة سنة ١٩٩٠ م/ ١٤١٠ هـ.

(٦) توجد نسخة منه في مكتبة ليدن Cat ج ١، ٢ رقم ٢٢٢.

- **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، وستتناوله في فقرة لاحقة بالتفصيل.

- **شرح اللمحة البدريّة** (الكواكب الدرّيّة)[١].

- **شوارد الملح وموارد المنح**، وهو رسالة في سعادة النفس[٢].

- **عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب**، مجلَّدان[٣].

- **فَوْح الشَّذا في مسألة كذا**، وهو تكملة لرسالة في الموضوع نفسه عنوانها: «كتاب الشذا في أحكام كذا»، صنّفها شيخه أبو حيان التوحيديّ[٤].

- **قطر الندى وبلّ الصدى**، وهو رسالة صغيرة في النحو نُشِرَت عدَّة مرات.

- **قواعد الإعراب**[٥].

- **القواعد الصغرى**[٦].

- **القواعد الكبرى**[٦].

- **كفاية التعريف في علم التصريف**[٧].

- **الكواكب الدرّيّة**. انظر: «شرح اللمحة البدريّة».

- **المباحث المرضيّة المتعلّقة بـ «من» الشرطية**[٨].

- **مختصر الانتصاف من الكشاف**، وهو مختصر كتاب «الانتصاف في الكشاف» الذي صنّفه ابن المنيّر المالكيّ (أحمد بن محمد ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤ م) ردًّا على آراء

---

(١) طبع بتحقيق هادي النهر ببغداد سنة ١٩٧٧ م؛ واللمحة البدرية كتاب لأبي حيّان.

(٢) يوجد نسخة منه في مكتبة برلين بالرقم ٢٠٩٧ (عن دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٧). وقال حاتم صالح الضامن (مجلة المورد، ص ١١٦): إنه كتاب في العقائد والفرائض والمسائل الدينيّة.

(٣) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩ (واسمه فيه: «عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب»)؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٤) حقّقه أحمد مطلوب في بغداد سنة ١٩٦٣ م.

(٥) الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩.

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٦٩.

(٧) هدية العارفين ١/ ٤٦٥.

(٨) منها ثلاث نسخ بدار الكتب المصرية (عن مجلة المورد ص ١١٦).

المعتزلة في كتاب الكشاف للزمخشري[١].

- **المسائل السفريّة في النحو**[٢].

- **مسائل في إعراب القرآن**[٣].

- **مسائل في النحو وأجوبتها**[٤].

- **مسألة اعتراض الشرط على الشرط**[٥].

- **مسألة في تعدّد ما بعد «إلاّ» على ثلاثة أقسام**[٦].

- **مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته**[٧].

- **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، وهو كتاب مهمّ في النحو بحث فيه بالتفصيل معاني الحروف وأحوال الجُمَل، ألّفه بمكّة سنة ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨ م، وأضاعه في طريقه إلى مصر. وكانت له رحلة ثانية إلى مكة سنة ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥ م، فأعاد تأليفه. وقد طُبع طبعات عدّة[٨].

---

(١) توجد نسخة منه ببرلين بالرقم ٧٩١ (عن دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٧)؛ ونسخة أخرى بالأزهر (عن مجلة المورد، المجلد التاسع، العدد الثالث، ص ١١٦).

(٢) حقّقها حاتم صالح الضامن في مجلة المورد، المجلد التاسع، (العدد الثالث)، وسُمّيت «مسائل في النحو وأجوبتها» في نسخة بليدن بالرقم ٢٢١ Cat، ج ١، ٢ (عن دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٦، ٢٩٧)، كما سُمّيت رسالة في انتصاب «لغة» و«فضلاً»، وإعراب «خلافًا» و«أيضًا»، و«هلمّ جرًا» (عن المرجع نفسه ١/٢٩٦، ٢٩٧).

(٣) حقّقها صاحب أبو جناح في مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثالث، بغداد، ١٩٧٤ م.

(٤) انظر: الهامش الذي قبل السابق.

(٥) يوجد نسخة منها في مكتبة ليدن بالرقمين ٢١٧، ٢١٨ Cat، ج ١، ٢. وقد طُبعت ضمن كتاب السيوطيّ «الأشباه والنظائر» بحيدر أباد سنة ١٣١٧ هـ/ ١٨٩٩ م.

(٦) منها نسخة في مكتبة خسرو باشا بتركيا (عن مجلة المورد، المجلد التاسع، العدد الثالث، ص ١١٦).

(٧) منها نسخة في مكتبة خسرو باشا بتركيا (عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها).

(٨) طبع بطهران عام ١٢٦٨ هـ/ ١٨٥١ م، وتبريز عام ١٢٧٤ هـ/١٨٥٧ م، والقاهرة ١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٧ م، و١٣٠٧ هـ/١٨٨٩ م، و١٣١٧ هـ/١٨٩٩ م؛ ومن طبعاته أيضًا طبعة المكتبة العصرية ببيروت بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعة دار الفكر بدمشق بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.

ـ **موقد الأذهان وموقظ الوسنان**، وقد تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو[١].

ـ **النكتة النحويّة** اختصر فيها كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» تسهيلاً على الطلاّب وتقريبًا على أُولي الألباب[٢].

وفي كتاب السيوطيّ «الأشباه والنظائر» جملة مسائل أو رسائل صغيرة في النحو لابن هشام جاءت مبثوثة في أماكن متفرّقة منه[٣].

ونسبت إليه بعضُ المراجع كتبًا ليست له، أحصاها الدكتور حاتم صالح الضامن، فجاءت كما يلي:

١ ـ **التيجان**: نسبه إليه إسماعيل باشا في هدية العارفين ١/ ٤٦٥، وهو وهم منه إذ الكتاب لابن هشام صاحب السيرة.

٢ ـ **الجمل في النحو**: نسبه إليه إسماعيل باشا في هدية العارفين، والشوكاني في البدر الطالع، وهو وهم منهما إذ خلطا بين صاحبنا وبين ابن هشام اللخمي (محمد بن أحمد) المتوفّى سنة ٥٧٧ هـ الذي ذكر له صاحب كشف الظنون كتابًا اسمه الجمل. (والذي في كتب التراجم: المجمل في شرح أبيات الجمل).

٣ ـ **شرح المفصل لابن يعيش**: ذكره د. هادي النهر في مقدمة اللمحة ص ٩٠،

---

(١) طُبع مع «شرح شذور الذهب» ببولاق، سنة ١٢٥٣ هـ.

وتوجد نسخة منه بالمكتبة الأهليّة بباريس بالرقم ٤١١٥، ٢؛ ونسخة أخرى في المكتبة نفسها بالرقم ٤١٦٢، ١؛ وثالثة في برلين بالرقم ٦٧٤٨ ـ ٦٧٤٩ Verz. وانظر: فهرس الكتبخانة الخديوية ج ٧، ص ٦٩، ١٠٤، ١٧٢، ٥٩٨. وذكر صاحب أبو جناح في مقدّمة تحقيقه لكتاب «مسائل في إعراب القرآن» أنه قد طُبع جزء من هذا الكتاب مع شرح شذور الذهب ببولاق عام ١٢٥٣ هـ، ولم أقف عليه.

(٢) منها نسخة في سبع أوراق في الجامعة الأميركية ببيروت.

(٣) ومنها كتابه «فوح الشذا في مسألة كذا»، وهو شرح لكتاب أبي حيّان «الشذا في مسألة كذا» (الأشباه والنظائر ٧/ ٢٧١ ـ ٢٩٣)، وانظر في هذا الكتاب: ١/ ٤٥، ٦١، ٧٤، ١٠٣، ١٦٤، ٢٤٧، ٢/ ٩، ١٢٠، ١٥٠، ١٩٧، ٢٨١، ٣٥٥، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٤٢. ٣/ ١٨، ٣١، ٥٨، ٦٣، ٧٠، ١٠٢، ١١٦، ١٢١، ١٨٣، ٢٠١، ٢٧٥، ٢٨٤، ٣١٢.

اعتمادًا على الأشباه والنظائر، وهو وهم منه.

٤ ـ **شرح مقصورة ابن دريد**: نسبه إليه د. رمضان ششن في نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/١٩٨. وهو وهم منه إذ هو لابن هشام اللخمي.

٥ ـ **الفوائد المحصورة في شرح المقصورة**: نسبه إليه د. رمضان ششن في الكتاب السابق ١/١٩٩. وهو وهم منه أيضًا لأنه لابن هشام اللخمي المذكور في أعلاه.

٦ ـ **نزهة الطرف في علم الصرف**: نسبه إليه الزركلي في «الأعلام» اعتمادًا على مخطوطة «السحب الوابلة»، وتابعه في ذلك صاحب أبو جناح، والدكتور رشيد العبيدي في مقدمة الإعراب ٣٤، والدكتور هادي النهر في مقدمة اللمحة ٩١[١].

ثم قال الدكتور حاتم الضامن عن الكتاب الأخير: والذي أعرفه أن هذا الكتاب من تأليف أحمد بن محمد الميداني صاحب مجمع الأمثال المتوفَّى سنة ٥١٨ هـ، وقد نصَّ على ذلك الأنباري في نزهة الألباء ٣٩٠، وياقوت في معجم الأدباء ٥/٤٦، والقفطي في إنباه الرواة ١/١٢٤، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين ١٩٢، والسيوطي في البغية ١/٣٥٦[٢].

واللافت للانتباه أنَّ كتب ابن هشام متداخلة فيما بينها، فما نراه في واحد منها قد يتكرّر في الثاني والثالث والرابع، حتى إنّ بعض كتبه يكاد أن يكون بكامله ضمن كتاب آخر مع بعض الاختلاف في الزيادة، أو الشرح، أو الاستطراد. وأكثر ما يصدق هذا على كتبه: «شرح شذور الذهب»، و«شرح قطر الندى»، و«أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك»، و«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب».

٨ ـ شرح قطر الندى:

بعد أن وضع ابن هشام كتابه «قطر الندى وبلّ الصدى» رأى أن يشرحه فكتب هذا

(١) مجلة المورد، المجلد التاسع، العدد الثالث، ص ١١٧.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الكتاب قائلاً في مقدمته:

«وبعد، فهذه نكت حرَّرتها على مقدّمتي المسمّاة بـ «قطر الندى وبلّ الصدى» رافعةً لحجابها، كاشفةً لنقابها، مكمِّلةً لشواهدها، متمِّمةً لفوائدها، كافيةً لمَن اقتصر عليها، وافيةً ببغية مَن جنح من طلّاب علم العربيّة إليها».

ومحتويات هذا الكتاب تشبه كثيرًا من حيث العَرْض والمضمون كتابه «شرح شذور الذهب»، وهي تشمل الموضوعات التالية:

- الكلمة وأقسامها.
- إعراب الاسم وبناؤه.
- أنواع الفعل وأحكامه.
- حقيقة الحرف ومذاهب العلماء فيه.
- الكلام.
- أنواع الإعراب وعلاماته.
- النكرة والمعرفة.
- المبتدأ والخبر.
- النواسخ.
- الفاعل.
- نائب الفاعل.
- الاشتغال.
- التنازع.
- المفعولات.
- الحال.
- التمييز.
- المستثنى.

- المخفوضات.
- شبه الفعل.
- التوابع.
- العدد.
- موانع الصرف.
- التعجب.
- الوقف.
- رسم الحروف.
- همزة الوصل.

والكتاب طبع عدّة مرات[١]، كما وُضِعَت له عدّة حواشٍ وتعليقات، ولعلّ أشهر طبعاته التي حقّقها محيي الدين عبد الحميد.

ومن شروحاته وشروح شواهده وتعليقاته وحواشيه:

- شرح الفاكهاني، وهو «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى» وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

- «معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى وبلّ الصدى» للعلاّمة عثمان بن المكيّ الزبيدي. وهو الشرح الذي بين أيدينا.

---

(١) من طبعاته:
- طبعة بولاق سنة ١٢٥٣ هـ.
- طبعة تونس سنة ١٢٨١ هـ، وعليه حاشية لحسن الشريف.
- طبعة مصر (طبعة حجر) سنة ١٢٨٢ هـ، وطبعة أخرى سنة ١٣٣٠ هـ.
- طبعة ليدن سنة ١٨٨٧ مع ترجمة إلى اللغة الفرنسية للمستشرق الفرنسيّ جوجيه Goguyer بعنوان La pluie de rosée, étanchement de la soif.
- طبعة مكتبة لبنان بتحقيق محمد ياسر شرف ١٩٩٠ م.
- طبعة دار الجيل، بيروت، بتحقيق حنّا الفاخوري.
- طبعة دار الفكر، بيروت، بتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي سنة ١٩٩٤ م.

ـ حاشية محيي الدين عبد الحميد، وسمّاها: «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى».

ـ حاشية محمد الطاهر، وسمّاها: هدية الأريب لأصدق حبيب على شرح قطر الندى وبلّ الصّدى».

ـ حاشية أحمد السجاعي على شرح قطر الندى.

ـ حاشية الألوسيين (أبو الثناء محمود وابنه نعمان).

ـ تعليق عبد العزيز الفرغلي على شرح قطر الندى.

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

ترجمة الفاكهي
صاحب كتاب «مجيب الندا»[1]

هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن شهاب الدين أحمد بن نور الدين علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر، الفاكهي، المكّي مولداً ووفاتاً، المصري إقامةً، الشافعي مذهباً.

ولد بمكّة ـ شرّفها الله تعالى ـ سنة ٨٩٩ هـ.

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ عالماً فاضلاً، قال عنه في النور السافر: «... وبالجملة فإنه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان فيه آية من آيات الله، حتى قيل إنه سيبويه عصره ـ رحمه الله تعالى ـ».

ترك الفاكهي: مصنّفات عديدة، منها:

ـ الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجرومية.

ـ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

ـ حسن التوسّل في آداب زيارة أفضل الرسل.

ـ كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، مع شرحها.

ـ واستنبط حدوداً للنحو جمعها في كراسه ثم شرحها وسماها: «الحدود النحوية».

توفي الفاكهي ـ رحمه الله ـ بمكّة سنة ٩٧٢ هـ.

---

(١) انظر ترجمته في النور السافر عن أخبار القرن العاشر (ص٢٧٧)، والأعلام للزركلي (٤/ ٦٩).

عملنا في الكتاب

لمّا كان كتاب قطر الندى وشرحه للإمام العلاّمة ابن هشام الأنصاري من خير ما صُنّف في علم النحو منهجاً وتناولاً، ارتأينا نشره مع شرحه «مجيب الندا» للفاكهي، مضافاً إليهما شرح شواهد قطر الندا المسمى «معالم الاهتدا» للعلاّمة عثمان بن المكي الزبيدي.

وقد وضعنا في أعلى الصفحات «شرح قطر الندى» ووضعنا تحته مباشرة نصّ «مجيب الندى» وتحته «معالم الاهتدا»، ووضعنا في أسفل الصفحات التعليقات والهوامش.

وقد تمثّل عملنا في هذا الكتاب بما يلي:

أ ـ وضعنا مقدمة مسهبة في حياة ابن هشام ومؤلفاته، وترجمة مختصرة للفاكهي.

ب ـ ضبطنا متن الكتاب سواء بالحركات أو بعلامات الترقيم المناسبة.

ج ـ خرّجنا الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والشواهد الشعرية والأمثال العربية، مع اعتناء خاصّ بالشواهد الشعرية، من حيث تعيين بحورها وشعرائها ومصادرها.

د ـ بعض التعليقات والتصحيحات والاستدراكات مع الحرص على عدم إثقال المتن بكثرة الحواشي المخصصة للشروح والاستدراكات التي يسهل الوقوع عليها في الكتب النحوية المفصّلة، وخاصة في الكتب التي سُمّيت بالحواشي.

هـ ـ تقسيم الكتاب إلى فصول وفقرات ووضع عناوين لها، وذلك بهدف تبسيط العَرْض، وسهولة التناول.

وبعد، عسى أن يكون عملنا مفيداً للّغة العربية ولأهلها، وأن نكون قد وُفِّقْنا فيه، وإلاّ فحسبنا أننا حاولنا. والله نسأل أن يلهمنا السَّداد والرشاد في القول والعمل، إنّه المستعان وعليه نتوكّل.

مكتبة لسان العرب

رابط بديل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقى

www.lisanarb.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[خطبَة المؤلِّف]

الحمدُ لله رَافِعِ الدَّرجات لمن انخفضَ لجلاله، وفاتحِ البركات لمن انتصب لشكر إفضالهِ، والصَّلاةُ والسَّلام على مَنْ مَدَّتْ عليهِ الفصاحة رِوَاقَهَا[1]، وشَدَّت بهِ البَلاغة نِطاقَها[2]، المبعوثِ بالآيات الباهرةِ والحُجَج، المنزَّلِ عليهِ قرآنٌ عَربيٌ غيرُ ذي عِوَجٍ، وعلى آلهِ الهادين، وأصْحابهِ الذين شادُوا الدِّين، وشَرَّفَ وَكَرَّمَ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الفاكهي لشرحه
مُجيب النّدا إلى شرح قطر الندى

بسم الله الرحمٰن الرحيم، وصلّى الله على سيِّدنا محمد خاتم النبيين والمُرسَلين وآله وصحبه أجمعين.

الحمد لله الرافع مَن انخفض لعزّه وسلطانه، المُفيض على مَن نَحَاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه، المُغني بواسع فضله مَن افتقر لجوده وإحسانه، الفاعِل لما يشاء فلا مُعانِد في فعله ولا مماثل في شأنه، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات والمعجِزات الجَمَّة، ونصبه لتمييز أحوال العباد وبيان أحكامهم من الحلّ والحُرمة، وأكّد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمة، ونعته بصفات الكمال وعطف

---

(١) الرِّواق أو الرُّواق: السقف في مقدَّم البيت، والمعنى أن الرسول ﷺ بلغ الغاية في الفصاحة.

(٢) النِّطاق: ما يُشَدّ به الوسط كالحزام ونحوه. والمعنى أنَّ البلاغة بلغت مع الرسول ﷺ أبعد الحدود.

وبعدُ، فهذه نُكَتٌ[١] حرَّرتُها على مُقَدِّمَتي المُسمَّاةِ بِـ«**قَطْرُ النَّدَى، وبَلُّ الصَّدَى**» رَافِعةٌ لحجابها، كاشفةٌ لِنقابها، مكملةٌ لشواهدها، مُتمِّمَةٌ لفوائدها، كافية لمن اقتصرَ عليها، وافية بِبُغْيَةِ مَنْ جَنَحَ من طلاب علم العرَبية إليها.

على الأنام عمومًا بإرساله فكان كما أخبر للعالمين رحمة، وخصّ مَن آمن به فجعل له بدل الحسنة عشرة أمثالها، فما أشملَ جودَه وما أعمَّه، فحصل لأُمته به تسهيلُ الفوائد بعد الصعوبة، موصولاً بالسعادة الأبدية والأمن من العذاب والعقوبة، وصلّى الله عليه وسلّم وعلى آله وأصحابه المُقتَفين لأوضح المسالك أئمة الهدى صلاةً وسلامًا دائمين عدد حبّات الأرض وقطر الندى.

أما بعد... فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية المُسَمَّاة: [قطر الندى وبلّ الصدى] للعالِم المُحَقِّق والإمام المدقِّق إمام هذه الصّنعة وعالِمها وقاضي شريعتها وحاكمها أبي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري رحمة الله عليه، يتكفّل بحلّ ألفاظها وتبيِّن معانيها ممتَزِجًا بكلماتها مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب جانبت فيه الإيجاز المُخِلّ والإطناب المُمِلّ حرصًا على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها وسمّيته [مُجيب الندى إلى شرح قطر الندى] وبالله أعتصم وعليه أتوكّل وإليه أضرَع وأتوسّل أن ينفع به طالِبه، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم وسببًا للفوز بجنّات النعيم، وأن يبلِّغني أحسن الأمل ويوفِّقني في القول والعمل إنه خير مُوَفِّق ومُعين لا ربّ غيره ولا مأمول إلا خيره.

اعلم أن مَن أراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الأكمل، ينبغي له أن يتصوّر أولاً حقيقته بحدّه أو رَسْمه ليكون على بصيرة في طلبه، فإن مَن ركب متن عمياء خَبَطَ خَبْطَ عشواء، وأن يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له، وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث.

فحدّ هذا العلم الذي نحن بصدده علم بأصول يُعرَف بها أحوال أواخر الكَلِم إعرابًا وبناءً، وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية، وغايته الاحتراز عن الخطأ في اللسان، والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسُّنَّة، ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض.

---

(١) النُّكَت: جمع نكتة، وهي هنا المسألة الدقيقة التي تتطلّب إمعان الفكر.

واللَّهُ المسؤول أن ينفعَ بها كما نَفعَ بأصلها، وأن يُذَلِّلَ لنا طُرُقَ الخيرات وسُبُلها؛ إنَّه جَوَادٌ كريمٌ، رَؤوفٌ رَحيمٌ، وما توفيقي إلا بالله، عَليهِ توكلْتُ وإليه أنيبُ[1].

ولمّا كان موضوع هذا العلم الكَلِم العربية، وكان البحث في كل علم عن أحوال موضوعه، بدأ المصنّف ببيان الموضوع، فقال بعد الابتداء بالبسملة تبرّكًا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملاً بقول النبي العظيم: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر» أي أقطع.

---

(١) أنيب: أرجع وأعود.

[الفصل الأول: الكلمة وأقسامها]

[١ ـ التعريف بالكلمة]:

ص ـ الكَلِمةُ قولٌ مُفْرَدٌ.

* * *

(الكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما، و: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: الآية ١١٥]، وهي لغة تُقال للجُمَل المفيدة كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٠]، ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: الآية ٤٠]، وهو من إطلاق الجزء مرادًا به الكل: واصطلاحًا **(قول)** أي: مقول تحقيقًا أو تقديرًا استعمالاً للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ، وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردًا كان أو مركّبًا مفيدًا كان أو غير مفيد، واللفظ ما يتلفّظ به الإنسان مهملاً كان أو مستعملاً، فالقول أخصّ منه لاختصاصه بالموضوع، فكل قول لفظ، ولا ينعكس بالمعنى اللغوي، فخرج بالقول غيره كالدوال الأربع وهو الخط والإشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى، وصحّ الإخراج به وإن كان جنسًا لما قالوه: من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صحّ أن يخرج به ما تناوله عموم فصله، والقول مع فصله الذي هو **(مفرد)** كذلك لصدقهما على زيد ونحوه، وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال: معنى مفرد، والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فإن أجزاءه هي ذوات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يقول المعتمد على مولاه الوهّاب الغني، المفتقر إليه عبده عثمان بن المكي، الحمد لله الذي شرح صدورنا للإسلام، وبيّن لنا ما انبهم من شواهد البيّنات وأعاريب النظام، والصلاة

ش ـ تُطلَقُ «الكلمة» في اللغةِ على الجُمَل المفيدة، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، وفي الاصطلاح على القول المُفْرِدِ.

والمرادُ بالقول: اللفظُ الدَّالُّ على معنى: كـ «رَجُلٍ»، و«فَرسٍ».

والمرادُ بـ «اللفظ»: الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف، سواء دلَّ على مَعنًى كـ «زيد»، أم لم يَدُلَّ كَـ «دِيْزٍ» ـ مقلوب «زَيْدٍ» ـ وقد تبين أنَّ كلَّ قولٍ لَفْظٌ، ولا ينعكسُ.

والمرادُ بـ «المفرد»: ما لا يدلُّ جُزْؤهُ على جُزْءِ معناه، وذلك نحو: «زيد»، فإن أجزاءه ـ وهي: الزاي، والياء، والدَّال ـ إذا أُفْرِدَتْ، لا تَدُلُّ على شيء مما يدلُّ عليه، بخلاف قولك: «غُلامُ زَيْدٍ» فإن كُلًّا من جُزْئيه ـ وهما: «الغلام» و«زيد» ـ دالٌّ على جُزء معناه؛ فهذا يسمى «مركَّبًا»، لا «مُفْرَدًا».

فإن قلت: فلم لا اشترَطْتَ في الكلمة الوَضْعَ، كما اشترَطَ من قال: الكلمة لفظٌ وُضِع لمعنى مفردٍ؟

حروفه الثلاثة التي هي ز ي د، وكلٌّ منها لا يدلّ على معنى، وليست أجزاؤه الزاي والياء والدال خلافًا لما في الشرح بل هذه أسماء مسمّياتها أجزاؤه، ومسمّياتها لا تدل على معنى إنما يقال لها: حروف المباني، وتطلق بإزاء حروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال كما صرّح به العلّامة ابن أبي شريف في حاشيته على المحلّى، وخرج بالمفرد المركّب وهو ما يدلّ جزؤه على جزء معناه كغلام زيد.

وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل (مستقل) لإخراج أبعاض الكلمات الدّالّة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف المفاعلة، فإنها ليست بكلمات لعدم استقلالها. وأسقطه المصنّف كغيره، لعله لمّا جنح إليه الرضى من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدّة الامتزاج فجعل الإعراب على آخره كالمركّب المزجي، وأسقط أيضًا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لا غير، ولكن خالف في تعريف الكلام فعبّر باللفظ دون

والسلام على سيّدنا محمد خير الأنام، وعلى آله وأصحابه الجهابذة الكرام. وبعد، فهذا شرح مفيد إن شاء الله تعالى على شواهد قطر الندا وبلّ الصدا. اللّهمّ آتنا من لدنك رحمة وهيّىء لنا

قلتُ: إنما احتاجوا إلى ذلك لأخْذِهمُ اللفظ جِنْسًا للكلمة، واللفظُ ينقسم إلى موضوعٍ، ومُهْمَلٍ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المُهْمَل بذكر الوضع، ولمَّا أخَذْتُ القولَ جنسًا للكلمة ـ وهو خاصٌّ بالموضوع ـ أغناني ذلك عن اشْتِراطِ الوَضْع.

فإن قلت: فَلِمَ عَدلْتَ عن «اللفظ» إلى «القولِ»؟

قلتُ: لأنَّ «اللفظ» جنسٌ بعيدٌ؛ لانطلاقه على المُهْملِ والمستعْملِ، كما ذَكَرْنا، و«القولُ» جنسٌ قريب، لاختصاصه بالمُستعمَل، واستعمالُ الأجناس البعيدة في الحُدودِ مَعِيبٌ عند أهل النظر.

* * * * *

[٢ ـ أقسام الكلمة]:

ص ـ وَهِيَ: اسْمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ.

* * *

القول وآثر القول على اللفظ لكونه جنسًا قريبًا بالنسبة إلى اللفظ يصدق عليه وعلى غيره، والقول وإن أطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدّالّة على ذلك فاستعماله في الحدّ أولى.

وقدّم تعريف الكلمة على الكلام لأنها جزؤه والجزء مقدّم على الكل طبعًا فقدّم وضعًا ليوافق الوضع الطبع، ومَن قدّم الكلام فلأنه أهم إذ به يقع التفاهم والتخاطب، واللام في الكلمة كما قال الرضيّ: لماهيّة الجنس من حيث هي هي من غير دلالة على قلّة ولا كثرة، فلا تنافي التاء التي للوحدة. والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من أول الأمر على أن الكلمة لا تصدق على أفرادها إلا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلاً: إنه كلمة **(وهي)** بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة **(اسم وفعل وحرف)** لا رابع لها، لأن علماء هذا الفن تتبّعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها، ولأن الكلمة إما أن تدلّ على معنى بنفسها أو لا، الثاني الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم والأول الفعل، وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلّي إلى جزئياته كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس، ومَن جعلها أقسامًا للكلام أو للكَلِم فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه كانقسام السكنجبين إلى خلٍّ وعسل.

من أمرنا رشدًا، قال المؤلف رحمه الله:

ش ـ لمَّا ذَكَرْتُ حَدَّ الكلمة، بَيَّنْتُ أنها جنسٌ تحتَهُ ثلاثةُ أنواعٍ: الاسْمُ، والفعلُ، والحرفُ، والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثةِ الاستقراءُ؛ فإن علماءَ هذا الفنّ تَتَبَّعُوا كلامَ العربِ، فلم يجدوا إلا ثلاثةَ أنواعٍ، ولو كان ثَمَّ نَوْعٌ رَابِعٌ لعَثرُوا على شيء منه.

* * * * *

وعلامات الأول صدق اسم المقسوم على كلٍّ من أقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينها، وقدّم الاسم في الذكر للإخبار به وعنه، وأتبعه بالفعل للإخبار به لا عنه، وأخّر الحرف لعدمهما فيه.

ولكلٍّ من الأقسام الثلاثة علامات وكذا حدود يُعرَف بها ويتميَّز بها عن قسميه، وآثر التمييز بالعلامات على الحدّ وإن كان الحدّ أضبط لاطّراده واعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس تسهيلاً على المبتدىء.

[الفصل الثاني: الاسم؛ إعرابه وبناؤه]

[١ ـ علامات الاسم]:

ص ـ فأمَّا الاسْمُ فَيُعْرفُ: بِـ «أَلْ» كـ «الرَّجُلِ»، والتَّنْوِينِ كَـ «رَجُلٍ»، وبالحَديثِ عنْهُ كَتاء «ضربْتُ».

* * *

(فأما الاسم) وهو ما دلّ على معنًى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا **(فيُعَرَّف)** أي: يتميّز عن قسيميه **(بأل)** المعرفة من أوله **(كالرجل)** إذ هي المتبادرة عند الإطلاق حتى إذا أُريد غيرها قيّدت فيقال: أل الموصولة أو الزائدة، واختصّت به لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام، وإنما يقبل بذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول أل عليه كما مثَّل لأن كثيرًا من الأسماء لا يدخلها أل كالمضمرات والمُبهمات وأكثر الأعلام.

ويجوز أن يُراد بأل ما هو أعمّ من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكلٌّ منهما من خواصّ الاسم أيضًا وذلك لموافقتهما أل المعرّفة صورةً وحُكمًا.

ويحمل دخول الموصولة على المضارع على أنه ضرورة أو شاذ، بل قال الجرجاني: إنه خطأ بإجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر إطلاقه هنا وفي الشذور لكن الأول هو مقتضى كلامه في الأوضح والجامع.

وتعبيره بأل أولى من تعبير من عبّر بالألف واللام إذ لا يقال في هل: الهاء واللام، ولا في بل: الباء واللام. وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بأل لشموله لأل واللام على قول مَن يراها وحدها هي المعرفة ولأم بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام: «ليس في أمير أمصيام في أمسفر».

.....

.....

(و) يُعرَف أيضًا من آخره (**بالتنوين**) وهو نون ثبتت لفظًا لا خطًّا استغناء عنها بتكرار الحركة، وأقسامه المختصّة بالاسم أربعة:

أحدها تنوين التمكين: وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بألف وتاء إشعارًا ببقائه على أصالته بحيث لم يشبه الحرف فيُبنَى ولا الفعل فيُمنَع من الصرف، وذلك (**كرجل**) ورجال.

الثاني تنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية إشعارًا بأن المراد غير معيّن، وهو معنى قولهم: فرّقا بين معرفتها ونكرتها، ويقع سماعًا في باب اسم الفعل كصه، وقياسًا في العلم المختوم بويه كسيبويه.

الثالث تنوين المقابلة: وهو اللاحق للجمع بألف وتاء كمسلمات، سُمِّي بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

الرابع تنوين العوض: وهو اللاحق لإذ وكل وبعض وأي عوضًا عن مضافها إذا حذف نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ﴾ [الواقِعَة: الآية ٨٤]، ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [يَس: الآية ٤٠]، ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسرَاء: الآية ١١٠]، وللجمع المتناهي المعتلّ اللام إذا حذفت ياؤه كجوارٍ وغواشٍ فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح.

وأما التنوين اللاحق لرويّ البيت وهو الحرف الذي تُعزَى له القصيدة، وللأعاريض المُقَفَّاة والمُصَرَّعة، فتسميته تنوينًا مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته أل وثبوته خطًّا ووقْفًا وحذفه في الوصل نصّ عليه ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية والمصنّف في الأوضح، فلا يردّ على إطلاقه هنا، وقد أنهى ابن الخبّاز في شرح الجزولية أقسام التنوين إلى عشرة، وجمعها بعضهم في قوله:

أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فإن تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد ... رنم أواحك اضطرر غال وما همزا

(و) يعرف أيضًا (**بالحديث عنه**) أي: الإسناد إليه وهو أن يضم إليه ما تتم به الفائدة، (**كتاء ضربت**) بتثليثها بالحركات فإنها اسم لأنك قد حدّثت عنها بالضرب وكمن وضرب من قولك: من حرف جر وضرب فعل ماضٍ.

.....

ش ـ لما بَيَّنْتُ ما انحصرَتْ فيه أنواعُ الكلمةِ الثَّلاثة، شَرَعْتُ في بيان ما يتميز به كلُّ واحدٍ منها عن قَسيمَيهِ؛ لتتمضَ فائدةُ ما ذكرتُه، فذكرت للاسم ثَلاثَ علاماتٍ:

١ ـ **علامةً** من أوَّلِهِ، وهي الألفُ واللام، كـ «الفَرسِ»، و«الغُلام».

٢ ـ **وعلامةً** من آخره، وهي التَّنوينُ، وهو «نُونٌ زائدة، ساكنة، تَلحَقُ الآخِرَ لفظًا، لا خطًّا، لغير توكيد» نحو «زيدٍ»، و«رَجُلٍ»، و«صَهٍ»، و«حينَئِذٍ»، و«مُسْلِماتٍ»؛ فهذه وما أشْبَهها أسماءٌ؛ بدليل وجُودِ التَّنوينِ في آخرها.

٣ ـ **وعلامَةً** معنويَّةً، وهي الحديثُ عنه كـ «قامَ زَيْدٌ»، فـ «زيدٌ» اسمٌ؛ لأنكَ حَدَّثْتَ عَنه بالقيام، وهذه العلامة أنْفَعُ العلامات المذكورةِ للاسم، وبها استُدلَّ على اسميّة التاء في «ضَرَبْتُ»، ألا ترى أنها لا تقبل «أل» ولا يلحَقُها التَّنوينُ، ولا غَيرُها من العلامات التي تُذْكَرُ للاسم، سوى الحديث عنها فقط؟

* * * * *

[٢ ـ نوعا الاسم]:

ص ـ وهو ضَرْبانِ: مَعْرَبٌ، وهُوَ: ما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بسبَبِ العَوامِلِ الدَّاخلَةِ عليهِ: كـ «زَيدٍ»؛ ومَبْنِيٌّ، وهُوَ بِخِلافِهِ: كَـ «هَؤُلاءِ» في لُزُومِ الكَسْرِ؛ وكذلك «حَذَامِ»؛ و«أَمْسِ»، في لُغةِ الحجازِيِّين؛ وكـ «أَحَد عَشَر» وأَخَواتِهِ في لُزُومِ الفتْحِ، وكَـ «قَبْلُ» و«بَعْدُ» وأَخَوَاتِهما في لُزُومِ الضَّمِّ، إذَا حُذِفَ المُضَافُ إلَيهِ، ونُوِيَ مَعْناهُ؛ وكَـ «مَنْ» وَ«كَمْ» في لزُومِ السُّكونِ، وهُوَ أَصْلُ البِناءِ.

* * *

فإن قيل: إذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف وعن الثاني بأنه فعل وهل هذا إلا تناقض؟ قلت: قال الرضى: ليس المراد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل، بل المراد أنهما إذا استعملا فيما وضعا له كخرجت من الكوفة وضربت زيدًا كان من حرفًا وضرب فعلاً على أن جماعة منهم: ابن مالك وتبعه الخبيصى اعتبروا في الإسناد إلى القول إسناد ما لمعناه ليخرج ما أسند إليه ما للفظه كالمثالين المذكورين، وأما إسناد خير إلى تسمع في قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فمؤوّل.

(وهو) أي: الاسم بعد التركيب **(ضربان)** أي نوعان أحدهما **(معرب)** وهو الأصل في الأسماء أي: الغالب ولهذا قدّمه ويسمى متمكّنًا وكذا أمكن إن انصرف، وإنما كان

.....

.....

الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه لا يميّزها إلا الإعراب بخلاف الفعل إذ يمكن تمييزها بغيره.

والمعرب مشتق من الإعراب فينبغي الكلام عليه أولاً إذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه؛ فالإعراب لغة: البيان والتغيير والتحسين، يقال: أعرب عن حاجته إذا أبان عنها، وأعربت معدة البعير إذا تغيّرت لفساد، وجاريته عروبة أي: حسناء. واصطلاحًا على القول بأنه لفظي: أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته وعليه المصنّف في الأوضح والشذور، وعلى القول بأنه معنوي: تغيير أواخر الكَلِم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا وعليه كثير من المتأخرين، وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله: **(وهو ما)** أي: الذي أو شيء **(يتغيّر)** هيئة **(آخره)** لفظًا أو تقديرًا.

(بسبب العوامل) المختلفة المقتضية رفعًا أو نصبًا أو جرًّا **(الداخلة عليه)** لفظًا أو تقديرًا، وذلك **(كزيد)** وموسى، فقوله: ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغيّر الكائن في الأوائل والأواسط.

وخرج بقوله: آخره تغييره الأوائل والأواسط، والمراد بالآخر ما كان آخره حقيقة كدال زيد أو مجازًا كدال يد.

وقولنا: لفظًا أو تقديرًا إشارة إلى أن المعرب نوعان: لفظي وهو ما يظهر فيه الإعراب كزيد، وتقديري وهو ما يُقدَّر فيه ذلك كالفتى وغلامي، ومنه نحو: القاضي رفعًا وجرًّا، وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم. رفعًا فقط كمسلمي، وكذا الأسماء الستة والجمع المذكر مطلقًا والمثنى رفعًا إذا أُضيف إلى كلمة أولها ساكن نحو: جاء أبو الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم نبّه عليه السيد في حاشيته وغيره.

وخرج بقوله: بسبب العوامل ما يتغيّر آخره لا بسبب ذلك، بل بسبب غيرها كالإتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين.

وقوله: الداخلة عليه إشارة إلى أن آخر المعرب لا يتغير لأجل العوامل إلا إذا كان العامل مسلّطًا عليه سواء تقدم كضربت زيدًا أم تأخّر كزيدًا ضربت، ولا فرق في ذلك بين

.....

.....

أن يكون العامل ملفوظًا به كما هنا أو مقدّرًا كما في: بِكَمْ درهم اشتريت؟ إذ التقدير بكم من درهم، ولهذا قلنا ثانيًا: لفظًا أو تقديرًا.

والعوامل جمع عامل وهو ما أثّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، والأصل فيه أن يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم، ولا يؤثّر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع أن يكون له معمولات، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كان من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول، والصحيح في الإعراب أنه زائد على ماهيّة الكلمة، وقيل: إنه جزء منها ومقارن للوضع.

(و) الثاني **(مبني وهو)** ما كان **(بخلافه)** أي: المعرب، أي: ما لم يتغيّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، ولو قال وهو بضدّه لكان أولى لأن الإعراب ضد البناء والضدّان لا يجتمعان، والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صلة يراد بها الثبوت. واصطلاحًا على القول: بأنه لفظي: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وليس حكاية أو إتباعًا أو نقلاً أو تخلّصًا من سكونين، وعلى القول: بأنه معنوي: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال، وعليه المصنّف في شرح الشذور، وظاهر عبارة المتن تقتضيه.

وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهًا قويًّا يُدنيه منه في الوضع أو المعنى أو الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استصحب لأنه الأصل في الاسم، وإنما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بني الاسم لمشابهته له لعدم المقتضى لإعرابه إذ لا تعتوره المعاني حتى يُعرَب لبيان ما أريد منها.

تنبيه: اختلف في الأسماء قبل التركيب فقيل: مبنيّة لوجود الشبه الإهمالي فيها لأنها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك، وقيل: معربة حُكمًا، وقيل: موقوفة لعدم المقتضى للإعراب وسبب البناء، وهذا هو المثبت للواسطة.

واعلم أن المبني على أربعة أقسام: مبني على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضم، ومبني على السكون، وقدَّم ما كان مبنيًّا على الحركة جريًا على العادة في تقديمها وإن كان الأنسب تقديم السكون لأصالته في البناء.

.....

.....

وخصّ الكسر بالتقديم لأنه الأصل في تحريك البناء وإليه أشار في المثال في قوله: **(كهؤلاء في لزوم الكسر)** في الأحوال الثلاثة، وهو من أسماء الإشارة والهاء فيه للتنبيه، وكلها مبنيّة إلا ذين وتين على قول لتضمّنها معنى الإشارة فإنه من معاني الحروف وإن لم يوضع له حرف يؤدي به كما وضع للتمنّي والترجّي، وإنما كان موجبًا للبناء لأن حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه فقط، فإذا وجد مع ذلك قد دلّ على معنى في غيره كان مشبهًا للحرف ذلك، إذ الدلالة على معنى في الغير إنما هي من شأن الحروف، وبُنِيَ على الكسر للتخلّص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

وأتى بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله: **(وكذلك حذام وأمس في لغة الحجازيين)** للإشارة إلى أن المبني على الكسر نوان: متفق على بنائه كهؤلاء وقد مرّ الكلام عليه، ومُختَلَف فيه كحذام وأمس، فأما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح أوله علمًا لمؤنث كوبار اسم لقبيلة، وظفار اسم لبلدة، وسكاب اسم لفرس، وسجاح بمهملة في آخره اسم للكذابة التي ادّعت النبوّة، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقًا. قيل: تشبيهًا له بفعال الدّالّ على الأمر. قال الشاعر:

إذا قالت حذامِ فصدِّقوها فإن القول ما قالت حذام

وأكثر بني تميم يوافقهم في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقًا ويعرب غيره إعراب ما لا ينصرف، وغير الأكثر منهم ذهب إلى الإعراب مطلقًا إعراب ما لا ينصرف للعَلَمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعَلَمية والتأنيث المعنوي عند المبرّد، قيل: وهو الظاهر إذ لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره، وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكلّف إلى غيره، وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين في قوله:

ومرّ دهر على وبارِ فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الأول على الكسر وأعرب الثاني.

وأما أمس فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقًا إذا أُريد به معيّن ولم يُضَف ولم يُعَرَّف بأل ولم يُكسَر ولم يُصَغَّر، وعلّة بنائه عندهم تضمّنه معنى لام التعريف، وبُنِيَ على الحركة ليُعلَم أن له أصلاً في الإعراب وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين.

.....

.....

وأما بنو تميم فمنهم مَن أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا للعَلَمِية والعدل عن أمس، وأكثرهم يخصّ ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها، فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه، وإن استعملت المجرد المراد به مُعيَّن ظرفًا فمبني إجماعًا كذا في الأوضح.

وأشار إلى القسم الثاني بقوله: **(وكأحد عشر وأخواته)** من ثلاثة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتأنيثها في المؤنث، وعكس ذلك فيما دونها **(في لزوم الفتح)** في الأحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدرًا وعجزًا.

أما الأول فلافتقاره إلى الثاني وقيل: لتنزيله منزلة صدر الاسم.

وأما الثاني فلتضمّنه معنى حرف العطف أي: الواو، لأن أصل أحد عشر مثلاً أحد وعشرة حذفت الواو قصدًا لمزج الاسمين وجعلهما اسمًا واحدًا، وكان البناء على الحركة لما مرّ، وكانت فتحة قصدًا لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب، وإنما لم يمزج الاسمان في نحو: لا رجل وامرأة لأن الأحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف: لا رجل وامرأة.

وأما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يُبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون، فكما أن الإعراب ثابت مع النون أثبت مع الواقع موقعها وترك المصنّف استثناءه إحالة على ما سيأتي من أنه يُعرَب إعراب المثنى وبني العجز فيهما لتضمّنه معنى حرف العطف.

وأشار إلى الثالث بقوله: **(وكقبل وبعد وأخواتهما)** كالجهات الستّ وحسب وأول ودون **(في لزوم الضم)** بشرط **(إذا حذف)** لفظ **(المضاف إليه ونُوِيَ معناه)** دون لفظه نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُوم: الآية ٤] بالضم في قراءة السبع أي: من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه فبُنِيا لذلك بخلاف ما إذا صرّح بالمضاف إليه كجئتك قبل زيد وبعده أو حذف ونوى ثبوت لفظه كقول: «ومن قبل نادى كل مولى قرابة» أو حذف ولم ينوِ شيئًا أصلاً كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصّ بالماء الفرات

.....

.....

فإنهما في هذه الأحوال الثلاثة يُعربان كما يُفهَم ذلك من كلامه نصبًا على الظرفية فيه أو خفضًا بمَن لكن بترك التنوين في الحالة الثانية مراعاة للإضافة، وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير، إذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين، وإنما أُعربا في الأحوال الثلاثة لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الأصل وهو الإعراب، وبُنِيا عند وجود الشرط المذكور لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغّل في الإبهام، وقيل: لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما، وبُنِيا على الحركة لما مرّ، وكانت ضمة جبرًا بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف إليه مع أن معناه مقصود، أو ليكمل لهما جميع الحركات لأنهما في حال الإعراب إما مجروران بمن أو منصوبان أو لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما، ومثلهما في جميع ما قدّمناه أسماء الجهات وما عطف عليها بما مر، وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطًا.

[تنبيه] أُلحق بهذه الظروف في البناء والإعراب لفظة غير الواقعة بعد لا أو ليس كما في قولهم: قبضت عشرة ليس غير بالضم، أي: ليس المقبوض غيرها فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما أُضيف إليه غير ونوى معناه فبُنِيت على الضم لمشاركتها لها في الإبهام.

وتقييد المصنف في الأوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضي أن الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرّح به في شرح الشذور. وقال [في المغني]: وقولهم: لا غير لحن.

والظاهر أنه لا فرق بين المنفيّة بليس أو بلا إذ الحكم ثابت لها على كِلا الأمرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية، وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحقّقون، وقد سمع وقوع غير بعد لا، أنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله:

جوابًا به تنجو اعتمد فوربّنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

فيعمل به من غير توقّف، فما وقع في المعنى وشرح الشذور لا يغترّ به.

.....

[٣ ـ الاسم المعْرَب]:

ش ـ لما فَرَغْت من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماتِهِ عَقَّبْتُ ذلك ببيان انقسامِهِ إلى مُعْرَبٍ، ومَبْنِيٍّ، وقَدَّمْتُ المُعْرَبَ لأنهُ الأصلُ، وأَخَّرْتُ المَبْنِيَّ لأنه الفَرعُ، وذكَرْتُ أنَّ المُعرَبَ هو «ما يتَغَيَّرُ آخرُهُ بسبب ما يدخُلُ عليه من العوامل» كـ «زيد»، تقول: «جاءني زَيْدٌ» و«رأيْتُ زيدًا»، و«مَرَرْتُ بزيدٍ»، ألا ترى أن آخِرَ «زيد» تغيَّر بالضمَّة والفتحة والكسرة، بسبب ما دخل عليه من «جاءني»، و«رأيت»، و«الباء»؟ فلو كان التغيُّر في غير الآخِر لم يكنْ إعرابًا؛ كقولِك في «فَلْسٍ» إذا صغَّرْتَهُ: «فُلَيْس»، وإذا كسَّرْتَهُ: «أفْلُس»، وَ«فُلُوس»؛ وكذا لو كان التغيُّر في الآخر، ولكنَّه ليس بسببِ العوامل، كقولك: «جَلَستُ حَيثُ جلسَ زيدٌ»؛ فإنه يجوز أن تقول: «حيثُ» بالضمّ، و«حيثَ» بالفتح، و«حَيثِ» بالكسر، إلا أنَّ هذه الأوْجُهَ الثلاثةَ ليست بسبب العوامل؛ ألا ترى أن العامل واحد، وهو «جَلَسَ»، وقد وُجِدَ معه التغيُّرُ المذكور؟

[٤ ـ الاسم المبنيّ وأقسامه]:

ولمَّا فَرغتُ من ذكر المُعْرَب ذكرتُ المَبْنيَّ، وأنه «الذي يلزمُ طريقةً واحدةً، ولا يتغيَّر آخرُهُ بسببِ ما يَدْخُلُ عليه»؛ ثم قسَّمْتُه إلى أربعةِ أقسامٍ: مبنيّ على الكَسْر، ومبنيّ على الفتح، ومبنيّ على الضمّ، ومبنيّ على السكون.

[٥ ـ المبنيّ على الكسر]:

ثم قسمتُ المبنيَّ على الكسر إلى قسمَيْن: قسمٍ متفَق عليه، وهو «هَؤلاءِ»، فإنَّ جميع العرب يكسرون آخِرَهُ في جميع الأحوالَ؛ وقسم مُخْتَلف فيه، وهو «حَذَامِ»،

وأشار إلى الرابع بقوله: **(وكمن وكم في لزوم السكون)** في الأحوال الثلاثة، ولا فرق في (من) بين أن تكون استفهامية أو شرطية أو موصولة أو نكرة موصوفة، ولا في (كم) بين أن تكون استفهامية بمعنى أي عدد أو خبرية بمعنى عدد كثير، وبُنِيَت من في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى فيما إذا كانت شرطية أو استفهامية، وفي الافتقار فيما إذا كانت موصولة أو موصوفة، وبُنِيَت كم في الحالتين لشبهها بالحرف في بالوضع أو في المعنى. ولمّا كان تأخيره للسكون يوهم أنه خلاف الأصل أشار إلى رفع ذلك التوهّم بقوله: **(وهو أصل البناء)** لخفّته وثقل البناء واستصحابًا للأصل وهو عدم

.....

و«قَطَام»، ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن «فَعَالِ»، و«أمْسِ» إذا أردتَ بهِ اليوم الذي قبل يَومِكَ.

فأمَّا باب «حَذَام» ونحوه: فأهْلُ الحجاز يَبْنُونه على الكسر مطلقًا؛ فيقولونَ: «جاءَتْنِي حذَامِ»، و«رَأيْتُ حَذَامِ»، و«مَرَرتُ بحذامِ»، وعلى ذلك قولُ الشاعر: [من الوافر]

١ ـ فلَوْلَا المُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيالِي لَمَا تَرَكَ القَطا طِيبَ المَنَامِ
إذا قالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها فَإنَّ القَوْلَ ما قَالَتْ حَذَامِ

فذكرها في البيت مَرَّتَيْنِ مكسورةً، مع أنها فاعلٌ.

الحركة فلا ينقل عنه إلا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو: أمس، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات، وكونها عُرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء، كونها لها أصل في

شواهد المعرب والمبني

١ ـ إذا قالَتْ حذَامِ فَصدِّقوهَا فإنّ القَوْلَ ما قالَتْ حِذَامِ

قائله سحيم بن مصعب.

الإعراب: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه، وقالت: قال: فعل ماضٍ والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وحذام اسم امرأة الشاعر، فاعله مبني على الكسر في محل رفع وسبب بنائه شبهه بنزال، وبني على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت خصوص الكسرة على أصل التخلّص من التقاء الساكنين، والجملة شرط إذا، وقوله: فصدّقوها، الفاء رابطة لجواب الشرط، وصدقوها: فعل أمر مبني على حذف النون نيابة عن السكون، والواو فاعله، والهاء مفعوله، والجملة جواب الشرط لا محلّ لها من الإعراب. وقوله: فإن، الفاء عاطفة ومفيدة للتعليل، وإن حرف توكيد ونصب، والقول اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وما موصول حرفي آلة لسبك ما بعده بمصدر، وجملة: قالت حذام صلته وما،

---

١ ـ البيت لِلُجيم بن مصعب في شرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٦؛ والعقد الفريد ٣/ ٣٦٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٠٦ (رقش)؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٧٠؛ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب ٢/ ٩٩ (نصت)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣١؛ والخصائص ٢/ ١٧٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨؛ وشرح المفصل ٤/ ٦٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٠.

وافترقَتْ بَنُو تميم فرقتين؛ فبعضُهم يُعْرِبُ ذلك كُلَّهُ: بالضم رَفْعًا، وبالفتح نَصبًا وجَرًّا، فيقولُ: «جاءتْني حَذَامُ» بالضَّمِّ، و«رأيْتُ حَذَامَ»، و«مَرَرْتُ بِحَذامَ» بالفتح؛ وأكْثَرُهم يَفْصِلُ بين ما كان آخرُهُ راءً كَـ «وَبَارِ»: اسم لقبيلة، وَ«حضَارِ»: اسمٌ لكوكب، و«سَفَارِ»: اسمٌ لماء ـ فَيَبْنِيهِ على الكسر، كالحِجازيِّين، وما ليس آخرهُ راءً، كَـ «حَذَامِ»، و«قَطَامِ» فيُعْرِبُه إعرابَ ما لا يَنْصَرِفُ.

وأمَّا «أمْس» إذا أردت به اليومَ الذي قبْلَ يومك، فأهْلُ الحجاز يَبْنُونه على الكَسْر؛ فيقولون: «مَضَى أمْسِ»، و«اعتَكَفْتُ أمْسِ»، و«ما رأيْتُهُ مُذْ أمْسِ» بالكسرِ في الأحوالِ الثَّلاثةِ. قال الشاعر: [من الكامل]

٢ ـ مَـنَـعَ الـبَـقَـاءَ تَـقَـلُّبُ الـشَّـمْـسِ وطُـلُوعُـهَـا مِـنْ حَـيْـثُ لا تُـمْـسِـي

التمكّن كأول، وشبّهها بالمعرب كضرب فإنه شابه المضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطًا وخبرًا وحالاً، ومن أجل أن الأصل في البناء السكون دخل في الكلم الثلاث كهل وقم وكم.

وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر إن، أي: فإن القول قول حذام، ويصحّ أن تكون ما موصولاً اسميًا بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبرها، والجملة التي بعدها صلتها لا محلّ لها من الإعراب، والعائد محذوف، أي: فإن القول الذي قالته حذام والأول أجود، وإنما أظهر في مقام الإضمار تفخيمًا لها وتعظيمًا لشأنها.

والمعنى: إذا قالت حذام قولاً فصدّقوها فيه؛ لأن القول المعتدّ به قولها، أو الذي قالته لأنها كانت تبصر مسافة ثلاثة أيام ولا تخطىء في قولٍ تقوله، ولهذا صار البيت مثلاً لمن يقدم قوله على غيره.

والشاهد: في حذام حيث ذكره في البيت مرتين مكسورًا مع أنه فاعل.

٢ ـ مـنـعَ الـبـقـاءَ تـقـلـبُ الـشـمـسِ وطُـلوعُـهـا مِـنْ حـيـثُ لا تُـمـسـي

---

٢ ـ الأبيات أو الثالث منها لأسقف نجران في الحيوان ٣/ ٨٨؛ وسمط اللآلي ص ٤٨٦؛ ولسان العرب ٦/ ٩ (أمس)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٣؛ وله أو لتبع بن الأقرن في شرح التصريح ٢/ ٢٢٦؛ ولبعض ملوك اليمن في كتاب الصناعتين ص ٢٠١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣٤؛ والدرر ٣/ ١٠٦؛ وشرح شذور الذهب ص ١٢٦، ١٢٧.

وَطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صافِيَةً وَغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كَالْوَرْسِ
اليَوْمُ أعْلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ ومَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أمْسِ

فـ «أمْسِ» في البيتِ فاعلٌ لِـ «مَضَى»، وهو مَكْسُورٌ كما ترى.

ولمّا كان الفتح أقرب الحركات للسكون بحصوله بأدنى فتح الفم دخل أيضًا في الكلم الثلاث كسوف وقام وأين.

وطُلوعُهَا حمرَاءَ صافيةً وغُروبُها صَفراءَ كالوَرْسِ
اليَوْمَ أعلمُ ما يجيءُ به ومضَى بفضلِ قضَائِه أمسِ

قائله أسقف نجران، وقيل: تبع بن الأقرن، وقيل: روح بن زنباع.

الإعراب: منع فعل ماضٍ، والبقاء أي بقاء الأشياء مفعول به مقدّم، وتقلب فاعل مؤخر وهو مضاف، والشمس مضاف إليه ونسبة المنع للتقلّب مجاز لكونه دالاً عليه، وطلوعها وغروبها معطوفان على تقلّب، ومن حرف جر، وحيث مجرور به مبني على الضم المشهور في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله: وطلوعها، ولا نافية، وتمسي فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء مُنِع من ظهورها الاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على الشمس، وحمراء وصافية وصفراء وكالورس أحوال من ضمير الشمس، واليوم مفعول فيه، والعامل فيه أعلم، وهو على تقدير لا أعلم، واعلم فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وما اسم موصول بمعنى الذي مفعول اعلم، ويجيء فعل مضارع بالضمّة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود على اليوم، وبه جار ومجرور متعلق بيجيء، وجملة يجيء به صلة ما لا محلّ لها من الإعراب، والعائد على الموصول الضمير المجرور بالباء، ومضى الواو حرف عطف، ومضى فعل ماضٍ، وبفصل جار ومجرور متعلق به، وفصل مضاف إليه، وقضاء مضاف، والهاء مضاف إليه في محل جرّ، وأمس فاعل مضى مبني على الكسر في محل رفع، وبني ولم يعرب لتضمنه معنى أل العهدية أو لإرادة التخفيف، وبني على حركة ليعلم أن له أصلاً في الإعراب، وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين.

والمعنى: أن تقلب الشمس وطلوعها من الموضع الذي لا تغيب فيه وغروبها كذلك على صفات وألوان مختلفة دليل على عدم بقاء الأشياء المماثلة لها في التغيّر.

والشاهد: في أن أمس هنا مبنية على الكسر على لغة الحجازيين، مع أنها في موضع رفع لأنها فاعل لقوله: مضى، كما ذكرنا.

وافترقَتْ بنو تميم فرقتين؛ فمنهم من أعْرَبهُ: بالضمَّةِ رَفْعًا، وبالفتحة مُطْلقًا، فقال: «مَضَى أمْسُ»، بالضمَّةِ، و«اعتَكَفْتُ أمْسَ»، و«ما رأيتُهُ مُنذُ أمْسَ»، بالفتح، قال الشاعر: [من الرجز]

٣ ـ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا عَجائِزًا مِثْلَ السَّعالَى خَمْسا
يَأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسا
ولاَ لَقِينَ الدَّهْرَ إلاَّ تَعْسا

ومنهم من أعربَهُ بالضمَّةِ رفعًا، وبَنَاهُ على الكَسْرِ نصبًا وجرًّا.

وزعم الزَّجَّاجيُّ أنَّ مِن العرب مَن يبني «أمس» على الفتح، وأنشدَ عليه قوله: «مُذْ أَمْسا» وهوَ وَهْمٌ، والصواب ما قدَّمنا من أنه مُعْرَبٌ غيرُ مُنْصرفٍ، وزعمَ بَعْضُهم أن «أمسا» في البيت فعلٌ ماضٍ، وفاعله مستتر، والتقدير «مُذ أَمْسَى المَسَاءُ».

ولمّا كان الكسر والضم ثقيلين اختصّا بالحرف والاسم لخفّتهما دون الفعل لثقله.

---

٣ ـ لقد رأيتُ عجبًا مُذْ أمْسَا عجائزًا مثلَ السَّعَالى خمسَا
يأكلْنَ ما في رَحلهنَّ همسَا لا تركَ اللهُ لهنَّ ضرسا

قيل: قائله: العجاج أبو رؤبة.

الإعراب: لقد اللام داخلة في جواب قسم محذوف تقديره والله لقد رأيت شيئًا عجبًا، ورأيت بمعنى أبصرت، فلذلك اكتفى بمفعول واحد، وهو قوله: عجبًا، ومذ حرف جرّ بمعنى في، وأمسا مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم غير منصرف للعلمية والعدل وألفه للإطلاق، والعامل في محله النصب رأيت وعجائزًا جمع عجوز لا عجوزة بدل من قوله: عجبًا، ونون للضرورة لأنه اسم غير منصرف، ومثل السعالى مضاف ومضاف إليه صفة لعجائزًا، والسعالى بكسر اللام جمع سعلاة بكسر السين أنثى الغول، وخمسًا صفة أو بدل أو

---

٣ ـ الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٢؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٢؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤١، ٨٦٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٦٧، ١٦٨؛ والدرر ٣/ ١٠٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦؛ وشرح شذور الذهب ص ١٢٨؛ والكتاب ٣/ ٢٨٤.

[٦ ـ المبنيّ على الفتح]:

ولما فَرَغْتُ من ذكر المبنيّ على الكَسْرِ، ذَكَرْتُ المبنيّ على الفتح، ومَثَّلْته بـ «أحَدَ عَشَرَ» وأخواته، تقول: «جاءَني أحَدَ عَشَرَ رَجُلًا»، و«رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا»، و«مَرَرْتُ بأحَدَ عَشَرَ رَجُلًا» بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول في أخواته، إلاَّ «اثْنَيْ عَشَرَ» فإن الكلمة الأولى منه تُعرَبُ بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، تقول: «جاءَنِي اثْنا عَشَرَ رَجُلًا»، و«رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا»، و«مَرَرْتُ باثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا».

وإنما لم أستثنِ هذا من إطلاق قولي: «وأخواته» لأنني سأذْكُر فيما بَعْدُ أنَّ «اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ» يُعْرَبَانِ إعرابَ المثنَّى مطلقًا، وإنْ رُكِّبا.

[٧ ـ المبني على الضم]:

ولما فَرَغْتُ من ذكر المبنيِّ على الفَتْح، ذكرتُ المَبْنيَّ على الضَّمِّ، ومَثَّلْتُهُ بِـ «قَبْلُ»، و«بَعْدُ»، وأشَرْتُ إلى أنّ لهما أرْبَعَ حالاتٍ:

إحداها: أن يكونا مُضَافَيْنِ؛ فيُعربان نَصْبًا على الظَّرفِيَّةِ، أو خَفْضًا بِـ «مِنْ»، تقول: «جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وبَعْدَهُ» فتنصِبُهُما على الظَّرفيَّة، و«مِنْ قَبْلِهِ»، و«مِنْ بَعْدِهِ» فتخْفِضُهما بـ «مِنْ»، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص: ٤٣].

.....

عطف بيان، ويأكلن فعل مضارع مبني على السكون لاتّصاله بنون الإناث لا محل له من الإعراب على الصحيح والنون فاعله مبني على الفتح في محل رفع، وما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به، وفي رحلهن جار ومجرور متعلق بمحذوف ومضاف ومضاف إليه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وهمسًا منصوب على الحال، أي حالة كون الأكل همسًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: الآية ٣٥]، وجملة يأكلن ما في رحلهن همسًا في محل نصب صفة لعجائزًا كذلك، وقوله: لا ترك الله لهنّ ضرسًا، لا نافية دعائية، وترك فعل ماضٍ، والله فاعله، ولهنّ جار ومجرور متعلق بترك، وضرسًا مفعوله.

الحالة الثانية: أن يُحذَف المضافُ إليه، ويُنْوَى ثُبوتُ لَفْظِهِ؛ فيُعْربان الإعرابَ المذكورَ، ولا يُنَوَّنانِ لنيّة الإضافة، وذلك كقوله: [من الطويل]

٤ ـ وَمِـنْ قَـبْـلِ نـادَى كـلُّ مَـوْلَى قَـرَابَـة فـمَـا عَـطَـفَـتْ مَـوْلـىً عَـلَـيْـهِ الـعَـواطِـفُ

الروايةُ بخفضِ «قَبْل» بغير تنوينٍ، أيْ: ومِنْ قَبْلِ ذلك، فحَذَف «ذلك» من اللفظ، وقَدَّرَهُ ثابتًا، وقرأ الجُحْدَرِيُّ، والعَقِيليُّ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، بالخفضِ بغيرِ تنوينٍ، أي: من قَبْلِ الغَلَبِ ومن بَعْدِهِ، فحذفَ المضافَ إليه، وقَدَّرَ وُجُودَه ثابتًا.

.....

والشاهد: في أمس حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بني تميم.

٤ ـ وَمِـنْ قَـبـلِ نـادَى كـلّ مـولًـى قـرابـةٌ فـمَـا عـطـفَـتْ مـولًـى عـليـه الـعـواطِـفُ

قائله غير معلوم.

الإعراب: قوله: ومن قبل الواو بحسب ما قبلها، ومن حرف جرّ، وقبل مجرور بمن وعلامة جرّه الكسرة بدون تنوين لأنه مضاف لمحذوف لفظه منوي ثبوته، أي: ومن قبل ذلك، ونادى فعل ماضٍ وكلّ فاعله، ومولًى أي ابن عم أو سيد مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وقرابة مفعول نادى، وقوله: فما، الفاء للعطف، وما نافية، وعطفت أي منّت، وشفقت فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث، ومولى بدل من الضمير المجرور بعلى بعده بدل كل من كل قدّم عليه لضرورة الشعر، وعليه جار ومجرور متعلق بعطفت، والعواطف فاعله.

المعنى: ونادى كل ابن عمّ قرابته من قبل وقوع ما حلّ به من الأُمور الشاقّة، كالحرب لأجل أن يعينوه فيه ويرحموه، فما رحمه أحد منهم ولا أجابه لدعائه، بل باشر ذلك بنفسه من غير معين.

والشاهد: في قبل حيث أعربت بلا تنوين لحذف المضاف إليه ونية لفظه، وذلك لأن المنوي كالثابت، وتكون حينئذ معرفة.

---

٤ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٤؛ والدرر ٣/ ١١٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

الحالة الثالثة: أن يُقْطَعا عن الإضافة لفظًا، ولا يُنْوى المُضاف إليه؛ فيُعْرَبان أيضًا الإعرابَ المذكورَ، ولكنَّهما يُنَوَّنانِ؛ لأنهما حينئذٍ اسمانِ تامَّانِ، كسائر الأسماء النَّكِرات؛ فتقول: «جئتُكَ قَبْلًا وبَعْدًا»، و«من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ». قال الشَّاعِر: [من الوافر]

٥ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُرَاتِ

وقرأ بعضُهُم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] بالخفضِ والتَّنوين.

الحالة الرابعة: أن يُحذَفَ المضافُ إليه، ويُنْوَى معناه دون لفظه؛ فَيُبْنَيان حينئذٍ على الضمِّ، كقراءةِ السَّبعة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

.....

---

٥ ـ وساغَ لي الشَّرابُ وكنْتُ قَبلًا أكادُ أغصُّ بالماءِ الفُرَاتِ

قاله يزيد بن الصعق، وقيل: عبد الله بن يعرب، وكان له ثأر فأدركه.

الإعراب: وساغ الواو حرف عطف، وساغ فعل ماضٍ، ولي جار ومجرور متعلق به، والشراب فاعله، وكنت الواو للحال، وكان واسمها، وقبلاً ظرف منصوب على الظرفية، وأكاد فعل مضارع من كاد بمعنى قرب مرفوع بالضمّة واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، وأغص بفتح الغين المعجمة وضمّها أي أشرق فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وبالماء جار ومجرور متعلق بأغصّ، والفرات العذب السائغ بالجرّ نعت للماء، وجملة أغصّ في محل نصب خبر لأكاد وجملة أكاد في محل نصب خبر كان، وجملة: وكنت في محل نصب على الحال من ضمير المتكلّم.

والشاهد: في قبلاً فإنه لما قطع عن الإضافة رأسًا أعرب ونوّن كسائر الأسماء النكرات.

---

٥ ـ البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١/ ٤٢٦، ٤٢٩؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦؛ وتذكرة النحاة ص ٥٢٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥، ٥١٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٨٨؛ ولسان العرب ١٢/ ١٥٤ (حمم)؛ وتاج العروس (حمم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠. ويُروى «الفراتِ» مكان «الحميم».

وقَوْلي: «وأخواتهما» أرَدْتُ به أسماءَ الجِهَات الستِّ، و«أوَّلُ»، و«دُونُ»، ونحوَهُنَّ، قال الشاعر: [من الطويل]

٦ ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وَإِنِّي لأوْجَلُ عَلى أيِّنا تَغْدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ

وقال آخر: [من الطويل]

٧ ـ إذا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إلَّا مِنْ وَرَاءٍ وَرَاءُ

.....

٦ ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وَإِنِّي لأوْجَلُ عَلى أيِّنَا تَغْدُو المَنِيّةُ أوّلُ

قائله: معن بن أوس.

الإعراب: لعمرك اللام للابتداء وعمرك بفتح العين أي حياتك مبتدأ ومضاف ومضاف إليه وخبره محذوف وجوبًا تقديره يميني أو قسمي، وما نافيه، وأدري فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للاستثقال، وهو بمعنى أعرف وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وإني الواو للحال وإن واسمها، ولأوجل اللام تسمى اللام المزحلقة، وأوجل من الوجل وهو الخوف خبر إن والجملة في محل نصب على الحال من الضمير معترضة بين الفعل ومفعوله، وهو قوله: على أينا، وقيل: الجار والمجرور في محل نصب مفعول لتعدو، وأي هنا بالبناء على الضمّ لحذف صدر الصلة، ويجوز الإعراب وتعدو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الواو للاستثقال، والمنية فاعل وأول ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظًا لا معنى.

والمعنى: وبقائك ما أعلم أيّنا يكون المقدّم من المؤخر في عدو الموت عليه، وإني أخاف مترقّب.

والشاهد: في أول فإنه لما قطع عن الإضافة لفظًا لا معنى بني على الضم.

٧ ـ إذا أنا لم أُوْمَنْ عليكِ ولم يَكُنْ لِقاؤكِ إلّا مِنْ وَرَاءُ وراءُ

٦ ـ البيت لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٥١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٢٦؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٧ (كبر)، ١١/ ٧٢٢ (وجل)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٩٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٠؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٦١؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢؛ وشرح المفصل ٤/ ٨٧، ٦/ ٩٨؛ ولسان العرب ٩/ ٢٦١ (عنف)، ١٣/ ٤٣٨ (هون)؛ والمقتضب ٣/ ٢٤٦؛ والمنصف ٣/ ٣٥.

٧ ـ البيت لعتي بن مالك في لسان العرب ١٥/ ٣٩٠ (ورى)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٠٤؛ =

[٨ ـ المبنيّ على السكون]:

ولمّا فرغتُ من ذكر المبنيّ على الضمّ، ذَكَرْتُ المبنيَّ على السكون، ومَثَّلْتُ له بـ «مَنْ»، و«كَمْ»، تقول: «جاءني مَن قَامَ»، و«رأيتُ مَنْ قامَ»، و«مَرَرْتُ بمَنْ قَامَ»؛ فتجد «مَنْ» ملازمَةً للسكون في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول: «كَمْ مالُك؟» و«كَمْ عَبْدًا مَلكْتَ؟» و«بِكم دِرْهَمٍ اشتريت؟»، فـ «كم» في المثال الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وعلى الخبرية عند الأخفش، وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها، وفي الثالث في موضع خَفْضٍ بالباء، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى.

ولما ذكرت المبنيَّ على السكون متأخرًا، خَشِيتُ من وَهْمِ مَنْ يتوهَّم أنه خلافُ الأَصْلِ؛ فدفعت هذا الوهم بقولي: «وهو أصل البناء».

.....

قائله ابن مالك العقيلي.

الإعراب: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، وأنا فاعل بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، وهو أُومن مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وعليك بكسر الكاف جار ومجرور متعلق بأُومن، ولم يكن جازم ومجزوم كالذي قبله، ولقاؤك أي: ملاقاتك مضاف ومضاف إليه اسم يكن وخبرها محذوف، أي ثابتًا لي، وإلا أداة استثناء ومن وراء متعلق بثابت المحذوف، ووراء مبني على الضمّ في محل جرّ لقطعه عن الإضافة لفظًا لا معنى، أي وراء ما ذكر، ووراء الثاني توكيد للأول أو مضاف إليه.

والمعنى: إنه حيث لم يحصل لي أمن عليك إذا لقيتك جهارًا ولم تحصل ملاقاتك لي إلاَّ من بُعْد فلا يكون الأمر إلاَّ كذلك.

والاستشهاد: فيه في وراء حيث بني على الضمّ لقطعه عن الإضافة لفظًا لا معنى.

=والدرر ٣/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٢؛ وشرح المفصل ٤/ ٨٧؛ ولسان العرب ٣/ ٩٢ (بعد)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

[الفصل الثالث: الفعل: أنواعه وأحكامها]

[١ ـ أقسام الفعل]:

ص ـ وأمَّا الفِعْلُ فثَلاثَةُ أقْسامٍ:

«ماضٍ»، ويُعْرَفُ بِتاء التأنيثِ السَّاكِنَةِ، وبِناؤُهُ عَلى الفَتْحِ، كَـ «ضَرَبَ»، إلاَّ مَعَ وَاوِ الجَماعَةِ، فَيُضَمُّ كَـ «ضَرَبُوا»، أو الضمِيرِ المرْفُوعِ المتَحَرِّكِ، فَيُسَكَّن كَـ «ضَرَبْتُ»، ومِنْهُ: «نِعْمَ»، وَ«بِئْسَ»، و«عَسَى»، و«لَيس» في الأصَحِّ.

(وأما الفعل) وهو ما دلّ على معنى في نفسه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا **(فثلاثة أقسام)** عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه منقطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدّرة. وانتصر لهم المصنّف في المغني وقوّاه، وإنما كانت الأفعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك، لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدّم على زمان الإخبار أو مقارن له أو متأخّر عنه، فالأول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال.

وقال ابن الخبّاز: الدليل على أن الأزمنة ثلاثة قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: الآية ٦٤].

وقول زهير:

وأعلمُ علمَ اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عَمِي

(ماضٍ) وهو ما دلّ وضعًا على حدث وزمان انقضى، وسُمِّي ماضيًا باعتبار زمانه المُستَفاد منه، وقدّمه على فعل الأمر لأنه جاء على الأصل إذ هو مُتَّفَق على بنائه ولأن علامته مفردة، وقدّمها على المضارع لأنهما قد يكونان مجرَّدين، والمضارع لا يكون إلا

.....

.....

بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد. وعكس في الأوضح فقدّم المضارع لأنه لمّا شابه الاسم قوي وشرف، وأخّر الماضي لتأخّره في الوجود لأنه مسبوق بالحال والاستقبال، ولزم عن هذا توسّط الأمر **(ويُعرَف)** أي: عن قسيميه **(بتاء التأنيث الساكنة)** الدالّة على تأنيث فاعله، وتلحقه متصرفًا كان أو جامدًا إلا أفعل التعجب وحبّذا في المدح وأفعال الاستثناء وكفى في قولهم: كفى بهند، ولا يقدح ذلك في كونها أفعالاً ماضية لأن العرب التزمت تذكير فاعلها، وإنما اختصَّت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء. ولم يعكس لئلا يُفضي ثقل الحركة إلى ثقل الفعل، والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضرّ تحريكها لعارِض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تُكسَر نحو: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يُوسُف: الآية ٥١]، أو تُضَم نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] .

ولهذا قال المرادي: ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما، وخرج بالساكنة المتحركة فإنها تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كرَبَت ونَمَت، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب وفي الحرف حركة بناء نحو: لا حول ولا قوة. وأما قولهم: رَبَت ونَمَت بالسكون على قلّة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على إطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هي في مثل ذلك لتأنيث اللفظ، والمصنّف وإن أطلق التأنيث فالمراد به تأنيث المعنى كما أشرنا إليه إذ هو المتبادر عند الإطلاق.

ولمّا فرغ من تمييزه شرع في بيان حُكمه فقال: **(وبناؤه على الفتح)** لفظًا أو تقديرًا ثلاثيًا كان أو رباعيًا أو خماسيًا أو سداسيًا ولا يزيد على ذلك، وبُنِي على الحركة لمشابهته المضارع فيما مرّ والاسم بوقوعه موقعه وخصّ بالفتحة طلبًا للخفّة **(إلا)** إذا كان **(مع واو الجماعة فيُضمّ)** آخره **(كضربوا)** لمناسبة الواو.

وأما نحو: دعوا واشتروا ففيه إعلال معروف **(أو)** كان مع **(الضمير المرفوع المتحرّك فيسكن)** آخره تسكين بتاء **(كضربت)** بتثليث التاء كراهة توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله، وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرّك الساكن غير الواو هاتين الحالتين يُبنَى على الفتح كما إذا تجرّد، وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه. وذهب بعضهم إلى بنائه على الفتح مطلقًا.

.....

وَ«أَمْرٌ»، ويُعْرَفُ بِدَلالَتِهِ عَلى الطَّلَبِ، مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ المُخَاطَبَةِ،

وأما نحو: ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان أوجبهما ما مرّ، وعليه المصنّف في الأوضح، وعبارة المتن كالشرح تُوهم أن الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم، وليس كذلك فقد صرّحوا عند الكلام على ألقاب البناء أن الضم لا يدخل الفعل كالكسر، وقد مرّ ذلك تأمّل. **(ومنه)** أي: من الماضي **(نعم وبئس)** لقبولهما التاء المذكورة، ففي الحديث «مَن توضأ يوم الجمعة فبِها ونِعمَت»، وفيه أيضًا: «وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة». **(و)** كذا **(عسى وليس)** لقبولهما التاء أيضًا نحو: عست هند أن تفلح وليست مفلحة، ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٣]، ﴿لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: الآية ٦٦]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محَمَّد: الآية ٢٢].

والحكم على هذه الأربعة بالفعلية إنما هو **(في)** قول **(الأصح)** أي: الصحيح.

وقيل: إن نعم وبئس اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قوله: ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير، وأُجيب: بأن مدخول حرف الجر محذوف أي: بمقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس العير، وسيأتي الكلام في باب الفاعل على إعراب مرفوعهما على هذا القول.

وقيل: إن عسى وليس حرفان الأول حرف تَرَجٍّ كلعلّ، والثاني حرف نفي كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان، ولأن إفادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف؛ وأُجيب: بمنع الأول ولو سلم فعدم دلالتهما على الحدث والزمان عارض، وبأن توقف إفادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما شابهاه أُعطيا حكمه في التوقف المذكور إذ بعض الكلمات قد يُعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع. وأشار إلى القسم الثاني من أقسام الفعل بقوله: **(وأمر)** وهو مستقبل أبدًا إذ المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل.

(ويعرف) أي: يتميز عن قسميه **(بدلالته على الطلب)** أي: بنفسه لا بانضمام غيره إليه ليخرج نحو: لا تضرب فإن الدلالة على الطلب، وإن فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك ولا بد **(مع)** ذلك من **(قبوله ياء المخاطبة)** نحو: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: الآية ٢٦] أو نون التوكيد كأقبلن.

.....

وبِناؤهُ على السُّكونِ كـ «اضْرِبْ»، إلاَّ المُعْتَلَّ فَعَلى حَذْفِ آخِرِهِ: كَـ «اغْزُ»، وَ«اخْشَ» وَ«ارْمِ»، ونَحْوَ: «قُومَا»، و«قُومُوا»، و«قُومِي»، فَعَلى حَذْفِ النونِ، ومِنْهُ: «هَلُمَّ» في لُغَةِ تميم، و«هاتِ» و«تَعَالَ» في الأَصَحِّ.

والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون فهي اسم فعل كنزال، أو مصدر كضربًا زيدًا، أو حرف نحو: كلا بمعنى انته، أو قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣٢] أو فعل تعجب نحو: أحسن بزيد، فإنه ليس أمرًا على الأصح بل على صورته، وإنما قال: ياء المخاطبة ولم يقل: ياء المتكلم لأن هذه تكون في الاسم والفعل والحرف نحو: مر بي وأخي فأكرمني.

ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال: **(وبناؤه على السكون)** إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير المؤنثة المخاطبة **(كاضرب)** وانطلق واستخرج إذ مضارعه يجزم بالسكون **(إلا المعتل)** وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء **(فعلى حذف آخره)** بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة **(كاغز، واخش، وارم)** إذ مضارعه يجزم بحذف آخره، فاغز مبني على حذف الواو، واخش على حذف الألف، وارم على حذف الياء لأن مضارعها مثلها **(و)** إلا **(نحو: قوما)** مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية **(و)** نحو: **(قوموا)** مما اتصل به ضمير الجماعة **(و)** نحو: **(قومي)** مما اتصل به ياء المخاطبة **(فعل حذف النون)** بناؤه إذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها، ومثلها في البناء المذكور المعتل به ذلك نحو: اغزوا واغزوا واغزي، أو إن اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون نحو: اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو: قمن واقعدن.

واعلم أن المصنّف لو قال كما في الأوضح: وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان أحسن، لكن لمّا ذكر أن للماضي ثلاثة أحوال أراد أن يذكر بالتنصيص أن للأمر كذلك. **(ومنه)** أي: من فعل الأمر **(هلم في لغة)** بني **(تميم)** الملحقين بها الضمائر بحسب مَن هي مسندة إليه نحو: هلم يا زيد، وهلمّي يا هند، وهلمّا يا زيدان، وهلمّوا يا زيدون، وهلمنّ يا هندات. وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف

.....

و«مُضَارِعٌ»، ويُعْرَف بِـ «لَمْ»، وافْتِتاحِهِ بحَرْفٍ مِن حُرُوفِ (نَأَيْتُ)، نحو: «نَقُومُ»، و«أَقُومُ»، و«يَقُومُ»، و«تَقُومُ». ويُضَمُّ أَوَّلُهُ إنْ كانَ ماضِيهِ رُباعيًا كـ «يُدَحْرِجُ»، و«يُكْرِمُ»، ويُفْتَحُ في غَيْرِهِ كـ «يَضْرِبُ»، و«يَجْتَمِعُ» و«يَسْتَخْرِجُ» ويُسَكَّنُ آخِرُه معَ نُونِ النِّسْوَة، نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ويُفْتَحُ مَعَ نُونِ التوكيد المباشِرَةِ لَفظًا وتَقْديرًا، نحوَ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، ويُعْرَبُ فيمَا عَدَا ذَلِكَ، نحوَ: «يَقُومُ زَيْدٌ»، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧].

* * *

بحسب مَن أسند إليه، وبلغتهم جاء التنزيل نحو: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠]، ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: الآية ١٨].

(و) كذا (**هات**) بكسر التاء ما لم يتصل به ضمير جماعة المذكرين فيضم نحو: (**وتعال بفتح اللام**) لا غير (**في الأصح**) أي: الصحيح لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتي وتعالي، فإذا أمرت بهما مذكرًا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول: هات وتعال كارم واخش، وإن أمرت بهما مؤنثًا كان بناؤهما على حذف النون فتقول: هاتي وتعالي كارمي واخشي إذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه. وقيل: إنهما اسما فعلين.

وأشار إلى القسم الثالث بقوله: (**ومضارع**) وهو ما دل وضعًا على حدث وزمان غير مُنقَضٍ حاضرًا كان أو مستقبلاً، وسُمِّي مضارعًا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في أن كلًّا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة على صيغة واحدة. وقضية ذلك الاشتراك في الإعراب. لكن لمّا كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب، وعلى المضارع يميّزها غيره أيضًا كان الاسم أشد احتياجًا إلى الإعراب من المضارع فيجعل الإعراب أصلاً فيه فرعًا في المضارع، وما قيل: من أن العلّة في التسمية مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فردّه ابن مالك في شرح التسهيل.

(**ويعرف**) أي: يميز عن قسيميه (**بلم**) : أي بدخولها عليه نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: الآية ٣]، ومما يميز به أيضًا دخول حرف التنفيس عليه كسوف،

.....

.....

وكذا دخول اللام أو لا الطلبيتين، وإنما اقتصر المصنّف على لم كابن مالك في ألفيّته لأن لها امتزاجًا بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي بحتى صارت كجزئه قاله الرضي. **(وافتتاحه)** بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون **(بحرف)** واحد زائد **(من)** حروف **(نأيت)** أي: بعدت أو أنيت أي: أدركت **(نحو)** قولك: **(تقوم وأقوم ويقوم)** زيد **(وتقوم)** يا عمرو، ولم يذكر هذه الأحرف ليعرف بها المضارع لوجودها في أول الماضي، وإنما ذكرها تمهيدًا للحكم الذي بعدها كما سيأتي.

ومن النحاة مَن جعل افتتاحه بأحدها من علامته أيضًا وهو ظاهر كلام المصنّف، بل قيل: إن التمييز بها أولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع أمثلته بخلاف لم، وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل، وعليه فيشترط في الهمزة أن تكون للمتكلم وحده، وفي النون أن تكون للمتكلم ومَن معه أو للمعظم نفسه ولو ادعاءً، وفي الياء أن تكون للغائب المذكر مطلقًا ولجمع الغائبات وفي التاء أن تكون للمخاطب مطلقًا أو للغائبة أو للغائبين، وبهذا يظهر أن التعبير بأنيت أنسب بالنسبة للتضعيفية من تعبيره بنأيت.

والحكم الذي أشرنا إليه فيما مرَّ هو قوله: **(ويضم أوله)**، أي المضارع، أي الحرف المُفتَتَح به **(إن كان ماضيه رباعيًا)** سواء كان كل حروفه أصولاً **(كيدحرج)** إذ ماضيه دحرج أم بعضها زائدًا كيجيب **(ويكرم)** إذ ماضيهما أجاب وأكرم والهمزة فيهما زائدة لأن وزنيهما أفعل.

(ويفتح) أوله **(في غيره)** أي غير المضارع الذي ماضيه رباعي بأن كان ماضيه ثلاثيًا **(كيضرب)** إذ ماضيه ضرب ولا يكون إلا أصلي الحروف أو خماسيًا أو سداسيًا كينطلق **(ويستخرج)** إذ ماضيهما انطلق واستخرج، ولا يكونان إلا مزيدًا فيهما، ومن الخماسي نحو: خصم وقتل بالتشديد فإن أصلهما اختصم واقتتل أُدغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة، ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما. ويستثنى من كلامه نحو: إخال، فإن الهمزة منه مكسورة على الأفصح وكذا نحو: أهريق واسطيع، فإن الهمزة فيهما مضمومة مع أن ماضيهما وهو أهراق واسطاع ليس برباعي.

.....

.....

وقد يقال: بأنهما من الشواذ فلا استثناء، أو أن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديرًا.

(ويسكن آخره) تسكين بناء على الأصح إن كان **(مع نون النسوة)** نحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨]، و﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٧] وبُنِي الفعل معها رجوعًا إلى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل، وبني على السكون لأنه الأصل في البناء كما مرَّ وحملاً على الماضي المتصل بها، وإذا دخل عليه عامل نحو: لم يضربن أو لن يضربن لم يؤثِّر فيه لفظًا، وإلى ذلك أشار بعضهم مُلغِزًا حيث قال:

وما ناصب للفعل أو جازم له ولا حكم للإعراب فيه يشاهد

ووزن ﴿يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٧] يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لا نون الرفع، بخلاف الرجال يعفون فإن الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع، والفعل معها معرب وأصله يعفوون بواوين أولاهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى فبقي يعفون على وزن يفعون، وخصَّت بالحذف لأنها جزء كلمة ولأنها آخر الفعل ولأنها لا تدل على معنى بخلاف الثانية، ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو: قاضٍ وغازٍ دون التنوين لأنه كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر وجيء به لمعنى، وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله: **(ويخرجن من دارين بجر الحقائب)** فلو عبّر بنون الجمع لكان أولى ولصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك.

(ويفتح) آخره فتحة بناء إن كان **(مع نون التوكيد)** خفيفة كانت أو ثقيلة **(المباشرة)** وهي المتصلة به من غير حاجز **(لفظًا وتقديرًا)** هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة، وعلّة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل أنه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لأنهم لا يركِّبون ثلاثة أشياء كشيء واحد ومعنى مباشرتها له تقديرًا أن لا ينوى هناك فاصل. وذهب قوم إلى البناء مطلقًا لأن النون لمّا لحقته أكّدت فيه الفعلية وردّته إلى أصله من البناء، وذهب جمع إلى الإعراب مطلقًا والأصح الأول،

.....

ش ـ لمَّا فَرَغْتُ من ذكر علامات الاسم، وبيان انْقِسامِه إلى مُعْربٍ ومبنيّ، وبيانِ انقسام المبنيّ منه إلى مكسورٍ، ومفتوحٍ، ومضْمومٍ، ومَوْقوفَ؛ شَرَعْتُ في ذِكْرِ الفعل، فذكَرْتُ أنَّه ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، وذكَرْتُ لكلٍّ واحدٍ منها علامتَهُ الدالَّةَ عليه، وحُكْمَهُ الثابت لَه من بناءٍ، وإعرابٍ.

ولم يقيّد نون النسوة بما قيّد به نون التوكيد لأنها لا تكون إلا مباشرة بخلاف المؤكدة فإنها قد تكون مباشرة نحو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سيأتي.

(ويعرب) أي: المضارع **(فيما عدا ذلك)** المتقدم وهو ما إذا عرا عن النونين **(نحو: يقوم زيد)** وما إذا لم تباشره نون التوكيد لفظًا أو تقديرًا وإن اتصلت به لفظًا بأن فصل بينه وبينها فاصل حسيًّا كان أو مقدّرًا فالأول نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: الآية ٨٩]) أصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكّد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الألف والنون المدغمة، ولم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحُرّكت النون بالكسر تشبيهًا بنون التثنية الواقعة بعد الألف و(﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦]) مضارع بلا يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور، أصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين أولاهما لام الكلمة تحرّك حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت الواو ألفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار لتبلونّ، ثم أكّد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لاستثقال توالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نائب الفاعل والنون المدغمة، وتعذّر حذف أحدهما فحُرّكت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدلّ على المحذوف فصار ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦] على وزن تفعون (﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريَم: الآية ٢٦]) أصله قبل التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وإسكان الثانية فتحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين، دخل الجازم فحذف نون الرفع، ثم أكّد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحُرّكت الياء بحركة مجانسة لها لتدلّ على المحذوف فصار ترينّ على وزن تفين والثاني نحو: (﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القَصَص: الآية ٨٧]) أصله قبل التوكيد يصدّونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكّد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها لوجود الضمة الدّالّة عليها، وقوله

.....

[٢ ـ علامة الفعل الماضي وبناؤه]:

وبدَأتُ من ذلك بالماضي، فذكرتُ أنَّ علامتَهُ أنْ يقبلَ تاءَ التأنيث السَّاكنة، كـ «قامَ»، و«قَعَدَ»، تقولُ: «قامَتْ»، و«قَعَدَتْ»، وأنّ حُكمَه في الأصل البناءُ على الفتحِ كما مَثَّلْنا، وقد يخرج عنه إلى الضمّ، وذلك إذا اتصلت به واوُ الجماعة، كقولك: «قامُوا»، و«قَعَدُوا» أو إلى السُّكون، وذلك إذا اتَّصل به الضميرُ المرفوعُ المتحرِّكُ، كقولك: «قُمْتُ»، و«قَعَدْتُ»، و«قُمْنَا»، و«قَعَدْنا»، والنِّسوة: «قُمْنَ»، و«قَعَدْنَ».

وتلَخَّصَ من ذلك أن له ثلاثَ حالات: الضّمّ، والفَتْح، والسُّكون، وقد بَيَّنتُ ذلك.

ولما كان من الأفعال الماضيةِ ما اخْتُلِفَ في فِعْلِيَّته نَصَصْتُ عليه، ونَبَّهْتُ على أن الأصَحَّ فِعْلِيَّتُهُ، وهو أربعُ كلماتٍ: «نِعْمَ»، و«بِئْسَ»، و«عَسَى»، و«لَيْسَ».

فأما «نِعْم»، و«بِئْسَ»: فذهب الفَرَّاءُ وجماعةٌ من الكوفيّين إلى أنهما اسمان، واستدلُّوا على ذلك بدخول حَرفِ الجرِّ عليهما في قول بعضهم ـ وقد بُشِّرَ بِبِنْتٍ ـ: «والله ما هيَ بنِعْمَ الولَدُ»، وقولِ آخر ـ وقد سار إلى محبوبتِهِ على حمارٍ بطيء السير ـ: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلى بِئْسَ العَيْرُ».

وأما «ليس» فذهب الفارسيُّ في الحَلَبِيَّاتِ إلى أنَّها حرفُ نَفْيٍ بمنزلة «ما» النَّافية، وتبعهُ على ذلك أبو بكر بن شُقَير.

وأما «عسى» فذهب الكوفيُّون إلى أنها حرف تَرَجٍّ بمنزلة «لعَلَّ»، وتبعهم على ذلك ابنُ السرَّاج.

والصَّحيحُ أن الأربعة أفعالٌ؛ بدليل اتِّصال تاء التأنيث السَّاكنة بهنَّ، كقوله عليه الصَّلاة والسَّام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِها ونِعْمَتْ، ومن اغتسل، فالغُسْلُ أفْضَلُ»، والمعنى: مَنْ توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونِعْمَت الرخصة الوضوء، وتقول: «بئست المرأة حَمَّالةُ الحطَبِ»، و«ليست هندٌ مُفْلِحَةً»، و«عسَتْ هندٌ أن تزورنا».

في الشرح أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع إنما يأتي على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب. وقد تبيّن مما قرّرنا أن الفعل في

.....

وأما ما استدلَّ به الكوفيون فمؤوَّلٌ على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مُقامَها، والتقدير: ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه: نِعْمَ الولدُ، ونِعْم السيرُ على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه: بِئْسَ العيرُ؛ فحرفُ الجرِّ في الحقيقة إنما دخل على اسمٍ محذوفٍ كما بَيَّنَّا، وكما قال الآخر: [من الرجز]

٨ ـ وَاللهِ مـا لَيْـلِي بِـنَـامَ صـاحِـبُـهْ وَلَا مُـخَـالِطُ الـلَّيـانِ جـانِـبُـهْ

أي: بليلٍ مَقُولٍ فيه: نامَ صَاحِبُه.

[٣ ـ علامة فعل الأمر وبناؤه]:

ولما فرغتُ من ذكر علاماتِ الماضي، وحُكْمِهِ، وبيانِ ما اخْتُلِفَ فيه منه، ثَنَّيْتُ بالكلام على فِعْلِ الأمر؛ فذكرتُ أنَّ علامَتَهُ التي يُعرفُ بها مركَّبةٌ من مجموع شيئين، وهما: دلالَتُهُ على الطَّلَبِ، وقبولُهُ ياء المخاطبةِ، وذلك نحو: «قُمْ»، فإنه دالٌّ على طَلَبِ القيام، ويَقْبل ياءَ المخاطبة، تقولُ إذا أمَرْتَ المرأةَ: «قُومِي»، وكذلك: «اقْعُدْ»، و«اقْعُدِي»، و«اذْهَبْ»، و«اذْهَبي»، قال الله تعالى: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

فلو دلَّت الكلمةُ على الطلب ولم تَقْبَلْ ياء المخاطبَة، نحو «صَهْ» بمعنى: اسكُتْ، و«مَهْ» بمعنى: اكْفُفْ، أو قَبِلتْ ياءَ المخاطَبة ولم تَدُلَّ على الطَّلب نحو: «أنْتِ يا هندُ تقُومِينَ وتأكُلِينَ» لم يكن فِعْلَ أمرٍ.

هذه الأمثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظًا إذ الإعراب فيها ظاهر إذ هو بحذف النون للجازم بما وقع في الأوضح من أنه معرب في الأول والثالث تقديرًا كالثاني وهو لتبلونّ

---

٨ ـ واللهِ مـا لـيـلي بـنـامَ صـاحـبُـهْ ولا مـخـالـطَ الـليـانِ جـانـبُـهْ

قائله غير معلوم مع كثرة دورانه في كتب التحويل، وقيل: قائله الصابىء.

---

٨ ـ الرجز للقنانيّ (أبي خالد) في شرح أبيات سيبويه ٢/٤١٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٩٩، ١٠٠؛ والإنصاف ١/١١٢؛ وخزانة الأدب ٩/٣٨٨، ٣٨٩؛ والخصائص ٢/٣٦٦؛ والدرر ١/٧٦، ٦/٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/٣٧١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٩؛ وشرح المفصل ٣/٦٢؛ ولسان العرب ١٢/٥٩٥ (نوم)؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣؛ وهمع الهوامع ١/٦، ٢/١٢٠.

ثُمَّ بَيَّنْتُ أنَّ حكمَ فعلِ الأمرِ في الأصل البناءُ على السكون، كـ «اضْرِبْ»، و«اذْهَبْ»؛ وقد يُبْنَىٰ على حذفِ آخره، وذلك إنْ كان معتلاً، نحو: «اغْزُ»، و«اخْشَ»، و«ارْمِ»؛ وقد يُبْنى على حذفِ النُّون، وذلك إذا كان مُستَنِدًا لألفِ اثنينِ، نحو: «قومَا» أو واوِ جمع، نحو: «قُومُوا»، أو ياءِ مخاطبةٍ، نحو: «قُومِي»، فهذه ثلاثةُ أحوالٍ للأمر أيضًا، كما أن للماضي ثلاثَةَ أحوالٍ.

ولما كان بعضُ كلمات الأمر مختلفًا فيه: هل هو فعلٌ أو اسم؟ نبَّهْتُ عليه، كما فَعَلتُ مثلَ ذلك في الفعل الماضي، وهو ثلاثةٌ: «هَلُمَّ»، و«هَاتِ»، و«تعَالَ».

فأما «هَلُمَّ» فاختلف فيها العربُ على لغتين:

إحداهما: أن تلزم طريقةً واحدةً، ولا يختلفُ لفظُها بحَسَب مَنْ هي مُسْنَدَةٌ إليه؛ فتقولُ: «هَلُمَّ يا زَيْدُ»، و«هَلُمَّ يا زَيدَانِ»، و«هَلُمَّ يا زَيْدونَ»، و«هَلُمَّ يا هِنْدُ»، و«هَلُمَّ يا هِنْدَانِ»، و«هَلُمَّ يا هِنْداتُ»، وهي لغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، أي: ائتُوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، أي: أحْضِرُوا شهداءَكم، وهي عندَهم اسمُ فعلٍ، لا فعلُ أمرٍ؛ لأنَّها وإنْ كانتْ دالّةً على الطَّلبِ، لكنَّها لا تقبلُ ياءَ المخاطبة.

والثانية: أن تلحقها بالضمائر البارزة، بحسب مَنْ هي مُسْنَدَةٌ إليه؛ فتقول: «هَلُمَّ»، و«هَلُمَّا»، و«هَلُمُّوا»، و«هَلُمْنَ»، بالفكِّ وسكون اللام، و«هَلُمِّي»، (وهي لغةُ بني تميم)، وهي عند هؤلاء فعلُ أمْرٍ؛ لدلالتها على الطلب وقبولِها ياءَ المخاطبة.

وقد تبيَّنَ بما استشهدْتُ به من الآيتين أن «هَلُمَّ» تُستعملُ قاصرةً ومُتَعَدِّيَةً.

سهو وإنما لم يَبْنِ فيها على الأصح لانتفاء تركّبه لأنهم لا يركّبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد، والضابط في ذلك أن ما كان من المضارع رفعه بالضمة إذا أكّد بالنون

الإعراب: قوله: والله الواو حرف قسم وجر، والله مقسم به مجرور به وعلامة جره الكسرة، وما نافية، وليلي مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة بنام صاحبه في محل نصب خبره بالتأويل تقديره: ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه، فلما حذف الخبر وصفته أُقيم معمول الصفة الذي هو نام صاحبه مقامه وأدخلت عليه الباء الزائدة التي كانت في الخبر، وجملة: ما

وأما «هَاتِ» و«تَعَالَ» فعَدَّهُما جماعةٌ من النحويين في أسماء الأفعال. والصوابُ أنهما فِعْلا أمرٍ، بدليلِ أنهما دَالاَّنِ على الطلب، وتلحقُهما ياءُ المخاطبة، تقول: «هاتِي» و«تَعَالَيْ».

واعلم أنَّ آخر «هَاتِ» مكسورٌ أبدًا، إلاَّ إذا كان لجماعة المذكَّرينَ فإنَّه يُضَمُّ، فتقول: «هاتِ يا زَيْدُ»، و«هاتي يا هِنْدُ»، و«هاتِيَا يا زَيْدانِ»، أو «يا هِنْدانِ»، و«هاتينَ يا هِنْداتُ»، كلَّ ذلك بكسر التاء، وتقول: «هاتُوا يا قَوْم»، بضمِّها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١]، وأنَّ آخِرَ «تَعَالَ» مفتوحٌ في جميع أحواله من غير استثناء، تقول: «تَعَالَ يا زَيْدُ»، و«تعَالَيْ يا هِنْدُ»، و«تَعَالَيَا يا زَيْدَانِ»، و«تَعَالَوْا يا زيدون»، و«تَعَالَيْنَ يا هندات». كلّ ذلك بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ومِنْ ثَمَّ لَحَنُوا مَنْ قال: [من الطويل]

٩ ـ [أيا جارتا ما أنْصَفَ الدهرُ بيننا] تَعَالَي أُقاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

بكَسْرِ اللامِ.

بني على الفتح، وما كان رفعه بثبات النون إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظًا أو تقديرًا لعدم مباشرتها له، وإنما بُنِي مع عدم مباشرتها له في نحو: هلى تضربنان يا

ليلي جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وقوله: ولا مخالط الليان جانبه الواو عاطفة ولا نافية بمعنى ليس، ومخالطَ خبرها مقدم على اسمها منصوب بالفتحة وهو مضاف، والليان بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر لأن بمعنى اللِّين، يقال: هو في ليان من العيش مضاف إليه وجانبه اسمها مرفوع بالضمّة وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، أي وليس جانبه مخالط الليان، والجملة معطوفة على الجملة قبلها لا محل لها من الإعراب، ورُوِي عمرك ما ليلي... الخ، والمعنى ظاهر.

والاستشهاد فيه: في بنام حيث لا تدلّ الباء على اسميّته.

٩ ـ **أيا جارَتا ما أنصفَ الدَّهرُ بيننا تعالِي أُقاسمكِ الهمومَ تعالِي**

---

٩ ـ البيت لأبي فراس الحمداني في ديوانه ص ٢٤٦.

[٤ ـ علامة الفعل المضارع وأحكامه]:

ولمَّا فَرَغْتُ من ذِكْر علامات الأمر وحُكْمِه، وبيان ما اختُلِفَ فيه منه، ثَلَّثْتُ بالمضارع؛ فذكَرْتُ أن علامته أن يَصْلُحَ دخولُ «لم» عليه، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٣ و٤]؛ وذكرتُ أنهُ لا بدَّ أن يكون في أوّله حرف من حروف «نأيتُ»، وهي: النونُ، والألفُ، والياءُ، والتاءُ ـ نحو: «نَقُومُ»، و«أقُومُ»، و«يَقُومُ»، و«تَقُومُ»، وتسمَّى هذه الأربعة «أحْرُفَ المُضَارعة».

وإنما ذكرتُ هذه الأحْرُفَ بِساطًا وتمهيدًا للحُكْمِ الذي بعدها، لا لأعَرِّفَ بها الفعلَ المضارعَ؛ لأنا وجدناها تدخل في أوّل الفِعْل الماضي، نحو: «أكْرَمْتُ زيدًا» و«تَعَلَّمْتُ المسألة»، و«نَرْجَسْتُ الدواءَ» إذا جعلْتَ فيه نَرْجِسًا، و«يَرْنأتُ الشَّيْبَ» إذا خَضَبْته باليُرَنَّاء، وهو الحِنَّاءَ، وإنَّما العُمْدَةُ في تعريف المضارع دخولُ «لَمْ» عليه.

ولما فرغْتُ من ذكر علامات المُضارع شرعْتُ في ذكرِ حُكْمه؛ فذكَرْتُ أنَّ له حكمين: حكمًا باعتبار أوّله، وحكمًا باعتبار آخره.

فأمَّا حكمُه باعتبارِ أوَّله فإنَّه يُضَمُّ تارةً، ويُفْتحُ أخرى، فيضمُّ إنْ كان الماضي أربعةَ أحْرُفٍ، سواءٌ كانت كُلُّها أصولاً، نحو «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ»، أو كان بعضها أصلاً وبعضُها زائدًا، نحو: «أكْرَمَ يُكْرِمُ»، فإنَّ الهمزة فيه زائدة، لأنّ أصله: «كَرُم»؛ ويُفْتح إن كان الماضي أقلَّ من الأربعة، أو أكْثَرَ منها؛ فالأوَّل نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و«ذَهَبَ يَذْهَبُ»، و«دَخَلَ يَدْخُلُ»، والثاني نحو: «انْطَلَقَ يَنْطلِقُ»، و«اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ».

هندات؟ لوجود المقتضى لبنائه وهو ظاهر، وإنما قدّم المصنّف حالة بنائه على إعرابه لأنه الأصل فيه.

* * *

قائله: أبو فراس الهمداني، وقال بعضهم: لأبي نواس بضم النون الحسن بن هانىء.

الإعراب: أيا جارتا، فأيا حرف نداء وجارتا منادى منصوب بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، والألف المنقلبة عن ياء المتكلم مضاف إليه، وما نافية، وأنصف فعل ماضٍ، والدهر فاعله، وبيننا مضاف ومضاف إليه ظرف مكان متعلق بأنصف، تعالي فعل أمر مبني على حذف النون، وعلى نسخة تعال بالفتح مبني على

وأما حُكْمُه باعتبار آخره، فإنّه تارةً يُبنَى على السكون، وتارةً يُبنى على الفتح، وتارةً يُعْرَبُ؛ فهذه ثلاثُ حالاتٍ لآخره، كما أنَّ لآخِرِ الماضي ثلاثَ حالاتٍ، ولآخِرِ الأمرِ ثلاثَ حالاتٍ.

[٥ ـ بناء الفعل المضارع على السكون]:

فأما بناؤهُ على السكون فمشروطٌ بأن يتصل به نونُ الإناثِ، نحو: «النِّسْوَةُ يَقُمْنَ»، و﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ومنه: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، لأن الواو أصلية، وهي واوُ عَفَا يَعْفُو، والفعل مبنيٌّ على السكون لاتّصاله بالنون، والنونُ فاعل مُضْمر، عائدٌ على «المُطَلَّقات»، ووزنه: يَفْعُلْنَ، وليس هذا كـ «يَعْفُونَ» في قولك: «الرِّجالُ يَعْفُون»، لأنّ تلك الواوَ ضميرٌ لجماعة المذكَّرِينَ كالواو في قولك: «يقومُون»، وواوُ الفعل حُذفت، والنون علامة الرفع، ووزنه: يَفْعُون، وهذا يقال فيه: «إلاَّ أنْ يَعْفُوا» بحذف نونِهِ»، كما تقول: «إلا أنْ يَقُومُوا» وسيأتي شَرْحُ ذلك كلِّهِ.

[٦ ـ بناء الفعل المضارع على الفتح]:

وأما بناؤهُ على الفتح فمشروطٌ بأن تُباشِرَهُ نونُ التَّوكيد لفظًا، وتقديرًا، نحو: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، واحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، و﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]؛ فإن الألف في الأول، والواو في الثاني، والياء في الثالث؛ فاصِلةٌ بين الفعل والنون، فهو مُعْربٌ لا مبنيّ.

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقدَّرًا كان الفعلُ أيضًا مُعربًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، و﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] مثله؛ غير أن نونَ الرَّفع حُذفتْ تخفيفًا لتوالي الأمثال؛ ثم التقى ساكنان، أصْلُهُ قبل دخول الجازم: «يَصُدُّونَنَّكَ»؛ فلما دخل الجازم ـ وهو «لا» النَّاهية ـ حُذِفت النُّونُ، فالتقى ساكنان: الواو

.....

حذف الألف، وأُقاسمك الهموم أُقاسم فعل مضارع مجزوم بالسكون لوقوعه بعد الطلب، وقصد به الجزاء، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والكاف مفعول أوّل، والهموم جمع همّ بمعنى

والنُّون، فحُذِفت الواو لاعتلالها، ووجودِ دليل يدلُّ عليها وهو الضَّمةُ، وقُدِّرَ الفعلُ مُعْرَبًا، وإنْ كانت النُّونُ مباشِرةً لآخرِه لفظًا، لكونها منفصلَةً عنه تقديرًا، وقد أشرتُ إلى ذلك كله ممثِّلاً.

[٧ ـ إعراب الفعل المضارع]:

وأما إعرابُه ففيما عدا هذين الموضِعَيْن، نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ»، و«لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» و«لَمْ يَقُمْ زَيدٌ».

* * * * *

.....

الغمّ مفعول ثان، وتعالي توكيد للأول، ومعنى البيت يظهر من قوله:

أيَضْحَكُ ماسُورٌ وتبكي طَلِيقَةٌ ... ويَسْكُنُ مَحزُونٌ ويَنْدُبُ سالي

لَقَدْ كانَتْ أوْلَى منْكِ بالدَّمْع مُقْلَتي ... ولكنّ دَمعي في الحوَادِث غالِي

والاستشهاد فيه: في لام تعالي حيث كسره، والفصيح فتحها.

[الفصل الرابع: الحرف؛ حقيقته ومذاهب العلماء فيه]

[١ ـ علامة الحرف]:

ص ـ وأمَّا الحَرْفُ فيُعْرَفُ بأنْ لا يَقْبلَ شَيئًا من علامات الاسمِ والفِعْلِ، نحوُ: «هَلْ»، وَ«بَلْ»، ولَيسَ منهُ «مَهْما»، و«إذْما»، «بَلْ»، «ما» المَصْدريَّة، «لمَّا» الرَّابِطَةُ في الأصَحِّ.

* * *

(**وأما الحرف**) وهو ما دلّ على معنى في غيره فقط (**فيعرف**) أي: يتميّز عن قسيميه (**بأن لا يقبل شيئًا من علامات الاسم**) المتقدمة ولا غيرها (**ولا**) شيئًا من علامات (**الفعل**) المتقدمة ولا غيرها فحينئذ يمتنع كونه واحدًا منهما فيتعيّن كونه حرفًا إذ لا مخرج عن ذلك كما دلّ عليه الاستقراء (**نحو: هل**) من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيِّزها فعل، وأما إذا كان فتختصّ بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ما ذكروه هنا وبين قولهم في باب الاشتغال: من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصّ بالفعل كهل، والعلة في ذلك ما قاله الرضي وغيره: من أن أصلها أن تكون بمعنى قد كما في ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: الآية ١] وقد مختصّة بالفعل فكذا هل لكنها لمّا تطفّلت على همزة الاستفهام انحطّت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصّت به فيما إذا كان في حيِّزها، لأنها إذا رأته في حيِّزها تذكّرت عهودًا بالحمى وحنّت إلى الإلْف المألوف وعانقته ولم ترضَ بافتراق الاسم بينهما، وإذا لم تره في حيِّزها تسلّت عنه ذاهلة (**وبل**) من حروف العطف ومعناها الإضراب (**و**) الحرف (**ليس منه مهما**) لعود الضمير عليه في نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢] والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وقيل: إنه حرف (**و**) لا (**إذ ما**) بل هي ظرف

.....

ش ـ لما فرغتُ من القولِ في الاسم والفِعْل، شَرَعتُ في ذكر الحرف، فذكرتُ أنَّه يُعْرَف بأن لا يقبلَ شيئًا من علاماتِ الاسم، ولا علاماتِ الفعل، نحو: «هَلْ»، و«بَلْ» فإنهما لا يَقْبلانِ شيئًا من علاماتِ الأسْماء، ولا شيئًا من علامات الأفعال، فانتفى أن يكونا اسمين، وأن يكونا فِعْلَيْنِ، وتعيَّنَ أن يكونا حرفين؛ إذ ليس إلاَّ ثلاثة أقسام، وقد انتفى اثنانِ، فتعيَّن الثالث.

زمان بمنزلة متى، فإذا قلت: إذ ما تقم أقم فمعناه متى تقم أقم، ويدلّ على اسميّتها أنها كانت قبل دخول ما اسمًا والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه، وقيل: إنها حرف بمنزلة إن الشرطية وأن المعنى في المثال استقم أقم وهو الأصح كما في الأوضح:

وأُجيب عمّا تقدّم أن إذ قد سلب منها معناها الأصلي بعد دخول ما بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الزائدة استعمال إن فكانت حرفًا في الشرط، وفيه نظر.

قلت: ولعلّ وجه النظر أنه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية إلى الحرفية بدليل أن المضارع موضوع للحال أوله وللاستقبال، وإذا دخلت عليه لم قلبت معناه إلى المضي ولم تخرج لفظه عن كونه مضارعًا **(بل)** منه **(ما المصدرية)** وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٨] أي: عنتكم، وقيل: إنها اسم **(ولما الرابطة)** أي لوجود شيء بشيء، وهي عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل: إنها ظرف. وقال ابن جنّي: بمعنى: حين. وقال ابن مالك: بمعنى: إذ فيه معنى الشرط. واستظهره المصنّف في المعنى وعلّله بأنها مختصّة بالماضي والإضافة إلى الجمل كما هو شأن إذ وعليه فعاملها جوابها.

وردّ بأنها أُجيبت بما النافية وإذا الفجائية، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما، ولا خلاف بينهم أن لمّا النافية حرف وتختصّ بالمضارع وكذا لمّا الإيجابية لا أنها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي كما صرّح به في المغني.

والحكم على مهما وإذما بالاسمية وعلى ما ولمّا بالحرفية إنما هو **(على الأصح)** من القولين فيها وقد مرّ أن الأصح في إذما أنها حرف، فقوله: على الأصح منظور فيه بالنسبة إليها، وما حكاه من الخلاف في ما المصدرية حكاه غيره، وحكى ابن خروف

.....

[٢ ـ الحروف المُختَلَف في حرفيّتها]:

ولمَّا كان من الحُروف ما اخْتُلِفَ فيه: هل هو حرفٌ أو اسمٌ؟ نَصَصْتُ عليه كما فعلتُ في الفعلِ الماضي وفعلِ الأمر، أربعةً: «إذْما»، و«مَهْمَا»، و«ما» المَصْدَرِيَّة، و«لمَّا» الرَّابطة.

[٣ ـ إذما]:

فأما «إذْما» فاختلفَ فيه سيبَويه، وغَيْرُه: فقال سيبويه: إنها حرفٌ بمنزلة «إنِ» الشَّرْطِيَّة، فإذا قلتَ: «إذْما تَقُمْ أقُمْ» فمعناه: إن تَقُمْ أقُمْ، وقال المبرِّد وابن السرَّاج والفارسي: إنّها ظرفُ زمان، وإن المعنى في المثال: مَتَى تَقُمْ أقُمْ، واحتجوا بأنها قبلَ دخول «ما» كانت اسمًا، والأصلُ عدمُ التَّغيير، وأجيب بأنَّ التَّغيير قد تحقَّقَ قطْعًا، بدليل أنها كانت للماضي، فصارتْ للمُسْتقبل، فدلَّ على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى ألبتّة، وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر.

[٤ ـ مهما]:

وأما «**مَهْما**» فزعم الجمهور أنها اسم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فالهاءُ من «به» عائدةٌ عليها، والضمير لا يعودُ إلاَّ على الأسماء، وزعم السُّهَيْلي وابن يَسْعُون أنها **حَرْف**، واستدلاَّ على ذلك بقول زُهَيْر: [من الطويل]

١٠ ـ ومَهْمَا تكُنْ عِنْدَ ٱمْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإنْ خَالهَا تَخْفَى عَلى النَّاسِ تُعْلمِ

الاتفاق على حرفيّتها وردّ على مَن نقل فيها خلافًا. قال في المغني: والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرّح الأخفش وأبو بكر باسميّتها. واعلم أن الحروف ستة أنواع:

---

١٠ ـ **ومَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امرىءٍ مِنْ خَليقَةٍ وإنْ خالَها تخفى على الناس تُعْلَمِ**

قائله زهير بن أبي سلمى ـ بضم السين ـ وليس لهم بالضم غيره، وهو والد كعب صاحب بانت سعاد.

---

١٠ ـ البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢؛ والجنى الداني ص ٦١٢؛ والدرر ٤/ ١٨٤، ٥/ ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٩؛ ومغني اللبيب ص ٣٢٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٥، ٥٨.

وتَقْريرُ الدليل أنهما أعْرَبا «خَليقة» اسمًا لـ «تَكُنْ»، و«مِنْ» زائدة؛ فتعيَّنَ خُلوُّ الفعلِ من الضمير، وكونُ «مهما» لا مَوْضِعَ لها من الإعراب؛ إذ لا يليقُ بها ههنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداءُ هنا متعذّر، لعدم رابطٍ يَرْبطُ الجملة الواقعة خبرًا له، وإذا ثَبَتَ أنْ لا موقعَ لها من الإعراب تعيّن كونُها حرفًا.

والتحقيقُ أن اسم «تكُنْ» مستتر، و«مِنْ خليقة» تفسيرٌ لـ «مهما»، كما أن «مِنْ آيَةٍ» تفسير لـ «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، و«مَهْما» مبتدأ، والجملة خبر.

أحدها: ما لا يختصّ بالأسماء ولا بالأفعال بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل كهل.

الثاني: ما لا يختصّ بهما ولكنه يعمل كالأحرف المشبّهة بليس.

الثالث: ما يختصّ بالأسماء ويعمل فيها الجر كفي أو النصب والرفع كإن وأخواتها.

الإعراب: قوله: ومهما الواو عاطفة، ومهما اسم شرط جازم يجزم فعلين مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويكن فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو اسم يكن، وعند ظرف منصوب بالفتحة وهو مضاف، وامرىء مضاف إليه متعلق بمحذوف خبر يكن، ومن خليقة بيان لمهما، وإن خالها الواو عاطفة، إن حرف شرط يجزم فعلين، وخالها فعل الشرط في محل جزم وفاعله مستتر جوازًا تقديره هو يعود على امرىء، والهاء مفعول أول وجملة تخفى... الخ في محل نصب مفعول ثانٍ، وتخفى فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على الخليقة، وعلى الناس جار ومجرور متعلق بتخفى، وتعلم جواب مهما مجزوم وحرّك بالكسر لأجل القافية، وجواب إن محذوف لدلالة جواب مهما عليه تقديره تعلم، وجملة يكن... الخ في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير يكن.

والمعنى: مهما يكن للإنسان من خلق حسن أو سيِّىء ظن أنه يخفى على الناس علم ولم يخفَ، والخلق والخليقة واحد، وذكر الضمير في يكن على اللفظ أو على معنى الخلق، وأنث الباقية على معنى الخليقة، وفي بعض النسخ تكن بالفوقانية.

والاستشهاد فيه: في مهما فإنه لما عاد عليه الضمير كان اسمًا.

[٥ ـ ما المصدريّة]:

وأما «ما» المصدرية؛ فهي التي تُسْبَك مع ما بعدها بمَصْدَر، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، أي: وَدُّوا عَنَتكم، وقول الشاعر: [من الوافر]

١١ ـ يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللّيالي وكانَ ذَهابُهُنَّ لهُ ذَهابَا

أي: يسرُّ المرءَ ذهابُ الليالي.

وقد اختلف فيها، فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة «أنِ» المصدريّة، وذهب الأخفشُ وابن السَّرّاج إلى أنها اسم بمنزلة «الذي» وَاقِعٌ على ما لا يعقل، وهو الحدَثُ والمعنى: ودُّوا الذي عَنِتُّموه، أي: العَنَتَ الذي عَنِتُّموه، ويسرُّ المرء الذي ذَهَبَه الليالي، ويَرِدُ على هذا القول أنه لم يُسْمع: «أعْجَبَني ما قُمْتَه وما قَعَدْتَه»، ولو صحّ ما ذكر لجازَ ذلك؛ لأنّ الأصل أنَّ العائدَ يكونُ مذكورًا، لا محذوفًا.

[٦ ـ لمّا وأقسامها]:

وأمَّا «لَمَّا» فإنها في العربية على ثلاثة أقسام:

١ ـ نافية بمنزلة «لَمْ»، نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، أي: لَمْ يَقْضِ ما أمره.

الرابع: ما يختصّ بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف.

---

١١ ـ يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللّيالي وكانَ ذَهابُهُنَّ لهُ ذَهابَا

قائله غير معلوم.

الإعراب: قوله: يسر فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والمرء مفعول به مقدَّم على فاعله، وما موصول حرفي آلة لسبك ما بعده بمصدر، فلهذا تسمى مصدرية، وذهب فعل ماضٍ، والليالي فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء للاستثقال، وجملة ذهب صلته والموصول وصلته في تأويل مصدر، أي ذهاب الليالي فاعل يسرّ، وكان الواو للحال، وكان فعل ماضٍ ناقص، وذهابهنّ اسمها، وذهابًا خبرها، وله جار ومجرور متعلق بذهابًا، وجملة كان في محل نصب حال من الفاعل.

---

١١ ـ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٧؛ والجنى الداني ص ٣٣١؛ والدرر ١/ ٢٥٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٤٢، ١٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٨١.

٢ ـ وإيجابيَّة بمنزلة «إلاَّ» نحو قولهم: «عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلتَ كذا»، أيْ: إلا فَعَلْتَ كَذا، أي: ما أطلب منك إلاَّ فِعْلَ كَذَا.

وهي في هذين القسمين حَرْفٌ باتّفاق.

٣ ـ والثالث: أن تكونَ رابطةً لوجودِ شيءٍ بوجود غيره، نحو: «لمَّا جاءَني أكْرَمْتُهُ»، فإنَّها رَبَطَتْ وجودَ الإكرام بوجود المجيء، واختُلِفَ في هذه، فقال سيبويه: إنها ظرفٌ بمعنى: «حين»، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤] الآية، وذلك أنها لو كانتْ ظرفًا لاحتاجت إلى عاملٍ يعمل في محلِّها النَّصب؛ وذلك العامل إمَّا «قَضَيْنا» أو «دَلَّهُمْ»، إذ ليس معَنا سواهما، وكونُ العامل «قَضَيْنا» مردودٌ بأن القائلين: بأنها اسم يزعمُون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضافُ إليه لا يعمل في المضاف، وكونُ العامل «دَلَّهُمْ» مردود بأنّ «ما» النافية لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، وإذا بَطَلَ أنْ يكونَ لها عامِل تعيَّن أن لا موضع لها من الإعْراب، وذلك يقتضي الحرفيَّة.

* * * * *

ص ـ وَجَمِيعُ الحُرُوفِ مَبْنِيَّة.

* * *

الخامس: ما يختصّ بالأفعال ويعمل فيها الجزم كلم أو النصب كأن.

السادس: ما يختصّ بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف..

* * *

(وجميع الحروف مبنيّة) بإجماع لا حظ لها في الإعراب؛ لأنها لا تنصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى الإعراب، ثم منها ما هو مبني على السكون كقد ولم، وما هو على الفتح كأن وليت، وما هو على الكسر كلام الجرّ وبائه، وما هو على الضم كمذ في لغة مَن جرّ بها. وقد تقدم أن الأصل في البناء السكون لما مرّ، فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنيًّا فلا يسأل أيضًا عن سبب بنائه لمجيئه على

والمعنى: أن الإنسان يفرح بانقضاء يومه وليله ومجيء غده، والحال أنه لم يشعر بأنّ في ذلك ذهابًا لأجله وذهابًا لذاته.

ش ـ لمَّا فرَغْتُ من ذكرِ علاماتِ الحرف، وبيان ما اختُلِفَ فيه منه، ذَكَرْتُ حُكْمَهُ، وأنَّه مبنيٌّ لا حَظَّ لشيءٍ من كلماته في الإعراب.

* * * * *

أصله، ثم إن جاء مبنيًا على السكون فلا يسأل أيضًا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة سُئِل عنه سؤالان: لِمَ عدل إلى الحركة، ولِمَ كانت الحركة كذا؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيًا على السكون سُئِلَ عنه سؤال واحد: لِمَ بُنِي؟ أو على حركة سُئِلَ عنه ثلاثة أسئلة: لِمَ بُنِي، ولِمَ عُدّل إلى الحركة، ولِمَ كانت الحركة فيه كذا؟

* * *

والاستشهاد فيه: في ما حيث إن الجملة التي بعدها خالية من الضمير، فيكون ذلك دليلاً على حرفيّتها.

[الفصل الخامس: الكلامُ]

[١ ـ تعريف الكلام]:

ص ـ والكَلامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ.

* * *

ش ـ لما أنْهَيْتُ القَوْلَ في الكلمةِ وأقسامها الثَّلاثة شَرَعْتُ في تفسيرِ الكلام؛ فذَكَرْتُ أنَّه «عبارةٌ عن اللفظِ المُفيد». ونعني بـ «اللفظ»: الصَّوْتَ المشتمِل على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك؛ فالأوَّل نحو «رَجُل» و«فَرَس»، والثاني: كالضمير المستتر في نحو: «اضْرِبْ»، و«اذْهَبْ»، المقدّر بقولك: «أنْتَ». ونعني بـ «المفيد» ما يَصِحُّ الاكتفاءُ به؛ فنحو: «قامَ زَيْدٌ» كلامٌ؛ لأنه لفظ يصحُّ الاكتفاء به، وإذا كتبتَ: «زَيْدٌ قائمٌ» مثلًا، فليس بكلامٍ؛ لأنه وإن صحَّ الاكتفاءُ به لكنه ليس بلفظ، وكذلك إذا أشَرْتَ إلى أحدٍ بالقيامِ أو القعودِ فليس بكلام؛ لأنه ليس بلفظٍ.

* * * * *

(والكلام) لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيًا بنفسه كذا في القاموس. واصطلاحًا **(لفظ)** أي ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي ثم خصّ بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مرّ تعريفه، ولو عبّر بالقول هنا كما عبّر في الكلمة لكان أولى لما مرّ، وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والإشارة وشبههما وإن كان مفيدًا فإنه لا يسمّى كلامًا اصطلاحًا وصحّ الإخراج به وإن كان جنسًا لما مرّ **(مفيد)** أي: دالّ على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء لأن الفائدة التامة حيث وقعت قيدًا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة

.....

[٢ ـ صُور ائتلاف الكلام]:

ص ـ وأقَلُّ ائتِلافِهِ مِن اسمَيْنِ، كـ «زَيْدٌ قائمٌ» أوْ فِعْلٍ واسْمٍ، كـ «قامَ زَيْدٌ».

* * *

ش ـ صُوَرُ تأليفِ الكلام ستٌّ؛ وذلك لأنه يتألَّفُ إما مِن اسمين، أوْ من فعلٍ واسم، أو من جملتين، أو من فعلٍ واسمَيْن، أو من فعلٍ وثلاثةِ أسماء، أو من فعل وأربعةِ أسماء.

التامة أي: التركيبية لا الناقصة التي هي الإفرادية إذ هي غير مُعتَدّ بها في نظرهم، وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركّب الإضافي والمزجي والإسنادي المسمى به: كبرق نحره، ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والأرض تحتنا إلا أن يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلامًا وعليه جرى بعضهم، واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما في الأوضح مُغْنٍ عن ذكر المركب إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب، واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فإنه عارٍ من القصد وجرى عليه في المغني والشذور، وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم، وصحّحه أبو حيّان وتبعهم المصنّف هنا وفي الأوضح، وما قيل في الاعتذار عن المصنّف في عدم ذكره من أن المفيد يستلزمه إذ حُسْن سكوت المتكلم عليه يستدعي أن يكون قاصدًا لما تكلم به فغير مسلم، ولو سلم فيكون قوله في المغني وغيره مقصود مستدركًا إلا أن يقال: إنه من قبيل التصريح بما علم التزامًا. واعلم أن بين اللفظ والإفادة عمومًا من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه، وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد والإفادة بصدقها على الإشارة. والصور التي يتألف منها الكلام ستة: اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل، وثلاثة أسماء فعل، وأربعة أسماء جملة الشرط وجوابه، أو القسم وجوابه، وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب وإلا فإنشاء، والأصح انحصاره فيهما وأن الجملة أعمّ منه.

(وأقل ائتلافه) عند النحاة خبرًا كان أو إنشاء **(من اسمين)** حقيقة كهذا زيد أو حكمًا **(كزيد قائم)** فإن الوصف مع مرفوعه، المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أنه لا يبرز مع التثنية أو الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر، فسقط ما قيل إن زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط كذا قيل: فليتأمل **(أو من فعل واسم كقام زيد)** و ـ نعم

.....

[٣ ـ ائتلاف الكلام من اسمين]:

أما ائتلافُه من اسمين، فله أربعُ صُوَرٍ؛ إحداها: أن يكونا مبتدأً وخبرًا، نحو: «زَيْدٌ قائمٌ». والثانية: أن يكونا مبتدأً وفاعلاً سَدَّ مسَدَّ الخبر، نحو: «أقائمٌ الزَّيْدانِ»؟ وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك: «أيَقُومُ الزَّيْدَانِ»؟ وذلك كلامٌ تامٌّ، لا حاجة له إلى شيءٍ، فكذلك هذا. والثالثة: أن يكون مبتدأ ونائبًا عن فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، نحو: «أمَضْرُوبٌ الزَّيْدانِ». الرابعة: أن يكونا اسمَ فعْل وفاعِلَهُ، نحو: «هَيْهاتَ العقيقُ» فـ «هيهات»: اسم فعل وهو بمعنى: بَعُدَ، « والعقيقُ»: فاعلٌ به.

[٤ ـ ائتلاف الكلام من فعل واسم]:

وأمَّا ائتلافُهُ من فعل واسم، فله صُورتانِ: إحداهما: أن يكون الاسمُ فاعلاً، نحو: «قامَ زَيْدٌ»؛ والثانية: أن يكون الاسمُ نائبًا عن الفاعلِ، نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ».

[٥ ـ ائتلاف الكلام من جملتين]:

وأمَّا ائتلافُهُ من الجملتين، فله صورتان أيضًا: إحداهما: جملةُ الشَّرطِ والجزاء، نحو: «إنْ قامَ زَيْدٌ قُمْتُ»؛ والثانية: جملتا القَسَمِ وجوابِهِ، نحو: «أحْلِفُ باللهِ لَزَيْدٌ قائم».

[٦ ـ ائتلاف الكلام من فعل واسمين]:

وأمَّا ائتلافُهُ من فِعل واسمينِ، فنحو: «كانَ زَيْدٌ قائمًا».

[٧ ـ ائتلاف الكلام من فعل وثلاثة أسماء]:

وأمَّا ائتلافُهُ من فعلٍ وثلاثةِ أسماءٍ، فنحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا فاضِلاً».

[٨ ـ ائتلاف الكلام من فعل وأربعة أسماء]:

وأمَّا ائتلافُهُ من فعلٍ وأربعةِ أسماءٍ، فنحو: «أعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فاضِلاً».

العبد ـ ولا يشترط في جزءي الكلام أن يلفظ بهما معًا كما مثل بل قد يلفظ بأحدهما دون الآخر كاستقم وقد لا يلفظ بهما كالمقدّر بعد نعم في جواب مَن قال: أقام زيد إذ

.....

فهذه صور التأليفِ، وأقلُّ ائتلافه من اسمينِ، أو فعلٍ واسم، كما ذكرتُ، وما صَرَّحْتُ به ـ من أنّ ذلك هو أقلّ ما يتألَّفُ منهُ الكلامُ ـ هو مُرَادُ النحويِّينَ، وعبارةُ بعضهم تُوهِمُ أنه لا يكون إلا من اسمَين، أو من فعلٍ واسم.

* * * * *

الكلام هو المقدّر بعدها على الصحيح، والتأليف وقوع الألفة بين الجزءين فهو أخصّ من التركيب إذ هو ضمّ كلمة إلى أخرى فأكثر فكل مؤلّف مركّب ولا عكس بالمعنى اللغوي.

.....

[الفصل السادس: أنواع الإعراب وعلاماته]

ص ـ فَصْلٌ: أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ ونَصْبٌ في اسم وفعْلٍ، نَحْو: «زَيْدٌ يَقُومُ»، و«إِنَّ زَيدًا لَنْ يَقُومَ»، وجَرٌّ في اسْمٍ، نحو: «بِزَيْدٍ»، وجَزْمٌ في فِعْلٍ، نحو: «لَمْ يَقُمْ»، فيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، ويُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، ويُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، ويُجْزَمُ بحذفِ حَرَكَةٍ.

* * *

[فصل]

عقده لأنواع الإعراب وعلاماته، وقد تقدم معنى الإعراب لغة واصطلاحًا.

(**وأنواع الإعراب**) الذي هو جنس لها عند النحاة (**أربعة**) باستقراء وهي (**رفع**) بحركة أو حرف (**ونصب**) بذلك أو بحذف، وكلاهما يوجد (**في**) المعرب من (**اسم وفعل**) فالرفع فيهما نحو: (**زيد يقوم**) والنصب فيهما نحو (**إن زيدًا لن يقوم**) بحركة أو حرف، ولا يوجد إلا (**في اسم**) لحقته، ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون إلا اسمًا (**نحو**): مررت (**بزيد**) فزيد في المعنى مخبر عنه بأنه ممرور به (**وجزم**) بسكون أو حذف ولا يوجد إلا (**في الفعل**) وذلك (**نحو: لم يقم**) لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر في الاسم لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب.

وقيل: إنما اختصّ به لأنه لو دخل الاسم لأدّى وجوده إلى عدمه وما أدّى وجوده إلى عدمه كان باطلاً، وذلك أن المنوّن من الأسماء إن جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرّك الساكن الأول فيؤدي وجود الجزم إلى عدمه وغير المنوّن محمول عليه، وقدّم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم

.....

[١ ـ تعريف الإعراب]:

ش ـ الإعرابُ أثَرٌ ظاهِرٌ، أو مُقَدَّرٌ، يَجْلِبُهُ العاملُ في آخر الكلمةِ، فالظَّاهِرُ كالذي في آخِرِ «زيد» في قولك: «جاءَ زَيْدٌ»، و«رأيْتُ زَيْدًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، والمُقَدَّر كالذي في آخر «الفَتى» في قولك: «جاءَ الفَتى»، و«رَأيْتُ الفَتى»، و«مَرَرْتُ بالفَتى»، فإنك تُقَدِّرُ الضمَّة في الأوَّل، والفتحة في الثَّاني، والكسرةَ في الثَّالِثِ؛ لتعذُّرِ الحركة فيها، وذلك المقَدَّرُ هو الإعرابُ.

[٢ ـ أنواع الإعراب]:

والإعراب جنسٌ تحته أربعةُ أنواعٍ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والجرُّ، والجَزْمُ.

وهذه الأنواعُ الأربعةُ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام: قسمٌ يشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفعُ والنصبُ، تقول: «زَيْدٌ يَقُومُ»، و«إنَّ زَيْدًا لَن يَقُومَ»؛ وقسمٌ يختصُّ به الأسماء، وهو الجَرُّ، تقول: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»؛ وقسمٌ يختصُّ به الأفعالُ، وهو الجَزْم، تقولُ: «لَمْ يَقُمْ».

النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه، ولأن عامله قد يكون فعلاً والعمل له بالأصالة فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمجرور ثم الجرّ لاختصاصه بالأشرف، وكون الحركات أنواع الإعراب جارٍ على مذهب المصنّف من أن الإعراب ما اختلف به آخر المعرب لا أنه اختلاف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين. وعبّر بالأنواع دون الألقاب المعبّر بها لأن الإعراب عنده لفظي، ولأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به كأن يقال: الإعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزام حمل الأخصّ على الأعم.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع نائبة عنها أشار إلى الأول بقوله: **(فيرفع)** أي المرفوع من اسم وفعل **(بضمة، وينصب)** أي: المنصوب منهما **(بفتحة، ويجرّ)** أي: المجرور من الاسم **(بكسرة ويجزم)** أي المجزوم من فعل **(بحذف حركة)** فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وقد مرّ أمثلتها، هذا هو الأصل ولأن

.....

[٣ ـ علامات الإعراب]:

ولهذه الأنواعِ الأربعةِ علاماتٌ تَدُلُّ عليها، وهي ضربان: علاماتٌ أصُولٌ، وعلاماتٌ فروعٌ؛ فالعلاماتُ الأُصُولُ أربعةٌ: الضَّمةُ للرَّفعِ، والفتحةُ للنَّصبِ، والكسرةُ للجرِّ، وحذفُ الحركة للجزمِ، وقد مُثِّلَتْ كلُّها.

والعلاماتُ الفروع منحصرةٌ في سبعةِ أبوابٍ: خمسة في الأسْماءِ، واثنانِ في الأفعالِ، وستمرُّ بك هذه الأبوابُ مُفَصَّلةً بابًا بابًا.

* * * * *

الإعراب بالحركات والسكون أصل للإعراب بالحروف والحذف إذ لا يعدل عنهما إلا عند تعذّرهما.

وخرج عن ذلك الأصل باعتبار المحل لا النائب سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر وتسمى أبواب النيابة، لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل. ووجه انحصارها في سبعة أن النائب فيها إما حرف عن حركة وهو باب الأسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم، أو حركة عن حركة وهو باب الجمع بألف وتاء وباب ما لا ينصرف، أو حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وهو باب الأمثلة الخمسة، أو حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل.

وقدّم الأسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى والمجموع، وأتبعه لكونه يليه، ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر، ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها في غالب الأحوال؛ لكن كان الأولى أن يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة كما في التسهيل والشذور لأن ذلك أقرب إلى الأصل، وحيث يبدأ بالأسماء فكان ينبغي أن يثنى بما لا ينصرف لكونه مفردًا وإن لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة.

* * *

.....

[٤ ـ إعراب الأسماء السِّتَّة]:

ص ـ إلاَّ الأسْمَاءَ السِّتَّةَ، وهي «أَبُوهُ»، و«أَخُوهُ»، و«حَمُوها»، و«هَنُوهُ»، وَ«فُوهُ»، وَ«ذُو مالٍ»، فَتُرْفَعُ بالوَاوِ، وتُنْصَبُ بالألفِ، وتُجَرُّ بالياءِ.

* * *

ش ـ هذا هو البابُ الأول ممَّا خرج عن الأصْلِ، وهو بابُ الأسماء الستَّة المُعْتَلَّةِ المضافَةِ، وهي: «أَبُوهُ»، و«أَخُوهُ»، و«حَمُوهَا»، و«هَنُوهُ»، وَ«فُوهُ»، وَ«ذُو مَالٍ»، فإنَّها

إذا تقرر هذا فقوله: **(إلا الأسماء الستة)** وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء مما قبله، وهذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل **(وهي: أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال)** أي: صاحبه وبعضهم عدّها خمسة بنقص الهن منكرًا جواز إتمامه كما سيأتي. والأسماء الستة علم بالغلبة على هذه الأمثلة كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم وإن أطلقت على غيرها فتوسع، والحم أقارب الزوج أبًا كان أو أخًا أو غيرهما ولذا أنّث الضمير، وقد يطلق على أقارب الزوجة، والهن اسم يكنّى به عن أسماء الأجناس، وقيل: مختص بما يستقبح التصريح به، وقيل: عن الفرج خاصة، ومثل ذو مال أي: المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة إلى علم نحو: **(أنا الله ذو بكة)** أو وصف نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يُوسُف: الآية ٧٦]، أو جملة نحو: اذهب بذي تسلم، فلو قال: كما في العمدة وذو المعرب لكان أحسن، والتقييد بالمعرب لإخراج ذو الطائية فإن المشهور بناؤها، وقد تعرب فتجري مجرى ذي المعرَب كما قاله ابن مالك، فالأسماء حينئذ سبعة **(فترفع بالواو)** نيابة عن الضمة نحو: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: الآية ٢٣]، **(وتنصب بالألف)** نيابة عن الفتحة نحو: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يُوسُف: الآية ٨]، **(وتجر بالياء)** نيابة عن الكسرة نحو: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يُوسُف: الآية ٨١].

ولإعرابها بهذه الأحرف شروط أربعة: أن تكون مفردة فلو ثنّيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والجمع، وأن تكون مكبّرة فلو صغّرت أعربت بحركات ظاهرة، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرًا كقوله:

خالط من سلمى خياشيم وفا

.....

ترفع بالواو نيابةً عن الضمَّة، وتُنصب بالألفِ نيابةً عن الفتحة، وتُجَرُّ بالياء نيابةً عن الكسرة، تقول: «جاءني أبُوهُ»، و«رأيْتُ أباهُ»، و«مَرَرْتُ بأبِيهِ»، وكذلك القولُ في الباقي.

[٥ ـ شروط إعراب الأسماء الستَّة بالحروف]:

وشرطُ إعراب هذه الأسماء بالحرُوف المذكورةِ ثلاثةُ أُمُور:

أحدها: أن تكونَ مُفْرَدَةً؛ فلو كانت مُثَنَّاة أُعْرِبَتْ بالألف رفعًا، وبالياء جَرًّا ونَصْبًا، كما تُعْرَبُ كلُّ تَثْنِيَةٍ، تقول: «جَاءني أبَوانِ»، و«رَأيْتُ أبَوَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بأبَوَيْنِ»؛ وإن كانت مجموعةً جمعَ تكسير أُعربَتْ بالحركات على الأصل، كقولك: «جَاءني آباؤُك»، و«رَأيْتُ آباءَك»، و«مَرَرْتُ بآبَائِكَ»؛ وإن كانت مجموعَةً جمعَ تَصحيحٍ، أُعْرِبت بالواو رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا، تقول: «جَاءني أبُوْنَ»، و«رأيتُ أبِينَ»، و«مَرَرْتُ بأبِينَ»، ولم يجمع منها هذا الجمعَ إلا «الأبُ» و«الأخُ» و«الحَمُ».

الثاني: أن تكون مُكَبَّرَةً؛ فلو صُغِّرت أُعرِبت بالحركات، نحو: «جاءَني أُبَيُّكَ»، و«رأيْتُ أُبَيَّكَ»، و«مَرَرْتُ بأبَيِّكَ».

الثالث: أن تكون مُضَافَةً؛ فلو كانت مفردةً غيرَ مُضَافةٍ أُعْرِبَتْ أيضًا بالحركاتِ، نحو: «هَذَا أبٌ»، و«رَأيْتُ أبًا»، و«مَرَرْتُ بِأبٍ».

أي: خياشيمها وفاها، فلو أُضيفت إلى الياء أعربت على الأصح بحركات مقدّرة وكلها تضاف إلى الياء إلا ذو، وأن تكون غير منسوب إليها فلو نسب إليها كانت معربة بالحركات نبّه عليه ابن الصائغ والهواري وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الإضافة.

فإذا توفّرت هذه الشروط أعربت بالحروف، واستغني عن التصريح بذكرها لنطقه بها كذلك كما استغني عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو من الميم، فإن لم يخلُ منها أعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصًا وبحركات مقدّرة مقصورًا كعصا، ولك تثليث فائه قصرًا ونقصًا وإتباعها لميمه؛ فهذه عشر لغات أفصحها فتح فائه منقوصًا، واقتصر في التسهيل على تسع وإنما أعربت بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعًا عن

.....

ولهذا الشرط الأخير شَرْطٌ، وهو أن يكون المضافُ إليه غَيْرَ يَاء المُتَكَلِّم؛ فإن كان ياءَ المتكلِّم أُعْربتْ أيضًا بالحركاتِ، لكنَّها تكونُ مُقَدَّرَةً، تقول: «هذَا أبيَ»، و«رَأَيْتُ أبيَ»، و«مَرَرْتُ بأبيَ»؛ فيكون آخرها مكسورًا في الأحوال الثلاثة، والحركات مُقَدَّرَة فيه، كما تُقدَّر في جميع الأسماء المُضافةِ إلى الياءِ، نحو: «أبي»، و«أخِي»، و«حَمِي»، و«غُلامِي».

واستغنيتُ عن اشتراطِ هذه الشُّروط لكوني لَفَظْتُ بها مُفْردةً مكبَّرَةً، مضافةً إلى غير ياء المتكلِّم.

وإنما قُلْتُ: «وَحَمُوهَا»، فأضَفْتُ «الحَمَ» إلى ضمير المؤنَّث؛ لأُبَيِّنَ أن الحمَ أقاربُ زوج المرأة، كأبيه، وعمه، وابن عمه، على أنه ربما أُطلق على أقارب الزَّوجة.

و«الهنُ» قيل: اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجناس، كـ «رَجُل» و«فَرسٍ»، وغير ذلك، وقيل: عما يُسْتقبَحُ التَّصريح به، وقيل: عن الفَرْجِ خاصة.

* * * * *

الحركات إلا أنها أقوى منها لأن كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالإعراب بالأقوى، فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة وبالأقوى وهو الحرف، وخصّوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في آخرها حرف علة يصلح للإعراب وفي استلزام كلٍّ منها ذاتًا أخرى كالأخ والأب للابن، وخصّوا ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة، وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد، وما تقدم من أنها معربة بالحروف وهو المشهور من أقوال عشرة.

وردّ بأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدي إلى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك، وأُجيب: بأنه لا محذور في جعل الإعراب حرفًا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع. وقيل: إنها معربة بحركات مقدّرة على أحرف العلة كما في المقصور وأتبع فيها ما قبل الآخر رفعًا وجرًا وهو مذهب الجمهور، وصحّحه جماعة منهم المصنف وابن مالك، ورجحه بأن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة فإذا أمكن التقدير مع وجود

.....

ص ـ والأفْصَحُ استِعْمالُ «الهَنِ» كَـ «غَدٍ».

* * *

ش ـ إذا استُعْمِلَ «الهَنُ» غَيْرَ مضافٍ، كان بالإجماع مَنْقوصًا، أي: محذوفَ اللام معربًا بالحركات كسائر أخواته، تقول: «هَذَا هَنٌ»، و«رَأَيْتُ هَنًا»، و«مَرَرْتُ بِهَنٍ»؛ كما تقول: «يُعْجِبُني غَدٌ»، و«أصُومُ غدًا»، و«اعْتَكَفْتُ في غَدٍ».

وإذا استعمل مضافًا فجمهور العَرَبِ تستعمله كذلك، فتقول: «جاءَ هَنُكَ»، و«رَأَيْتُ هَنَكَ»، و«مَرَرْتُ بِهَنِكَ»، كما يفعلون في «غَدِكَ»، وبعضهم يُجْرِيهِ مُجْرَى «أبٍ» و«أخٍ»؛ فيعربه بالحروف الثَّلاثة، فيقول: «هٰذا هَنُوكِ»، و«رَأَيْتُ هَناكِ»، و«مَرَرْتُ بِهَنِيكَ»، وهي لغة قليلة ذكَرَها سيبويه، ولم يَطَّلع عليها الفَرَّاءُ ولا الزجَّاجيُّ، فأسقطاه من عِدَّةِ هذه الأسماء، وعدَّاها خَمْسَة.

* * * * *

النظير لم يعدل عنه وقد أمكن في هذه، ورجحه بغير ذلك مما يطول إيراده ثم تعقبه **(والأفصح استعمال عن)** مضافًا **(كغد)** أي: منقوصًا معربًا بحركات ظاهرة كإعراب غد ونحوه مما حذفت لامه اعتباطًا وجعل الإعراب على عينه فهذا هنك مثلاً أفصح من هذا هنوك، ومنه الحديث: «مَن تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنّوا».

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصح قياسًا، لأن ما كان ناقصًا في الإفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة كما في يد لما حذفت لأنها في الإفراد، وجعل الإعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الإضافة فأعربت بالحركات قاله في شرح الشذور، وفي كلامه هذا إشارة إلى أن إعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك، ولقلّتها ولكونها غير مشهورة لم يطّلع عليها الفرّاء ولا الزجّاجي فادّعيا أن المعرب بالحروف خمسة أسماء لا ستة، وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الأسماء ولم ينبّهوا على قلّة إعرابها بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن.

قال ابن مالك: ومَن لم ينبّه على قلّته فليس بمصيب وإن حظي من الفضل بأوفر نصيب، ولا يخفى أن المراد بالنقص هنا النقص اللغوي: أي: حذف الآخر وجعل ما

.....

[٦ ـ إعراب المثنى، وجمع المذكر السالم والملحق بهما]:

ص ـ والمُثَنَّى كـ «الزَّيْدَانِ»؛ فيُرفَعُ بالأَلِفِ، وجَمْعُ المُذكَّرِ السَّالِمُ، كـ «الزَّيْدُونَ» فَيُرفَعُ بالوَاوِ، ويُجَرَّانِ ويُنْصَبَانِ بِالياءِ، و«كِلا» و«كِلتا» مَعَ الضَّمِيرِ كالمُثَنَّى، وكَذا «اثْنانِ»، و«اثْنَتَانِ» مُطْلَقًا، وإنْ رُكِّبا، و«أُولُو»، و«عِشْرُونَ» وأَخَوَاتُهُ، و«عالَمُونَ»، و«أَهْلُونَ»، و«وَابِلُونَ»، و«أَرَضُونَ»، و«سِنُونَ» و«بابُهُ»، و«بنُونَ»، و«عِلِّيُّونَ» وشِبْهُهُ كالجَمْعِ.

* * *

قبله آخرًا، ولا يختص بالهن بل يجوز نقله في الأب والأخ والحم، ومنه قوله:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومَن يشابه أبه فما ظلم

وحكى أبو زيد: جاءني أخك، والفراء: هذا حمك فدلّ على أنه لغة لا ضرورة، ويجوز في الأب وتاليه القصر أيضًا وهو التزام الألف مطلقًا في آخرها وهو أشهر فيها من النقص كقوله:

إن أباها وأبا أباها

وقول بعضهم:

مكره أخاك لا بطل

* * *

وحكى الأصمعي: إنه يقال للمرأة حماة **(و)** إلا **(المثنى)** وهو ما دلّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين **(كالزيدان)** أصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار، والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل: من أن هذا الحدّ غير مانع لشموله نحو: العمرين.

ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط: وهي الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب، والتنكير، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، ووجود ثانٍ له في الخارج، وأن لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته، فإذا توفّرت هذه الشروط **(فيرفع)** حينئذ **(بالألف)** نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه: مثنى حقيقة.

.....

.....

(و) إلا (**جمع المذكر السالم**) بنصب الميم وعطفه على ما قبله قبل إنهاء الكلام على المثنى ليجمعهما في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننًا في العبارة، وهو ما دلّ على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده.

ويشترط فيه ما اشترط في المثنى، وزيادة على ذلك أن يكون مفرده علمًا لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين، أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها أو دالّة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو: رجل وزينب وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره، ولا نحو: حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران وأحمر.

فإذا توفرت هذه الشروط (**فيرفع**) حينئذ كلٌّ من الاسم وتلك الصفة (**بالواو**) المضموم ما قبلها ولو تقديرًا نيابة عن الضمة (**كـ**) حاء (**الزيدون**) والعاقلون، وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله: (**ويجرّان وينصبان بالياء**) المكسور ما قبلها ولو تقديرًا المفتوح ما بعدها في الجمع، وفي المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة، وجعلت الياء علامة لهما حملاً للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كلٍّ منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فإنه عمدة الكلام، وإنما حملوا النصب على الجر لأن حق الياء أن تكون للجرّ إذ علامته الأصلية الكسرة وهي بعض الياء.

واختصّ المثنى في الرفع بالألف والمجموع فيه بالواو لأن المثنى أكثر دورانًا في الكلام من الجمع والألف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليها فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقلّ ما يستثقلون قاله ابن إياز في شرح الفصول. وحرّك ما بعد علامة التثنية المزيد لدفع توهّم إضافة أو إفراد فرارًا من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك، وربما فتح مع الياء وضم مع الألف وفتح ما قبلها لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة والياء محمولة عليها، وضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلاً على شدة الامتزاج وليسلما من التغيّر والانقلاب، وحرّكت نون الجمع المزيدة أيضًا لدفع توهّم إضافة أو إفراد هربًا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفًا في اللفظ، لأن قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمّت أو كسرت لثقل اللفظ جدًّا وربما كسرت بعد الياء ضرورة، وأعربا

.....

.....

بالحروف طلبًا للتناسب من حيث إنهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه فالإعراب بالحروف فرع بالنسبة إلى الإعراب بالحركات، ثم الاسم إذا ثُنِّي وكان صحيحًا أو معتلاً جاريًا مجراه أو منقوصًا أو مهموزًا غير ممدود أو ممدودًا همزته أصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص.

وأما المقصور فألفه إن كانت زائدة على ثلاثة أو بدلاً عن ياء أو مجهولة الأصل أو أصلية وأُميلت قُلِبَت ياء وإلا فواو. وحكمه إذا جمع كما إذا ثُنِّي من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص فإن آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين، ثم يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف، ويضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف. وقد أُلحِق بكلٍّ من المثنى والمجموع ألفاظ شابهتهما في الدلالة على معناهما وإن لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط. فالملحق بالمثنى هنا أربعة ألفاظ:

لفظان بشرط (و) هما (**كلا وكلتا**) ولا ينفكّان عن الإضافة إلى ظاهر أو مضمر، والشرط في إلحاقهما كونهما (**مع المضمر**) فحينئذ يرفعان بالألف ويُجَرَّان وينصبان بالياء (**كالمثنى**) لأنهما في الأغلب إذا أُضيفا إلى ضمير الغائب كانا تابعين للمثنى تأكيدًا له كجاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في الإعراب، ثم اطّرد ذلك فيما إذا أُضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب، بخلاف ما إذا أُضيفا إلى ظاهر فإنهما لا يجريان على المثنى أصلاً فلذا لم يلحقا به، وجعل إعرابهما بحركات مقدّرة على الآخر كالمقصور نظرًا إلى إفراد اللفظ كقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٣٣]. ولمّا كان الإعراب بالحروف فرعًا عن الإعرابَ بالحركات والإضافة إلى المضمر فرعًا عن الإضافة إلى المظهر جعل الفرع للفرع والأصل للأصل.

ولفظان بلا شرط وإليهما أشار بقوله: (**وكذا اثنان واثنتان مطلقًا**) أي: سواء أُضيفا إلى ظاهر أو إلى مضمر أم لم يُضافا، لأن وضعهما وضع المثنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان إعرابه (**وإن رُكِّبا**) مع العشرة كجاءني اثنا عشر واثنتا عشرة، وكلامه يوهم جواز إضافتهما إلى كل مضمر، وليس كذلك فإن إضافتهما إلى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال: جاء الرجلان اثناهما أو المرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما، لأن

.....

.....

ضمير التثنية نصّ في الاثنين فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه نبّه عليه في شرح اللمحة.

[تنبيه] لم يذكر فيما أُلحِق بالمثنى في الإعراب ما سُمِّي به منه كزيدان علمًا فكان الأولى ذكره كما ذكر فيما أُلحق بالجمع الآتي ما سُمِّي به منه فيرفع بالألف ويجرّ وينصب بالياء، ويجوز فيه أن يجري مجرى سلمان فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعَلَمية وزيادة الألف والنون، وإذا دخل عليه أل جُرَّ بالكسرة كقوله:

ألا يا ديار الحي بالسبعان

(و) الملحق بالجمع المذكر السالم في إعرابه أربعة أنواع:

أحدها: أسماء جموع وهي ما لا واحد لها من لفظها فمنها **(أولو)** بمعنى أصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: الآية ٢٢]، ونحو: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٣]، **(وعشرون)** اسم جمع وليس مفرده عشرة وإلا جاز إطلاقه على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد، ووجب أن يقال: عشرون بفتح العين والشين **(وأخواته)** وهي من ثلاثين إلى تسعين بإدخال الغاية **(وعالمون)** بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمعًا له لاختصاصه لمن يعقل، والعالم علم فيه وفي غيره، والجمع لا يكون أخصّ من مفرده، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لأن العرب يعمّ الحاضرين والبادين والأعراب خاص بالبادين، هذا قول ابن مالك ومَن تبعه. وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوفِ الشروط لأن عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة.

(و) الثاني جموع تصحيح لم تستوفِ الشروط منها **(أهلون)** جمع أهل **(ووابلون)** جمع وابل وهو المطر الغزير فإنهما ليسا علمين ولا صفتين.

(و) الثالث جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها منها **(أرضون)** بفتح الراء جمع أرض بسكونها، وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله:

لقد ضجّت الأرضون إذ قام من بني سدوس خطيب فوق أعواد منبر

.....

ش ـ الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل: المُثَنَّى كـ «الزَّيْدَانِ» و«العُمَرَانِ»، وجمع المذكَّرِ السالم كـ «الزَّيْدُونَ» و«العُمَرُونَ».

أما المثنَّى فإنه يُرفع بالألف نيابةً عن الضمَّة، ويُجَرّ ويُنصَب بالياء نيابةً عن الكسرةِ والفتحة؛ تقول: «جاءَني الزَّيْدانِ»، و«رَأيتُ الزَّيْدَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ».

وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظٍ: لفظين بشرطٍ، ولفظين بغير شرطٍ.

فاللَّفظانِ اللَّذان بشرط: «كِلا» و«كِلتا»، وشَرْطهُما أن يكونا مُضافَيْن إلى الضَّميرِ؛ تقول: «جاءَني كِلاهُما»، و«رأيْتُ كِلَيْهِما»، و«مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا»؛ فإن كانا مُضافَين إلى الظَّاهر كانا بالألفِ على كلِّ حالٍ؛ تقول: «جاءَني كِلا أَخَوَيْكَ»، و«رأيْتُ كِلا أَخَوَيْكَ»، و«مَرَرْتُ بِكِلا أَخَوَيْكَ»، فيكون إعرابهما حينئذٍ بحركاتٍ مُقَدَّرةٍ في الألف، لأنهما مَقْصورانِ كـ الفَتَى» و«العَصَا»، وكذا القول في «كلتا»، تقول: «كِلْتَاهُما» رفعًا، و«كِلْتَيْهِمَا» جَرًّا ونَصْبًا، و«كِلْتا أُخْتَيْكَ» بالألفِ في الأحوال كلِّها.

(وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو أو هاء لقولهم في الجمع: سنوات أو سنهات ولمجيء الفعل على سانيت وسانهت، وأصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلاثة أحرف **(وبابه)** وهو كل ما كان جمعًا لثلاثي حذفت لامه وعُوِّض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعزة وعزينة وعضة وعضين بخلاف نحو: تمرة، لعدم الحذف ونحو: عدة وزنة، لأن المحذوف الفاء، ونحوه: يد ودم لعدم التعويض وشذّ أبون وأخون، ونحو: اسم وبنت، لأن العوض غير الهاء.

ونحو: شاة وشفة لتكسيرهما على شِياه وشفاه **(وبنون)** جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية: ابنان، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلّة تصريفية أدّت إلى حذف الهمزة.

(و) الرابع: ما سُمِّي به منه أو مما ألحق به فمنه ﴿عِلِّيُّونَ﴾ [المطفّفين: الآية ١٩] اسم لأعلى الجنة، وهو في الأصل جمع عِلِّي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو **(وشبهه)** مما سُمِّي به كزيدون علمًا، فهذا وما قبله من الأنواع **(كالجمع)** المذكر السالم في إعرابه بالحروف، ويجوز في هذا أن يجري مجرى غسلين في لزوم

.....

واللفظان اللذان بغير شرطٍ: «اثْنانِ» و«اثْنَتَان»؛ تقول: «جاءَني اثْنانِ واثْنتَانِ»، و«رَأيْتُ اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ»، و«مَرَرْتُ باثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ» فتُعْرِبُهما إعرابَ المُثَنَّى، وإن كانا غيرَ مُضافين، وكذا تُعربهما إعرابه إذا كانا مُضافَيْن للضمير، نحو «اثْنَاهم»، أو للظاهر، نحو: «اثْنَا أخَويْكَ»، أو كانا مُركَّبَيْن مع العشرة، نحو: «جَاءَني اثْنَا عَشَرَ»، و«رأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ»، و«مَرَرْتُ باثْنَيْ عَشَرَ».

وأما جمعُ المذكَّر السَّالم فإنَّهُ يُرفع بالواو، ويُجرُّ ويُنصب بالياء، تقول: «جَاءَني الزَّيْدُونَ»، و«رَأيْتُ الزَّيْدِينَ»، و«مَرَرْتُ بالزَّيْدِينَ».

وحملوا عليه في ذلك ألفاظًا:

منها: «أُولُو» قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، فـ«أُولُو»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعهِ الواو، وأُولي: مفعولٌ وعلامة نَصْبه الياء. وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١]؛ فهذا مجرورٌ، وعلامة جرّه الياء.

ومنها «عِشْرُونَ» وأخواتُه إلى التِّسْعين، تقول: «جاءني عِشرُونَ»، و«رأيتُ عِشْرِينَ»، و«مررتُ بِعِشْرِينَ»، وكذلك تقول في الباقي.

ومنها «أهْلُونَ»، قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢] الأوّل فاعِل، والثاني مفعول، والثَّالِث مجرور.

ومنها «وَابِلُونَ» وهو جمع لوابِلٍ، وهو المَطَرُ الغزير.

الياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منوّنة إن لم يكن أعجميًّا فإن كان كقنسرين امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف.

وما تقدم من أن المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور من أربعة مذاهب فيها وكلها مشكلة، ومذهب الخليل وسيبويه أن هذه الأحرف محل للإعراب كالدال من زيد والحركات مقدّرة فيها واختاره الأعلم وهو أقوى المذاهب ومع ذلك فقد ردّ بما هو مذكور مع جوابه في المطوّلات.

.....

ومنها «أرَضُونَ» بتحريك الرَّاء، ويجوز إسكانُها في ضرورة الشِّعر.

ومنها «سِنُونَ» وبابه، وهو كلّ (اسم) ثُلاثيّ حُذفت لامُهُ وعُوِّضَ عنها هاءُ التَّأنيث ولم يُكَسَّر، ألا ترى أن «سَنَةً»، أصلها «سَنَوٌ» أو «سَنَهٌ»؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء: «سَنَوَات»، أو «سَنَهَات»، فلمَّا حذفوا من المفرد اللَّام، وهي الواو أو الهاء، وعَوَّضُوا عنها هاء التَّأنيث، أرَادُوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورةِ جمعِ المذكَّر السَّالم، أعني مختومًا بالواوِ والنُّون رَفْعًا، وبالياءِ والنُّون جرًّا ونصبًا، ليكون ذلك جَبْرًا لما فاتَهُ من حذف اللام، وكذلك القولُ في نظائره، وهي: «عِضَةٌ وعِضُونَ»، و«عِزَةٌ وعِزُونَ»، و«ثُبَةٌ وثُبُونَ»، و«قُلَةٌ وقُلُونَ»، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج: ٣٧].

ومما حُمِلَ على جمع المذكَّر السَّالم في الإعراب «بَنُونَ».

وكذلك «عِلِّيُّون» وما أشبهه مما سُمِّيَ به من الجموع، ألا ترى أن «عِلِّيِّين» في الأصل جمع لِـ «عِلِّيّ»؛ فنقل عن ذلك المعنى وسُمِّي به أعلى الجنة، وأُعْرِبَ هذا الإعرابَ نظرًا إلى أصله، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾ [المطففين: ١٨ و١٩]؛ فعلى ذلك إذا سمَّيْتَ رَجُلاً بـ «زيدون» قلتَ: «هذا زَيْدُونَ»، و«رأيْتُ زَيْدِينَ»، و«مَرَرْتُ بزَيْدِينَ» فتُعْرِبه كما تُعربُه حين كان جمعًا.

* * * * *

وذهب الزجّاج إلى أنهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر، وليس الاختلاف إعرابًا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل في هذان واللذان عند غيره، وردّه الرضي.

ومن العرب مَن يلزم المثنى الألف مطلقًا ويعربه بحركات مقدّرة على الألف كالمقصور، ومنهم مَن يلزمه الألف دائمًا ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراء له مجرى المفرد.

* * *

.....

[٧ ـ إعراب الجمع بالألف والتاء الزَّائدتَين]:

ص ـ و «أُولاتُ» وما جُمِعَ بألِفِ وتَاءَ مَزِيدَتَينِ، وما سُمِّيَ به مِنْهُما، فيُنْصَبُ بالكَسْرةِ، نحوَ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣].

* * *

(و) إلا **(أولات)** بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناها وهو ذات ونظيره أولو في كونه اسم جمع إلا أن أولو مختص بالعاقل ولم يذكر هنا مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره، ومثله ما سُمِّي به منه كأذرعات وعرفات بالتنوين فيهما، وبعضهم يحذفه مراعاة للعَلَمية والتأنيث، وبعضهم يعرب هذا النوع إعراب ما لا ينصرف مراعاة للتسمية، وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قول امرىء القيس:

تنورتها من أذرعات وأهلها

(وما جمع بألف وتاء مزيدتين) على مفرده وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وإن كان جريًا على الغالب كما قال الخبيصي إلى ما قاله تبعًا لأبي حيّان ليشمل ما كان مفرده مذكرًا كحمامات ما سلم فيه بناء الواحد كما ذكر وما تغيّر فيه ذلك كسجدات، لكن يردّ عليه أن الذي جمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة، ويُجاب بما قاله ابن الصائغ: إن الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره إليه لا المفرد قبل ضمّ غيره إليه، واشترط كغيره أن تكون الألف والتاء مزيدتين احترازًا عن نحو: قضاة وأبيات إذ الألف في الأول والتاء في الثاني أصليتان.

قال جدي رحمه الله تعالى في شرحه على الآجرومية: ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن ذلك غير داخل تحت قولنا: ما جمع بألف وتاء إذ المتبادر من ذلك أن تكون الألف والتاء مستحدثتين لأجل الجمع، ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله:

وما بتا وألف قد جمعا

والذي يجمع بألف وتاء قياسًا مطّردًا خمسة أنواع: ذو التاء مطلقًا، وعلم المؤنث كذلك إلا ما استثني منهما، وصفة مذكر لا يعقل ومصغره، واسم جنس مؤنث بالألف

.....

ش ـ الباب الرابع ممَّا خرج عن الأصل: ما جُمِع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين كـ «هِنْدَاتٍ»، و«زَيْنَبَاتٍ»، فإنه يُنصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة، تقول: «رأيْتُ الهِنْدَاتِ والزَّيْنَبَاتِ». قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣]، فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل، تقول: «جاءت الهنداتُ» فترفعه بالضَّمة، و«مررتُ بالهندات» فتجرّه بالكسرة.

ولا فَرْقَ بين أن يكون مسمَّى هذا الجمع مؤنَّثًا بالمعنى كـ «هند وهندات»، أو بالتاء كـ «طَلْحَة وطَلْحَات»، أو بالتاء والمعنى جميعًا كـ «فاطمة وفاطمات»، أو بالألف المقصورة كـ «حُبْلى وحُبْلَيَات»، أو الممدودة كـ «صَحْرَاء وصَحْرَاوات»، أو يكون مُسَمَّاه مذكَّرًا كـ «اصْطَبْل واصْطَبْلات» و«حَمَّام وحَمَّامَات».

وكذلك لا فَرْقَ بين أن يكون قد سَلِمَت بِنْيَةُ واحده كـ «ضَخْمَةٍ وضَخْمَاتٍ»، أو تغيرت كـ «سَجْدَة وسَجَدَات»، و«حُبْلى وحُبْلَيَات»، و«صَحْرَاء وصَحْرَاوَات». ألا ترى أن

إلا ما استثني منه، وتحذف له التاء فإن كان قبلها ألف أو همزة فكالتثنية، وتجمع حروف المعجم فما كان فيه ألف جاز قصره ومدّه بالإجماع فينصب بالكسرة وجوبًا حملاً للنصب على الجرّ قياسًا على أصله وهو جمع المذكر السالم، وقضية إطلاقه أنه ينصب بها وإن كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب البصريين.

وذهب بعض النحاة إلى أن محذوف اللام إذا لم ترد إليه لامه في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة. وفي التسهيل أن ذلك لغة، وجرى عليه في الأوضح وسكت عن رفعه وجرّه لمجيئهما على الأصل، وحينئذ يعلم استواء جرّه ونصبه في الإعراب بالكسرة، وإنما تخلّف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلّة مفقودة في الفرع، وهي أنه ليس في آخره حرف يصلح للإعراب كـ (﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: الآية ٤٤]) فالسمٰوات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب، ورجّحه في المغني بأن المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً. والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتًا لأن الله سبحانه وتعالى مُوجِد للأفعال والذوات جميعًا، ومثله في هذا الخلاف: خلق الله العالم و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصّافات: الآية ١٥٣]). أفاد بذكر المثالين أن هذا الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع بنت، وبعضه

.....

الأوَّلَ مُحرَّكٌ وَسَطُه، والثاني قُلِبَت ألفُه ياءً، والثالثَ قُلِبَتْ همزتُه واوًا، ولذلك عَدَلْتُ عن قولِ أكثرِهم: جَمْع المؤنَّث السَّالم، إلى أن قلت: الجمع بالألف والتاء؛ لأعُمَّ جمعَ المؤنث وجمعَ المذكر، وما سلم فيه المفرد وما تغيَّر.

وقيَّدتُ الألف والتاء بالزّيادة ليخرج نحو: «بَيْت وأبيَات»، و«مَيْت وأمْوات»، فإن التاء فيهما أصليّة؛ فيُنْصَبان بالفتحة على الأصل، تقولُ: «سَكَنْتُ أبياتًا»، و«حَضَرْتُ أمواتًا». قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكذلك نحو: «قُضَاةٍ» و«غُزَاةٍ»، فإن التاء فيهما، وإن كانت زائدة، إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل؛ ألا ترى أن الأصل «قُضَيَةٌ» و«غُزَوَةٌ»؛ لأنها من «قَضَيْتُ» و«غَزَوْتُ»، فلما تحرّكت الواو والياء وانفتحَ ما قبلهما، قُلِبتا ألِفَيْنِ؛ فلذلك يُنصبانِ بالفتحة على الأصل، تقول: «رأيْتُ قُضَاةً وغُزَاةً».

* * * * *

[٨ ـ إعراب ما لا ينصرف]:

ص ـ وما لا يَنْصَرِفُ، فَيُجَرُّ بالفَتْحَةِ، نحوُ: «بأفْضَلَ مِنْهُ»، إلاّ مع «ألْ»، نحو: «بالأفْضَلِ»، أو الإضافة، نحو: «بِأفْضَلِكُمْ».

* * *

مسموع كسمٰوات جمع سماء، وأن ما فيه تاء التأنيث إذا أُريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربًا من اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة.

* * *

(و) إلا **(ما لا ينصرف)** وهو الاسم المعرب الفاقِد للصرف الذي هو التنوين وحده لوجود علّتين فرعيتين فيه من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي آخر الكتاب.

وأما الجر فليس داخلاً في مسمّاه بدليل أن الشاعر متى اضطر إلى صرف الممنوع نونه وإنما حذف تبعًا لحذف التنوين، ولأنه لو جرّ بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر كنزال ودراك **(فيجرّ بالفتحة)** نيابة عن الكسرة حملاً للجر على النصب دون غيره،

.....

ش ـ الباب الخامس مما خرج عن الأصل: ما لا ينصرفُ، وهو ما فيه عِلَّتَانِ فرعيَّتان من عِلَلٍ تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقومُ مقامَهما؛ فالأوّلُ كـ «فاطِمَة» فإن فيه التعريفَ والتَّأنيثَ، وهما علّتان فرعيَّتان عن التَّنكير والتَّذكير، والثاني نحو: «مَسَاجِد» و«مَصَابِيحَ»؛ فإنّهما جَمْعَانِ، والجمعُ فَرْعٌ عن المفرد، وصيغتُهما صيغةُ مُنْتَهى الجموع، ومعنى هذا أنّ «مَفَاعِلَ» و«مَفَاعِيلَ» وقَفَتِ الجموعُ عندهما وانتهت إليهما، فلا تَتجاوَزُهُما؛ فلا يُجْمَعان مرَّة أخرى، بخلاف غيرهما من الجموع، فإنّه قد يُجْمَعُ، تقول: «كَلْبٌ وأكْلُبٌ»، كـ «فَلْس» و«أفْلُس»، ثم تقول: «أكْلُبٌ وأكَالِبُ»، ولا يجوز في «أكالب» أن يُجْمَعَ بَعْدُ، وكذا «أعْرُبٌ» و«أعارِب»؛ فلا يجوزُ في «أعاربَ» أن يُجمع كما يُجْمَع «أكلُب» على «أكالِبَ» و«آصَالٌ» على «أصائلَ»؛ فكأنَّ الجمعَ قد تكرّر فيهما؛ فنزلَ لذلك منزلةَ جَمْعَيْنِ، وكذلك «صَحْراء» و«حُبْلى»، فإن فيهما التأنيثَ وهو فرعٌ عن التَّذكير، وهو تأنيثٌ لازم، مُنَزَّلٌ لزومُهُ منزلةَ تأنيثِ ثانٍ، ولهذا الباب مكانٌ يأتي شرحُه فيه إنْ شاء الله تعالى.

[٩ ـ حكم الاسم الممنوع من الصرف]:

وحُكْمُهُ أن يُجَرَّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، حملوا جَرَّهُ على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق؛ تقول: «مَرَرْتُ بفَاطِمَةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصَحْراء»، فتفتحها كما تفتحها إذا قلت: «رأيتُ فاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ». قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقال الله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣].

لأن الفتحة إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمة فحملت على الأقرب (**نحو**:) مررت (**بأفضل منه**) وبمساجد وصحراء، وهذا الحكم مستمر فيه (**إلا مع أل**) أو بدلها سواء كانت أل موصولة أم معرفة أم زائدة (**نحو**) مررت (**بالأفضل**) وباليزيد ونحو قوله:

تبيت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا

(**أو**) مع (**الإضافة**) ولو تقديرًا (**نحو**) مررت (**بأفضلكم**) وقوله:

ابـــــدأ بـــــذا مـــــن أول

.....

ويستثنى من ذلك صورتان: إحداهما: أن تدخل عليه «أل»، والثانية أن يُضاف؛ فإنه يُجرّ فيهما بالكسرة على الأصل؛ فالأولى نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والثانية نحو: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]. وتمثيلي في الأصل بقولي: «بأفْضَلِكُمْ» أوْلى من تمثيل بعضهم بقوله: «مَرَرْتُ بِعُثْمَانِنا»؛ فإن الأعلام لا تُضافُ حتى تُنَكَّر، فإذا صار نحو «عثمان» نكرةً زال منه أحدُ السَّببين المانعَيْن له من الصَّرف، وهو العَلَمِيَّة؛ فدخل في باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلاف «أفْضَلَ»؛ فإنّ مانعَهُ من الصَّرف الصّفةُ ووزن الفعل، وهما موجودان فيه أضَفْتَهُ أم لم تُضِفْهُ، وكذلك تمثيلي بـ «الأفْضَل» أوْلى من تمثيل بعضهم بقوله: [من الطويل]

١٢ ـ رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كاهِلُهْ

في رواية الكسر بلا تنوين على نيّة المضاف إليه فإنه حينئذ يجرّ بالكسرة لفظًا أو تقديرًا على الأصل، لأن الكسرة إنما حذفت تبعًا لحذف التنوين والمضاف وما فيه أل لا يقبلان التنوين، فلا يقال: إنه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر، وظاهر كلامه أنه في ذلك باقٍ على منع صرفه لكنه يجرّ بالكسرة. وفي المسألة ثلاثة أقوال: الصرف هو مطلقًا بناء على أن الصرف هو الجر. والمنع مطلقًا لفَقْد التنوين والتفصيل إن زالت منه إحدى العلّتين بالإضافة أو بأل صرف كالعلم فإنه تزول منه العلمية بالإضافة أو بدخول أل عليه، وإلا فلا كالوصف وهو المختار، وسكت عن رفعه ونصبه لأنهما على الأصل وحينئذ يعلم أيضًا استواء جرّه ونصبه في الإعراب بالفتحة، ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل أو التابع.

* * *

.....

١٢ ـ البيت لابن ميّادة في ديوانه ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٢/٢٢٦؛ والدرر ١/٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦٤؛ ولسان العرب ٣/٢٠٠ (زيد)؛ والمقاصد النحوية ١/٢١٨، ٥٠٩؛ ولجرير في لسان العرب ٨/٣٩٣ (وسع)، وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٢٢؛ والأشباه والنظائر ١/٢٣، ٨/٣٠٦؛ والإنصاف ١/٣١٧؛ وأوضح المسالك ١/٧٣؛ وخزانة الأدب ٧/٢٤٨، ٩/٤٤٢؛ وشرح الأشموني ١/٨٥؛ وشرح التصريح ١/١٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/٣٦؛ ومغني اللبيب ١/٥٢؛ وهمع الهوامع ١/٢٤.

لأنه يحتمل أن يكون قَدَّرَ في «يزيد» الشِّياعَ، فصار نكرة، ثم أدخل عليه «أل» للتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وَزْنُ الفعل خاصَّةً، ويحتمل أن يكون باقيًا على عَلَميّته، و«أل» زائدة فيه كما زعم مَنْ مَثَّلَ به.

* * * * *

[١٠ ـ الأفعال الخمسة]:

ـ والأَمْثِلةُ الخَمْسَةُ وهِيَ: «تَفْعَلانِ»، و«تَفْعَلونَ»، بالياءِ والتَّاءِ فيهما، و«تَفْعَلِينَ»؛ فَتُرْفَعُ بثُبوت النُّونِ، وتُجْزَمُ وتُنْصَبُ بحذْفِها، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤].

* * *

(و) إلا **(الأمثلة الخمسة)** سُمِّيت بذلك لأنها ليست أفعالاً بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يُكَنَّى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فإن يفعلان كناية عن يذهبان أو يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي، وسُمِّيت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعدّ ستة قاله المصنّف في شرح اللمحة **(وهي)** كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة نحو: **(يفعلان)** بالياء التحتية للغائبين **(ويفعلون)** بالياء كذلك للغائبين **(و)** نحو: **(تفعلان)** بالتاء الفوقية للمخاطبين **(وتفعلون)** بالتاء كذلك للمخاطبين **(وتفعلين)** بالتاء كذلك للمخاطبة، ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين نحو: الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون، أو علامتين في لغة طيىء نحو: يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون. وأما ياء المخاطبة فلا تكون إلا ضميرًا، وإذا بسطت هذه الأمثلة كانت ثمانية كما قاله المكودي، وكلها خرجت عن الأصل في جميع الأحوال **(فترفع بثبوت)** النون المكسورة بعد الألف غالبًا المفتوحة بعد أُختيها نيابة عن الضمة نحو: أنتم تفعلون، لأنها شبيهة بالواو من حيث اللغة ومن حيث إنها تُحذَف للجازم **(وتجزم وتنصب بحذفها)** نيابة عن السكون والفتحة **(نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤])**، ولا فرق فيما ذكر بين أن يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر أو معتلّه وإن لحقه شيء من الحذف أو التغيير كما في نحو: أنت تدعين لعلّة تصريفية، وقدّم الجزم على النصب لأن النصب محمول

.....

ش ـ الباب السادس ممَّا خرج عن الأصل: الأمثلة الخمسة.

[١١ ـ تعريف الأفعال الخمسة]:

وهي كلُّ فعل مضارع اتصلت به ألفُ الاثنين، نحو: «يَقُومَانِ» للغائبَيْنِ، و«تَقُومانِ» للحاضِرَين؛ أو واو الجمع نحو: «يَقُومُونَ» للغائبِينَ، و«تَقُومُون» للحاضِرِين؛ أو ياء المخاطبة نحو: «تَقُومِينَ».

[١٢ ـ حكم الأفعال الخمسة]:

وحُكْمُ هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثُبوتِ النُّون نيابةً عن الضَّمَّة، وتُجْزَمُ وتُنْصَبُ بحذفِها نيابةً عن السُّكون والفتحة؛ تقول: «أنتُمْ تَقُومُون»، و«لم تَقُومُوا»، و«لَنْ تَقُومُوا» رفَعْتَ الأوَّل لخلوّه من النَّاصب والجازم، وجعلت علامةَ رفعِه النُّونَ، وجزَمتَ الثَّاني بـ «لَمْ»، ونصبت الثالث بـ «لَنْ»، وجعلت علامةَ النصبِ والجزم حَذْفَ النونِ، قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾؛ الأول جازِم ومجزوم، والثاني ناصِب ومنصوب، وعلامةُ الجزمِ والنصبِ الحذفُ.

* * * * *

على الجزم كما حمل على الجرّ في المثنى والمجموع على حدّه لأن الجزم نظير الجرّ في الاختصاص، وأما نحو: ﴿أَتُحَٰٓجُّونِّي﴾ [الأنعام: الآية ٨٠] فالمحذوف منه نون الوقاية على الأصح لا نون الرفع لفَقْد الناصِب والجازم، وما قيل: من أن حذف نون الوقاية مُفَوِّت للغرض الذي جيء به لأجله منظور فيه إذ هو حاصل بنون الرفع، هذا ما جرى عليه في الشذور، وعكس في الأوضح فصحّح أن المحذوف نون الرفع تبعًا لابن مالك. وقد تقدّم أنها تُحذَف أيضًا لتوالي الأمثال. وأما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرًا ونظمًا كقوله:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

* * *

.....

[١٣ ـ إعراب الفعل المضارع المعتلّ الآخر]:

ص ـ والفعلُ المُضارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ، فيُجْزَمُ بحذفِ آخِرِهِ، نحْوُ: «لمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَخْشَ»، و«لَمْ يَرْمِ».

* * *

ش ـ هذا البابُ السابعُ مما يخرجُ عن الأصل، وهو الفِعْل المضارعُ المعتلُّ الآخِرِ، نحو: «يَغْزُو»، و«يَخْشى»، و«يَرْمِي».

فإنه يجزم بحذف آخره؛ فينوبُ حذفُ الحرفِ عن حذفِ الحركة، تقول: «لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَخْشَ»، و«لَمْ يَرْمِ».

* * * * *

(و) إلا **(الفعل المضارع المعتل الآخر)** وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء، وسُمِّيت أحرف علّة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يعرب من الأفعال سواه **(فيجزم بحذف آخره)** وهو حرف العلة نيابة عن السكون، لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فيتسلّط عليها العامل تسلّطه على الحركات **(نحو)** زيد **(لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ)** بحذف أواخرهن والحركات أدلة عليهن، وأما نحو قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك. والجزم مقدّر على حرف العلة لأنه آخر الكلمة وهو محل الإعراب ظاهرًا ومقدّرًا، وقوله تعالى: ﴿مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: الآية ٩٠] على قراءة فقيل: مؤوّل، وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: الآية ٢٤]، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾ [العَلق: الآية ١٨].

[تنبيه] محل حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصليًا وأما العارض فلا يحذف عند الأكثر وأجازه ابن عصفور فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الأوضح، وما ذهب إليه من أن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشّى على قول

.....

[١٤ ـ الإعراب التقديريّ]:

ص ـ فَصْلٌ: تُقَدَّرُ جميعُ الحركات في نحو: «غُلامِي»، و«الفَتى»، ويُسَمَّى الثَّاني مَقْصُورًا، والضَّمَّةُ والكَسْرَةُ في نحو: «القَاضِي»، ويُسَمَّى مَنْقُوصًا، والضَّمَّةُ والفَتْحَةُ في نحو: «يخْشَى»، والضَّمَّةُ في نحو: «يَدعُو» و«يَقضِي»، وتَظْهَرُ الفتحَة في نحو: «إنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِي ولَنْ يَدْعُوَ».

* * *

ابن السراج من أن هذه الأفعال لا يُقَدَّر فيه الإعراب في حالة الرفع والنصب، لأنّا إنما قدّرنا الإعراب في الاسم لأنه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره، وجعل الجازم كالدواء المسهّل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم إن وُجِدَ فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها، فعلى قوله: لمّا دخل الجازم حذف الحركة المقدّرة واكتفى بها، ثم لمّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به، أو على قول ابن السراج: الجازم حذف حرف العلّة نفسه، فقد ظهر أن مَن يقول: بعدم التقدير يقول: إن الجزم بحذف حرف العلة، ومَن يقول: بالتقدير يقول: إن الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق، نبّه عليه المصنّف وغيره، فقوله هنا: إن الجزم بحذف الآخر لا يناسب ما سيأتي قريبًا من أن الفعل المضارع يقدّر فيه الإعراب..

* * *

(فصل) في الإعراب التقديري

وهو جارٍ في الأسماء والأفعال، وهو في كلٍّ منهما قسمان، لأن المقدّر في المعرب إما جميع حركاته أو بعضها.

فالقسم الأول من الأسماء وهو ما يقدّر فيه جميع حركاته شيئان هما المضاف إلى ياء المتكلم والمقصور، وقد أشار إليهما بقوله: **(وتقدّر جميع الحركات)** الثلاث **(في نحو: غلامي)** من كل ما أُضيف إلى ياء المتكلم، وليس مثنى ولا مجموعًا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصًا ولا مقصورًا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة، والمحل الواحد لا يقبل

.....

ش ـ علامة الإعراب على ضربَيْنِ: ظاهرةٍ، وهي الأصْلُ، وقد تقدَّمَتْ أمثِلَتُها؛ ومُقَدَّرَةٍ، وهذا الفصلُ معقودٌ لِذِكْرِها.

حركتين في آنٍ واحد. ومذهب ابن مالك أن المقدّر فيه إنما هو الضمة والفتحة وأما الكسرة فهي ظاهرة فيه.

وردّ بأنها مستحقة قبل التركيب وإنما دخل عامل الجرّ بعد استقرارها **(و)** يقدّر جميعها أيضًا في نحو **(الفتى)** من كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة لتعذّر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفًا **(ويسمى)** هذا **(مقصورًا)** لامتناع مدّه أو لأنه قصر عن ظهور الحركات فيه أي منع منها، ومثله المدغم والمحكي بمن وإعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه، أما غير المنصرف منه، كموسى فالمقدّر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه، هذا مذهب الجمهور. وذهب ابن فلاح اليمني إلى تقديرها أيضًا فيه لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير.

والقسم الثاني من الأسماء وهو ما يقدّر فيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار إليه بقوله: **(والضمة والكسرة في نحو: القاضي)** من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة لثقلها على الياء، هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي، فإن كان فالمقدّر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوارٍ لما مرّ في المقصور، وإنما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعومِلت معاملتها **(ويسمى)** هذا **(منقوصًا)** لأنه نقص منه بعض الحركات أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين كذا قيل، هذا ما يقدّر في الأسماء.

وأما ما يقدّر في الأفعال فأشار إلى القسم الأول منها وهو ما يقدّر فيه جميع حركاته بقوله: **(والضمة والفتحة في نحو)** زيد **(يخشى ولن يخشى)** من كل فعل معتل بالألف لتعذّر تحريكها.

وإلى الثاني منها بقوله: **(والضمة في نحو)** زيد **(يدعو ويقضي)** من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما **(وتظهر الفتحة في)** المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو أو الياء **(نحو: إن القاضي لن يقضي ولن يدعو)** لخفّتها.

[تنبيه] قد مرَّ أن مَن يقول: بتقدير الحركات في المعتل يرى أن جزمه بحذف الحركة، ومَن يقول: بعدم تقديرها فيه يرى أن جزمه بحذف آخره، والمصنّف جمع بين

.....

فالذي يُقدَّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أنواعٍ.

أحدها: ما يُقَدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعُها؛ لكونِ الحرف الآخِر منه لا يقبلُ الحركَةَ لذاتِهِ، وذلك الاسمُ المقصورُ، وهو الذي آخِرُهُ ألفٌ لازِمةٌ، نحو: «الفَتَى» تقول: «جاء الفَتَى»، و«رأيْتُ الفَتى»، و«مررتُ بالفَتى»، فتُقَدَّر في الأوّل ضَمَّة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كَسْرة، ومُوجِبُ هذا التقدير أن ذاتَ الألف لا تَقْبَلُ الحركةَ لذاتها.

الثاني: ما يُقَدَّر فيه حركاتُ الإعراب جميعُها، لا لكون الحرفِ الآخِرِ منه لا يَقْبَلُ الحركَةَ لذاتِهِ، بل لأجْلِ ما اتَّصل به، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلِّم، نحو: «غُلاَمي»، و«أخي»، و«أبي»، وذلك لأن ياء المتكلِّم تستدعي انكسارَ ما قَبْلَها لأجل المناسبة، فاشتغالُ آخِرِ الاسم الذي قبلها بكسرة المناسَبَة مَنَعَ من ظهورِ حركات الإعراب فيه.

الثالث: ما يُقَدَّر فيه الضمَّةُ والكسرة فقط للاسْتِثْقال، وهو الاسمُ المنقوصُ، ونعني به الاسمَ الذي آخرُهُ ياءٌ مكسورٌ ما قَبْلها، كـ «القَاضِي»، و«الدَّاعي».

الرابع: ما تُقَدَّر فيه الضمة والفتحة للتعذُّر، وهو الفعل المعتلُّ بالألف، نحو: «يَخْشَى». تقول: «يَخْشَى زَيْدٌ»، و«لَنْ يخْشى عمرٌو»، فتقدَّرُ في الأول الضَّمَّةُ، وفي الثاني الفتحة؛ لتعذُّر ظهور الحركات على الألف.

الخامس: ما تُقَدَّر فيه الضَّمَّة فقط، وهو الفعل المعتلُّ بالواو، نحو: «زَيْدٌ يَدْعُو» وبالياء نحو: «زَيْدٌ يَرْمي».

دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم، وهو في ذلك مخالف لا للقولين جميعًا ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها، وليس كذلك بل الحروف أيضًا قد تقدّر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو: مسلمي كما مر، والنون في نحو: ليضربان وليضربن ولتضربن مطلقًا ولتضربن ولتضربن وصلاً نبّه عليه في الجامع. ومَن ذهب إلى أن الإعراب في الأسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدّرة فيحتاج إلى عدّها في القسم التقديري.

* * *

.....

وتظهر الفتحة لخِفَّتِها، على الياء في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال، كقولك: «إنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، ولَنْ يَدْعُوَ». قال الله تعالى: ﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١]، ﴿لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ [الكهف: ١٤].

* * * * *

[١٥ ـ رفع الفعل المضارع]:

ص ـ فَصْلٌ: يُرْفَعُ المُضَارِعُ خاليًا من ناصِبٍ وجَازِمٍ، نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ».

* * *

ش ـ أجمعَ النحويُّون على أن الفعلَ المضارَع إذا تجرَّدَ من النَّاصِبِ والجازِمِ، كان مرفوعًا، كقولك: «يَقُومُ زَيْدٌ»، و«يَقْعُدُ عَمْرٌو»، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له: ما هو؟ فقال الفرَّاءُ وأصحابُه: رافِعُهُ نفسُ تجرُّدِه من النَّاصبِ والجازِمِ، وقال الكِسائيّ: حُروفُ المضارَعة؛ وقال ثعلب: مضارَعَتُه للاسم، وقال البصريُّون: حُلولُه محلَّ الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو: «أنْ»، و«لَنْ»، وَ«لَمْ»، و«لمَّا» امتنع رَفْعُه؛ لأن الاسم لا يقعُ بعدها، فليس حينئذٍ حالاً محلّ الاسم.

وأصحُّ الأقوالِ الأول، وهو الذي يجري على ألسِنة المُعْرِبينَ، يقولون: مرفوع لتجرُّدِه من النَّاصِبِ والجازم.

(فصل) في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه **(يرفع)** الفعل **(المضارع)** إذا سلم من نوني التوكيد والإناث وكان مع ذلك **(خاليًا)** من ناصب ينصبه **(وجازم)** يجزمه **(نحو: يقوم زيد)** بإجماع من النحاة، وأما قول عليّ رضي الله عنه:

محمد تفدِ نفسك كل نفس

فالجازم فيه مقدّر أي لتفدِ، وقول بعضهم:

فاليوم أشرب غير مستحقب

.....

ويُفْسِدُ قولَ الكسائي أنَّ جُزء الشيء لا يَعْمل فيه، وقولَ ثعلب أن المضارعة إنما اقْتَضَتْ إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتَاجُ كلُّ نوع من أنواع الإعراب إلى عاملٍ يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكونَ المضارع مرفوعًا دائمًا، ولا قائلَ به.

ويَرُدُّ قولَ البصريين ارتفاعُهُ في نحو: «هَلاَّ يَقُومُ» لأن الاسمَ لا يقعُ بعد حروف التَّحْضِيضِ.

* * * * *

[١٦ ـ نصب الفعل المضارع]:

[أ ـ لَنْ]:

ص ـ ويُنْصَبُ بِـ «لَنْ»، نحو: «لَنْ نَبْرَحَ».

* * *

فضرورة، ورافعه تجرّده من الناصب والجازم عند الفرّاء وموافقيه وهو الأصح، وما قيل: من أن التجرّد أمر عدمي والرفع وجودي، والعدمي لا يكون علّة للوجودي ممنوع بل هو الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي، ولو سلم فلا نسلم أنه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لأنه هنا علامة لا مؤثِّر، وقيل: رافعه حلوله محل الاسم، وقيل: غير ذلك، وإنما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع إذا دخل على الفعل لكونه قويًا إذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي.

* * *

(**وينصب**) المضارع بحرف واحد من أربعة بدأ منها (**بلن**) لملازمتها النصب، وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة لها على تأبيد النفي ولا تأكيده خلافًا للزمخشري في ذلك. وقال في [المفصل]: هي لتأكيد نفي المستقبل، وفي [الأُنموذج] لنفي المستقبل على التأبيد، ومحل الخلاف في أنها هل تقتضي التأبيد أم لا فيما إذا أطلق النفي أو قيّد بالتأبيد؟ أما إذا قيّد بغيره نحو: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريَم: الآية ٢٦] فلا خوف بينهم في أنها لا تفيده فقد ظهر أن مَن ردّ على الزمخشري في قوله بتأبيد النفي بهذه الآية وشبهها مما قيّد فيه بنفيها منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق في المسألة، وردّ ما ذهب إليه الزمخشري بأنه لا دليل عليه.

.....

ش ـ لمَّا انقضى الكلامُ على الحالة التي يُرفع فيها المضارع، ثَنَّى بالكلام على الحالة التي يُنْصَب فيها، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ من حروفٍ أربعة، وهي: «لَنْ»، و«كَيْ»، و«إذَنْ»، و«أَنْ»، وبدأ بالكلام على «لَنْ» لأنها مُلازَمة للنصب، بخلاف البواقي، وخَتَمَ بالكلام على «أَنْ» لطول الكلام عليها.

و«لَنْ» حرفٌ يفيد النَّفي والاستقبالَ بالاتِّفاق، ولا يقتضي تأبيدًا خلافًا للزَّمخشري في **«أنموذجه»**، ولا تأكيدًا، خلافًا له في **«كَشّافه»**، بل قولك: «لَنْ أقُومَ» محتملٌ لأن تريد بذلك أنك لا تقومُ أبدًا، وأنك لا تقومُ في بعضِ أزْمِنَةِ المُسْتَقبل، وهو مُوَافِقٌ لقولك: «لا أقومُ» في عدم إفادةِ التَّأكيد.

ولا تقع «لَنْ» للدعاء خلافًا لابن السَّرَّاج، ولا حُجَّة له فيما استدلَّ به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ١٧﴾ [القصص: ١٧]، مُدَّعيًا أن معناه: فاجعلني لا أكون؛ لإمكانِ حَمْلها على النَّفي المَحْضِ، ويكون ذلك معاهَدَةً منه لله سبحانه وتعالى ألاَّ يُظاهِرَ مُجْرِمًا جزاءَ لتلك النعمة التي أنعم بها عليه، ولا هي مركَّبةٌ مِنْ «لا أنْ» فحُذِفت الهمزةُ تخفيفًا، والألفُ لالتقاء الساكنين، خلافًا للخليل، ولا أصلها «لا»، فأُبْدِلت «الألف» نونًا، خلافًا للفرَّاء.

* * * * *

قال ابن مالك: والحامل له على أن لن لتأبيد النفي اعتقاده الباطل من أن الله تعالى لا يرى في الآخرة جعلنا الله من أهل الرؤية. وأما استفادة التأبيد في نحو: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾ [الحج: الآية ٧٣]، ونحو: ﴿وَيَسۡتَعۡجِلُونَكَ بِٱلۡعَذَابِ وَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥۚ وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ٤٧﴾ [الحج: الآية ٤٧] فمن خارج كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٥] وكون أبدًا فيه للتأكيد كما قيل: خلاف الظاهر، وهل تأتي للدعاء أم لا؟ فيه خلاف، اختار في المغني الأول قال فيه: وتأتي لن للدعاء وفاقًا لجماعة. والحجة في قوله:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ـت لكم خالدًا خلود الجبال

.....

[ب ـ كي المصدرية]:

ص ـ وبـ «كَي» المَصْدَرِية، نَحْوُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ [الحديد: ٢٣].

* * *

ش ـ الناصب الثاني «كَيْ»، وإنما تكونُ ناصبةً إذا كانتْ مَصْدَريَّةً بمنزلةِ «أنْ»، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظًا، كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أو تقديرًا نحو: «جئتك كي تُكْرِمَني» إذا قَدَّرْتَ أن الأصل: لكي، وأنك حذفت اللام استغناءً عنها بِنِيَّتِها؛ فإن تُقَدِّر اللام كانت «كي» حَرْفَ جرٍّ، بمنزلة اللام في الدَّلالة على التعليل، وكانت «أنْ» مضمرةً بعدها إضمارًا لازمًا.

* * * * *

لكنه صرّح في الشرح وفي الأوضح بخلافه، والأصح أنها بسيطة على وضعها الأصلي، ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا في ضرورة كقوله:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء

(و) أتبعها (**بكي المصدرية**) لمشاركتها لها في العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدّم اللام عليها نحو: (﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ [الحَديد: الآية ٢٣]) إذ لا يجوز حينئذ كونها جارّة لأن حرف الجر لا يباشر مثله، والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليلية الجارّة وعلامتها ظهور أن المفتوحة بعدها نحو: جئتك كي أن تكرمني، أو اللام نحو: جئتك كي لتكرمني، إذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية.

أما في الأول فلوجود أن المصدرية بعدها والحرف المصدري لا يباشر مثله، وأما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام فإن لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحَشر: الآية ٧] أو ظهرتا معًا كقوله:

أردت لكيما أن تطير بقربتي

.....

[ج ـ إذنْ]:

ص ـ وبـ «إذَنْ مُصَدّرةً، وهو مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أو مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ، نحو: «إذَنْ أُكْرِمَكَ»، و«إذَن واللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ».

* * * * *

جاز الأمران أي كونها مصدرية وكونها جارّة، والثاني أرجع عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معًا، وقد تكون مختصرة من كيف كقوله:

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

* * *

أي كيف تجنحون (و) أتى (**بإذن**) قبل (**أن**) لطول الكلام عليها وهي حرف جواب وجزاء.

فإذا قلت: لمن قال: أزورك غدًا إذن أكرمك، فقد أجبته وجعلت إكرامك جزاء زيارته ومجيئها لهما هو نص سيبويه، واختلف فيه فحمله الشلوبين على ظاهره وقال: إنها لهما في كل موضع وتكلّف تخريج ما خفي فيه ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تتمحض عنده للجواب.

فإذا قلت: لمن قال: أحبك إذن أصدقك؟ فقد أجبته ولا يتصوّر هنا الجزاء، والأصح أنها حرف وعليه فالأصح أنها بسيطة وأنها الناصبة بنفسها وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها ولكن أعملوها حملاً لها على ظن لأنها مثلها في جواز تقدّمها على الجملة وتأخّرها عنها وتوسّطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس وإن كانت مختصّة. وشرط إعمالها ثلاثة أمور:

الأول: أن تكون (**مصدّرة**) في أول الكلام فإن وقعت حشوا فيه بأن كان ما بعدها معتمدًا على ما قبلها أهملت. قال الرضي: وذلك في ثلاثة مواضع: الأول أن يكون ما بعدها خبرًا لما قبلها نحو: أنا إذن أكرمك، وإني إذن أكرمك. الثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو: إن تأتني إذن أُكرمك. الثالث: أن يكون جوابًا للقسم الذي قبلها نحو: والله إذن لأخرجن، وقوله:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

.....

ش ـ الناصبُ الثالثُ: «إذَنْ»، وهي حَرْفُ جوابٍ وجَزَاء عند سيبويه، وقال الشلوبين: هي كذلك في كلّ موضع، وقال الفارسيّ: في الأكثر، وقد تَتَمَحَّضُ للجواب؛ بدليل أنه يقال: «أُحِبُّكَ»، فتقول: «إذًا أَظُنُّكَ صَادِقًا»؛ إذ لا مجازاة بها هنا.

وإنما تكون ناصبةً بثلاثة شُرُوطٍ:

الأوَّل: أن تكون واقعةً في صَدْرِ الكلام؛ فلو قلتَ: «زَيْدٌ إذَنْ»، قلتَ: «أُكْرِمُهُ» بالرّفع.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها مُستقبلاً؛ فلو حَدَّثَكَ شخصٌ بحديثٍ فقلت: «إذَنْ تَصْدُقُ» رَفَعْتَ؛ لأنّ المراد به الحالُ.

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدًا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو: يقتل إذن زيد عمرًا، وليس الرجل إذن زيدًا. انتهى. نعم، إن تقدّمها واو أو فاء جاز النصب بها على قلّة.

الشرط الثاني: وإليه أشار بقول:ه **(وهو)** أي المضارع الذي يليها **(مستقبل)** فإن كان حالاً أهملت كما إذا كان إنسان يحدّثك فقلت له: إذن أصدقك لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع، وما أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤوّل.

الشرط الثالث: وإليه أشار بقوله: **(متصل)** ذلك المضارع بها **(أو منفصل)** عنها إما **(بقسم)** أو بلا النافية كما في المغني والشذور، وأشار إلى مثالي الاتصال والانفصال بقوله: **(نحو: إذن أكرمك، وإذن والله نرميهم بحرب)** على طريق اللفّ والنشر المرتب، ومثال الانفصال بلا النافية نحو: إذن لا أفعل، واغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجرّ في قولهم: إن الشاة لتجبر فتسمع صوت والله ربّها، وبلا النافية لأن النافي كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل. واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه، وإلى ذلك أشار بعضهم حيث قال: وفيه أيضًا ذكر الشروط الثلاثة:

أَعْمِلْ إذن إذا أتتك أولاً ... وسقت فعلاً بعدها مستقبلا
واحذر إذا أعملتها أن تفصلا ... إلا بحلف أو نداء أو بلا

.....

الثالث: أن لا يُفْصَلَ بينهما بفاصلٍ غيرِ القسم، نحو: «إذَنْ أكْرِمَكَ»، و«إذَنْ واللهِ أكْرِمَكَ»، وقال الشاعر: [من الوافر]

١٣ ـ إذَنْ واللهِ نَـرْمِـيَـهُـمْ بِـحَـرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

ولو قلت: «إذَن يا زَيْدُ»، قلت: «أكْرِمُكَ» بالرّفع، وكذا إذا قلت: «إذَنْ في الدَّارِ أكْرِمُكُ»، و«إذَنْ يَوْمَ الجُمُعَةِ أُكْرِمُكَ»، كلّ ذلك بالرفع.

* * * * *

[د ـ أن المصدرية]:

ص ـ وبـ «أنِ» المَصْدَرِيَّةِ، ظاهِرَةً، نحو: ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢]،

وافصل بظرف أو بمجرور على رأي ابن عصفور رئيس النبلا
وإن تجيء بحرف عطف أولاً فأحسن الوجهين أن لا تعملا

* * *

(و) ينصب المضارع أيضًا **(بأن المصدرية)** أي المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي أُم الباب لعملها **(ظاهرة نحو:)** ـ ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ (أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٨٢])، ومضمرة كما سيأتي، والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسّرة والزائدة فالأولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول: دون حروفه المتأخرة عنها جملة، ولم تقترن بجار نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٧]، والثانية قال: في أوضحه هي التالية للما نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يُوسُف: الآية ٩٦]، والواقعة بين الكاف

شواهد نواصب الفعل المضارع

١٣ ـ إذًا واللهِ نَـرْمِـيَـهُـمْ بِـحَـرْبٍ يُشِيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ

---

١٣ ـ البيت لحسّان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧١؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣؛ والدرر ٤/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٦٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٥؛ ومغني اللبيب ص ٦٩٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧.

ما لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْم، نحوُ: ﴿أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ﴾ [المزمل: ٢٠]، فإنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فوَجهانِ، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، ومُضْمَرَةً جوازًا

ومجرورها كقوله:

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

أو بين القسم ولو كقوله:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم

زاد في المغني والواقعة بعد إذا كقوله:

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر

ومحل النصب بأن المصدرية **(ما لم تسبق بعلم)** أي بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظ العلم فإن سبقت به أهملت وتسمى حينئذ مخفّفة من الثقيلة **(نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: الآية ٢٠])**، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: الآية ٨٩]، **(فإن سبقت بظن)** أي بلفظ دال عليه وإن لم يكن بلفظ الظن **(فوجهان)** الرفع والنصب **(نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: الآية ٧١])** قرىء بالرفع إجراء للظن مجرى العلم وبالنصب إجراء له على أصله من غير تأويل وهو أرجح، ولهذا أجمعوا عليه في: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: الآيتان ١، ٢] ومن العرب مَن يجزم بأن كقوله:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

ومنهم مَن أهملها حملاً على ما أختها أي المصدرية كقوله:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعر أحدا

كما أعملت ما المصدرية قليلاً حملاً عليها نحو ما رُوِيَ في الحديث «كما تكونوا يولى عليكم». **(ومضمرة)** وإضمارها إما جوازًا أو وجوبًا أما **(جوازًا)** ففي موضعين:

قائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه.

الإعراب: قوله: إذن هو حرف جواب وجزاء ونصب، ووالله الواو حرف قسم، والله مقسم به مجرور بالواو، ونرميهم نرمي فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة

بعد عاطِفٍ مسْبُوقٍ باسْمٍ خالِصٍ، نحو:

«وَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي»

أحدهما **(بعد عاطف)** وهو هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو **(مسبوق)** ذلك العاطف **(باسم خالص)** من تأويله بالفعل، مثاله بعد الواو **(نحو)** قول ميسون زوج معاوية رضي الله عنه:

(ولبس عباءة وتقرّ عيني) أحبّ إليّ من لبس الشفوف

فتقر منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد عاطف وهو الواو وأن والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل بالفعل، والتقدير وليس وقرّة عيني، وربما وقع في بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله:

لبيت تخفق الأرياح فيه أحبّ إليّ من قصر منيف

وهو تحريف نبّه عليه المصنّف في [شرح بانت سعاد] ومثاله بعد الفاء قول الشاعر:

لولا توقّع معتر فأرضيه ما كنت أُوثر أترابًا على ترب

وبعد ثم قوله:

إني وقتلي سليكًا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

وبعد أو قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: الآية ٥١] بالنصب في قراءة غير نافع عطفًا على ـ وحيًا ـ وخرج بقوله: خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه

الظاهرة في آخره وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، وهم في محل نصب مفعول أول، وبحرب جار ومجرور متعلق به في محل نصب على أنه مفعول ثان، ويشيب بضمّ الياء المثناة تحت فعل مضارع من أشاب مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمّ آخره وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الحرب، والطفل مفعول به، ومن قبل المشيب جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه متعلق بيشيب، والجملة في محل جرّ نعت لحرب.

والمعنى ظاهر، والاستشهاد فيه: في قوله: إذن والله نرميهم حيث نصب نرميهم، ولو فصل بينها وبين إذن بالقسم وهو لا يضرّ.

وبعد اللامِ، نحوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، إلَّا في نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]، و﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٦٥]، فتظهرُ لا غيرُ، ونحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، فتُضمَرُ لا غيرُ،

كقولهم: الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبًا لأن الاسم المعطوف عليه مؤوّل بالفعل لوقوعه صلة لأل أي الذي يطير (و) الثاني (بعد اللام) الجارّة سواء كانت للتعليل كما في (نحو): ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: الآيتان ١، ٢]، أم للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضى ما قبلها نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: الآية ٨] فالتقاطهم إنما كان لرأفتهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبّه فقصدوا أن يصير قرّة عين لهم فآل بهم الأمر إلى أن صار لهم عدوًّا وحزنًا أم للتأكيد وهي الآتية بعد فعل متعدٍّ نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: الآية ٧١]، (فأن مضمرة جوازًا (إلا) إذا اقترن الفعل بعدها بلا) سواء كانت مؤكدة كالتي (في نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ ([الحديد: الآية ٢٩])، أم النافية نحو: (﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: الآية ١٥٠] فتظهر) أن وجوبًا (لا غير) كراهة اجتماع لامين (و) إلا في (نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٣٣]) مما هو مسبوق بكون ماضٍ ولو معنى منفي بما أو لم فقط مسند لما أسند إليه الفعل المقرون باللام كما في المغني (فتضمر) وجوبًا (لا غير) وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص.

واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفي إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل، لكنه يقول: بوجوب إضمار أن تبعًا للبصري فهو قول مركب من قولين، وذهب البصري إلى أن خبر كان محذوف، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف. وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها على الأصح في موضع جر والتقدير في نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٣٣] ما كان الله مريدًا لتعذيبهم، ويقدّر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام، والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرّحًا به في بعض كلام العرب قال:

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو

.....

كإضمَارِها بَعْدَ «حتَّى» إذا كان مُسْتَقْبلاً، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وبَعْدَ «أوِ» التي بمَعْنَى «إلى»، نحو:

.....أوْ أُدرِكَ المُنَى

فصرّح بالخبر الذي هو قوله: أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال لا غير، وقد صرّح فيه المغني بأن قولهم: لا غير لحن وفي الشذور بأنه لم تتكلم به العرب وقد مرّ ما فيه.

وأما إضمار أن وجوبًا ففي خمسة مواضع: أحدها هذا. والثاني أشار إليه بقوله: **(كإضمارها)** أي أن وجوبًا **(بعد حتى)** الجارّة نظمًا ونثرًا، ومجرورها إن كان اسمًا صريحًا فهي فيه بمعنى إلى نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: الآية ٥]، وإن كان مؤوّلاً من أن والفعل فتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو:

.....لأسيرن حتى تطلع الشمس

وتارة تكون بمعنى كي وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها نحو: أسلم حتى تدخل الجنة وتحتملها في نحو: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحُجرَات: الآية ٩]، هذا مذهب الجمهور.

وأثبت ابن مالك لها معنى ثالثًا وهو أن تكون بمعنى إلا أن واستظهره المصنّف في قوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

مع أن احتمال الغاية متأتٍّ وكذا التعليل، والأصح أن النصب بعدها بأن مضمرة لا بها لأنه قد ثبت جرّها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا؛ لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص، وإنما لم تكن مثل كي جارّة وناصبة بنفسها.

قال أبو حيان: لأن النصب بكي أكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر فحكم به وحتى ثبت جرّ الأسماء بها، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدّمنا من الإضمار والاشتراك خلاف الأصل ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم، بخلاف كي

.....

أوِ التي بمَعْنَى «إلاَّ»، نحوُ: [من الوافر]

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

فإنها سبكت الفعل وخلّصته للاستقبال، ولا ينصب المضارع بأن بعدها إلا **(إن كان مستقبلاً)** بالنظر إلى ما قبلها سواء كان مستقبلاً أيضًا بالنظر إلى زمن التكلم **(نحو)**: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ (حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طـه: الآيـة ٩١]) أم لا نـحـو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٤] بالنصب في قراءة غير نافع، فإن قول الرسول وإن كان ماضيًا بالنظر إلى زمن التكلّم مستقبل بالنظر إلى زلزالهم. وقد تظهر أن مع المعطوف على منصوبها كقوله:

حتى يكون عزيزًا من نفوسهم أو أن يبين جميعًا وهو مختار

قال أبو حيان: وفي هذا دليل على دعوى البصريين من أن مضمرة بعد حتى، ولذلك ظهرت في المعطوف لأن الثواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل، والتقييد بالجارّة مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضًا على كل كما سيأتي، والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله:

حتى ماء دجلة أشكل

وقولهم: شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه، ولا يكون الفعل الذي بعدها إلا حالاً أو مؤوّلاً به بخلاف الجارّة فإنه يتعيّن أن يكون الفعل مستقبلاً كما تقدم. وقد علم من كلامه أن الاستقبال شرط في وجوب النصب فإن انتفى وجب الرفع.

لكن يجب مع ذلك أن يكون الفعل بعدها مسبّبًا عمّا قبلها فضلة نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه. **(و)** الموضع الثالث مما يجب فيه إضمار أن أشار إليه بقوله: **(بعد أو)** العاطفة الصالح في موضعها **(إلى أو إلا)**، فالأول **(نحو)** قولك: **(لألزمنّك أو تقضيني حقي)** أي إلى أن تقضيني حقي وكقوله:

لأستسهلنّ الصعب **(أو أدرك المنى)**

(و) الثاني **(نحو)** قوله:

(وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما)

.....

وبعد فاءِ السَّبَبِيَّة أو وَاوِ المَعِيَّةِ مَسْبُوقتين بنفيٍ مَحْضٍ أو طَلَبٍ بالفِعْلِ، نحوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦]، و﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، و﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه: ٨١]، و«لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

* * *

أي إلا أن تستقيم، والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤوّل بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم: أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك، وليكونن مني كسر لكعوبها أو استقامة منها. (و) أشار إلى الرابع والخامس بقوله: (**بعد فاء السببية**) وهي التي قصد بها الجزاء (**أو واو المعية**) وهي المفيدة معنى مع حال كونهما (**مسبوقين بنفي محض**) أي خالص من معنى الإثبات، فخرج نحو: ألم تأتنا فنكرمك، وما تزال تأتينا فتحدّثنا، وما تأتينا إلا فتحدّثنا (**أو طلب بالفعل**) لا غير لأصالته في ذلك، فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو: حسبك الحديث فينام الناس، وبالمصدر نحو: سقيًا فيرويك، وباسم الفعل نحو: صه فنكرمك، فلا يجوز النصب بعد شيء منها، وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان.

وشمل قوله بنفي محض النفي بالحرف (**نحو**: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: **الآية ٣٦**]) وما تأتينا فتحدّثنا إلا في الدار، وبالفعل نحو: ليس زيدًا حاضرًا فيكلمك، وبالاسم نحو: أنت غير آتٍ فتحدّثنا، والنفي مع الواو كذلك نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ (وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: **الآية ١٤٢**]) وقس الباقي.

وشمل قوله أو طلب بالفعل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة مع النفي المتقدّم يصير ثمانية أشياء وهي المعبّر عنها بالأجوبة الثمانية؛ وزاد الفراء الترجّي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعًا فتصير على هذه تسعة، وقد جمعها بعضهم في بيت وهو:

مر وانه وادع وسل واعرض بعضهم تَمَنَّ وارجُ كذاك النفي قد كملا

مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الأمر قول الشاعر:

يا ناق سيري عنقًا فسيحًا إلى سليمان فنستريحا

.....

ش ـ النَّاصِبُ الرابعُ «أنْ» وهي أمُّ الباب، وإنما أُخِّرَتْ في الذِّكر لما قَدَّمْنَاه، ولأصالتها في النَّصب عملت ظَاهِرَةً ومُضْمَرةً، بخلاف بقية النواصب؛ فلا تعمل إلا ظاهرة، مثالُ إعمالها ظاهرةً قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

وقَيَّدْتُ «أنْ» بالمصدرية احترازًا من المُفَسِّرَة والزَّائِدَة؛ فإنهما لا ينصبانِ المضارع.

فالمُفَسِّرةُ هي: المسبوقة بجملةٍ فيها معنى القول دون حروفه، نحو: «كَتَبْتُ إليه أنْ يَفْعَلُ كذا» إذا أرَدْتَ به معنى أيْ.

والزائدة هي: الواقِعَةُ بين القَسَم و«لَوْ»، نحو: «أُقْسِمُ باللهِ أنْ لَوْ يأتيني زَيْدٌ لأُكْرِمَنَّهُ».

واشترطتُ أن لا تُسْبَق المصدريَّةُ بِعِلْمٍ مطلقًا، ولا بظنٍّ في أحدِ الوجهين؛ احترازًا عن المخفَّفة من الثَّقيلة.

وقوله:

فقلت ادعي وأدعو إن أندى ... لصوت أن ينادى داعيان

وفي جواب النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: الآية ٨١]، وقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

وفي جواب الدعاء نحو قولك: أَللَّهمَّ تب عليَّ فأتوب، وقولك: أَللَّهمَّ ارزقني بعيرًا وأحجّ عليه.

وفي جواب الاستفهام نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾[الأعراف: الآية ٥٣] وقوله:

أتبيت ربان الجفون من الكرى ... وأبيت منك بليلة الملسوع

لكن يشترط فيه أن لا يكون بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز: هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب.

.....

[هـ ـ حالات «أن» المصدرية باعتبار ما قبلها]:

والحاصلُ أن لـ «أنِ» المصدريَّة باعتبار ما قبلَها ثلاثَ حالاتٍ:

إحداها: أنْ يتقدَّمَ عليها ما يَدُلُّ على العِلْمِ؛ فهذه مُخَفَّفَةٌ من الثَّقيلة لا غَيْرُ.

ويجب فيما بعدها أمران؛ أحدهُما: رفعُه، والثاني: فَصْلُه منها بحرفٍ من حروف أربعةٍ، وهي: حرف التَّنْفيس، وحرف النَّفْي، و«قَدْ»، و«لَوْ»؛ فالأوَّلُ نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، والثاني نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طـه: ٨٩]، والثَّالثُ نحو: «عَلِمْتُ أن قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ»، والرابع نحو: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وذلك لأن قبله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الرعد: ٣١]، ومعناه ـ فيما قاله المفسِّرون ـ أفلم يعلَم، وهي لغة النَّخَع وهوَازن، قال سُحَيمٌ: [من الطويل]

١٤ ـ أقُولُ لَهُمْ بالشِّعْبِ إذْ يَأسِرُونَني ألَمْ تَيْأسُوا أنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ

أي: ألم تعلموا، ويؤيِّده قراءةُ ابن عباس: «أفَلَمْ يَتَبَيَّنْ»، وعن الفَرَّاء إنكارُ كون «يَيْأس» بمعنى: يَعْلَم، وهو ضعيف.

وفي جواب العرض قوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدّثوك فما راءٍ كمن سمعا

ونحو: ألا يقوم وأقوم.

وفي جواب التمني نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: الآية ٧٣]، ونحو: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: الآية ٢٧] في قراءة النصب.

---

١٤ ـ أقولُ لهم بالشِّعب إذ يأسرونني ألم تَيأسوا أني ابنُ فارسِ زَهْدمِ

قائله سُحيم بن وثيل الرياحي.

---

١٤ ـ البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي في لسان العرب ٥/ ٢٩٨ (يسر)، ٦/ ٢٦٠ (يأس)، ١٢/ ٢٧٩ (زهدم)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٣١٠؛ وتهذيب اللغة ١٣/ ٦٠، ١٤٢؛ وتاج العروس ١٤/ ٤٦٢ (يسر)، ١٧/ ٥٠ (يئس)، (زهدم)، (لزم)؛ وديوان الأدب ٤/ ٢١٦؛ وأساس البلاغة (يئس)؛ ومقاييس اللغة ٦/ ١٥٤؛ وديوان الأدب ٣/ ٢٥٨؛ والمخصص ١٣/ ٢٠.

الثانية: أن يَتَقَدَّم عليها ظَنٌّ، فيجوزُ أن تكونَ مخفَّفة من الثقيلة؛ فيكون حكمُها كما ذكرنا، ويجوز أنْ تكونَ ناصبةً، وهو الأرْجَحُ في القياس، والأكْثَرُ في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١ و٢]، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فقرىء بالوجهين.

الثالثة: أن لا يسبقها عِلْمٌ ولا ظَنٌّ؛ فيتعيَّن كونُها ناصبةً، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [الشعراء: ٨٢].

[و ـ إضْمار «أنْ» جوازًا]:

وأما إعمالُها مُضْمَرةً، فعلى ضربين؛ لأن إضمارَها إما جائزٌ، أو واجبٌ. فالجائز في مسائل:

إحداها: أن تقع بعد عاطف مسبوقٍ باسمٍ خالصٍ من التقدير بالفعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة مَنْ قرأ من السَّبْعَةِ بنصب «يُرْسِلَ»، وذلك بإضمارِ «أنْ» والتَّقديرُ: أو أنْ يُرْسِلَ،

وفي جواب التحضيض نحو: هلا اتّقيت الله فيغفر، أو يغفر لك.

وفي جواب الترجّي عند القائل به: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: الآيتان ٣٦، ٣٧] بالنصب في قراءة حفص عن عاصم، ونحو: لعلّي أراجع الشيخ ويفهمني، ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة: النفي والأمر والنهي والتمنّي والاستفهام، وقاسه النحويون في الباقي، وصرّح بذلك في شرح الشذور.

الإعراب: قوله: أقول هو فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، ولهم جار ومجرور متعلق به أيضًا، إذ ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب بأقول مقدّرًا جواب إذ لدلالة ما تقدّم عليه وهو مضاف، وجملة يأسروننني مضاف إليه في محل جر، ويأسروننني فعل وفاعل ومفعول والنون الأُولى علامة على رفع المضارع والنون الثانية للوقاية الفاعل الواو والمفعول به الياء، وألم الهمزة للاستفهام، ولم حرف نفي وجزم وقلب، تيأسوا فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون، والواو ضمير جماعة الذكور في محل رفع فاعل، وحيث دخل الاستفهام على

و«أنْ» والفعلُ معطوفان على «وَحْيًا»، أي: وحْيًا أو إرسالاً، و«وَحْيًا» ليس في تقدير الفعل، ولو أظْهَرْتَ «أنْ» في الكلام لجاز، وكذا قولُ الشَّاعر: [من الوافر]

١٥ ـ ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

تقديره: ولبس عباءة وأنْ تَقرَّ عيني.

[تنبيه] نواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي ولو لدليل، فلو قيل: أتريد أن تخرج؟ لم يجز أن تجيب بقولك: زيد أن وتحذف أخرج، وأجازه بعضهم محتجًّا بما وقع في صحيح البخاري «فيذهب كيما فيعود ظهره طبًا واحدًا» يريد كيما يسجد.

النفي صيره إثباتًا، وأني أن حرف توكيد ونصب والياء التي هي ضمير المتكلّم في محل نصب اسمها وابن خبرها مرفوع بالضمّة وهو مضاف، وفارس مضاف إليه، وفارس مضاف، وزهدم كجعفر اسم فرس مضاف إليه، وجملة أن وما دخلت عليه في محل نصب سدّت مسدّ مفعولي ييأس لأنه بمعنى يعلم.

والمعنى: قلت لهم بذلك الموضع حين أرادوا أن يأخذوني بالأسر: ألم تعلموا أني ابن فارس زهدم وأنه لا يغلب عليّ أحد، وفي رواية: ييسرونني من اليسر وهو قمار العرب بالأزلام وذلك أنه لما وقع عليه الميسر ضربوه بسهام الميسر، أي: قلت لهم ذلك حين يغلبونني بالميسر.

والشاهد: في قوله تيأسوا بمعنى تعلموا.

١٥ ـ ولُبْسُ عباءة وتَقرَّ عيني أَحَبُّ إليَّ من لبس الشّفوف

قالته ميسون الكلابية امرأة سيِّدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

---

١٥ ـ البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤؛ والدرر ٤/ ٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠٨ (مسن)؛ والمحتسب ١/ ٣٢٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٧٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٩٢؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٣؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨؛ والكتاب ٣/ ٤٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٧.

الثانية: أن تقع بعد لام الجرّ، سواءٌ كانت للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١ و٢]، أو للعاقبة، كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، واللام هنا ليست للتَّعليل؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرَّةَ عَينٍ؛ فكانت عاقبته أنْ صار لهم عدوًّا وحزنًا، أو زائدة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فالفعل في هذه المواضع منصوب بـ «أنْ» مضمرة، ولو أُظهِرَت في الكلام لجاز، وكذا بعد «كي» الجارة.

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللامُ مقرونًا بـ «لا» وجَبَ إظهارُ «أنْ» بعد اللام، سواءٌ كانت «لا» نافية، كالتي في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥]، أو زائدة، كالتي في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلم أهل الكتاب، ولو كانت اللام مسبوقة بكونٍ ماضٍ منفيّ وجب إضمار «أنْ»، سواء كان المُضِيُّ في اللفظ والمعنى، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، أو في المعنى فقط، نحو: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وتُسَمَّى هذه اللامُ «لامَ الجُحود».

وتلَخَّصَ أنَّ لـ «أنْ» بعد اللام ثلاثَ حالاتٍ: وجوبَ الإضمار، وذلك بعد لام الجحود، ووجوبَ الإظهار، وذلك إذا اقترن الفعل بـ «لا»، وجواز الوجهين، وذلك فيما بقي، قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢].

قال: وهذا كقولهم: جئت ولمّا قال أبو حيان: وليس مثله، لأن حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو: هذا الشيء في كلام العرب.

* * *

الإعراب: قوله: ولُبس بضمّ اللام الواو عاطفة على قولها قبل لبيت تخفق، ولبس مبتدأ مرفوع بالضمة وهو مصدر لبس كتعب مضاف، وعباءة بفتح العين كساء غليظ من صوف مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله وجمعها عباء بحذف الهاء، وعباءات، وتقرّ الواو حرف عطف وتقرّ بفتح التاء والقاف أي: تسرّ وتفرح، فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد واو

[ز ـ إضمار «أنْ» وجوبًا]:

ولما ذكَرْتُ أنها تُضْمَر وجوبًا بعد لام الجحود استطردْتُ في ذكر بقيَّة المسائل التي يجب فيها إضمار «أنْ»، وهي أربع:

إحداها: بعد «حَتَّى» واعلم أن للفعل بعد «حتَّى» حالتين: الرَّفع، والنَّصْب.

فأما النصب فشَرْطُه كونُ الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلُّم أو لا؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، فإن رجوع موسى، عليه الصلاة والسلام، مُسْتَقْبَلٌ بالنسبة إلى الأمرين جميعًا، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، لأن قول الرسول، وإن كان ماضيًا بالنسبة إلى زمن الإخبار، إلا أنه مُسْتَقْبلٌ بالنسبة إلى زلزالهم.

ولـ «حتى» التي ينتصبُ الفعل بعدها معنيان؛ فتارةً تكون بمعنى «كَيْ»، وذلك إذا كان ما قبلها عِلَّةً لما بعدها، نحو: «أَسْلِم حَتَّى تَدْخُل الجَنَّةَ»، وتارةً تكون بمعنى «إلى»، وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وقد تصلح للمعْنَيَيْنِ معًا، كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] يحتمل أن يكون المعنى: كي تفيء، أو: إلى أن تفيء.

والنصبُ في هذه المواضع وما أشبهها بـ «أنْ» مضمرةً بعد «حتَّى» حَتْمًا، لا بـ «حتَّى» نفسها، خلافًا للكوفيّين؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجرَّ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، فلو عَمِلَت في الأفعالِ النَّصْبَ، لزم أن يكون لنا عاملٌ واحِدٌ يعملُ تارة في الأسماء وتارةً في الأفعال، وهذا لا نظيرَ له في العربية.

.....

العطف المسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل أي: غير مقصود به معنى الفعل وهو اللبس، وعيني فاعل تقرّ مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل الياء مَنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على المصدر قبلها، والتقدير: ولبس عباءة وقرّة عيني، وأحبّ خبر عنهما وإنما صحّ الإخبار بالمفرد عن المثنى لأن أحبّ أفعل تفضيل مجرّد من أل، والإضافة وهو عند التجرد

وأما رَفْعُ الفعل بعدها فلهُ ثلاثةُ شروطٍ: الأول: كونه مُسبَّبًا عما قبلها؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو: «سِرْتُ حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، لأن السَّيْرَ لا يكون سببًا لطلوعها. الثاني: أن يكون زَمَنُ الفعلِ الحالَ لا الاستقبالَ، على العكس من شرط النصب، إلا أن الحالَ تارة يكون تحقيقًا وتارة يكون تقديرًا؛ فالأوَّل كقولك: «سِرتُ حتّى أدْخُلُها» إذا قلتَ ذلك وأنتَ في حالة الدخول، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السيرُ والدخول قد مَضَيَا ولكنّك أردتَ حكاية الحالِ، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ لأنَّ «الزِّلْزَالَ» و«القول» قد مَضَيَا. والثالث: أنْ يكون ما قبلها تامًّا، ولهذا امتنع الرفعُ في نحو: «سَيْرِي حتى أدْخلَها»، وفي نحو: «كَان سَيْرِي حَتّى أدْخَلَها» إذا حُمِلت «كان» على النُّقصان، دون التمام.

المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى «إلى» أو «إلاّ»؛ فالأوَّل كقولك: «لأُلْزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِيني حَقِّي»، أي: إلى أن تقضيني حقي، وقال الشاعر: [من الطويل]

١٦ ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ

.....

يلزم فيه الإفراد والتذكير وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا وقيل: جوازًا تقديره هو يعود على ما ذكر من اللبس والقرة، وإلى ومن لبس متعلقان بأحب، ولبس مضاف، والشفوف بضم الشين، والفاء أي: اللباس الرقيق مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

والمعنى: ولبس كساء غليظ من صوف وقرّة عيني وسرورها وفرحها أحبّ إلي من لباس الرقيق مع المقت.

والاستشهاد فيه: في قوله: وتقر حيث نصبه بأن مضمرة جوازًا لوقوعه بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس.

١٦ ـ **لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِر**

قائله غير معلوم.

١٦ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢؛ والدرر ٤/ ٧٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠.

والثاني كقولك: «لأقْتُلَنَّ الكافِرَ أوْ يُسْلِمَ»، أي: إلاَّ أنْ يُسْلِمَ، وقول الشاعر: [من الوافر]

١٧ ـ وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أوْ تَسْتَقِيما

.....

الإعراب: قوله: لأستهلن اللام موطئة لقسم محذوف تقديره والله، وأستستهلنّ فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا محلّ له من الإعراب في القول الأصح وفاعله مستتر وجوبًا تقديره أنا، والصعب مفعوله منصوب بالفتحة الظاهرة، ومتعلق أستسهلن محذوف تقديره بالصبر، وأو حرف عطف بمعنى إلى أو لام التعليل، وأدرك أي: أبلغ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو التي بمعنى إلى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والمنى بضم الميم أي الأمر الذي أتمنّاه مفعوله منصوب بفتحة مقدّرة على الألف مَنع من ظهورها التعذّر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بأو على مصدر متصيّد ومأخوذ من الفعل المتقدم والتقدير ليكوننّ مني استسهال للصعب أو إدرك المنى، وجملة لأستسهلن... الخ جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وقوله: فما الفاء للتعليل، وما نافيه، وانقادت أي: حصلت فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، والآمال فاعله، وإلا أداة استثناء مفرغ، ولصابر أي: حابس نفسه عن الجزع متعلق بانقادت.

والمعنى: والله لأعدن الأمر المتعسّر سهلاً بالصبر إلى أن أبلغ أو حتى أبلغ ما أتمنّاه؛ لأن الأُمور التي تؤمل لا تحصل إلاّ لصابر.

والشاهد: في قوله: أدرك حيث نصب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو التي بمعنى إلى.

١٧ ـ **وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أوْ تَستَقيمَ**

١٧ ـ البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٩؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٠٥؛ والكتاب ٣/٤٨؛ ولسان العرب ٥/٣٨٩ (غمز)؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣٨٥؛ والمقتضب ٢/٩٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٧٢؛ وشرح الأشموني ٣/٥٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩؛ وشرح المفصّل ٥/١٥؛ ومغني اللبيب ١/٦٦؛ والمقرب ١/٢٦٣.

أيْ: إلاّ أنْ تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصحّ أن تكون هنا بمعنى «إلى»؛ لأنّ الاستقامة لا تكون غايةً للكسر.

المسألة الثالثة: بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقةً بنَفي مَحْضٍ، أو طلَبٍ بالفعل. فالنَّفيُ كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦]، وقولك: «ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا»، واشترطْنا كونَه مَحْضًا احترازًا من نحو: «ما تزَال تأتينا فتُحَدِّثُنَا» و «ما تأتينا إلاَّ فتُحَدِّثُنَا»؛ فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب رَفْعُهما، أما الأول فلأن «زال» للنَّفْي وقد دخلَ عليه النَّفي، ونَفيُ النَّفي إثباتٌ، وأما الثَّاني فلانْتِقَاضِ النَّفْيِ بـ «إلاَّ».

.....

قائله زياد الأعجم يهجو به المغيرة، وهو من قصيدة مطلعها:

ألـم تـر أنـنـي أوتـرت قـوسـي ... لأبـقـع مـن كـلاب بـنـي تـمـيـم
عـوى فـرمـيـتـه بـسـهـام مـوتٍ ... كـذاك بـرد ذو الـحـمـق الـلّئـيـم

وكنت... الخ.

الإعراب: وكنت الواو عاطفة، وكنت كان واسمها وجملة إذا غمزت... الخ في محل نصب خبرها وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع معطوفة على جملة أوترت قوسي في البيت قبله، وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط خافض لشرطه بالإضافة منصوب محلاً بجوابه، وغمزت أي: جسست فعل وفاعل، وقناة أي: رمح مفعوله وهو مضاف، وقوم مضاف إليه، وجملة غمزت شرط إذا، وكسرت فعل وفاعل، وكعُوبَها مفعوله وهو مضاف والهاء مضاف إليه، والكعوب جمع كعب وهو من الرمح الطرف من الجهتين، وأو حرف عطف بمعنى ألا وهي التي يتقضى الفعل قبلها مرة واحدة، وتستقيم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو التي بمعنى ألا وعلامة نصبه الفتحة، وفي بعض الروايات تستقيما بألف الإطلاق وهو خطأ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بأو على مصدر متصيّد من الفعل السابق، أي: حصل مني كسر لكعوبها أو استقامة منها.

والمعنى: أن هذا الرجل إذا أراد إصلاح قوم مفسدين لا يرجع عنهم إلا إذا استقاموا وإلا كسرهم وأتلفهم كالرمح المعوج إذا أراد إصلاحه، فلا يرجع عنه إلا إذا استقام واعتدل وإلا كسره.

والشاهد: في قوله: أو تستقيم حيث أضمرت أن وجوبًا بعد أو التي بمعنى ألا ونصب الفعل بعدها.

وأما الطَّلَبُ فإنه يشملُ الأمر، كقوله: [من الرجز]

١٨ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

.....

١٨ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

قائله أبو النجم العجلي.

الإعراب: قوله: يا ناق يا حرف نداء، وناق منادى مرخم وأصله ناقة مبني على الضم على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب بفتح القاف على لغة من ينتظر الحرف المحذوف أو مبني على الضم على القاف في محل نصب على لغة من لا ينتظر ذلك، وسيري فعل أمر مبني على حذف النون نيابةً عن السكون والياء فاعله، وعنقًا بفتحتين صفة لموصوف محذوف أي سيرًا عنقًا منصوب بالفتحة والعامل فيه النصب سيري، وليس هو نائبًا عن المفعول المطلق على المختار، والعنق ضرب من السير سريع، وفسيحًا أي: سريعًا صفة كاشفة لعنقًا منصوب بالفتحة الظاهرة، وإلى حرف جرّ وسليمان مجرور به وعلامة جرّه الفتحة النائبة عن الكسرة لأنه اسم غير منصرف المانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون والجار والمجرور متعلق بسيري، وفنستريحا الفاء حرف عطف ومفيدة هنا للسببية واقعة في جواب الأمر، ونستريحا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر وعلامة نصبه الفتحة وألفه للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متصيّد من الفعل السابق، أي ليكن منك سير فاستراحة منّا.

والمعنى: يا ناقة سيري سيرًا سريعًا إلى سليمان وجدّي في ذلك لأن الراحة لي ولك متسبّبة على ذلك.

والشاهد: في قوله: فنستريحا حيث نصب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية لوقوعه في جواب الأمر.

---

١٨ ـ الرجز لأبي النجم في الدرر ٣/ ٥٢، ٤/ ٧٩؛ والرد على النحاة ص ١٢٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ والكتاب ٣/ ٣٥؛ ولسان العرب ٣/ ٨٣ (نفخ)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٨١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٠، ٢٧٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، ٣/ ٥٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٠؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٦؛ واللمع في العربية ص ٢١٠؛ والمقتضب ٢/ ١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٢.

والنَّهْيُ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، والتَّحْضِيضُ، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠] والتَّمنِّي، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، والترجِّي، كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] في قراءة بعض السبعة بنصب «أطّلعَ»، والدُّعاء، كقوله: [من الرمل]

١٩ ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

.....

١٩ ـ رَبِّ وفِّقْنِي فلا أعدِلَ عنْ سَنَنِ الساعِينَ في خَيرِ سَنَنْ

قائله لم أقف عليه.

الإعراب: ربّ منادى حذف منه حرف النداء، أي: يا رب منصوب بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه، ووفقني وفق فعل دعاء وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت والنون للوقاية والياء في محل نصب مفعوله، وفلا الفاء للعطف ومفيدة للسببية واقعة في جواب الدعاء وهو أمر في الحقيقة وسمّي دعاء تأدّبًا، ولا نافية، وأعدل أي: أميل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الدعاء وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وعن سنن الساعين أي: السالكين، وسكن آخر سنن للشعر.

والمعنى: يا ربّ الخلق فيّ قدرة على طاعتك لأنه إن حصل منك ذلك على سبيل الفضل تسبّب عنه عدم مَيْلي عن طريق السالكين في خير طريق.

والشاهد: في قوله: فلا أعدل حيث نصب بأن مضمرة وجوبًا لوقوعه مقرونًا بفاء السببية في جواب الدعاء ولا يضرّ فصله منها بحرف النفي.

---

١٩ ـ البيت بلا نسبة في الدرر ٤/ ٨٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١.

والاستفهام، كقوله: [من البسيط]

٢٠ ـ هَـلْ تَـعْـرِفُـونَ لُبَـانـاتِـي فـأَرْجُـوَ أنْ تُقْضَىٰ فيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلجَسَدِ

.....

٢٠ ـ هـل تـعـرِفـونَ لُبـانـاتـي فـأرجُـوَ أن تُقضى فـيرتدَّ بعْضُ الروحِ للجسد

قائله غير معلوم.

الإعراب: هل حرف استفهام، وتعرفون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون نيابة عن الضمّة، والواو فاعله، ولباناتي بضمّ اللام بعدها باء موحدة مخفّفة ومدّ النون أي: حاجاتي مفعوله منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه، وفأرجو الفاء للعطف، وفيها معنى السببية واقعة في جواب الاستفهام، وأرجو فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا وأن المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متصيّد من الفعل المتقدّم، أي: هل يكون منكم عرفان فرجاء مني لما ذكر؟ وأن حرف مصدر ونصب واستقبال وتقضي بالبناء للنائب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف للتعذّر ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على اللّبانات وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول أرجو، أي: فأرجو القضاء، وفيرتد الفاء للعطف ومفيدة للسببية، ويرتدّ فعل مضارع معطوف على تقضي منصوب بالفتحة الظاهرة وبعض فاعله وهو مضاف، والروح مضاف إليه، وللجسد جار ومجرور متعلق بيرتد.

والمعنى: هل تعرفون حاجاتي التي مرضت لأجلها مرضًا شديدًا من أجل عدم قضائها، فإن كنتم تعرفونها تسبّب عن ذلك أني أرجو أن تقضوها إليّ فيرجع الشفاء لجسدي.

والشاهد: في قوله: فأرجو حيث نصب بأن مضمرة وجوبًا لوقوعه مقرونًا بفاء السببية في جواب الاستفهام.

---

٢٠ ـ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٨.

والعَرْض، كقوله: [من البسيط]:

٢١ ـ يا ابْنَ الكِرَامِ أَلا تَدْنُو فَتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ؛ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

واشتَرَطْتُ في الطَّلب أن يكون بالفعل احترازًا من نحو قولك: «نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ»، و«صَهْ فَنُحَدِّثُكَ» خلافًا للكسائي في إجازة ذلك مُطْلقًا، ولابن جِنّي وابن عُصفور في إجازته بعد «نَزَالِ» و«دَرَاكِ» ونحوهما مما فيه لَفْظُ الفعل، دون «صَهْ» و«مَهْ» ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حُروفِهِ، وقد صَرَّحْتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل.

.....

---

٢١ ـ يا ابنَ الكرَامِ ألا تدنو فتُبْصِرَ ما قد حدّثوكَ فما راءٍ كمن سَمِعَا

قائله غير معلوم.

الإعراب: يا ابن: يا حرف نداء، وابن منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف، والكرام مضاف إليه مجرور بالكسرة، وألا أداة عرض، وتدنو فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو للاستثقال وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وفتبصر الفاء للعطف ومفيدة للسببية واقعة في جواب العرض، وتبصر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب العصر وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متصيّد من الفعل المتقدم، والتقدير: ليكن منك دنوّ فإبصار، وما اسم موصول بمعنى الذي وهو وصلته في محل نصب مفعوله، وقد حرف تحقيق، وحدثوك فعل وفاعل ومفعول وجملة قد حدّثوك صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف، أي: به، وفما الفاء للتعليل، وما نافية عاملة عمل ليس عند الحجازيين، وراء اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، ومتعلق راء محذوف تقديره بعينيه، وكمن الكاف حرف تشبيه وجرّ والتشبيه هنا مقلوب كما ستعرفه في المعنى، ومَن اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جرّ والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره كائنًا خبر ما الحجازية، وسمع فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من ومفعوله مع

---

٢١ ـ البيت بلا نسبة في الدرر ٤/ ٨٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢.

المسألة الرابعة: بعد واو المعيَّة، إذا كانت مسبوقة بما قدَّمنا ذِكْرَهُ، مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قراءة حمزة وابن عامِر وحفص، وقال الشاعر: [من الوافر]

٢٢ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءِ

.....

المتعلق محذوفان، أي: فما راءٍ بعينه كمن سمع الحديث بأذنيه، والجملة صلة من لا محل لها من الإعراب.

والمعنى: يا ابن القوم الكرام أطلب منك أن تقرب منا وتنزل عندنا لأنه يترتّب على ذلك أن ترى بعينيك الشيء الذي قد حدّثوك به، لأن السامع بأذنيه ليس كالرائي بعينيه، بل الرؤية بالعين أقوى من السماع بالأذنين.

والشاهد في قوله: فتبصر حيث نصب بأن مضمرة وجوبًا لوقوعه مقرونًا بالفاء المفيدة للسببية في جواب العرض.

٢٢ ـ ألم أكُ جارَكُم ويكونَ بَيني وبَينَكُمُ المَوَدَّةُ والإخاءُ

قائله الحُطيئة.

الإعراب: قوله: ألم الهمزة للاستفهام التقريري، أي قروا بما بعد النفي، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وأكُ فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا اسمها، وجاركم خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، والميم حرف دال على جمع الذكور، ويكون الواو للعطف مفيدة للمعيّة واقعة في جواب الاستفهام، ويكون فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعيّة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، وبيني ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة متعلق بمحذوف تقديره حاصلتين خبر

٢٢ ـ البيت للحطيئة في ديوانه ص ٥٤؛ والدرر ٤/٨٨؛ والرّدّ على النحاة ص ١٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٤؛ والكتاب ٣/٤٣؛ ومغني اللبيب ص ٦٦٩؛ والمقاصد النحويَّة ٤/٤١٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٦٨؛ وشرح الأشموني ٣/٥٦٧؛ ورصف المباني ص ٤٧؛ والمقتضب ٢/٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/١٣.

وقال آخر: [من الكامل]

٢٣ ـ لَا تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُقٍ وتَـأْتِـيَ مِـثْـلَهُ عَـارٌ عَـلَيْـكَ ـ إذا فَـعَـلْتَ ـ عَـظِـيـمُ

وتَقُولُ: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ» فتنصِبُ «تشرب» إن قَصَدْتَ النَّهْيَ عن الجمعِ بينهما، وتجزم إن قَصَدْتَ النَّهْيَ عن كلِّ واحِدٍ منهما، أي: لا تأكل السَّمَكَ ولا تشْربِ اللَّبَنَ، وترفع إن نَهيتَ عن الأوَّل وأبَحْتَ الثاني، أي: لا تأْكُلِ السَّمَكَ ولَكَ شُرْبُ اللَّبَنِ.

* * * * *

.....

يكون مقدم وياء المتكلم مضاف إليه، وبينكم معطوف على بيني والكاف مضاف إليه والميم حرف دالّ على الجمع، والمودة اسم يكون مؤخر، والإخاء معطوف عليه وهما مرفوعان بالضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متصيّد من الفعل السابق والتقدير مع المعنى: قروا بكوني جارًا لكم وكون المودَّة والأخوّة حاصلتين بيني وبينكم.

والشاهد في قوله: ويكون حيث نصب بأن مضمرة وجوبًا لوقوعه مقرونًا بواو المعيّة الواقعة في جواب الاستفهام.

٢٣ ـ لا تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُقٍ وتَـأْتِـيَ مِـثْـلَهُ عَـارٌ عَـلَيْـكَ إذا فَـعَـلْتَ عَـظِـيـمُ

قائله أبو الأسود الدؤلي.

٢٣ ـ البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤؛ والأزهية ص ٢٣٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣؛ وللمتوكل اللّيثي في الأغاني ١٢/ ١٥٦؛ وحماسة البحتري ص ١١٧؛ والعقد الفريد ٢/ ٣١١؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٧/ ٤٤٧ (عظظ)؛ ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢؛ ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر ٤/ ٨٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٣؛ ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٨/ ٥٦٤ ـ ٥٦٧؛ وللأخطل في الرّدّ على النحاة ص ١٢٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٤؛ والكتاب ٣/ ٤٢؛ ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٩٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٨١؛ وجواهر الأدب ص ١٦٨؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ ورصف المباني ص ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٩ (وا)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦١؛ والمقتضب ٢/ ٢٦.

[١٧ ـ جَزْم الفعل المضارع وجوازمه]:

ص ـ فَإِنْ سَقَطَتِ الفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وقُصِدَ الجَزَاءُ جُزِمَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وشَرْطُ الجَزْمِ

(**فإن سقطت الفاء**) من المضارع الواقع (**بعد الطلب**) ولو بلفظ الخبر (**وقصد**) به (**الجزاء**) للطلب السابق عليه بأن قدّر مسببًا عنه (**جزم**) ذلك المضارع وجوبًا بأداة شرط مقدّرة هي وفعل الشرط (**نحو**: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [**الأنعام: الآية ١٥١**]) فأتل تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فيجزم وعلامة جزمه حذف الواو. والمعنى: تعالوا فإن تأتوني أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم، ومثله أين بيتك أزرك؟ وحسبك حديث ينم الناس وقوله:

مكانك تحمدي أو تستريحي

وكذلك يجزم المضارع بعد الترجّي إذا سقطت الفاء عند مَن أجاز نصبه.

قال أبو حيان في الارتشاف: وقد سمع الجزم بعد الترجّي، واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر:

لعل التفاتًا منك نحوي ميسر يمل منك بعد العسر عطفيك لليسر

قال المرادي: وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين، فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي أو بعد الطلب، ولم يقصد بما بعدها الجزاء وجب الرفع، وما ذكرناه من المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم بالأداة المقدّرة هو مذهب الجمهور وهو الأصح كما في المغني.

وقيل: إنه مجزوم بنفس الطلب، لتضمّنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه في الشرح.

وقيل: إنه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما أن النصب بضربًا في قولك: ضربًا زيدًا، لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي (**وشرط الجزم**) بعد الأمر صحة حلول أن تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو: أحسن إلى

الإعراب: قوله: لا تَنْهَ، لا ناهية، وتنه فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف من آخره نيابة عن السكون وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ومفعوله محذوف تقديره

بعد النهي صحة حلول «إنْ لا» محلّه، نحو: «لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ» بخلاف «يَأكُلُكَ»، ويُجزَمُ أيضًا بِـ «لَمْ» نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]، و«لَمَّا»، نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ [عبس: ٢٣]،

أحسن إليك بخلاف لا أحسن (**وبعد النهي**) عند غير الكسائي (**صحة حلول إن**) الشرطية مع (**لا**) النافية (**محله**) أي النهي مع صحة المعنى.

وظاهر عبارة الألفية أن لا هذه ناهية بالهاء لا نافية بالفاء، وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي وذلك (**نحو: لا تدن من الأسد تسلم**) إذ يصحّ أن يقال: إن لا تدن من الأسد تسلم؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنوّ (**بخلاف**) نحو لا تدن من الأسد (**يأكلك**) إذ لا يصح أن يقال: إن لا تدن من الأسد يأكلك؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في ـ ولا تمنن تستكثر ـ وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «مَن أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا» فالجزم على الإبدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا، لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه. وأما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوّز الجزم في نحو لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير إن تدن بغير نفي محتجًّا بالسماع والقياس، وعبارة التسهيل توهم إجراء بخلاف الكسائي في مسألة الأمر (**ويجزم**) المضارع (**أيضًا بلم**) وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا (**نحو**: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: الآية ٣]) وقد تهمل حملاً على ما أوّلا فيرتفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة أو لغة فيه خلاف، والنصب بها لغة حكاها اللحياني وقرىء ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: الآية ١].

(**ولما**) أختها وهي مركبة من لم وما، ويقال فيها: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا متصلاً نفيه متوقعًا ثبوته (**نحو**: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عَبَسَ: الآية ٢٣]) ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للماضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليها.

غيرك، وعن حرف جرّ، وخلق ـ بضمّتين ـ أي: سجيّة وطبيعة مجرور بعن والجار والمجرور متعلق بتَنْه، وتأتي الواو للعطف ومفيدة للمعية واقعة في جواب النهي، وتأتي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعيّة وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومثله مفعوله، والهاء في محل جر مضاف إليه وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر

وبـاللامِ و«لا» الطلبيتين، نحو: ﴿لِيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقْضِ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وتنفرد لم بمصاحبة أداة الشرط نحو: إن لم ولو لم، ويجوز انقطاع نفي منفيها نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: الآية ١] ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان.

قال الدماميني: لما فيه من التناقض؛ لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي، نعم، الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح، ولا ينافي استمرار النفي في الحال.

وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارًا تقول: قاربت البلد ولما أي ولما أدخلها، وأما قوله:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضرورة وبتوقع منفيها ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٤] ومن ثم امتنع أن يقال لما يجتمع الضدّان لاستحالة اجتماعهما وتوقّع المستحيل مُحال.

(و) يجزم المضارع أيضًا (**باللام ولا الطلبيتين**) أي الدالّتين على الطلب فدخل في ذلك لام الأمر (**نحو**: ﴿لِيُنفِقْ﴾ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ (**الطّلَاق: الآية ٧**]) ولام الدعاء نحو: ﴿(لِيَقْضِ) عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (**الزّخرُف: الآية ٧٧**]) ولا الناهية نحو: ﴿(لَا تُشْرِكْ) بِٱللَّهِ﴾ (**لقمَان: الآية ١٣**]) ولا الدعائية نحو: ﴿رَبَّنَا (لَا تُؤَاخِذْنَآ) إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (**البَقَرَة: الآية ٢٨٦**]) وجزم فهل الغائب والمخاطب بلا كثير.

قال الرضي: على السواء ولا تختص بالغائب كاللام. وفي الارتشاف ما يخالفه. وأما جزمها فعل المتكلم فقليل جدًّا سواء بُني للفاعل أم للمفعول، وما في الأوضح من التفضيل فهو طريقة لبعضهم. وأما اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيًّا للفاعل قليل وأقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيًّا أيضًا للفاعل، وهذه الأحرف الأربعة المتقدمة مع الطلب إن قلنا: إنه الجازم بنفسه تجزم فعلاً واحدًا كما مثّلنا.

متصيّد من الفعل السابق، أي لا يكن منك نهي وإتيان، وعارٌ خبر لمبتدأ محذوف تقديره فذلك عار، والجملة تعليل لما قبلها، وعليك جار ومحرور متعلق بمحذوف صفة أولى لعار، وعلى بمعنى الباء، أي: عار متعلق بك، وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط، وفعلت

ويَجزمُ فِعْلَيْنِ: «إنْ»، و«إذْمَا»، و«أيْنَ»، و«أنَّى»، و«أيَّانَ»، و«مَتَى»، و«مَهْمَا»، وَ«مَنْ»، و«مَا»، و«حَيْثُمَا»، نحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]،

(و) بقية الأدوات الآتية (**تجزم فعلين**) متفقين أو مختلفين فإن كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: الآية ١٩] أو ماضيين فالجزم نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسرَاء: الآية ٨]، وإن كانا مختلفين مضيًا ومضارعًا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: الآية ٢٠]، ونحو: «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم» وهي (**إن وإذما**) وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (**وأي**) بالتشديد وهو موضوع بحسب ما يضاف إليه في نحو: أيهم يقم أقم معه لمن يعقل، وفي نحو: أي الدواب تركب أركب لما يعقل، وفي نحو: أي يوم تصم أصم للزمان وفي نحو: أي مكان تجلس أجلس للمكان (**وأين وأنى**) وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضُمِّنا معنى الشرط (**وأيان ومتى**) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضُمِّنا معنى الشرط (**ومهما وما**) وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضُمِّنا معنى الشرط (**ومن**) وهو موضوع لمن يعقل ثم ضُمِّن معنى الشرط (**وحيثما**) وهو كأين وأنى مثال الجزم بإن (**نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: الآية ١٣٣]**) وبإذما نحو:

وإنك إذ ما تأت آمر به تلف إياه تأمر آتيا

وبأي نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسرَاء: الآية ١١٠].

وبأين نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: الآية ٧٨] وبأنّى نحو قوله:

خليلي أنى تأتياني تأتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وبأيان نحو:

أيان نؤمنك تأمن غيرنا

فعل وفاعل والمفعول محذوف، أي: فعلته، والجملة شرط إذا في محل جرّ مضاف إليه وهي معترضة بين الموصوف الذي هو عار وصفته الثانية وهو عظيم لا محلّ لها من الإعراب وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدّم عليه، والتقدير: إذا فعلته فذلك عار عليك عظيم.

ويُسمَّى الأوَّلُ شرْطًا والثاني جَوَابًا وجَزَاءً، وإذَا لَمْ يَصْلحْ لِمُباشَرَة الأَدَاةِ قُرِنَ بِالفاءِ، نحْوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]؛ **أوْ بـ «إذا» الفُجَائِيَّةِ، نحْوُ:** ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

* * *

وبمتى نحو:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

وبمهما نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢]، وبمن نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: الآية ١٢٣]، وبما نحو: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦].

وبحيث ما نحو:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحًا في غابر الأزمان

فعلم أن هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستة أقسام ولها صدر الكلام، وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها أربعة أقسام:

الأول: ما هو حرف باتفاق وهو إن.

الثاني: ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا إذما ومهما.

الثالث: ما فيه خلاف، والأصح أنه حرف وهو إذما.

الرابع: ما فيه خلاف أيضًا والأصح أنه اسم وهو مهما. ثم ما هو اسم إن وقع على زمان أو مكان فظرف أو حدث فمفعول مطلق، وإلا فإن وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط على ما صححه في المغني، أو متعدٍّ واقع عليه فمفعول به أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال، وكذا القول في أسماء الاستفهام.

(ويسمى) الفعل **(الأول)** من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات **(شرطًا)** لتعليق الحكم عليه، **(و)** يسمى **(الثاني)** منهما **(جوابًا)**؛ لأنه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، **(وجزاء)** أيضًا؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط، وتسميته

والمعنى: لا تَنْه غيرك عن فعل شيء قبيح وتفعل مثله؛ لأنك إذا فعلته كان عارًا متعلقًا بك عظيمًا.

.....

جوابًا مجاز وكذا جزاء؛ لأن الجزاء هو الفعل المترتّب على فعل آخر ثوابًا عليه أو عقابًا، وهذا مفقود هنا.

وأسقط المصنّف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو: إذا وكيفما ولو، لأن المشهور في إذا أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة كقوله:

وإذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامة فستنجلي

وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك، وأجاز الكوفي الجزم بها قياسًا على غيرها وكذا أجاز الجزم بها دون ما:

وأما لو فالأصح أنها لا تجزم أصلاً، ومَن أجازه خصّه بالشعر كقوله:

لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل

وفهم من كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو الأصح.

وأما غيرهما فهو قسمان: قسم لا تلحقه ما وهو: من وما ومهما وأنّى، وقسم يجوز فيه الأمران وهو: أين وإن وأي ومتى وأيان، وما ذكره من أن هذه الأدوات جازمة للشرط والجواب معًا هو مذهب سيبويه ومحقّقي أهل البصرة.

واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين، وبأنه ليس لنا ما يتعدّد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب.

وأُجيب بالفرق بأن الجازم لمّا كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم. وقيل: إن الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل.

وقيل: إن الأداة والشرط كليهما جزم الجواب كما قيل: إن الابتداء والمبتدأ كليهما رفع الخبر. وقيل: إن الشرط والجواب تجازما كما قيل: إن المبتدأ والخبر ترافعا.

والشاهد في قوله: وتأتي حيث نصب بأنْ مضمرة وجوبًا لوقوعه مقرونًا بالواو في جواب النهي.

.....

(وإذا لم يصلح) الجواب **(لمباشرة الأداة)** أي أداة الشرط كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفي بحرف نافٍ غير لا ولم، أو مقرون بقد أو بحرف تنفيس **(قرن بالفاء)** وجوبًا؛ ليحصل الربط بين الجواب وشرطه، وخصّت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك، فإن صلح لذلك امتنع دخولها عليه، نعم، إن كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا فوجهان، كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما ذكره قانون كلّي حسن في ضبط ما تدخله الفاء، وقد سبقه إليه ابن مالك.

قال أبو حيان: وهذا أحسن وأقرب مما ذهب إليه بعض أصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية **(نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٧])** والفعلية التي فعلها طلبي نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣١] وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة والتي فعلها جامد نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّى﴾ [الكهف: الآيتان ٣٩، ٤٠]، والمنفي نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٥]، ونحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: الآية ٧٢]، والمقرون بقد نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: الآية ٧٧]، وبحرف تنفيس نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [التوبَة: الآية ٢٨] وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أو ندورًا كقوله عليه الصلاة والسلام: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها».

ولا يختص حذفها بما إذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث، وقوله:

ومَن لا يزل ينقاد للغيّ والهوى سيلقى على طول السلامة نادمًا

والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية وأما فيها فيكون بها كما تقدم **(أو بإذا الفجائية)** لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها، ولا نفع إلا بعد ما هو متعقب بما قبلها **(نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم: الآية ٣٦])** لكن لا بد في الجملة المقترنة بها أن لا تكون طلبية نحو: إن أطاع زيد فسلام عليه، ولا مقرونة

.....

ش ـ لمَّا انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شَرَعْتُ في الكلام على ما يجزمُهُ، والجازم ضربان: جازمٌ لفعلٍ واحد، وجازمٌ لفعلين.

[أ ـ ما يجزم فعلاً واحدًا]:

فالجازم لفعلٍ واحدٍ خمسةُ أُمُورٍ:

[الطَّلَب]:

أحدُها: الطَّلَبُ، وذلك أنَّهُ إذا تقدَّم لنا لفظٌ دالٌّ على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطَّلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرَّد من الفاء، وقُصِدَ به الجزاءُ؛ فإنه يكون مجزومًا بذلك الطَّلب، لما فيه من معنى الشَّرط، ونَعْني بقصد الجَزاءِ أنك تُقَدِّره مُسَبَّبًا عن ذلك المتقدِّم، كما أن جزاء الشَّرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشَّرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، تقدَّم الطَّلبُ وهو «تَعَالَوْا» وتأخَّر المضارع المجرَّد من الفاء وهو: «أَتْلُ»، وقُصِدَ به الجزاء؛ إذ المعنى تَعَالوْا، فإنْ تَأتُوا أَتْلُ عليكم؛ فالتِّلاَوَة عليهم مُسَبَّبةٌ عن مَجيئهم، فلذلك جُزِمَ، وعلامةُ جزمه حذفُ آخره، وهو الواو، وقول الشاعر: [من الطويل]

٢٤ ـ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ [بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ]

بأداة نفي نحو إن قام زيد فما عمرو قائم، ولا بإن نحو: إن قام زيد فإن عمرًا قائم، فإن

شواهد عوامل الجزم

٢٤ ـ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومنزِلِ بسَقْطِ اللِّوَا بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

---

٢٤ ـ البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٨؛ والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤؛ والدرر ٦/ ٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٩ (قوا)، ٤٢٨ (آ)؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦؛ والدرر ٦/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٥٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦١، ٢٦٦؛ والمنصف ١/ ٢٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

وتقول: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ»، و«هَلْ تأْتِيني أُحَدِّثْكَ؟»، و«لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ».

ولو كان المتقدِّمُ نَفْيًا أو خَبرًا مُثْبَتًا لم يُجْزم الفعلُ بعده؛ فالأوَّلُ نحو: «ما تأْتينا تحدِّثْنا» برفع «تحدِّثْنا» وجوبًا، ولا يجوزُ لك جزمُه، وقد غَلِطَ في ذلك صاحِب الجُمَلِ. والثاني نحو: «أنْتَ تأتينا تُحَدِّثْنا» برفع «تحدِّثنا» وجوبًا باتفاق النحويِّين، وأمّا قولُ العرب: «اتَّقى الله امْرُؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه» بالجزم؛ فوجهه أنَّ «اتَّقى» الله و«فعَلَ»، وإنْ كانا فعلَيْن ماضِيَيْنِ ظاهرُهما الخبرُ إلاّ أن المُراد بهما الطَّلَبُ، والمعنى «لِيَتَّقِ الله امرؤٌ ولْيَفْعَلْ خيرًا»، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢]، فجزم: «يَغْفِرْ» لأنه جوابٌ لقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾؛ لكونه في معنى: آمِنُوا وجَاهِدُوا، وليس جوابًا للاستفهام؛ لأن غُفْرَانَ الذنوب لا يتسبَّبُ عن نفسِ الدَّلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يُقْصَد بالفعل الواقعِ بعد الطَّلب الجزاءُ امتنع جَزْمُهُ، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فـ «تُطَهِّرُهُمْ» باتفاق القُرَّاء، وإن كان مسبوقًا بالطَّلب، وهو «خُذْ»؛ لكونه ليسَ مقصودًا به معنى: إن تأْخُذْ منهم صدقة تطهّرهم، وإنما أُريدَ: خُذْ من أموالِهم صدقةً مُطَهِّرةً؛ فـ «تُطَهِّرهم»: صفةٌ لـ «صدقة»، ولو قُرِىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قُرِىء قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى﴾ [مريم: ٥، ٦] بالرفع على جعل «يَرِثُني» صفة لـ «وليًّا»، وبالجزم على جَعْله جزاءً للأمْر، وهذا بخلاف قولك: «ائْتِني بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ ورَسُولَهُ»، فإنه لا يجوزُ فيه الجزم،

كانت أحد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها إحالة على المثال، فإنه جامع للشروط الثلاثة. وظاهر إطلاقه أن إذا يربط بها الجواب وإن كان جملة فعلية وليس

قائله امرؤ القيس بن حجر الكندي.

الإعراب: قوله: قفا يحتمل أن يكون خطابًا لرفيقين له، ويحتمل أن يكون خطابًا لواحد، ويكون من باب التوكيد، أي: قف، قف فعلى الأول هو فعل أمر مبني على حذف النون والألف ضمير المثنى في محل رفع فاعل، وعلى الثاني مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا إجراء للوصل مجرى الوقف، ونبكِ فعل مضارع مجزوم بحذف الياء

لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مُسَبَّبةٌ عن الإتيان به، كما تريد في قولك: «ائتِني أُكرِمْكَ» بالجزم؛ لأن «الإكرام» مسبَّب عن «الإتيان»، وإنما أردت ائتِني برجلٍ موصوفٍ بهذه الصفة.

واعلم أنه لا يجوز الجزمُ في جواب النهي إلا بشرطِ أن يصحَّ تقديرُ شَرْطٍ في موضعه مقرون بـ «لا» النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك: «لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّة»، و«لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ»، فإنه لو قيل في موضعهما: «إنْ لا تكفر تَدْخلِ الجنة»، و«إنْ لا تَدْنُ من الأسدَ تَسْلم» صَحَّ، بخلاف «لا تَكفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ»، و«لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ»، فإنه ممتنع؛ فإنه لا يصحُّ أن يقال: «إنْ لا تكفُرْ تَدْخُلِ النار»، و«إنْ لا تَدْنُ من الأسدِ يأكلك»، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦] لأنه لا يصح أن يقال: «إن لا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ» وليس هذا بجوابٍ، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في «تَمْنُنْ»؛ فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثرًا، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيّه ﷺ عن أنْ يَهَبَ شيئًا وهو يطمع أن يَتَعَوَّضَ من الموهوب له أكثَرَ من الموهوب.

فإن قلتَ: فما تصنعُ بقراءة الحسَن البصريّ: «تَسْتَكْثِرْ» بالجزم؟

قلت: يحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكونَ بدلاً من «تَمْنن»، كأنه قيل: لا تَسْتَكْثِرْ، أي: لا تَرَ ما تُعْطيه كثيرًا؛ والثاني: أن يكون قَدَّرَ الوقْفَ عليه لكونه رأسَ آيةٍ، فسكَّنه لأجل الوَقْف، ثم وَصَلَه بِنِيَّة الوقف؛ والثالث: أن يكون سَكَّنه لتناسبِ رؤوسِ الآي؛ وهي: فأَنْذِرْ، فكبِّرْ، فطهِّرْ، فاهجُرْ.

كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح، وظاهره أيضًا كغيره أن إذا يربط بها الجواب بعد إن وغيرها من أدوات الشرط، ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بإن فجرى عليه المصنف في أوضحه، والمعتمد الإطلاق لقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الرُّوم: الآية ٤٨].

نيابة عن السكون لأنه جواب الأمر، ومن ذكرى بكسر الذال جار ومجرور متعلق بنبكِ مصدر ذكر وهو مضاف، وحبيب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، ومنزل معطوف

[لَمْ]:

الثاني: مما يجزم فعلاً واحدًا: «لم» وهو حرف يَنْفي المضارع ويَقْلِبه ماضيًا، كقولك: «لَمْ يَقُمْ»، و«لَمْ يَقْعُدْ»، وكقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].

[لمَّا]:

الثالث: «لمَّا» أختها، كقوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، ﴿وَذِكْرِىٌّ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟﴾ [صّ: ٨].

وتُشَارِك «لم» في أربعة أمور، وهي: الحرفية، والاختصاص بالمضارع، وجَزْمُه، وقَلْبُ زمانِه إلى المُضِيِّ.

وتفارقها في أربعة أمور:

أحدها: أن المنفي بها مُسْتَمِرُّ الانتفاءِ إلى زمن الحال بخلاف المنفي بـ «لم»؛ فإنه قد يكون مستمرًا، مثل ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وقد يكون منقطعًا مثل: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١] لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا، ومن ثَمَّ امتنع أنْ تقول: «لمَّا يَقُمْ ثم قام»؛ لما فيه من التناقض؛ وجاز: «لم يقم ثم قام.

والثاني: أنّ «لمَّا» تُؤْذِنُ كثيرًا بتوقُّعِ ثبوت ما بعدها، نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [صّ: ٨] أي: إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه، و«لمْ» لا تقتضي ذلك، ذكر هذا المعنى الزمخشريُّ، والاستعمالُ والذوقُ يشهدان به.

والثالث: أن الفعل يُحْذَف بعدها، يقال: «هل دخلت البلَد؟» فتقول: «قَارَبْتُهَا ولمّا»، تريد: ولما أدخلْها، ولا يجوز: «قاربتُها ولمْ».

لكن قال أبو حيان: السماع إنما ورد في إن وإذا من أدوات الشرط، فيحتاج في إثبات ذلك في غير إن وإذا إلى السماع، وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية لمجرد التوكيد

عليه، وبسقط بتثليث السين متعلق بمحذوف تقديره كائن صفة لمنزل، واللّوا بكسر اللام والقصر مضاف إليه، وبين ظرف مكان منصوب على الظرفيّة متعلق بما تعلق به الجار

والرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط، بخلاف «لم»، تقول: «إنْ لم تقمْ قمت»، ولا يجوز: «إن لمّا تقمْ قمت».

[لام الأمر]:

الجازم الرابع: «اللام» الطَّلَبية، وهي الدالة على الأمر، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، أو الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

[لا الناهية]:

الجازم الخامس: «لا» الطَّلَبية، وهي الدالّة على النهي، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو الدعاء، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحدًا.

[ب ـ ما يجزم فعلين]:

وأما ما يجزم فعلين، فهو إحدى عشرة أداةً، وهي: «إنْ» نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، و«أَيْنَ»، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، و«أيٌّ»، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و«مَنْ»، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، و«ما»، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾

نحو: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧] ومنعه بعضهم؛ لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان، فعلى الأول كلمة أو في عبارته لمنع الخلو أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا: وقد يجمع.

* * *

والمجرور قبله وهو مضاف، والدَّخول بفتح الدال مضاف إليه، وفحومل الفاء عاطفة، وحومل معطوف على الدخول وهما موضعان من منازل بني كلاب.

والمعنى: قفا وأعيناني أو قف وأعنّي على البكاء لأجل تذكري حبيبًا فارقته ومنزلاً خرجت منه بمنقطع الرمل الملتوي بين هذين الموضعين.

والشاهد في قوله: نبكِ حيث جزم لوقوعه في جواب الطلب، وقصد به الجزاء.

[البقرة: ١٩٧]، و«مَهْما» كقول امرىء القيس: [من الطويل]

٢٥ ـ أَغَـرَّكِ مِـنِّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِي وَأَنَّكِ مَـهْـمَـا تـأْمُـرِي الْقَـلْبَ يَـفْـعَـلِ

.....

٢٥ ـ أغـرَّكِ مِـنِّـي أنَّ حُـبَّـكِ قـاتِـلي وأنَّكِ مَـهْـمَـا تـأْمُـرِي الـقَـلْبَ يَـفْـعَـلِ

قائله امرؤ القيس المتقدم.

الإعراب: قوله: أغرك الهمزة الداخلة على هذا القول للتقرير؛ كقول جرير:

أَلَسْـتُـمْ خَـيْـرَ مَـنْ رَكِـبَ الـمَـطـايـا وأنْـدَى الـعـالـمِـيـن بـطـونَ راح

لا لمجرد الاستفهام والإخبار، وغرّ فعل ماضٍ والكاف مبني على الكسر في محل نصب مفعوله مقدّم، ومني جار ومجرور متعلق بغرو، وأن بفتح الهمزة حرف توكيد ونصب، وحبّك اسمها منصوب بالفتحة وهو مضاف والكاف مضاف إليه مبني على الكسر في محل جرّ من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقاتلي خبر أن منصوب بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف وياء المتكلّم مضاف إليه وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل غرّ، أي: أغرّك كون حبّك قاتلي، وأنك الواو حرف عطف والمعطوف مصدر مؤوّل على مصدر كذلك، وأنّ حرف توكيد ونصب والكاف المكسورة اسمها وجملة مهما في محل رفع خبرها، ومهما اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جزاؤه، وتأمري فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون، والياء في محل رفع فاعل، والقلب مفعول به، ويفعل فعل مضارع مجزوم على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، وكُسِر للقافية.

والمعنى: قد غرّك مني كون حبك قاتلي وكون قلبي منقادًا لك بحيث مهما أمرته بشيء فعله.

والشاهد: في مهما حيث جزمت فعلين.

---

٢٥ ـ البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣؛ والدرر ٦/٣٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠؛ والكتاب ٤/ ٢١٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٥٦؛ والخصائص ٣/ ١٣٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥١٤؛ وشرح المفصل ٧/ ٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١١.

و«مَتَى»، كقول الآخر: [من الوافر]

٢٦ ـ [أنا ابنُ جلا وطلّاع الثّنايا] مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

.....

٢٦ ـ أنا ابنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنايا مَتَى أَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفوني

قائله: سحيم بن وثيل الرياحي يمدح نفسه، وهو من قصيدة مطلعها:

أنا ابنُ الحرّ مِنْ سَلفَيْ رِياحٍ كنَصْلِ السَّيْفِ وَضاحِ الجَبينِ

ومنها:

غَذَرْتُ البُزْلَ إذْ هِيَ صَاوَلَتْنِي فمَا بَالي وَبالُ ابن اللَّبون

الإعراب: قوله: أنا مبتدأ وابن خبر، وابن مضاف، وجلا مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر نيابة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، فهو اسم ثان لوالدة وثيل كذا قيل وفيه وجوه أُخر تؤدينا إلى كثرة الإطناب، وطلاع بالرفع عطف على ابن، وبالجر عطف على جلا، والثّنايا مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، ومتى اسم شرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه، وهو مبنيّ على السكون في محل نصب بأضع على الظرفية الزمانية، وأضع فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والعِمامة ـ بكسر العين ـ مفعوله منصوب بالفتحة، وتعرفوني: تعرفوا فعل مضارع مجزوم على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعله والنون الموجودة للوقاية، والياء في محل نصب مفعوله.

---

٢٦ ـ البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤؛ والأصمعيات ص ١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦؛ والدرر ١/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٧؛ والكتاب ٣/ ٢٠٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦١، ٤/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢٤ (ثنى)، ١٥٢ (جلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢١٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠؛ والمقرب ١/ ٢٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٠.

و«أيّانَ» كقوله: [من الطويل]

٢٧ ـ [إذا النَّعْجَةُ العَجْفاءُ كانتْ بِقَفْرةٍ] فَأيّانَ ما تَعْدِلْ بهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

.....

والمعنى: أنا ابن الرجل المعروف المشهور وركاب الأُمور الصعبة، فمتى أزل عمامتي أو أجعل عمامة الحرب على رأسي تعرفوا أمري.

والشاهد: في متى حيث جزم بها فعلين.

فَأيّانَ مَا تَعْدِلْ بهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

عجز بيت صدره كذا قيل:

٢٧ ـ إذا النَّعْجَة العَجْفاءُ باتَتْ بِقَفْرَةٍ

قائله غير معلوم.

الإعراب: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، والنعجة فاعل بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، أي إذا باتت، والنعجة الأنثى من الضأن، والعرب تكنى عن المرأة بالنعجة، والعجفاء هي التي لا مخّ فيها نعت للنعجة، وباتت فعل ماضٍ تامّ والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على النعجة، وبقفرة أي أرض لا نبات فيها جار ومجرور متعلق بباتت، فأيّان الفاء واقعة في جواب إذا، وأيّان اسم شرط جازم يجزم فعلين مبنيّ على الفتح في محل نصب بتعدل على الظرفية، وما زائدة للوزن، وتعدل فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون، وبه جار ومجرور متعلق بتعدل، والريح فاعله، وتنزل فعل مضارع مجزوم على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، وكُسِر للقافية.

والمعنى: إذا باتت النعجة الضعيفة بأرض لا نبات فيها فلا تقدر على الانتقال إلى الأرض الخصبة في الزمن الذي يشتدّ فيه الريح إلاّ في الزمن الذي يتوسّط فيه ويعتدل.

والشاهد: في أيان حيث جزم فعلين.

---

٢٧ ـ البيت لأُميّة بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٢٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٣؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ٩٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٣.

و«حَيْثُما»، كقوله: [من الخفيف]

٢٨ ـ حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا في غَابِرِ الأَزْمانِ

و«إذْما»، كقوله: [من الطويل]

٢٩ ـ وَإِنَّكَ إِذْ ما تَأْتِ ما أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيا

.....

٢٨ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ اللَّـ ـهُ نجاحًا في غابرِ الأزمانِ

قائله غير معلوم مع كثرة دورانه في كتب النَّحو.

الإعراب: حيثما اسم شرط جازم مبني على السكون، وقيل: على الضمّ، وما زائدة في محل نصب على الظرفية المكانية بتستقم، وتستقم فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ويقدر فعل مضارع مجزوم على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، ولك جار ومجرور متعلق بيقدر، والله فاعل يقدر مرفوع بالضمّة الظاهرة، ونجاحًا مفعوله، وفي غابر جار ومجرور متعلق به، وغابر مضاف، والأزمان مضاف إليه من إضافة الصفة للموصوف، أي الأزمان الغابرة.

والمعنى: أن تعتدل في سلوكك في أيِّ مكان تكون يقضِ لك الله تعالى بالظفر بمرادك والفوز بمقصودك في الأزمان المستقبلة.

والشاهد: في قوله: حيثما حيث جزم فعلين، وهما: تستقم ويقدر.

٢٩ ـ وإنَّكَ إذْ مَا تَأْتِ ما أنْتَ آمِرٌ بِه تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تأمرُ آتِيا

قائله غير معلوم كالذي قبله.

٢٨ ـ البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥١٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٣؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤٢٦.

٢٩ ـ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٨٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٥؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤٢٥.

و«أَنَّى»، كقوله: [من الطويل]

٣٠ ـ فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأتها تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ .....

.....

الإعراب: وإنك الواو بحسب ما قبلها، وإنّ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، والكاف ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل نصب اسمها، وإذ ما حرف شرط جازم يجرم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وتأت فعل مضارع مجزوم على فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وما اسم موصول بمعنى الذي واقع على ما لا يعقل مبني على السكون في محل نصب مفعوله، وأنت مبتدأ، وآمر خبره، وبه جار ومجرور متعلق بتأمر، والجملة صلة ما لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير المجرور بالباء، وتلف فعل مضارع مجزوم على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه الياء نيابة عن السكون، وتلف من الأفعال التي تنصب مفعولين وفاعل تلف ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومَن اسم موصول بمعنى الذي واقع على العاقل مبني على السكون في محل نصب مفعوله الأول، وإياه ضمير منفصل عائد على الموصول مفعول مقدّم لتأمر، وتأمر فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجملة تأمر صلة من لا محل لها من الإعراب، وآتيا مفعول تلف الثاني، وجملة إذ ما بشرطها وجوابها في محل رفع خبر إن.

والمعنى: أنك إن فعلت الشيء الذي أمرت غيرك بفعله تجد الإنسان الذي أمرته بفعله فإعلاله، وإلاّ فلا.

والشاهد: في إذ ما حيث جزمت فعلين.

٣٠ ـ فأصبَحتَ أنّي تأتِها تستجِرْ بها تجِد .....

وتمامه على بعض الروايات:

حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تأجّجَا

---

٣٠ ـ هذا جزء من بيت أكمله السّجاعي (أحمد بن أحمد ١١٩٧ هـ/ ١٧٨٣ م) على النحو التالي:

تجدْ حطبًا جزلاً ونارًا تأجّجا

(انظر: حاشية السجاعي على شرح القطر ص ٥٠). ونقده محمد محيي الدين عبد الحميد بأنه كالمؤلّف تابع لجماعة من النحويين وإنّهم لبمعزل عن الصواب، وذلك أنّهم ركّبوا بيتًا من بيتين لشاعرين=

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين، ويسمَّى الأول منهما شرطًا، ويسمَّى الثاني جَوابًا وجزاءً.

.....

قائله غير معروف.

الإعراب: فأصبحت الفاء بحسب ما قبلها، وأصبح فعل ماضٍ من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير المخاطب اسمها مبنيّ على الفتح في محل رفع، وأني اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية لتأت، وتأتِ فعل مضارع مجزوم بأني على أنه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ومفعوله الهاء، وتستجر فعل مضارع بدل اشتمال من تأت والبدل من المجزوم مجزوم وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وبها جار ومجرور متعلق بتستجر، وتجد فعل مضارع مجزوم بأني على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وحطبًا مفعول أول لتجد منصوب بالفتحة الظاهرة، وجزلاً نعت لحطبًا ونعت المنصوب منصوب، ونارًا الواو عاطفة، ونارًا معطوف على حطبًا والمعطوف على المنصوب منصوب، وتأجّجًا تأجّج فعل ماضٍ والألف ضمير المثنى في محل رفع فاعل على أحد التأويلات أي اشتعل أحدهما وهو النار، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لتجد، وجملة أني مع شرطها وجوابها في محل نصب خبر أصبح.

= مختلفين، فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركّبوه على عجز الآخر. وبيان ذلك أنّ لبيد بن ربيعة العامريّ يقول: [من الطويل]

فَأَضْبَحْتَ أَنّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها كِلا مَرْكِبَيْها تحتَ رِجْلَيْكَ شاجِرُ

[ديوانه ص ٢٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١١٠؛ والكتاب ٣/ ٥٨؛ ولسان العرب ٥/ ٤٧ (فجر)]...

وقال شاعر آخر [عبيد الله بن الحر]: [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تَأَجَّجا

[شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٧٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٨٣؛ وشرح المفصل ١٠/ ٢٠؛ والكتاب ٣/ ٨٦]. فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد، فركّبوه على عجز ذلك البيت الآخر مع أنّ أحدهما لا يلتئم مع الآخر، وقد أكمله بعضهم هكذا:

تَجِدْ فَرَجًا منها إليك قريبًا

(عن تحقيقه لكتاب [شرح قطر الندى وبلّ الصدى»، ص ١٦١، الهامش).

[ج ـ اقتران جواب الشرط بالفاء أو بـ «إذا» الفجائية]:

وإذا لم تصلح الجملةُ الواقعة جوابًا لأن تَقَعَ بعد أداة الشرط، وجب اقترانُها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسميَّة أو فعليَّة فِعْلُها طلبيٌّ، أو جامدٌ، أو منفيٌّ بِـ «لَنْ»، أو «ما»، أو مَقْرُونٌ بـ «قَدْ»، أو حرفِ تنفيسٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ﴿وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٤]، ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن بـ «إذا» الفُجائيَّة، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]؛ وإنما لم أُقَيِّدْ في الأصل «إذا» الفُجائيَّة بالجملة الاسميَّة لأنها لا تدخل إلا عليها؛ فأغناني ذلك عن الاشتراط.

.....

والمعنى: أنك إذا أتيت تلك القبيلة واستجرت بها وطلبت الحفظ والأمان من البرد والجوع وجدت مطلوبك من الاستدفاء والقرى.

والشاهد: في قوله: أني حيث جزمت فعلين، وهما: تأتِ وتجد.

[الفصل السابع: النكرة والمعرفة]

ص ـ فَصْلٌ: الاسْمُ ضَرْبان: نَكِرَةٌ، وهُوَ ما شاعَ في جِنْسٍ مَوْجُودٍ كَـ «رَجُلٍ»، أوْ مُقَدَّرٍ كَـ «شَمْسٍ»، ومَعْرِفَةٌ، وهي سِتَّة: الضَّميرُ، وهُو ما دلَّ على مُتَكَلِّم أو مُخَاطِبٍ أو غائِبٍ، وهُوَ إمَّا مُسْتَتِرٌ كالمُقَدَّرِ وُجوبًا في نحوِ: «أقُومُ»، و«نَقُومُ»، أو جَوَازًا في نَحْوِ: «زَيْدٌ يَقُومُ»، أوْ بارِزٌ، وهُوَ إمَّا مُتَّصِلٌ كَتاءِ «قُمْتُ»، وكافِ «أكْرَمَكَ»، وهَاءِ «غُلامِهِ»، أو مُنْفَصِلٌ كـ «أنا»، و«هُوَ»، و«إيَّايَ»؛ ولا فَصْلَ معَ إمْكَانِ الوصْلِ، إلاّ في نَحْوِ الهَاءِ مِنْ «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و«ظَنَنْتُكَهُ» و«كُنْتَهُ» بِرُجْحَانٍ.

* * *

(فصل) في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة

(الاسم) بحسب التنكير والتعريف **(ضربان)** فقط **(نكرة)** وهي الأصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس، ولأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا ولد يسمى ذكرًا أو أُنثى أو إنسانًا أو مولودًا أو رضيعًا، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب **(وهو)** أي الاسم النكرة **(ما شاع في جنس موجود)** في الخارج تعدده كرجل فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم، وتعدده في الخارج موجود مشاهد **(أو مقدّر)** وجود تعدده في الخارج **(كشمس)** فإنها تصدق بمتعدد؛ لأنها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل، وإن لم يوجد في الخارج إلا هذا الفرد الواحد، فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدّد لا وجود التعدّد وأما جمعها كما في قوله:

فكأنه لمعان بر ق أو شعاع شموس

.....

.....

فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم، وخاصتها أنها ما يقبل أل المؤثّرة للتعريف أو تقع موقع ما يقبلها، والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض؛ فأنكرها شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماشٍ ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل، والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمّ وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخصّ.

(و) الضرب الثاني (**معرفة**) وهي الفرع لما مرّ وهي ما وضع ليستعمل في معين (**وهي ستة**) أقسام: الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمحلّى بأل والمضاف إلى واحد منها؛ وزاد ابن مالك سابعًا وهو المنادى المقصود، وتبعه المصنف في الأوضح ولعله إنما تركه لذكره له في باب المنادى كما سيجيء. الأول:

(الضمير)

ويقال له: المضمر أيضًا والكوفي يسمّيه كناية ومكنيًا لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح، وقدّمه لأنه أعرف المعارف على الأصح بعد اسم الله تعالى، ويليه العلم ثم الذي بعده. وهكذا إلى آخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض بثم.

(و) الضمير (**هو ما دلّ**) وضعًا (**على متكلم**) كأنا (**أو مخاطب**) كأنت (**أو غائب**) كهو، ولا بد له من مفسّر فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسّره حضور مَن هو له، أو لغائب فمفسّره إما معلوم، أي متعقل في الذهن نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يُوسُف: الآية ٢]، وإما مذكور متقدم وهو الأصل لفظًا ورتبة نحو: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ [يَس: الآية ٣٩]، أو لفظًا لا رتبة نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: الآية ١٢٤]، أو رتبة لا لفظًا نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾ [طه: الآية ٦٧]، أو متأخر لفظًا ورتبه وهو منحصر في سبعة مواضع ذكرها في المغني والشذور.

واعلم أن ضمير الغيبة إن كان مرجعه مختصًا فهو معرفة وإلا ففيه ثلاثة مذاهب قيل: معرفة مطلقًا وهو ظاهر إطلاقه هنا وفي الأوضح، وقيل: نكرة مطلقًا، وقيل: إن

.....

.....

كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة نحو: جاءني رجل فأكرمته، أو واجبه فنكرة نحو: ربه رجلاً وربه رجل وأخيه، وعليه جرى في شرح الشذور.

(وهو) أي الضمير **(إما مستتر)** ولا يكون إلا مرفوعًا، وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي **(كـ)** الضمير **(المقدر)** إما **(وجوبًا)** وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك **(في)** ثمانية مواضع: أحدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة أو النون نحو: **(أقوم ونقوم)**. ثالثها: المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو: تقوم. رابعها: فعل الأمر المسند إلى واحد نحو: استقم. خامسها: أفعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما نحو: قاموا ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا. سادسها: أفعل في التعجب نحو: ما أحسن زيدًا. سابعها: اسم الفعل غير ماضٍ كأوه ونزال. ثامنها: المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله نحو: ضربًا زيدًا.

وعدّ في الأوضح مما يجب فيه استتار أفعل التفضيل نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ [مريَم: الآية ٧٤] فعلى هذا تكون تسعة، وهو غير ظاهر؛ لأنه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل كما سيأتي **(أو جوازًا)** وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة **(في زيد يقوم)** وهند تقوم أو بالصفة المحضة نحو: زيد قائم أو مضروب أو حسن، أو باسم الفعل الماضي نحو: زيد هيهات، فالضمير في هذه الأمثلة مستتر جوازًا بدليل جواز زيد يقوم أبوه أو ما يقوم إلا هو، وكذا الباقي **(أو بارز)** عطف على مستتر فهو قسيم له **(وهو)** ما له صورة في اللفظ ثم هو **(إما متصل)** بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا اختيارًا.

وينقسم إلى مرفوع **(كتاء قمت)** وإلى منصوب نحو **(كاف أكرمك)** وإلى مجرور نحو **(هاء غلامه)**.

وينقسم أيضًا بحسب مواضع الإعراب إلى ثلاثة أقسام: ما يختص بمحل الرفع وهو أربعة: التاء كقمت والألف كقاما، والواو كقاموا، والنون كقمن، وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو: ﴿رَبِّ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: الآية ١٥]، وكاف الخطاب نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: الآية ٣]، وهاء الغائب نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: الآية ٣٧] وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو:

.....

.....

﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٩٣] و:

كاعرف بنا فإننا نلنا المنح

(أو منفصل) عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد إلا اختيارًا.

وينقسم إلى مرفوع **(كأنا)** للمتكلم وحده وفروعه نحو له ومعه غيره أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادّعاء **(وأنت)** للمخاطب وفروعه أنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين وأنتنّ للمخاطبات وأنتم للمخاطبين **(وهو)** للغائب وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقًا وهم للغائبين وهنّ للغائبات **(و)** إلى منصوب نحو **(إياي)** للمتكلم وحده وفروعه إيانا له ومعه غيره أو للمعظّم نفسه **(وإياك)** للمخاطب وفروعه إياك للمخاطبة وإياكما للمخاطبين مطلقًا وإياكنّ للخاطبات وإياكم للمخاطبين **(وإياه)** للغائب وفروعه إياها للغائبة وإياهما للغائبين مطلقًا وإياهم للغائبين وإياهنّ للغائبات، ولا يكون الضمير المنفصل مجرورًا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير على المختار في ذلك هو أن إيا وما عداها في ذلك حروف تبيّن الأحوال من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلّم وخطاب وغيبة.

وظاهر كلامه أن كلًّا من المتصل والمنفصل أصل برأسه، وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل برأسه للمنفصل محتجًّا بأن مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل، والضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف وضعًا كالتاء في ضربت والكاف في أكرمك ثم أجريت بقية الضمائر كنحن مجراها طردًا للباب، وقيل: لشبهها به في احتياجها إلى المفسّر أعني الحضور في المتكلم والمخاطب، وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهَم به معناه الإفرادي وأخصّها أعرفها فضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب وذا أخصّ من ضمير الغائب. وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدّم أو تأخّر.

ولمّا كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل قال: **(ولا فصل)** للضمير في الاختيار **(مع إمكان)** الإتيان بالضمير **(المتصل)** فنحو: قمت

.....

.....

وأكرمتك لا يقال فيهما: قام أنا ولا أكرمت إياك وأما قوله:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبًّا إلى هم

فضرورة (**إلا في**) صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال إحداهما أن يكون تعامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدّم عليه غير مرفوع وذلك (**نحو: الهاء من**) قولك لشخص في عبد: (**سلنيه**) فيجوز فيها الانفصال (**بمرجوحية**) ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله ملّككم إياهم»، ولو وصل لقال: ملّككموهم لكنه فرّ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمّات، والاتصال برجحان؛ لأنه الأصل ولا مرجّح لغيره ولهذا لم يأتِ التنزيل إلا به قال تعالى: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمّد: الآية ٣٧] و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هُود: الآية ٢٨] أَلَّهمَّ إلا أن يكون ذلك العامل اسمًا فالفصل أرجح نحو: عجبت من حبّي إياه، وكذا إن كان فعلاً ناسخًا من باب ظن نحو: خلتنيه (**وظننتكه**) فالفصل أرجح أيضًا عند الجمهور؛ لأنه خير في الأصل، وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله:

أخي حسبتك إياه

وعند جماعة الوصل أرجح؛ لأنه الأصل وقد أمكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفَال: الآية ٤٣] وورد به الشعر كقوله:

بلغت صنع امرىء برٍّ إخالكه

وابن مالك اضطرب كلامه، فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم.

وردّ ما قالوه من كونه خبرًا في الأصل بأن ذلك يقتضي جواز الانفصال في الأول وذلك يمتنع وما أفضى إلى الممتنع ممتنع، والصورة الثانية أن يكون الضمير منصوبًا بكان أو إحدى أخواتها سواء كان قبله ضمير أم لا، وبذلك فارقت الأولى (**و**) ذلك نحو: الصديق (**كنته**) وكأنه زيد فيجوز في الهاء الانفصال (**برجحان**) كظننتكه عند الجمهور، ومنه قوله:

ولو كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير

.....

ش ـ ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين: نكرة، وهي الأصل، ولهذا قدَّمْتُها، ومعرفة، وهي الفرع، ولهذا أخَّرْتها.

[١ ـ النكرة]:

فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنسٍ موجودٍ أو مُقَدَّر، فالأول كـ «رَجُلٍ»، فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ذكرًا، فكلما وُجِدَ من هذا الجنس واحِدٌ فهذا الاسمُ صادقٌ عليه؛ والثاني كـ «شمس»؛ فإنّها موضوعةٌ لما كان كوكبًا نهاريًا يَنْسَخُ ظُهُورُهُ وُجودَ الليل؛ فحقُّها أن تصدق على متعدِّد كما أن «رجلًا» كذلك، وإنما تخلّفَ ذلك من جهة عدم وجود أفرادٍ له في الخارج، ولو وُجِدتْ، لكان هذا اللفظ صالحًا لها؛ فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًّا كـ «زيدٍ» و«عمرٍو»، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماء الأجناس.

[٢ ـ المعرفة]:

[أ ـ الضمير]:

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستَّة أقسام؛ القسم الأول: الضمير، وهو أعرَفُ الستة، ولهذا بدَأتُ به، وعَطَفْتُ بقية المعارف عليه بِـ «ثُمَّ».

وهو عبارةٌ عما دَلَّ على متكلم كـ «أنا»، أو مُخَاطَبٍ كـ «أنْتَ»، أو غائِبٍ كَـ «هُوَ».

وينقسم إلى مستتر، وبارز، لأنه لا يخلو إما أن يكونَ له صورة في اللفظ، أو لا، فالأول البارز كتاء «قُمْتُ»، والثاني: المستتر، كالمقَدَّرِ في نحو قولك: «قُمْ».

ثم لكل من البارز والمستتر انقسامٌ باعتبار.

فأما المستترُ فينقسم ـ باعتبار وُجوب الاستتار وجوازه ـ إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائزه.

وعند جماعة الوصل أرجح، ومنه الحديث: «إن يكنه فلن تسلط عليه» وحجة الجميع ما تقدم. ويتعين الانفصال إن حصر بإلا أو إنما، أو رفع بمصدر مضاف

.....

ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكنُ قيامُ الظَّاهر مَقامَهُ، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كـ «أقومُ»، أو بالنون كـ «نقوم»، أو بالتاء كَـ «تَقُومُ» ألا ترى أنك لا تقول: «أقوم زيد» ولا تقول: «نقوم عمرو».

ونعني بالمستتر جوازًا ما يمكن قيام الظاهر مَقامَهُ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو: «زيد يقوم»، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: «زَيْدٌ يَقومُ غُلامُهُ».

وأما البارز فإنه ينقسم، بحسب الاتّصال والانفصال، إلى قسمين: متصل ومنفصل؛ فالمتصل هو الذي لا يستقلُّ بنفسه، كتاء «قُمْتُ»، والمنفصل هو الذي يستقلُّ بنفسه، كَـ «أنا»، و«أَنْتَ»، وَ«هُوَ».

وينقسم المتصل، بحسب مواقعه في الإعراب، إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحل، ومنصوبه، ومخفوضه؛ فمرفوعُه كتاء «قُمْتُ» فإنه فاعِلٌ، ومنصوبهُ ككاف «أكْرَمَكَ» فإنه مفعول، ومخفوضُه كهاء «غُلامِهِ» فإنه مضاف إليه.

وينقسم المنفصل، بحسب مواقعه في الإعراب، إلى مرفوع الموضع، ومنصوبه؛ فالمرفوع اثنتا عَشَرَة كلمةً: أنا، نَحْنُ، أنْتَ، أنْتِ، أنْتُما، أنْتُمْ، أنْتُنَّ، هُوَ، هِيَ، هُما، هُمْ، هُنَّ، ومنصوبه اثنَتا عَشَرَة كلمة أيضًا: إيَّاي، إيَّانا، إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكُما، إيَّاكُمْ، إيَّاكُنَّ، إيَّاهُ، إيَّاهَا، إيَّاهُما، إيَّاهُمْ، إيَّاهُنَّ؛ فهذه الاثنتا عَشْرَة كلمة لا تقعُ إلاّ في محلّ النصب، كما أن تلك الأُوَلَ لا تقعُ إلا في محل الرَّفْعِ، تقول: «أنا مُؤمِنٌ»، فـ «أنا»: مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع، و«إيَّاكَ أكْرَمْتُ»، فـ «إياك»: مفعول مقدّم، والمفعول حكمه النصبُ، ولا يجوز أن يُعْكَسَ ذلك؛ فلا تقول: «إيَّاي مُؤمِنٌ»، و«أنْتَ أكْرَمْتُ»، وعلى ذلك فَقِسِ الباقي.

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع، بخلاف المتصلة.

ولما ذَكَرْتُ أن الضمير ينقسم إلى متّصل ومنفصل أشَرْتُ بعد ذلك إلى أنه مَهْما أمْكَنَ أن يُؤْتى بالمتصل فلا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل؛ لا تقول: «قامَ أنا» ولا

لمنصوب، أو صفة جرت على غير صاحبها أو أضمر عامله أو أخّر أو كان معنويًّا أو حرف نفي أو فصله متبوع، أو ولي واو مع أو إما أو لامًا فارقة أو نصبه عامل

.....

«أكْرَمْتُ إيَّاكَ» لتمكّنك من أن تقول: «قُمْتُ» و«أكْرَمْتُكَ» بخلاف قولك «ما قامَ إلاّ أنا» و«ما أكْرَمْتُ إلاّ إيَّاكَ»؛ فإن الاتّصال هنا مُتَعَذر؛ لأن «إلاّ» مانعةٌ منه؛ فلذلك جيء بالمنفصل.

ثم استثنيتُ من **هذه القاعدة صورتين** يجوز فيهما الفَصْلُ مع التمكُّن من الوصل.

وضَابِطُ الأولى: أن **يكونَ الضميرُ ثاني** ضَمِيرَيْنِ؛ أوّلهُما أعْرَفُ من الثاني، وليس مرفوعًا، نحو: «سَلْنِيهِ» و«**خِلْتُكَهُ**» **يجوز أن** تقولَ فيهما: «سَلْنِي إيَّاهُ»، و«خِلتُكَ إيَّاهُ». وإنما قلنا: الضميرُ الأولُ **في ذلك أعرفُ** لأن ضمير المتكلم أعْرفُ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعْرَفُ من ضميرِ الغائب.

وضابطُ الثانية: أنْ يكون الضميرُ خَبَرًا لـ «كان» أو إحدى أخواتها، سواءٌ كان مسبوقًا بضمير أم لا؛ فالأوّلُ نحو: «الصَّدِيقُ كُنْتَهُ»، والثاني نحو: «الصَّدِيقُ كانَهُ زَيْدٌ» يجوزُ أن تقولَ فيهما: «كُنْتَ إيَّاهُ»، و«كانَ إيَّاهُ زَيْدٌ».

واتفقوا على أنَّ الوصل أرْجَحُ في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قَلبِيًّا، نحو: «سَلنِيهِ»، و«أعْطِنِيه» وذلك لم يأتِ في التنزيل إلا به، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، ﴿إِن يَسْئَلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبيًا، نحو: «خِلْتُكَهُ»، و«ظَنَنْتُكَهُ»، وفي باب «كان»، نحو: «كُنْتَهُ»، و«كانَهُ زَيْدٌ»، فقال الجمهور: الفَصْلُ أرْجَحُ فيهن، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوَصْلَ في «كان»، واختلف رأيه في الأفعال القلبية، فتارةً وافق الجمهور، وتارة خالفهم.

* * * * *

في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة، وربما اتصلا غيبة إن اختلفا لفظًا واتّحدا رتبة.

* * *

.....

[ب ـ العَلَمُ]:

ص ـ ثُمَّ العَلَمُ، وهُوَ: إمَّا شَخْصِيٌّ كـ «زَيْدٍ»، أوْ جِنْسِيٌّ، كـ «أُسَامَةَ»،

(ثم) الثاني من المعارف:

(العلم)

(وهو) ما وضع لمعيّن لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب، وليس موضوعًا لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره؛ لكن إذا استعمل فيه صار جزئيًا ولم يشركه أحد فيما أسند إليه، واسم الاشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما إليه أسند واحد، وأل صالحة لأن يعرف بها نكرة فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى قولهم: إنها كليّات وضعًا جزئيات استعمالاً. وينقسم باعتبار تشخّصه وعدم ذلك إلى قسمين؛ لأنه **(إما شخصي)** وهو ما وضع لمعيّن في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له **(كزيد)** وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى به كلٌّ من جماعة وهو قسمان: مرتجل وهو ما استعمل من أول الأمر علمًا كسعاد وفقعس وموهب، ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها كزيد وأسد وحارث وشمر ويشكر وأصمت وشاب قرنها وزيد منطلق **(أو جنسي)** وهو ما وضع لمعيّن في الذهن أي ملاحظة الوجود فيه **(كأسامة)** علم للسبع أي لماهيّته الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المُعَرَّف بلام الحقيقة، فقولك: أسامة أجرأ من ثعالة بمنزلة قولك: الأسد أجرأ من الثعلب.

ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من أل والإضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في أسامة وثعالة، ومجيء الحال منه هذا أسامة مقبلاً وعدم نعته بالنكرة.

وأما اسم الجنس النكرة المُعَبَّر عنه في الأصول بالمطلق فهو ما وضع للماهيّة مطلقًا أي بلا تعيين كأسد اسم لماهيّة السبع يقال: أسد أجرأ من ثعلب كما يقال: أسامة أجرأ من ثعالة ويعبّر عنه بالنكرة أيضًا؛ لكن الفرق بينهما بالاعتبار إن اعتبر في اللفظ دلالته

.....

وإمَّا اسْمٌ كما مَثَّلْنا، أو لَقَبٌ، كـ «زَيْنِ العَابِدِينَ» وَ«قُفَّةَ»، أوْ كُنْيَةٌ كـ «أَبِي عَمْرٍو»، و«أُمِّ كُلْثُومٍ»، ويُؤخَرُ اللَّقَبُ عَنِ الاسْمِ تابِعًا لهُ مُطْلَقًا، أوْ مَخْفُوضًا بإضَافَتِهِ إنْ أُفْرِدا كَـ «سَعِيد كُرْزٍ».

* * * * *

على الماهية بلا قيد سُمِّي اسم جنس، ومطلقًا أو مع قيد الوحدة السابقة سُمِّي نكرة، ومثلها في الإبهام المُعَرَّف بلام الجنس بمعنى بعض غير معيّن نحو: إن رأيت الأسد أي فردًا منه ففرّ منه، ثم استعمال علم الجنس أو اسمه مُعَرَّفًا أو منكرًا في الفرد المعيّن أو المبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وإلا فمجاز.

ومن العلم ما كنّى به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الأعداد المطلقة. والأصح أن أسماء الأيام أعلام ولامها للمح الصفة وأن التصغير مطلقًا لا يبطل العلمية **(و)** العلم **(هو)** باعتبار ذاته شخصيًّا كان أو جنسيًّا **(إما اسم)** وهو ما عدا الكنية واللقب **(كما مثّلنا)** من زيد وأسامة **(أو لقب)** وهو ما أشعر برِفعَة المسمّى **(كزين العابدين)** أو بضعته كبطة **(وقفة أو كنية)** وهو ما صدر بأب أو أم **(كأبي عمرو وأم عمرو)**.

قال الرضي: والكنية عند العرب قد يُقصَد بها التعظيم، والفرق بينهما وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنّى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تألَف من أن تخاطب باسمها.

[فائدة] ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الإناث وإنما صرّحوا بكنيتهن **(ويؤخر اللقب)** في اللفظ **(عن الاسم)** غالبًا إذا اجتمعا، ويجعل **(تابعًا له)** في إعرابه بدلاً أو عطف بيان **(مطلقًا)** أي سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين أم مختلفين إفرادًا وتركيبًا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز، وكما يجوز الإتباع يجوز القطع عن التبعية إما برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف جوازًا أو بنصبه مفعولاً الفعل محذوف **(أو مخفوضًا بإضافته)** أي الاسم إلى اللقب جوازًا مرادًا بالأول المسمّى وبالثاني الاسم إن أفردا، وذلك **(كسعيد كرز)** فيجوز فيه حينئذ الإتباع للأول وهو الأقيس والقطع عنه كما

.....

ش ـ الثاني من أنواع المعارف: العَلَمُ، وهو: «ما عُلِّقَ على شيء بعينه غَيْرَ متناوِلٍ ما أشْبَهَهُ».

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعدّدة:

فينقسم ـ باعتبار تَشَخُّصِ مُسَمَّاه وعدم تَشخُّصِه ـ إلى قسمين: عَلَم شَخْصٍ، وعَلَم جنسٍ؛ فالأول كـ «زيد» و«عمرو»، والثاني كـ «أسامَة» للأسَدِ و«ثُعَالَة» للثعلب، و«ذُؤالة» للذئب؛ فإنَّ كُلاً من هذه الألفاظ يَصْدُقُ على كل واحد من أفراد هذه الأجناس؛ تقول لكلِّ أسدٍ رأيتَه: «هذا أسامةُ مُقْبِلاً»، وكذا البواقي، ويجوزُ أنْ تُطْلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة مِنْ حَيثُ هو؛ فتقول: «أسامَةُ أشْجَعُ مِنْ ثُعَالَة»، أي: صاحبُ هذه الحقيقة أشجعُ من صاحب هذه الحقيقة، ولا يجوزُ أن تطلقها على شَخصٍ غائب؛ ولا تقول لمن بينك وبينه عهدٌ في أسد خاص: «ما فَعَلَ أسامَةُ؟».

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركَّبٍ؛ فالمفرد كـ «زيد» و«أسامة»، والمركَّبُ ثلاثة أقسام:

١ ـ مركَّبٌ تركيبَ إضافةٍ كـ «عبد الله»، وحكمُهُ أنْ يُعْرَبَ الجزءُ الأوّلُ من جُزءيه بحسب العوامل الداخلة عليه، ويخفض الثاني بالإضافة دائمًا.

٢ ـ ومُركَّبٌ تركيبَ مَزْجٍ كـ «بَعْلَبَكَّ» و«سيبَويهِ»، وحكمه أنْ يعربَ بالضمة رفعًا، وبالفتحة نصبًا وجرًّا، كسائر الأسماء التي لا تنصرف، هذا إذا لم يكن مختومًا بوَيْهِ كـ «بَعْلَبَكَّ»، فإن خُتِم بها بُنِيَ على الكسر كـ «سيبَويْهِ».

٣ ـ ومركبٌ تركيبَ إسناد، وهو ما كان جملةً في الأصل كـ «شاب قَرْنَاها»، وحكمُه أنَّ العوامل لا تؤثّرُ فيه شيئًا، بل يُحْكَىٰ على ما كان عليه من الحالةِ قبلَ النقل.

لو كان مركبًا والإضافة حيث لا مانع منها وهي الأكثر، وجمهور البصريين يُوجبونها أخذًا من اقتصار سيبويه على ذكرها، ووافقهم ابن مالك في الألفية وخالفهم في التسهيل.

.....

وينقسم إلى اسم وكُنْيَةٍ ولَقَبٍ، وذلك لأنه إن بُدِيء بـ «أب» أو «أم» كان كُنيَة كـ «أبي بكر» و«أمّ بكر»، و«أبي عمرو»، و«أُمّ عمرو»، وإلاّ فإن أشْعَر برفعة المسمَّى كـ «زين العابدين»، أوْ ضَعَتِه، كـ «قُفَّة»، و«بَطّة»، و«أنف الناقة»، فلقَبٌ وإلا فاسمٌ، كـ «زيد» و«عمرو».

وإذا اجتمع الاسْمُ مع اللقب وَجَبَ، في الأفصحِ، تقديمُ الاسم وتأخيرُ اللقب، ثم إن كانا مضافين كـ عبد الله زين العابدين»، أو كان الأول مفردًا والثاني مضافًا كـ «زيد زين العابدين»، أو كان الأمرُ بالعكس كـ «عبد الله قُفَّة»، وجب كونُ الثاني تابعًا للأول في إعرابه: إما على أنه بَدَلٌ منه، أو عطفُ بيانٍ عليه، وإن كانا مفردين كـ «زيد قُفَّة»، و«سعيد كُرْز»، فالكوفيون والزجّاج يجيزون فيه وجهين: أحدهما: اتباعُ اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب، وجُمْهور البصريين يوجبون الإضافة، والصحيحُ الأوّلُ، والإتباع أقْيَسُ من الإضافة، والإضافة أكثر.

* * * * *

واعتذر في شرحه عن سيبويه بأن الإضافة لمّا كانت على خلاف الأصل؛ لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من إضافة الشيء إلى نفسه والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل ولا يوقعان في مخالفة أصل بين سيبويه استعمال العرب للإضافة إذ لا مستند لها إلا السماع بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما، وإذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار ويليه الآخر معربًا بإعرابه مع جواز قطعه، نعم إذا اجتمع الثلاثة وقدّمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وإن لم أرَ في ذلك نقلاً؛ لأنه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم وهو ممنوع.

* * *

.....

[جـ ـ اسم الإشارة]:

ص ـ ثـمَّ الإشَـارَةُ، وهِـيَ: «ذَا» لـلـمُـذَكَّـرِ، وَ«ذِي» وَ«ذِهْ»، و«تِـي» وَ«تِـه»، و«تَـا» لِلمؤَنّثِ، و«ذَانِ» و«تَانِ» للمُثَنَّى: بالألِفِ رَفْعًا، وبالياءِ جَرًّا ونَصْبًا، و«أُولاَءِ» لجَمْعِهِمَا،

(ثم) الثالث من المعارف:

(الإشارة)

على حذف مضاف أي أسماؤها، حذفه للقرينة الدالّة عليه، وهي ما وضع لمسمّى وإشارة إليه ولإشارة إما لمفرد مذكر أو مؤنث أو لمثنى كذلك أو لجمع كذلك، فهذه ستة إلا أنهم اكتفوا بالإشارة إلى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب مَن هي له خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها كما سيجيء.

(وهي ذا) للمذكر المفرد **(وذي، وذه، وتي، وته)** بإسكان الهاء، وذهي وتهي وتا، وذه، وته بالاختلاس، وذات بالضم للمؤنث المفرد **(وذان وتان)** ويشار بالأول منهما للمثنى المذكر وبالثاني للمثنى المؤنث، ويعربان **(بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا)** عند القائل بتثنيتهما حقيقة، والأصح وعليه ابن الحاجب أنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة، لأن من شرط التثنية قبول التنكير كما مرّ.

وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعًا على صيغة المثنى المرفوع، وفي حالة الجر والنصب وضعًا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب، وكلامه في الأوضح عند أنواع الشبه يقتضي أن ثم لنا قولاً يقول: بإعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبّه عليه العلاّمة خالد **(وأولاء)** ممدودًا ومقصورًا **(لجمعهما)** أي المذكر والمؤنث والمدّ لغة أهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ [هُود: الآية ٧٨] والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفرّاء في لغات القرآن، ولم يخصّه بتميم كما هو صريح عبارة الأوضح والأكثر مجيئه للعلاء، وقد يجيء لغيرهم كقوله:

والـعـيـش بـعـد أولـئـك الأيـام

.....

والبَعِيدُ بالكَافِ مُجَرَّدَةً منَ اللاَّمِ مُطْلَقًا، أوْ مَقْرُونَةً بها إلاّ في المُثَنَّى مُطْلقًا وفي الجَمْعِ في لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وفيما تَقَدَّمَتْهُ «هَا» التَنْبِيهِ.

* * *

وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار إليه القريب. **(و)** أما **(البعيد)** فيشار إليه بها لكن ملحقة وجوبًا **(بالكاف)** الحرفية في الآخر لتدل على البُعد، ولا فرق في الكاف بين أن تكون **(مجردة من اللام)** في جميع أسماء الإشارة **(مطلقًا)** أي سواء كان المشار إليه مفردًا أم مثنى أم مجموعًا، وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبًا ليتبين بها أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبيّن بها لو كانت اسمًا فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع، فللمخاطب خمسة أحوال وإن كان أصلها ستة، وقد تقدم أن للمشار إليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي، وإنما حكموا بحرفيّة الكاف في ذلك؛ لعدم محل لها من الإعراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف لأنها لا تقبل التنكير، والمضاف لا بدّ أن يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوي تنكيره لأجل الإضافة. وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات:

الأولى: أن تختلف لاختلاف أحوال المخاطب وهذه هي الفصحى.

الثانية: إفرادها مفتوحة في الأحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط.

الثالثة: إفرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث فلها على هذه اللغة حالتان أو **(مقرونة)** تلك الكاف **(بها)** مبالغة في البُعد **(إلا)** في ثلاث مسائل **(في المثنى مطلقًا)** من غير تقييد بلغة دون أخرى، ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث **(وفي الجمع في لغة مَن مدّه)** وهم الحجازيون دون مَن قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد. وأما بنو تميم وإن كان لغتهم القصر فلا يأتون باللام كأهل الحجاز كما نبّه عليه في أوضحه حيث قال: وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا.

(وفيما تقدمه) من أسماء الإشارة **(ها التنبيه)** بألف غير مهموز كراهة كثرة الزوائد فتقول هذاك ولا يجوز هذا لك، وسمّيت الهاء هاء التنبيه؛ لأنها تنبّه المخاطب على المشار إليه.

.....

ش ـ الثالثُ من أنواع المعارف: اسمُ الإشارة.

وينقسم ـ بحسب المشار إليه ـ إلى ثلاثة أقسام: ما يشار به للمفرد، وما يشار به للمثنى، وما يُشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكّر ومؤنّث.

فللمفرد المذكر لفظة واحدة، وهي: «ذا».

وللمفرد المؤنثة عشرةُ ألفاظٍ: خمسة مبدوءة بالذال، وهي: «ذي»، و«ذِهي» ـ بالإشْباع ـ و«ذِهِ» ـ بالكسر، و«ذِهْ» ـ بالإسكان، و«ذاتْ، وهي أغْرَبها، وإنما المشهور استعمال «ذات» بمعنى صاحبة، كقولك: «ذَاتُ جمالٍ»، أو بمعنى «التي»، في لغة بعض طيّىء، حكى الفرّاءُ: «بالفَضْلِ ذُو فَضَّلكُم الله بِهِ، والكرامةِ ذات أكرَمكم الله بها»، أي: التي أكرمكم الله بها؛ فلها حينئذ ثلاثةُ استعمالات، وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: «تي»، و«تِهي» بالإشباع، و«تِهِ» بالكسر، و«تِهْ» بالإسكان، و«تا».

ولتثنية المذكر: «ذَانِ» بالألف رفعًا كقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، و«ذَيْن» بالياء جرًّا ونصبًا، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩].

ولتثنية المؤنث: «تانِ؛ بالألف رفعًا، كقولك: «جاءتني هاتانِ» و«هاتَيْنِ»، بالياء جرًّا ونصبًا، كقوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

ولجمع المذكر والمؤنث: «أُولاءِ»، قال تعالى: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقال تعالى: ﴿بَنَاتِى هُنَّ﴾ [هود: ٧٨]، وبنو تميم يقولون: «أولى»، بالقَصْرِ، وقد أشرْتُ إلى هذه اللغة بما ذكرته بعدُ من أن اللام لا تلحقه في لغة مَنْ مَدَّهُ.

ثم المشار إليه إما أن يكون قريبًا، أو بعيدًا.

فإن كان قريبًا جيء باسم الإشارة مُجَرّدًا من الكاف وجوبًا، ومقرونًا بـ «ها» التنبيه جَوازًا؛ تقول: «جاءني هذا» و«جاءني ذا»، ويُعْلَمُ أن هاء التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنها إذا لحقته لم تلحقه لامُ البُعْدِ.

وقضية كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قربى وبعدى وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحقّقين؛ لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب: قربى وهي المجردة من اللام والكاف، وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف

.....

وإن كان بعيدًا، وجب اقترانه بالكاف: إما مجردة من اللام، نحو: «ذَاكَ» أو مقرونةً بها، نحو: «ذلك».

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل: إحداها: المثنى، تقول: «ذَانِكَ»، و«تَانِكَ»، ولا يقال: «ذانِ لكَ»، ولا «تانِ لكَ». الثانية: الجمعُ في لغة مَنْ مَدَّهُ، تقول: «أُولئكَ»، ولا يجوز: «أُولاءِ لكَ»؛ ومَنْ قصَرَهُ قال: «أولالِكَ». الثالثة: إذا تقَدَّمتْ عليها ها التنبيه، تقول: «هذَاكَ» ولا يجوز: «هذَالِكَ».

* * * * *

[د ـ الموصول]:

ص ـ ثُـمَّ الـمَـوْصُـولُ، وهُـوَ: «الـذي»، و«الـتـي»، و«الـلـذَانِ»، و«الـلَّـتـانِ»، ـ بالألفِ رَفْعًا، وبالياءِ جَرًّا ونصْبًا ـ ولجمع المُذكَّر: الّذِينَ ـ بالياء مُطلقًا ـ

في المثنى، ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها؛ لأن زيادة الحرف تُشعِر بزيادة المسافة وعليه المصنف في شرح اللمحة، وصحّحه ابن الحاجب.

* * *

(ثم) الرابع من المعارف.

(الموصول)

وهو ضربان: حرفي وهو ما أُوِّل مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد وهو أنْ وأن وما وكي ولو. واسمي وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامّين أو وصف صريح. وإلى عائد أو خلفية وهو قسمان: نص ومشترك، فالنص ما وضع لمعنى واحد **(وهو الذي)** للمفرد العالم وغيره **(والتي)** للمفرد المؤنث العاقل وغيره **(واللذان)** لمثنى المذكر **(واللتان)** لمثنى المؤنث، ويعربان **(بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا)** عند القائل بتثنيتهما حقيقة، والأصح أنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مرّ، وكلامه في الأوضح عند أنواع الشبه يقتضي ما قلناه في ذين وتين فكن على بصيرة في ذلك، ولك في نونهما وجهان: إثباتها مخففة ومشددة وحذفها والأصل التخفيف والثبوت قاله في شرح الشذور. وظاهر كلامه في الأوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع. **(ولجمع المذكر)** شيئان **(الذين)** ويستعمل **(بالياء)** رفعًا وجرًّا ونصبًا ولذا

.....

و«الأُلى»، ولجَمْعِ المؤنَّثِ: «اللاَّئِي»، و«اللاَّتِي»، وبمَعْنى الجميع: «مَنْ»،

قال: **(مطلقًا)** وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله:

نحن اللذون صبحوا الصباحا

وإنما لم يعرب كما أعرب اللذان واللتان؛ لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة أنه أخصّ من مفرده إذ هو خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل، وحذف نونه لغة وكذا حذف أل منه، (و) الثاني **(الأُلى)** بالقصر أشهر من المدّ. **(ولجمع المؤنث)** شيئان أيضًا **(اللائي واللاتي)** بإثبات الياء وقد تحذف، وقد يتعارض الألى واللائي فيقع كلٌّ منهما مكان الآخر. قال الشاعر:

محا حبها حب الألى كن قبلها

أي: اللائي. وقال:

فما آباؤنا بأمنّ منه علينا اللاء قد مهّدوا الحجورا

أي: الأُلى.

والمشترك هو الموضوع لمعانٍ متعددة بلفظ واحد فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث ولتثنية كلٍّ منهما وجمعه، وإليه أشار بقوله: **(وبمعنى الجميع)** من الذي وفروعه **(من)** وهو موضوع للعالم نحو: عرفت مَن قام ومَن قامت ومَن قاما ومَن قامتا ومَن قاموا ومَن قمن. وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل:

إحداها: أن ينزل منزلة العالم نحو: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾ [الأحقاف: الآية ٥] إذ بدعائهم الأصنام نزّلوهم منزلة العلماء.

الثانية: أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: الآية ١٧] لشموله الآدميين والملائكة والأصنام فإن الجميع لا يخلقون شيئًا.

الثالثة: أن يجتمع معه في عموم سابق فصل بمن نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النُّور: الآية ٤٥] لشموله دابة لها من قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النُّور: الآية ٤٥].

.....

و«مَا»، و«أَيُّ»، و«أَلْ» في وَصْفٍ صَريحٍ لغَيْرِ تَفْضِيلٍ كـ «الضَّارِبِ» و«المَضْرُوبِ»،

(وما) وهو موضوع لغير العالم نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: الآية ٩٦]، ونحو: أعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهنَّ. وقد تأتي له مع العالم نحو: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجُمُعَة: الآية ١] وللمبهم أمره كقول مَن رأى شبحًا من بعد لا يدري ما هو: انظر إلى ظهر ولأنواع مَن يعقل نحو: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ﴾ [النساء: الآية ٣].

(وأي) نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩] وهي ملازمة للإضافة لغة أو تقديرًا إلى معرفة ولا تضاف إلى نكرة خلافًا لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم كما في الآية خلافًا للبصري.

وسُئِل الكسائي: لِمَ لا يعمل فيها الماضي؟ فلم تلح له العلة فقال: أي كذا خلقت، وأجاب غيره: بأن أيًّا وضعت على العموم والإبهام، والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي إذ لا إبهام فيه فيحصل التنافي والخروج عمّا وضعت له، واشترط كون العامل متقدمًا لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر.

واعلم أن لأي أربع حالات تعرب في ثلاث منها وهي ما إذا أُضيفت وذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيّهم هو قائم، أو ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو: يعجبني أيٌّ هو قائم، أو لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيٌّ قائم، وتبنى في الرابعة على الضم تشبيهًا بالغابات وهي ما إذا أُضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩]، وقوله:

فسلّم على أيّهم أفضل

وبهما ردّ على ثعلب المنكر لموصولية أي: **(وأل في وصف صريح)** أي خالص للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية **(لغير تفضيل)** وذلك كاسمي الفاعل والمفعول **(كالضارب والمضروب)** بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل، أو على ما غلبت عليه الاسمية كالأبطح والأجرع، أو على ما دلّ على تفضيل كالأفضل والأعلم فإن أل في ذلك كله حرف تعريف.

.....

و«ذُو» في لُغة طَيِّىء، و«ذَا» بَعْدَ «ما» أوْ «مَن» الاستِفْهامِيَّتَين، وصِلَةُ أل «الوَصْفِ»، وصِلةُ غيرها: إمَّا جُمْلةٌ خَبَرِيَّةٌ ذات ضَمِيرٍ مُطابِقٍ للمَوْصُولِ يُسَمَّى عائِدًا، وقَدْ يُحْذَف، نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أو ظَرْفٌ أو جَارٌّ ومَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَلَّقَانِ بـ «استَقَرَّ» مَحْذُوفًا.

* * *

وأما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فجنح ابن مالك إلى أنها موصول اسمي وجرى عليه المصنف في الشرح والأوضح في باب ما لا ينصرف؛ لكن قال في المغني: وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤوّل بالفعل الدّالّ على الحدوث، ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق؛ وقضيته أنها حرف تعريف وبه صرّح في الأوضح في باب الصفة المشبهة، وعلى الأول أُجيب: بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطّراد بخلاف اسم التفضيل، وما ذهب إليه من أن أل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمي هو الأصح بدليل عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه، وليست موصولاً حرفيًا لما مرّ، ولأنها لا تؤوّل مع صلتها بالمصدر، ولا حرف تعريف لعدم تقدّم معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على مدخولها، وأيضًا لو كانت حرف تعريف لقدح إلحاقها في أعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابهته للفعل واللازم مُنْتَفٍ.

قال الرضي: وهذا الخلاف إن لم تكن اللام للعهد أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضارب فأكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله:

مَن لا يزال شاكرًا على المعه

وبالجملة الاسمية كما في قوله:

من القوم الرسول الله منهم

ضرورة، وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله:

ما أنت بالحكم لترضى حكومته

.....

.....

على المختار في تفسير الضرورة.

(وذو في لغة طيىء) خاصة دون غيرهم من العرب كقوله:

وبئري ذو حفرت وذو طويت

والمشهور عنهم إفرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهّمه بعض المتأخرين، إذ ليست حرفًا واحدًا بل حرفين؛ الثاني منهما ساكن والبناء إنما يكون في الآخر، ومنهم مَن يعربها بالحروف إعراف ذي المعرب كما مر. وخصّه ابن الصائغ بحالة الجر؛ لأنه المسموع كقوله:

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

واستشكل إعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض، وما جزم به هنا من أن ذو تطلق عند طيىء على المؤنث أيضًا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك. وخصّه في الجامع ببعضهم فقال: وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث، ويختصّان بطيىء. ومنهم مَن يصرفهما ويعربهما ومَن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طيىء بعد تصديره بالأول، ويؤيده قول ابن الصائغ: الأفصح امتناع إطلاقها على المؤنث.

(وذا) حالة كونه **(بعدما)** باتفاق البصريين **(أو)** بعد **(من الاستفهاميتين)** على الأصح عندهم والمرجع في ذلك إلى السماع، وكلاهما مسموع، قال تعالى: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: الآية ٢٤]، وقال الشاعر:

لعمرك أنت البيت أكرم أهله وأقعد من أفنائه بالأصائل

لأنت الذي أكرم أهله، فأكرم صلة البيت ومحل كون ذا موصولة إذا لم تلغ ولم تكن للإشارة، فإن ألغيت بأن كانت مركّبة مع ما أو من، لم تكن موصولة بل تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا دالاً على الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدم، ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت مثلاً: من ذا ضربت زيدًا أم عمرًا؟ فإن رفعت البدل فذا غير ملغاة وإن نصبته كانت ملغاة؛ ويدل على إلغائها أيضًا إثبات ألف ما مع دخول الجار عليها في نحو

.....

.....

قولهم: عما ذا تسأل، وكذا إن كانت للإشارة؛ لأنها حينئذ تدخل على المفرد نحو: مَن ذا الذاهب وماذا التواني، والمفرد لا يكون صلة لغير أل. ولمّا أنهى الكلام على الموصولات شرع في بيان الصلة، فقال: **(وصلة أل)** الموصولة **(الوصف)** الصريح وقد مرّ الكلام عليه **(وصلة غيرها)** من الموصلات **(إما جملة)** وشرطها اسمية كانت أو فعلية؛ أن تكون خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها، وأن تكون معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها نحو: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [النجم: الآية ١٠] وأن لا تكون مستدعية كلامًا قبلها، فلا يقال: جاء الذي لكنه قائم؛ لأن فيه استعمال لكن من غير استدراك، ولا بدّ أن تكون الصلة **(ذات ضمير)** غالبًا **(مطابق للموصول)** أي مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما ليربطها به، وهذا الضمير يسمى **(عائدًا)** لعوده إلى الموصول، وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله:

سعاد التي أضناك حبّ سعادا

أي حبّها، وأجاز ابن الصائغ خلو الصفة منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو: الذي يقوم أخوك فيغضب هو زيد، لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة، ولا بدّ للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه؛ لأنها من كماله ومنزلته منزلة جزئه المتأخر، ولهذا سمّي ناقصًا، ولا يجوز الفصل بينهما وبينه بفاصل، ويجوز حذفها كالموصول إن دلّ عليها دليل كقوله:

نحن الأُلى فاجمع جمو ... عك ثم وجههم إلينا

أي: نحن الأُلى عرفوا بالشجاعة.

[تنبيه] اعلم أن الموصول إن طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظًا ومعنى، وإن خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ وأُريد به غير ذلك كمَن وما جاز في العائد وجهان: أحدهما وهو الأكثر مراعاة اللفظ نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: الآية ٢٥]، والثاني مراعاة المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: الآية ٤٢] ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لَبْس نحو: أعطِ مَن سألتك ولا يقال: مَن سألك، أو قبح نحو:

.....

.....

مَن هي حمراء أُمك، فيجب حينئذ مراعاة المعنى، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله:

وإن من النسوان مَن هي روضة تهيج الرياض نحوها وتصوح

والغالب في العائد المشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ **(وقد يحذف)** مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا. فالمرفوع إن كان فاعلاً أو نائبًا عنه أو خبرًا لمبتدأ أو ناسخًا أو اسمًا لم يجز حذفه، وإن كان مبتدأ جاز حذفه إن أخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفي ولا أداة حصر، ولا معطوفًا على غيره ولا معطوفًا عليه غيره **(نحو)**: لننزعنّ من كل شيعة ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩]) أي: الذي هو أشد، ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة أي وغيرها؛ لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها إلا إذا طالت الصلة نحو: (وهو الذي في السماء إله) وإلا فالحذف قليل شاذ إلا في قولهم: لا سيما زيد بالرفع فإنه مقيس غير شاذ تنزيلاً للا سيما منزلة إلا الاستثنائية.

والمنصوب إن كان منفصلاً لم يجز حذفه، أو متصلاً متعيّنًا للربط وناصبه فعل تام، أو وصف غير صلة أل العائد عليها المنصوب جاز حذفه نحو: (﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: الآية ٣٥])، أي: عملته كما قرئ به وقوله:

ما الله موليك فضل فاحمدنّه به

أي: الذي الله موليكه فضل، وأما قوله:

ما المستفز الهوى محمود عاقبة

فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير، والوصف قليل جدًّا وإن اشتركا في الجواز وليسا بمتساويين في الحذف كما توهمه عبارة الألفية.

والمجرور نوعان: مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف، فالأول يجوز حذفه إن كان المضاف وصفًا عاملاً ليس اسم مفعول نحو: (﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: الآية ٧٢]) أي: ما أنت قاضيه، وقوله:

لعمرك ما تدري الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع

.....

ش ـ البابُ الرابعُ من أنواع المعارف: الأسماء الموصُولةُ، وهي: المفتقرةُ إلى صِلَةٍ وعائدٍ.

وهي على ضربين: خَاصَّةٍ، ومشتركةٍ.

فالخاصّة «الذي» للمذكّر، و«التي» للمؤنث، و«اللّذَانِ» لتثنية المذكرِ، و«اللتّانِ» لتثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعًا، وبالياء جرًا ونَصْبًا. و«الأُلى» لجمع المذكر، وكذلك «الَّذِينَ» وهو بالياء في أحواله كلها، وهُذَيل وعقيل يقولون: «الَّذُونَ» رفعًا، و«الّذِينَ» جرًا ونصبًا، و«اللائِي»، و«اللاَّتِي» ولك فيهما إثباتُ الياء وتركُها.

والثاني يجوز حذفه أيضًا إن تعيّن للربط وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجرورًا بمثل ما جرّ به العائد معنًى ومتعلقًا، ولم يكن العائد محصورًا ولا نائبًا عن الفاعل ولا موقعًا حذفه في لَبْس نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ **[المؤمنون: الآية ٣٣]**) أي: منه وقوله:

لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي: ركنت إليه، وقولك: مررت بغلام الذي مررت، أي: به، فإن لم يتعيّن العائد للربط كمررت بالذي مررت به في داره، أو جرًا معًا بغير حرف كجاء غلام الذي أنت غلامه، أو لم يجر الموصول أصلاً كجاء الذي مررت به، أو جرّ بحرف مماثل لما جرّ به العائد لفظًا لا معنى كمررت بالذي مررت به؛ لأن أحد الحرفين للسببية، أو لفظًا ومعنى لا متعلقًا كمررت بالذي مررت به، أو كان محصورًا كمررت بالذي ما مررت إلا به، أو نائبًا عن الفاعل كمررت بالذي مرّ به، أو حذفه ملبسًا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف في الصور كلها.

واعلم أن هذه الشروط التي ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرّح بها ولعلّة إنما تركها إحالة على الأمثلة فإنها جامعة للشروط. وصلة غير أل إما جملة كما مرّ **(أو ظرف أو جار ومجرور تامّان)** أي تتم بهما الفائدة كجاء الذي عندك أو في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما إذا وقعا صلتين **(متعلقان باستقر)** وشبهه مما هو فعل حال كونه **(محذوفًا)** وجوبًا لا بمستقر ولا شبهه مما هو

.....

والمشتركة: «مَنْ»، و«مَا»، و«أَيٌّ»، و«أَلْ»، وَ«ذُو»، و«ذَا»، فهذه الستة تُطْلَقُ على المفرد والمثنى والمجموع، المذكّر من ذلك كلّه والمؤنث، تقول في «مَنْ»: «يعجبني مَنْ جَاءَكَ، ومَنْ جَاءَتْكَ، ومَنْ جاءاكَ، ومَنْ جَاءَتَاكَ، ومَنْ جاؤُوكَ، ومَن جِئْنَكَ» وتقول في «ما» لمن قال: «اشْتَرَيْتُ حمارًا، أو أتانًا، أو حمارَيْن، أو أتانَيْنِ، أو حُمُرًا، أو أُتُنًا»: «أعجبني ما اشْتَرَيْتَهُ، وما اشْتَرَيْتَها، وما اشتَرَيْتَهُما، ومَا اشْتَرَيْتَهُمْ، وما اشْتَرَيْتَهُنَّ»، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما تكون «أل» موصولة بشرط أن تكون داخلة على وَصْفٍ صريح، لغير تفضيل، وهو ثلاثة: اسمُ الفاعل كـ «الضارب»، واسم المفعول كـ «المضروب»، والصفة المُشَبَّهة كـ «الحَسَن»؛ فإذا دخلت على اسم جامد كـ «الرجل»، أو على وَصْفٍ يُشْبه الأسماء الجامدة كـ «الصاحب»، أو على وصف التفضيل كـ «الأفْضَل» و«الأعْلى»، فهي حرفُ تعريفٍ.

وإنما تكون «ذو» موصولةً في لغة طيّىء خاصة، تقول: «جاءني ذُو قَامَ» وسُمِعَ من كلام بعضهم: «لا وَذُو في السماء عَرْشُهُ» وقال شاعرهم: [من الوافر]

٣١ ـ فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

اسم لإفراده، وهما في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء إذا أطلق أحدهما شمل الآخر وإذا ذكرا فلكلٍّ معنى؛ ولذلك نظائر منها: الإيمان والإسلام والمشرك والكافر.

* * *

شواهد الموصول

٣١ ـ فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أبِي وجَدِّي وبِئْرِي ذُو حَفَرْت وذُو طَوَيْتُ

---

٣١ ـ البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤، ٣٥؛ والدرر ١/ ٢٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٦؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥؛ وأوضح المسالك ١/ ١٥٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٢؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠؛ (ذوا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

وإنما تكون «ذا» مَوْصُولة بشرط أن يتقدَّمَها «ما» الاستفهامية، نحو: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، أو «مَنْ» الاستفهامية، نحو قوله: [من الكامل]

٣٢ ـ وقَـصِـيـدَةٍ تَـأْتِـي الـمُـلُوكَ غَـرِيـبَـةٍ قَـدْ قُـلْتُـهَـا لِيُـقَـالَ: مَـنْ ذَا قَـالَهـا؟

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومَنِ الذي قالها؟

.....

قائله سنان بن الفحل الطائي.

الإعراب: فإن الفاء تعليل لقوله:

ولكـني ظـلِمت فكـدت أبكي مـن الـظـلم الـمبيَّن أو بـكـيتُ

فإن الماء... الخ، وإن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، والماء اسمها منصوب، وماء خبرها مرفوع، وأبي مضاف إليه، وأبي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجدي معطوف على أبي مجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة كالمعطوف عليه، وبئري الواو عطفت جملة على جملة، وبئري مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه، وذو اسم موصول في لغة طيىء يقع على المذكّر والمؤنث وهو بمعنى التي؛ لأن البئر مؤنّث خبر المبتدأ مبني على الأصح، وحفرت فعل وفاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، أي ذو حفرتها وذو طويتها الحفر معروف، والطيّ: بناء البئر بالحجارة.

والمعنى: أن ذلك الماء الذي أُريد انتزاعه مني ظلمًا وعدوانًا هو ماء موروث عن أسلافي وحمى معروف لي سلّمه الناس لنا على مرّ الأيام، والبئر التي هي فيه قد توليت استحداثها وحفرها وطيّها.

والشاهد: في ذو فإنها موصولة في لغة طيىء وفيه شاهد آخر وهو حذف العائد.

٣٢ ـ وقَـصِـيـدَةٍ تَـأْتِـي الـمُـلُوكَ غَـرِيـبَـةٍ قَـد قُـلتُـهـا لِـيُـقَـالَ مَـنْ ذا قَـالَهـا

قائله الأعشى.

---

٣٢ ـ البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٩؛ والدرر ١/ ٢٦٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٨٤.

فإن لم يدخل عليها شيءٌ من ذلك، فهي اسْمُ إشارةٍ، ولا يجوز أن تكون موصولَةً، خلافًا للكوفيين، واستدلّوا بقوله: [من الطويل]

٣٣ ـ عَدَسْ، ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمارَةٌ، أَمِنْتِ، وهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

.....

الإعراب: قوله: وقصيدة الواو تسمى واو رُبّ، أي: ورب قصيدة، فرب حرف جر شبيه بالزائد؛ لأنه لا يطلب متعلّقًا وقصيدة مجرور به مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد، وتأتي فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي وجوبًا، والملوك مفعوله منصوب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع نعت أوّل لقصيدة وهو الذي سوّغ الابتداء بالنكرة، وغريبة نعت ثان مرفوع بالضمّة ويجوز نصبه على الحال من قصيدة، وقد حرف تحفيف، وقلتها فعل وفاعل ومفعول في معنى الجملة، وليقال اللام لام كي ويقال فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام كي وعلامة نصبه الفتحة، ومَن اسم استفهام مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ، وذا اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ، وقالها قالَ فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ذا والهاء مفعوله عائد على قصيدة صلة ذا، وجملة: قد قلتها في محل رفع خبر قصيدة.

والمعنى: وكم قصائد مشتملة على حكم تأتي الملوك قد قلتها فيتعجّب الناس من حسنها، فيقولون: من الذي قالها؟ فيقال: قالها الأعشى، فيحصل له الفخر بذلك.

والشاهد: في ذا فإنها اسم موصول بمعنى الذي لوقوعها بعد من الاستفهامية، ولم تلغ في الكلام.

٣٣ ـ عَدَسْ ما لعبّادٍ عليكِ إمارَةٌ أَمِنتِ وهذا تحملينَ طَلِيقُ

٣٣ ـ البيت ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص ١٧٠؛ وأدب الكاتب ص ٤١٧؛ والإنصاف ٢/ ٧١٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨؛ والدرر ١/ ٢٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٩، ٣٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٩؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٧١؛ ولسان العرب ٦/ ٤٧ (حدس)، ٦/ ١٣٣ (عدس)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢، ٤٤٧؛ وأوضح المسالك ١/ ١٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٤؛ وشرح المفصل ٢/ ١٦، ٤/ ٢٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ والمحتسب ٢/ ٩٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

قالوا: «هذا» موصول مبتدأ، و«تحملين» صلَتُهُ، والعائد محذوفٌ، و«طليق» خبره، والتقدير: والذي تَحْمِلِينَهُ طليقٌ.

وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون «ذا» للإشارة، وهو مبتدأ، و«طليق» خبرهُ، و«تَحْمِلِين» جملة حالية، والتقدير: وهذا طليقٌ في حالة كونه محمولاً لك، ودخولُ حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنها للإشارة، لا موصولة.

فهذا خلاصَةُ القولِ في تَعْدَاد الموصولات: خاصِّها، ومُشتَرَكِها.

[هـ ـ صلة الموصول]:

فأما الصلة فهي على ضَرْبين: جملةٍ، وشِبْهِ جملةٍ، والجملة على ضربين: اسميةٍ، وفعلية.

وشَرْطُها أمران: أحدهما: أن تكون خبريَّةً، أعني محتملةً للصدق والكذب؛ فلا يجوز: «جاء الذي اضْرِبْهُ»، ولا «جاء الذي بِعْتُكَهُ» إذا قصدت به الإنشاء، بخلاف «جاء الذي أَبُوهُ قائمٌ»، و«جاء الذي ضَرَبْتُهُ». والثاني: أنْ تكونَ مشتملةً على ضميرٍ مُطابقٍ للموصول في إفراده، وتثنيته، وجَمْعِهِ، وتذكِيره، وتأنِيثه، نحو: «جاء الذي أكرمْتُهُ»،

.....

قائله يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري خطابًا لبغلة قدمت إليه ليركبها فنفرت، وبعده:

طليق الذي نجا من الحبس بعدما ... تلاحم في درب عليك مضيق
ذري وتناسي ما لقيت فإنه ... لكل أناس خبطة وخريق

إلى أن قال:

سأشكر ما أوليت من حسن نعمة ... ومثلي بشكر المنعمين حقيق

...الخ، والسبب في هذا أنه لما صحب عباد بن زياد، وكان عباد طويل اللّحية عريضها، فركب ذات يوم وابن مفرغ معه في موكبه، فهبّت ريح فنفشت لحيته، فقال ابن مفرغ:

ألا ليت اللّحى كانت حشيشا ... فترعاها خيول المسلمينا

و«جاءتِ التي أكرمتُها»، و«جاء اللَّذَانِ أكرمتُهما»، و«جاءتِ اللَّتَانِ أكرمتُهما»، و«جاء الذين أكرمتهم»، و«جاء اللاتي أكرمتهُنَّ».

وقد يحذف الضمير، سواء كان مرفوعًا، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أي: الذي هو أشَدُّ، أو مَنْصوبًا، نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يَس: ٣٥]، قرأ غيرُ حمزة والكسائي وشُعْبَة (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بِحَذْفِها، أو مخفوضًا بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، أي: ما

.....

فبلغ ذلك عبادًا فحقد عليه وجفاه، فعاد ابن مفرغ إلى هجوه فأخذه عبيد الله بن زياد وحبسه وعذّبه وأمره بالصلاة إلى قبلة النصارى، فلما طال حبسه دخل أهل اليمن على معاوية، فشفعوا فيه، ووجه رجلاً إلى عباد وأمره أن يبدأ بالحبس، فيخرج ابن مفرغ منه قبل أن يعلم عباد فيغتاله، ففعل ذلك، فلما خرج من الحبس قربت له بغلة من بغال البريد فركبها، وقال عدس... الخ.

الإعراب: عدس بفتح العين والدال المهملتين اسم صوت بمعنى انزجري مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب على المشهور، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت للبغلة، وما نافية، ولعباد جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعليك جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله أو بالظرف، وإمارة بكسر الهمزة مبتدأ مؤخر، وأمنت بكسر التاء فعل وفاعل والجملة مستأنفة بيانًا للجملة المنفيّة، وهذا الواو للحال، والهاء للتنبيه، وذا اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ، وتحملين فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والياء فاعل، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد محذوف وطليق خبره، أي: والذي تحملينه طليق، وجملة: وهذا تحملين طليق في محل نصب حال من فاعل أمنت أي: أمنت في حال كونه محمولك طليقًا، ويجوز أن يكون ذا للإشارة وهو أولى لاقترانه بهاء التنبيه وهو مبتدأ وطليق خبره، وتحملين جملة حالية، والتقدير: وهذا طليق في حال كونه محمولاً لك.

المعنى: يظهر من الحكاية.

والشاهد: في ذا فإنها تكون اسم موصول عند الكوفيّين، ولو لم يتقدم عليها استفهام بمن أو ما.

أنت قاضِيهِ، وقول الشاعر: [من الطويل]

٣٤ ـ سَتُبْدِي لكَ الأيَّامُ ما كُنْتَ جاهِلاً وَيَأتِيكَ بِالأخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

أي: ما كُنْتَ جاهِلَهُ.

.....

٣٤ ـ سَتُبْدِي لكَ الأيامُ ما كنتَ جاهلًا ويأتيكَ بالأخبارِ مَنْ لم تزوّدِ

قائله طرفة بن العبد البكري.

الإعراب: ستبدي: السين حرف تنفيس، وتبدي فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للاستثقال، ولك بفتح كاف المخاطب جار ومجرور متعلق بتبدي، والأيام فاعله، وما اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب مفعوله، وكنت: كان فعل ماضٍ ناقص، والتاء اسمها مبني على الفتح في محل رفع، وجاهلاً خبرها منصوب بالفتحة، وجملة كان صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف، أي: ما كنت جاهله أي: تجهله، وفاعل اسم الفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، والهاء مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، وجملة ستبدي لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، ويأتيك الواو عاطفة جملة على جملة والمعطوف في حكم المعطوف عليه، ويأتي فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء استثقالاً، والكاف في محل نصب مفعول به مقدّم، وبالأخبار جار ومجرور متعلق به، ومن اسم موصول بمعنى الذي فاعله مؤخّر مبني على السكون في محل رفع، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وتزوّدِ فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وكُسِر للقافية وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجملة أنت وجملة لم تزوّد صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف والتقدير من لم تزوّده.

والمعنى: ستطلعك الأيام على ما تغفل عنه وتجهله وسينقل إليك الأخبار من لم تسأله وبعده:

ويأتيكَ بالأخبارِ مَنْ لم تبعْ لهُ بتاتًا ولم تضْرِبْ لهُ وَقْتَ مَوْعِدِ

٣٤ ـ البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤١؛ ولسان العرب ٨/٢ (تبت)، ١٥٧ (ريث)؛ وتاج العروس ١٥/ ١٥٠ (رجز)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٥٩ (ضمن).

أو مخفوضًا بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه، وقول الشاعر: [من الوافر]

٣٥ ـ نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ ... وَنَعْبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمُومُ

أيْ: نصلّي للذي صَلّتْ له قريش.

وفي هذا الفَصْلِ تفاصيلُ كثيرة لا يليقُ بها هذا المختصر.

.....

والشاهد: في قوله: جاهلاً حيث حذف منه الضمير المجرور بالإضافة العائد إلى الموصول.

٣٥ ـ نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ ... وَنَعْبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمُومُ

قائله لم أقف عليه.

الإعراب: نصلّي فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الياء استثقالاً وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، وللذي جار ومجرور متعلق بنصلّي، والذي صفة لموصوف محذوف، أي: الإلٰه الذي، وصلّى فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث وقريش فاعله، وجملة: صلّت قريش صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف، تقديره: له متعلق بصلّت، ونعبده عطف على جملة نصلّي، ونعبد فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والهاء في محل نصب مفعوله وإن جحد العموم، إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وجحد فعل الشرط مبنيّ على الفتح في محل جزم، والعموم فاعله ومفعوله محذوف تقديره: ألوهيّته أو ذلك، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، أي فنصلّي ونعبد.

والمعنى: نصلّي للإلٰه الذي صلّت له قريش ونعبده هذا إذا أقرّ الناس واعترفوا بألوهيّته، بل وإن جحد عموم الناس ذلك، فنحن نصلّي له ونعبده.

والشاهد: في حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول المجرور بالحرف.

---

٣٥ ـ البيت بلا نسبة في المقرب ١/٦٢.

وشِبْهُ الجملة ثلاثة أشياء: الظرف، نحو: «الذي عِنْدَكَ»، والجار والمجرور، نحو: «الذي في الدَّارِ»، والصفة الصريحة، وذلك في صلة «أل»، وقد تقدم شَرْحهُ.

وشَرْطُ الظّرْفِ والجار والمجرور أن يكونا تامّين؛ فلا يجوز: «جاء الذي بِكَ»، ولا «جاء الذي أمْسِ» لنُقْصانهما، وحكى الكسائي: «نَزَلْنا المَنْزِلَ الذِي البارِحَة» أي: الذي نَزَلْناهُ البارحَة، وهو شاذ.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلَةً، كانا متعلقين بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، تقديره: اسْتَقَرَّ، والضمير الذي كان مستترًا في الفعل انْتَقَلَ منه إليهما.

* * * * *

[و ـ ذو الأداة]:

ص ـ ثُـمَّ ذُو الأدَاةِ وهِيَ «أل» عِـنْـدَ الـخَـلِـيـلِ وسِـيـبَـويَـه لا الـلامُ وحْـدَهَـا، خِـلافًـا للأخْفَش، وتكُونُ للعَهْدِ، نحوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٌ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥])، و«جاء القَاضِي»، أو لِلْجِنْسِ، كـ «أهْلَكَ النَّاسَ الدِّينارُ والدِّرْهَمُ»، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أو لاسْتِغراقِ أفْرَادِهِ، نحْوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أو صِفَاتِهِ؛ نحوُ: «زَيْدٌ الرَّجُلُ».

* * * * *

(ثم) الخامس من المعارف: **(ذو الأداة)** أي: أداة التعريف.

(وهي أل) بجملتها للتعريف **(عند الخليل وسيبويه)** لكن الخليل الهمزة عنده أصلية فهي همزة قطع كهمزة أم، وإن حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وسيبويه يخالفه في أصالة الهمزة فهي عنده همزة وصل زائدة؛ لكنها معتدّ بها في الوضع، هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما، ووافق فيه الخليل فيما ذهب إليه واستدلّ على صحته بوجوه ذكرها فيه وأطال في تقريرها، ونازعه أبو حيان في ذلك، وردّها وأنكر أن يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبًا له وقال: ليس في كلام الخليل ما يدلّ على أن الهمزة أصلية مقطوعة في الوصل كهمزة أم وأن **(لا اللام وحدها)** للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكّن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة

.....

ش ـ النوعُ الخامسُ من أنواع المعارف: ذو الأداة، نحو: «الفَرَس» و«الغُلام»، والمشهور بين النحويين أن المُعَرِّف «أل» عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه، ونَقَلَ ابنُ عُصْفُورٍ الأولَ عن ابن كَيْسَان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن

استعمالها مع اللام (**خلافًا للأخفش**) وسيبويه في أحد قوليه المشهور عنه، ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره المصنف في حواشيه وقال: إنه من الحُسْن بمكان، وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مُجاب عنه لكنه رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا.

وفي الشذور: وإنما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الأخفش، لأنها إن حرّكت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر أو بالفتح التبست بلام الابتداء أو بالضم فلا نظير لها.

وعن المبرد أن الهمز للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (**وتكون**) أل (**للعهد**) وهي التي عهد مصحوبها إما ذكرًا (**نحو**: ﴿زُجَاجَةٌ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [**النور**: **٣٥**]) وفائدتها التنبيه على أن مصحوبها هو الأول بعينه إذ لو جيء به منكرًا لتوهّم أنه غيره، أو ذهبنا نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: الآية ٤٠]، (**وجاء القاضي**) في قاضٍ بينك وبين مخاطبك عهد فيه أو حضورًا نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٣]، (**أو للجنس**) وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلاً وهي ثلاثة أنواع كالتي للعهد؛ لأنها إما أن تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي: أي لا باعتبار شيء (**كـ أهلك الناس الدينار والدرهم**) أي جنسهما (﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [**الأنبياء**: **الآية ٣٠**]) أي: من حقيقة الماء المعروف، وقيل: المنيّ: (﴿كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [**الأنبياء**: **الآية ٣٠**]) وهذه لا تخلفها كل، لا حقيقة ولا مجازًا (**أو لاستغراق أفراده**) وهي التي تخلفها كل حقيقة (**نحو**: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [**النساء**: **الآية ٢٨**]) أي كل فرد من الأفراد الإنسان (﴿ضَعِيفًا﴾ [**النساء**: **الآية ٢٨**]) وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: الآيتان ٢، ٣]، (**أو**) لاستغراق (**صفاته**) وهي التي تخلفها كل مجازًا (**نحو**: **زيد الرجل**) أي: الجامع لصفات الرجال المحمودة إذا لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصحّ بمعنى أنه اجتمع فيه ما افترق

.....

الأخفش، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرَّفَ «أل»، وقال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أصلية؟ واستدلَّ على ذلك بمواضع أوْرَدَها من كلام سيبويه.

وتلخيص الكلام أنَّ في المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها: أن المعرف «أل» والألف أصلٌ. الثاني: أن المعرف «أل» والألف زائدة. الثالث: أن المعرف اللام وحدها، والاحتجاجُ لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليقُ بهذا الإملاء.

وتنقسم «أل» المُعَرِّفَةُ إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك أنها إما لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق.

فأما التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين، لأن العهد إما ذِكْرِيٌّ، وإما ذِهْنِيٌّ، فالأوّل كقولك: «اشتَرَيْتُ فرسًا ثم بعت الفَرَسَ»، أي: بعت الفرس المذكور، ولو قلت: «ثم بعت فَرَسًا» لكان غيرَ الفرسِ الأول. قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]. والثاني كقولك: «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبِكَ عَهْدٌ في قاضٍ خاصّ.

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك: «الرَّجُلُ أفْضَلُ مِنَ المَرْأةِ» إذ لم تُرِدْ به رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما أردْتَ أن هذا الجنس من حيث هو، أفْضَلُ من هذا الجنس من حيثُ هو، ولا يصحّ أن يراد بهذا أنّ كل واحد من الرجال أفضلُ من كل واحدة من

في غيره من الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال. والمختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف إليه نحو: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النّازعَات: الآية ٤١] وقيّده ابن مالك بغير الصلة، وجوّز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر، وأبو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم.

قال في المغني: والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب. وقد تلخّص من كلام المصنف أن أل المعرفة إما عهدية أو جنسية، وكلٌّ منهما ثلاثة أنواع كما مرّ. وقد تكون أل زائدة كاللات، ونحو: ادخلوا الأول فالأول.

* * *

.....

النساء؛ لأنّ الواقع بخلافه، وكذلك قولُك: «أهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ»، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، و«أل» هذه هي التي يُعَبَّرُ عنها بالجنسية، ويعبَّرُ عنها أيضًا بالتي لبيان الماهية، وبالتي لبيان الحقيقة.

وأما التي للاستغراق فعلى قسمين؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد، أو باعتبار صفات الأفراد، فالأول نحو: ﴿عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [النساء: ٢٨] أي: كل واحدٍ من جنس الإنسان ضعيف، والثاني نحو قولك: «أنتَ الرَّجُل»، أي: الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابطُ **الأولى**: أن يصح حُلول «كلّ» محلَّها على جهة الحقيقة؛ فإنه لو قيل: «وخلق كل إنسان ضعيفًا»، لصحّ ذلك على جهة الحقيقة.

وضابطُ **الثانية**: أن يصح حلولُ «كل» مَحَلَّها على جهة المجاز، فإنه لو قيل: «أنت كل الرجل» لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ الصَّيْدِ في جَوْفِ الفَرَا»، وقول الشاعر: [من السريع]

٣٦ ـ لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أنْ يَجْمَعَ العَالَم في وَاحِدِ

* * * * *

ص ـ وَإبْدَالُ اللاَّمِ مِيمًا لُغَةٌ حِمْيرِيَّةٌ.

* * *

قد مرّ أنها تكون موصولة **(وإبدال اللام)** في أل المعرفة **(ميمًا لغة حميرية)** كقولهم في الرجل والفرس أمرجل ومفرس. وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل: (أمن امبر امصيام في امسفر؟ فقال: ليس من امبر امصيام في امسفر». ونقلت

شواهد المعرف بأداة التعريف

٣٦ ـ **وَلَيْسَ عَلى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ**

قائله أبو نواس الحسن بن هانىء.

---

٣٦ ـ البيت لأبي نواس في ديوانه ١/٣٤٩.

ش ـ لغةُ حِمْير إبدال لام «أل» ميمًا، وقد تكلم النبي ﷺ بلغتهم؛ إذ قال: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ»، وعليه قولُ الشاعر: [من المنسرح]

٣٧ ـ ذَاكَ خَـلِيـلـي وَذُو يُـوَاصِـلُنِـي يَـرْمِـي وَرَائِي بِـامْـسَـهْـمِ وامْـسَـلِمَـهْ

* * * * *

هذه اللغة أيضًا عن نفر من طيىء قال شاعرهم:

ذاك خـلـيـلـي وذو يـواصـلـنـي يرمي ورائي بـامـسـهـم وامـسـلـمـه

* * *

الإعراب: وليس الواو حرف عطف، وليس فعل ماضٍ ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعلى الله جار ومجرور متعلق بمستنكر، وبمستنكر خبر ليس مقدم على اسمها منصوب بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد الذي هو الباء، وأن حرف مصدري ونصب، ويجمع فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الله، والعالم بفتح اللام مفعوله، وفي واحد جار ومجرور متعلق بيجمع وواحد صفة لموصوف محذوف، أي إنسان واحد، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل رفع اسم ليس، أي ليس جمع العالم في واحد مستنكرًا على الله، وليس وما دخلت عليه جملة معطوفة على جملة، ولست في البيت قبلها لا محلّ لها من الإعراب.

والمعنى: أن الله تعالى قادر أن يجمع في واحد ما في الناس من معاني الفضل والكمال؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: الآية ١٢٠]، أي كان وحده أمّة من الأُمم لكماله في جميع صفات الخير.

والشاهد: في قوله: أن يجمع العالم في واحد حيث ذكره دليلاً على صحة أنت كل رجل على جهة المبالغة.

٣٧ ـ ذَاكَ خَـلِيـلـي وذو يُـوَاصِـلُنـي يَـرْمِـي وَرَائِـي بِـأَمْـسَـهْـمٍ وأَمْـسَـلِمَـهْ

---

٣٧ ـ البيت لبجير بن غنمة في الدرر ١/٤٤٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١، ٤٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٩؛ ولسان العرب ١٢/٢٩٧ (سلم)، ١٥/٤٥٩ (ذو)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٥٩؛ والمقاصد النحويّة ١/٤٦٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٣؛ والجنى الداني ص ١٤٠؛ وشرح الأشموني ١/٧٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١؛ وشرح المفصل ٩/١٧، ٢٠؛ ولسان العرب ١٢/٣٦ (أمم)؛ ومغني اللبيب ١/٤٨؛ وهمع الهوامع ١/٧٩.

[ز ـ المضاف إلى معرفة]:

ص ـ والمُضَافُ إلى واحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وهُوَ بِحَسَبِ ما يُضَافُ إليهِ، إلاَّ المُضَافَ إلى الضَّمِيرِ فَكالعَلَمِ.

* * *

(و) السادس من المعارف:

(**المضاف**) إضافة محضة (**إلى واحد مما ذكر**) من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم يكن متوغّلاً في الإبهام كغير ومثل ولا واقعًا موقع نكرة كجاء وحده.

(**وهو**) في التعريف (**بحسب ما يضاف إليه**) عند الأكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة وكذا البواقي (**إلا المضاف إلى الضمير**) كغلامي (**ف**) ليس في رتبة الضمير وإنما هو (**كالعلم**) أي في رتبته وإلا لما صحّ نحو: مررت بزيد صاحبك، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

وقيل: إن ما أضيف إلى معرفة فهو رتبة ما تحتها.

قال المصنّف: ويدل على بطلانه قوله:

كخذوف الوليد المثقب

قائله بجير بن غنمة الطائي.

الإعراب: ذاك: ذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ والكاف حرف خطاب، وخليلي خبره مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وياء المتكلم مضاف إليه، وذو يواصلني الواو حرف عطف وذو اسم موصول بمعنى الذي معطوف على الخبر مبني على السكون في محل رفع، ويواصلني: يواصل فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ذو، والنون للوقاية والياء مفعوله والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، ويرمي فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء استثقالاً وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ذاك، وورائي ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو متعلق بيرمي وياء المتكلّم مضاف إليه، وبأمسهم جار ومجرور متعلق بما تعلق به الظرف قبله، وأمسلمه الواو حرف عطف، وأمسلمه بكسر اللام معطوف على أمسهم مجرور بالكسرة وسكن للقافية.

ش ـ النوعُ السادسُ من المعارف: ما أُضيفَ إلى واحِدٍ من الخمسة المذكورة، نحو «غُلامي»، و«غُلام هذَا»، و«غُلام الَّذِي في الدَّارِ»، و«غُلام القَاضِي».

ورُتْبَتُهُ في التعريف كرتبة ما أضيف إليه؛ فالمضافُ إلى العَلَم في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلا المضاف إلى المضمر؛ فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العَلَم.

والدليلُ على ذلك أنك تقول: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ»، فتصف العَلَمَ بالاسم المضاف إلى المضمر؛ فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفة أعْرَفَ من الموصوف، وذلك لا يجوز على الأَصَحِّ.

* * * * *

فوصف المضاف إلى المُعَرَّف بأل بالمُعَرَّف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، ولا يرد على إطلاق قولهم هنا: إن المضاف إلى المعرفة معرفة ما لا يتعرّف بالإضافة كالصفة المضافة إلى معمولها والتوغّل في الإبهام والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الإضافة من أن كلًّا منها لا يتعرّف بالإضافة والحكم إذا علم في بابه لشيء كان قيدًا للحكم الذي يذكر مطلقًا في باب آخر.

* * *

والمعنى: أن ذاك الرجل الممدوح حبيبي وصديقي والذي يواسيني بماله وقت الحاجة بدون طلب يحميني من العدوّ، ويرميهم من ورائي بالسهم والحجارة.

والشاهد: في بأمسهم وأمسلمه حيث أبدلت لام التعريف ميمًا فهما في لغة حمير.

[الفصل الثامن: المبتدأ والخبر]

[١ ـ تعريف المبتدأ والخبر وحكمهما]:

ص ـ بابٌ: المُبْتَدأ والخَبَرُ مَرْفُوعانِ، كـ «اللَّهُ رَبُّنا» و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنا».

* * *

[(باب) في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الأحكام]

والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظًا أو حكمًا مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لما انفصل وأغنى عن الخبر. والخبر ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المذكور، وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل، تبعًا لمن يرى أنه أصل المرفوعات، وخالف في الشذور فبدأ بالفاعل نظرًا إلى أنه أصلها كما قال؛ وذهب جمع إلى أن كلًّا منهما أصل واختاره الرضي.

قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة **(المبتدأ والخبر)** كلاهما **(مرفوعان)** باتفاق **(كـ الله ربنا ومحمد)** عليه الصلاة والسلام **(نبيّنا)** لمن يعتقد عدم إيمانه، وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرّد من العوامل اللفظية للإسناد، والخبر مرفوع بالمبتدأ وصحّ رفعه به وإن كان يقع جامدًا؛ لأن أصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر، من حيث كونه محكومًا به عليه طلبًا لازمًا كما أن فعل الشرط لما كان طالبًا للجواب عمل فيه عند طائفة.

واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ يخبر عنه الإخبار عن غير معين لا يفيد، ولأن القصد من الكلام إعلام

.....

ش ـ المبتدأ هو «الاسم المُجَرَّدُ عن العوامل اللفظية للإسناد»، فـ «الاسم»: جِنْسٌ يشمل الصَّرِيح كـ «زيد» في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، والمؤوَّل في نحو: «وأَنْ تَصُومُوا» في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ فإنه مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بـ «خير»، وخرج بـ «المجرَّد» نحو: «زيد» في «كانَ زَيْدٌ عالِمًا»؛ فإنَّه لم يتجرَّدْ عن العوامل اللفظية، ونحو ذلك في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة؛ فإنَّها تجرَّدتْ لكنْ لا إسناد فيها.

ودخل تحت قولنا: «للإسناد» ما إذا كان المبتدأ مسندًا إليه ما بعده، نحو: «زَيْدٌ قائمٌ»، وما إذا كان المبتدأ مسندًا إلى ما بعده، نحو: «أقائمٌ الزَّيْدَانِ».

والخبر هو: «المُسْنَدُ الذي تَتِمُّ به مع المبتدأ فائدةٌ»؛ فخرج بقولي «المسند» الفاعلُ في نحو: «أقائمٌ الزَّيْدَانِ»، فإنه وإن تمّتْ به مع المبتدأ الفائدةُ، لكنه مسندٌ إليه، لا مسند، وبقولي: «مع المبتدأ» نحو: «قام» في قولك: «قام زيد».

وحُكْمُ المبتدأ والخبر الرَّفْعُ.

* * * * *

السامع ما يحتمل أن يجهله، والأمور الكلية أقلّ أن يجهلها أحد وإنما يجهل الأمور الجزئية، وأورد على الأول مجيء الفاعل نكره وهو مخبر عنه وأجيب: بأن الفاعل تخصّص بالحكم المتقدم عليه.

قال الرضي: وهذا وهم؛ لأنه إذا حصل تخصّصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته. وقد قالوا: إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته.

* * *

إذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت، والفائدة تحصل في الغالب إذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي كثيرة، وأنهاها بعضهم إلى نيّف وثلاثين موضعًا.

.....

[٢ ـ الابتداء بالنَّكرة]:

ص ـ **ويَقَعُ المُبْتَدأُ نَكِرَةً إن عمَّ أوْ خَصَّ، نحو: «ما رَجُلٌ في الدَّارِ»، و﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦١ ـ ٦٤]، و﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، و«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ الله».**

* * *

ش ـ الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة، لا نَكِرَةً؛ لأنَّ النَّكرة مجهولة غالبًا، والحكم على المجهول لا يفيد، ويجوز أن يكون نكرة إنْ كان عامًّا أو خاصًّا؛ فالأول كقولك: «ما رجُلٌ في الدَّار»، وكقوله تعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦١ ـ ٦٤] فالمبتدأ فيهما عامّ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ الله في اليَوْمِ واللَّيْلَةِ»؛ فالمبتدأ فيهما خاص؛ لكونه موصوفًا في الآية، ومضافًا في الحديث. وقد ذكر بعضُ النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صُورًا، وأنهاها بعضُ المتأخرين إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعًا، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم، فليتأمَّلْ ذلك.

* * * * *

وذكر بعضهم أنها ترجع إلى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال: **(ويقع المبتدأ نكرة إن عمّ)** كل فرد من جنسه **(أو خصّ)** فردًا من ذلك الجنس فالعام **(نحو: ما رجل في الدار)**؛ لأن النكرة في سياق النفي تعمّ، فإذا عمّت كان مدلولها جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرّف بأل الجنسية.

(و) منه نحو: **(﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: الآية ٦٠])**، ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: الآية ١١٦] ومن يقم أقم معه **(و)** الخاص نحو: **(﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٢١])**؛ لأن الوصف يخصص الموصوف النكرة، فتحصل به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف، ويحتمل أن يكون من الأول أيضًا، **(و)** من الخاص قوله عليه الصلاة والسلام: **(«خمس صلوات كتبهنّ الله)** على العباد» لتخصيصه بالإضافة وقوله: «أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة»، وقولك: رجيل جاءني؛ لأنه بمعنى رجل صغير جاءني.

* * *

.....

[٣ ـ الخبر الجملة وروابطه]:

ص ـ والخَبَرُ جُمْلةً لها رَابِطٌ، كـ «زَيْدٌ أَبُوهُ قائمٌ»، و﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و«زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» إلا في نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١].

* * *

(و) يقع (**الخبر**) مفردًا جامدًا، فلا يحتمل ضمير المبتدأ أو مشتقًّا فيتحمله ما لم يرفع ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا، ويجب إبراز المتحمّل وإن أمِنَ اللَّبس إذا جرى الوصف على غير من هو له، ويقع الخبر (**جملة لها**) أي: فيها (**رابط**) وجوبًا يربطها بالمبتدأ الذي سيقت له اسميّة كانت أو فعلية، ويجوز حذفه إن علم ونصب بفعل أو وصف أو جرّ باسم فاعل أو حرف تبعيض أو ظرفية أو مسبوق بمسائل لفظًا ومعمولاً نحو: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: الآية ٩٥]، وقوله:

أصخ فالذي توصني به أنت مفلح

وروابط الجملة بما هي خبر عنه، أوصلها في المغني إلى عشرة على خلاف في بعضها واقتصر منها هنا على أربعة: أحدها الضمير وهو الأصل في الربط، ومن ثم يربط به مذكورًا (**كزيد أبوه قائم**) وعمرو قائم أخوه ومحذوفًا كما مرّ.

(و) الثاني الإشارة نحو: (﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [**الأعراف: الآية ٢٦**]) إن قدّر ذلك مبتدأ ثانيًا وإلا بأن قدّر تابعًا للباس على أنه بدل أو عطف بيان فالخبر مفرد.

والثالث إعادة المبتدأ بلفظه نحو: زيد قام زيد، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل (و) التعظيم نحو: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة: الآيتان ١، ٢] فالقارعة: مبتدأ أول، وما: اسم استفهام مبتدأ ثانٍ، والقارعة: خبره، وهما خبر الأول، والتقدير: القارعة أي: شيء هي، كما تقول: أي رجل زيد إذا أردت التعظيم والتفخيم لشأنه.

(و) الرابع: العموم بأن تكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعمّ من المبتدأ، فيكون المبتدأ داخلاً تحته نحو: (**زيد نعم الرجل**) فأل في الرجل للجنس وهو مشتمل

.....

ش ـ أي: ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برَابِطٍ من رَوابطَ أربعةٍ:

أحدها: الضميرُ، وهو الأصلُ في الرَّبْطِ، كقولك: «زَيْدٌ أَبُوهُ قائمٌ» فـ «زيد» مبتدأ أول، و«أبوه» مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، و«قائم» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير.

الثاني: الإشارة، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فـ «لباس»: مبتدأ، و«التقوى»: مضاف إليه، و«ذلك»: مبتدأ ثانٍ، و«خير»: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظِه نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١، ٢]؛ فـ «الحاقَّة»: مبتدأ أول، و«ما»: مبتدأ ثانٍ، و«الحاقة»: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

على كل أفراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل الربط ومنه قوله:

وأما الصبر عنها فلا صبرًا

والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي أوضحه جماعة من النحاة، وذكره في المغني كالمتبري منه ثم قال: ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، وخالد لا رجل في الدار؛ وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه.

ولمّا كان من الجملة الواقعة خبرًا، ما لا يحتاج إلى رابط نبّه على ذلك بقوله: **(إلا في نحو:** ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ **[الإخلاص: الآية ١])** مما الجملة المضمر بها نفس المبتدأ في المعنى: أي فلا تحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه؛ لأنها مفسّرة للمبتدأ والمفسّر عين المفسّر، هذا إن قدّر هو ضمير الشأن وإلا بأن قدّر ضمير المسؤول عنه فالخبر مفرد وهو ﴿ٱللَّهِ أَحَدٌ﴾ [الجنّ: الآية ٢٢] خبر بعد خبر أو بدل.

قال الدماميني تبعًا للمرادي: والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة».

* * *

.....

الرابع: العُمُوم، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، فـ «زيد»: مبتدأ. و«نِعم الرجل»: جملة فِعْلية خبره، والرابط بينهما العموم، وذلك لأن «أل» في «الرجل» للعموم، و«زيد» فَرْد من أفراده، فدخل في العموم، فحصل الرَّبْطُ.

وهذا كله إذا لم تكن الجملةُ نَفْسَ المبتدأ في المعنى؛ فإن كانت كذلك، لم يُحْتَجْ إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، فـ «هو»: مبتدأ، و«الله أحد»: مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به، لأنها نفسهُ في المعنى؛ لأن «هو» بمعنى الشأن، وكقوله ﷺ: «أفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لا إله إلا الله».

* * * * *

[٤ ـ الخبر شبه جملة]:

ص ـ وظَرْفًا منْصُوبًا، نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وجارًا ومَجرُورًا كـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ١]، وتعلُّقهما بِـ «مُسْتَقِرٌ» أو «اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفَينِ.

* * *

(و) يقع الخبر أيضًا **(ظرفًا)** زمنيًا أو مكانيًا حالة كونه **(منصوبًا)** لفظًا بما تعلق به **(نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٤٢])** والرحيل غدًا.

(و) يقع أيضًا **(جارًا ومجرورًا)** منصوبًا أيضًا محلاً بذلك **(كـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢])**. وشرطهما أن يكونا تامّين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك.

ولمّا كان الخبر إذا وقع ظرفًا أو مجرورًا راجعًا في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة قال: **(وتعلقهما)** حينئذ إما **(بـ مستقر)** ونحوه، إما هو اسم فاعل، وهو اختيار طائفة محتجّين بأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر الإفراد.

.....

ش ـ أي: ويقع الخبر ظَرْفًا منصوبًا، كقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وجارًا ومجرورًا، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ١]، وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوفٍ وجوبًا تقديره: «مستقرّ» أو «استقرَّ»، والأوّلُ اختيار جمهور البصريين، وحُجَّتهم أنّ المحذوف هو الخبرُ في الحقيقة، والأصلُ في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، والثاني اختيارُ الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحُجَّتهم أنّ المحذوفَ عاملُ النصب في لفظِ الظرف ومحلِّ الجار والمجرور، والأصْلُ في العامل أن يكون فعلًا.

* * * * *

وصحّحه في الأوضح ورجحه ابن مالك بأمور:

منها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله:

فأنت لدا بحبوحة الهون كائن

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به.

ومنها: أن الفعل المقدّر جملة بإجماع، واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه.

ومنها تعيينه اتفاقًا بعد أما وإذا الفجائية لامتناع إيلائهما الفعل (أو) بـ (استقر) ونحوه مما هو فعل وهو اختيار أكثر البصريين، محتجّين بأن المحذوف عامل في الظرف والمجرور.

والأصل في العامل أن يكون فعلاً، ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة.

قال في المغني: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلاً بل بحسب المعنى، ثم قال: وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف؛ لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال (**محذوفين**) وجوبًا وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صحّحه في الأوضح لا الظرف، وإنما أطلق عليه الخبر لنيابته عن

.....

.....

المحذوف؛ ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذًا. وظاهر كلامه أن المتعلق لا يكون إلا كونًا مطلقًا وبه صرّح في التسهيل.

قال في المغني: وهو شرط لوجوب الحذف وصرّح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل، وبجواز حذفه حينئذ، وعليه خرج قولهم: مَن لي بكذا؟ أي: مَن يتكفّل لي بكذا؟ وقوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: الآية ١٧٨] أي: مقتول أو يقتل. والأصل أن يقدّر مقدمًا على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها. وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرًا وما يقتضي إيجابه. وفيه أيضًا ويلزم مَن قدّر المتعلق فعلاً أن يقدّره مؤخرًا في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ.

وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه عليه، أنه إذا قدّر في الظرف كان أو كائن فهو من التامة، بمعنى: حصل وثبت، والظرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة وإلا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات.

[فائدة] اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان: مستقر بفتح القاف، ولغو، فالمستقر ما كان متعلقه عامًا واجب الحذف نحو: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥] واللغو ما كان متعلقه خاصًا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو جاز نحو: يوم الجمعة جوابًا لمن قال: متى قمت؟ ووجه تسمية الأول مستقرًا والثاني لغوًا أن المتعلق العام لمّا كان إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرًا فيه إلى الظرف سمّي ذلك الظرف مستقرًا لاستقرار الضمير فيه فهو في الأصل مستقر فيه، ثم حذفت الصلة وهي فيه اختصار؛ لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك: فيه مشترك. ولمّا كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سمي لغوًا أو مغلى كأنه ألغى ولم يعتبر اعتبار الأول. قاله الدماميني.

[قاعدة] كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبه أو ما أوّل بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، والمتعلق إما أن يكون

.....

ص ـ ولا يُخْبَرُ بالزَّمَانِ عَنِ الذَّات، و«اللَّيْلَةَ الهلالُ» مُتَأَوَّلٌ.

* * *

ش ـ ينقسم الظرف إلى: زمانيّ، ومكانيّ، والمبتدأ إلى: جوهر، كـ «زيد» و«عَمْرو»، وعَرَضٍ كـ «القيام» و«القُعود»، فإن كانَ الظرفُ مكانيًا، صحَّ الإخبار به عن الجوهر والعَرَضِ، تقول: «زَيْدٌ أمامَكَ، والخيرُ أمامَكَ»، وإن كانَ زمانيًّا صحَّ الإخبار به عن العَرَضِ دون الجوهر؛ تقول: «الصَّوْمُ اليَوْمَ» ولا يجوز: «زَيْدٌ اليَوْمَ»: فإنْ وُجِدَ في كلامهم ما ظاهِرُهُ ذلك، وَجَبَ تأويلُه، كقولهم: «الليلةَ الهِلالُ» فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلةَ طلوعُ الهلالِ.

* * * * *

ملفوظًا به أو مقدّرًا، والمقدّر إما واجب الحذف أو لا، وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني.

* * *

(ولا يخبر بـ) اسم **(الزمان عن)** المبتدأ الجوهر المعبّر عنه باسم **(الذات)** فلا يقال: زيد اليوم؛ لعدم الفائدة؛ فإن حصلت جاز، كأن يكون المبتدأ عامًا والزمان خاصًا نحو: نحن في شهر كذا، أو في زمان طيب. وفهم منه أن المكان يخبر به عن الجوهر نحو: زيد أمامك، وعن اسم المعنى نحو: الخبر عندك وأن اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك إذا كان الحدث غير مستمر نحو: الصوم غدًا وإلا فلا؛ لعدم الفائدة.

(و) أما نحو قولهم: **(الليلة الهلال)** مما ظاهره أنه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو **(متأوّل)** بحذف اسم معنى مضافًا، هو المبتدأ في الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالإخبار إنما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر، وقيل: لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبه باسم المعنى من حيث إنه يحدث في وقت دون آخر.

* * *

.....

[٥ ـ المبتدأ الصفة]:

ص ـ ويُغنِي عَنِ الخَبَرِ مَرْفُوعُ وصْفٍ مُعْتَمِدٍ على استِفْهَامٍ أو نَفْيٍ، نحوُ:

أقـاطِـنٌ قَـوْمُ سَـلْـمـى .....

و«ما مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

* * *

ش ـ إذا كان المبتدأ وصْفًا معتمدًا على نفي أو استفهام، استَغْنى بمرفوعه عن الخبر، تقول: «أقائمٌ الزيدان؟» و«ما قائم الزيدان»؛ فـ «الزيدان»: فاعل بالوصف، والكلام مُسْتَغْنٍ عن الخبر، لأنَّ الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا ترى أن المعنى: أيقومُ الزيدانِ، وما يقوم الزيدان؟ والفعلُ لا يصحُّ الإخبارُ عنه، فكذلك ما كان في موضعه، وإنَّما مثلتُ بـ «قاطنٍ» و«مضروب» ليعلم أنّه لا فرق بين كون الوصف رافعًا للفاعل، أو النائب عن الفاعل.

ولما كان من المبتدأ ما لا خبر له؛ لأنه في معنى الفعل، لكن له مرفوعًا يغني عنه نبّه عليه بقوله: **(ويغني عن الخبر)** في حصول الفائدة **(مرفوع وصف)** يكتفي به فاعلاً كان أو نائبه. والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب **(معتمد)** ذلك الوصف، ليصحّ الاكتفاء بالمرفوع **(على)** أداة **(استفهام)** حرفًا كانت أو اسمًا **(أو)** أداة **(نفي)** كذلك أو فعلاً، فالاستفهام بالحرف **(نحو:**

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا)

وبالاسم نحو: كيف جالس العمران **(و)** النفي بالحرف نحو: **(ما مضرُوب العمران)** وبالفعل نحو: ليس قائم الزيدان، ومنه نحو غير قائم الزيدان، ومنه قوله:

غـيـر مـأسـوف عـلـى زمـن يـنـقـضـي بـالـهـمّ والـحـزن

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو: إنما قائم الزيدان، ولا فرق في المرفوع أيضًا بين أن يكون اسمًا ظاهرًا كما مرّ، أو ضميرًا بارزًا كقوله:

خـلـيـلـي مـا واف بـعـهـدي أنـتـمـا

.....

ومن شواهد النفي قوله: [من الطويل]

٣٨ ـ خَـلِـيـلَيَّ مـا وافٍ بِـعَـهْـدِي أنـتُـمـا إذَا لـم تَـكُـونـا لـي عَـلى مَـنْ أُقَـاطِـعُ

وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوزة لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة، واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين وما أوهم أو خلاف ذلك مؤوّل عندهم، ثم هذا الوصف مع مرفوعه إما أن يتطابقا أو لا، فإن تطابقا إفرادًا نحو،

شواهد المبتدأ والخبر

٣٨ ـ خَـلِـيـلَيَّ مـا وافٍ بِـعَـهْـدِي أنـتُـمـا إذا لـم تـكـونـا لـي عـلى مَـنْ أقـاطِـعُ

قائله لم أقف عليه.

الإعراب: خليلي منادى مضاف حذف منه حرف النداء منصوب بالياء لأنه مثنى وأصله: يا خليلان، فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون للإضافة فصار يا خليلاي، ثم قلبت ألف التثنية ياء وأدغمت الياء في الياء فصار: يا خليلي، ثم حذف حرف النداء فصار خليلي، وما نافية، ووافٍ اسم فاعل مبتدأ لاعتماده على النفي مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وبعهدي جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه متعلق بوافٍ، وأنتما فاعله سدّ مسدّ الخبر، وذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وتكونا فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون والألف ضمير المثنى اسم تكن في محل رفع، ولي أي لأجلي جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها، وعلى حرف جرّ، ومن اسم موصول بمعنى الذي مجرور بعلى مبني على السكون في محل جرّ، أقاطع فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف أي أقاطعه، وجملة لم تكونا... الخ إذًا في محل جر مضاف إليه، وجواب إذًا محذوف لدلالة ما تقدّم عليه.

والمعنى: يا خليلي إذا لم تكونا لي على الذي أقاطعه وأهجره فما أنتما وافيان بعهدي وصحبتي.

٣٨ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٨١؛ والدرر ٢/ ٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٦؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٤.

ومن شواهد الاستفهام قولُه: [من البسيط]

٣٩ ـ أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمى أمْ نَوَوْا ظَعَنا؟ إنْ يَظْعَنُوا فعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

* * * * *

أقائمٌ زيد، جاز في الوصف وجهان: الابتدائية والخبرية إلا في نحو: أقائم اليوم امرأة فيتعيّن الأول، وهذا يقدح في قولهم: إنه متى أوقع تقدم الخبر في إلباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره وإن تطابقا تثنية وجمعًا نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون تعيّن خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتحمّله الضمير، وإن لم يتطابقا تعيّن ابتدائية الوصف وما بعده فاعلاً أو نائبًا عنه مُغنِيًا عن الخبر.

والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر.

* * *

والشاهد في قوله: ما وافٍ بعهدي أنتما حيث سدّ الفاعل وهو أنتما مسدّ الخبر للمبتدأ، وهو وافٍ بعد اعتماده على النفي.

٣٩ ـ أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أمْ نَوَا ظَعَنا إنْ يظْعنُوا فعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطنا

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: أقاطن الهمزة للاستفهام، وقاطن مبتدأ لاعتماده على الاستفهام مرفوع بالضمّة، وقوم فاعل لاسم الفاعل الذي هو قاطن سدّ مسدَّ الخبر مرفوع بالضمة، وسلمى مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر نيابة عن الكسرة لأنه اسم غير منصرف المانع له من الصرف ألف التأنيث المقصورة، وأم عاطفة معادلة لهمزة الاستفهام، ونووا فعل وفاعل، وظعنا مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول معطوفة على الجملة التي قبلها لا محلّ لها من الإعراب، وإن يظعنوا: إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول شرطه والثاني جوابه وجزاؤه، ويظعنوا بمعنى يرتحلوا فعل الشرط مجزوم بحذف النون والواو فاعله، وفعجيب: الفاء رابطة للجواب، وعجيبٌ خبر مقدم مرفوع بالضمّة، وعيش مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة وهو مضاف، ومن اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه، وقطنا أي: أقام فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا

---

٣٩ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٨١؛ وجواهر الأدب ص ٢٩٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥١٢.

[٦ ـ تعدُّد الخبر]:

ص ـ وقَدْ يتَعَدَّدُ الخَبرُ، نحوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾ [البروج: ١٤].

* * *

(وقد يتعدد الخبر) جوازًا على الأصح؛ لأن الخبر كالنعت فجاز تعدّده وإن اختلف الجنس **(نحو:** ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: الآية ٢٠]) والتعدد على ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يتعدد لفظًا ومعنى لا لتعدّد المخبر عنه، وعلامة هذ النوع صحة الاقتطار على كل واحد من الخبرين أو الإخبار نحو: زيد فقيه شاعر كاتب فإذا استعملته بالعطف جاز اتفاقًا.

ثانيها: أن يتعدد لفظًا لا معنى لقيام المتعدّد فيه مقام خبر واحد نحو: هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة الخبر الواحد إذ المعنى هذا مزّ خلافًا لأبي علي ولهذا امتنع توسّط المبتدأ بينهما وتقدمهما عليه على الأصح.

ثالثًا: أن يتعدد لتعدّد صاحبه إما حقيقة نحو: بنوك فقيه وشاعر وكاتب، وقوله:

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظة

أو حكمًا نحو: ﴿أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ﴾ [الحديد: الآية ٢٠] وهذا يجب فيه العطف. وصرّح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بأن التعبير فيهما بغير لفظ الواحدة لا يقال إلا مجازًا، فما في الشرح من حكاية الإجماع على التعدّد فيهما منظور فيه، اللَّهمَّ إلا أن يريد إجماع مَن تقدّم.

[فائدة] إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار عنها طريقان: أحدهما، أنه تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرًا لما قبله وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعدها. وتضيف غير الأول إلى ضمير متلوّه نحو: زيد عمّه خاله أخوه أبوه قائم. والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم. والآخر أن تجعل الروابط في الإخبار فتأتي بعد خبر الأخير بهاء آخر الأول وتالٍ لمتلو نحو: زيد هند

تقديره هو يعود على من، والألف في قطنا للإطلاق، والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وجملة فعجيب عيش من قطنا في محل جزم جواب الشرط.

ش ـ يجوز أنْ يُخْبَر عن المبتدأ بخبرٍ واحدٍ، وهو الأصلُ، نحو: «زَيْدٌ قائمٌ»، أو بأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦]، وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدُّده، وقَدَّرَ لما عدا الخبرَ الأول في هذه الآية مبتدآتٍ، أي: وهو الوَدُودُ، وهُوَ ذُو العَرْشِ، وأجمعوا على عدم التعدد في مثل: «زَيْدٌ شاعرٌ وكَاتِبٌ» وفي نحو: «الزَّيْدانِ شاعرٌ وكاتِبٌ»، وفي نحو: «هذا حُلو حامضٌ»، لأن ذلك كله لا تعدُّدَ فيه في الحقيقة؛ أما الأول فلأن الأولَ خبرٌ، والثاني معطوف عليه، وأما الثاني فلأن كلَّ واحدٍ من الشخصين مُخْبر عنه بخبر واحد، وأما الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مزٌّ.

[٧ ـ تقدّم الخبر على المبتدأ]:

ص ـ وقدْ يتقدَّمُ، نحوُ: «في الدَّار زَيْدٌ»، و«أَيْنَ زَيْدٌ؟».

* * *

الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه. والمعنى الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وإنما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله أبو حيان.

واعلم أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى فحقه أن يتأخر عنه وضعًا كما هو متأخر عنه طبعًا.

(و) لكنه **(قد يتقدم)** عليه حيث لا مانع إما جوازًا **(نحو: في الدار زيد؟)** أو وجوبًا بأن يكون له صدر الكلام، إما بنفسه كالاستفهام **(و)** ذلك نحو: **(أين زيد)** إذ لو أخّر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريّته، أو بغيره نحو: صبيحة أيّ يوم سفرك؟ أو يوقع تأخيره في لَبْس ظاهر نحو:

عـنـدي درهـم ولـي وطـر

إذ لو أخّر توهّم أنه صفة للنكرة فالتزم تقدمه؛ دفعًا للالتباس، أو يكون المبتدأ محصورًا فيه بإلا لفظًا نحو: ما لنا إلا اتّباع أحمد عليه الصلاة والسلام، أو معنى

والمعنى: أن قوم سلمى التي هي المحبوبة وهي بينهم هل هم مقيمون أم نووا الرحيل والانتقال؟ فإن كانوا قد نووا الرحيل فعيش من يقيم ويتخلّف عنهم يكون عجبًا.

ش ـ قد يتقدَّم الخبر من المبتدأ: جوازًا، أو وجوبًا.

فالأول نحو: «في الدَّارِ زَيْدٌ»، وقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ [القدر: ٥]، و﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾ [يس: ٣٧]، وإنما لم يُجْعل المقدَّمُ في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبرًا لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

والثاني كقولك: «في الدَّارِ رَجُلٌ»، و«أين زَيْدٌ؟»، وقولهم: «على التَّمْرةِ مِثْلُها زُبْدًا»، وإنَّما وجب في ذلك تقديمُه لأنَّ تأخيره في المثال الأوَّل يقتضي التباس الخبر بالصفة؛ فإن طَلَبَ النكرةِ الوصفَ لتختَصَّ به طلبٌ حَثِيثٌ، فالتزم تقديمه دفعًا لهذا الوهم، وفي الثاني إخراج ما له صَدْرُ الكلام ـ وهو الاستفهام ـ عن صَدْرِيَّته، وفي الثالث عَوْدَ الضمير على متأخِّره لفظًا ورتبة.

* * * * *

[٨ ـ حذف المبتدأ والخبر]:

ص ـ وقَدْ يُحذفُ كلٌّ من المُبتَدأ والخبرِ، نحو: ﴿سَلَٰمٌ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أي: عليكم، أنتُم.

* * *

نحو: إنما قائم زيد، إذ لو أخّر لأوهم الانحصار في الخبر، أو يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر نحو: على التمرة مثلها زبدًا، أو على مضاف إليه الخبر كقوله:

ولـكـن مـلء عـيـن حـبـيـبـهـا

إذ لو أخّر للزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

* * *

(وقد يحذف كلٌّ من المبتدأ والخبر) جوازًا للعلم به. وقد اجتمع حذف كلٍّ منهما وبقاء الآخر في **(نحو:** ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٥]) فسلام مبتدأ والمسوّغ له الدعاء والخبر محذوف **(أي عليكم)** وقوم خبر لمبتدأ محذوف أي: **(أنتم)** قال ابن إباز:

والشاهد في قوله: أقاطن قوم سلمى حيث أغنى مرفوع الوصف عن الخبر.

ش ـ وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أي: هي النارُ، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سُورَةٌ.

والثاني كقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائم، وقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، أي: أم الله أعلم.

وقد اجتمع حذفُ كلٍّ منهما، وبقاء الآخر، في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، فـ «سلام»: مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: سَلامٌ عليكم، و«قَوْمٌ»: خبر حذف مبتدؤه، أي: أنتم قوم.

* * * * *

[٩ ـ وجوب حذف الخبر]:

ص ـ ويجبُ حذفُ الخبرِ قبلَ جوابَيْ «لَوْلا» والقَسَمِ الصريح،

وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرًا فأيّهما أولى؟ قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محطّ الفائدة. وقال العبدي: الأولى الخبر؛ لأن التجوّز في آخر الجملة أسهل.

وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم أقوال: ثالثها التخيير.

وقد يجب حذف كلٍّ منهما فيجب حذف المبتدأ، ولم ينبّه عليه هنا إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحّم كمررت بزيد الكريم، أو بمخصوص نعم وبئس مؤخرًا عنهما أو بصريح القسم نحو: في ذمتي لأفعلنّ: أي يميني، أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله كصبر جميل: أي صبري.

* * *

وأما حذف الخبر وجوبًا، فقد نبّه عليه بقوله: **(ويجب)** أي: الحذف **(في الخبر)** في أربع مسائل:

الأولى والثانية: **(قبل جوابي لولا)** الامتناعية: أي الدالّة على امتناع الثاني؛ لوجود الأول **(والقسم الصريح)**: وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسمًا نحو: لعمرك

.....

والحَالِ المُمْتَنِع كونُها خَبرًا، وبَعْد واوِ المُصاحَبةِ الصَّرِيحة، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وَ«لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ»، و«ضَرْبي زَيْدًا قائمًا»، و«كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ».

* * * * *

وأيمن الله وأمانة الله، بخلاف غيره نحو: عليَّ عهد الله، فلا يعلم ذلك إلا بقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف، ومحل وجوب الحذف في الأولى إن تعلق الامتناع على نفس المبتدأ كما هو الغالب في لولا، وهذا هو المراد بقولهم: يجب الحذف، إذا كان الخبر كونًا مطلقًا نحو: لولا زيد لأكرمتك: أي لولا زيد موجود، فإن تعلق على نسبة الخبر إلى المبتدأ جاز الحذف إن دلّ على الخبر دليل وإلا وجب ذكره نحو: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة».

(و) الثالثة قبل **(الحال الممتنع كونها خبرًا)** عن المبتدأ المذكور قبلها بأن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في مفسّر صاحب الحال كما سيأتي، أو مضافًا إلى المصدر المذكور نحو: أكثر شربي السويق ملتوتًا، أو إلى مؤوّل به نحو: أخطب ما يكون الأمير قائمًا.

ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين، وتوسّط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله، لا توسّطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما، وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرًا للمبتدأ فالرفع فيه واجب كضربي زيدًا شديد.

وأما قولهم: حكمك مسمطًا: أي حكمك لك مثبتًا فشاذ.

(و) الرابعة **(بعد واو المصاحبة الصريحة)** في معنى المصاحبة بأن تكون نصًّا في المعيّة كما سيأتي، فإن لم تكن نصًّا فيها كما إذا قلت زيد وعمرو، وأردت الإخبار باقترانهما جاز ذكره؛ لعدم التنصيص على المعيّة والحذف؛ اعتمادًا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب.

وأشار إلى أمثلة ما تقدم من المسائل الأربعة على طريق اللفّ والنشر المترتّب بقوله نحو: (﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: الآية ٣١]) فأنتم مبتدأ والخبر محذوف: أي صددتمونا بدليل ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ﴾ [سَبَأ: الآية ٣٢]، وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة، وقد تقدم أن حذف الخبر للدليل جائز لا واجب فالأولى التمثيل بما يكون

.....

ش ـ يجب حذف الخبر في أربع مسائل:

إحداها: قبل جواب «لَوْلاَ»، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، أي: لولا أنتم صَدَدْتُمونا عن الهُدى، بدليل أنَّ بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ [سبأ: ٣٢].

الثانية: قبل جواب القسم الصريح، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: ٧٢]، أي: لعمرك يميني، أو قَسَمي، واحترزت بالصريح عن نحو: «عَهْدُ الله»؛ فإنَّه يستعمل قَسَمًا وغيرَه، تقول في القسم: «عهدُ الله لأفْعَلَنَّ» وفي غيره: «عهدُ الله يجبُ الوفاءُ به»؛ فلذلك يجوز ذكر الخبر، تقول: «عَليَّ عهدُ الله».

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبرًا عن المبتدأ، كقولهم: «ضَرْبي زَيْدًا قائمًا»، أصله: ضربي زيدًا حاصِلٌ إذا كان قائمًا، فـ «حاصِلٌ»: خبر، و«إذا»: ظرفٌ

فيه الخبر كونًا مطلقًا، وإنما حذف؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالّة عن امتناع الوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ.

وإذا قيل: لولا زيد لأتيتك لم يشك في أن وجوده يمنع من الإتيان فصحّ الحذف لتعيّن المحذوف ووجب لسدّ الجواب مسدّه (و) نحو: **(لعمرك لأفعلنَّ)** فعمرك مبتدأ والخبر محذوف: أي قسمي للعلم به ووجب لسدّ الجواب مسدّه، وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمنًا طويلاً، ثم استعمل في القسم مرادًا به الحياة (و) نحو: **(ضربي زيدًا قائمًا)** فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد النصب، وقائمًا حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسدّ الخبر. والأصل حاصل إذا كان أو إذ كان قائمًا فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة، وهذه الحال لا يصحّ جعلها خبرًا عن ضربي؛ لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام، وإنما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لأمرين: أحدهما لالتزام تنكير الحال فإنهم لا يقولون: ضربي زيدًا القائم فلما التزم تنكيره علم أنه لا خير.

الثاني حال وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه كالحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (و) نحو: **(كل رجل وضيعته)** بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحِرفَة سُمِّيت بذلك؛ لأنها إذا تركها ضاعت فيكون قد ضيّعها أو ضاع بتركها،

.....

للخبر مضافٌ إلى «كان» التامَّة، وفاعلها مستتر فيها، عائد على مفعول المصدَر، و«قائمًا»: حالٌ منه، وهذه الحال لا يصح كونُها خبرًا عن هذا المبتدأ؛ فلا تقول: «ضَرْبي قائم»؛ لأنّ الضرب لا يوصف بالقيام، وكذلك «أكْثرُ شُرْبي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا»، و«أخْطَبُ ما يكون الأمِيرُ قائمًا»، تقديره: حاصل إذا كان ملتوتًا، أو قائمًا، وعلى ذلك فَقِسْ.

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة؛ كقولهم: «كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه»، أي: كل رجلٍ مع ضيعته مَقْرونانِ؛ والذي دلَّ على الاقتران ما في الواو من معنى المعيَّة.

* * * * *

فكل مبتدأ ورجل مضاف إليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف: أي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، ووجب لقيام الواو مقام مع.

* * * * *

.....

[الفصل التاسع: النواسخ]

[١ ـ الأفعال الناقصة]:

ص ـ بابٌ: النَّواسِخُ لِحُكْمِ المُبْتَدإِ والخَبَرِ ثَلاثةُ أنواعٍ؛ أحَدُها: «كانَ»، و«أمْسَى»، و«أصْبَحَ»، و«أضْحَى»، و«ظَلَّ»، و«بَاتَ»، و«صَارَ»، و«لَيسَ»، و«مَا زَالَ»،

(باب) في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر

(النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل:

أحدها: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة.

والثاني: عكسه وهو إن وأخواتها وما حمل على إن.

والثالث: ما ينصبهما معًا وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها.

وسُمِّيت نواسخ لإزالتها حكم المبتدأ والخبر أخذًا من النسخ وهو لغة الإزالة، وبدأ بالنوع الأول غير متعرِّض لأفعال المقاربة.

ثم اعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام:

(أحدها:) ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية (**كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس**) وفي معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وحار وراح وتحوّل.

الثاني: ما يعمل بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء (و) هو أربعة (**ما زال**) ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول فإنهما تامّان:

.....

و«مَا فَتِيء»، و«ما انْفَكَّ»، و«ما بَرِحَ»، و«مَا دَامَ»؛ فَيَرْفَعْنَ المُبْتَدأ اسمًا لهُنَّ، ويَنْصِبْنَ الخبرَ خبرًا لهنَّ، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

* * *

الأول منهما مُتَعدٍّ إلى واحد ومصدره الزيل.

والثاني قاصر ومصدره الزوال **(وما فتيء وما انفك وما برح)** وهذه الأربعة معانيها متفقه بلا خلاف مثال النفي نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هُود: الآية ١١٨]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: الآية ٩١]، ومنه ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: الآية ٨٥]، وقوله:

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا

إذا الأصل لا تفتؤ ولا أبرح. ومثال النهي قوله:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء قوله:

ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

وقيّده في الارتشاف بلا خاصة كما في البيت.

والقسم الثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم **(ما)** المصدرية الظرفية وهو **(دام)** لا غير، كأعط ما دمت مصيبًا درهمًا: أي مدة دوامك مصيبًا، وسمّيت ما هذه مصدرية ظرفية لأنها تقدّر بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما، أو كانت مصدرية غير ظرفية؛ لم تعمل، وإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحًا أي: من دوامه صحيحًا، ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هُود: الآية ١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية. واتفق النحاة على أن كان وأخواتها أفعال إلا ليس فإن الفارسي ومَن تبعه يذهب إلى حرفيّتها، والصحيح فعليّتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها كما تقدم **(فيرفعن)** هذه الأفعال وكذا **ما** تصرف منها **(المبتدأ)** تشبيهًا بالفاعل، ويسمى **(اسمًا لهنّ)** حقيقة وفاعلاً مجازًا **(وينصبن الخبر)** تشبيهًا بالمفعول، ويسمى **(خبرًا لهن)** حقيقة ومفعولاً ومجازًا، لكن يشترط في المبتدأ الذي

.....

ش ـ النواسخ: جمع «ناسخ»، وهو في اللغة من النَّسْخ بمعنى الإزالة، يقال: «نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ»، إذا أزالته، وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو «كان» وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو «إنَّ» وأخواتها، وما ينصبهما معًا، وهو «ظَنَّ» وأخواتها.

ويُسَمَّى الأول من باب «كان» اسمًا وفاعلاً، ويسمى الثاني خبرًا ومفعولاً، ويسمى الأول من معمولَيْ بابِ «إنَّ» اسمًا، والثاني خبرًا، ويسمى الأول من معمولي باب «ظن» مفعولاً أولاً، والثاني مفعولاً ثانيًا.

[أ ـ «كان» وأخواتها]:

والكلام الآن في باب «كان»، وألفاظه ثلاثَ عشرةَ لفظةً، وهي على ثلاثة أقسام: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية: «كان»، و«أمسى»، و«أصبح»، و«أضحى»، و«ظلّ»، و«بات»، و«صار»، و«ليس»، وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نَفْيٌ أو شبهه وهو أربعة: «زَالَ»، و«بَرِحَ»، و«فَتِيءَ»، و«انْفَكّ»؛ فالنفيُ نحو قوله

تدخل عليه أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية وأن لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرّف ولا الابتدائية، سواء كانت لنفسه أو المصحوب لفظي أم معنوي نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: الآية ٥٤]، وأما قوله:

وكوني بالمكارم ذكريني

فنادر لعله استغنى عن ذكر هذه الشروط إحالة على المثال فإنه جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع إلى هذه الأفعال وهو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر لأن الاسم لم يتغيّر عمّا كان عليه، والصحيح الأول بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميرًا نحو: وكانوا هم الظالمين، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ويلزم على مقابله أن تكون هذه الأفعال ناصبة لا رافعة وهذا لا يعهد في الأفعال. والأصل تأخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدأ.

* * *

.....

تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] وشبهه هو النهيُ والدُّعاء؛ فالأول كقوله: [من الخفيف]

٤٠ ـ صاحِ شَمِّرْ، ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْتِ؛ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

.....

شواهد كان وأخواتها

٤٠ ـ صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

قائله لم أقف عليه.

الإعراب: صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس لأنه ليس بعلم بل هو صفة؛ لأن شرط المنادى المرخم علميته والزيادة على ثلاثة أحرف وكونه غير مركب فهو مبنيّ على الضم على الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب على لغة من ينتظر الحرف المحذوف، أو مبني على الضم على الحرف الموجود على لغة من لا ينتظر أو هو مرخم صاحبي، فهو منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وياء المتكلم مضاف إليه، وعليه فيكون فيه شذوذان كونه غير علم وكونه مضافًا، وشمِّر بكسر الميم المشدّدة أي استعد فعل أمر مبنيّ على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ومتعلقه محذوف تقديره للموت، ولا الواو للعطف، ولا ناهية، وتزل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون واسم تزل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وذاكر خبره منصوب بالفتحة، والموت مضاف إليه مجرور بالكسرة، وفنسيانه الفاء للتعليل، ونسيانه مبتدأ مرفوع بالضمّة، ونسيان مضاف والهاء في محل جر مضاف إليه، وضلال خبره مرفوع بالضمّة، ومبين نعت لضلال ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

والمعنى: يا صاحب أو يا صاحبي استعدّ للموت ولا تترك ذكره أبدًا بقلبك ولسانك لأن نسيانه وتركه ضلال وزلل ظاهر.

والشاهد في قوله: ولا تزل حيث أجراه مجرى كان في رفع المبتدأ ونصب الخبر لتقدم شبه النفي، وهو النهي عليه.

---

٤٠ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٤؛ وتخليص الشواهد ص ٢٣٠؛ والدرر ٢/ ٤٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٩؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١.

والثاني كقوله: [من الطويل]

٤١ ـ أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى ولَا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

وما يعمله بِشَرْطِ أن يتقدم عليه «ما» المصدرية الظرفية، وهو: «دام»، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أي: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا، وسُمِّيَتْ «ما» هذه مصدريةً، لأنها تُقَدَّرُ بالمصدر، وهو الدوام، وظرفيةً لأنَّها تُقَدَّر بالظَّرْفِ، وهو المدّة.

* * * * *

.....

٤١ ـ ألا يا اسْلَمي يا دَارَ مَيَّ على البِلا ولا زالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

قائله ذو الرمّة غيلان.

الإعراب: ألا أداة استفتاح وتنبيه، ويا حرف نداء والمنادى محذوف تقديره: يا هذه مثلاً، فيا حرف نداء وهذه منادى مبني على ضمّ مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي في محل نصب، ويجوز أن تكون الياء للتنبيه مؤكّدًا لألا الاستفتاحية، واسلمي فعل أمر مبنيّ على حذف النون والياء ضمير المؤنثة المخاطبة في محل رفع فاعله، ويا دارَ ميّ حرف نداء، ودار منادى منصوب لأنه مضاف، وميّ اسم امرأة مضاف إليه مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، وعلى بمعنى من حرف جر، والبلا بكسر الباء مقصورًا ويفتح مع المدّ مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر والجار والمجرور متعلق باسلمي، ولا الواو للعطف ولا نافية في اللفظ دعائية من جهة المعنى، وزال فعل ماضٍ ناقص من أخوات كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ومنهلاً بضم الميم خبرها مقدم

٤١ ـ البيت لذي الرّمّة في ديوانه ص ٥٥٩؛ والإنصاف ١/ ١٠٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٣١، ٢٣٢؛ والخصائص ٢/ ٢٧٨؛ والدرر ٢/ ٤٤، ٦١؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٢؛ واللامات ص ٣٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩٤ (يا)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٤٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦، ٤/ ٢٨٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٩٠؛ والدرر ٥/ ١١٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٤ (ألا)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١، ٢/ ٤، ٧٠.

[ب ـ توسُّط الخبر]:

ص ـ وقَدْ يَتَوَسَّطُ الخَبَرُ، نَحْوُ:

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

* * *

ش ـ يجوز في هذا الباب أن يتوسَّطَ الخبرُ بين الاسم والفعل، كما يجوز في باب الفَاعِلِ أن يتقدَّمَ المفعولُ على الفَاعِلِ، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾

(وقد يتوسط الخبر) بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الأصح، ثم تارة يكون التوسّط جائزًا **(نحو:)** ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّوم: الآية ٤٧]، وقوله:

(فليس سواء عالم وجهول)

وتارة يكون واجبًا نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لأجل الحرف المصدري ولا تأخيره عن الاسم لأجل الضمير.

قال الدماميني: وأما تمثيلهم في هذا المقام بنحو: كان في الدار صاحبها فليس بصحيح إذ ليس ثم ما يوجب التوسّط إذ لو قدّم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعًا لمانع كحصر الخبر نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: الآية ٣٥] وكخفاء إعرابهما نحو: كان موسى صديقي، وكتأخر مرفوع الخبر نحو: كان زيد حسنًا وجهه، إذ لو قدّم وقيل: كان حسنًا زيد وجهه أو حسنًا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالأجنبي.

* * *

وبجرعائك جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه متعلق بمنهلاً والخطاب لمي، والقطر أي: المطر اسمها مؤخر مرفوع بها وعلامة رفعه الضمّة.

والمعنى: اسلمي واخلصي يا دار محبوبتي مي من الهلاك والاندراس ولا زال الغيث النافع وقت الحاجة منهلاً بأرضك ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا حتى تصير خضرة.

والشاهد في قوله: ولا زال حيث أجريت مجرى كان في عملها لوجود الشرط وهو تقدّم شبه النفي، وهو الدعاء عليها.

[الروم: ٤٧]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]، وقرأ حمزة وحَفْص: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب «البِرَّ»، وقال الشاعر: [من الطويل]

٤٢ ـ سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

.....

٤٢ ـ سَلي إنْ جَهِلتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُو فَلَيْسَ سواءً عالِمٌ وجَهُولُ

قائله السموأل بن عاديا اليهودي يخاطب امرأة خطبها وآخر فمالت للآخر، فخاطبها بهذا البيت من جملة قصيدة حسنة.

الإعراب: سلي فعل أمر مبنيّ على حذف النون والياء ضمير المخاطبة في محل رفع فاعل، وإن حرف شرط جازم، وجهلت جهل فعل ماضٍ مبنيّ على السكون لاتّصاله بضمير الرفع المتحرك على أحد قولين في محل جزم على أنه فعل الشرط والتاء ضمير المخاطبة فاعله مبنيّ على الكسر في محل رفع ومفعوله محذوف تقديره حالنا وحالهم، والناس مفعول سلي منصوب بالفتحة، وعنّا جار ومجرور متعلق بسلي، وعنهمو الواو للعطف، وعنهمو معطوف على الجار والمجرور قبله، والميم علامة الجمع والواو حرف إشباع وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، أي فسلي الناس... الخ، وفليس: الفاء للتعليل وليس فعل ماضٍ ناقص من أخوات كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وسواء أي متساويين خبرها مقدم وعالم اسمها مؤخر، وجهول معطوف عليه وصحّ الإخبار بسواء عن اثنين لأنه اسم مصدر بمعنى الاستواء.

والمعنى: إن جهلت حالنا وحالهم فاستعلمي من الناس عنّا وعنهم، لأن العالم بالشيء والجاهل به ليسا بمتساويين.

والشاهد في قوله: فليس سواء عالم وجهول حيث وسط الخبر بين ليس واسمها، وهو جائز عند الجمهور.

---

٤٢ ـ البيت للسموأل في ديوانه ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٣؛ وله أو للجلاج الحارثيّ في تخليص الشواهد ص ٢٣٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٠٤.

وقال الآخر: [من البسيط]

٤٣ - لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وعن ابن دُرُسْتُوَيْهِ، أنه منع تقديمَ خبر «ليس»، ومَنَعَ ابنُ مُعْطٍ في ألفيته تقديم خَبر «دامَ»، وهما مَحْجُوجانِ بما ذكرنا من الشواهد وغيرها.

* * * * *

ص - وقَدْ يَتَقَدَّمُ الخَبَرُ، إلاَّ خَبَر «دَامَ» و«لَيسَ».

* * *

(وقد يتقدم الخبر) على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الأصح بدليل ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: الآية ٤٠] فإن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: الآية ٩] وجوازهم نحو: زيدًا لم أضرب وعمرًا لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن، والأولى أن يستشهد ببيت العروض وهو قوله:

اعلموا أني لكم حافظ شاهدًا ما كنت أو غائبًا

وقد يجب التقديم كأن يكون له صدر الكلام نحو: أيًّا كان زيد، وقد يجب التأخير كما يعلم مما مرّ، ولا يستثنى من هذه الأفعال (إلا خبر ليس) فإنه لا يجوز تقديمه عليها

---

٤٣ - لا طِيبَ لِلعَيْشِ ما دامتْ مُنغّصَةً لذّاتُهُ بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ

قائله لم أقف عليه.

الإعراب: لا نافية للجنس على سبيل التنصيص تعمل عمل إن، وطيب بكسر الطاء اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وللعيش جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره حاصل خبرها، وما دامت ما مصدرية ظرفية، ودام فعل ماضٍ ناقص والتاء علامة التأنيث، ومنغصة خبرها مقدم،

---

٤٣ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤١؛ والدرر ٢/ ٦٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٧؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٠٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٧.

ش ـ للخبر ثلاثةُ أحْوَالٍ:

أحدها: التأخيرُ عن الفعل واسمه، وهو الأصْلُ، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

الثاني: التَّوَسُّطُ بين الفعل واسمه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقد تقدم شرحُ ذلك.

والثالث: التقدم على الفعل واسمِهِ، كقولك: «عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ»، والدليلُ على ذلك قولُه تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، فـ «إياكم»: مفعول «يَعْبُدُونَ»، وقَدْ تَقَدَّمَ على «كان»، وتَقَدُّمُ المعمولِ يؤذِنُ بجواز تقدم العامل، ويمتنع ذلك في خَبَرِ «ليس» و«دام».

على الأصح قياسًا على عسى ونعم بجامع الجمود، وما احتجّ به المُجيز من قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: الآية ٨] لا حجّة فيه لجواز أن يكون يوم منصوبًا بفعل مقدّر: أي يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسّع فيه ما لا يتوسّع في غيره، ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهبًا ولم يجزم ما طعامك زيد آكلاً، لكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفًا وقد أطلقوا منعه.

(و) إلا خبر **(دام)** فإنه لا يجوز تقديمه عليها مع «ما» باتفاق، لأن المعمول صلة الحرف المصدري لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضًا.

قال المرادي: وفيه نظر، لأن المنع معلّل بعلّتين وكلٌّ منهما لا ينهض مانعًا باتفاق، ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني أن تكون عالمًا، وإذا نفى الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على ما دام لأن ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائمًا كان زيد دون قائمًا ما كان زيد.

ولذّاته اسمها مؤخر والهاء مضاف إليه يعود على العيش، وبادّكار جار ومجرور متعلق بمنغّصة، وادّكار أي: تذكر مضاف والموت مضاف إليه، والهرم أي: الكبر والضعف معطوف عليه.

والمعنى: لا لذّة لعيش ابن آدم مدة دوام تكدّر لذّاته بتذكره الموت والضعف.

فأما امتِنَاعُهُ في خبر «دَامَ» فبالاتفاق، لأنك إذا قلت: «لا أصْحَبُكَ ما دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ»، ثم قدَّمْتَ الخبر على «ما دام»، لزم من ذلك تقديمُ معمولِ الصلة على الموصول؛ لأن «ما» هذه موصولٌ حَرْفيٌّ يقَدَّرُ بالمصدر كما قدمناه، وإن قدمته على «دام» دون «ما» لزمَ الفَصْلُ بَيْنَ الموصول الحرفيِّ وصلتِهِ، وذلك لا يجوز؛ لا تقول: «عَجِبْتُ ممَّا زَيْدًا تَصْحَبُ» وإنما يجوز ذلك في الموصول الاسْمِي غير الألف واللام؛ تقول: «جاءَنِي الَّذِي زَيْدًا ضَرَبَ»، ولا يجوز في نحو: «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا» أن تُقَدِّمَ «زَيْدًا» على «ضَارِبٍ».

وأما امتناع ذلك في خبر «ليس» فهو اختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل: «ذاهبًا لسْتُ»، ولأنها فِعل جامد، فأشبهت «عَسَى»، وخَبَرُها لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز، مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وذلك لأن «يَوْمَ» متعلق بـ «مصروفًا»، وقد تقدم على «لَيْسَ»، وتَقَدُّمُ المعمولِ يُؤذِنُ بجواز تَقَدُّمِ العامل، والجوابُ أنهم تَوَسَّعُوا في الظروف ما لَمْ يتَوسَّعُوا في غيرها، ونُقِلَ عن سيبويه القولُ بالجوَاز، والقولُ بالمنع.

* * * * *

واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدأ في جواز تعدّده ووقوعه مفردًا وجملة لها رابط، وله مع الاسم حالات فإن كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب أولاً مطلقًا، فإن علمهما وجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فالاسم هو الأعرف على المختار ما لم يكن الآخر اسم إشارة اتصل بها التنبيه، فإن لم يكن أحدهما أعرف فالتخيير، وكذا إن كانا نكرتين ولكلٍّ منهما مسوّغ، وإن كان لأحدهما فقط فهو الاسم وإن اختلفا تنكيرًا وتعريفًا ولا مسوّغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا يعكس إلا في الضرورة.

وجوّزه ابن مالك اختيارًا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة، ومن وروده قوله:

يكون مزاجها عسل وماء

* * *

والشاهد في قوله: ما دامت منغّصة لذّاته حيث توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو جائز عند الجمهور، وفي الاستشهاد بهذا البيت نظر لا يحتمله هذا المختصر.

[د ـ أخوات «صار»]:

ص ـ وتَخْتَصُّ الخمْسَةُ الأُوَلُ بمُرادَفَةِ «صَارَ».

ش ـ يجوز في «كانَ»، و«أَمْسَى»، و«أَصْبَحَ»، و«أَضْحَى»، و«ظَلَّ» أن تستعمل بمعنى «صَارَ»، كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧﴾ [الواقعة: ٥ ـ ٧]، و﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

وقال الشاعر: [من البسيط]

٤٤ ـ أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُها احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْها الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

(**وتختص الخمسة الأُول**) وهي كان وظل وما بينهما (**بمرادفة صار**) الدّالّة على تحوّل الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى إما باعتبار العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحدًا نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧﴾ [الواقِعَة: الآيتان ٢، ٧]، وقوله:

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا

وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٣]، وقال الشاعر:

أضحى يمزق أثوابي ويضربني

وقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٤].

---

٤٤ ـ أمْسَتْ خلَاءً وأمسى أهلُها احتَمَلوا أخْنَى عليها الذي أخنَى على لُبَدِ

قائله النابغة الذبياني.

الإعراب: أمست أمسى بمعنى صار فعل ماضٍ ناقص من أخوات كان والتاء علامة على التأنيث واسمها ضمير مستتر فيها جوازًا تقديره هي يعود على المنازل، وخلاءً أي: خالية خبرها

---

٤٤ ـ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥؛ والدرر ٢/ ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٦ (لبد)، ١٤/ ٢٤٥ (خنا)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٤.

وقال الآخر: [من البسيط]

٤٥ ـ أَضْحَى يُمَزِّقُ أثْوَابِي، وَيَضْرِبُني أَبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغِي عِنْدِيَ الأَدَبا؟

* * * * *

وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماضٍ، فلا يقال: صار زيد علم، ولا ما دام زيد قعد، وكذا البواقي لأن هذه الأفعال تُفهَم على الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضي الانقطاع فتدافعا.

* * *

منصوب بالفتحة، وأمسى الواو عاطفة، وأمسى فعل ماضٍ ناقص، وأهلها اسمها وهو مضاف، وضمير المنازل في محل جر مضاف إليه، واحتملوا أي: ارتحلوا فعل وفاعل والجملة في محل نصب خبرها، وجملة أمسى معطوفة على ما قبلها، وأخنى أي أهلك فعل ماضٍ، وعليها جار ومجرور متعلق بأخنى والضمير عائد على المنازل والديار، والذي فاعل أخنى المتقدم مبنيّ على السكون في محل رفع، وأخنى فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الذي، وجملة أخنى صلته لا محل لها من الإعراب، وعلى لبد جار ومجرور متعلق بأخنى، ولبد هو آخر نسور لقمان، وجملة أخنى الأولى لا محل لها من الإعراب، لأنها مستأنفة.

والمعنى: صارت الديار والمنازل خلاء لا شيء فيها لارتحال أهلها بجمالهم فقد أهلكها الذي أهلك النسر المسمّى بلبد.

والشاهد: في أمسى حيث رادفت صار، وفي رواية:

أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا

٤٥ ـ **أَضْحَى يُمَزِّقُ أثْوَابِي ويَضْرِبُني أَبَعْدَ شَيْبِي يَبْغِي مِنّيَ الأَدَبا**

أقول: لم أقف على قائله.

الإعراب: أضحى فعل ماضٍ ناقص من أخوات كان مرادفة لصار، واسمها ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، ويمزق فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو وأثوابي

٤٥ ـ لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

[هـ ـ الاستغناء عن الخبر]:

ص ـ وغَيْرُ «ليسَ»، و«فَتِيءَ»، و«زَالَ» بجواز التَّمام، أي: الاسْتِغْنَاءِ عنِ الخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧]، و﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧، ١٠٨].

* * *

(و) تختص (غير ليس وفتيء وزال) من هذه الأفعال (بجواز التمام: أي الاستغناء) بالمرفوع (عن الخبر) ويقال له: فاعل حقيقة، هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الأكثرون إلى أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان، فعلى الأول معنى نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط.

قال في المغني: والصحيح أنها كلها دالّة على الحدث إلا ليس. وأبطل ابن مالك مذهب الأكثرين بعشرة أمور ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف. وهذا الخلاف ينبني عليه خلاف من أنها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا؟ فمَن قال: بدلالتها على الحدث أجاز تعلّقها بها، ومَن قال: لا يمنع ذلك وإذا استعملت تامّة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٠]) أي: وإن حصل، وأمسى وأصبح بمعنى دخل في المساء وفي الصباح نحو: (﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ [الروم: الآية ١٧]) أي: تدخلون في المساء (﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: الآية ١٧]) أي: تدخلون في الصباح. ودام بمعنى بقي نحو: (﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: الآية ١٠٧]) أي: بقيت. وأضحى بمعنى دخل في الضحى نحو: أضحينا، أي: دخلنا في الضحى. وبات بمعنى: عرّس كقول عمر رضي الله عنه: أما رسول الله ﷺ فقد بات بمِنًى، أي: عرّس بها. وقد تكون بمعنى: نزل،

مفعوله منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه، وجملة يمزق في محل نصب خبر أضحى، ويضربني الواو حرف عطف، يضربني فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية، والجملة في محل نصب معطوفة على جملة يمزق، وأبْعَدَ الهمزة للاستفهام، وبعد منصوب على الظرفية الزمانية يبغي، وشيبي مضاف إليه مخفوض بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وياء المتكلم مضاف إليه في محل جرّ، ويبغي فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء

ش ـ ويختصّ ما عدا «فتىء» و«زال» و«ليس» من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تامًّا، ومعنى التمام أنْ يُستَغْنى بالمرفوع عن المنصوب، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧]، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧، ١٠٨].

وقال الشاعر: [من المتقارب]

٤٦ ـ تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ ... وَبَاتَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ

وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وَخُبِّرْتُهُ عَنْ بَنِي الأَسْوَدِ

قالوا: بات بالقوم، أي: نزل بهم ليلاً. وصار بمعنى انتقل نحو: صار الأمر إليك أي: انتقل. وقد تأتي بمعنى رجع نحو: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: الآية ٥٣] أي:

للاستثقال، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو، ومنّي جار ومجرور متعلق ببيبغي، وفي رواية عندي والأدبا مفعوله منصوب بالفتحة والألف للإطلاق.

والمعنى: إن ذلك الرجل صار بعد شَيْبي وكبر سنّي يمزّق أثوابي ويضربني للأدب الذي هو رياضة النفس ومحاسن الأخلاق وهو خطأ منه حيث فرط فيه في الصغر وأراد تداركه في الكِبَر.

والشاهد: في أضحى حيث جاءت مرادفة لصار.

٤٦ ـ تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمُدِ ... ونَامَ الخَلِيُّ ولَم تَرْقُدِ

وبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ

قائله امرؤ القيس بن عانس الكندي.

الإعراب: تطاولَ فعل ماضٍ، وليلك فاعله مرفوع بالضمّة وهو مضاف، والكاف ضمير المخاطب مبني على الكسر أو على الفتح مضاف إليه، وبالإثمد بكسر الهمزة وضمّ الميم اسم

---

٤٦ ـ الأبيات لامرىء القيس في ديوانه ص ١٨٥؛ والمستقصى ٢/ ٥٠؛ وسمط اللآلي ص ٥٣١؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٧١؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٨٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٥؛ ومعجم البلدان ١/ ٩٢ (إثمد)؛ وتاج العروس ٧/ ٤٦٨ (ثمد).

وما فَسَّرْنا به التَّمام هو الصحيحُ، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دَلالتُها على الحَدثِ والزمان، وكذلك الخلافُ في تسميةِ ما يَنْصِبُ الخبرَ ناقصًا، لِمَ سُمِّي ناقصًا؟ فعلى ما اخترْناه سُمِّي ناقصًا لكونه لم يَكْتَفِ بالمرفوعِ، وعلى قولِ الأكثرين لأنَّه سُلِبَ الدلالةَ على الحَدث وتجرَّدَ للدلالة على الزمان، والصحيحُ: الأول.

* * * * *

ترجع. وظل بمعنى دام واستمر نحو: ظل اليوم: أي دام ظله. وبرح بمعنى ذهب نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾ [الكهف: الآية ٦٠] أي: لا أذهب.

وانفكّ بمعنى انفصل نحو: فككت الخاتم فانفكّ، أي: انفصل. وأما ليس وفتىء وزال فإنها ملازمة للنقص، وما أوهم خلاف ذلك يؤوّل.

* * *

موضع جار ومجرور متعلق بتطاول، ونام الواو عاطفة على ما قبلها، ونام فعل ماضٍ، والخليّ فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة، وقوله: ولم الواو عاطفة كذلك، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وترقد فعل مرفوع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وكسر للقافية وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت بفتح التاء، وقوله: وبات الواو عاطفة، وبات فعل ماضٍ تامّ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة ونام، وقوله: وباتت له ليلة الواو للحال، وبات فعل ماضٍ تام والتاء علامة التأنيث وله جار ومجرور متعلق ببات، وليلة فاعله، ويجوز أن يكون الجار والمجرور خبرًا لبات مقدم، وليلة اسمها مؤخّر على أنها ناقصة، وجملة وباتت في محل نصب على الحال من فاعل بات، أي والحال أن بيتوتته كانت شديدة، وكليلة الكاف حرف جرّ وليلة مجرور به وليلة مضاف، وذي صفة لموصوف محذوف تقديره كليلة الرجل، ذي العائر مضاف إليه مجرور بالياء، وذي مضاف، والعائر مضاف إليه مجرور بالكسرة، والأرمد صفة بعد أخرى أو صفة مؤكّدة للعائر، والكاف وما دخلت عليه في محل رفع صفة لقوله ليلة، أي: ليلة مثل ليلة ذي العائر.

والمعنى: أنه لما سمع بموت أبيه وهو بالمكان المعروف بالإثمد لم ينم من شدّة ما حلّ به من البلوى والمحنة، فبذلك طالت ليلته كطولها على الأرمد بخلاف الذي لم يكن في قلبه شيء من الهموم، فإنه ينام بسرعة.

والشاهد: في بات حيث استعملها الشاعر تامّة ولم يحتج فيه إلى خبر.

[و ـ زيادة «كان»]:

ص ـ و«كَانَ» بِجَوَازِ زِيادَتِها مُتَوَسِّطَةً، نحو: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا».

* * *

ش ـ تَرِدُ «كان» في العربية على ثلاثة أقسام:

١ ـ ناقصة، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

٢ ـ وتامَّة، فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

٣ ـ وزائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

وشَرْطُ زيادتها أمران: أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكونَ بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ومجرورًا، كقولك: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا» أصلُهُ: ما أحْسَنَ زيدًا؛ فزيدتْ «كان» بين «ما» وفعلِ التعجب. ولا نعني بزيادتها أنها لم تدلَّ على معْنىً ألبتَّة، بل أنها لم يُؤْتَ بها للإسناد.

* * * * *

(و) تختص (**كان**) بمرادفة لم يزل فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: الآية ٤٥]، و(**بجواز زيادتها متوسطة**) بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ومجرورًا كالمبتدأ وخبره نحو: زيد كان عالم، والفعل ومرفوعه نحو: لم يوجد كان مثلك، الموصول وصلته نحو: جاء الذي كان ضربته، والموصوف وصفته نحو: جاء رجل كان عالم، واطّراد زيادتها بين ما وفعل التعجب (**نحو: ما كان أحسن زيدًا**) ومعنى زيادتها أنه لم يؤت بها للإسناد. وفهم من قوله: كان أنها تُزاد بلفظ الماضي وأن غيرها من أخواتها لا يُزاد وهو كذلك، وما ورد بخلاف ذلك فشاذ. ومن قوله: متوسطة أنها لا تُزاد في صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لأن ما ذكر أولاً يكون مُعتَنًى بشأنه وما ذكر آخر يكون محطّ الفائدة وكلاهما ينافي الزيادة. وجوّز الفرّاء زيادتها آخرًا قياسًا على إلغاء ظن آخرًا، والأصح المنع لأن الزيادة خلاف الأصل فلا تستعمل إلا فيما اعتيد استعمالها فيه.

* * *

[ز ـ حذف نون مضارع «كان»]:

ص ـ وحَذْف نُونِ مُضَارِعها المَجْزُومِ وصْلًا، إنْ لم يلْقَها ساكِنٌ، ولا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ.

* * *

ش ـ تختص «كان» بأمور: منها مجيئها زائدة، وقد تقدَّم، ومنها جوازُ حذف آخرها، وذلك بخمسة شروط، وهي: أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وأن لا تكون مَوْقُوفًا عليها، ولا متصلَةً بضمير نصب، ولا بساكن، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، أصله: أكونُ، فحذفت الضمةُ للجازم، والواو للساكنين، والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائز، والحذفان الأوّلان واجبان، ولا يجوز الحذفُ في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة: ١]؛ لأجل اتّصال الساكن بها، فهي مكسورة لأجله؛ فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة، ولا في نحو: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ

(و) تختص بجواز **(حذف نون مضارعها المجزوم)** أي بالسكون إذ هو الأصل والمتبادر عند الإطلاق فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف **(وصلاً)** فلا يحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو: لم أكن، لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقوف عليه بهاء السكت كعه ولم يعه فلم يكُ كلم يعِ فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن، وإنما لم يلتزم مثله في لم يعِ لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم بخلاف لم أكن فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون **(إن لم يلقها ساكن)** فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافًا ليونس مستندًا إلى نحو قوله: «إذا لم تكُ الحاجات من همّة الفتى» وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتدّ في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله:

ولاك اسقني أن كان ماؤك ذا فضل

(ولا ضمير نصب متصل) فلا تحذف من المتصل به نحو: «إن يكنه فلن تسلط عليه» إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول، فإذا توفّرت هذه الشروط جاز الحذف نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريَم: الآية ٢٠] أصله أكون فحذفت.

.....

تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»؛ لاتصال الضمير المنصوب بها، والضمائرُ تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها؛ ولا في الموقوف عليها، نَصَّ على ذلك ابنُ خروفٍ، وهو حَسَنٌ؛ لأن الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دَخَله الحذفُ حتى بقيَ على حرف واحدٍ أو حرفين وجب الوَقْفُ عليه بهاء السكت كقولك: «عِهْ»، و«لَمْ يَعِهْ»؛ فـ «لَمْ يَكُ» بمنزلة «لَمَ يعِ»، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكنْ، ولا يقال مثله في «لَمَ يعِ»، لأن إعادة الياء تُؤَدِّي إلى إلغاء الجازِمِ، بخلاف «لم يكنْ»، فإنّ الجازم اقتضى حذفَ الضَّمّةِ، لا حذفَ النون، كما بيّنا.

* * * * *

[حـ ـ حذف «كان»]:

ص ـ وحَذْفِها وحْدَها مُعَوَّضًا عنها «ما» في مِثْلِ:

«. . . . . أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرِ»

الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف، ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرىء: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: الآية ٤٠] برفع حسنة.

* * *

(و) تختص أيضًا بوجوب **(حذفها)** دون اسمها وخبرها **(معوّضًا عنها)** بعد الحذف **(ما)** الزائدة، وذلك مطّرد بعد أن المصدرية الواقعة في كل موضع أُريد فيه تعليل فعل بفعل كما **(في مثل)** قوله:

أبا خراشة **(أما أنت ذا نفر)** فإن قومي لم تأكلهم الضبع

أصله فخرت عليّ لأن كنت ذا نفر ثم قدّمت العلة على المعلول لإفادة الاختصاص، ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير وصار أن أنت ذا نفر، ثم زيدت ما عوضًا عن كان المحذوفة وأدغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار أما أنت ذا نفر. ويُقاس بضمير المخاطب غيره، وقد مثّل سيبويه بأما زيد

. . . . . .

ومَعَ اسْمِها في مِثْلِ: «إنْ خَيرًا فَخَيرٌ»، و«التَمِسْ ولَوْ خَاتمًا مِنْ حَدِيد».

* * *

ش ـ من خصائص «كان» جوازُ حذفها، ولها في ذلك حالتان: فتارةً تُحْذَفُ وحْدَها ويبقى الاسمُ والخبرُ، ويُعَوَّض عنها «ما»، وتارةً تحذف مع اسمها ويبقَى الخبرُ ولا يُعَوَّض عنها شيء.

فالأوّل بعد «أن» المصدرية في كل موضع أُريد فيه تعليلُ فعلٍ بفعل، كقولهم: «أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ»، أصلُه: انطلقتُ لأن كنْتَ منطلقًا، فقُدِّمَتِ اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص؛ فصار لأن كنْتَ منطلقًا انطلقتُ، ثم حُذِفَ الجارُّ اختصارًا كما يحذف قياسًا من «أنْ»، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، أي: في أن يَطوَّفَ بهما، ثم حذفت «كان» اختصارًا أيضًا، فانفصل الضميرُ؛ فصار: أنْ أنْتَ، ثم زيد «ما» عِوَضًا؛ فصارتْ «أنْ مَا أنْتَ»، ثم أُدغمت النونُ في

ذاهبًا، وإنما خصّ ضمير المخاطب بالذكر لأنه لم يسمع من العرب حذفها إلا معه، ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه، وجوّزه المبرّد وجرى عليه في الشرح.

(و) تختص أيضًا بجواز حذفها (**مع اسمها**) ضميرًا كان أو ظاهرًا دون خبرها، وذلك مطّرد بعد إن ولو الشرطيتين كما (**في مثل**) قول الحريري:

فإن وصلا ألذ به فوصل وإن صرما فصرم كالطلاق

وقولهم: الناس مجزيون بأعمالهم (**إن خيرًا فخير**) وإن شرًّا فشرّ: أي إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير. (و) قوله عليه الصلاة والسلام: («**التمس ولو خاتمًا من حديد**») أي ولو كان ما تلتمسه خاتمًا من حديد. وقول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بقى ولو ملكًا

أي ولو كان الباغي ملكًا. وأما حذف كان مع خبرها وإبقاء الاسم فضعيف وعليه إن خير بالرفع: إي إن كان في عملهم خير. وفي هذا ونحوه أربعة أوجه مشهورة، وإن ضممت إليه إن شرًّا فشرّ كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجهًا. وقد تحذف مع

.....

الميم؛ فصار «أمَّا أنْتَ»، وعلى ذلك قولُ العباس بن مِرْدَاس: [من البسيط]

٤٧ ـ أبـا خُـرَاشَـةَ أمَّـا أنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ فـإنَّ قَـوْمِـيَ لَمْ تـأكُـلْهُـمُ الـضَّـبُـعُ

أصله: لأنْ كنتَ؛ فَعُمِل فيه ما ذكرنا.

اسمها وخبرها بعد إن الشرطية كقولهم: افعل هذا إمالاً: أي إن كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان ولا هي النافية للخبر.

* * *

٤٧ ـ أبـا خُـرَاشَـةَ أمَّـا أنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ فـإنَّ قَـوْمِـيَ لـم تـأكُـلْهُـمُ الـضَّـبُـعُ

قائله العباس بن مرداس السلمي.

الإعراب: أبا خراشة كنية شاعر من قيس، أبا منادى حذف منه حرف النداء أي: يا أبا منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة، وخراشة بضم الخاء، وحكى كسرها مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، وأما إنَّ مصدرية عند البصريين وشرطية عند الكوفيين بدليل الفاء لأنهم يجيزون فتح همزة أن الشرطية، وما زائدة عوض عن كان المحذوفة وحدها التي جملتها صلة أن، وأنت أن ضمير منفصل اسم لكان المحذوفة مبنيّ على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب، وذا بمعنى صاحب خبرها منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة، ونفر بفتحتين أي: جماعة مضاف إليه مجرور بالكسرة، وقيل: العامل فيهما ما لنيابتها عن كان وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل محذوفًا تقديره لكونك والجار والمجرور متعلق بافتخرت مقدّرًا، وفإن الفاء للتعليل والمعلّل محذوف لدلالة المقام عليه كالذي قبله، أي: لا

---

٤٧ ـ البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣؛ والاشتقاق ص ٣١٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢، والدرر ٢/ ٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٦، ١٧٩؛ ولجرير في ديوانه ١/ ٣٤٩؛ والخصائص ٢/ ٣٨١؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٤١؛ والكتاب ١/ ٢٩٣؛ ولسان العرب ٦/ ٢٩٤ (خرش)، ٨/ ٢١٧ (ضبع)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١١، ٤٤٢؛ والإنصاف ١/ ٧١؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٨؛ وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١؛ ورصف المباني ص ٩٩، ١٠١؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٧ (أما)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٥؛ والمنصف ٣/ ١١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣.

والثاني بعد «إنْ» و«لَو» الشرطيتين، مثالُ ذلك بَعْدَ «إنْ» قولُهُم: «المَرْءُ مَقْتُولٌ بِما قَتَلَ بِهِ، إنْ سيفًا فَسَيْفٌ، وإنْ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ»، و«النَّاسُ مَجْزِيُّون بأعْمَالِهِمْ، إنْ خَيْرًا فخيرٌ، وإنْ شَرًّا فشرٌّ»، وقال الشاعر: [من الكامل]

٤٨ ـ لا تَـقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفٍ إنْ ظـالِمًـا أَبَـدًا وَإنْ مَـظْـلُومًـا

.....

تفتخر عليّ، وأن حرف توكيد ونصب، وقومي اسمها ومضاف إليه، ولم حرف نفي وجزك وقلب، وتأكلهم تأكل فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والهاء مفعوله مقدّم والميم علامة الجمع، والضبع بفتح الضاد وضمّ الباء الموحدة فاعله مؤخر، وجملة لم تأكلهم الضبع في محل رفع خبر أن.

والمعنى: مع تقدير الأصل يا أبا خراشة لأن كنت صاحب جماعة كبيرًا فيهم افتخرت عليّ لا تفتخر عليّ بذلك فإني أيضًا مثلك صاحب جماعة وعزيز فيهم باقين موفرين لم تهلكهم السنون المجدبة بخلاف قومك فلقد حلّ بهم ذلك وأهلكتهم الضباع لضعفهم.

والشاهد في قوله: أما أنت ذا نفر حيث حذف كان وحدها بعد أن المصدرية وعوض عنها ما الزائدة.

٤٨ ـ لا تَـقْـرَبَـنّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفٍ إنْ ظـالِـمًـا أبـدًا وإنْ مَـظْـلومـا

قائلته ليلى الأخيلية، وهي من قصيدة ميمية:

يـا أيـهـا الـسـدم الـمـولـى رأسـه لـيـقـود مـن أهـل الـحـجـاز بـريـمـا
أتـروم عـمـرو بـن الـخـلـيـع ودونـه كـعـب إذًا لـوجـدتـه مـرؤومـا
إن الـخـلـيـع ورهـطـه فـي عـامـر كـالـقـلـب ألـبـس جـؤجـؤًا وحـزيـمـا
قـوم ربـاط الـخـيـل وسـط بـيـوتـهـم وأسـنّـة زرق يـخـلـن نـجـومـا
لا تـقـربـنّ الـدهـر آل مـطـرف إن ظـالـمًـا أبـدًا وإن مـظـلومـا

٤٨ ـ البيت لليلى الأخيليّة في ديوانها ص ١٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٥؛ والكتاب ١/ ٢٦١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧؛ ولليلى أو لحميد بن ثور في الدرر ٢/ ٨٤؛ ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٢١.

أي: إن كان ما قَتَلَ به سيفًا فالذي يُقْتَلُ به سَيْفٌ، وإن كان عَمَلُهم خيرًا فجزاؤهم خير، وإن كُنْتَ ظالمًا وإن كنت مظلومًا.

ومثالُه بعد «لَوْ» قولُه عليه الصلاة والسلام: «التَمِسْ ولوْ خاتمًا مِنْ حَدِيدٍ»، وقول الشاعر: [من البسيط]

٤٩ ـ لا يَـأمَـنِ الـدَّهْـرَ ذُو بَـغْـيٍ، وَلَوْ مَـلِكًـا جُـنُـودُهُ ضَـاقَ عَـنْـهـا الـسَّـهْـلُ وَالْجَبَـلُ

.....

الإعراب: لا تقربنّ، وفي رواية: لا تغزون، لا ناهي تقربن بضم الراء وفتحها فعل مضارع مجزوم بلا الناهية بناءً على أنه معرف المحل في حال اتصاله بإحدى النونين مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد في محل جزم والنون حرف لتوكيد النهي وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والدهر مفعول فيه، وآل مفعوله منصوب بالفتحة ومطرف بكسر الراء مضاف إليه مجرور بالكسرة، وإن حرف شرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه، وكان المحذوفة مع اسمها، أي: كنت فعل الشرط مبني على السكون في محل جزم والتاء اسمها مبنيّ على الفتح في محل رفع، وظالمًا خبرها منصوب بالفتحة، وأبدًا منصوب على الظرفية، وإن الواو حرف عطف، وإن حرف شرط يجزم فعلين: الأوّل فعل الشرط والثاني جوابه، وكان المحذوفة مع اسمها، أي: إن كنت فعل الشرط مبني على السكون على أحد قولين في محل جزم، والتاء المفتوحة ضمير المخاطب في محل رفع اسمها ومظلومًا خبرها منصوب بالفتحة والجواب من كل محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير مع المعنى: يا أيها الرجل الذي هو كالفحل الهائج الملوي رأسه من الكبر والتجبّر لا تعزم على غزو آل مطرف الدهر كله إن كنت ظالمًا وإن كنت مظلومًا فلا تقربهم فإن فارسهم صنديد، وبأسهم شديد.

والشاهد في قوله: إن ظالمًا وإن مظلومًا حيث حذف من كل كان مع اسمها كما علمت.

٤٩ ـ لا يـأمـنِ الـدهـرَ ذو بـغـيٍ ولـو مـلكًـا جـنـودُهُ ضـاقَ عـنـهـا الـسَّـهْـلُ والـجـبـلُ

قائله لم أقف على اسمه.

٤٩ ـ البيت للّعين المنقري في خزانة الأدب ١/ ٢٥٧؛ والدرر ٢/ ٨٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٠.

أي: ولو كان ما تلتمسُ خاتمًا من حديد، ولو كان الباغي ملكًا.

* * * * *

[ط ـ أخوات «ليس»]:

[«ما» النافية]:

ص ـ و«ما» النَّافِيَةُ عِنْدَ الحِجازِيِّينَ كَـ «لَيسَ»، إنْ تَقَدَّمَ الاسْمُ، ولَمْ يُسْبَقْ بِـ «إنْ»،

ولما فرغ من كان وأخواتها أخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا ولات، وبدأ بما فقال: **(وما النافية عند الحجازيين كليس)** في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في الخبر، وبنو تميم لا يعملونها، بل هي عندهم مهملة وهو القياس لأنها حرف لا يختص بقبيل، بل تدخل على الأسماء والأفعال فأصلها أن لا تعمل. قال شاعرهم:

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب فأجاب ما قتل المحبّ حرام

أي هو تميمي لا حجازي.

ولمّا كان عملها على خلاف الأصل شرط الحجازيون له أربعة شروط: أشار إلى الأول بقوله: **(إن تقدم الاسم على الخبر)** فلو قدّم الخبر نحو: مسيء من أعتب بطل عملها خلافًا للفرّاء وإن كان ظرفًا أو مجرورًا خلافًا لابن عصفور. وإلى الثاني بقوله: **(ولم يسبق)** الاسم **(بإن)** الزائدة فلو سبق بها كقوله:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب

الإعراب: لا ناهية، ويأمن فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون وكسر لالتقاء الساكنين، والدهر مفعول به مقدّم على فاعله أو مفعول فيه منصوب بالفتحة بيأمن، وذو بغي مضاف ومضاف إليه فاعله مؤخر مرفوع بالواو نيابة عن الضمّة لأنه اسم من الأسماء الخمسة والمضاف إليه مجرور بالكسرة والواو عاطفة، ولو حرف شرط غير جازم يطلب شرطًا وجوبًا، وكان المحذوفة مع اسمها أي كان فعل الشرط واسمها مستتر فيها جوازًا تقديره هو يعود على ذو بغي، وملكًا خبرها منصوب بالفتحة وجنوده مبتدأ مرفوع بالضمّة والهاء مضاف إليه يعود على ملكًا، وضاق فعل ماضٍ، عنها جار ومجرور متعلق به، والسهل فاعله مرفوع بالضمّة والجبل معطوف عليه مرفوع بالضمّة، وجملة ضاق عنها... الخ في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة جنوده في محل نصب على أنها صفة لقوله: ملكًا، وجواب لو محذوف تقديره فلا يأمن.

ولا بِمَعْمُولِ الخَبَرِ إلاَّ ظَرْفًا أو جارًا ومَجْرُورًا، ولا اقْتَرَنَ الخَبَرُ بـ «إلاّ»، نحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

* * *

ش ـ اعلم أنهم أجْرَوْا ثلاثةَ حُرُوفٍ من حروف النفي مُجْرَى «ليس»: في رفع الاسم، ونصب الخبر، وهي: «ما»، و«لا»، و«لاتَ»، ولكلّ منها كلامٌ يخصُّها.

بطل عملها وجوبًا عند البصريين لأنها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بإن فبعدت عن الشبه، ورُوِي ذهبًا بالنصب وأوّل على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة.

وإلى الثالث بقوله: **(ولا بمعمول الخبر)** فإن سبق به نحو:

وما كل مَن وافى مني أنا عارف

بطل عملها وجوبًا لضعفها في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم **(إلا)** إذا كان المعمول **(ظرفًا أو)** جارًا و**(مجرورًا)** فإنه لا يبطل نحو: ما عندك زيد مقيمًا، وما بي أنت معنيًا لتوسّعهم فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما، ولم ينبّه على هذا الشرط في الشرح.

وإلى الرابع بقوله: **(ولا اقترن الخبر)** بالرفع عطفًا على الضمير المستكن في يسبق، أي: ولم يسبق الخبر **(بإلا)** فلو سبق بها نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٤] بطل عملها لبطلان معنى ليس.

وزاد بعضهم شرطين: أن لا تتكرر وأن لا يبدل من خبرها موجب نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فإذا توفّرت هذه الشروط عملت كليس **(نحو:** ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣١])، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: الآية ٢] وإذا عطف على خبرها بلكن أو ببل تعيّن في المعطوف الرفع على أنه خبرها مبتدأ محذوف نحو: ما زيد قائمًا لكن

والمعنى: لا يأمن صاحب بغي وظلم غدرات الزمان كما هو مشاهد بالعيان، ولو كان سلطانًا جنوده ملأت الأرض بالطول والعرض.

والشاهد في قوله: ولو ملكًا حيث حذف فيه كان مع اسمها بعد لو الشرطيّة.

والكلام الآن في «ما» وإعمالها عملَ «ليس»، وهي لغةُ الحجازيِّين، وهي اللّغة القَويمَةُ، وبها جاء التنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

ولإعمالها عندَهم ثلاثةُ شروطٍ: أنْ يتقدم اسمُها على خبرها، وأنْ لا تقترن بِـ «إن» الزائدة، ولا خَبَرُها بـ «إلاَّ»؛ فلهذا أُهملت في قولهم في المثل: «ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ» لتقدُّم الخبر، وفي قول الشاعر: [من البسيط]

٥٠ ـ بَنِي غُدَانَةَ، مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

لوجود «إن» المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، و﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]؛ لاقتران خبرها بـ «إلاَّ».

وبنو تميم لا يُعْمِلُونَ «ما» شيئًا، ولو استوفت الشروطَ الثّلاثةَ؛ فيقولون: ما زيد قائم، ويقرؤون: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

* * *

قاعد أو بل قاعد، ولا يجوز النصب لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل إلا في منفي وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران والنصب أجود.

* * *

شواهد ما ولا المشبّهتين بليس

٥٠ ـ بني غُدَانَةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ ولكنْ أنتم الخزَفُ

قائله لم أقف على اسمه.

---

٥٠ ـ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٧؛ والجنى الداني ص ٣٢٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٧، ٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١١٩؛ والدرر ٢/ ١٠١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٤؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣.

[ـ لا]:

ص ـ وكَذَا «لا» النَّافِيَةُ في الشِّعْرِ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولِيها، نحْوُ: [من الطويل]

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

* * *

(وكذا لا النافية) للوحدة أو للجنس ظاهرًا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدًّا لم يرد إلا (في الشعر) خاصة (ويشترط) له مع ما تقدم في عمل ما من الشروط الأربعة ما عدا الثاني منها وزيادة على ما مر (تنكير معموليها) فلا تعمل في معرفة خلافًا لابن جنّي مستندًا بقول النابغة:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا عن حبها متراخيًا

وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالندور، وتأوّله المانعون على جعل أنا مرفوعًا بفعل مضمر وباغيًا نصبًا على الحال تقديره ولا أرى باغيًا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل. والغالب في خبر لا أن يكون محذوفًا حتى قيل: بلزومه، والصحيح جواز ذكره (نحو) قوله:

(تعز فلا شيء على الأرض باقيًا ولا وزر مما قضى الله واقيًا)

* * *

الإعراب: بني منادى حذف منه حرف النداء أصله: يا بني، يا حرف نداء، وبني منادى منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وحذفت نونه للإضافة، وغدانة حيّ من بني يربوع مضاف إليه مخفوض بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، وما نافية، وإن زائدة لتوكيد النفي، وكفت ما عن العمل، وأنتم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والتاء حرف خطاب للقبيلة، والميم حرف دال على الجمع، والواو حرف أشباع، وذهب خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة، وقوله: ولا صريف أي فضّة الواو عاطفة ولا نافية، وصريف معطوف على الخبر مرفوع بالضمّة، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفًا أي ولا أنتم صريف، فيكون من عطف جملة، ولكن استدراك، وأنتم مبتدأ مبنيّ لأنه اسم مضمر لا يظهر فيه إعراب كما مرّ، والخزف إناء الطين الذي لم يطبخ، وفي بعض النسخ خزف بدون أل خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

ش ـ الحرْفُ الثاني مما يعمل عَمَلَ ليس «لا» كقوله: [من الطويل]

٥١ ـ تَـعَـزَّ فَـلَا شَـيْءٌ عَـلَى الأَرْضِ بَـاقِـيـا وَلَا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى الـلَّهُ وَاقِـيـا

ولإعمالها أربعةُ شروط: أنْ يتقدّم اسمُها، وأنْ لا يقترن خَبَرُها بـ «إلاَّ»، وأنْ يكون اسمُها وخبرها نكرتَيْنِ، وأنْ يكونَ ذلك في الشعر، لا في النثر.

.....

والمعنى: يا بني غدانة أنتم لستم مثل الذهب والفضّة في الشرف والنفاسة حتى يحصل لكم التعظيم وينتفع بكم، بل إنما أنتم في الحقارة وعدم الانتفاع بكم مثل إناء الطين الذي لم يطبخ.

والشاهد: في إبطال عمل ما النافية لاقترانها بأن الزائدة.

٥١ ـ تـعـزّ فـلا شـيءٌ عـلى الأرضِ بـاقِـيًـا ولا وَزَرٌ مـمـا قَـضـى اللهُ واقِـيًـا

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: تعزّ أي: تصبّر فعل أمر مبنيّ على حذف الألف نيابة عن السكون والفتحة قبلها دليل عليها وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وفلا الفاء حرف تعليل ولا نافية تعمل عمل ليس في النكرات غالبًا، وشيء اسمها مرفوع بالضمّة، وعلى الأرض جار ومجرور متعلق بباقيًا، وباقيًا خبرها منصوب بالفتحة، ولا الواو عاطفة، ولا نافية عاملة كذلك، ووزر أي: ملجأ وحصن اسمها مرفوع بالضمّة، ومن حرف جر، وما اسم موصول بمعنى الذي مجرور بمن مبنيّ على السكون في محل جرّ وهو متعلق بواقيًا، وقضى فعل ماضٍ والله فاعله مرفوع بالضمّة، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب والعائد مفعول قضى محذوف، أي قضاء الله، وواقيًا خبر لا منصوب بالفتحة، وجملة ولا وزر معطوفة على الجملة التي قبلها لا محلّ لها من الإعراب.

والمعنى: أيّها الإنسان تصبّر على ما أصابك من المصائب لأنه لا يدوم شيء على وجه الأرض ولا يجد أحد حصنًا يتحصّن به ويحفظه من الأمر الذي قدّره الله وقضى به.

---

٥١ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٤؛ والجنى الداني ص ٢٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٨؛ والدرر ٢/ ١١١؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٩؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.

فلا يجوز إعمالُها في نحو: «لا أفْضَلُ مِنْكَ أحَدٌ»، ولا في نحو: «لا أحَدٌ إلاّ أفْضَلُ مِنْكَ»، ولا في نحو: «لا زَيْدٌ قَائِمٌ ولا عَمْروٌ»؛ ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله: [من الطويل]

٥٢ ـ إذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصًا مِنَ الْأَذَى فَلا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا المالُ بَاقِيا

وقد صَرَّحْتُ بالشرطين الأخيرين، ووكَلْتُ معرفة الأوَّلَيْنِ إلى القياس على «ما»؛ لأنَّ «ما» أقْوَى من «لا»، ولهذا تعمل في النثر، وقد اشترطْتُ في «ما» أن لا يتقدَّمَ

.....

والشاهد: في لا حيث أعملها عمل ليس في الموضعين في نكرتين عند الحجازيّين خاصّة.

٥٢ ـ إذَا الجودُ لم يُرْزَقْ خلاصًا مِنَ الأذَى فلا الحمدُ مكسُوبًا ولا المالُ باقيا

قائله أبو الطيّب المتنبي وهو من قصيدة يائية، ومنها:

ولـلـنـفـس أخـلَاقٌ تـدُلُّ عـلى الـفَـتـى أكـانَ سـخـيًـا مـا أتـي أو تـسـاخِـيـا

وقبلهما:

فـما يـمنَعُ الأسدَ الحياءُ من الطُّوَى ولا تـتّـقـى حـتـى تـكـون ضَـوَارِيـا

إعراب البيت الشاهد: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه، والجود مرفوع على أنه نائب فاعل بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، أي: إذا لم يرزق الجود شرط إذا، ولم يرزق جازم ومجزوم ونائب فاعل يرزق ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الجود، وخلاصًا مفعوله الثاني منصوب بالفتحة، ومن الأذى جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخلاصًا، وفلا الفاء رابطة للجواب، ولا نافية عاملة عمل ليس، والحمد اسمها مرفوع بالضمة، ومكسوبًا خبرها منصوب بالفتحة، ولا الواو عاطفة، ولا نافية عاملة عمل ليس أيضًا، والمال اسمها مرفوع بالضمّة، وباقيًا خبرها منصوب بالفتحة، وجملة ولا المال عطف على جملة فلا الحمد لا محلّ لها من الإعراب.

---

٥٢ ـ البيت للمتنبي في ديوانه ٤/٤١٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٩؛ والجنى الداني ص ٢٩٤؛ وشرح التصريح ١/١٩٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٠٨؛ ومغني اللبيب ١/٢٤٠.

خَبَرُها، ولا يقترن بـ «إلا»، فأما اشتراطُ أن لا يقترن الاسم بـ «إنْ»؛ فلا حاجةَ له هنا؛ لأن اسم «لا» لا يقترن بـ «إنْ».

* * * * *

[ـ لاتَ]:

ص ـ و«لاَتَ» لكِنْ في «الحِينِ»، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا، والغَالِبُ حَذْفُ المَرْفُوعِ، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: ٣].

* * * * *

(و) كذا يعمل عمل ليس (**لات**) خلافًا للأخفش، وهي لا زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ وحُرِّكت للتخلّص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفًا:

قال في الأوضح: وعملها بإجماع من العرب. انتهى.

ولات (**لكن**) لا تعمل إلا (**في الحين**) نصّ عليه سيبويه، فأخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين وقال بعضهم: المراد أسماء الزمان، وهو ظاهر عبارة الأوضح وكذا ابن مالك في التسهيل حيث قال: وتختصّ بالحين أو مرادفه:

وصرّح في الشذور وشرحه بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة وهذا منه كالمتوسط في المسألة.

(**ولا يجمع**) في كلام (**بين جزءيها**) أي: اسمها وخبرها لضعفها بل لا بد من حذف أحدهما لصحة عملها (**والغالب**) في كلامهم (**حذف**) اسمها (**المرفوع**) وبقاء المنصوب (**نحو**: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: **الآية ٣**]) أي: ليس الحين حين قرار، ومن غير الغالب عكسه وعليه قرىء شذوذًا ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: الآية ٣] بالرفع.

قال بعضهم: وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز ألبتّة لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله.

والمعنى: إذا لم يتخلّص الجود من المنّ به فلم يبق المال ولم يحصل الحمد لأنّ المال يذهبه الجود والأذى يذهب الحمد، فالذي يمنّ بالجود غير محمود ولا مأجور.

ش ـ الثالث مما يعمل عمل «ليس»: «لاتَ»، وهي «لا» النافِيَةُ، زِيدَتْ عليها التاء لتأنيث اللفظ، أو للمبالغة.

وشرطُ إعمالها: أن يكون اسمها وخبرها لفظَ الحِينِ، والثاني: أن يُحذف أحَدُ الجزءين، والغالبُ أن يكون المحذوفُ اسمَهَا، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: ٣]، والتقدير ـ والله أعلم ـ: فَنَادَى بعضُهم بعضًا أنْ ليس الحينُ حينَ فِرَارٍ، وقَدْ يحذف خبرها ويبقى اسمها، كقراءة بعضهم: ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ [صٓ: ٣]، بالرفع.

* * * * *

[٢ ـ الأحرف المشبَّهة بالأفعال]:

[أ ـ «إنّ» وأخواتها]:

ص ـ الثَّاني: «إنَّ» و«أَنَّ» للتَّأكِيدِ، و«لكِنَّ» للاستِدْرَاكِ، و«كأنَّ» للتَّشْبِيهِ أو الظَّنِّ، و«لَيتَ» للتَّمَنِّي، و«لعَلَّ» للترجِّي أو الإشفَاقِ أو التَّعلِيلِ؛ فَيَنْصِبْنَ المُبْتَدأ اسمًا لهُنَّ، ويَرْفَعْنَ الخَبَر خبرًا لَهُنَّ.

* * *

وأفهم كلامه أنه لا يشترط في عملها تنكير معموليها ولم يتعرّض لأن النافية لأن إعمالها نادر كما في الأوضح تبعًا لابن مالك. وذهب الفرّاء وأكثر البصريين إلى المنع. وإعمالها لغة أهل العالية كقول بعضهم: إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية، وقول الشاعر:

إن هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المجانين

* * *

(و) النوع الثاني من أنواع النواسخ **(إنَّ)** بالكسر والتشديد **(وأنَّ)** بالفتح والتشديد وهما موضوعان **(للتأكيد)** أي: لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما ونفي الشك عنه والإنكار له، ومن ثم لا يؤتَى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، ويفترقان من حيث إن المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها وأن المفتوحة

والشاهد: في إعمال لا عمل ليس في الموضعين مع تعريف اسميها فيهما، وذلك غلط. قلت: والصواب أنه ليس بغلط بدليل قول سيبويه: ما زيد ذاهبًا ولا أخوك قاعدًا،

.....

تصيّرها في حكم المفرد، ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتؤوّل بمفرد.

وظاهر إطلاقه كغيره أن إن لتوكيد الإيجاب والنفي ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يُونس: الآية ٤٤] وهو الملائم لقول البيانيين إن زيدًا ليس بقائم فيه توكيد إن لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما ينافي الإطلاق.

(ولكن) بالتشديد وهي موضوعة **(للاستدراك)** وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعًا شبيهًا بالاستثناء، تقول: زيد شجاع فيوهم إثبات الشجاعة لزيد إثبات الكرم له؛ لأنه من سِمَة الشجاعة الكرم، فإذا أردت رفع هذا التوهّم تأتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقِس على هذا النفي. ولا بدّ أن يتقدمها كلام إما مناقض لما بعدها نحو: ما هذا ساكن لكنه متحرّك، أو ضد له نحو: ما هذا أسود لكنه أبيض، أو خلاف له على الأصح نحو: ما قام زيد لكن عمر أشار به ويمتنع أن يكون مماثلاً له باتفاق. قال أبو حيان في النكت الحِسان: وقد تأتي للتوكيد نحو: لو جاءني أحسنت إليه لكنه لم يجىء.

(وكأن) بفتح الهمزة والتشديد **(للتشبيه)** المؤكد عند الجمهور لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد، سواء كان خبرها جامدًا أو مشتقًا نحو: كأن زيدًا أسد إذ أصله إن زيدًا كأسد فقدّمت الكاف على إن ليدلّ الكلام على التشبيه من أول وهلة، وفتحت همزة كأن للجار وصارا حرفًا واحدًا مدلولاً بهما على التشبيه والتأكيد.

وقيل: إنها بسيطة لأن الأصل عدم التركيب ويلزم عليه أن يكون لمطلق التشبيه ويليها المشبه دائمًا، بخلاف الكاف ومثل فإن الذي يليهما المشبه به **(أو للظن)** على رأي بعضهم نحو: كأن زيدًا كاتب، والصحيح أنها لا تكون إلا للتشبيه فلا تأتي للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق، وما أوهم خلاف التشبيه فمؤوّل به.

(وليت) وهي موضوعة **(للتمني)** وهو طلب ما لا طمع فيه نحو:

ليت الشباب يعود يومًا

وقول الشاعر:

أنكرتها بعد أعوامٍ مضينَ لها لا الدارُ دارًا ولا الجيران جيرانا

.....

فإن عوده مستحيل عادة، أو ما فيه عسر نحو: ليت لي مالاً فأحجّ منه، فإن حصول المال ممكن ولكن فيه عسر، وتعلق التمنّي بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون في الواجب، ويجب في التمني إذا كان متعلقه ممكنًا أن لا يكون لك توقّع وطماعية في وقوعه وإلا صار ترجيًا.

(ولعل) وهي موضوعة **(للترجّي)** وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو: لعل الله يرحمنا، **(أو للإشفاق)** وهو توقّع المكروه نحو: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٣] ولا يكون الترجّي إلا في الشيء الممكن بخلاف التمنّي فإنه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا. وأما قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: الآيتان ٣٦، ٣٧] فجهل منه أو إفك قاله في المغني. ولو عبّر بالتوقّع لكان أخصر لشموله لما ذكر **(أو للتعليل)** على رأي الكسائي والأخفش نحو: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: الآية ٤٤] أي لكي يتذكر، وهذا ونحوه وعند الجمهور للترجّي، وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾ [عبس: الآية ٣]، وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه وقد خرج إليه مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك»، والآية عند المانع محمولة على الترجّي والحديث على الإشفاق. وعقيل تجيز حذف لامها الأولى وجرّ اسمها وكسر لامها الأخيرة وهي حينئذ غير عاملة عمل إن كما في المغني، وكلامه في الأوضح يُشعِر بخلافه **(فينصبن)** هذه الأحرف المتقدمة **(المبتدأ)** اتفاقًا بدخولها عليه ويسمى **(اسمًا لهن، ويرفعن الخبر)** أي خبر المبتدأ ويسمى **(خبرًا لهنّ)** لكن يشترط في اسمهنّ ما تقدم في اسم كان وأخواتها، ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها لأنه لم يتغيّر عمّا كان عليه، ولهذا لا يجوز إن قائم زيدًا ولو كان معمولاً لها لجاز.

والأصح الأول؛ لأن لهذه الأحرف شبهًا بكان الناقصة في لزوم دخولهنّ على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسًا ليكون المبتدأ والخبر معهنّ كمفعول قدّم وفاعل أخّر تنبيهًا على الفرعية، ولأن معانيها في الإخبار فكنّ كالعمد والأسماء

وقول الآخر:

ما الرّاحمُ القلبِ ظلّامًا وإنْ ظلما ولا الكريمُ بمنّاعٍ وإن حرما

ش ـ الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر: ما ينصب الاسمَ ويرفعُ الخبر.

وهو ستة أحرف:

«إنَّ»، و«أنَّ»، ومعناهما التوكيد، تقول: «زَيْدٌ قائمٌ»، ثم تُدْخِلُ «إنَّ» لتأكيد الخَبرِ وتقريره: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، وكذلك «أنَّ»، إلا أنها لا بُدَّ أن يسبقَها كلامٌ، كقولك: «بلغني» أو «أعجبني»، ونحو ذلك.

و«لكنَّ»، ومعناها الاستِدْرَاكُ، وهو: تَعقِيبُ الكلام بِرَفْعِ ما يُتَوهَّم ثبوتُه أو نفيُه، يُقال: «زَيْدٌ عالم»، فيوهمُ ذلك أنّه صالح؛ فتَقُول: «لكنّه فاسق»، وتقول: «ما زيدٌ شجاع»، فيُوهِمُ ذلك أنّه ليس بكريم؛ فتقول: «لكنّه كريم».

و«كأنَّ» للتشبيه، كقولك: «كأنَّ زيدًا أسدٌ»، أو الظنِّ، كقولك: «كأن زَيْدًا كاتِبٌ».

و«ليتَ» للتمني، وهو طلبُ ما لا طَمَعَ فيه، كقول الشيخ: [من الوافر]

٥٣ ـ [أَلا] لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا [فَأُخْبِرَهُ بِما فَعَلَ الْمَشِيبُ]

أو ما فيه عُسْرٌ، كقول المُعْدم الآيس: «ليت لي قنطارًا من الذهب».

كالفضلات فأُعطيا إعراب العمد والفضلات كذا قيل في تقرير العلة وهي متأتية في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها.

وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم إن قبل استكمال الخبر، فمَن نسب الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، ومَن منع أجاز العطف لانتفاء ذلك.

* * *

غايته أنه نادر ولا يلزم من كونه نادرًا كونه غلطًا كما هو ظاهر، والله الموفّق.

---

٥٣ ـ البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٢؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٢٨٥.

و«لعلّ» للترجّي، وهو طلب المحبوب المُسْتَقْرَب حصولُه، كقولك: «لعلَّ زيدًا هالكٌ»، أو للتعليل كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، أي: لكي يتذكر، نَصَّ على ذلك الأَخْفَشُ.

* * * * *

[ب ـ اقترانها بـ «ما»]:

ص ـ **إنْ لَمْ تَقْتَرِن بِهِنَّ «ما» الحَرْفِيةُ، نحو: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، إلا «لَيتَ» فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ.**

* * *

وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهنّ محله **(إن لم يقترن بهنّ ما الحرفية)** الزائدة فإن اقترنت بهنّ **(نحو)**: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: الآية ١٧١] و﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ **[الأنبياء: الآية ١٠٨])** و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: الآية ٦]

ولكنما أسعى لمجد مؤثل

ولعلما:

أضاءت لك النار الحمار المقيدا

بطل عملهن وجوبًا لزوال اختصاصها بالأسماء، ولهذا سُمِّيت ما هذه كافّة لكفّها ما اقتران بها عن العمل. ولا يستثنى من ذلك **(إلا ليت فيجوز)** حينئذ فيها **(الأمران)** أي الإعمال وهو الأرجح لبقائها على اختصاصها بالأسماء مع ما على الأصح، والإهمال حملاً على أخواتها، وقد رُوِيَ بهما قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

قال ابن مالك في شرح الكافية: ورفعه أقيس، وما اقتضاه كلامه من الإلغاء فيما عدا ليت وجوازه فيها هو الراجح. وقيل: بجوازه في الكل وهو ظاهر الألفية. وقيل: بوجوب الإعمال في ليت، وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكفّ عن العمل كقوله:

ولكن ما يقتضي فسوف يكون

.....

ش ـ إنَّما تَنْصِبُ هذه الأدواتُ الأسماءَ وترفع الأخبارَ بشرط أن لا تقترن بهنَّ «ما» الحرفيَّةُ؛ فإن اقترنت بهنَّ بَطلَ عملُهنّ، وصح دخولهن على الجملة الفعلية، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال الشاعر: [من الطويل]

٥٤ ـ فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

ومثلها ما المصدرية نحو: إنّ ما فعلت حسن: أي إن فعلك حسن، ويحتملهما قوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: الآية ٦٩] وليس لك أن تقدّرها كافّة لأن ذلك يوجب نصب كيد ساحر. ووقع في الشرح وفي بعض نسخ الأوضح الاستشهاد بقوله:

ولكن ما يقضى فسوف يكون

* * *

شواهد إن وأخواتها

٥٤ ـ فواللهِ ما فارَقتُكُمْ قالِيًا لكمْ ولكنَّ ما يُقْضَى فسوفَ يكونُ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: فوالله الفاء بحسب ما قبلها، والواو حرف قسم والله مقسم به، وما نافية، وفارقتكم فعل وفاعل ومفعول، وقاليًا حال من الفاعل الذي هو التاء منصوب بالفتحة، ولكم جار ومجرور متعلق بقاليًا، ولكن حرف استدراك ونصب من أخوات أن تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وما اسم موصول بمعنى الذي مبنيّ على السكون في محل نصب اسمها، ويقضى فعل مضارع مبني للنائب مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر ونائب فاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة فسوف يكون في محل رفع خبر لكن، ودخلت الفاء على الخبر ليتضمّن ما معنى الشرط.

والمعنى: والله ما فارقتكم باغضًا لكم وإنما هو أمر قدّره الله وكل أمر قدّره الله لا بدّ من وجوده.

---

٥٤ ـ البيت للأفوه الأودي في الدرر ٢/ ٤٠، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٩٩، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٠٨، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥؛ ومعجم البلدان ٢/ ٢٢٠ (الحجاز)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٠.

وقال الآخَرُ: [من الطويل]

٥٥ ـ أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا

ويستثنى منها «ليت»؛ فإنها تكون باقيةً مع «ما» على اختصاصها بالجملة الاسمية، فلا يقال: «لَيْتَما قامَ زَيْدٌ»؛ فلذلك أَبْقَوْا عَملَها، وأجازوا فيها الإهمالَ حملاً على أخواتها؛ وقد رُوِيَ بالوجهين قول الشاعر: [من البسيط]

٥٦ ـ قالَتْ: أَلا لَيْتَما هٰذا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

.....

والشاهد في قوله: ولكن ما يقضى حيث جعل ما هنا زائدة كفت لكن عن العمل، وليس كذلك بل ما هنا موصولة كما علمت بدليل عود الضمير عليها.

٥٥ ـ أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَارُ الحِمَارَ المقيَّدَا

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: أعد فعل أمر مبنيّ على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونظرًا مفعوله منصوب بالفتحة، ويا عبد قيس: يا حرف نداء، وعبده منادى منصوب بالفتحة لأنه مضاف، وقيس مضاف إليه، ولعلَّما لعلّ حرف ترجٍّ وما زائدة كفّت لعل عن العمل، وأضاءت: أضاء فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث، ولك جار ومجرور متعلق به، والنار فاعله مرفوع بالضمّة، والحمار مفعوله منصوب بالفتحة، والمقيّدا صفة للحمار منصوب بالفتحة والألف للإطلاق.

والمعنى: تأمل يا عبد قيس ما قلته وأعِدْ النظر فيه ولا تعزم على فعله، بل الذي تخيّل لك إنما هو الحمار المقيّد، فتفعل فيه الفعلة الشنعاء لا غيره.

والشاهد في قوله: لعلّما حيث كفّت ما الزائدة لعل عن العمل.

٥٦ ـ قالَتْ ألا ليتَمَا هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا ونصفُهُ فَقَدِ

٥٥ ـ البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠؛ والأزهية ص ٨٨؛ والدرر ٢/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٤؛ ومغني اللبيب ص ٢٨٧، ٢٨٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

٥٦ ـ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤؛ والأزهية ص ٨٩، ١١٤؛ والأغاني ١١/ ٣١؛ =

بِرَفْعِ «الحمام» ونصبه.

وقَوْلي: «ما الحرفية» احترازٌ عن «ما» الاسمية؛ فإنها لا تُبْطِل عملها، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، فـ «ما» هنا اسْمٌ بمعنى «الذي»، وهو في موضع نصب بـ «إنَّ»، و«صنعوا»: صلة، والعائد محذوف، و«كَيْدُ ساحرٍ»: الخبرُ، والمعنى: إنَّ الذي صنعوهُ كَيْدُ ساحرٍ.

* * * * *

.....

قائله النابغة الذبياني.

الإعراب: قوله: قالت، قال فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على فتاة الحي، وهي اليمامة الزرقاء في البيت قبله، وجملة ألا ليتما... الخ في محل نصب مقول القول، وإلا هنا حرف تمنٍّ لا حرف تنبيه، وليت حرف تمنٍّ أيضًا توكيد لما قبلها، وما زائدة، فجاز في أليت الإعمال لبقاء الاختصاص، وجاز الإهمال حملاً على أخواتها، وهذا على الأول اسمها مبنيّ على السكون في محل نصب، والحمام نعت أو بدل من اسمها منصوب بالفتحة، وعلى الثاني فاسم الإشارة مرفوع على أنه مبتدأ، والحمام بالرفع لأنه تابع له، ولنا جار ومجرور في محل رفع خبر ليت أو خبر المبتدأ، وإلى بمعنى مع حرف جر، وحمامتنا مجرور بإلى وعلامة جرّه الكسرة، ونا مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الحمام، ونصفه بالنصب أو بالرفع عطف على هذا الحمام، وقوله: فقد بمعنى فحسب، وأصله البناء على السكون أو الإعراب، وإنما كسر هنا للضرورة، وهو مبتدأ مبنيّ على سكون مقدّر على الآخر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة للقافية، وخبره محذوف، أي: فحسبي ذلك، والبيت لا يظهر معناه بانفراده، ومن أراد ذلك فليراجع القصيدة.

= والإنصاف ٢/ ٤٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٦٢؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١، ٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ٤٦٠؛ والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٨؛ والكتاب ٢/ ١٣٧؛ واللمع ص ٣٢٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٥٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٣؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد)؛ والمقرب ١/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

[ج ـ تخفيف المشدَّد منها]:

ص ـ كَـ «إنِ» المكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً.

* * *

ش ـ معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمالُ في «لَيْتَمَا»، كذلك يجوز في «إنَّ» المكسورةِ إذا خُفِّفَتْ، كقولك: «إنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ»، و«إنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ»، والأرجحُ الإهمال، عكس «ليتَ»، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: ٤]، و﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢﴾ [يس: ٣٢]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، قرأ الحَرمِيَّانِ وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

* * * * *

ص ـ فَأَمَّا «لَكِنْ» مُخَفَّفَةً فتُهْمَلُ.

* * *

لمّا الكافّة وهو غير ظاهر **(كإن المكسورة)** أي كما يجوز في إن المكسورة ذلك حال كونها **(مخففة)** من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الإهمال كثير لزوال اختصاصها بالأسماء وإنما أعملت قليلاً استصحابًا للأصل وقد قرىء بهما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: الآية ١١١].

ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخًا والأكثر فيه كونه ماضيًا نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٣]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٢].

ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع أندر كقوله: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه، وإن أهملت لزم الخبر اللام في الغالب كما سيأتي لئلا يتوهّم كونها نافية.

* * *

(وأما لكن) إذا كانت **(مخففة)** من الثقيلة **(فتهمل)** وجوبًا لزوال اختصاصها بالأسماء بدليل ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرُف: الآية ٧٦] وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياسًا، وعن يونس أنه حكاه عن العرب.

* * *

والشاهد في قوله: ليتما هذا الحمام لنا حيث يجوز إعمالها وإهمالها لاتّصالها بما الزائدة.

ش ـ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فدخلت على الجملتين.

* * * * *

ص ـ وأمَّا «إنْ» فتَعْمَلُ، ويَجِبُ ـ في غَيرِ الضَّرُورةِ ـ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِير الشأنِ، وكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولةً ـ إنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيرِ دُعَاء ـ بِـ «قَدْ»، أو تَنْفِيسٍ، أو نَفْيٍ، أوْ« لَوْ».

* * * * *

(وأما أنّ) المفتوحة إذا خفّفت **(فتعمل)** وجوبًا كما إذا لم تخفّف بخلاف المكسورة فإنها أشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية **(و)** لكن **(يجب في غير ضرورة حذف اسمها)** وكونه **(ضمير شأن)** تبع في هذا ابن الحاجب. وأما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوّز أن يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذور والأوضح **(وكون خبرها جملة)** اسمية كانت أو فعلية لاشتمالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لم يذكر الاسم، وأما في الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم كقوله:

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا

وكون الجملة **(مفصولة)** من أن **(إن بدئت بفعل متصرّف غير دعاء)** إما **(بقد)** نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: الآية ١١٣] **(أو)** بحرف **(تنفيس)** نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠]، وقوله:

فاعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

(و) بحرف **(نفي)** نحو: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: الآية ٧١]، ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: الآية ٢٠]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾﴾ [البَلَد: الآية ٧] **(أولو)** الامتناعية نحو: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعرَاف: الآية ١٠٠] وقلَّ مَن يعدّها من النحاة، وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله:

علموا أن يؤملون فجادوا

.....

ش ـ وأما «أنَّ» المفتوحَةُ، فإنها إذا خفِّفتْ بقِيَتْ على ما كانتْ عليهِ مِنْ وجوب الإعمال؛ لكن يجب في اسمها ثلاثةُ أمور: أن يكونَ ضميرًا لا ظاهرًا، وأن يكونَ بمعنى الشأن، وأن يكونَ محذوفًا.

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفردًا؛ فإنْ كانت الجملةُ اسمية أو فعليةً فعلُها جامدٌ، أو فعلية فِعْلُها متصرِّفٌ، وهو دعاء، لم تحتجْ إلى فاصل يفصِلُها من «أنْ».

مثالُ الاسمية قولهُ تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، تقديره: أنه الحمد لله، أي: الأمد والشأن، فخُفِّفت «أن» وحُذِف اسمُها، ووَلِيَتْها الجملةُ الاسمية بلا فَاصِلٍ.

ومثالُ الفعلية التي فعلُها جامدٌ: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، و﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]، والتقدير: وأنَّهُ عسى، وأنَّهُ ليس.

ومثالُ التي فِعلُها متصرِّفٌ، وهو دعاء: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]، في قراءة مَنْ خَفَّفَ «أنْ» وكَسَرَ الضّاد.

فإنْ كان الفعلُ متصرِّفًا، وكان غيرَ دُعاءٍ، وجب أن يُفْصَلَ مِنْ «أنْ» بواحد من أربعة، وهي: «قَدْ»، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، و﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟﴾ [الجن: ٢٨]، وحرفُ التَّنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]،

وأطلق الثاني هنا وقيّده في الأوضح بلا ولن ولم فاقتضى ذلك أنه مقصور على أحدها.

وأفهم كلامه أن الجملة إن بُدِئت باسم أو فعل جامد أو دعائي لم تحتج إلى فاصل بينها وبين أن نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يُونس: الآية ١٠]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: الآية ٣٩]، ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: الآية ٩] في قراءة بعضهم.

* * *

.....

وحرفُ النفي، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، وَلَوْ، نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [الجنّ: ١٦].

وربما جاء في الشعر بغير فَصْلٍ، كقوله: [من الخفيف]

٥٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

.....

٥٧ ـ عَلِمُوا أن يؤمَّلونَ فَجادُوا قَبْلَ أنْ يُسْألوا بأعْظَمِ سُؤْلِ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: علموا علم فعل ماضٍ من أخوات ظنّ، والواو ضمير جماعة الذكور الغائبين في محل رفع فاعل علم، والألف للفرق بين الواو التي هي ضمير وبين الواو التي هي لام الكلمة كواو يدعو، وأن مخفّفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف أو ضمير القوم الممدوحين، ويؤملون فعل مضارع مبني للنائب مرفوع بثبوت النون والواو ضمير المحدّث عنهم في محل رفع نائب فاعل، وجملة يؤملون في محل رفع خبر أن، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدّت مسدّ مفعولي علم، وفجادوا الفاء للعطف على جملة علموا ومفيدة للسببية، وجادوا فعل وفاعل، وقبل منصوب على الظرفية الزمانية بجادوا، وأن حرف مصدر ونصب واستقبال، ويسألوا فعل مضارع مبني للنائب منصوب بأن بحذف النون والواو في محل رفع نائب فاعل وهو المفعول الأول والمفعول الثاني محذوف، وإن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه، أي: قبل سؤال السائل لهم شيئًا، وبأعظم جار ومجرور متعلق بجادوا، وسؤال بضم السين مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والمعنى: إن أولئك الممدوحين علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا رجاءهم ولم يحوجوهم إلى السؤال، بل تكرّموا عليهم بأعظم مسؤول قبل أن يسألوهم شيئًا.

والشاهد في قوله: أن يؤملون حيث وقع خبر أن المخفّفة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرّف وليس بدعاء، ولم يفصل بينهما فاصل وهو قليل، والذي دلّ على أنّ أن هنا مخفّفة وليست الناصبة للمضارع وجود النون.

---

٥٧ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٣؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٣؛ والجنى الداني ص ٢١٩؛ والدرر ٢/ ١٩٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٣؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

وربما جاء اسم «أنْ» في ضرورة الشعر مُصَرَّحًا به غيرَ ضميرِ شأن؛ فيأتي خَبَرُهَا حينئذٍ مفردًا وجملةً، وقد اجتمعا في قوله: [من المتقارب]

٥٨ - بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَالَا

* * * * *

.....

٥٨ - بأنكَ رَبيعٌ وغَيثٌ مرِيعٌ وأنكَ هُنَاكَ تكونُ الثُّمالا

قائلته جنوب بنت العجلان، وهو من قصيدة رثت بها أخاها عمرًا ذا الكلب.

الإعراب: قوله: بأنك الباء حرف جر، وأنْ مخففة من الثقيلة والكاف ضمير المخاطب في محل نصب اسمها، وربيع خبرها مرفوع بالضمّة، وأنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر، أي: بكونك مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بعلم في البيت قبله، وهو قولها:

وقد علم الضيف والمرملون إذا اغبرّ أفق وهبّت شمالا

بأنك.... الخ، وغيث الواو حرف عطف، وغيث معطوف على ربيع مرفوع بالضمّة، ومريع صفة لغيث، أنك الواو للعطف وأن مخفّفة من الثقيلة والكاف المفتوحة ضمير المخاطب في محل نصب اسمها، وهناك اسم إشارة للمكان المتوسّط بين القريب والبعيد لاقترانه بكاف الخطاب، وحدها مبنيّ على السكون في محل نصب متعلق بمحذوف منصوب على الحال من ضمير المخاطب أو متعلق بتكون، وتكون فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والثُّمالا بكسر المثلثة خبره منصوب بالفتحة وألفه للإطلاق، وجملة تكون في محل رفع خبر أن المخففة.

---

٥٨ - البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٠، وليس في ديوانه؛ وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجريّة ١/ ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٨٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٢؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٨٢؛ ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني ١/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٠٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٣٧٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٦؛ وشرح المفصّل ٨/ ٧٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠ (أنن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١.

ص ـ وأمَّا «كأَنْ» فَتَعْمَلُ، ويَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِها، ويُفْصَل الفِعْلُ مِنْها بِـ «لَمْ»، أوْ «قدْ».

* * *

(**وأما كأن**) إذا خُفِّفت (**فتعمل**) وجوبًا عند الجمهور استصحابًا للأصل وحملاً لها على أن المفتوحة، لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة وفي أن اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ولا حذفه بل يجوز إظهاره كما قال: (**ويقلّ ذكر اسمها**) في اللفظ كقوله:

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

في رواية نصب ظبية (**ويفصل الفعل**) المتصرف الواقع بعدها ولا يكون إلا خبريًا (**منها**) بأحد شيئين لا غير، إما (**بلم**) نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يُونس: الآية ٢٤] (**أو قد**) نحو:

فمحظورها كأن قد ألمّا

فإن كان خبرها مفردًا، أو جملة اسمية لم يحتج إلى فصال كقوله:

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقّان

ويُروى:

كأن ثدييه حقّان

وترك ذكر ليت ولعل لأنهما لا يخفّفان.

والمعنى: قد تيقن الضيف والفقراء وقت قلّة الأرزاق وانقطاع السبل على الناس بأنك مثل الربيع عليهم في كثرة الخيرات ومثل المطر المنبت للعشب، وأنك في تلك الديار تكون الذخيرة والغياث.

والشاهد في قوله: بأنك وأنك حيث صرّح باسم أن فيهما للضرورة، وأخبر عن الأول بالمفرد وعن الثاني بالجملة، وقد روي البيت هكذا:

بأنك كنت الربيع المغيث لمن يعتريك وكنت الثّمالا

وحينئذ لا شاهد فيه.

ش ـ إذا خُفِّفَتْ «كأنَّ» وَجَبَ إعمَالُها، كما يجب إعمالُ «أنْ»، ولكن ذكْرُ اسمها أكْثَرُ من ذكر اسم «أنْ»، ولا يلزم أنْ يكون ضميرًا، قال الشاعر: [من الطويل]

٥٩ ـ وَيَـوْمًـا تُـوَافِـيـنَـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ كـأنْ ظَـبِـيَـةٌ تَـعْـطُـو إلـى وَارِقِ السَّـلَـمْ

والحاصل أن ما خفّف من هذه الأحرف على ثلاثة أقسام: قسم يجوز إلغاؤه وهو إن المكسورة، وقسم يجب إلغاؤه وهو لكن، وقسم يمتنع إلغاؤه وهو أن المفتوحة وكأن الملحقة بها.

* * *

---

٥٩ ـ ويـومًـا تُـوَافِـيـنَـا بـوجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ كـأنْ ظَـبـيَـةٌ تَـعْـطُـو إلـى وارِقِ السَّـلَـمْ

قائله عباء بن أرقم اليشكري، وقيل: غيره قاله في امرأته وبعده:

ويـومًـا تـريـد مـالـنـا مـع مـالـهـا فإن لـم ننلها لـم تـنـمـنـا ولـم تـنـم
نـظـلّ كـأنـا فـي خـصـوم غـرامـة تسمّع جيراني المتالى والقسم
فـقـلـت لـهـا إلّا تـنـاهـى فـإنـنـي أخو الشرّ حتى تقرعي السنّ من ندم

إعراب البيت الشاهد: ويومًا الواو حرف عطف، ويومًا منصوب بتوافينا على الظرفية، وتوافينا أي: تقابلنا توافي فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للاستثقال وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود على امرأة الشاعر، ونا ضمير المتكلّم المعظم نفسه في محل نصب مفعوله، وبوجه الباء بمعنى مع حرف جر، ووجه مجرور به والجار والمجرور متعلق بتوافينا، ومقسم أي: جميل ومُقسَّم صفة لوجه مجرور بالكسرة، ويومًا توافينا عطف على جملة يومًا تريد

---

٥٩ ـ البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧؛ والدرر ٢/ ٢٠٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٤؛ ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥؛ ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢؛ ولكعب بن أرقم في لسان العرب ١٢/ ٤٨٢ (قسم)؛ ولباغث بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١؛ ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١؛ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ١٠/ ٤١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٧؛ والجنى الداني ص ٢٢٢، ٥٢٢؛ ورصف المباني ص ١١٧، ٢١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٨٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤١، ٣٣١؛ والكتاب ٣/ ١٦٥؛ والمحتسب ١/ ٣٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

يروى بنصب «الظبية» على أنها الاسمُ، والجملةُ بعدها صفةٌ، والخبرُ محذوفٌ، أي: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ؛ فيكون من عكس التشبيه، أو كأنْ مكانَها ظبية، على حقيقة التشبيه، ويروى برفعها على حذفِ الاسم، أي: كأنّها ظبيةٌ.

وإذا كان الخبر مفردًا أو جملة اسمية لم يحتج لفاصل؛ فالمفرد كقوله: «كأنْ ظَبْيَةٌ» في رواية مَنْ رفع، والجملة الاسمية كقوله: [من الهزج]

٦٠ ـ [وَصَـدْرٌ مُـشْـرِقُ الـنَّـحْـرِ] كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ

.....

في البيت قبله لا محل لها من الإعراب، وكان مخفّفة من الثقيلة من أخوات أن تنصب الاسم الظاهر في ضرورة الشعر، وظبية أي: غزالة اسمها منصوب بالفتحة، وتعطو أي تميل فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي عائد على الظبية، وإلى وارق جار ومجرور متعلق بتعطو والسلم بفتحتين شجر من شجر العضاه، وجملة تعطو في محل نصب صفة لظبية، وخبر كان محذوف، أي كأن ظبية عاطية تلك المرأة، فيكون من عكس التشبيه بجعل الظبية في محل المشبه، والمرأة في محل المشبه به لقصد المبالغة في التشبيه.

والمعنى: أنه يتمتع بحسنها يومًا وتشغله يومًا آخر بطلب ماله فإن منعها آذته وكلّمته بكلام يمنعه من النوم.

والشاهد في قوله: كأن ظبية حيث لم يكن اسم كان المخفّفة ضمير الشأن بل وقع اسمًا ظاهرًا وهو خاص بضرورة الشعر، ويروى برفع ظبية على حذف الاسم، أي كأنها ظبية، وفيه شذوذ لكون الخبر مفردًا مع حذف الاسم، ويروى بجرّها على زيادة أن، والكاف للتشبيه، أي كظبية، وفيه شذوذ، وهو زيادة أن بين الجارّ والمجرور، فيكون على حقيقة التشبيه فيهما بخلاف الرواية الأُولى، فهي على عكسه كما علمت.

٦٠ ـ وصَـدْرٍ مُـشْـرِقِ الـنَّـحْـرِ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ

٦٠ ـ البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٩٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٣٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٩؛ والجنى الداني ص ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠؛ والدرر ٢/ ١٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٤؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٢؛ والكتاب ٢/ ١٣٥، ١٤٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠، ٣٢ (أنن)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٠٥؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

وإن كان فعلاً وجب أن يُفْصَلَ منها، إما بِـ «لَمْ» أو «قَدْ»؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقول الشاعر: [من الطويل]

٦١ ـ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

.....

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: وصدر الواو واو ربّ، أي: ورب صدر، فحذفت رب وبقي عملها فصدر مجرور بها لفظًا مرفوع تقديرًا لأنه مبتدأ وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، ومشرق النحر مضاف ومضاف إليه صفة لصدر وتخصيصه بالوصف هو الذي سوّغ الابتداء به، وكأنْ مخفّفة من الثقيلة واسمها ضمير الصدر أو الشأن أي كأنه، وثدياه بفتح المثلثة مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمّة لأنه مثنى، والهاء ضمير الصدر مضاف إليه، وحقان بضم الحاء تثنية حقّة خبره مرفوع بالألف نيابة عن الضمّة لأنه مثنى، والأصل أن يقال: حقّتان لأن التاء الثابتة في الواحد تكون ثابتة في التثنية، وحذف التاء هنا إمّا للضرورة وإما لملاحظة المعنى وهو الأناة، وجملة ثدياه حقّان في محل رفع خبر كأن، وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو صدر، والرابط في الجملتين ظاهر كما بيّناه.

والمعنى: ورب صدر يضيء منه النحر وهو موضع القلادة كأن الثديين الكائنين فيه حقّتان في الاستدارة والصغر.

والشاهد: في كأن ثدياه حقان حيث خفّفت كأن، ونوى منصوبها ووقع خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل بلم أو قد.

٦١ ـ كأنْ لم يكُنْ بين الحَجُونِ إلى الصَّفَا أنيسٌ ولم يَسْمُرْ بمكّةَ سامِرُ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: كأن مخفّفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، أي كأنه، ولم حرف نفي وجزم وقلب، ويكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وبين ظرف مكان منصوب

٦١ ـ البيت لعمرو بن الحارث بن مضاض أو للحارث الجرهميّ في لسان العرب ١٣/١٠٩ (حجن).

والثاني كقوله: [من الكامل]

٦٢ - أزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنا، وَكَأَنْ قَدِ

.....

على الظرفية خبر يكن مقدّم على اسمها، والحجون بفتح الحاء المهملة آخره نون جبل من جبال مكّة مضاف إليه مجرور بالكسرة، وإلى حرف جرّ، والصفا بالقصر موضع بمكّة مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الظرف قبله، ويجوز أن تكون إلى بمعنى مع، ويجوز أن تكون على بابها، وأنيس اسم يكن مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة، ولجملة لم يكن باسمها وخبرها في محل رفع خبر كان، وقوله: ولم الواو حرف عطف ويسمر بضم الميم من المسامرة وهي الحديث ليلاً جازم ومجزوم بالسكون، وبمكة جار ومجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث متعلق بيسمر أي: يحدث، وسامر أي: محدث فاعل يسمر مرفوع بالضمة، وجملة لم يسمر في محل رفع عطف على جملة لم يكن.

والمعنى: أنه حيث لم يجد قرّة عينيه ومن توجه قلبه إليه بين أماكن الحجون مع الصفا ليتأنس بحديثه نهارًا وبمسامرته ليلاً، قال: كأن لم يكن... الخ، والله أعلم.

والشاهد في قوله: كأن لم يكن حيث فصل بين كان وخبرها الواقع جملة فعلية بلم.

٦٢ - أزِفَ التَّرحلُ غيرَ أنَّ ركابَنا لمَّا تَزُلْ برِحَالِنا وكأنْ قد

قائله زياد بن معاوية المشهور بالنابغة.

الإعراب: أزف بالزاي والفاء على وزن تعب فعل ماضٍ بمعنى قرب، والترحل: أي الرحيل فاعله وغير منصوب على الاستثناء، وأن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع

---

٦٢ - البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩؛ والأزهية ص ٢١١؛ والأغاني ١١/٨؛ والجنى الداني ص ١٤٦، ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/١٩٧، ١٩٨، ١٠/٤٠٧؛ والدرر اللوامع ٢/٢٠٢، ٥/١٧٨؛ وشرح التصريح ١/٣٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠، ٧٦٤؛ وشرح المفصَّل ٨/١٤٨، ٩/١٨، ٥٢؛ ولسان العرب ٣/٣٤٦ (قدد)؛ ومغني اللبيب ص ١٧١؛ والمقاصد النحوية ١/٨٠، ٢/٣١٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٥٦، ٣٥٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٥؛ وخزانة الأدب ٩/٨؛ ١١/٢٦٠؛ ورصف المباني ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٤٩٠، ٧٧٧؛ وشرح الأشموني ١/١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨؛ وشرح المفصل ١٠/١١٠؛ ومغني اللبيب ص ٣٤٢؛ والمقتضب ١/٤٢؛ وهمع الهوامع ١/١٤٣، ٢/٨٠.

أي: وكأنْ قدْ زَالَتْ، فحُذِفَ الفعلُ.

* * * * *

[د ـ توسُّط خبرها]:

ص ـ وَلا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهنَّ، إلا ظَرْفًا أوْ مَجْرُورًا، نحوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، و﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢].

* * *

(و) هذه الأحرف **(لا يتوسط خبرهن)** بينهن وبين أسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وإن عملن عمل الأفعال، وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفًا لذلك كما يفهم بالأولى **(إلا)** إذا كان الخبر **(ظرفًا أو)** جارًا و**(مجرورًا)** فيجوز توسّطه لتوسعهم فيها مع تأخرهما عن العامل (**نحو**: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٣]) مثال المجرور (﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المُزمّل: الآية ١٢]) مثال للظرف.

وقد يجب ذلك لعارض نحو: إن عند هند عبدها، وإن في الدار صاحبها، وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهنّ عليهنّ مطلقًا ولا إيلاؤه لهن إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا،

الخبر، وركابنا أي: إبلنا اسمها منصوب بالفتحة، ونا في محل جرّ مضاف إليه، ولما بمعنى لم حرف نفي وجزم وقلب، وتنزل بضم الزاي من زال التامّة فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على الركاب، وبرحالنا جمع رحل جار ومجرور متعلق بتنزل، ونا مضاف إليه، وجملة لما تنزل برحالنا في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليها، أي غير زوال ركابنا، وكأن قد الواو للعطف وكأنْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن أو ضمير الركاب محذوف، وقد حرف تحقيق والنون التي هي عوض عن الياء حرف أيضًا، وخبر كان محذوف أي: كأنها قد زالت.

والمعنى: قرب الرحيل غير أن إبلنا لم تنتقل بأمتعتنا مع عزمنا على الانتقال، وكأنها لتصميمنا عليه انتقلت بالفعل.

والشاهد: في فصل الجملة الفعلية المحذوفة من كأن المخففة من الثقيلة بقد، وفيه شاهدان آخران: أحدهما دخول تنوين الترنّم في الحرف وهو قد، والآخر جواز حذف الفعل الواقع بعد قد.

ش ـ ولا يجوز في هذا الباب توسُّطُ الخبر بين العامِلِ واسمِهِ، ولا تقديمُه عليهما كما جاز في باب «كانَ»، لا يقال: «إنَّ قائمٌ زيدًا»، كما يقال: «كان قائمًا زيدٌ»، والفَرْقُ بينهما أن الأفعال أمْكَنُ في العمل من الحروف، فكانتْ أجْمَلَ لأنْ يُتَصَرَّفَ في معمولها، وما أحْسَنَ قولَ ابن عنين يشكو تأخُّرَهُ: [من الطويل]

٦٣ ـ كَـأَنِّـيَ مِـنْ أخْـبَـارِ إنَّ، وَلَمْ يُـجِـزْ لَهُ أحَـدٌ فـي الـنَّـحْـوِ أنْ يَـتَـقَـدَّمَـا

ويجوز توسّطه بين الاسم والخبر مطلقًا، ويجوز حذف خبرهن إذا علم مطلقًا عند سيبويه.

وقد يجب إذا سدّ مسدّه واو المصاحبة أو حال أو مصدر مكرر وبعد: ليت شعري إذا أردف باستفهام قاله في الكافية الكبرى. وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صحّحه ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم. ومَن جوّزه اختيارًا خصّه بضمير الشأن غالبًا.

واعلم أن لهمزة إن ثلاث حالات: وجوب الكسر إن لم يسدّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها، ووجوب الفتح إذا سدّ ذلك، وجواز الأمرين إن صحّ الاعتباران، وعلى الحالة الأولى اقتصر المصنف وذكر من صورها أربعًا.

* * *

---

٦٣ ـ كـأنـيَ مِـنْ أخـبـار إنَّ ولَمْ يُـجِـزْ لـه أحـدٌ فـي الـنَّـحـو أنْ يـتـقـدَّمـا

قائله ابن عنين بشكو تأخره.

الإعراب: كأني كأن حرف تشبيه ونصب من أخوات أن وياء المتكلم في محل نصب اسمها، ومن حرف جرّ وأخبار مجرور بمن بالكسرة، وأن مضاف إليه مبنيّ على الفتح في محل جر، وأعرب أن لقصد اللفظ لا المعنى والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كان، ولم يجز جازم ومجزوم بالسكون له جار ومجرور متعلق بيجز، وأحد فاعل يجز، وفي النحو جار ومجرور متعلق بيتقدم، وأن حرف مصدر ونصب، ويتقدم فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والألف للإطلاق، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر أي: تقدمه منصوب بيجز على أنه مفعوله.

---

٦٣ ـ البيت في ديوانه ص ٩٢؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٦٣.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبرُ ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط؛ لأنهم قد يتَوَسَّعُونَ فيهما ما لم يتوسَّعُوا في غيرهما، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾﴾ [المزمل: ١٢]، و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٢٦﴾﴾ [النازعات: ٢٦].

واستَغْنَيْتُ بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدّم؛ لأنّ امتناع الأسْهَل يستلزم امتناعَ غيره، بخلاف العكس.

ولا يلزمُ مِنْ ذِكْري توسيطَهُمْ الظرفَ والمجرورَ أن يكونوا يجيزون تقديمه؛ لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزُهم في غيره.

* * * * *

[هـ ـ كسر همزة «إنَّ»]:

ص ـ وتُكْسَرُ «إنَّ» في الابْتِدَاءِ، نحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾﴾ [القدر: ١]، وبَعدَ القَسَمِ، نحو: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣]، والقَوْلِ، نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وقَبْلَ اللَّامِ، نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١].

* * *

فقال: **(وتكسر إن)** إذا وقعت **(في الابتداء)** أي: في ابتداء الكلام حقيقة أو حكمًا **(نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يوسف: الآية ٢])**، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: الآية ٦٢] إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأوّلها بالمفرد وهو لا يستقبل به الكلام **(وبعد القسم)** أي بأن تقع جوابًا له سواء وجدت معه السلام **(نحو)**: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يس: الآيات ١ ـ ٣] أم لا كما في (﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ **[الدخان: الآيتان ٢، ٣]**) لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة. ولا يعارض ما هنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما في الأوضح وغيره نحو:

أو تحلفي بربك العليّ أني أبو ذيالك الصبي

والمعنى: ظاهر.

ش ـ تكسر «إنَّ» في مواضع:

أحدها: أنْ تقع في ابتداء الجملة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، و﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، و﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس: ٦٢].

الثاني: بعد القسم، كقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣]، و﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ [يس: ١ ـ ٣].

الثالث: أن تقع محكية بالقول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

الرابع: أن تقع اللامُ بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فكسرت بعد «يعلَمُ»، و«يشهَدُ» وإنْ كانت قد فُتِحَتْ بعد «عَلِمَ» و«شَهِدَ»، في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وذلك لوجود اللام في الأوَّلَيْنِ دون الآخِرَيْنِ.

* * * * *

لأن مَن فتحها لم يجعلها جوابًا للقسم **(و)** بعد **(القول)** بأن تقع مع معموليها محكية به **(نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: الآية ٣٠])** لأن محكي القول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها فإن وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يُونس: الآية ٦٥] وفتحها في نحو: أخصّك بالقول أنك صالح، ونحو: أتقول أن زيدًا عاقل **(وقبل اللام)** الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل **(نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنَافِقون: الآية ١])** لوجود اللام إذ لو فتحت إن لزم تسليط العامل عليها، ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده، وهذه اللام وإن تأخرت لفظًا لمانع فرتبتها التقديم على إن.

وتكسر أيضًا إذا وقعت في أول الجملة المُخبَر بها عن اسم عين وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف إليها ما يختص بالجمل كإذ وحيث، وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجملة.

والشاهد: في عدم جواز تقديم خبر إن على اسمها إلا ما استثني.

[و ـ دخول اللام على مَا تأخّر من مَعْمُولي «إنَّ»]:

ص ـ ويَجُوزُ دُخول اللَّام على ما تأخَّر مِنْ خَبرِ «إنّ» المكْسُورةِ، أو اسْمِهَا، أوْ ما تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الخَبرِ، أو الفَضْلِ، ويَجِبُ مع المُخَفَّفَةِ إنْ أُهْمِلَتْ ولَمْ يَظْهَرِ المَعْنى.

* * *

قال بعض العلماء: والأوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر، ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردًا وامتناع إضافتها إلى المفرد إنما هو في اللفظ لا في المعنى. على أن الكسائي جوّز إضافتها إليه. ومن ثم قال المرادي: وبتخرّج الفتح على مذهب الكسائي، وعلى ذلك ينبغي جوازهما أيضًا بعد إذ. ويؤيده جوازهما في إذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة.

[تتمة] تفتح أن وجوبًا إذا وقعت فاعلاً أو نائبًا عنه أو مفعولاً به غير محكية أو مبتدأ أو خبرًا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها أو مجرورة بحرف أو بما لا يختص بالجمل أو تابعة لشيء من ذلك. وتكسر إن أو تفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية أو فاء الجزاء أو أما أو لا جرم أو واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه أو وقعت في موضع التعليل خبرًا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد. وقد بسط في الأوضح الكلام على هذه الأمور.

* * *

(ويجوز دخول اللام) الابتدائية عند إرادة المبالغة في التأكيد **(على ما)** أي: الذي أو شيء **(تأخّر من خبر إن المكسورة)** وإن تقدم معموله نحو: إني لوزر، وإن زيدًا لأبوه قائم، فلو قدّم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخّره منفيًا أو ماضيًا متصرفًا خاليًا من قد. وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ وإنما أخّرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد وتسمى اللام المزحلقة، وزحلقت دون إن لئلا يتقدم معمولها عليها **(أو)** من **(اسمها)** عن خبرها نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: الآية ١٣] ولا يكون الخبر في ذلك إلا ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أو عن معمول خبرها نحو: إن فيك لزيدًا راغب.

.....

ش ـ يجوز دخولُ لام الابتداء بعْدَ «إنّ» المكسورة على واحد من أربعة: اثنين متأخّرين، واثنين متوسّطين، فأما المتأخّران فالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٦]، والاسمُ نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦؛ آل عمران: ١٣]، وأما المتوسّطان فمعْمُول الخبر، نحو: «إنَّ زَيْدًا لطَعَامَكَ آكلٌ»، والضمير المسمى عند البصريين فَصْلًا، وعند الكوفيين عِمَادًا، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، و﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الصافات: ١٦٥، ١٦٦].

وعبارة بعضهم تقتضي أن تأخر الاسم على الخبر شرط في دخول اللام، وليس كذلك بل الشرط أن لا يلي إن لئلا يجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا **(أو ما توسّط)** بين الخبر والاسم أو بين الاسم وغيره **(من معمول الخبر)** نحو: إن زيدًا لطعامك آكل، وإن في الدار لعندك زيدًا جالس، فلو أخّر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان مع توسّطه حالاً أو الخبر غير صالح للام. وظاهر كلامه دخولها عليه وإن صحبت الخبر أيضًا وهو ما صحّحه ابن مالك وأبو حيان. وصحّح بعضهم المنع لأن الحرف إذا أُعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ولا يُعاد مع غيره إلا في ضرورة.

وقضية كلام بعضهم أن توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه، وليس كذلك بل الشرط أن يفصل المعمول عن إن كما مثلنا **(أو)** من ضمير **(الفصل)** نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٦٢] سُمّي به لكونه فاصلاً بين الخبر والتابع. والكوفيون يسمّونه عمادًا لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى أو لأنه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخيرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. والصحيح أنه اسم وأنه لا محل له من الإعراب ومن في قوله من خبر إن للبيان.

[تنبيه] لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع وخرّج على زيادتها نحو:

أُم الحليس لعجوز شهر به ولكني عن حبها لعمير

قال البدر بن مالك: وأحسن ما زيدت فيه قوله:

إن الخلافة بعدهم لذميمة وخلائف ظرف لمما أحقر

(ويجب) دخولها **(مع)** إن **(المخففة)** المكسورة الهمزة **(إن أهملت وإن لم يظهر المعنى)** لأنها لمّا أهملت صارت بصورة إن النافية فخيف اللَّبْس فجيء بعدها باللام دفعًا

.....

وقد يكون دخول اللام واجبًا، وذلك إذا خُفِّفَتْ، وأُهْمِلَتْ، ولم يظهر قَصْدُ الإثبات، كقولك: «إن زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ»، وإنما وجَبتْ هٰهُنا فَرْقًا بينها وبين «إن» النافية، كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ولهذا تسمى اللام الفارِقَة؛ لأنها فَرَقَتْ بين النفي والإثبات.

فإن اختلّ شرطٌ من الثلاثة كان دخولُهَا جائزًا، لا واجبًا، لعدم الالتباس، وذلك إذا شُدِّدَتْ، نحو: «إنّ زَيْدًا قائمٌ»، أو خُفِّفَتْ وأُعمِلت، نحو: «إنْ زَيْدًا قائمٌ»، أو خُفِّفَتْ وأُهملتْ وظَهَر المعنى، كقول الشاعر: [من الطويل]

٦٤ ـ أنا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

* * * * *

له وتسمى اللام الفارقة فإن أعملت أو ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي لفظية بأن يكون الخبر منفيًا نحو: أن زيدًا لن يقوم أو معنوية كأن يكون الكلام سيق للمدح كقوله:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كِرام المعادن

لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور:

وقضية كلامه في الشرح أن هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرّح في الأوضح، وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك.

وذهب بعضهم إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق. وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا تقدّم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام: «قد علمنا إن كنت لمؤمنًا» فمَن جعلها لام الابتداء كسر همزة إن ومَن جعلها لامًا أخرى فتحها.

* * *

---

٦٤ ـ ونحنُ أُباة الضَّيمِ مِنْ آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كِرَام المعادِنِ

---

٦٤ ـ البيت للطرماح في ديوانه ص ٥١٢؛ والدرر ٢/ ١٩٣؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٧٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٧؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٨؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣؛ والجنى الداني ص ١٣٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

[٣ ـ «لا» النافيـة للجنـس]:

ص ـ ومِثْلُ «إنّ» «لا» النافِيَةُ للجِنْسِ، لكنْ عَمَلُهَا خاصٌّ بالنَّكِرَاتِ المُتَّصِلَة بها، نحْوُ: «لا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ»، و«لا عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي».

(ومثل إن) المشدّدة في نصب الاسم ورفع الخبر **(لا النافية للجنس)** لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية، وتسمى لا التبرئة لأنها تدلّ على نفي الجنس فكأنها تدلّ على البراءة منه.

وخرج بالنافية لا الناهية فإنها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئًا وهي التي دخولها في الكلام كخروجها، وبقوله: للجنس لا النافية للوحدة لأنها تعمل عمل ليس، لكن تقدم أن المشابه بليس قد تكون نافية للجنس فكأن الأولى التعبير بلا المحمولة على إن كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب قال: ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن.

والأصل أن لا تعمل لما تقدم في ما النافية، لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس. وإنما تعمل بشروط أربعة: الأول أن يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق.

الثاني أن لا يدخل عليها جار. الثالث والرابع أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ويكون هو والخبر نكرتين، وإليها أشار بقوله: **(لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها)** فلا تعمل في معرفة، وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا في نكرة منفصلة. فإذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبًا إن أفردت وجوازًا إن كررت ثم اسمها إن كان مضافًا **(نحو: لا صاحب علم ممقوت)**، أو شبيهًا به نحو: لا حسنًا وجهه في الدار، **(ولا عشرين درهمًا عندي)** ظهر نصبه وكان معربًا باتفاق، والمراد بشبهه ما يتعلق به شيء من

قائله الطرماح واسمه الحكم بن حكيم.

الإعراب: نحن مبتدأ مبني على الضمّ في محل رفع، وأُباة جمع آب خبره مرفوع بالضمّة، والضيم مضاف إليه مخفوض بالكسرة، ومن آل جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر بعد خبر أو حال من أُباة الضيم، أو بدل منه بدل كل من كل، وأن الواو للعطف وأن مخفّفة من الثقيلة مهملة، ومالك اسم قبيلة مبتدأ مرفوع بالضمّة وصرفه للضرورة، وكانت كان فعل ماضٍ ناقص والتاء علامة التأنيث واسمها مستتر فيها جوازًا تقديره هي عائد على القبيلة المسمّاة بمالك، وكرام خبرها منصوب بالفتحة والمعادن مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وإنْ كانَ اسْمُهَا غيرَ مُضَافٍ ولا شِبْهِهِ بُنِيَ على الفَتْحِ في نحْوِ: «لا رَجُلَ» و«لا رِجَالَ»، وعَلَيْهِ أو على الكَسْرِ في نحوِ: «لاَ مُسْلِمَاتِ»، وعَلَى اليَاءِ في نحو: «لا رَجُلَيْنِ» ولا «مُسْلِمِينَ».

* * *

تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا وإنما سُمِّي شبيهًا بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف.

(وإن كان اسمها غير مضاف) إلى نكرة **(ولا شبهه)** بأن كان مفردًا أو مثنى أو مجموعًا **(بني)** معها على ما ينصب به لو كان معربًا لتضمنه معنى من الجنسية، فإن كان مفردًا لفظًا ومعنى أو لفظًا فقط أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث بني **(على الفتح)** كما **(في نحو: لا رجل)** ولا قوم **(ولا رجال)** ولا هنود في الدار، ومنه: «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت» **(و)** بني **(عليه أو على الكسر)** مع عدم التنوين عند الجمهور إن كانا مما جمع بألف وتاء كما **(في نحو: لا مسلمات)** وقد رُوِيَ بهما قوله:

نـلـذ ولا لـذات لـلـشـيـب

فالكسر استصحابًا للأصل والفتح نظرًا للأصل في بناء المركبات.

قال المصنف: وهو أرجح، والتزامه ابن عصفور.

(و) بني **(على الياء)** على الأصح إن كان مثنى أو مجموعًا على حدّه كما **(في نحو: ولا رجلين ولا مسلمين)** عندك.

* * *

والمعنى: نحن القوم المانعون للظلم لأننا من أهل مالك الرجل العظيم الذي هو أبو قبيلتنا المتّصفة بأنها من الأصول النفيسة.

والشاهد: في قوله: وإن مالك كانت كرام المعادن حيث ترك فيه اللام الفارقة بين أن المخفّفة والنافية لعدم اللَّبْس هنا لظهور المعنى المراد بسبب وجود القرينة المعنوية، وهو كون المقام مقام مدح.

ش ـ يجري مجرى «إنّ» ـ في نصب الاسم ورفع الخبر ـ «لا» بثلاثة شروطٍ:

أحدها: أن تكون نافية للجِنس.

والثاني: أن يكون معمولاها نكِرتين.

والثالث: أن يكون الاسمُ مُقَدَّمًا، والخبرُ مؤخَّرًا.

فإن انْخَرَمَ الشَّرطُ الأولُ: بأن كانتْ ناهية، اخْتُصَّتْ بالفعل وجَزَمَتْهُ، نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو زائدةً لم تعملْ شيئًا، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، أو نافية للوَحْدَة عمِلَتْ عَمَلَ «ليس»، نحو: «لا رَجُلٌ في الدار، بَلْ رَجُلانِ».

وإن انخرم أحَدُ الشرطين الأخيرين لم تعمل، ووجب تكرارها، مثالُ الأول: «لا زَيْدٌ في الدار، ولا عَمْروٌ»، ومثال الثاني: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات: ٤٧].

وإذا اسْتَوْفَتِ الشُّروطَ، فلا يخلو اسمها إما أن يكون مضافًا، أو شبيهًا به، أو مفردًا، فإن كان مضافًا أو شبيهًا به ظَهَرَ النصبُ فيه، فالمضافُ كقولك: «لا صاحبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ»، و«لا صاحبَ جُودٍ مَذْمُومٌ».

والشبيهُ بالمضاف: ما اتَّصَلَ به شيءٌ من تمام معناه: إما مرفوعٌ به، نحو: «لا قبيحًا فِعْلُهُ ممدُوحٌ»، أو منصوبٌ به، نحو: «لا طالعًا جَبَلًا حاضرٌ»، أو مخفوضٌ بخافض يتعلَّقُ به، نحو: «لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عندنا».

وإن كان مُفْرَدًا، أيْ: غير مضاف ولا شبيه به، فإنه يُبْنَى على ما ينصب به لو كان مُعْرَبًا، فإنْ كان مفردًا أو جمعَ تكسيرٍ، بُني على الفتح، نحو: «لا رَجُلَ»، و«لا رِجَالَ»، وإنْ كان مثنًى أو جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فإنّه يُبْنَى على الياء كما ينصب بالياء، تقول: «لا رَجُلَيْنِ»، و«لا مُسْلِمينَ عندي»، وإن كانَ جمعَ مؤنث سالمًا بُنِيَ على

.....

.....

الكسر، وقد يُبنى على الفتح، نحو «لا مُسْلِماتِ في الدار» وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر: [من البسيط]

٦٥ ـ لا سَابِغَاتٍ ولا جَأواءَ بَاسِلَةً تَقِي المَنُونَ لَدَى ٱسْتِيفَاءِ آجَالِ

* * * * *

.....

شواهد لا النافية للجنس

٦٥ ـ لا سابِغَاتٍ ولا جأواء باسلةً تَقي المَنُونَ لدَى استيفاءِ آجالِ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: لا نافية للجنس على سبيل التنصيص تعمل عمل أن تنصب الاسم وترفع الخبر، وسابغات اسمها مبني على الفتح لأنه مفرد، ويجوز أن يكون مبنيًا على الكسرة نيابة عن الفتحة، ولا الواو حرف عطف، ولا نافية للجنس، وجأواء اسمها مبنيّ على الفتح في محل نصب، وباسلة صفة لجأواء منصوب بالفتحة، وتقي فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء استثقالاً وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي عائد على سابغات، والمنون مفعوله منصوب بالفتحة، ولدى بمعنى عند ظرف منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر متعلق بتقي، واستيفاء مضاف، وآجال مضاف إليه، وجملة تقي المنون في محل رفع خبر لا الأولى وخبر لا الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى عليه أي: ولا جأواء تقي المنون، وجملة لا جأواء عطف على جملة لا سابغات لا محلّ لها من الإعراب.

والمعنى: أن الموت لا يردّ بالدروع السابغة الواسعة، ولا يردّ بكثرة الشجعان والكتائب.

والشاهد: في قوله: لا سابغات حيث يجوز فيه الوجهان الكسر بلا تنوين، والفتح، وهو المختار.

---

٦٥ ـ البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٩٦؛ والدرر ٢/٢٢٦؛ وشرح الأشموني ١/١٥١؛ وهمع الهوامع ١/١٤٦.

ص ـ ولَكَ في نحوِ: «لا حَوْلَ ولا قُوَّة»: فَتْحُ الأوَّل، وفي الثاني: الفَتْحُ، والنَّصْبُ، والرَّفْعُ، كالصِّفَةِ في نحو: «لا رَجلَ ظَرِيفٌ»، ورَفْعُه، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ، وإنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا»، أوْ فُصِلَتِ الصِّفَةُ، أوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ، امْتَنَعَ الفَتْحُ.

* * *

وقد تقدم أن لا إذا كررت كان عملها جائزًا لا واجبًا فلذلك قال: **(ولك في نحو: «لا حول ولا قوة)** إلا بالله» من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد **(فتح الأول)** من الاسمين، وإذا فتحت فـ **(وفي الثاني)** ثلاثة أوجه **(الفتح)** على إعمال لا الثانية نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٧] بالفتح فيهما والكلام حينئذ جملتان و**(والنصب)** على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فإن محله نصب نحو:

لا نسب اليوم ولا خلة

بنصب الثاني والكلام حينئذ جملة واحدة و**(الرفع)** على إعمالها عمل ليس أو زيادة وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها فإن موضعهما رفع الابتداء لأنهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء والكلام على إعمالها عمل ليس جملتان.

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة في الثاني أيضًا إذا كان اسم لا الأولى معربًا نحو: لا غلام رجل ولا امرأة **(كالصفة)** إذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبني كما **(في نحو: لا رجل ظريف)** ولا ماء ماء باردًا عندنا فالفتح على أن الصفة والموصوف رُكِّبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد أن صارا كاسم واحد، والنصب على اتّباع الصفة لمحل الاسم، والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها، وكالصفة في ذلك التوكيد اللفظي المتصل.

وأما البدل فإن كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سيأتي نحو لا أحد رجلاً وامرأة في الدار ومثله عطف البيان إن أجريناه في النكرات، وإن كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو: لا أحد زيد فيها ولك فيه أيضًا **(رفعه)** أي الأول على الابتداء أو على إعمال لا عمل ليس، وإذا رفعته **(فيمتنع)** حينئذ في الثاني **(النصب)** لعدم نصب

.....

ش ـ إذا تكررت «لا» مع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتحُ، والرفْعُ، فإن فَتَحْتَ، فلك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتحُ، والنصب، والرفع.

وإن رَفَعْتَ، فلك في الثانية وجهان: الرفعُ، والفتحُ، ويمتنع النصب.

المعطوف عليه لفظًا أو محلاً، ويجوز فيه الفتح على إعمال لا الثانية:

فـلا لـغـو ولا تـأثـيـم فـيـهـا

والرفع على إعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو:

لا نـاقـة لـي فـيـهـا ولا جـمـل

ففي جملة التركيب خمسة أوجه: وجهان في الأولى وثلاثة في الثانية، ولو قلت: لا رجل ولا طالعًا جبلاً امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة **(وإن لم تتكرر لا)** مع المعطوف نحو: لا حول ولا قوة **(أو فصلت الصفة)** عن موصوفها نحو: لا رجل فيها كريمًا **(أو كانت غير مفردة)** بأن كانت مضافة أو شبيهة به سواء أكان الموصوف مفردًا أم لا نحو: لا رجل صاحب برّ عندنا، أو غلام سفر صاحب برّ عندنا، أو كانت مفردة وهو غير مفرد نحو: لا غلام سفر ظريف عندنا **(امتنع)** في المسائل الأربع في المعطوف والصفة **(الفتح)** لعدم لا في الأولى وامتناع التركيب في الباقي لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشيء واحد، وجاز فيهما الرفع والنصب كقوله:

فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه

يُروَى بنصب ابن ورفعه.

[تتمة] إذا علم خبر لأجاز حذفه كثيرًا عند الحجازيين ووجب عند بني تميم والطائيين نحو: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٥٠] أي علينا، ولا إلـه إلا الله أي موجود، فإن جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام: «لا أحد أغير من الله عزَّ وجلّ»، وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله: لا عليك أي لا بأس عليك.

* * *

.....

فتَحَصَّلَ أنه يجوز فتحُ الاسمين ورفعهما، وفتحُ الأوَّل ورفع الثاني، وعكسه، وفتحُ الأول ونصب الثاني، فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب.

فإنْ لم تتكرر «لا» مع النكرة الثانية، لم يجز في الأولى الرفع، ولا في الثانية الفتح، بل تقول: «لا حَوْلَ وقُوَّةَ، أو قُوَّةٌ» بفتح «حَوْل» لا غير، ونصب «قوَّة» أو رفعها، قال الشاعر: [من الطويل]

٦٦ ـ فَـلا أَبَ وَٱبْـنًـا مِـثْـلُ مَـرْوَانَ وَابْـنِـهِ [إذا هُـوَ بـالـمَـجْـدِ ارتَـدى وتـأَزَّرا]

.....

٦٦ ـ فـلا أبَ وابـنًـا مـثـلُ مـروانَ وابـنـهِ إذا هُـوَ بـالـمـجـدِ ارتـدَى وتـأزَّرَا

قائله الفرزدق في مدح مروان الملك وابنه عبد الملك.

الإعراب: الفاء بحسب ما قبلها، ولا نافية للجنس تعمل عمل أن، وأب اسمها مبنيّ معها على الفتح كبناء خمسة عشر في محل نصب، ولا معها في محل رفع بالابتداء، وابنا الواو للعطف، وابنا معطوف على محل اسم لا منصوب بالفتحة أو على اللفظ بناء على إعراب اسمها، ويجوز رفع الابن باعتبار العطف على موضع لا، واسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء كما علمت، والأول أشهر؛ لأن العطف على اللفظ أكثر وهو الأصل، ومثل خبر مرفوع بالضمّة، ومروان مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وابنه الواو للعطف، وابنه مضاف ومضاف إليه معطوف على مروان مجرور بالكسرة، والهاء في مجل جر عائد على مروان، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، وهو أي: المذكور، ويجوز عوده على ابنه لأن مجد الابن مجد الأب، لا العكس فاعل بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، أي: ارتدى وهو شرط إذا، وارتدى فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو عائد على المذكور كالذي قبله، وتأزّرا الواو للعطف، وتأزّرا فعل ماضٍ والألف للإطلاق، وفاعله مستتر فيه كذلك، والجملة معطوفة على جملة

٦٦ ـ البيت للربيع بن ضبع الفزاري في شرح شواهد الإيضاح ص ٤١٣، ٤١٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦٧، ٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥٥؛ وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٩، ٢/ ٥٩٣، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٤١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ وشرح المفصّل ٢/ ١٠١، ١١٠؛ والكتاب ٢/ ٢٨٥؛ واللامات ص ١٠٥؛ واللمع ص ١٣٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٣.

ويجوز: «فَلا أبَ وَابْنٌ».

وإنْ كان اسمُ «لا» مفردًا، ونُعِتَ بمفرد، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصلٌ، مثل: «لا رَجُلَ ظريفٌ في الدّارِ»، جاز في الصفة: الرفعُ على موضع «لا» مع اسمها؛ فإنهما في موضع الابتداء، والنصبُ على موضع اسمها؛ فإنّ موضعه نصب بـ «لا» العاملة عمل «إنَّ»، والفتحُ على تقديرِ أنك رَكَّبْتَ الصفَةَ مع الموصوف كتركيب «خمسةَ عَشَرَ»، ثمَّ أَدْخَلْتَ «لا» عليهما.

فإن فَصَلَ بينهما فاصل، أو كانت الصفةُ غيرَ مفردةٍ، جاز الرفع والنصب، وامتنع الفتحُ؛ فالأول نحوُ: «لا رَجُلَ في الدارِ ظريفٌ، وظريفًا»، والثاني نحوُ: «لا رَجُلَ طَالِعًا جَبَلًا، وطَالِعٌ جَبَلًا».

* * * * *

[٤ ـ أفعال القلوب]:

[أ ـ «ظنَّ» وأخواتها]:

ص ـ الثَّالِثُ: «ظَنَّ»، و«رَأى»، و«حَسِبَ»، و«دَرَى»، و«خَالَ»، و«زَعَمَ»،

(الثالث) من أنواع النواسخ **(ظن)** من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم **(ورأى)** بمعنى علم لا من الرأي وقد ترد بمعنى ظن **(وحسب)** وهي كظن **(ودرى)** في لغة بمعنى علم والأكثر تعدّيها بالباء لواحد فإن دخلت عليها الهمزة تعدّت لآخر بنفسها **(وخال)** ماضي يخال وهي كظن لا ماضي يخوّل بمعنى تكبر **(وزعم)** وهي كظن والأكثر وقوعها على أن وأنّ وصلتهما تسدّ مسدّ معموليها، والزعم قول يطلق على الحق والباطل وأكثر ما يقال فيما يشك فيه. وفي شرح التلخيص للسبكي: ولم يستعمل الزعم في القرآن إلا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لأبي سفيان: «زعمت وهو كثير»، ولكن إذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكًّا فهو كقول

الشرط لا محلّ لها من الإعراب، وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدّم عليه، أي: فلا أب وابنًا يماثلهما.

والمعنى: أن الملك مروان وابنه عبد الملك لا يماثلهما أب وابنه من الملوك لاشتمالهما على المجد وعلوّ الهمّة ومكارم الأخلاق.

و«وجَدَ»، و«عَلِمَ» القَلْبِيَّاتُ، فتَنْصِبُهُما مَفْعُولَيْنِ، نحْوُ: [من الوافر]

رَأَيْتُ اللَّهَ أكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودا

لم يقم الدليل على صحته وإن كان صحيحًا في نفس الأمر. انتهى. ومن استعماله في الصحيح قول أبي طالب:

ودعوتني وزعمت أنك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

(ووجد) بمعنى علم لا بمعنى حزن أو حقد **(وعلم)** بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وحرج بقوله: **(القلبيات)** أي القائم معانيها بالقلب ما إذا كانت معانيها غير قلبية فإنها تكون لازمة غالبًا كرأى بمعنى أبصر كرأيت الهلال أي أبصرته، وحسب بمعنى احمرّ لونه وابيضّ يقال: حسب الرجل إذا احمرّ لونه وابيض كالبرص، ودرى بمعنى ختل نحو: درى الذئب الصيد إذا ختله واستخفى له ليفترسه وخال بمعنى طلع يقال: خال الفرس إذا طلع وزعم بمعنى سمن أو هزل، نحو: زعمت الشاة أي سمنت أو هزلت، ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد إذا استغنى فصار ذا جدة، وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال: علمت الشفة إذا انشقّت.

وهذه الأفعال المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها **(فتنصبهما)** معًا **(مفعولين)** لها عند الجمهور **(نحو)**: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: الآية ١١٨] وقوله:

(رأيت الله أكبر كل شيء) محاولة وأكثرهم جنودًا)

وقوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة

وقوله:

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط

والشاهد: في قوله: فلا أب وابنًا حيث لم تنكر لا مع النكرة الثانية، فإنه لا يجوز في الأولى الرفع ولا في الثانية الفتح، بل يتعيّن بناء الأولى ولك في الثانية وجهان النصب على محل اسم لا والرفع على محل لا مع اسمها، كما مرّ.

ويُلْغَيْنَ بِرُجْحانٍ إنْ تَأَخَّرْنَ، نحو: «القَوْمُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ»، وبِمُسَاوَاةٍ إنْ تَوَسَّطْنَ، نحوُ: [من البسيط]

«وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ»

وقوله:

ما خلتني زلت بعدكم ضمنا

وقوله:

زعمتني شيخًا ولست بشيخ

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾ [ص: الآية ٤٤]، وقوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١٠].

والأصل في هذه الأفعال أن يعملن ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن عن العمل فيعملن معه بمرجوحية **(ويلغين برجحان)** والإلغاء إبطال العمل لفظًا ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره **(إن تأخرن)** عن المفعولين **(نحو)** قوله: **(القوم في أثري ظننت)** فأخّر الفعل وأهمل لضعفه بالتأخّر، وما قبله مبتدأ وخبر **(و)** يلغين **(بمساواة)** لإعمالهنّ **(إن توسطن)** بينهما **(نحو)** قوله:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني **(وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور)**

فتوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز وأهمل لضعفه بالتوسّط أيضًا، وإنما كان الإلغاء والإعمال مع التوسّط على حدٍّ سواء؛ لأن ضعف العامل بالتوسّط سوّغ مقاومة الابتداء له فلكلٍّ منهما مرجّح.

قال أبو حيان: وقيل: الإعمال أرجح لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي وبه جزم في الأوضح.

وفهم من كلامه أن الإلغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لا يجوز مع تقدّم العامل على المعمولين وإن تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور.

.....

وَإن ولِيَهُنَّ «ما» أو «لا» أو «إنْ» النَّافِيَاتُ، أوْ لامُ الابْتِدَاء، أو القَسَم، أو الاستِفْهَامُ، بَطَلَ عَمَلُهُنَّ في اللَّفْظِ وُجُوبًا، وسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْليقًا، نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢].

* * *

(و) هذه الأفعال **(إن وليهنّ)** ما له صدر الكلام وهو واحد من ستة وهي **(ما)** مطلقًا **(أو لا إن)** في جواب قسم ملفوظ به أو مقدّر إذ ليس لهما صدر الكلام إلا حينئذ **(النافيات)** لما وليهن نحو: علمت ما زيد قائم، وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمر، وعلمت والله إن زيد قائم **(أو لام الابتداء)** نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢] الآية، ومنه قوله:

إني رأيت ملاك الشيمة الأدب

(أو) لام **(القسم)** نحو: علمت والله ليقومنّ زيد، وقوله:

ولقد علمت لتأتين منيتي

(أو الاستفهام) سواء تقدمت أداته على المفعول الأول نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٠٩] أم كان المفعول اسم استفهام كما سيأتي أم أُضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت أبو مَن زيد؟ فإن كان الاستفهام في الثاني كعلمت زيدًا أبو مَن هو؟ فالأرجح نصب الأول لأنه غير مستفهم به ولا مضاف إليه قاله ابن مالك في شرح الكافية **(بطل عملهن)** أي عمل هذه الأفعال **(في اللفظ)** دون المحلّى **(وجوبًا)** لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ما له صدر الكلام **(ويسمى ذلك تعليقًا)** لأنه إبطال عملها في اللفظ مع تعلّق العامل بالمحل، فهو كالمرأة المعلقة التي هي لا مزوّجة ولا مطلّقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التي علّق العامل عنها، ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون عمدة **(نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: الآية ١٢])** ونحو: علمت متى السفر، أو فضلة نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] فأي منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لأن الاستفهام له صدر الكلام.

.....

ش ـ الباب الثالث من النواسخ: ما ينصب المبتدأ والخبر معًا، وهو أفعالُ القلوب.

وهو «ظنّ»، نحو ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، و«رَأى»، نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعارج: ٦، ٧]، وقول الشاعر: [من الوافر]

٦٧ ـ رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

[تتمة] ذكر أبو علي في التذكرة أن من جملة المعلّقات لعل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١١١] وجزم به في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في التسهيل والمصنف في الشذور وشرحه أيضًا كقوله:

لقد علم الأقوام لو أن حاتمًا أراد ثراء المال كان له وفر

شواهد ظنّ وأخواتها

٦٧ ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحاولَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُودا

قائله خداش بن زهير.

الإعراب: رأيت أي: تيقّنت، رأي فعل ماضٍ من أخوات ظنّ تنصب مفعولين والتاء فاعله، والله مفعول أول منصوب على التعظيم، وأكبر مفعوله الثاني منصوب بالفتحة، وأكبر مضاف، وكل مضاف إليه، وكل مضاف وشيء مضاف إليه، ومحاولة أي قدرة تمييز، وأكثرهم معطوف على أكبر والهاء مضاف إليه والميم حرف دالّ على الجمع، وجنودًا أي: أنصارًا تمييز والتمييزان محوّلان على المفعول به، والأصل: رأيت محاولة الله أكبر كل شيء ورأيت جنوده أكثر كل شيء، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمحذوف وجعل تمييزًا، والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهمًا ثم ذكره مفسّرًا يكون أرسخ في النفس.

والمعنى: تيقّنت أن الله تعالى أعظم كل شيء من حيث قدرته لأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن بخلاف غيره، فإن قدرته ناقصة وتيقّنت أنه أكثر كل شيء جنودًا وأنصارًا، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدّثّر: الآية ٣١].

---

٦٧ ـ البيت لخداش بن زهير في المقاصد النحوية ٢/ ٣٧١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٢٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٢١٠؛ والمقتضب ٤/ ٩٧.

و«حَسِبَ»، نحو: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور: ١١]، و«دَرَى»، كقوله: [من الطويل]

٦٨ ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل لأنك إذا اقتصرت على ظننت مثلاً لم تكن فيه فائدة إذ لا يخلو الإنسان من ظنّ ما فإن دلّ دليل جاز ذلك.

والشاهد: في قوله: رأيت حيث جاءت بمعنى علمت اقتضت مفعولين.

٦٨ ـ دُرِيتَ الوفيَّ العَهْدَ يا عُروَ فاغتبط فإنّ اغْتِباطًا بالوَفاءِ حميدُ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: دريت أي: علمت بالبناء للنائب والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل وهو مفعولها الأول، والوفي صفة مشبّهة مفعولها الثاني، والعهد يجوز نصبه بها على التشبيه بالمفعول به ويجوز رفعه بها على الفاعلية، ويجوز جرّه على أن الوفي مضاف والعهد مضاف إليه وفاعلها على النصب والجر ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، ويا عرو يا حرف نداء وعرو منادى مرخم بحذف التاء، والأصل: يا عروة مبنيّ على الضم على الحرف المحذوف للترخيم وهو التاء في محل نصب على لغة من ينتظر أو مبنيّ على الضم على الحرف المذكور وهو الواو في محل نصب على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف، وقوله: فاغتبط الفاء داخلة في جواب شرط مقدّر، أي: وإذا كنت كذلك فاغتبط، واغتبط فعل أمر مبنيّ على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والاغتباط هو تمنّي مثل حال المغبوط من غير أن يريد زواله عنه، والمراد به هنا الازدياد من كل فعل حميد متّصف به، وقوله: فإن، الفاء للتعليل لقوله: فاغتبط، وإن حرف توحيد ونصب، واغتباطًا اسمها منصوب بالفتحة، وبالوفاء جار ومجرور متعلق باغتباط، وحميد خبرها مرفوع بالضمّة.

والمعنى: يا عروة قد تيقّن الناس أنك تفي بالعهود والمواثيق وحيث كان الأمر كذلك فازدد فيما أنت متّصف به من الوفاء بالعهد؛ لأن الوفاء بالعهد أمر محمود.

والشاهد: في دريت حيث اقتضت مفعولين.

---

٦٨ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٣؛ والدرر ٢/٢٤٥؛ وشرح الأشموني ١/١٥٧؛ وشرح التصريح ١/٢٤٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢١٢، ١٢٨؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٧٢؛ وهمع الهوامع ١/١٤٩.

و«خَالَ»، كقوله: [من الطويل]

٦٩ ـ [وَحَلَّتْ بُيُوتي في يفاعٍ مُمَنَّعٍ] يَخَالُ بِهِ رَاعِي الحُمُولَةِ طَائِرا

و«زَعَمَ»، كقوله: [من الخفيف]

٧٠ ـ زَعَمَتْنِي شَيخًا، ولَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا

[تنبيه] قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند سليم مطلقًا، وغيرهم يخصّه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به أو منفصل عنه بظرف أو مفعول نحو: أتقول زيدًا منطلقًا؟ وأفي الدار تقول عمرًا مقيمًا:

وأجهالاً تقول بني لؤي

---

٦٩ ـ ..... يخال به رَاعي الحمولةِ طائرَا

لم أقف على قائله ولا على تمامه.

الإعراب: يخال بمعنى يظنّ بفتح أوله فعل مضارع مرفوع بالضمة، وبه الباء حرف جر زائد والضمير المجرور بالباء مفعول أول ليخال، وراعي فاعله مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للاستثقال، والحمولة بفتح الحاء المهملة، البعير مضاف إليه، وطائرًا مفعوله الثاني.

والشاهد: في يخال حيث طلب مفعولين، كما علمت.

٧٠ ـ زَعمتْني شَيخًا ولستُ بشيخٍ إنما الشيخُ مَنْ يدِبُّ دَبيبا

قائله أبو أميّة الحنفي، واسمه أوس.

الإعراب: زعمتني أي: ظنتني، زعم فعل ماضٍ من أخوات ظن ينصب مفعولين والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء مفعول أول وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على تلك

---

٦٩ ـ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٦٩؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٣٦٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ١٧٩(حمل).

٧٠ ـ البيت لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر ١/ ٢١٤ (سقط من الطبعة، وهو في الفهرس برقم ٥٧٥)؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٢٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٦؛ ومغني اللبيب ص ٥٩٤.

وَ«وَجَدَ»، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، و«عَلِمَ»، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

[ب ـ إلغاؤها]:

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها الإلغاء، والتعليق.

فأمّا الإلغاءُ فهو عبارةٌ عن إبطال عملها في اللفظ والمحلّ، لتوسُّطِها بين المفعولين أو تأخُّرِها عنهما.

مثالُ توسطها بينهما قولك: «زَيْدًا ظَنَنْتُ عالمًا» بالإعمال، ويجوز «زيدٌ ظننت عالمٌ» بالإهمال، قال الشاعر: [من البسيط]

٧١ ـ أَبِـالأَرَاجِـيـزِ يـا ٱبْـنَ الـلُّؤْمِ تُـوعِـدُنِـي وَفِي الأَرَاجِـيـزِ خِـلْتُ الـلُّؤْمُ وَالْخَـوَرُ؟

فإن لم يستوفِ الشروط تعيّنت الحكاية.

* * *

الزاعمة، وشيخًا مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة، ولست الواو عاطفة، وليس من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء المضمومة ضمير المتكلّم في محل رفع اسمها، وبشيخ الباء حرف جر زائد، وشيخ خبرها منصوب بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، وإنما ما كافة، وإن مكفوفة عن العمل، والشيخ مبتدأ، ومن اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبره، ويدبّ بكسر الدال فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من، ودبيبًا مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وجملة يدبّ صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والمعنى: ليس من ظهر في شعره الشيب شيخًا كبيرًا كما تزعمين أيتها المخاطبة، بل إنما الشيخ الذي يدبّ دبيبًا كالطفل الصغير.

والشاهد: في زعم حيث جاءت بمعنى ظنّ اقتضت مفعولين.

٧١ ـ **أبـالأراجـيـز يـا ابـنَ الـلُّؤمِ تُـوعِـدُنـي وفـي الأراجـيـز خـلتُ الـلؤم والـخـوَرُ**

---

٧١ ـ البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧؛ ولسان العرب ١١/ ٢٢٦ (خيل)؛ وللّعين المنقري في تخليص الشواهد ص ٤٤٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٧؛ والدرر ٢/ =

«اللُّؤم»: مبتدأ مؤخر، و«في الأراجيز» في موضع رفع، لأنه خَبرٌ مُقَدَّمٌ، وأُلغيت «خِلْتُ» لتوسُّطِها بينهما، وهل الوجهان سواء، أو الإعمال أرجح؟ فيه مذهبان.

.....

قائله اللعين المنقري، واسمه منازل بن زمعة من بني منقر يهجو به رؤبة بن العجاج، والصحيح أن البيت رويه لام لا راء، وقبله:

إني أنا ابن جَلَا إنْ كنْتَ تَعرفني ... يا رُؤْبُ والحيَّةُ الصَّمَّاءُ والجبلُ

أبالأرَاجيز يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ والفشلُ

الإعراب: الهمزة للاستفهام التوبيخي، وبالأراجيز جار ومجرور متعلق بتوعدني، والأراجيز جمع أرجوزة، ويا ابن اللؤم: يا حرف نداء وابن منادى مضاف منصوب بالفتحة، وابن مضاف، واللؤم مضاف إليه، واللؤم بضمّ اللام وسكون الهمزة، وهو أن يجتمع في الإنسان الشحّ ومهانة النفس ودناءة الآباء، فهو من أذمّ ما يهجى به، وقد بالغ في جعل المهجوّ ابنًا له إشارة بأن ذلك غريزة فيه، وجملة المنادى اعتراض بين المتعلق والمتعلّق به، وتوعدني من الإيعاد لا من الوعد فعل مضارع مرفوع بالضمّة والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به، وفي توعد ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وفي الأراجيز جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم، وخلت فعل والتاء ضمير المتكلّم فاعل واللؤم مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، والخور أي: الضعف مفعول معه، وجملة خلت اعتراض بينهما ولو نصبتهما على المفعولية لجاز، وعليه فتقول: بالأراجيز جار ومحرور متعلق بمحذوف مفعول ثان لخلت، واللؤم مفعول أول منصوب بالفتحة، والخور معطوف عليه منصوب بالفتحة كذلك.

والمعنى: أتوعدوني بالأراجيز يا ابن اللؤم مع أنك لا تقدر على ذلك حيث إنني خلت لؤمك وضعفك وعدم تصرّفك في الشعر وأنواعه في أراجيزك.

والشاهد: في قوله: خلت حيث جاز إلغاؤها لتوسّطها بين مفعوليها، والإعمال أرجح.

=٢٥٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠؛ وشرح المفصّل ٧/ ٨٤، ٨٥؛ والكتاب ١/ ١٢٠؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٠٤؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ١٨٤؛ وأوضح المسالك ٢/ ٥٨؛ واللمع ص ١٣٧.

ومثالُ تأخُرِها عنهما قولُكَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» بالإهمال، وهو الأرجحُ بالاتِّفاق، ويجوزُ: «زَيْدًا عالِمًا ظَنَنْتُ» بالإعمال، قال الشاعر: [من الكامل]

٧٢ ـ القَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ؛ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

فـ «القومُ»: مبتدأ، و«في أثري» في موضع رفع على أنه خبره، وأُهملتْ «ظَنَّ» لتأخُرِها عنهما.

.....

٧٢ ـ القومُ في أثري ظننتُ فإن يكُنْ ما قَدْ ظننت فَقَدْ ظَفِرْتُ وخابوا

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: القوم مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفي أثري جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره، وأثر مضاف، وياء المتكلّم مضاف إليه، وظننت: ظن فعل ماضٍ ملغاة لتأخرها عن المبتدأ والخبر والتاء فاعل ويجوز إعمالها، وعليه فالقوم مفعول أول لظنّ منصوب بالفتحة، وفي أثري متعلق بمحذوف مفعول ثان، والراجح الأول، فإن الفاء عاطفة، وإن حرف شرط جازم يجزم فعلين، ويكن من كان التامّة فعل الشرط مجزوم بأن وعلامة جزمه السكون، وما اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع فاعله، ويجوز في يكن النقصان، وعليه فما اسمها والخبر محذوف تقديره موجودًا، وقد حرف تحقيق، وظننت فعل وفاعل والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف، أي: ظننته وهو مفعول ظنّ الأول، ومفعولها الثاني محذوف، أي: موجودًا، وفقد الفاء رابطة للجواب، وقد حرف تحقيق، وظفرت فعل وفاعل، وجملة قد ظفرت في محل جزم جواب الشرط، وخابوا الواو حرف عطف، وخاب فعل ماضٍ والواو ضمير جماعة الذكور في محل رفع فاعل، والألف للفرق، وجملة خابوا في محل جزم عطف على جملة جواب الشرط.

والمعنى: ظننت القوم لاحقي فإن كان الأمر كما ظننت ولحقوني، فقد ظفرت وحصلت مقصودي منهم بالقتل والسلب، ولم يحصل لهم ما قصدوه مني، والله أعلم.

والشاهد: في ظن الأولى حيث ألغيت لتأخّرها عن المبتدأ والخبر، وهما القوم في أثري.

---

٧٢ ـ البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٣.

ومتى تَقَدَّمَ الفعلُ على المبتدأ والخبر معًا، لم يَجُزِ الإهمالُ؛ لا تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قائِمٌ» بالرَّفع، خلافًا للكوفيين.

[ج ـ تعليقها]:

وأما التعليقُ فهو عبارة عن إبطال عملها لفظًا، لا محلًّا، لاعتراضِ مَا لهُ صَدْرُ الكلامِ بينها وبين مَعْمُولَيْها، والمرادُ بما له صَدْرُ الكلام «ما» النافية، كقولك: «عَلِمْتُ ما زَيْدٌ قائم»، وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، فـ «هؤلاء»: مبتدأ، و«ينطقون» خبره، وليسا مفعولاً أوّلاً وثانيًا؛ و«لا» النافية، كقولك: «عَلِمْتُ لا زَيْدٌ قائمٌ ولا عَمْروٌ»، و«إنِ» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، أي: ما لبثتم إلا قليلاً؛ ولام الابتداء، نحو قولك: «عَلِمْتُ لزَيْدٌ قائِم»؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ولامُ القسمِ، كقول الشاعر: [من الكامل]

٧٣ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي إنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهَامُها

.....

٧٣ ـ **ولَقَدْ عَلِمْتُ لتأتينّ منيّتي إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها**

قائله لبيد بن عامر الجعفري.

الإعراب: ولقد الواو للقسم والمقسم به محذوف، أي: والله واللام للابتداء، وقد حرف تحقيق، وعلمت علم فعل ماضٍ من أخوات ظن والتاء فاعله، ولتأتينّ اللام لام القسم علقت علم عن العمل في اللفظ دون المحل، وتأتين فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الشديدة، ومنيّتي فاعله مرفوع بضمّة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة لتأتينّ منيّتي جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وجملة القسم والجواب في موضع نصب بالفعل المعلّق، وإنَّ حرف توكيد ونصب، والمنايا اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على الألف مَنَع من ظهورها التعذّر، ولا نافية،

٧٣ ـ البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩ ـ ١٦١؛ والدرر ٢/ ٢٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨؛ والكتاب ٣/ ١١٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٠١، ٤٠٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٤.

والاستفهامُ، كقولك: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قائمٌ؟»، وكذلك إذا كان في الجملة اسمُ استفهام، سواء كان أَحَدَ جُزْئَي الجملة، أو كان فَضْلَةً؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ٧١]، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]؛ فـ «أيَّ مُنْقلب»: منصوب بـ «ينقلبون» على المصدرية؛ أي: ينقلبون أيَّ انقلابٍ، و«يعلم» معلّقة عن الجملة بأسْرِها؛ لما فيها من اسم الاستفهام، وهو أيُّ؛ وربما توهَّمَ بعضُ الطلبة انتصابَ «أيّ» بـ «يعلم»، وهو خطأ، لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام، فلا يَعْمَلُ فيه ما قبله.

وإنما سُمِّيَ هذا الإهمال تعليقًا لأن العامل في نحو قولك: «عَلِمْتُ ما زَيْدٌ قائم» عاملٌ في المحلِّ؛ وليس عاملًا في اللفظ؛ فهو عاملٌ لا عامل؛ فشُبِّهَ بالمرأة المُعَلّقة التي هي لا مُزَوَّجةٌ ولا مُطَلّقة؛ والمرأةُ المعلَّقةُ: هي التي أساء زوجُها عِشْرَتَها.

والدليلُ على أن الفعلَ عاملٌ في المحلِّ أنه يجوز العطفُ على محل الجملة بالنصب كقول كُثَيِّر: [من الطويل]

٧٤ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

.....

وتطيش أي: تنحرف فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وسهامها فاعله مرفوع بالضمّة والهاء ضمير عائد على المنايا مضاف إليه، وجملة لا تطيش في محل رفع خبر إن، وجملة إن المنايا كالتعليل لما قبلها.

والمعنى: أن منيّته لا بدّ منها لأن سهام المنايا لا تخطىء صاحبها، وحيث كان كذلك فلا بدّ من حصولها.

والشاهد: في لام القسم في تأتينّ حيث علقت علم عن العمل في لفظ ما بعدها لأن ما له صدر الكلام لا يصحّ أن يعمل ما قبله فيما بعده.

٧٤ ـ ومَا كنتُ أدري قبلَ عَزَّةَ ما البُكا ولا مُوجعاتِ القَلْبِ حتى تَوَلَّتِ

٧٤ ـ البيت لكُثَيِّر عَزَّة في ديوانه ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨١٣، ٨٢٤؛ ومغني اللبيب ص ٤١٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٢.

فعطف «مُوجِعَاتِ» بالنصب على محل قوله: «ما البُكى» الذي عُلِّقَ عن العَمَلِ فيه قولُه: «أدْرِي».

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعزّ وأكرمُ، وصلّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * * * *

.....

قائله كثير بن عبد الرحمٰن.

الإعراب: وما الواو عاطفة وما نافية، وكنت كان فعل ماضٍ ناقص والتاء ضمير المتكلّم في محل رفع اسمها، وجملة أدري في محل نصب خبرها، وأدري فعل مضارع من درى بمعنى علم مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء استثقالاً معلّق عن العمل في لفظ الجملة التي بعدها بالاستفهام لأن له الصدارة وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وقبل منصوب على الظرفية متعلق بأدري وهو مضاف، وعزَّة مضاف إليه مخفوض بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم غير منصرف للعلمية والتأنيث، وما البكا: ما اسم استفهام مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ، والبُكا خبره مرفوع بضمّة مقدرة على الألف تعذّرًا، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب بالفعل المعلّق، ولا الواو عاطفة ولا نافية، وموجعات معطوف على موضع ما البكا وهو منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنّث سالم وهو مضاف، والقلب مضاف إليه، وحتى حرف غاية، وتولّت تولّى فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على عزَّة ـ بفتح العين ـ.

والمعنى: وما كنت أدري قبل معرفتي عزّة أي شيء البكا، ولا أدري مرض القلب ما هو إلى أن تولّت.

والشاهد: في قوله: أدري حيث علق عن العمل في لفظ جملة ما البكا بالاستفهام؛ لأن الاستفهام له الصدارة وما له الصدارة لا يعمل ما قبله فيما بعده.

[الفصل العاشر: الفاعـــل]

[١ ـ حقيقته]:

ص ـ بابٌ: الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ، كـ «قامَ زَيْدٌ» و«ماتَ عَمْروٌ»، ولا يتَأَخَّرُ عامِلُهُ عَنْهُ،

[(باب) في ذكر الفاعل وأحكامه]

(**الفاعل**) وهو اسم أو ما في تأويله قدّم عليه فعل تامّ أو ما في تأويله وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه وله أحكام.

منها: أنه (**مرفوع**) بما أسند إليه رفعه إما حقيقة (**كقام زيد**) وعمرو قائم أبوه (**ومات عمرو**) وخالد ميت أبوه، أو حكمًا كالمجرور بمن الزائدة نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٥]، أو بإضافة المصدر إليه نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١].

ومثّل بمثالين تنبيهًا على أن الفاعل نوعان: نوع يكون المسند واقعًا من الفاعل كالأول، ونوع يكون المسند قائمًا به كالثاني.

(و) منها: أنه (**لا يتأخر عامله عنه**) بأن يتقدم الفاعل عليه لأنهما لمّا كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها.

واستدلّ أبو البقاء في اللباب على أنهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجهًا وأخذها من سرّ الصناعة لابن جنّي فإن وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا وكون المقدّم مبتدأ كما في نحو: زيد قام، وإما فاعلاً بفعل محذوف كما في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبَة: الآية ٦]،

.....

ولا تَلْحَقُهُ عَلامَةُ تَثْنِيَةٍ ولا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ: «قامَ رَجُلانِ وَرِجالٌ ونِساءٌ»، كما يُقالُ: «قامَ رَجُلٌ»، وشَذَّ «يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ باللَّيلِ»، «أَوَمُخرِجِيَّ هُمْ».

وأما نحو قول الزبّاء:

ما للجمال مشيها وئيدًا

فضرورة أو مؤوّل.

(و) منها: أن عامله **(لا تلحقه علامة تثنية)** إذا كان الفاعل مثنى ظاهرًا **(ولا)** علامة **(جمع)** إذا كان مجموعًا ظاهرًا فلا يقال على اللغة الفصحى: قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نسوة **(بل يقال: قام رجلان و)** قام **(رجال و)** قام **(نساء)** بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع، وبها جاء التنزيل نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: الآية ٢٣]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: الآية ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: الآية ٣٠] **(كما يقال)** مع المفرد: **(قام رجل)** بتجريد الفعل إذ لو قيل: قاما رجلان مثلاً لتوهّم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدّم، فالتزم تجريد العامل دفعًا لهذا الإبهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل. **(وشذ)** إلحاقها بالعامل المسند لما بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر:

وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله:

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلهم ألوم

وقوله:

نتج الربيع محاسنًا ألقحنها غرّ السحائب

وهذه لغة طيىء تسميها النحويون: لغة أكلوني البراغيث، وعليها جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث **(«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل)** والنهار»، وقوله أيضًا لورقة بن نوفل: **(«أومخرجي هم»)** بتشديد الياء حين قال له ورقة: ليتني أكون معك إذ يخرجك قومك، وأصله أو مخرجوي هم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها فصار أو مخرجي هم. وفهم من كلامه

.....

وتَلْحَقُهُ عَلامَةُ تأنيثٍ، إنْ كانَ مُؤَنَّثًا، كـ «قامَتْ هِنْدٌ» و«طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، ويَجُوزُ الوَجْهَانِ في مجازِيِّ التَّأنِيثِ الظّاهِرِ، نحْوُ: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، و﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وفي الحقِيقِيِّ المُنْفَصِلِ، نَحْوُ: «حَضَرتِ القَاضِيَ امرَأَةٌ»،

أن هذه الأحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند والصحيح أن هذه اللغة لا تمنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة خلافًا للخضراوي وإنما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لأن تأنيثه وجمعه يعلمان من لفظه دائمًا بخلاف تثنيته فإنه قد لا يعلم من لفظه بأن يكون مقدّرًا به التأنيث مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم.

(و) منها: أن عاملة **(تلحقه علامة تأنيث)** في آخره إن كان ماضيًا أو وصفًا وفي أوله إن كان مضارعًا **(إن كان)** الفاعل **(مؤنثًا)** حقيقيًا كان وهو ما له فرج **(كقامت هند)** وتقوم دعد وزيد قائمة أمه أو مجازيًا **(و)** هو بخلافه نحو **(طلعت الشمس)** وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب، وإلحاقها له واجب إذا أسند إلى ظاهر متصل حقيقي التأنيث، ولو مثنى أو مجموعًا بالألف والتاء كقامت الهندات أو إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث مطلقًا كالشمس طلعت.

وشذّ قول بعضهم: قال فلانة وأما قوله:

ولا أرض أبـقـل إبـقـالـهـا

فضرورة.

(ويجوز الوجهان) أي: إلحاق العامل للعلامة وعدمه في أربع مسائل والإلحاق أرجح في جميعها.

أحدها **(في)** العامل إذا أسند إلى **(مجازي التأنيث الظاهر)** المتصل **(نحو)** طلعت أو طلع الشمس، والمنفصل نحو: (﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: الآية ٥٧])، ونحو: (﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأعراف: الآية ٧٣]) وكلامه في الشرح يقتضي أن التأنيث في هذا أرجح، وكلامهم صريح في خلافه كما ستراه.

(و) الثانية **(في)** العامل إذا أسند إلى **(الحقيقي)** التأنيث **(المنفصل)** من العامل بغير إلا **(نحو:)** قامت اليوم هند و**(حضرت القاضي امرأة)**، ونحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾

.....

والمُتَّصِلِ في بابِ «نِعْمَ»، وَ«بِئْسَ»، نَحْوُ: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَفِي الجَمْعِ، نَحْوُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٤]، إلاَّ جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا، نَحو: «قَامَ الزَّيْدُونَ»،

[المُمتَحنَة: الآية ١٢]، وقوله:

إن ٱمـرءًا غـرّه مـنـكـنّ واحـدة

وخرج بقوله الحقيقي غيره نحو: طلع اليوم الشمس، فترك العلامة أحسن إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره. قاله الدماميني في شرح التسهيل نقلاً عن النحاة ثم قال: والذي يظهر لي خلاف ذلك في الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعًا، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته فينبغي المصير إلى القول: بأن الإتيان بالعلامة في ذلك أحسن. انتهى. وما بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح.

(و) الثالثة هو المشار إليها بقوله: أو **(المتصل)** بعامله كما **(في باب نعم وبئس)** وذلك **(نحو: نعمت)** أو نعم **(المرأة هند)** فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على إرادة الجنس، إذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه أو ذمّوه عمومًا ثم خصّوا مَن أرادوا مدحه أو ذمّه مبالغة بذكره مرتين.

(و) الرابعة **(في)** العامل إذا أسند إلى **(الجمع)**، سواء كان جمع تكسير لمذكر **(نحو: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٤])** أو لمؤنث كقامت الهنود أو اسم جمع كقامت النساء أو اسم جنس كأورقت الشجر فالتأنيث في ذلك على التأويل بالجماعة والتذكير على التأويل بالجمع. ولا يستثنى من الجمع **(إلا جمعي التصحيح)** المذكر والمؤنث **(فكمفرديهما)** أي: في التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الأصح في **(قام الزيدون)** مما هو جمع مذكر سالم كما يجب في نحو: قام زيد لأن سلامة نظمه تدل على التذكير: وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو: جاء البنون لتغير نظم واحده، وبه صرّح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك.

.....

و«قَامَتِ الهِنْدَاتُ»، وإنَّما امْتَنَعَ في النَّثْرِ: «ما قَامَتْ إلاَّ هِنْدٌ»، لأنَّ الفاعِلَ مُذكَّرٌ مَحْذُوفٌ، كَحَذْفِهِ في نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، و﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]، و﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، ويَمْتَنِعُ في غَيْرِهِنَّ.

* * *

(و) يجب التأنيث في نحو **(قامت الهندات)** مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب في نحو: قامت هند، وهذا مذهب جمهور البصريين، وصحّحه المرادي وغيره. واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرًا كطلحات أو مغيرًا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير، ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك أيضًا في الصورة الثانية.

ولما كان هنا مظنّة سؤال هو أن يقال: قد مرّ أن الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان: فلِمَ منعتم التأنيث في نحو: ما قامت إلا هند مع أنه حقيقي التأنيث؟ أشار إلى دفعه بقوله **(وإنما امتنع في النثر)** أن يقال: **(ما قامت إلا هند)** بتأنيث الفاعل **(لأنّ الفاعل)** في الحقيقة ليس هو ما بعد إلا وإنما هو **(مذكر محذوف)** والفعل مسند إليه وما بعد إلا بدل منه: والتقدير ما قام أحد إلا هند. وقضية هذه العلة امتناع نحو: ما طلعت إلا الشمس. وأفهم كلامه جواز التأنيث في النظم وهو مذهب الأخفش كقول الشاعر:

ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العمّ

وقضية كلام الألفية والتسهيل جوازه في النثر، وصحّحه المرادي بقلة، وصرّح المصنف في الشذور بمرجوحيته، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: الآية ٢٩] بالرفع وحذف الفاعل في هذا جائز مطّرد **(كحذفه)** إذا وقع فاعل المصدر كما **(في نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: الآيتان ١٤، ١٥])**، فإطعام مصدر وفاعله محذوف. والتقدير أو إطعامه يتيمًا بالإضافة إلى الفاعل **(و)** كحذفه في باب النيابة في الفاعل نحو: **(﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف: الآية ٤١])** أصله والله أعلم قضى الله الأمر **(و)** كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو: **(﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: الآية ٣٨])** أي بهم، وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الأمر وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سيأتي في بابه. لكن لمّا غيّرت

.....

ش ـ لمَّا انقضَى الكلامُ في ذكر المبتدأ والخبر، وما يتعلّقُ بهما من أبواب النواسخ، شَرَعْتُ في ذكر باب الفاعل، وما يتعلَّقُ به من باب النائب، وبابِ التنازع، وما يتعلَّقُ به من باب الاشتغال.

اعلمْ أن الفاعل عبارة عن اسم صريح، أو مؤوّلٍ به، أُسْنِدَ إليه فعلٌ، أو مُؤَوّلٌ به، مُقَدَّمٌ عليه بالأصالة، واقِعًا منه، أو قائمًا به».

مثالُ ذلك «زَيْدٌ» من قولك: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» و«عَلِمَ زَيْدٌ»؛ فالأوَّلُ: اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعلٌ واقع منه؛ فإن الضرب واقع من «زيد»، والثاني: اسم أُسند إليه فعلٌ قائم به، فإن «العلم» قائم بـ «زيد».

وقولي **أوّلاً**: «أوْ مُؤَوَّلٌ به» يدخل فيه نحو: «أنْ تَخْشَعَ»، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]؛ فإنه فاعل مع أنه ليس باسمٍ، ولكنه في تأويل الاسم، وهو الخشوعُ.

وقولي **ثانيًا**: «أو مُؤوَّل به» يدخل فيه: «مُخْتَلِفٌ» في قوله تعالى: ﴿تُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، فـ «ألوَانُهُ»: فاعلٌ، ولم يُسْنَد إليه فعلٌ، ولكن أُسند إليه مؤوّل بالفعل، وهو «مختلفٌ»، فإنه في تأويل «يختلف».

الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الأمر فزيدت الياء في فاعله لإصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفى لا بمعنى وفى، فهذه أربعة مواضع يطّرد حذف الفاعل فيها ويضاف إليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو: اضربن يا زيدون واضربن يا هند كما قرّر في محله.

(**ويمتنع**) حذفه (**في غيرهنّ**) لأنه عمدة وكالجزء من الكلمة، وذلك لا يجوز بل إن ظهر في اللفظ فذلك واضح، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور كهند قامت أو لما دلّ عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام: «ولا يشرب الخمر حين يشربها» أي: لا يشرب الشارب، وحُسْن ذلك تقدم نظيره في قوله: «ولا يزني الزاني» أو لما دلّ عليه الحال: أي المشاهدة نحو ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القِيَامَة: الآية ٢٦] أي: بلغت الروح.

.....

وخرج بقولي: «مُقَدَّم عليه» نحو: «زَيْدٌ» من قولك: «زَيْدٌ قامَ» فليس بفاعل؛ لأنّ الفعلَ المُسْنَدَ إليه ليسَ مُقَدَّمًا عليه، بل مؤخَّرًا عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعل خبرٌ.

وخرج بقولي: «بالأصالة» نحوُ: «زَيْدٌ» من قولك: «قائِمٌ زَيْدٌ»؛ فإنه وإنْ أُسند إليه شيء مؤوّل بالفعل، وهو مُقَدَّم عليه، لكنْ تقديمُه عليه ليس بالأصالة، لأنه خَبَرٌ؛ فهو في نية التأخير.

وخرج بقولي: «واقعًا منه... الخ» نحو: «زَيْدٌ» من قولك: «ضُرِبَ زَيْدٌ»؛ فإنّ الفعل المُسْنَدَ إليه واقعٌ عليه، وليس واقِعًا منه ولا قائمًا به.

وإنما مثَّلْتُ الفاعلَ بـ «قامَ زَيْدٌ»، و«ماتَ عَمْروٌ»، لِيُعْلَمَ أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أنَّ مُسَمَّاهُ أحْدَثَ شيئًا، بل كونُه مُسْنَدًا إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أنّ «عَمْرًا» لم يُحْدِثِ الموتَ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً؟

[٢ ـ أحكامه مع عامله من حيث الموقع والتثنية والجمع والتأنيث والحذف]:

أحدها: أن لا يتأخر عامِلُه عنه، فلا يجوز في نحو: «قامَ أخَوَاكَ» أن تقول: «أخَوَاكَ قامَ»، وقد تضمن ذلك الحدُّ الذي ذكرناهُ، وإنما يقال: «أخَوَاكَ قاما»، فيكون «أخواك» مبتدأ، وما بعده فعل وفاعل، والجملة خبر.

والثاني: أنه لا يَلْحَقُ عامِلَهُ علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ؛ فلا يقال: «قاما أخَوَاكَ»، ولا «قامُوا إخْوَتُكَ»، ولا «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»، بل يقال في الجميع: «قام» بالإفراد، كما يقال: «قامَ أخُوكَ»، هذا هو الأكثرُ، ومن العرب مَنْ يُلْحِقُ هذه العلاماتِ بالعامل: فِعْلاً كانَ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «يَتَعاقَبُون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار»، أو اسمًا، كقوله عليه الصلاة والسلام: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ»، قال ذلك لمَّا قال له وَرَقَةُ بن نَوْفَل: وَدِدْتُ أن أكونَ معكَ إذ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»، والأصل: أَوَمُخْرِجُويَ هم، فَقُلِبَتِ الواو

.....

.....

ياء، وأُدغمت الياءُ في الياء، والأكثر أن يقال: «يَتَعَاقَبُ فيكم ملائكة»، «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ» ـ بتخفيف الياء.

والثالث: أنه إذا كان مؤنَّثًا لَحِقَ عامِلَهُ تاءُ التأنيثِ الساكنة إنْ كان فعلاً ماضيًا، أو المتحرّكة إن كان وَصْفًا؛ فتقول: «قامَتْ هِنْدٌ»، و«زَيْدٌ قائِمَةٌ أُمُّهُ».

ثم تارةً يكون إلحاق التاء جائزًا، وتارة يكون واجبًا.

فالجائز في أربع مسائل؛ إحداها: أن يكون المؤنث اسمًا ظاهرًا مجازيّ التأنيثِ، ونعني به ما لا فَرْجَ له، تقول: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، و«طَلَعَ الشَّمْسُ»، والأوّل أرْجَح، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، وفي آية أُخرى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام: ١٥٧]؛ والثانية: أن يكون المؤنث اسمًا ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ، وهو منفصل من العامل بغير إلاَّ، وذلك كقولك: «حَضَرَتِ القَاضِيَ امرَأَةٌ»، ويجوز: «حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ»، والأوّل أفْصَحُ؛ والثالثة: أنْ يكون العاملُ «نِعْمَ» أو «بئس»، نحو: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، و«نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ»؛ الرابعة: أن يكون الفاعلُ جَمْعًا، نحو: «جاء الزُّيُودُ»، و«جاءتِ الزُّيُودُ»، و«جاءت الهُنُودُ»، و«جَاء الهُنُودُ»؛ فمن أنَّثَ فَعَلى معنى الجماعة، ومن ذَكَّر فَعَلَى معنى الجَمْع، ويُسْتَثْنَى من ذلك جمعا التصحيح؛ فإنه يُحْكم لهما بحكم مفردَيْهما؛ فتقول: «جاءَت الهِنْدَاتُ» بالتَّاء لا غير، كما تفعل في «جاءت هند»، و«قام الزَّيْدُونَ»، بترك التاء لا غير، كما تفعل في «قام زيد».

والواجبُ فيما عدا ذلك، وهو مسألتان؛ إحداهما: المؤنثُ الحقيقيُّ التأنيثِ الذي لَيْسَ مَفْصُولاً ولا واقعًا بعد «نعم» أو «بئس»، نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، الثانية: أن يكون ضميرًا متصلاً، كقولك: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ».

وكان الظاهرُ أن يجوز في نحو: «ما قَامَ إلا هِنْدٌ» الوجهان، ويترجح التأنيث، كما في قولك: «حَضَرَ القَاضِي امْرأَةٌ»، ولكنهم أوْجَبُوا فيه تَرْكَ التاء في النثر، لأن ما بعد «إلا» ليس الفاعلَ في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مُقَدَّر قبل «إلا»، وذلك

.....

.....

المقدَّرُ هو المستثنى منه، وهو مُذكَّر، فلذلك ذُكِّرَ العامل، والتقدير: ما قام أحَدٌ إلا هند.

وهذا أحد المواطن الأربعة التي يَطَّرِدُ فيها حَذْفُ الفاعِلِ؛ والثاني: فاعلُ المصدر، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، تقديره: أو إطعامُهُ يتيمًا؛ والثالث: في باب النيابة، نحو: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ١١]، أصله ـ والله أعلم ـ وقَضَى الله الأمْرَ، والرابع: فاعل «أفْعِلْ» في التعجب إذ دلَّ عليه مُقَدَّمٌ مثله، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، أي: وأبصرْ بهم، فحذف «بهم» من الثاني لدلالة الأوّل عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

* * * * *

[٣ ـ أحكامه مع المفعول من حيث الموقع]:

ص ـ والأصْلُ أن يَلِي عَامِلَهُ، وقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازًا، نحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القمر: ٤١]، و:

«كَمَا أَتَى ربَّهُ مُوسَىٰ عَلَى قَدَرِ»

(والأصل) في الفاعل **(أن يلي عامله)** لأنه كالجزء منه ولذلك سكن له آخر الفعل إذا كان ضميرًا كراهة توالي أربع متحركات، وإنما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدلّ ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالأصل فيه أن ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لأنه فضلة **(وقد)** يُجاء بخلاف الأصل فيلي المفعول الفعل و**(يتأخر)** الفاعل عنه إما **(جوازًا)** كما في **(نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القمر: الآية ٤١]** و) قوله:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا **(كما أتى ربه موسى على قدر)**

ولا يضرّ في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدّمه في الرتبة.

.....

ووجُوبًا نحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و«ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وقَدْ يجِبُ تَأْخِيرُ المَفْعُولِ كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، و«ما أَحْسَنَ زَيْدًا» و«ضَرَبَ مُوسَى عِيسى»

(و) إما (وجوبًا) وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في (نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٤]) إذ لو أُخّر للزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة وذلك لا يجوز إلا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة وأجاز ابن جنّي في النثر بقلّة وتبعه ابن مالك قال: لأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه.

الثانية: أن يكون المفعول ضميرًا متصلاً بالفعل (و) ذلك نحو (ضربني زيد) إذ لو قدّم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تأتي اتصاله وهو لا يجوز إلا فيما استثنى.

الثالثة: أن يحصر الفاعل بإنما نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فَاطِر: الآية ٢٨] أو بإلا على الأصح نحو: ما ضرب عمرًا إلا زيد. (وقد يجب) ذلك الأصل الذي هو إيلاء الفاعل لعامله و(تأخير المفعول) عنه وذلك في ثلاث مسائل أيضًا:

إحداها: أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً بالفعل (كضربت زيدًا) إذ لو قدّم على الفاعل لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله. ولا يخفى عليك أن تأخير المفعول إنما يجب إذا كان ضميرًا متصلاً أيضًا وإلا فتقديمه على عامله جائز كما صرّح به في الأوضح. واعترض فيه على ابن مالك بأن كلامه في الألفة يوهم امتناع التقديم.

الثانية: أن يخاف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الإعراب وعدم قرينة تميّز أحدهما عن الآخر سواء كانا مقصورين أم اسمي إشارة أم موصولين أم مضافين إلى ياء المتكلم (و) ذلك نحو (ضرب موسى عيسى) أو غلامي غلامي أو هذا ذاك أو مَن في الدار مَن على الباب، فيتعين في مثل هذا كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً خلافًا لابن الحاج محتجًّا بأن العرب تُجيز تصغير عمرو وعمر على عمير، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعًا على الأصح، وبأن الزجاجي نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا

.....

بخِلافِ «أرْضَعتِ الصُّغْرَى الكُبْرى». وقد يَتَقَدَّمُ عَلَى العَامِلِ جَوَازًا، نحوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ووُجُوبًا، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وَإِذَا كَانَ الفعْلُ «نِعْمَ» أو «بِئْسَ» فَالفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بـ «أَلِ» الجِنْسِيَّة، نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [صٓ: ٣٠]، أو مُضَافٌ لِما هِيَ فِيهِ، نحوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]،

زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١٥] كون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس **(بخلاف)** ما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فلا يجب التأخير، بل يجوز التقديم كما في نحو: **(أرضعت الصغرى الكبرى)** وضرب موسى سعدى.

الثالثة: أن يحصر المفعول بإنما نحو: إنما ضرب زيد عمرًا أو بإلا على الأصح نحو: ما ضرب زيد إلا عمرًا.

(وقد يتقدم) المفعول **(على العامل)** والفاعل إما **(جوازًا نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ) وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾** ([**الأعراف: الآية ٣٠**] و) إما **(وجوبًا)** وذلك في مسألتين: أن يكون له صدر الكلام **(نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠])** فأيًا اسم شرط مفعول مقدّم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بأيًا فكلٌ منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين. الثانية: أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب أما، وليس للعامل منصوب غيره مقدّم نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: الآية ٩]، ونحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: الآية ٣].

والحاصل أن للفاعل ثلاث حالات: تأخره جوازًا أو وجوبًا وتوسّطه وجوبًا، وللمفعول أربع حالات: تأخره وجوبًا وتوسّطه وجوبًا وتقدّمه عليهما وجوبًا وعلى الفاعل جوازًا. ويوجد في بعض النسخ **(وإذا كان الفعل)** العامل في الفاعل **(نعم وبئس فالفاعل)** إما ظاهر أو مضمر فالظاهر يجب أن يكون **(إما معرّف بأل الجنسية)** على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر، والقول: بأنها للجنس حقيقة أو مجازًا أو للعهد الذهني أو الشخصي مذكورًا في المطوّلات **(نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾** ([**صٓ: الآية ٣٠**])، و**﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾** [الكهف: الآية ٢٩] (أو مضاف لما هي) أي أل الجنسية **(فيه نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾** [**النحل: الآية ٣٠**])، **﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾**

.....

أو ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بتَمييزٍ مُطَابِقٍ للمَخْصُوصِ، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

* * *

ش ـ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقُّهما أن يتَّصلا، وحَقُّ المفعول أن يأتي بعدهما، قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، وقد يتأخَّرُ الفاعلُ عن المفعول، وذلك على قسمين: جائز، وواجب.

[الزُّمَر: الآية ٧٢] أو مضافًا إلى مضاف لما هي فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل.

واشتراط كون الظاهر بأل أو مضافًا لما هي فيه هو الغالب كما قال المرادي، فقد حكى الأخفش: أن ناسًا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة.

وأجاز الجرمي أن يكون علمًا كقوله ﷺ: «نعم عبد الله خالد بن الوليد» وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم شاذ أو مؤوَّل وكون المرفوع بعدهما فاعلاً هو عند القائل بفعليتهما.

وأما مَن يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط: ينبغي أن يكون تابعًا لنعم أو بدلاً أو عطف بيان، ونعم اسم يراد به الممدوح. وأما الفاعل المضمر فقد أشار إليه بقوله: (**أو ضمير**) مفرد (**مستتر**) وجوبًا (**مفسر**) لكونه مبهمًا (**بتمييز**) بعده قابل لأل مذكور غالبًا (**مطابق**) ذلك التمييز (**للمخصوص**) بالمدح أو الذم إفرادًا وتذكيرًا وفرعهما (**نحو**: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [**الكهف: الآية ٥٠**]) ونحو: نعم امرءًا هرم، ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالاً الزيدون، والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة خبره تقدّم عليها أو تأخر، والرابط بينهما العموم فيما إذا كان الفاعل ظاهرًا كما مرّ وكذا إذا كان مضمرًا فتأمل، ولا يجوز توسّطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال: نعم زيد الرجل، ولا نعم زيد رجلاً، ويجوز حذفه لدليل نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: الآية ٤٤] أي أيوب.

* * *

.....

فالجائز كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القمر: ٤١]، وقول الشاعر: [من البسيط]

٧٥ ـ جَـاءَ الْخِـلَافَـةَ أَوْ كَـانَـتْ لَهُ قَـدَرًا كَـمَـا أَتَـى رَبَّـهُ مُـوسَـى عَـلَى قَـدَرِ

.....

شواهد الفاعل ونائبه والاشتغال والتنازع

٧٥ ـ جـاءَ الـخِـلَافَـةَ أو كـانَـتْ لـهُ قـدَرًا كـمـا أَتَـى رَبَّـهُ مُـوسَـى عـلى قـدَر

قائله جرير يمدح سيّدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه.

الإعراب: جاء بمعنى وصل فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الممدوح، والخلافة مفعوله منصوب بالفتحة الظاهرة، وأو حرف عطف بمعنى الواو، وكانت كان فعل ماضٍ ناقص والتاء علامة التأنيث واسمها مستتر فيها جوازًا تقديره هي يعود على الخلافة، وله: أي للمدوح جار ومجرور متعلق بقدرًا، وقدرًا خبر كان منصوب بالفتحة، وكما الكاف حرف تشبيه وجر، وما مصدرية وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي: أتى الخلافة إتيانًا كإتيان موسى عليه السلام ربّه، وأتى بمعنى وصل فعل ماضٍ، وربّه مفعول به مقدَّم على فاعله، وربّ مضاف والهاء ضمير عائد على الفاعل المؤخّر في اللفظ لا في الرتبة مضاف إليه، وموسى فاعله مؤخر، وعلى قدر جار ومجرور متعلق بأتى.

والمعنى: أن سيّدنا عمر وصل ولاية أمر الأُمّة المحمّدية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، وكانت موافقة له ولائقة به كوصول سيّدنا موسى عليه الصلاة والسلام مناجاة ربّه الملك العلام، فإن ذلك لائق به ومصادف لمحلّه حيث اصطفاه الله لذلك.

والشاهد: في قوله: كما أتى ربّه موسى حيث قدّم المفعول به الذي هو ربّه على الفاعل الذي هو موسى جوازًا.

---

٧٥ ـ البيت لجرير في ديوانه ص ٤١٦؛ والأزهية ص ١١٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦٩؛ والدرر ٦/ ١١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٨٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٢، ٧٠؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٨٥، ٤/ ١٤٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٤؛ والجنى الداني ص ٢٣٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٩٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤.

فلو قيل في الكلام: «جاء النُّذُرُ آلَ فرعون»، لكان جائزًا؛ وكذلك لو قيل: «كما أتى مُوسى رَبَّهُ»، وذلك لأنّ الضمير حينئذٍ يكون عائدًا على متقدِّم لفظًا ورُتبة، وذلك هو الأصلُ في عَوْد الضمير.

والواجبُ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وذلك لأنه لو قُدِّمَ الفاعِلُ هنا فقيل: «ابْتَلَى رَبُّهُ إبْرَاهِيمَ» لزمَ عَوْدُ الضمير على متأخِّرٍ لفظًا ورتبة، وذلك لا يجوز، وكذلك نحوُ قولك: «ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وذلك أنه لو قيل: «ضرب زَيْدٌ إيَّاي» لزم فَصْلُ الضمير مع التمكُّن من اتصاله، وذلك أيضًا لا يجوز.

وقد يجب تأخيرُ المفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسى عيسى»؛ لانتفاء الدلالة على فاعليّة أحدهما ومفعوليّة الآخر؛ فلو وُجدَتْ قرينةٌ معنويّةٌ نحو: «أرْضَعَتِ الصغرى الكُبْرَى»، و«أكلَ الكُمُّثْرَى مُوسى»، أو لفظيةٌ، كقولك: «ضَرَبَتْ مُوسى سَلْمَى»، و«ضَرَبَ موسى العاقِلُ عِيسى»، جاز تقديمُ المفعولِ على الفاعِلِ وتأخيرُهُ عنه لانتفاء اللَّبْسِ في ذلك.

واعلمْ أنه كما لا يجوز في مثل: «ضَرَبَ مُوسى عيسى» أن يتقدم المفعول على الفاعل وحدَه، كذلك لا يجوز تقديمهُ عليه وعلى الفعل، لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مُتَحَمِّل لضميره، وأن «موسى» مفعول.

ويجوز في مثل: «ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا»، أن يتقدَّمَ المفعولُ على الفعل لعدم المانع من ذلك، قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وقد يكون تقديمُه واجبًا، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ «أيًّا»: مفعولٌ لـ «تدعوا» مقدّمٌ عليه وجوبًا؛ لأنه شَرْطٌ، والشرطُ له صَدْرُ الكلام، و«تدعوا»: مجزوم به.

[٤ ـ فاعل «نِعْمَ» و«بِئْسَ»]:

وإذا كان الفعل «نِعْمَ» أو «بئس» وجب في فاعله أن يكون اسمًا مُعَرَّفًا بالألف واللام، نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، أو مضافًا لما فيه «أل»، كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ

.....

.....

دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، و﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أو مُضمَرًا مستترًا مُفَسَّرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] أي: بئس هو ـ أي البَدَلُ ـ بدلاً.

وإذا استوفَتْ «نِعْمَ» فَاعِلَهَا الظاهرَ، أو فاعِلَهَا المضمَرَ وتمييزَه، جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقيل: «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ»، و«نِعم رجلاً زيدٌ». وإعرابهُ مبتدأ، والجملة قبله خبر، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام.

ولا يجوز بالإجماع أن يَتَقَدَّمَ المخصوصُ على الفاعل، فلا يقال: «نِعْمَ زَيْدٌ الرَّجُلُ»، ولا على التمييز خلافًا للكوفيين، فلا يقال: «نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا»؛ ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجلُ»، ويجوز أن تحذفه إذا دلَّ عليه دليلٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] أي: هو، أي: أيوب.

.....

.....

[الفصل الحادي عشر: نائبُ الفاعِل]

[١ ـ أسباب حذف الفاعل]:

ص ـ بَابُ النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ: يُحْذَفُ الفاعِلُ، فَيَنُوبُ عَنْهُ في أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ به؛ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أو مَجْرُورٍ أو مَصْدَرٍ، ويَضُمُّ أَوَّلَ الفِعْلِ مُطْلَقًا، ويُشَارِكُهُ ثَانِي نحْوِ: «تُعُلِّمَ»، وثَالِثُ نحْوِ: «أُنْطُلِقَ»، ويُفْتَحُ ما قبْلَ الآخِرِ في المضارِعِ، ويُكْسَرُ في المَاضِي، ولَك في نحْوِ: «قَالَ» و«بَاعَ»، الكَسْرُ مُخْلَصًا، ومُشَمًّا ضَمًّا، والضَّمُّ مُخْلَصًا.

* * *

(باب)

في ذكر (**النائب عن الفاعل**) وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه.

(**يحذف الفاعل**) للجهل به كسرق المتاع، أو لغرض لفظي كتصحيح النظم، أو معنوي كالتعظيم (**فينوب عنه في أحكامه كلها**) من وجوب الرفع والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه، وغير ذلك من الأحكام للفاعل.

وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته في الأوضح (**مفعول به**) إذا وجد، وهو النائب عنه بالأصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يُوسُف: الآية ٤١] كما يفهم من قوله: (**فإن لم يوجد**) في اللفظ (**فـ**) ينوب عنه (**ما**) أي الذي أو شيء (**اختص وانصرف من ظرف**) زماني أو مكاني نحو: صيم رمضان وجلس أمام الأمير، والمتصرف ما استعمل في الظرفية وغيرها، والمختص ما اختص بعلمية أو إضافة

.....

.....

أو غيرهما (**أو مجرور**) بحرف لغير تعليل نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٤٩] ومعنى كونه متصرفًا أن لا يلزم الجار له وجهًا واحدًا في الاستعمال كمذ ورُبَّ وما خصّ بقسم أو استثناء.

وظاهر كلامه أن النائب هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين. وقال ابن مالك: النائب الجار مع مجروره وفي الارتشاف أن لم يقل به أحد. قال القرّاء: النائب الجار فقط وهو بعيد إذ الحرف لا حظ له في الإعراب لا لفظًا ولا محلاً (**أو مصدر**) نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣﴾ [الحَاقَّة: الآية ١٣] والمتصرّف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما اختصّ بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد وكونه اسم نوع وأفهم عطفه لهذه الأشياء بأو أنه لا أولوية لبعض منها على بعض. واختار في الجامع تبعًا لابن عصفور أولوية المصدر. وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر أنه لا يجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه، ومن في قوله من ظرف للبيان.

وقد أشار إلى ما لا تتأتّى النيابة بدونه بقوله: (**ويضم أول الفعل**) المتصرف عند إرادة إسناده إلى النائب لفظًا أو تقديرًا (**مطلقًا**) أي: ماضيًا كان أو مضارعًا ثلاثيًا أو رباعيًا مجردًا أو مزيدًا (**يشاركه**) في الضم (**ثاني**) الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة وإن لم تكن للمطاوعة (**نحو: تُعُلِّم**) وتضورب (**وثالث**) الماضي المبدوء بهمز الوصل (**نحو: انطلق**) واستخرج (**ويفتح ما قبل الآخر**) لفظًا أو تقديرًا إن كان (**المضارع**) مجردًا أو مزيدًا فإن كان مفتوحًا في الأصل بقي عليه وكذا إن كان أوله مضمومًا في الأصل (**ويكسر**) كذلك (**في الماضي**) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره ويضرب عمرو بضم أوله أيضًا وفتح ما قبل الآخر. وأما الفعل الجامد فلا يُبنى للنائب اتفاقًا وفي كان وكاد وأخواتهما خلاف مذهب الجمهور الجواز، وعليه فالأفصح أنه لا يقام خبرها بل لو قلنا: إنها تعمل في الظروف أقيم وإلا تعيّن ضمير المصدر، ولم يتعرّض لرافع النائب إذا كان اسمًا، وذكر في الجامع أنه لا يغيّر إذا كان مصدرًا ويحول اسم الفاعل إلى اسم المفعول (**ولك في**) فاء الفعل الثلاثي المعتلّ العين (**نحو: قال**) مما عينه واو (**وباع**) مما عينه ياء (**الكسر مخلصًا**) نحو: قيل وبيع، والأصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها إلى ما قبلها

.....

ش ـ يجوز حذف الفاعل: إما للجهل به، أو لغَرَضٍ لفظيٍّ أو معنوي؛ فالأوّل كقولك: «سُرِقَ المَتَاعُ»، و«رُوِيَ عن رسول الله ﷺ»، إذا لم يُعْلم السَّارق والرَّاوي؛ والثاني كقولهم: «مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ، حُمِدَتْ سِيرَتُهُ»؛ فإنه لو قيل: «حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ» اختلَّتِ السَّجعة، والثالث كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة: ١١]، وقول الشاعر: [من الطويل]

٧٦ ـ وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

فحُذِفَ الفاعلُ في ذلك كله؛ لأنه لم يتعلّق غرضٌ بذكره.

بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها، وهذه اللغة العليا **(و)** الكسر **(مشمًّا ضمًّا)** تنبّهًا على أن الضم هو الأصل. ومعنى الإشمام هنا شَوب الكسر شيئًا من صوت الضمة ولا تغير الياء، ولهذا قيل: ينبغي أن يسمى رومًا مع أن الفراء قد عبّر به، وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض **(والضم مخلصًا)** نحو: قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله:

حوكمت على نيرين إذ تُحاك

وقوله:

ليت شبابًا بوع فاشتريت

---

٧٦ ـ وإنْ مُدَّتِ الأيدِي إلى الزَّادِ لَمْ أكُنْ بأعجلهم إذْ أجْشَعُ القومِ أعْجَلُ

قائله الشنفرى شمس بن مالك الأزدي.

---

٧٦ ـ البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠؛ والدرر ٢/ ١٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٩؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٩٥؛ والجنى الداني ص ٥٤؛ وجواهر الأدب ص ٥٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٣؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٧، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

[٢ ـ ما ينوب عن الفاعل]:

وحيث حُذفَ فاعل الفعلِ، فإنك تُقِيمُ مُقَامَه المفعولَ به، وتُعطيه أحكامَه المذكورةَ له في بابه، فتصَيِّرهُ مرفوعًا بعد أنْ كان منصوبًا، وعُمْدَةً بعد أن كان فَضْلَةً، وواجبَ التأخير عن الفعل بعد أن كان جائزَ التقديم عليه، ويؤنَّثُ له الفعل إنْ كان مؤنَّثًا.

تقول في «ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا»: «ضُرِبَ عَمْروٌ»، وفي «ضَرَبَ زيدٌ هِندًا»: «ضُرِبَتْ هِنْدٌ».

فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به ناب الظرفُ، أو الجارُّ والمجرورُ، أو المصدرُ، تقول: «سِيرَ فَرْسَخٌ»، و«صِيمَ رَمضانُ»، و«مُرَّ بِزَيْدٍ»، و«جُلِسَ جُلُوسُ الأمِيرِ».

[٣ ـ نيابة شبه الجملة والمصدر عن الفاعل]:

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة:

أحدها: أن يكون مُخْتَصًّا؛ فلا يجوز: «ضُرِبَ ضَرْبٌ»، ولا «صِيمَ زَمَنٌ»، ولا «اعْتُكِفَ مَكانٌ»؛ لِعَدمِ اختصاصها؛ فإنْ قلت: «ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ»، و«صِيمَ زَمَنٌ طَوِيلٌ»، و«اعْتُكِفَ مَكانٌ حَسنٌ» ـ جاز؛ لحصول الاختصاص بالوَصفِ.

وهذه لغة ضعيفة. وظاهر إطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وإن حصل لبس وهو مذهب سيبويه. وخصّ ابن مالك الجواز بما إذا لم يكن لَبْس، فإن حصل لَبْس

الإعراب: وإن الواو بحسب ما قبلها، وإن حرف شرط جازم، ومدّت فعل ماضٍ مبني للنائب وهو مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط والتاء علامة التأنيث وكسرت لالتقاء الساكنين، والأيدي نائب فاعله مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء استثقالاً، وإلى الزاد جار ومجرور متعلق بمدّت، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وأكن فعل مضارع من كان الناقصة مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا اسم يكن، وبأعجلهم الباء حرف جرّ زائد، وأعجلهم خبر يكن منصوب بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، والهاء في محل جر مضاف إليه يعود على الناس أصحاب الأيدي، والميم حرف دالّ على جمع الذكور وجملة لم أكن في محل جزم جواب الشرط، وإذْ تعليليّة، وأجشع القوم أي: الحريص على الأكل مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة، والقوم مضاف إليه، وأعجل أي: عجل خبره فأفعل التفضيل ليس على بابه.

الثاني: أن يكون مُتَصَرِّفًا، لا ملازمًا للنصب على الظَّرْفية أو المصدريّة؛ فلا يجوز «سُبْحانُ الله» بالضم، على أن يكون نائبًا مَنابَ فاعِلِ فعلهِ المُقَدَّرِ، على أن تقديره: يُسَبِّحُ سُبْحانُ الله، ولا «يُجاءُ إذا جاءَ زَيْدٌ» على أنّ «إذا» نائبة عن الفاعل؛ لأنهما لا يَتَصَرَّفان.

الثالث: أن لا يكون المفعولُ به موجودًا؛ فلا تقول: «ضُرِبَ اليَوْمُ زَيْدًا» خلافًا للأخفش والكوفيين، وهذا الشَّرْطُ أيضًا جارٍ في الجار والمجرور، والخلافُ جارٍ فيه أيضًا، واحْتُجّ المجيزُ بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، وبقول الشاعر: [من الرجز]

٧٧ ـ وَإِنَّمَا يُرْضِي المُنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبَهُ

بين الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه الثلاثة اجتنبت كبعت وعقّت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر في الأول ولا الضم في الثاني وجزم به في الجامع، ومثل قال وباع نحو: اختار وانقاد مما أعلّ عينه.

* * *

والمعنى: وإن مدّ الناس أيديهم إلى الطعام ليأكلوا لم أسرع إلى الأكل منه لأن السرعة تدلّ على الحرص على الأكل وهو وصف مذموم لا يفعله إلاّ من لا عقل له.

والشاهد: في قوله: مدّت الأيدي حيث حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه؛ لأنه لم يتعلق غرض بذكره.

٧٧ ـ وإنما يُرْضي المنيب رَبَّهُ ... ما دامَ معنيًّا بذِكْرِ قَلْبَهُ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: وإنما الواو بحسب ما قبلها، وإنما كافّة ومكفوفة، فلهذا دخلت على الجملة الفعلية، ويرضى فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء استثقالاً، والمنيب أي: الراجع إلى الله بالتقوى فاعله مرفوع بالضمّة، وربّه مضاف ومضاف إليه مفعوله منصوب بالفتحة، وما دام ما ظرفيّة مصدريّة، ودام من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها جوازًا

---

٧٧ ـ الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٤٩؛ وشرح الأشموني ١/١٨٤؛ وشرح التصريح ١/٢٩١؛ والمقاصد النحويّة ٢/٥١٩.

فأُقيم «بما» و«بذكر» مع وجود «قومًا» و«قَلْبَهُ»، وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائمُ مقامَ الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل عائدًا على الغُفْرانِ المفهوم من قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ﴾ [الجاثية: ١٤]، أي: لِيُجزَى الغُفْران قَوْمًا، وإنما أُقِيمَ المفعول به، غَايةُ ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز.

[٤ ـ صيغة الفعل المبنيّ للمجهول]:

وإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ شيء من هذه الأشياء مُقامَه وجب تغييرُ الفعلِ: بضمّ أوّلِهِ ماضيًا كان أو مضارعًا، وبكسر ما قبل آخره في الماضي، وبفتحه في المضارع. تقول: «ضُرِبَ»، و«يُضْرَبُ»، وإذا كان مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وَصْلٍ شارك في الضم ثانيه أوّلَه في مسألة التاء، وثالثُه أوّلَه في مسألة الهمزة. تقول في «تعَلّمْتُ المسألَةُ»: «تُعُلِّمَتِ المسألَةُ» بضم التاء والعين، وفي «انْطَلَقْتُ بزَيْدٍ»: «أُنْطُلِقَ» بضم الهمزة والطاء، قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، إذا ابتدىء بالفعل قيل: «أُضْطُرَّ» بضم الهمزة والطاء، وقال الهذليّ: [من الكامل]

٧٨ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

.....

تقديره هو يعود على المنيب، ومعنيًا اسم مفعول حكمه حكم الفعل المبني للنائب في رفعه نائب الفاعل خبرها، وبذكر جار ومجرور في محل رفع نائب عن الفاعل، وقلبه مفعول به منصوب بمعنيًا.

والمعنى: لا يحصل الرضى التام من الله تعالى على النائب إليه إلا إذا اهتمّ واشتغل قلبه بذكره.

والشاهد: في قوله: معنيًا بذكر قلبه حيث أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو قلبه، وهو ضرورة.

٧٨ ـ سَبَقُوا هُوِيّ وأعنَقوا لِهوَاهُمُو فتُخُرِّموا ولكلّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

٧٨ ـ البيت لأبي ذؤيب في إنباه الرواة ١/ ٥٢؛ والدرر ٥/ ٥١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٠؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢؛ وشرح المفصّل ٣/ ٣٣؛ وكتاب اللّامات=

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثيًا مُعْتَلَّ الوَسَطِ، نحو: «قال» و«باع»، جاز لك فيه ثلاث لُغَاتٍ: إحداها ـ وهي الفُصْحَى ـ: كَسْرُ ما قبل الألفِ؛ فتقلب الألف ياء. الثانية: إشْمَامُ الكسر شيئًا من الضم؛ تنبيهًا على الأصل، وهي لغة فصيحة أيضًا. الثالثة: إخْلاَصُ ضم أوله؛ فيجب قلبُ الألف واوًا، فتقول: قُولَ وبُوعَ، وهي قليلة.

* * * * *

.....

قائله أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة رثى بها أولاده ماتوا قبله في طاعون.

الإعراب: سبقوا: أي تقدموا، سبق فعل ماضٍ والواو فاعله عائد على قوله بني في البيت قبله، وهويّ أي: موتي مفعوله منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلّم منع من ظهورها التعذّر، وياء المتكلّم مضاف إليه مبنيّ على الفتح في محل جرّ، وأعنقوا أي: أسرعوا في الهلاك الواو عاطفة، وأعنقوا فعل وفاعل والجملة معطوفة على جملة سبقوا تفسير لها لا محل لها من الإعراب، ولهواهمو أي: لموتهم اللام حرف جرّ وهواهمو مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهم مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، والميم علامة على الجمع، والواو حرف إشباع والجار والمجرور متعلق بأعنقوا، وقوله: فتخرموا الفاء للعطف، وتخرموا أي: أخذوا بضم التاء والخاء وكسر الراء فعل ماضٍ مبني للنائب، والواو ضمير بنيه في محل رفع نائب عن الفاعل، ولكل جنب مصرع الواو حرف عطف، ولكل جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره مقدم، وجنب مضاف إليه، ومصرع أي: مكان يصرع فيه مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة.

والمعنى: أنا أعتقد أن موت أولادي ليس خاصًا بهم بل هو أمر عام لكل إنسان، وإنما أحزنني تقدّمهم عليّ في الموت وأسرعوا في ذلك وأخذتهم المنيّة واحداً بعد واحد، فيا ليت الأمر كان بالعكس.

والشاهد: في ضمّ الحرف الثاني من تخرّموا.

=ص ٩٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٢ (هوا)؛ والمحتسب ١/ ٧٦؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٩٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩٩؛ وجواهر الأدب ص ١٧٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٠٨؛ والمقرب ١/ ٢١٧.

[الفصل الثاني عشر: الاشتغـــال]

[١ ـ حقيقته]:

ص ـ بَـابُ الاشْـتِـغَـالِ، يَـجُـوزُ فـي نَـحْـوِ: «زَيْـدًا ضَـرَبْـتُـهُ»، أوْ «ضَـرَبْـتُ أخَـاهُ»، أو «مَـرَرْتُ بِـهِ»، رَفْـعُ «زَيْـدٍ» بـالابْـتِـدَاءِ، فـالـجُـمْـلـة بـعْـدَهُ خَـبَـرٌ؛ ونَـصْـبُـهُ بِـإضْـمَـارِ «ضَـرَبْـتُ» و«أهَـنْـتُ» و«جَاوَزْتُ» واجِبَةَ الحَذْفِ؛ فلا مَوْضِعَ للجُمْلَةِ بَعْدَهُ؛

(باب الاشتغال)

أي اشتغال العامل عن المعمول وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه لولا ذلك لعمل هو أو مناسبه فيه. والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله. ثم الاسم السابق بحسب الإعراب على خمسة أقسام: ما يترجح رفعه على نصبه، وما يترجح نصبه، وما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يستوي فيه الأمران، هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنّف فشرع في بيانها بقوله: **(يجوز في)** نحو **(زيدًا ضربته أو)** زيد **(مررت به أو)** زيد **(ضربت أخاه)** أو رجلاً يحبه **(رفع زيد بالابتداء)** وهو الراجح لعدم احتياجه إلى تقدير **(فالجملة بعده)** في محل رفع على أنها **(خبر)** له والرابط بينهما الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين **(ونصبه بإضمار)** عامل على الأصح موافق للمذكور لفظًا ومعنى أو معنى فقط مقدّم على الاسم إلا لمانع فيقدّر في المثال الأول **(ضربت)** فيقال: ضربت زيدًا ضربته لعدم المانع من ذلك **(و)** في الثاني **(جاوزت)** فيقال: جاوزت زيدًا مررت به إذ لا يصل مررت إلى الاسم بنفسه **(و)** في الثالث **(أهنت)** فيقال: أهنت زيدًا ضربت أخاه أو رجلاً يحبه لأن من ضربه فقد أهان زيدًا فالاسم في هذه الأمثلة منصوب بعوامل مضمرة **(واجبة الحذف)** لأن المذكور عوض من المقدّر فلا يجمع بينهما **(فلا موضع للجملة)** التي هي **(بعده)** من الإعراب لِكَوْنها

.....

ويَتَرَجَّحُ النَّصْبُ في نحو: «زَيْدًا اضْرِبْهُ» للطَّلَبِ، ونحوُ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] مُتَأَوَّلٌ، وفي نَحْو: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: الآية ٥] للتَّنَاسُبِ، ونحو: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا﴾ [القمر: ٢٤]، و«مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ» لِغَلَبَةِ الفِعْلِ،

مفسّرة وجملة الكلام حينئذ فعلية، ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر، فإذا لم يصلح كما في نحو: رجلاً أكرمته تعيّن نصبه خلافًا للفارسي.

(ويترجح النصب) على الرفع **(في نحو: زيدًا اضربه)** أو لا تضربه مما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر، وإنما رجح **(للطلب)** الواقع بعد الاسم إذ في الرفع الإخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف بل منعه بعضهم وأول ما ورد من ذلك.

وإنما وجب الرفع في نحو: زيد أحسن به، لأن الضمير في محل رفع **(و)** أما **(نحو: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: الآية ٣٨])** فإنما أجمعت القرّاء السبعة على الرفع فيه مع أن الفعل ذو طلب لأنه **(متأوّل)** عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. والتقدير مما يُتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو: هذا ومثله ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾ [النُّور: الآية ٢].

(و) يترجح أيضًا **(في نحو: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: الآية ٥])** بعد خلق الإنسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية، ولم يفصل ذلك العاطف بإما وإنما رجح **(للتناسب)** بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو أولى من التخالف، فإن فصل عمّا قبله بأما نحو: قام زيد وأما عمرو فأكرمته ترجح الرفع لأن أما تقطع ما بعدها عما قبلها، وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو: ضربت القوم حتى زيدًا ضربته، قاله في الأوضح.

(و) يترجح أيضًا في **(نحو: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا﴾ [القَمَر: الآية ٢٤])، وما زيدًا رأيته)** مما الاسم السابق واقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كإن ولا النافيتين وحيث مجردة من ما نحو: حيث زيدًا تلقاه فأكرمه، وإنما رجح **(لغلبة)** وقوع **(الفعل)** بعد همزة الاستفهام وما النافية، نعم، إن فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو: أأنت زيدًا تضربه فالمختار الرفع.

.....

ويَجِبُ في نحوِ: «إنْ زَيْدًا لَقِيتَه فأكْرِمْهُ»، و«هَلَّا زَيْدًا أكْرَمْتَهُ» لِوُجُوبِه؛ ويَجِبُ الرَّفْعُ في نحو: «خَرَجْتُ فَإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْروٌ» لامْتِنَاعِه؛ ويَسْتَوِيَانِ في نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وعَمْروٌ أكْرَمْتُهُ» للتَّكافُؤ؛ ولَيسَ مِنْهُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، و«أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِه».

* * * * *

ويترجح النصب أيضًا إذا وقع الاسم السابق جوابًا لاستفهام منصوب كزيدًا ضربته جوابًا لمن قال: أيّهم ضربت أو مَن ضربت؟ أو كان رفعه يوهم أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القَمَر: الآية ٤٩] وإنما لم يتوهّم ذلك مع نصبه؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً كما أشرنا إلى ذلك أول الباب.

(ويجب) النصب إذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما إذا وقع بعد أداة شرط **(في نحو: إن زيدًا لقيته فأكرمه)** ومتى عمرًا تلقه فأحسن إليه، أو أداة تحضيض كما في نحو: ألا عمرًا أهنته **(وهلاّ زيدًا أكرمته)** أو أداة استفهام غير الهمزة نحو: هل زيدًا حدّثته؟ وإنما وجب **(لوجوبه)** أي: لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الأدوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالأفعال. وصرّح في الأوضح بأن أدوات الاستفهام أي غير الهمزة وأدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقًا أو إن والفعل ماضٍ فيقع في الكلام.

(ويجب الرفع) على الابتداء إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية كما **(في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)**؛ لأن إذا الفجائية لا يليها إلا مبتدأ أو خبر نحو: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ [يُونس: الآية ٢١] فلا يجوز النصب بفعل مضمر **(لامتناعه)** أي: لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قدّر متعلق الخبر بعدها اسمًا كما مرّ في باب المبتدأ. وكذا يجب الرفع إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام كالاستفهام وأما النافية وأدوات الشرط نحو: زيد هل أكرمته؟ وعمرو ما صحبته وخالد إن رأيته أكرمه؛ لأن ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً، وذكره لهذا القسم إفادة لتمام القسمة وإن كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله في الأوضح.

.....

ش ـ ضابطُ هذا الباب: أن يَتَقَدَّمَ اسمٌ، ويَتَأَخَّرَ عنه فعلٌ عَامِلٌ في ضميره، ويكونُ ذلك الفعلُ بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وسُلِّطَ على الاسْمِ الأول لنَصَبَهُ.

مثالُ ذلك: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، ألا ترى أنك لو حَذَفْتَ الهاء، وسَلَّطْتَ «ضَرَبْتُ» على «زيد» لقلت: «زَيْدًا ضَرَبْتُ»، يكون زيدًا مفعولاً مقدمًا، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم، ومثالُه أيضًا: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِه»، فإن الضمير وإنْ كانَ مجرورًا بالباء، إلاَّ أنه في موضع نصب بالفعل. ومثالُ ما اشتغل فيه الفعلُ باسْمِ عاملٍ في الضمير، نحو قولك: «زَيْدًا ضَرَبْتُ أخاه»، فإن «ضَرَبَ» عاملٌ في «الأخ» نصبًا على المفعولية، و«الأخ» عامل في الضمير خَفْضًا بالإضافة.

(**ويستويان**) أي الرفع والنصب إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما (**في نحو: زيد قام أبوه وعمرو أكرمته**) لأجله أو فعمرو أكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب (**للتكافؤ**) الحاصل على كل تقدير لأن الجملة الأولى اسمية الصدر فعليّة العجز، فإن راعيت صدرها رفعت وإن راعيت عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كِلا التقديرين ولا مرجح. وظاهر تمثيله بما ذكر أنه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها، وهو ما جزم به في الجامع حيث قال:

ولا يشترط الرابط إن نصبت وفاقًا لسيبويه والفارسي، لكن خالف في أوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعًا للأخفش والسيرافي قال: وهو المختار (**وليس منه**) أي: من باب الاشتغال (﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ [**القَمَر: الآية ٥٢**]) أي: الكتب لعدم صحة تسلّط العامل ما قبله إذ لو صحّ لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل فرفع كل واجب على الابتداء، وجملة فعلوه في موضع رفع صفة كل أو في موضع جر صفة لشيء وفي الزبر خبر كل.

والمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر (**و**) كذا ليس منه (**أزيد ذهب به**) بالبناء للمفعول وفاقًا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه، إذ لو سلّط العامل على ما قبله لامتنع إعماله النصب فيه فرفع زيد واجب إما على الابتداء أو على إضمار فعل تقديره أذهب زيد فذهب به ولم ينبّه على هذا في الشرح.

.....

إذا تقرَّر هذا، فنقول: يجوز في الاسم المتقدِّم أن يُرْفَعَ بالابتداء، وتكون الجملة بعدَه في محلّ رفع على الخبرية، وأن يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ فلا موضعَ للجملة حينئذ؛ لأنها مُفسِّرة.

وتقديرُ الفعل في المثال الأول: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضربتُهُ»، وفي الثاني: «جاوزتُ زيدًا مررت به»، ولا تقدّر «مَرَرْتُ»، لأنه لا يَصِلُ إلى الاسم بنفسه، وفي الثالث: «أَهَنْتُ زيدًا ضربتُ أخاه»، ولا تقدِّر «ضربت»؛ لأنك لم تضربْ إلا الأخ.

[٢ ـ أحكام الاسم المتقدِّم على الفعل]:

واعلم أنّ للاسم المتقدّم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ: فتارة يترجَّح نصبه، وتارة يجب؛ وتارَةً يترجَّحُ رفعه، وتارة يجب؛ وتارة يستوي الوجهان.

[أ ـ ترجيح النصب]:

فأما ترجيح النَّصْب ففي مسائل:

منها: أن يكون الفعلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ ـ وهو: الأمر، والنهي، والدعاء ـ كقولك: «زَيْدًا اضْرِبْهُ»، و«زَيْدًا لا تُهِنْهُ»، و«اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ».

وإنما يترجَّحُ النصبُ في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلافُ القِياسِ، لأنها لا تحتمل الصدق والكذب.

ويُشكِلُ على هذا نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فإنه نظير قولك: «زَيْدًا وَعَمرًا اضْرِبْ أخاهُما»، وإنما رُجِّحَ في ذلك النصبُ لكون الفعل المشغول فعلَ طَلَبٍ؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور: ٢]، والقُرَّاء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين.

[**تتمة**] الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع بأن يكون الرفع الابتداء أو على الفاعلية بإضمار فعل ويأتي فيه الأقسام الخمسة ذكره في الأوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو: خرجت فإذا زيد يكتب، ويترجح في نحو: زيد قام عند المبرد، وتجب الفاعلية في نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾

.....

وقد أجيب عن ذلك بأنّ التقدير: مما يُتْلى عليكم حُكْمُ السَّارقِ والسارقة فاقطعوا أيديهما؛ فـ «السارق» و«السارقة»: مبتدأ ومعطوفٌ عليه، والخبرُ محذوف، وهو الجارُّ والمجرور؛ و«اقطعوا»: جملة مستأنفة؛ فلم يَلْزَمِ الإخبارُ بالجملة الطَّلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عملُ فعلٍ من جملةٍ في مبتدأ مُخْبَرٍ عنه بغيره من جملةٍ أخرى. ومثلُه: «زيدٌ فقيرٌ فأعْطِهِ»، و«خالدٌ مَكْسُورٌ فلا تُهِنْهُ»، وهذا قولُ سيبويه. وقال المبرّد: «أل» موصولة بمعنى «الذي»، والفاء جيء بها لتدلَّ على السَّبَبِيَّة، كما في قولك: «الذي يأتيني فله درهم»، وفاءُ السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدَّمَ أن شَرْطَ هذا الباب أن الفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه.

ومنها: أن يكون الاسم مقترنًا بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية، كقولك: «قامَ زَيْدٌ وعمْرًا أكْرَمْتُهُ»، وذلك لأنّك إذا رفعْتَ كانت الجملة اسمية؛ فيلزم عطف الاسمية على الفعلية، وهما متخالفان؛ وإذا نصبْتَ كانت الجملةُ فعلية، لأن التقدير: «وأكرمت عمرًا أكرمته»، فتكون قد عطفت فعليةً على فعليةٍ، وهما متناسبان، والتناسُبُ في العَطْف أولى من التخالف؛ فلذلك رُجِّحَ النصبُ، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٤، ٥]، أجمعوا على نصب «الأنعام» لأنها مسبوقةٌ بالجملة الفعلية، وهي: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾.

ومنها: أن يتقدَّمَ على الاسم أداةٌ الغالبُ عليها أن تَدْخُلَ على الأفعال، كقولك: «أزَيْدًا ضَربْتَهُ»، و«ما زَيْدًا رَأيْتُهُ»، قال تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤].

[ب ـ وجوب النصب]:

وأمّا وجوبُ النصب ففيما إذا تَقَدَّمَ على الاسم أداةٌ خاصَّةٌ بالفعل، كأدوات الشرط والتَّحْضِيضِ، كقولك: «إنْ زَيْدًا رَأيْتَه فَأكْرِمْهُ» و«هَلَّا زَيْدًا أكْرَمْتَهُ»، وكقول

[النِّساء: الآية ١٧٦] ويترجح في نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التَّغابُن: الآية ٦] ويستويان في نحو: زيد قام وعمرو قعد.

* * *

.....

الشاعر: [من الكامل]

٧٩ ـ لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهْلَكْتُهُ فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

[جـ ـ وجوب الرفع]:

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدَّم على الاسم أداةٌ خاصَّة بالدخول على الجملة الاسمية، كـ «إذا» الفُجائية، كقولك: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْروٌ»؛ فهذا لا يجوزُ فيه النَّصْبُ؛ لأنّه يقتضِي تقديرَ الفعلِ، و«إذا» الفجائيةُ لا تدخل إلا على الجملة الاسمية.

.....

---

٧٩ ـ لا تَجْزَعِي إن مُنْفِسًا أهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلِك فاجزعي

قائله النمر بن تولب، وهو من قصيدة يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته على لومها فيه، وكان أضافه قوم في الجاهلية فعقر لهم أربع قلائص واشترى لهم زقّ خمر.

الإعراب: لا تجزعي لا ناهية وتجزعي بفتح الزاي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون والياء ضمير المؤنثة فاعل، وقوله: إن منفسًا أهلكته إن حرف شرط جازم يجزم فعلين، ومنفسًا منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول بفعل محذوف واجب الحذف من باب الاشتغال يفسّره الفعل المذكور، وذلك هو فعل الشرط مجزوم المحل، وأهلكته فعل وفاعل ومفعول والفعل المفسّر بكسر السين مجزوم المحل أيضًا بأن مقدّرة لا بتبعيّته للمفسّر المحذوف، والتقدير: إن أهلكت منفسًا إن أهلكته ولا يجوز رفع منفسًا بالابتداء لأنه ولي أداة لا تدخل إلاّ على الجملة الفعلية، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، أي: فلا تجزعي، وإذا هلكت الواو عطفت هذه الجملة الشرطية على الجملة الشرطية التي قبلها لا محلّ لها من

---

٧٩ ـ البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، ٣٢١، ٣٦/١١؛ وسمط اللآلي ص ٤٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٢، ٨٢٩/٢؛ وشرح المفصّل ٣٨/٢؛ والكتاب ١/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٨ (نفس)، ١١/ ٢١١ (خلل)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٥١؛ والجنى الداني ص ٧٢؛ وجواهر الأدب ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٩/ ٤١، ٤٣، ٤٤؛ والردّ على النحاة ص ١١٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤؛ ولسان العرب ٤/ ٦٠٤ (عمر)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٦، ٤٠٣؛ والمقتضب ٢/ ٧٦.

[د ـ التساوي]:

وأما الذي يستويان فيه فضابطهُ: أن يتقَدَّمَ على الاسم عاطفٌ مسبوقٌ بجملة فعلية، مُخْبَر بها عن اسْمٍ قبلَها، كقولك: «زَيْدٌ قامَ أَبُوهُ»، و«عَمْرًا أَكْرَمْتُهُ»، وذلك لأن «زيد قام أبوه» جملة كُبْرَى ذاتُ وجهين، ومعنى قولي: «كُبْرَى»، أنها جملة في ضِمْنها جملة، ومعنى قولي: «ذات وجهين»، أنها اسمِيةُ الصَّدْرِ، فعليَّةُ العَجُزِ، فإنْ راعَيْتَ صَدْرَها رفعْتَ «عمرًا»، وكنت قد عَطَفْتَ جملة اسمية على جملة اسمية، وإن رَاعَيْتَ عَجزَهَا نَصَبْتَهُ، وكنتَ قد عطفْتَ جملةً فعلية على جملة فعلية؛ فالمناسبةُ حاصلةٌ على كلا التقديرين؛ فاستَوى الوجهان.

[هـ ـ ترجيح الرفع]:

وأما الذي يترجَّحُ فيه الرفعُ فما عدا ذلك، كقولك: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، قال الله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣]، أجمعت السبعة على رفعه، وقرىء شاذًّا بالنصب، وإنما يترجَّحُ الرفعُ في ذلك لأنه الأصل، ولا مرجِّحَ لغيره.

وليس منه قولُه تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، لأنّ تقدير تَسْليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا: أنهم

.....

الإعراب، وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، وهلكت: فعل وفاعل والجملة من الفعل والفاعل شرط إذا في محل جرّ بإضافة إذا إليها، فعند الفاء زائدة، وعند منصوب على الظرفية الزمانية باجزعي، وعند مضاف، وذلك ذا اسم إشارة مضاف إليه مبنيّ على السكون في محل جرّ، واللام للبعد والكاف حرف خطاب، وقوله: فاجزعي بفتح الزاي الفاء رابطة للجواب، وقيل: زائدة والفاء التي قبلها رابطة، وقيل: الأُولى رابطة والثانية رابطة، وكرّرت لبعد العهد، كما كرّر العامل في قوله:

لَقَدْ عَلِمَ الحيُّ اليمانُونَ أَنَّني إذا قُلْتُ أما بعدُ أني خَطيبُها

أعيد أني لبعد العهد بأنني. واجزعي فعل أمر مبنيّ على حذف النون والياء فاعله والجملة من الفعل والفاعل جواب شرط إذا لا محلّ لها من الإعراب.

والمعنى: لا تحزني من إنفاق المال الكثير ما دمت حيًّا، فإني أخلف أمثاله عليك، ولكن احزني إذا متّ فإنك حينئذ لا تجدين خلفًا.

فعلوا كل شيء في الزبر، حتى يصحّ تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: وكلُّ مفعولٍ لهم ثابتٌ في الزُّبُرِ، وهو مخالف لذلك المعنى؛ فالرفعُ هنا واجبٌ، لا راجح، والفعل المتأخرُ صفةٌ للاسم؛ فلا يصح له أن يعمل فيه؛ وليس منه «أَزَيْدٌ ذُهِبَ به؟» لعدم اقتضائه النصبَ مع جواز التسليط.

* * * * *

.....

والشاهد: في منفسًا حيث نصب وجوبًا بفعل محذوف لوقوعه بعد أداة الشرط، وهي لا تدخل إلاَّ على الأفعال.

[الفصل الثالث عشر: التنازع]

[١ ـ حقيقته]:

ص ـ بابٌ في التَّنازُع: يَجُوزُ في «ضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيْدًا» إعمالُ الأوَّلِ، واخْتَارَهُ الكُوفِيُّونَ؛ فَيُضْمَرُ في الثَّاني كُلُّ ما يَحْتَاجُهُ، أوِ الثَّاني، واخْتارَه البَصْرِيُّونَ،

(باب التنازع في) العمل

وهو أن يتوجه عاملان متصرفان فأكثر ليس أحدهما مؤكدًا للآخر إلى معمول فأكثر متأخر عنها **(يجوز)** لك إذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد أخواك أم اختلفا **(في)** نحو: **(ضربني وضربت زيدًا إعمال الأول)** منهما في الاسم الظاهر وإهمال الثاني **(و)** هذا الوجه **(اختاره الكوفيون)** لقوته بالسبق **(فيضمر في الثاني)** المهمل **(كل ما يحتاجه)** من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابق للمتنازع فيه إذ لا محذور فيه لرجوع الضمير إلى متقدم رتبة لأنه معمول للأول نحو: قام وقعدا أخوك أو قام وضربتهما أخواك وقاما ومررت بهما أخواك، وقد يحذف منصوبًا للضرورة وعن السيرافي إجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب إلا أن يمنع مانع فيظهر **(أو)** إعمال **(الثاني)** في ظاهر وإهمال الأول **(و)** هذا الوجه **(اختاره البصريون)** لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو الصحيح لأن إعماله في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سيبويه.

قال المرادي: وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث.

قال الشيخ خالد الأزهري: وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالأول لسبقه على الثالث أو الثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوي فيه الأمران؟ لم أرَ في

.....

فَيُضْمَرُ في الأوَّل مَرْفُوعُهُ فَقطْ، نَحْوُ: [من الطويل]

٨٠ ـ جَـفَـوْنِـي وَلَـمْ أَجْـفُ الأَخِـلاَّءَ [لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ]

ذلك نقلاً (**فيضمر في الأول**) المهمل (**مرفوعه فقط**) فاعلاً كان أو نائبه مطابقًا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم وبئس بل وفي الباب نثرًا ونظمًا (**نحو**) ضربوني وضربت قومك حكاه سيبويه. وقوله:

(**جفوني ولم أجف الأخلاء إنني**) لغير جميل من خليلي مهمل

وأوجب الكسائي حذفه هربًا من الإضمار قبل الذكر لفظًا والفرّاء إضماره مؤخرًا إن طلب الثاني منصوبًا لما يلزم من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل وإلا أعملها في المرفوع وهو مشكل فإن اجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع في الأصول، والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضي.

وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك إن استغنى عنه كضربت وضربني زيد ومررت ومرّ بي زيد، ولا يجوز إضماره لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة فإن لم يستغنِ عنه بأن أوقع حذفه في لَبْس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما، أو كان عمدة في الأصل بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو: كنت وكان زيد صديقًا إياه، وظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه وجب إضماره مؤخرًا عن المتنازع فيه لخوف اللَّبْس في الأول ولكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني، لكن صحّح في

---

٨٠ ـ جَـفَـوْنِـي ولَـم أَجْـفُ الأَخِـلَّاءَ إِنَّـنِـي لَـغَـيـرِ جَـمِـيـلٍ مِـنْ خَـلِـيـلِيَّ مُـهْـمِـلُ

قائله رجل من طيىء.

الإعراب: قوله: جفوني ولم أجف الأخلّاء جفا فعل ماضٍ والواو ضمير جماعة الذكور عائد على الأخلاّء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول به، ولم الواو عاطفة، ولم حرف نفي وجزم

---

٨٠ ـ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٧٧، ٥/٢٨٢؛ وأوضح المسالك ٢/٢٠٠؛ وتخليص الشواهد ص ٥١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٩؛ والدرر ١/٢١٩، ٥/٣١٨؛ وشرح الأشموني ١/١٧٩، ٢٠٤؛ وشرح التصريح ٢/٨٧٤؛ ومغني اللبيب ٢/٤٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/١٠٩.

ولَيسَ مِنْهُ.

كَفاني ـ ولَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

لفساد المعنى.

* * *

ش ـ يسمى هذا البابُ بابَ التَّنازع، وباب الإعمال أيضًا.

وضابطُهُ: أن يتقدّم عاملانِ أو أكثرُ، ويتأخّر معمولٌ أو أكثر، ويكون كلٌّ من المتقدم طالِبًا لذلك المتأخر.

مثالُ تنازع العاملين معمولاً واحدًا: قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، وذلك لأن «آتوني» فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ، و«أُفرغ» فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما «قِطْرًا»، وكلٌّ منهما طالبٌ له.

الأوضح جواز حذفه في الثاني قال: لأنه حذف لدليل **(وليس)** أي: من هذا الباب نحو: ما قام وقعد إلا زيدًا لانعكاس معنى المهمل، ولا نحو:

وعزة ممطول معنى غريمها

لزوال الارتباط قاله في الجامع، ولا قول امرىء القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة **(كفاني ولم أطلب قليل من المال)**

(لفساد المعنى) إذ لو وجه كفاني ولم أطلب إلى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لأن لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها

وقلب، واجف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره وهي الواو والضمة قبلها دليل عليها وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والأخلاّء مفعوله منصوب بالفتحة الظاهرة، وإنّني إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وإنما لحقت إن لشبهها بالفعل، والياء ضمير المتكلم في محل نصب اسمها، ولغير جار ومجرور متعلق بمهمل، وجميل مضاف إليه، ومن خليلي من حرف جرّ، وخليلي مجرور بمن وعلامة جرّه الياء المدغمة في ياء المتكلّم نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة وياء المتكلّم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر والجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي واقع وهو صفة لجميل، ومهمل أي: تارك خبر أن مرفوع بالضمّة.

ومثالُ تنازع العاملين أكْثَرَ من معمولٍ: «ضَرَبَ وأكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا».

ومثالُ تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحدًا: «كما صَلَّيْتَ وبَارَكْتَ وتَرَحَّمْتَ على إبْراهيم»؛ فـ«على إبراهيم» مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثالُ تنازع أكْثَرَ من عاملين أكْثَرَ من معمولٍ: قوْله عليه الصلاة والسلام: «تُسَبِّحُونَ وتُحمِّدُونَ وتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثلاثًا وثلاثين»؛ فـ «دبر» منصوبٌ على الظرفية، و«ثلاثًا وثلاثين» منصوبٌ على أنّه مفعول مطلق، وقد تنازعَهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

[٢ ـ بعض الأحكام الخاصّة]:

إذا تقرّر هذا فنقول: لا خلافَ في جواز إعمال أيِّ العاملَيْنِ أو العواملِ شِئْتَ، وإنّما الخلافُ في المختار؛ فالكوفيون يختارون إعمالَ الأول لسَبْقِهِ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقُرْبِهِ.

فإن أعْمَلْتَ الأوّلَ أضمرْتَ في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو: «قَامَ وقَعَدَ أَخَوَاكَ»، و«قَامَ وضَرَبْتُهُما أَخَواكَ»، و«قَامَ ومَرَرْتُ بهما أَخَوَاكَ»، وذلك لأن الاسم المتنازعَ فيه ـ وهو «أخواك» في المثال ـ في نية التقديم؛ فالضمير وإن عاد على متأخر لفظًا لكنه متقدمٌ رتبة.

وإن أعملت الثاني: فإنِ احْتاجَ الأول إلى مرفوع أضمرته؛ فقلت: «قَاما وقَعَدَ أَخَواكَ»، وإنِ احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفْته؛ فقلت: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي أَخَواكَ»، و«مَرَرتُ ومَرَّ بي أخواك»، ولا تَقُلْ: «ضربتهما»، ولا «مَرَرْتُ بهما»؛ لأن عَوْدَ الضمير على ما تأخر لفظًا ورتبة إنما اغْتُفِرَ في المرفوع لأنّه غيرُ صالحٍ للسُّقوط، وليس كذلك في المنصوب والمجرور.

منفيًا والمنفي فيهما مثبتًا إذ امتناع الإثبات نفي وامتناع النفي إثبات فيكون السعي لأدنى معيشة منفيًا إذ هو مثبت في سياق لو، ولو وجه ولم أطلب إلى قليل لكان طلب القليل مثبتًا إذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعنى فيؤدي إلى إثبات الشيء ونفيه

والمعنى: أن أصدقائي أعرضوا عني ولم أعرض عنهم؛ لأن من عادتي ترك الأمر غير الجميل الواقع منهم، وهذا من شِيَم أصحاب النفوس الزكيّة والأخلاق الملوكيّة.

وليس من التنازع قولُ امرىء القيس: [من الطويل]

٨١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَـا أَسْـعَـى لِأَدْنـى مَـعِـيـشَـةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

في كلام واحد وهو باطل فتعيّن أن يكون مفعول أطلب محذوفًا تقدير: ولم أطلب الملك والمجد، ويدلّ عليه قوله بعد:

ولـكـنـمـا أسـعـى لـمـجـد مـؤثـل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

* * *

والشاهد: في جفوني ولم أجف الأخلاّء حيث تنازع الفعلان الأخلاّء، فإنه لما أعمل الثاني في الاسم الظاهر على اختيار البصريّين لقربه من المعمول وأهمل الأول أضمر فيه مرفوعه وهو الواو.

٨١ ـ ولـو أنّ مـا أسـعـى لأدنـى مَـعـيـشَـةٍ كـفـانـي ولـم أطـلُـبْ قـلـيـلٌ مـنَ المـالِ

قائله امرؤ القيس، وبعده:

ولـكـنّـمـا أسـعـى لـمـجـدٍ مـؤثـل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

الإعراب: قوله: ولو الواو عاطفة ما بعدها على ما قبلها، ولو حرف شرط غير جازم يقتضي امتناع جوابه لامتناع شرطه وهو أن وما دخلت عليه، وأن حرف توكيد ونصب، وما موصول حرفي يسبك مع ما بعده بمصدر، وأسعى فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، ولأدنى جار ومجرور متعلق بأسعى، ومعيشة مضاف إليه وما وما دخلت عليها في تأويل مصدر أي: سعيي اسم أن منصوب تقديرًا وخبرها محذوف تقديره حاصل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل: الخبر محذوف تقديره ثابت أو حاصل، وقيل: فاعل بفعل مقدّر أي: ثبت أن ما أسعى ورجح لإبقاء لو على الاختصاص بالفعل، وكفاني كفى فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول به مقدّم، ولم أطلب الواو حرف عطف ولم حرف نفي وجزم

---

٨١ ـ البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢؛ والكتاب ١/ ٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٤/ ٧٦؛ والمقرب ١/ ١٦١.

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا، ولو وُجِّهَ هنا «كفاني» و«أطلب» إلى «قليل» فَسَدَ المعنى؛ لأن «لو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره؛ فإذا كان ما بعدها مُثْبَتًا كان مَنْفِيًا، نحو: «لَوْ جَاءَني أكرمْتُه»، وإذا كان منفيًا كان مُثْبَتًا، نحو: «لو لَمْ يُسِىءْ لم أُعاقِبْهُ». وعلى هذا فقوله: «أن ما أسعى لأدْنى معيشة» منفي؛ لكونه في نفسه مثبتًا، وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعلَّةٍ ثبت نقيضُه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدمُ السَّعي لأدنى معيشة؛ وقوله: «ولم أطلب» مُثْبَتٌ؛ لكونه منفيًا بـ «لم»، وقد دخل عليه حرف الامتناع؛ فلو وُجِّه إلى «قليل» وجب فيه إثباتُ طلبِ القليل، وهو عين ما نفاهُ أوَّلاً، وإذا بطل ذلك تعيَّنَ أنْ يكون مفعولُ «أطلب» محذوفًا، وتقديره: «ولم أطلب المُلْكَ»، ومقتضى ذلك أنه طالبٌ للملك، وهو المراد.

فإن قيل: إنما يلزمُ فسادُ جعله من باب التنازع لعطفك «لم أطلب» على «كفاني»، ولو قدرته مُسْتَأنفًا كان نفيًا محضًا غير داخل تحت حكم «لو».

قلت: إنما يجوز التنازُعُ بِشَرْطِ أن يكون بين العاملين ارْتِباطٌ، وتقديرُ الاستئناف يزيل الارتباط.

* * * * *

.....

وقلب، وأطلب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وقليل فاعل كفاني مؤخّر، ومن المال جار ومجرور متعلق به، وجملة كفاني جواب لو لا محلّ لها من الإعراب، ولا يجوز أن يكون قليل مفعولاً لأطلب لفساد المعنى المراد، بل مفعوله محذوف تقديره الملك بدليل البيت الذي بعده، وإنما كان كذلك لتحصيل المعنى المراد.

والمعنى: لم أسع لأدنى معيشة ولم يكفني قليل من المال، بل إنما أسعى في طلب الملك والمجد، وإنما يدرك ذلك من كان مثلي في الشجاعة والنباهة والكرم والجود.

والشاهد: في قوله: كفاني ولم أطلب حيث إنهما ليسا متنازعين قليل؛ لأن ذلك يؤدّي إلى فساد المعنى الذي قصده الشاعر، وبيان ذلك مبسوط في شرح المصنّف على المتن، فلا تطيل بذكره.

[الفصل الرابع عشر: المفعولات]

ص ـ بابٌ: المَفعولُ مَنْصُوبٌ.

* * *

ش ـ قد مضى أن الفاعل مرفوع أبدًا، واعلم الآن أنَّ المفعول منصوبٌ أبدًا، والسببُ في ذلك أنَّ الفاعل لا يكون إلا واحدًا، والرَّفع ثقيلٌ، والمفعولُ يكون واحدًا فأكْثَرَ، والنصبُ خفيف؛ فَجعَلُوا الثقيلَ للقليل، والخفيفَ للكثير، قَصْدًا للتَّعادُل.

* * * * *

ص ـ وهُوَ خَمْسَةٌ.

* * *

(باب) في ذكر المنصوبات

وبدأ منها بالمفاعيل لأنها الأصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال: **(المفعول منصوب)** أبدًا كما أن الفاعل مرفوع أبدًا، وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف فأعطوا الأقل الأثقل والأخف الأكثر ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل وخفّة الفتح موازية لكثرة المفعول.

* * *

(وهو خمسة) على المشهور ـ أحدها:

* * *

.....

ش ـ هذا هو الصَّحيحُ، وهي: المفعول به، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، والمفعولُ المطلقُ، وهو المصْدر، كـ «ضَرَبْتُ ضَرْبًا» والمفعولُ فيه، وهو الظرف، كـ «صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ» و«جَلَسْتُ أمَامَكَ»، والمفعول لهُ، كـ «قُمْتُ إجْلالاً لَكَ»، والمفعول مَعَهُ، كـ «سِرْتُ والنِّيلَ».

ونقَص الزَّجَّاجُ منها المفعولَ معه، فجَعلَه مفعولاً به، وقَدَّرَ: «سِرْتُ وجَاوَزْتُ النِّيلَ».

ونقصَ الكوفيون منها المفعولَ لَه، فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل: «قَعَدْتُ جُلُوسًا».

وزاد السِّيرافيُّ سادسًا، وهو المفعول منه نحو: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] لأن المعنى من قومه.

وسمى الجوهري المستثنى «مفعولاً دُونَهُ».

* * * * *

[١ ـ المفعول به]:

ص ـ المفْعُولُ بِهِ، وهو: ما وقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا».

* * *

(المفعول به)

قدّمه على غيره من المفاعيل لأنه أحوج إلى الإعراب إزالة لالتباسه بالفاعل **(وهو)** كما قال ابن الحاجب: **(ما وقع عليه فعل الفاعل)** وذلك **(كضربت زيدًا)** فزيدًا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب، والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء فسقط ما قيل: من أنه غير جامع لخروج نحو: ضربت زيدًا ولا تضرب عمرًا، إذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول، وخرج بقوله: وقع فيه والمفعول معه وقع معه، والناصب له إما فعل نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: الآية ١٦]، أو وصف نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: الآية ٣]، أو مصدر نحو:

.....

ش ـ هذا الحدُّ لابن الحاجب، رحمه الله، وقد استشكل بقولك: «ما ضَرَبْتُ زَيْدًا» و«لا تَضْرِبْ زَيْدًا»، وأجابَ بأن المراد بالوقوع إنما هو تَعَلُّقُهُ بما لا يُعْقَلُ إلاّ به، ألا ترى أن «زيدًا» في المثالين متعلق بِـ «ضَرَبَ»، وأنّ «ضرب» يتوقف فَهْمُهُ عليه أو على ما قام مقامه من المتعلّقات.

* * * * *

[٢ ـ المنادى]:

ص ـ ومِنْهُ المُنَادى.

* * *

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١]، أو اسم فعل نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١٠٥] وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ولا يقاس على شيء من ذلك والضمير المجرور في قولهم مثلاً: المفعول به عائد إلى أل: أي الذي يفعل به فعل.

وقد يحذف عامله للعلم به إما جوازًا نحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: الآية ٣٠] أو وجوبًا قياسًا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم أو على الاختصاص نحو: السلاح السلاح، أو على التحذير نحو: الأسد الأسد، أو على النداء كما أشار إليه بقوله.

* * *

(ومنه) الاسم **(المنادى)** بجميع أنواعه وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا، فإن قولك مثلاً: يا زيد أصله أدعو زيدًا فحذف الفعل وعوّض منه حرف النداء للتخفيف وليدلّ على الإنشاء وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض منه.

ثم المنادى قسمان: معرب وهو ما يظهر فيه النصب، ومبني وهو بخلافه، والأول ثلاثة أنواع.

* * *

.....

ش ـ ومن المفعول به المنادى؛ وذلك لأن قولك: «يا عَبْدَ الله» أصْلُهُ أدْعُو عبدَ الله؛ فحذف الفعل، وأُنيب «يا» عنه.

* * * * *

[أ ـ نصب المنادى]:

ص ـ **وإنَّمَا يُنْصَبُ مُضافًا، كـ «يَا عَبْدَ الله»، أو شِبْهَهُ، كـ «يَا حَسَنًا وجْهُهُ»، و«يَا طَالِعًا جَبَلًا»، و«يَا رَفِيقًا بِالعِبَادِ»، أوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصودَةٍ كقَوْلِ الأعمى: «يا رَجُلًا خُذْ بِيَدي»**.

* * *

ش ـ يعني أن المنادى إنما ينصب لفظًا في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون مضافًا، كقولك: «يا عَبْدَ الله»، و«يا رَسُولَ الله»، وقال الشاعر: [من الطويل]

وقد أشار إلى ذلك بقوله: **(وإنما ينصب)** المنادى لفظًا إذا كان **(مضافًا)** سواء كانت الإضافة محضة **(كيا عبد الله)** أم لا كيا حسن الوجه، وجميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير المخاطب فلا يقال: يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين، لأن الغلام مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما **(أو)** كان **(مشبهه)** وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل إما في فاعل **(كيا حسنًا وجهه)** أو مفعول كيا ضاربًا زيدًا **(ويا طالعًا جبلاً)** أو مجرورًا كيا خيرًا من زيد **(ويا رفيقًا بالعباد)** ومثال المعطوف عليه قبل النداء: يا ثلاثة وثلاثين فيمن سمّيته بذلك، ويمتنع إدخال يا على ثلاثين لأنه من العلم، ومن المشبه به عند المصنف والرضي قولهم: يا حليمًا لا يعجل ويا جوادًا لا يبخل **(أو)** كان **(نكرة غير مقصودة)** سواء أكانت جامدة أو مشتقة **(كقول الأعمى)** وفي معناه الغريق: **(يا رجلاً خذ بيدي)** ويا واقفًا أنقذني.

* * *

.....

٨٢ ـ أَلَا يَا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وأَقْبَحِهِمْ بَعْلا

الثانية: أن يكون شبيهًا بالمضاف، وهو ما اتَّصَلَ به شيءٌ من تمام معناه، وهذا الذي به التمامُ إمّا أنْ يكون اسمًا مرفوعًا بالمنادى، كقولك: «يَا مَحْمُودًا فِعْلُهُ»، و«يَا حَسَنًا وجْهُهُ»، و«يَا جَمِيلاً فِعْلُهُ»، و«يَا كَثِيرًا بِرُّهُ»، أو منصوبًا به، كقولك: «يا طالِعًا جَبَلًا»، أو مخفوضًا بخافضٍ متعلِّقٍ به، كقولك: «يا رَفِيقًا بالعِبَادِ»، و«يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ»، أو معطوفًا عليه قبل النداء، كقولك: «يا ثَلاثَةً وثَلاثِينَ»، في رجلٍ سَمَّيْتَهُ بذلك.

.....

شواهد المنادى والترخيم والاستغاثة والمندوب

٨٢ ـ أَلَا يَا عِبَادَ اللهِ قَلبِي مُتَيَّمٌ بأحسنِ مَنْ صَلَّى وأقْبَحِهِم بَعلَا

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: ألا حرف تنبيه لا عمل لها، ويا عباد الله يا حرف نداء، وعباد منادى منصوب بالفتحة لأنه مضاف، والله مضاف إليه، وقلبي مبتدأ مرفوع بضمّة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلّم في محل جرّ مضاف إليه، متيم خبره مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة في آخره، وبأحسن الباء حرف جر وأحسن مجرور وعلامة جرّه الكسرة لأنه مضاف، ومَن اسم موصول بمعنى الذي أي: الشخص الذي وهو مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه، وصلّى فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وأقبحهم الواو حرف عطف وأقبحهم معطوف على أحسن والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جرّه الكسرة لأنه مضاف، والهاء مضاف إليه مبني على الكسر في محل جرّ والميم علامة على جمع الذكور، وبعلا تمييز.

والمعنى: يا عباد الله اعلموا أن قلبي تيّمه وذلّله حبّ تلك المرأة التي فعلها أحسن من فعل كل محسنة وبعلها أقبح من كل بعل، أي: زوج.

والشاهد: في يا عباد الله حيث نصب المنادى لأنه مضاف.

---

٨٢ ـ البيت بلا نسبة في الحيوان ٣/ ٥٢٥؛ والدرر ٥/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٠.

الثالثة: أن يكونَ نكرةً غير مقصودة، كقول الأعمى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي»، وقول الشاعر: [من الطويل]

٨٣ ـ فَـيَـا رَاكِـبًـا إمَّـا عَـرَضْـتَ فَـبَـلِّغَـنْ نَـدَامَـايَ مِـنْ نَـجْـرَانَ أنْ لا تَـلَاقِـيَـا

* * * * *

.....

٨٣ ـ أيـا راكـبًـا إمَّـا عَـرَضْـتَ فـبـلغَـن نَـدَامَـايَ مـنْ نـجـرانَ ألَّا تَـلَاقِـيَـا

قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي من شعراء قحطان، وفارس من فرسانها.

الإعراب: قوله: أيا راكبًا أيا حرف نداء، وراكبًا منادى منصوب بالفتحة لأنه نكرة غير مقصودة، وإما بكسر الهمزة أصله إن ما فأدغمت النون في ما بعد قلبها ميمًا، فإن حرف شرط يجزم فعلين، وما زائدة، وعرضت عرض فعل ماضٍ مبني على فتح مقدّر في محل جزم على أنه فعل الشرط والتاء فاعله مبني على الفتح في محل رفع، فبلغن الفاء رابطة للجواب، وبلغن فعل أمر مبني على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونداماي مفعوله الأول منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر وياء المتكلّم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، ومن نجران من حرف جر ونجران مجرور به وعلامة جرّه الفتحة النائبة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون أو التأنيث لأنه علم على بلدة والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره كائنين حال من نداماي، وألاَّ تلاقيا بفتح الهمزة أصله أن لا فأدغمت النون المخفّفة من الثقيلة بعد قلبها لا ما في لام لا فإن مخفّفة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر واسمها محذوف ضمير الشأن، أي: أنه ولا نافية للجنس تعمل عمل أن وتلاقيا اسمها مبني على الفتح في محل نصب وألفه للإطلاق وخبرها محذوف، أي: لنا، وجملة لا تلاقي لنا في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر أي: عدم التلاقي مفعول بلغ الثاني، وجملة فبلغن في محل جزم جواب الشرط.

٨٣ ـ البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧؛ وشرح اختيارات المفضّل ص ٧٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٧؛ وشرح المفصّل ١/ ١٢٨؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٢٩؛ والكتاب ٢/ ٢٠٠؛ ولسان العرب ٧/ ١٧٣ (عرض)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤١٣، ٩/ ٢٢٣؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٤.

[ب ـ بناء المنادى]:

ص ـ والمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يُبْنَى على ما يُرفَعُ بِهِ كـ «يَا زَيْدُ»، و«يَا زَيْدَانِ»، و«يَا زَيْدُونَ»، و«يا رَجُلُ» لِمُعيّنٍ.

* * *

ش ـ يستحقُّ المنادَى البناءَ بأمرين: إفْرَادِهِ، وتَعْرِيفِهِ، ونعني بإفراده أن لا يكونَ مُضَافًا ولا شبيهًا به، ونعني بتعريفه أن يكونَ مُرَادًا به مُعَيَّنٌ، سواء كان معرفةً قبلَ النداء كـ «زيد» و«عمرو»، أو معرفة بعد النداء ـ بسبب الإقبال عليه ـ كـ «رجل»، و«إنسانٍ»، تريدُ بهما معيّنًا؛ فإذا وُجِدَ في الاسم هذان الأمران استحقَّ أن يُبْنَى على

وقد أشار إلى الثاني بقوله: **(والمفرد)** وهو ما ليس مضافًا وشبيهًا به ولا نكرة لم تقصد **(المعرفة)** أي: المعين سواء أكان معرفة قبل النداء أم بعده ينصب محلاً لأن إعراب المبني إعراب محله **و(يبنى)** لفظًا **(على ما يرفع به)** من حركة أو حرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو: أدعوك من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه، وبني على الحركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته إذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها، وتعبيره بما ذكر أولى من قول بعضهم: يبنى على الضم لشموله للمبنيّ على الضم **(كيا زيد)** وللمبني إلى الألف نحو: **(يا زيدان و)** وللمبني على الواو نحو **(يا زيدون و)** من المبني على الضم النكرة المقصودة نحو **(يا رجل لمعيّن)** ثم المبني على الضم إن كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة وإلا قدّرت نحو: يا موسى ويا قاضٍ، وكذا إن كان مبنيًا قبل النداء نحو: يا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره، وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن ينوّن مضمومًا وهو أقوى، وإذا كان علمًا موصوفًا بابن متصل به مضاف إلى علم جاز أن يفتح فتحة إتباع لما بعده نحو: يا زيد بن عمرو.

* * *

والمعنى: أيا راكبًا إن أتيت اليمن فبلغن أصحابي من أهل نجران عدم الاجتماع بيني وبينهم بعد أسري وتيقّني بأني سأُقتل.

والشاهد: في قوله: أيا راكبًا حيث نصبه لأنه نكرة غير مقصودة.

ما يُرْفَعُ به لو كان مُعْرَبًا؛ تقول: «يا زَيْدُ» بالضم، و«يا زَيْدَانِ» بالألف، و«يَا زَيْدُونَ» بالواو، وقال الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢]، و﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾ [سبأ: ١٠].

* * * * *

[ج ـ المنادى المضاف إليه ياء المتكلّم]:

ص ـ فَصْلٌ: وتَقُولُ: «يَا غُلامَ» بِالثَّلاثِ، وبِالياءِ فَتْحًا وإسْكانًا، وبالأَلِفِ.

* * *

ش ـ إذا كان المنادى مضافًا إلى ياء المتكلم كـ «غلامي» جاز فيه ستُّ لُغَات:

إحداها: «يا غُلامِي»، بإثبات الياء الساكنة، كقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨].

والثانية: «يا غُلامِ»، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلًا عليها، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

الثالثة: ضَمُّ الحرف الذي كان مكسورًا لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حكَوْا من كلامهم: «يا أُمُّ لا تَفْعَلِي» بالضم، وقرىء: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] بالضم.

الرابعة: يا غُلامِي، بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣].

(فصل) في الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم أو إلى المضاف إليها.

(وتقول) في نحو: **(يا غلام)** مريدًا به الإضافة إلى الياء يا غلام **(بـ)** الحركات **(الثلاث)** على الميم من غير ياء **(وبالياء فتحًا)** أي مفتوحة نحو: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: الآية ٥٣] **(وإسكانا)** أي ساكنة نحو: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: الآية ١٦] **(وبالألف)** نحو: ﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: الآية ٨٤] فهذه ست لغات لكنها متفاوتة في القوة

.....

الخامسة: يا غُلامَا، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحةً؛ فتنقلب الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها، قال الله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

السادسة: يا غُلامَ، بحذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الشاعر: [من الوافر]

٨٤ ـ وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ أَنِّي

أيْ: بِقَوْلِي: يَا لَهْفَ.

والضعف أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها ألفًا ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة ثم ضمّ الاسم اكتفاء بنيّة الإضافة، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافًا حملاً للقليل على الكثير كقول بعضهم: يا أم لا تفعلي بالضم حكاه يونس.

---

٨٤ ـ ولستُ براجعٍ ما فاتَ مِنّي بلَهفٍ ولا بَليتَ ولَا لَوَ انّي

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: ولست الواو بحسب ما قبلها، ولست ليس فعل ماضٍ ناقص من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء المضمومة وضمير المتكلّم في محل رفع خبرها، وبراجع خبرها منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، وما اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب مفعول راجع، وفات فعل ماضٍ وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود على ما، ومني جار ومجرور متعلق بفات، وجملة فات مني صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وبلهف الباء حرف جرّ داخلة على قول محذوف مجرور بها، أي: بقولي، والجار والمجرور متعلق براجع، ولهف منادى حذف منه حرف النداء

---

٨٤ ـ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٣، ١٧٩؛ والإنصاف ١/ ٣٩٠؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٣١؛ والخصائص ٣/ ١٣٥؛ ورصف المباني ص ٢٨٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٥٢١، ٢/ ٧٢٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٢؛ ولسان العرب ٩/ ٣٢١ (لهف)؛ والمحتسب ١/ ٢٧٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٤٨؛ والمقرب ١/ ١٨١، ٢/ ٢٠١؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٢.

وقولي: «وتَقُولُ يا غلامُ بالثلاث» أي: بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد بَيَّنْتُ تَوْجِيهَ ذلك.

* * * * *

ص ـ و«يَا أَبَتِ»، و«يا أُمَّتِ»، و«يا ابْنَ أُمّ»، و«يا ابْنَ عَمّ»: بِفَتْحٍ، وكَسْرٍ، وإلْحَاقُ الألِفِ أو اليَاءِ للأوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وللآخَرَيْنِ ضعيفٌ.

* * *

ثم جواز هذه اللغات مشروط بما الإضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احترازًا مما فيه الإضافة للتخفيف نحو: يا مكرمي ويا ضاربي فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء مفتوحة وساكنة، ومثله في وجوب إثبات الياء إلا أنها مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف إلى الياء نحو: يا فتاي ويا قاضي، ولا يجوز حذفها للإلباس ولا إسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء.

* * *

[فصـــل]

(و) تقول في: يا أبي ويا أمي زيادة على اللغات الست **(يا أبت ويا أمت)**، بفتح وكسر للتاء المزيدة عوضًا عن ياء المتكلم والكسر أكثر من كلامهم ولكن الفتح أقيس وسمع ضمها تشبيهًا بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرىء بهن فهذه تسع لغات جائزة في الأب والأُم مضافين للياء في النداء وسيأتي أن فيهما لغتين أُخريين فالمجموع إحدى عشرة لغة على خلاف في بعضها. **(و)** تقول فيما إذا نودي المضاف إلى المضاف إلى الياء وكان لفظ أُم أو عم: **(يا ابن أُم ويا ابن عم)** أو يا ابنة أُم ويا ابنة عم **(بفتح)** آخر كل منهما المخففة، وقيل: إنهما رُكِّبا وجُعلا اسمًا واحدًا مبنيًّا على الفتح **(وكسر)** ذلك أيضًا وهو الأكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرىء بالوجهين في السبعة، وإنما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء فخفِّفا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو: يا ابن أخي ويا ابن صاحبي **(وإلحاق الألف أو الياء للأولين)** وهما: يا أبت ويا أمت **(قبيح)** لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض عنه أو

منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الألف المحذوفة المنقبلة عن ياء المتكلّم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وأصله يا لهفي، فحذف حرف النداء ثم قلبت الياء ألفًا ثم

ش ـ إذا كان المنادى المضاف إلى الياء «أبًا» أو «أُمًّا»، جازَ فيه عَشْرُ لُغَاتٍ: السِّتُّ المذكورة، ولُغَاتٌ أَرْبَعٌ أُخَرُ:

إحداها: إبدالُ الياء تاءً مكسورة، وبها قرأ السبعةُ ما عدا ابن عامر في: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥].

الثانيةُ: إبدالُها تاء مفتوحةً، وبها قرأ ابن عامرٍ.

الثالثة: «يا أَبَتَا»، بالتاء والألف، وبها قُرِىء شاذًا.

الرابعة: «يا أَبَتِي»، بالتاء والياء.

بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله:

يـا ابـنـا عـلـك أو عـسـاكـا

وقوله:

يـا أمـتـا أبـصـرنـي راكـب يسير في مسحنفر لاجب

وقوله:

يـا أبـتـي لا زلـت فـيـنـا فـإنـمـا

(و) إلحاقهما **(للآخرين)** وهما ابن أُم وابن عم **(ضعيف)** لا يكاد يوجد إلا في الضرورة كقوله:

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي

حذفت الألف اكتفاء بالفتحة، وجملة لهف في محل نصب مقول لذلك القول المحذوف، ولا بليت الواو حرف عطف ولا نافية، وبليت عطف على ما قبله، أي: ولا بقولي ليت التي هي للتمني، ولا لو أني الواو عاطفة على بلهف كالذي قبله، ولا نافية، ولو أني معطوف عليه بتقدير القول، أي: ولا بقولي: لو أني.

والمعنى: أن الأمر الذي فات لا يعود ولا يتلافى بكلمة التلهّف ولا بكلمة التمنّي ولا بكلمة لو فعلت كذا، فكان كذا، أو لو تركت كذا لم يكن كذا.

والشاهد: في قوله: بلهف حيث حذفت منه الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليه كما بيَّنت، والله الموفّق.

وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أقْبَحُ من التي قَبْلَها، وينبغي أن لا تجوز إلاّ في ضرورة الشعر.

وإذا كان المُنادَى مضافًا إلى مضاف إلى الياء، مثل: «يا غُلامَ غُلامِي» لم يجز فيه إلاّ إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة، إلا إنْ كان «ابن أُم»، أو «ابن عم»، فيجوز فيهما أرْبَعُ لُغاتٍ: فتح الميم، وكسرها، وقد قَرَأتِ السبعة بهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى﴾ [طه: ٩٤].

والثالثة: إثباتُ الياء، كقول الشاعر: [من الخفيف]

٨٥ ـ يَـا ابْـنَ أُمِّـي وَيَـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي أَنْـتَ خَـلَّفْـتَـنِـي لِدَهْـرٍ شَـدِيـدِ

وقوله:

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي

* * *

---

٨٥ ـ يـا ابْـنَ أُمِّـي ويـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي أنْـتَ خـلَّفْـتَـنِـي لـدَهْـرٍ شـدِيـدِ

قائله حرملة بن المنذر، وهو من قصيدة رثى بها أخاه.

الإعراب: يا ابن أمي يا حرف نداء وابن منادى منصوب بالفتحة لأنه مضاف، وأمي مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وأم مضاف، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه، ويا شقيقي نفسي الواو حرف عطف، ويا شقيق بالتصغير منادى منصوب بالفتحة لأنه مضاف، ونفسي مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء للحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة الندائية عطف على الجملة الندائية قبلها لا محلّ لها من الإعراب، وأنت خلفتني... الخ أنت مبتدأ مبني على السكون في محل رفع بالابتداء، والتاء المفتوحة حرف خطاب، وخلفتني فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية، ولدهر شديد اللام حرف جر، ودهر مجرور به وعلامة جره الكسرة، وشديد نعت له مجرور بالكسرة، وجملة خلفتني في محل رفع خبر المبتدأ.

---

٨٥ ـ البيت لأبي زبيد في ديوانه ص ٤٨؛ والدرر ٥/ ٥٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٩؛ والكتاب ٢/ ٢١٣؛ ولسان العرب ١٠/ ١٨٢ (شقق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٧؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٤.

والرابعة: قلبُ الياء ألفًا كقوله: [من الرجز]

٨٦ ـ يا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي

وهاتان اللغتان قَلِيلَتانِ في الاستعمال.

* * * * *

.....

والمعنى: يا ابن أمي ويا أخا نفسي أنت خلفتني لزمن شديد أكابده وحدي، وقد كنت معينًا لي عليه وركنًا أستند إليه، فأوحشتني بالفراق وعدم التّلاق.

والشاهد: في إثبات الياء في أمي وهو قليل في الاستعمال، وقد أثبتها الشاعر للضرورة.

يا ابنةَ عمّا لا تَلُومي واهجعي

وصدره:

٨٦ ـ يَمْشي كمَشْي الأهدإ المكتعِ

قائله أبو النجم العجلي.

الإعراب: يمشي فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء استثقالاً وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وجملة يمشي بحسب ما قبلها كمشي الكاف حرف تشبيه وجر، ومشي مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة، والأهدإ بالهمز: المحدودب، والمكتع المتقبّض مجروران على أنهما صفتان لموصوف محذوف مضاف إليه، أي: كمشي الرجل الأهدإ المكتع، وقوله: يا ابنةَ عمّا يخاطب به زوجته أم الخيار يا حرف نداء وابنة منادى منصوب بالفتحة لأنه مضاف، وعمّا مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وعمّ مضاف والألف المنقلبة عن ياء مضاف إليه مبني على السكون في محل جرّ، ولا تلومي واهجعي لا ناهية، وتلومي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل، واهجعي يعني: اسكتي فعل أمر مبنيّ على حذف النون والياء ضمير المؤنثة المخاطبة في

---

٨٦ ـ الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/ ٣٦٤؛ والدرر ٥/ ٥٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٩؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢؛ والكتاب ٢/ ٢١٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٢٤ (عمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤١؛ ورصف المباني ص ١٥٩؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٤.

[د ـ تابع المنادى]:

ص ـ فَصْلٌ: ويَجْرِي ما أُفْرِدَ، أو أُضِيفَ مَقْرُونًا بِـ «أَلْ»، مِنْ نَعْتِ المَبْنِيِّ وتأْكِيدِهِ وبَيَانِهِ ونَسَقِهِ المقْرُونِ بِـ «أَلْ»، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وما أُضِيفَ مُجَرَّدًا علَى مَحَلِّهِ،

(فصل) في أحكام توابع المنادى

(ويجري ما أفرد أو) ما (أضيف) حالة كونه (مقرونًا بأل من نعت) المنادى (المبني) العلم والنكرة المقصودة (وتأكيده و) عطف (بيانه و) عطف (نسقه المقرون بأل على لفظه) أي المبني فيرفع مراعاة للفظ (أو) على (محله) فينصب مراعاة للمحل نحو: يا زيد الكريم أو الكريم الأب بالرفع والنصب، ويا تميم أجمعون وأجمعين، ويا سعيد كرز وكرزًا، و﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: الآية ١٠] قرىء بالرفع والنصب والأول مختار الخليل والمازني تنبيهًا على أنه منادى ثانٍ، والثاني مختار أبي عمرو ويونس لأن ما فيه أل لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه.

وفصل المبرد بين ما فيه أل للتعريف فالنصب وما لا فالرفع كاليسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي أن الصور ثمانٍ فإن من قوله: من نعت المبني ببيان لما في قوله: ما أفرد أو أضيف وإنما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين لأن الإضافة غير محضة فلم يعتدّ بها، وخرج بالمبني المعرب فإن تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل منصوب لا غير ولو كان مفردًا نحو: يا عبد الله الحسن أو الحسن الوجه، ويا بني تميم أجمعين، ويا عبد الله كرزًا ويا عبد الله الحارث، وسيأتي حكم البدل والنسق المجرّد.

وأما التابع المضاف المجرد فقد أشار إليه بقوله: (و) يجري (ما أضيف) من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه (مجردًا) من أل (على محله) دون لفظه فينصب فقط كما لو كان

محل رفع فاعل، وجملة اهجعي عطف على جملة لا تلومي لا محلّ لها من الإعراب؛ لأن الجملة المعطوف عليها كذلك.

والمعنى: يابنةَ عمّ دعي لومي واسكتي على ما لم ترضيه من صلع رأسي ومشيي محدودبًا كالمكتع فإنه من صنع ربّي لا من صنع يدي.

والشاهد: في إثبات الألف في يا ابنة عمّا وإبدالها من الياء إذ أصله يابنة عمي والكثير الحذف.

ونَعْتُ «أيٍّ» عَلَى لَفْظِهِ، والبَدَلُ، والمَنْسُوقُ المُجَرَّدُ، كالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا.

* * *

ش ـ هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى.

والحاصِلُ: أن المنادى إذا كان مبنيًّا، وكان تابعُه نعتًا، أو تأكيدًا، أو بيانًا، أو نَسَقًا بالألف واللام ـ وكان مع ذلك مفردًا، أو مضافًا وفيه الألف واللام ـ جاز فيه الرَّفْعُ على لفظ المنادى، والنصبُ على مَحَلِّهِ، تقول في النعت: «يَا زَيْدُ الظرِيفُ» بالرفع، و«الظريفَ» بالنصب، وفي التأكيد: «يَا تميمُ أجْمَعُونَ» و«أجْمَعِينَ»، وفي البيان: «يا سَعِيدُ كُرْزٌ» و«كُرْزًا»، وفي النسق: «يَا زَيْدُ والضَّحَّاكُ»، و«الضَّحَّاكَ»: قال الشاعر: [من الرجز]

٨٧ ـ يَا حَكَمُ الوَارِثَ عَنْ عَبْدِ الملِكْ

المنادى نحو: يا زيد صاحب عمرو، ويا تيم كلهم أو كلكم، ويا زيد أبا عبد الله وإنما لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الأصل **(و)** يجري **(نعت أي)** وأية في تبعيته لمتبوعه **(على لفظه)** فيرفع فقط لأنه المقصود بالنداء نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفِطار: الآية ٦]، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ [الفَجر: الآية ٢٧] وجوّز المازني نصبه على المحل وقرىء شاذًا ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون: الآية ١] ولا تنعت إلا بما فيه أل أو باسم إشارة عارٍ من كاف الخطاب نحو: يا أيهذا الرجل **(والبدل والنسق المجرد)** من أل **(كالمنادى المستقل)** فيبنيان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وإن كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال: **(مطلقًا)**: أي مبنيًّا كان أو معربًا نحو: يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز ويا زيد

---

٨٧ ـ يـا حـكَـمُ الـوارثَ عَـنْ عَـبْـدِ الـمـلِك

أقول: لم أقف عليه على تمامه ولا على اسم قائله.

الإعراب: قوله: يا حكم، يا حرف نداء، وحكم منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب، والوارث نعت لحكم فإذا أجريته على محله نصبته بالفتحة الظاهرة، وإذا

---

٨٧ ـ الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١١٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٢؛ وللعجّاج في اللمع في العربيّة ص ١٩٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٢٨؛ والخصائص ٢/ ٣٨٩، ٣/ ٣٣٢؛ وشرح المفصّل ٢/ ٣؛ والمعاني الكبير ص ٨٧٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٨.

رُوِيَ برفع «الوارث» ونَصْبِه، وقال الآخر: [من الوافر]

٨٨ ـ فَـمَـا كَـعْـبُ بْـنُ مَـامَـةَ وَابْـنُ أَوْسَى بِـأَجْـوَدَ مِـنْـكَ يَـا عُـمَـرُ الـجَـوَادَا

وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل، وقيّد النسق بالمجرد لأنه لو كان بأل لم يُعْطَ حكم المستقل إذ هي تمنع من تقديره منادى إذ حرف النداء لا يجتمع معها.

* * *

أجريته على لفظه ضممته ويكون حينئذ منصوبًا بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع، وعن عبد الملك جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه متعلق بالوارث.

والمعنى: يا حكم أنت الذي ورثت عن عبد الملك الصفات الجميلة والخصال الجليلة، لا غيرك.

والشاهد: في قوله: الوارث حيث كان تابعًا للمنادى المبني، فإنه يجوز فيه النصب على الموضع والضم على اللفظ.

٨٨ ـ **فـمـا كـعـبُ بـنُ مَـامَـةَ وابـنُ سَـعْـدى بـأكْـرَمَ مـنـكَ يـا عُـمَـرُ الـجـوَادَا**

قائله جرير، وهومن قصيدة مدح بها سيِّدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

الإعراب: فما الفاء بحسب ما قبلها، وما نافية حجازية، وكعب اسمها مرفوع بالضمّة، وابن صفة لكعب مرفوع بالضمّة، ومامة مضاف إليه مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، وابن سعدي الواو حرف عطف، وابن معطوف على كعب مرفوع بالضمّة، وسعدي مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر نيابة عن الكسرة لأنه غير منصرف لألف التأنيث المقصورة، وبأكرم منك الباء حرف جر زائد داخلة على خبر ما، وأكرم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل وهو خبر ما منصوب بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، ومنك جار

---

٨٨ ـ البيت لجرير في ديوانه ص ١٠٧ (طبعة دار صادر)؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٤٢؛ والدرر ٣/ ٣٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٤؛ واللمع ص ١٩٤؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٩١؛ ومغني اللبيب ص ١٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٦.

والقوافي، منصوبة، وقال آخر: [من الوافر]

٨٩ ـ أَلا يَـا زَيْـدُ وَالـضَّـحَّـاكُ سِـيـرَا فَـقَـدْ جَـاوَزْتُـمـا خَـمَـرَ الـطَّـرِيـقِ

.....

ومجرور متعلق به، ويا عمر الجوادا يا حرف نداء، وعمر منادى مفرد علم مبني على الضمّ في محل نصب، والجوادا نعت له والألف للإطلاق فإذا أجريته على محله نصبته بالفتحة الظاهرة، وإذا أجريته على لفظه ضممته ونصبته بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتّباع.

والمعنى: أن كعب بن مامة وابن سعدى المشهورين بالكرم والجود بين قبائل العرب كلها ليسا بأجود منك يا عمر الجواد.

والشاهد: في قوله: الجوادا فإنه يجوز حمله على محل المنادى، ويجوز حمله على لفظه، ولكن القوافي منصوبة.

٨٩ ـ أَلا يَـا زَيْـدُ وَالـضَّـحَّـاكُ سِـيـرَا فَـقَـدْ جَـاوَزْتُـمـا خَـمَـرَ الـطَّـرِيـقِ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: ألا حرف تنبيه لا عمل لها، ويا زيد يا حرف نداء، وزيد منادى مفرد علم مبني على الضمّ في محل نصب، والضحّاك والواو حرف عطف، والضحاك معطوف على زيد، فإن أجريته على محله نصبته بالفتحة الظاهرة، وإن أجريته على لفظه ضممته ونصبته بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتّباع، وسيرا فعل أمر مبني على حذف النون والألف ضمير المثنى فاعل مبني على السكون في محل رفع فقد الفاء للتعليل، وقد حرف تحقيق، جاوزتما فعل ماضٍ والتاء ضمير المثنى فاعل مبني على الضمّ في محل رفع والميم والألف حرفان دالأن على التثنية، وخمر بفتح الخاء المعجمة والميم المحل المستور بالأشجار، وغيرها مفعول به منصوب بالفتحة، والطريق مضاف إليه.

والمعنى: يا زيد والضحاك تنبّها وسيرا لأنكما جاوزتما المحل المستور بالأشجار وغيرها من الطريق.

٨٩ ـ البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٦٥، والدرر ٦/١٦٨؛ وشرح المفصل ١/١٢٩؛ ولسان العرب ٤/٢٥٧ (خمر)؛ واللمع ص ٩٥؛ وهمع الهوامع ٢/١٤٢.

وقال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، وقُرِىء شاذًا: ﴿والطَّيْرُ﴾ وهذه أمثلة المفرد؛ وكذلك المضاف الذي فيه «أل»، تقول: «يا زَيْدُ الحَسَنُ الوَجْهِ، والحَسَنَ الوَجْهِ»، وقال الشاعر: [من الكامل]

٩٠ ـ يـا صَـاحِ يـا ذَا الـضَّـامِـرُ الـعَـنْـسِ [والـرَّحْـلِ ذي الأَنْـسَـاعِ وَالـحِـلْسِ]

يُروى برَفْعِ «الضامر» ونَصْبِه.

فإن كان التابعُ من هذه الأشياء مضافًا، وليس فيه الألف واللام؛ تعين نصبه على المحلِّ، كقولك: «يا زَيْدُ صاحِبَ عَمْرو»، و«يا زَيْدَ أبا عَبْدِ الله»، و«يا تميمُ كلَّكم»، أو «كُلَّهُمْ»، و«يا زَيْدُ وأبا عبدِ الله». قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦].

.....

والشاهد: في قوله: والضحّاك فإنه يجوز حمله على لفظ المنادى، ويجوز حمله على محلّه.

٩٠ ـ يـا صـاحِ يـا ذَا الـضـامِـرِ الـعـيـسِ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: يا صاح: يا حرف نداء، وصاح منادى مرخم على غير قياس كما تقدم في شواهد كان فراجعه إن شئت، ويا ذا يا حرف نداء، وذا اسم إشارة مبني على ضمّ مقدّر مجدّد للنداء على الألف منع من ظهوره التعذّر في محل نصب، والضامر صفة مشبّهة نعت لذا، فإن حملته على ضمّ المنعوت المقدّر ضممته، ويكون في محل نصب كالمتبوع، وإن حملته على موضعه الذي هو النصب نصبته بفتحة ظاهرة ومحل جواز الوجهين حيث كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء، وإن لم يكن مقصودًا بالنداء بل جيء به ليتوصّل به إلى نداء ما فيه أل لم يجز فيه النصب، وفي الضامر ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل بالصفة المشبّهة، والعيس مضاف

٩٠ ـ البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/١٠٨، ١٠٩، ١٣٦؛ ولخزز بن لوذان في خزانة الأدب ٢/ ٢٣٠، ٢٣٣؛ والكتاب ٢/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٠٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٨؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٣٣، ٢/ ٥١٣؛ والمقتضب ٢/ ٥٤، ٤/ ٢٢٣؛ والمقرب ١/ ١٧٩.

وإن كان التابع نعتًا لـ «أيُّ» تعيّن رَفْعُه على اللفظ، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١، وغيرها]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤، وغيرها].

وإن كان التابع بدلاً، أو نَسَقًا بغير الألف واللام؛ أُعْطِيَ ما يَسْتَحِقّه لو كانَ مُنادىً، تقول في البدَلِ: «يا سَعِيدُ كُرْزُ» بضم «كرز» بغير تنوين، كما تقول: «يا كُرْزُ»، و«يا سَعِيدُ أبا عَبْدِ الله» بالنصب، كما تقول: «يا أبا عبد الله»، وفي النسق: «يا زَيْدُ وعَمْرُو» بالضم، و«يا زَيْدُ وأبا عبد الله» بالنصب، وهكذا أيضًا حُكْمُ البدل والنَّسَقِ لو كان المنادَى مُعْرَبًا.

* * * * *

ص ـ ولَكَ في نَحْوِ:

«يـا زَيْـدُ زَيْـدَ اليَـعْـمَـلاتِ.....»

فَتْحُهُما أو ضَمُّ الأوَّلِ.

* * *

ش ـ إذا تكرر المنادَى المفردُ مضافًا، نحو: «يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ» جاز لك في الأول وجهان:

(ولك) في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم كما **(في نحو)** قوله:

(يـا زيـد اليـعـمـلات الـذبـل) تطاول الليل عليك فانزل

وجهان: الأول **(فتحهما)** على أن الأول مضاف لما بعد الثاني وهو مقحم بينهما ونصبه على التأكيد أو على أن الأول منادى مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إلى الثاني على أنه عطف بيان أو بدل بإضمار يا أو أعني وقال الفراء: كلاهما مضافان إلى ما بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد.

(و) الوجه الثاني **(ضم الأول)** منهما على أنه منادى مفرد وهو الأرجح ونصب الثاني على ما سبق وفهم من كلامه أنه لا يجوز ضم الثاني ولا يختص الوجهان

إليه، والعيس بكسر العين الإبل التي تخالط بياضها ظلمة خفية، (والمقام مقام مدح)، فاعرف ذلك.

أحدهما: الضم، وذلك على تقديره منادى مفردًا، ويكون الثاني حينئذٍ إما مُنادىً سَقَط منه حرف النِّداء، وإما عَطْفُ بيانٍ، وإما مَفْعُولاً بتقدير: أعني.

والثاني: الفتح، وذلك على أن الأصل: «يا زَيْدَ اليَعْمَلاَتِ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ»، ثم اخْتُلِفَ فيه؛ فقال سيبويه: حَذفَ «اليعملات» من الثاني لدلالة الأوَّل عليه، وأقْحَمَ «زَيْد» بين المضاف والمضاف إليه، وقال المبرد: حذف «اليعملات» من الأوّل لدلالة الثاني عليه، وكلٌّ من القَوْلَيْنِ فيه تَخْرِيجٌ على وَجْهٍ ضعيف. أما قول سيبويه ففيه الفَصْلُ بين المتضايفَيْنِ، وهما كالكلمة الواحدة، وأما قول المبرّد، ففيه الحذفُ من الأوّل لدلالة الثاني عليه، وهو قليلٌ، والكثيرُ عكسه.

* * * * *

[هـ ـ التَّرخيم]:

[حقيقته وشرطه]:

ص ـ فَصْلٌ، ويَجُوزُ تَرْخِيمُ المُنَادى المَعْرِفَةِ، وهو: حَذْفُ آخِرِه تَخْفيفًا؛ فَذُو التَّاءِ

بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو: يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو.

* * *

(فصل) في ترخيم المنادى

وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال: صوت رخيم أي: رقيق، واصطلاحًا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع: ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير. وعلى الأول اقتصر فقال: **(ويجوز ترخيم المنادى)** لا مطلقًا بل **(المعرفة)** لأنها كثر نداؤها فيدخلها التخفيف بحذف آخرها فلا يرخم نحو: يا رجلاً خذ بيدي لأنه نكرة، وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقًا، ولا المضاف خلافًا للكوفيين، ولا المحكي خلافًا لابن مالك، ولا المبني قبل النداء كحذام خلافًا لبعضهم قاله في الجامع.

(وهو) اصطلاحًا **(حذف آخره تخفيفًا)** على وجه مخصوص وخصّ الآخر بذلك لأنه محل التغيير ثم المنادى ضربان مختوم بناء التأنيث ومجرد عنها **(فذو التاء)** يرخّم

والشاهد: في الضامر حيث يجوز فيه الضمّ والنصب، كما علمت.

مُطْلَقًا، كـ «يَا طَلْحَ»، و«يَا ثُبَ»، وغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وعلَمِيَّتِهِ، ومُجاوَزَتِه ثَلاثَة أحْرُفٍ، كـ «يَا جَعْفُ»: ضَمًّا وفَتْحًا.

* * *

ش ـ من أحكام المنادى الترخيمُ، وهو: حذفُ آخره تخفيفًا، وهي تسمية قديمة، ورُوي أنّه قِيل لابن عباس: إنّ ابن مسعود قرأ: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فقال: ما كان أشغلَ أهلَ النّارِ عن الترخيم! ذكره الزمخشري وغيره، وعن بعضهم أن الذي حَسَّنَ التَّرخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يتقطعون بعضَ الاسم؛ لضعفهم عن إتمامه.

(مطلقًا) أي: سواء كان علمًا أم ثلاثيًا أم لا **(نحو: يا طلح ويا ثب)** في نداء طلحة وثبة **(وغيره)** وهو المجرد منها إنما يرخّم **(بشرط ضمه)** فغير المضموم كالإضافي والمحكي لا يرخم وإن كان علمًا **(وعلميته)** فغير العلم كالنكرة لا يرخم وإن كان مضمومًا. وجوّز بعضهم ترخيمها قياسًا على قولهم: أطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ **(ومجاوزته ثلاثة أحرف)** فلا يرخّم الثلاثي وإن كان محرك الوسط وجوّزه الأخفش مطلقًا والفرّاء محرك الوسط إجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسًا على إجرائهم نحو: سقر مجرى زينب في إيجاب منع الصرف، والمشهور ما ذهب إليه المصنف فإذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه **(كيا جعف)** في نداء جعفر.

ثم المرخم فيه لغتان: إحداهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيحصل الباقي كأنه اسم تام موضوع على تلك الصبغة فيعطي من البناء على الضم وغيره ما يستحقه ولم يحذف منه شيء، وتسمى هذه اللغة لغة مَن لا ينتظر فتقول في جعفر: يا جعف **(ضمًّا)** أي: بضم آخره وفي منصور: يا منص بتقدير ضمة ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز إتباعها وتلك لا، وفي ثمود يا ثمى بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرّفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لأنه يؤدي إلى عدم النظير إذ ليس لنا معرب آخر واو لازمة قبلها ضمة.

(و) الثانية أن ينوي المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعلُّ إن كان حرف علة وهي الأكثر في كلامهم فتقول في جعفر: يا جف **(فتحًا)** ببقاء فتح الفاء، وفي

.....

وشَرْطُه: أن يكون الاسم معرفة، ثم إن كان مختومًا بالتاء لم يُشْتَرَطْ فيه عَلَمِيَّةٌ، ولا زيادة على الثلاثة؛ فتقول في «تُبَةٍ» ـ وهي الجماعة ـ: «يا تُبَ»، كما تقول في عائشة: «يا عائِشَ»، وإنْ لم يكنْ مختومًا بالتاء فله ثلاثةُ شروط؛ أحدُها: أن يكون مبنيًا على الضم. والثاني: أن يكون علمًا. والثالث: أن يكون متجاوزًا ثلاثة أحْرُفٍ، وذلك نحو: «حارِث»، و«جَعْفَر»، تقول: «يا حَارِ»، و«يا جَعْفَ»، ولا يجوز في نحو: «عبد الله» و«شَابَ قرناها» أن يُرَخَّما؛ لأنهما ليسا مضمومين، ولا في نحو «إنسان» مقصودًا به مُعَيَّنٌ؛ لأنه ليس علمًا، ولا في نحو: «زيد» و«عَمْرو» و«حَكَم» لأنها ثُلاثيَّة، وأجاز الفراء الترخيم في «حَكَم» و«حَسَن»، ونحوهما من الثلاثيات المحرّكة الوسط، قياسًا على إجرائهم نحو: «سَقَرَ» مُجْرَى «زينب» في إيجاب منع الصرف، لا مُجْرَى «هِنْدٍ» في إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم «جَمَزَى» لحركة وسَطه مُجْرَى حُبارى في إيجاب حذف ألفه في النسب، لا مُجْرَى «حُبْلى» في إجازة حذف ألفه وقلبها واوًا.

وأشَرْتُ بقولي: «كيَا جَعْفُ ضمًّا وفتحًا» إلى أن الترخيم يجوز فيه قَطْعُ النظر عن المحذوف؛ فتجعل الباقي اسمًا برأسه فتضمه، ويسمى: لغة مَنْ لا ينتظر، ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعلهُ مُقدَّرًا؛ فيبقى على ما كان عليه، ويسمى: لغة من ينتظر.

فتقول على اللغة الثانية في «جعفر»: «يا جَعْفَ» ببقاء فتحة الفاء، وفي «مالك»: «يا مَالِ» ببقاء كسرة اللام، وهي قراءة ابن مسعود، وفي «منصور»: «يا مَنْصُ» ببقاء ضمة الصاد، وفي «هِرَقْلَ»: «يا هِرَقْ» ببقاء سكون القاف.

وتقول على اللغة الأولى: «يا جَعْفُ»، و«يا مالُ»، و«يا هِرَقُ» بضم أعجازِهِنَّ، وهي قراءة أبي السري الغَنَوِي، و«يا مَنْصُ» باجتلاب ضمة غير تلك التي كانت قبل التَّرخيم.

* * * * *

منصور يا منص ببقاء ضمة الصاد، وفي ثمود يا ثمو ببقاء الواو على صورتها من غير إبدال لأنها في حشو الكلمة لنيّة المحذوف، وفي بعلبك يا بعل ببقاء فتح اللام.

* * *

.....

[أقسام المحذوف للترخيم]:

ص ـ **ويُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: «سَلْمَان»، و«مَنْصُورٍ»، و«مِسْكِينٍ» حَرْفَانِ، ومِنْ نحو «مَعْدِي كَرِبَ» الكلمة الثَّانِيَةُ.**

* * *

ش ـ المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفًا واحدًا، وهو الغالب كما مَثَّلْنا.

والثاني: أن يكونَ حرفين، وذلك فيما اجتمعتْ فيه أربعة شروط: أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائدًا، والثاني: أن يكون معتلاً، والثالثُ: أنْ يكون ساكنًا، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقَها، وذلك نحو: «سَلْمَان»، و«مَنْصُور»، و«مسكين» علمًا، تقول: «يا سَلْمُ»، و«يا مَنْصُ»، و«يا مِسْكُ»، وقال الشاعر: [من الكامل]

٩١ ـ يـا مَـرْوُ؛ إنَّ مَـطِـيَّـتـي مَـحْـبـوسَـةٌ تَـرْجُـو الـحِـبَـاءَ وَرَبُّـهَـا لَمْ يَـيْـأسِ

ثم اعلم أن المحذوف للترخيم إما حرف واحد وهو الغالب كما مر وإما حرفان وإما كلمة وقد أشار إلى الثاني بقوله: **(ويحذف من نحو: سلمان ومنصور ومسكين حرفان)** الحرف الأخير وما قبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ما قبل آخره حرف لين ساكنًا زائدًا مكمِّلاً أربعة أحرف فصاعدًا قبله حركة من جنسه ولو تقديرًا، فتقول فيها: يا سلم ويا منص ويا مسك بخلاف نحو: سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق، وإلى الثالث بقوله: **(ومن نحو: معدي كرب)** مما هو مركب تركيبًا مزجيًا **(الكلمة الثانية)** فتقول فيه: يا معدي، وشمل كلامه ما آخره وبه كسيبويه وما سمّي به من العدد المركب

---

٩١ ـ **يـا مَـرْوَ إنَّ مَـطِـيَّـتـي مـحـبُـوسَـة تـرجُـو الـحِـبَـاء وربُّـهَـا لـم يَـيـأسِ**

قائله الفرزدق.

---

٩١ ـ البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٦؛ والكتاب ٢/ ٢٥٧؛ واللمع ص ١٩٩؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٩٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٦٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٧٢؛ وشرح المفصّل ٢/ ٢٢.

يُرِيدُ: «يا مَرْوَانُ». وقال الآخر: [من الطويل]

٩٢ ـ قِفِي فَانْظُرِي يا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ؟ [أَهـٰذا الـمُـغـيـريُّ الـذي كـانَ يُـذكَـرُ]

يُريد: «يا أَسْمَاءُ».

كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وإنما أجازه النحويون قياسًا، وقد تقدم أن المجرد إنما يرخّم بشرط ضمه وكأن هذا مستثنى، وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء

الإعراب: يا مرو: يا حرف نداء، ومرو منادى مرخم إذ أصله مروان فهو مبني على الضمّ على الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب على لغة من ينتظر المحذوف، أو مبني على الضمّ على الواو في محل نصب على لغة من لا ينتظره، وإنّ حرف توكيد ونصب، ومطيّتي اسمها منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه، ومحبوسة خبرها مرفوع بالضمّة، وترجو فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو استثقالاً وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي، وإسناد الرجاء للناقة مجاز، أي: يرجو صاحبها، والحباء بكسر الحاء، أي: العطاء مفعوله منصوب بالفتحة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر ثان لأن، وربها الواو عاطفة ما بعدها على ما قبلها، وربّها مبتدأ مرفوع بالضمّة والهاء في محل جر مضاف إليه يعود على المطيّة، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وييأس فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وكسر للقافية، وفي ييأس ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو فاعله ومتعلّقه محذوف أي: منه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

والمعنى: يا مروان إن صاحب المطيّة يرجو عطاءك، ولم ييأس منه.

والشاهد: في قوله: يا مرو حيث رخم بحذف الألف والنون، وبقي الاسم ثلاثيًا بعد الحذف.

٩٢ ـ قِفِي وانْظُرِي يا أسمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ

أقول: لم أقف على تمامه، ولا على اسم قائله.

---

٩٢ ـ البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ١١/٣٦٩.

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو: «مُخْتَارٍ» عَلَمًا؛ لأن المُعتلَّ أصليٌّ؛ لأن الأصل: «مُخْتَيَرٌ» أو «مُخْتَيرٌ»، فأُبدلت الياء ألفًا، وعن الأخفش إجازةُ حذفها تشبيهًا لها بالزائدة، كما شبّهوا ألف «مُرَامَى» في النسب بألف «حُبَارى» فحذفوها، وفي نحو: «دُلامِص» علمًا؛ لأنّ الميم وإنْ كانت زائدة بدليل قولهم: «دِرْعٌ دُلامِصٌ»، و«دِرْعٌ دِلاَصٌ»، ولكنها حَرْفٌ صحيحٌ، لا مُعْتَلٌّ، وفي نحو: «سَعِيدٍ»، و«عِمَاد»، و«ثَمُود»؛ لأنّ الحرفَ المعتلَّ لم يُسَبَقْ بثلاثة أحرف، وعن الفراء إجازة حذفهنّ، وأنشد سيبويه: [من الطويل]

٩٣ ـ تَـنَـكَّـرْتِ مِـنَّـا بَـعْـدَ مَـعْـرِفَـةٍ لَمِـي [وَبَعْدَ النَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمُكَرَّمِ]

يجوز ترخيمه في الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لأن ينادي ومجاوزته ثلاثة أحرف إن لم يكن بالتاء.

* * *

الإعراب: قوله: قفي فعل أمر مبنيّ على حذف النون نيابة عن السكون لاتّصاله بياء المخاطبة، وانظري الواو عطفت جملة طلبية على مثلها، وانظري فعل أمر مبنيّ على حذف النون كذلك، يا أسم: يا حرف نداء، وأسم منادى مرخم أصله يا أسماء فهو مبنيّ على الضم على الحرف المحذوف للترخيم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف أو مبني على الضم على الميم على لغة من لا ينتظره، وهل حرف استفهام، وتعرفينه: تعرفين فعل مضارع مرفوع بثبوت النون نيابة عن الضمّة لأنه من الأمثلة الخمسة، والياء فاعله، والهاء مفعوله.

والشاهد: في قوله: يا أَسم حيث رُخِّم الألف والهمزة وبقي الاسم بعد الحذف على ثلاثة أحرف.

٩٣ ـ تَـنَـكـرتِ مـنّـا بـعـدَ مـعـرفَـةٍ لَمِـي

هو من شواهد سيبويه، ولم أقف على تمامه.

الإعراب: تنكّرت فعل وفاعل، ومنّا جار ومجرور متعلق به، وبعد منصوب على الظرفيّة الزمانية بتنكّرت، ومعرفة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولمى منادى مرخم حذف منه

---

٩٣ ـ البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٥٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٩؛ والكتاب ٢/٢٥٤؛ وله أو لعبيد بن الأبرص في ذيل سمط اللآلي ص ٦٥.

أي: «يا لَمِيسُ»؛ فحذفوا السين فقط.

وفي نحو: «هَبَيِّخِ»، و«قَنَوِّرِ»؛ لأن حرف العلة مُحَرَّكٌ.

والثالث: أنْ يكون المحذوف كلمة برأسها، وذلك في المركب تَرْكيبَ المَزْجِ، نحو: «مَعْدِي كَرِبَ»، و«حَضْرَمَوْتَ»، تقول: «يا معدي»، و«يَا حَضْر».

* * * * *

[و ـ الاستغاثة]:

ص ـ فَصْلٌ: ويَقُولُ المُسْتَغِيثُ: «يا لله لِلْمُسْلِمِينَ» بِفَتْحِ لامِ المُسْتَغَاثِ بِهِ؛

(فصل) في الاستغاثة والندبة

فالاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن المستغيث والمستغاث من أجله والمستغاث، ولا يستعمل معها من أحرف النداء إلا «يا» خاصة، ويجب ذكرها لأن الغرض من ذلك إطالة الصوت، والحذف منافٍ لها وله ثلاثة أحوال:

إحداها: أن يجر باللام مفتوحة وهي أكثر أحواله.

الثانية: أن يُزاد في آخرها ألف تعاقب اللام.

الثالثة: أن يُجَرَّد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المستقل وهذه أقلها.

(و) إذا تقرر هذا فعلى الأول **(يقول المستغيث)** إذا استغاث بالله: **(يا لله للمسلمين، بفتح لام المستغاث به)** وجوبًا لتنزيله منزلة الضمير وجرّه بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هي زائدة أو متعلقة بيا أو بالمحذوف أقوال؟ وإنما أعرب المستغاث لتركّبه من اللام فأشبه المنادى المضاف إذا نعت جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو: يا لزيد العادل للمظلوم.

حرف النداء أصله يا لميس فهو مبني على الضم على الحرف المحذوف للترخيم على لغة من ينتظر، أو مبنيّ على الضم المقدّر على الياء للاستثقال على لغة مَن لا ينتظر، ولم يظهر لي منه المعنى المراد كالذي قبله، والله الموفّق.

والشاهد: في قوله: لمي حيث رخم بحذف السين فقط، ولم يحذف حرف العلّة لأنه لم يسبق بثلاثة أحرف، وعن الفراء إجازة حذفه.

إلاّ في لامِ المَعْطُوفِ الذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ «يَا»، نَحْوُ: «زَيْدًا لِعَمْرٍو».

* * *

ش ـ من أقسام المُنَادَى: المستغاثُ به.

وهو: كلُّ اسْمٍ نُودِيَ لِيُخَلَّصَ مِنْ شدة، أو يُعِينَ على دَفْع مَشَقَّة.

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا «يا» خاصَّةً، والغالبُ استعمالُه مجرورًا بلام مفتوحة، وهي متعلِّقةٌ بـ «يا» عند ابن جنّي، لما فيها من معنى الفعل، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، ويُنْسَب ذلك إلى سيبويه، وقال ابن خروف: هي زائدة فلا تتعلق بشيء، وذِكْرُ المستغاث له بعدَه مجرورًا بلام مكسورة دائمًا على الأصل، وهي حرفُ تعليلٍ، وتعَلُّقُهَا بفعل محذوف، وتقديره: أدعوك لكذا، وذلك كقول عمر رضي

وأما المستغاث له فلامه مكسورة على الأصل غالبًا متعلقة بمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة **(إلا في لام المعطوف الذي لم تتكرر معه يا، نحو)**:

يا للكهول وللشبان للعجب

فإنها تكسر لامه لأن اللبس إذا عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي أنه مستغاث أيضًا لا مستغاث من أجله، وكذا تكسر إذا كان ياء المتكلم نحو: يا لي للمناسبة، فإذا تكررت معه يا فتحت اللام نحو:

يا لقومي ويا لأمثال قومي

وعلى الحالة الثانية تقول: يا **(زيدًا لعمرو)** بإلحاق ألف في آخره عوضًا من اللام في أوله، ولا يجوز يا لزيدًا لعمرو.

وعلى الحالة الثالثة تقول: يا زيد لعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله:

ألا يا قوم للعجب العجيب ولِلغفلات تعرض للأريب

وقد يكون المستغاث مستغاثًا له نحو: يا لزيد لزيد؛ أي: أدعوك لتنصف من نفسك.

.....

الله عنه: «يَا لله لِلْمُسْلِمِينَ»، بفتح اللام الأولى وكسر الثانية، وإذا عَطَفْتَ عليه مستغاثًا آخَرَ؛ فإنْ أعَدْتَ «يا» مع المعطوف فَتَحْتَ اللام، قال الشاعر: [من البسيط]

٩٤ ـ يَـا لَقَـوْمِـي ويَـا لَأمْـثَـالِ قَـوْمِـي لأُنَـاسٍ عُـتُـوُّهُـمْ فـي ازْدِيَـادِ

وأما الندبة فهي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكمًا أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببًا له نحو:

حملت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

وقوله:

فوا كبدا من حبّ مَن لا يحبني ومن عبرات ما لهنّ فناء

---

٩٤ ـ يَـا لَقَـوْمِـي ويَـا لأمْـثَـالِ قَـوْمِـي لأُنَـاسٍ عُـتُـوُّهُـمْ فـي ازْدِيَـادِ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: يا لقومي: يا حرف نداء، ولقومي بفتح اللام الجارة لأنه مستغاث به، وقومي مجرور بها بكسرة مقدّر على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، والجار والمجرور هل هو متعلق بالفعل المحذوف أو بيا أو هو حرف جرّ زائد لا يطلب متعلّقًا أقوال، ويا لأمثال قومي: الواو حرف عطف عطفت جملة على جملة، ويا حرف نداء، ولأمثال اللام المفتوحة حرف جرّ، وأمثال مجرور بها وعلامة جرّه الكسرة، وقومي مضاف إليه، وقومي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور مثل الذي قبله في التعلّق وعدمه، ولأُناس اللام فيه مكسورة لأنها دخلت على المستغاث منه، وهي حرف جر، وأناس مجرور به بالكسرة والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: أدعوكم لأُناس، وعتوُّهم مبتدأ مرفوع بالضمّة والهاء مضاف إليه والميم حرف دالّ على الجمع، وفي ازدياد جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جرّ صفة لأُناس.

والمعنى: يا قومي ويا أكابر قومي أدعوكم لتعينوني على أناس لا زال تكبّرهم وتجبّرهم في الازدياد.

---

٩٤ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٦؛ وشرح الأشموني ٢/٤٦٢؛ وشرح التصريح ١٢/ ١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٥٦.

وإنْ لم تُعِدْ «يا» كَسَرْتَ لامَ المعطوف، كقوله: [من البسيط]

٩٥ ـ يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وهي من كلام النساء في الغالب والغرض منها الإعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب إلا المعروف. وأما قولهم: وامن حفر بئر زمزماه فهو في قوة قولهم: واعبد

والشاهد: في قوله: ويا لأمثال قومي حيث فتحت فيه اللام لتكرّر حرف النداء.

٩٥ ـ يَبكِيكَ نَاءٍ بعيدُ الدَّارِ مغترِبُ يا لَلْكُهُولِ ولِلشبّانِ لِلعجَبِ

قائله غير معلوم.

الإعراب: يبكيك يبكي فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء للاستثقال، والكاف المفتوحة ضمير المخاطب في محل نصب مفعوله مقدّم على تقدير حرف الجر، أي: يبكي عليك، وناء فاعله مؤخر مرفوع بضمّة مقدَّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين كقاضٍ، وبعيد صفة أولى لناءٍ مرفوع بالضمّة، والدار مضاف إليه، وإضافة بعيد إلى الدار غير محضة، فلهذا كان نعتًا لنكرة، ومغترب أي: غريب صفة ثانية له مرفوع بالضمّة، ويا لَلكهول: يا حرف نداء، وللكهول اللام حرف جر وهي مفتوحة لدخولها على المستغاث به وهو في قوّة الضمير، فلهذا فتحت اللام الداخلة عليه كما تفتح لام لك وله، والكهول مجرورة بالكسرة الظاهرة في آخره وفي متعلقه خلاف كما علمت، وللشبان الواو حرف عطف، وللشبان اللام المكسورة حرف جرّ، والشبان مستغاث به مجرور وعلامة جرّه الكسرة والجار والمجرور معطوف على المستغاث به قبله، وللعجب اللام فيه مكسورة لأنها لام المستغاث من أجله ولا تكون إلاّ كذلك، وهي حرف جر، والعجب مجرور بالكسرة والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره أدعوكم للعجب.

والمعنى: يا ذا الرجل إذا متّ بكى عليك البعيد الغريب لا صاحب الوطن والقريب، فإنه يحصل له السرور بذلك، فنعجب من هذا ونستغيث يا للكهول وللشبان لهذا العجب العظيم.

---

٩٥ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٧؛ وخزانة الأدب ١٥٤؛ والدرر ٣/ ٤٢؛ ورصف المباني ص ٢٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦١، ١٢/ ٥٦٣ (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٦؛ والمقرب ١/ ١٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

وللمستغاث به استعمالان آخَران؛ أحدهما: أن تُلْحِقَ آخِرَهُ ألِفًا، فلا تَلْحَقُه حينئذٍ اللامُ من أوّله، وذلك كقوله: [من الخفيف]

٩٦ ـ يـا يَـزِيـدا لآمِـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ وَغِـنـىً بَـعْـدَ فـاقَـةٍ وَهَـوَانِ

المطلباه إذ من المعلوم أن من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب، ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء إلا حرفان واو هي الغالبة فيه والمختصّة به ويا إذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم إذا كان مفردًا نحو: وا زيد، وينصب إن كان مضافًا

والشاهد: في قوله: وللشبان حيث كسرت فيه لام المستغاث به على غير القياس؛ لأنها معطوفة على اللام الأُولى، وإنما كسرت لعدم تكرّر حرف النداء، وعدم اللبس بالمستغاث من أجله.

٩٦ ـ يـا يَـزِيـدا لآمِـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ وَغِـنـى بَـعْـدَ فـاقَـةٍ وهَـوَانِ

أقول: لم أقف على اسم قائله.

الإعراب: قوله: يا يزيدا يا حرف نداء، ويزيدا منادى مستغاث به مفرد مبني على ضم مقدّر على الآخر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف المعاقبة للام الاستغاثة، ولآمل بكسر اللام لأنها لام المستغاث من أجله وهي حرف جرّ، وآمل مجرور اسم فاعل مستغاث من أجله مجرور به وعلامة جرّه الكسرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: أدعوك لآمل، وفي آمل ضمير مستتر تقديره هو فاعله، ونيل مفعوله منصوب بالفتحة الظاهرة، وعزّ مضاف إليه مجرور بالكسرة، وغِنى معطوف على عزّ مجرور بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذّر، وبعد منصوب على الظرفية الزمانية، وفاقة مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهوان معطوف عليه مجرور بالكسرة كذلك.

والمعنى: يا يزيد أستغيث بك وأدعوك لرجاء تحصيل العزّ والغِنى بعد الفقر والذلّ.

والشاهد: في قوله: يا يزيدا حيث تعاقب لام استغاثة الألف في آخره، فحذفت.

---

٩٦ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٩؛ والجنى الداني ص ١٧٧؛ والدرر ٤/ ١٢٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٧١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٦٢.

والثاني: أن لا تُدْخِلَ عليه اللامَ من أوّله، ولا تُلْحِقَهُ الألفَ من آخره، وحينئذٍ يَجْرِي عليه حُكْمُ المنادى؛ فتقول على ذلك: «يا زَيْدُ لِعَمْرٍو» بضم «زيد»، و«يا عَبْدَ الله لِزَيْدٍ» بنصب «عبد الله»، قال الشاعر: [من الوافر]

٩٧ ـ أَلا يَـا قَـوْمُ لِلْعَـجَـبِ الـعَـجِـيـبِ وَلِلْغَـفَـلاتِ تَـعْـرِضُ لِلأَرِيـبِ

* * * * *

أو شبيهًا بالمضاف نحو: وا عبد الله، وا ضاربًا زيدًا، ولك زيادة الألف في آخره وهي أكثر أحواله.

* * *

٩٧ ـ أَلا يـا قـوم لـلعـجَـب الـعَـجِـيـبِ ولـلـغَـفَـلاتِ تَـعْـرِضُ لـلأَرِيـبِ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: قوله: ألا يا قوم، ألا حرف تنبيه، ويا حرف نداء، قوم منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة بدليل الكسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، ويجوز جعله كالمنادى المطلق، وعليه فيكون نكرة مقصودة، وحكمها البناء على الضم في محل نصب، وللعجب بكسر لام المستغاث منه، وهي حرف جر، والعجب مجرور بالكسرة والجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي: أدعوكم، والعجيب نعت له، وللغفلات الواو حرف عطف، وللغفلات جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور قبله، وتعرض بكسر الراء فعل مضارع مرفوع بالضمّة لتجرّده عن الناصب والجازم وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على الغفلات، وللأريب أي: العالم بالأُمور جار ومجرور متعلق بتعرّض، وجملة تعرض في محل جرّ صفة للغفلات.

والمعنى: هو حذر ومتبصّر في أقواله وأفعاله لنباهته وسلامة عقله، فإذا خالط إنسانًا مثلاً بغير سؤال عن حقيقته ولا تأمّل في حالته وسيرته مع دمامة ذاته وشماسة عينيه، فالأوصاف الخبيثة لا تسند إلاّ إليه، فتبيّن له بالمشاهدة أنه حلاف لئيم وعتل زنيم مهين مريد، فإذا نهى عن أكل الربا فيقول: هل من مزيد، فيتعجب من غفلته، ويقول: يا قوم للعجب... الخ.

---

٩٧ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٥٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٣.

[ز ـ النُّدبة]:

ص ـ والنَّادِبُ: وَازَيْدَا»، «وا أَمِيرَ المُؤْمِنِينا»، «وا رَأسا»، وَلكَ إلحاقُ الهاءِ وَقفًا.

* * *

وإليها أشار بقوله: **(والنادب)** أي يقول: **(وا زيدًا)** بألف في آخره مفردًا كان أو مضافًا لظاهر نحو **(وا أمير المؤمنينا)** أو لمضمر نحو **(وا رأساه)** أو شبيهًا بالمضاف نحو: وا طالعًا جبلاً، أو مركبًا نحو: وا معدي كربا، ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف نحو: وا موساه، أو تنوين في صلة أو غيرها نحو: وا من نصر محمداه، ونحو: وا أبا بكراه، أو ضمة إعرابية أو بنائية نحو: وا منذاه فيمن اسمه منذ، أو كسرة كذلك نحو: وا عبد الملكاه وا حذماه، فإن أوقع حذف الضمة أو الكسرة في لَبْس أبقيا وقلبت الألف ياء بعد الكسرة نحو: وا غلامكي، وواوًا بعد الضمة نحو: وا غلامهوه وا غلامكموا لأنك لو أبقيت الألف لأوهم الإضافة إلى كاف المخاطب وهاء الغائبة والمثنى **(ولك زيادة الهاء)** بعد الألف الندبة أو بدلها **(وقفًا)** نحو: وا زيداه وغلامكيه وا غلامكموه لأن الغرض مدّ الصوت والتطويل وأفهم كلامه أنها لا تُزاد وصلاً نعم تُزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله:

ألا يـا عـمـرو عـمـراه وعـمـرو بـن الـزبـيـراه

وأجاز الفرّاء إثباتها في الوصل بالوجهين.

* * *

والشاهد: في قوله: يا قوم حيث ترك فيه الألف واللام جميعًا؛ إذ القياس يا لقوم أو يا قومًا، فتحصل أن المستغاث به يجوز استعماله على ثلاثة أوجه، الأول: أن يكون مجرورًا بلام مفتوحة. الثاني: أن تكون في آخره ألف عوض عنها. الثالث: أن يكون خاليًا منها، فافهم.

ش ـ المندوب: هو المنادَى المُتَفَجَّعُ عليه أو المتوجَّعُ منه؛ فالأوّل كقول الشاعر يَرْثِي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: [من البسيط]

٩٨ ـ حُمِّلْتَ أمْرًا عَظِيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

.....

٩٨ ـ حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصْطَبَرْتَ لهُ وقُمْتَ فيهِ بأمرِ اللهِ يا عُمَرَا

قائله جرير.

الإعراب: حمّلت حمل بضم أوله وكسر ما قبل آخره فعل ماضٍ مبنيّ للنائب والتاء ضمير المخاطب في محل رفع نائب فاعل وهو المفعول الأول لحمل، وأمرًا مفعوله الثاني، وعظيمًا نعت له منصوبان بالفتحة الظاهرة، فاصطبرت الفاء عاطفة، واصطبرت فعل وفاعل، وله جار ومجرور متعلق به والجملة معطوفة على جملة حمّلت لا محلّ لها من الإعراب، وقمت الواو عاطفة وقمت فعل وفاعل، وفيه وأمر متعلقان بقمت، والله مضاف إليه، وجملة قمت معطوفة على الجملة الأُولى لا محل لها من الإعراب، ويا عمرا يا حرف نداء وعمرا منادى مندوب لأن الألف فيه للندبة مفرد علم مبنيّ على ضمّ مقدّر على الآخر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وحذفت الهاء من آخره للقافية، والأصل: يا عمراه.

والمعنى: قلّدت الخلافة العظمى يا عمراه وصبرت على بلواها وقمت فيها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعدل والإحسان أسكنت فسيح الجنان، وعليك الرحمة من الملك المنّان.

والشاهد: في قوله: يا عمرا حيث إنه منادى مندوب متفجّع عليه، أي متحزّن عليه.

---

٩٨ ـ البيت لجرير في ديوانه ص ٧٣٦؛ والدرر ٣/ ٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤، ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

والثاني كقول المتنبي: [من البسيط]

٩٩ ـ وَا حَـرَّ قَـلْبَـاهُ مِـمَّـنْ قَـلْبُـهُ شَـبِـمُ وَمَـنْ بِـجِسْـمِـيَ وَحَـالِي عِـنْـدَهُ سَـقَـمُ

ولا يُسْتَعملُ فيه من حروف النداء إلا حرفان: «وا» وهي الغالِبَةُ عليه والمُخْتَصَّةُ به، و«يا» وذلك إذا لم يَلْتَبِس بالمنادى المَحْض.

وحُكْمُه حكم المنادى؛ فتقول: «وا زَيْدُ» بالضم، و«وا عَبْدَ الله» بالنصب، ولك أن تُلْحِقَ آخِرَهُ أَلِفًا؛ فتقول: «وَا زَيْدَا»، «وا عَمْرَا»، ولك إلحاق الهاء في الوقف فتقول: وَا زَيْدَاه، وا عَمْرَاهْ، فإن وصَلْتَ حَذَفْتَهَا، إلاَّ في الضرورة، فيجوز إثباتُهَا كما تقدم في بيت المتنبي؛ ويجوز حينئذٍ أيضًا ضَمُّها تشبيهًا بهاء الضمير، وكَسْرُهَا على أصل التقاء الساكنين، وقولي: «والنادبُ» معناه: ويقول النادبُ.

* * * * *

.....

٩٩ ـ وَاحَـرَّ قَـلبَـاهُ مـمَّـنْ قَـلْبُـهُ شَـبِـمُ

عجـزه:

ومَـنْ بـجِسْـمِي وحـالي عـنـدَهُ سَـقَـمُ

قائله المتنبّي.

الإعراب: قوله: واحرّ الواو حرف لنداء المندوب، وحرّ منادى مندوب منصوب بالفتحة لأنه مضاف، وقلباه مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، والهاء للوقف. ولم تحذف هنا مع أنه لا وقف للضرورة، وممن من حرف جر ومن اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر، وقلبه مبتدأ، وشبم خبره، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، ومن الواو حرف عطف، ومن اسم موصول بمعنى الذي معطوف على الموصول قبله مبني على السكون في محل جر، وبجسمي جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه متعلق بسقم، وحالي معطوف عليه وياء

٩٩ ـ البيت للمتنبي في ديوانه ٣/ ٨٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٧٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٣؛ وشرح المفصل ١٠/ ٤٤.

[٣ ـ المفعول المطلق]:

ص ـ والمَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَهُوَ: المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيه عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كـ «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، أوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ «قَعَدْتُ جُلُوسًا»، وقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كـ «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا»، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، و﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحاقة: ٤٤]، ولَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥].

* * *

ولما فرغ من المفعول به شرع يتكلم على المفعول الثاني **(و)** هو:

(المفعول المطلق)

أي الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير قيد.

ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل إذ صدق المفعولية عليها مقيد بالأداة **(وهو المصدر الفضلة)** أي: المستغنى عنه **(المسلط عليه عامل)** ينصبه **(من)** مادة **(لفظه)** وذلك **(كضربت ضربًا أو)** عامل **(من معناه)** بأن وافقه في المعنى ولم يكن من مادته وذلك **(كقعدت جلوسًا)** ألا ترى أنهما متّحدان في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة؟ نحو: قيامك قيام حسن وجد جده، وبما بعدها نحو: سمعت حديثك وقمت إجلالاً لك.

وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدّر. ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسام:

مؤكد لعامله إن كان مصدرًا وإلا فللمصدر المفهوم منه نحو: ضربت ضربًا ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴿١﴾﴾ [الصّافات: الآية ١] وأنت مطلوب طلبًا، وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لأنه بمثابة تكرير الفعل ولأنه اسم فعل محتمل للقليل والكثير.

ومبيّن لنوع عامله بأن دلّ على هيئة صدور الفعل إما باسم خاص نحو: رجع القهقرى، أو بإضافة كضربت ضرب الأمير أو بوصف كضربت ضربًا أليمًا أو بلام العهد

المتكلّم مضاف إليه، وعنده عند منصوب على الظرفية المكانيّة متعلق بمحذوف خبر مقدَّم، وسقم مبتدأ مؤخر والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد الهاء في عنده.

.....

كضربت الضرب أي: الذي عهد ويسمى المختص، ويجوز تثنيته وجمعه إن ختم بتاء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين: ومبيّن لعدد عامله بأن دلّ على عدد مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات، وهذا جائز تثنيته وجمعه باتفاق وأدرجه ابن مالك في التسهيل في المختص، وجعل المفعول المطلق قسمين مبهمًا ومختصًا فعلى المختص قسمان: معدود وغير معدود وناصبه إما فعله أو وصفه كما مر، أو مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربًا شديدًا وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة على الحدث، وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازًا لقرينة حالية أو مقالية كقولك للقادم أو لمن قال: سأقدم عليك خير مقدم أي: قدمت، ووجوبًا سماعًا نحو: سقيًا ورعيًا وحمدًا وشكرًا، وقياسًا في مواضع نحو: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمّد: الآية ٤] وأنت سيرًا سيرًا وما أنت إلا سيرًا وهذا ابني حقًّا وله عليّ ألف عرفًا، أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علمًا. وقد ينفك عن المصدرية إلى ما هو جارٍ مجراها كما أن المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم ومن وجه كما يفهم من التعريف مع قوله: **(وقد ينوب عنه)** أي عن المصدر **(غيره)** فينصب على أنه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر فما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة **(كضربته سوطًا)** أي: ضربته بسوط فحذف الجار والمصدر وأقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو: (﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: الآية ٤]) أي جلدًا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه.

مما ناب عن المبين للنوع ما دلّ على كلية أو بعضية مضافًا للمصدر نحو: (﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النّساء: الآية ١٢٩]) أي: ميلاً كل الميل (﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحَاقَّة: الآية ٤٤]) ومما ناب عن المؤكد ما شاركه في مادته وهو ثلاثة: اسم مصدر نحو: اغتسل غسلاً، واسم عين نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نُوح: الآية ١٧]، ومصدر لفعل آخر نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المُزمّل: الآية ٨] وجعل في الأوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو: أحببته مقة وفرحت جذلاً **(وليس منه)** أي: من النائب عنه صفته كرغدًا في قوله: (﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: الآية ٣٥]) وإنما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل.

والمعنى: واقلباه ممن قلبه بارد ومن الذي عنده سقم بسبب حالي وجسمي.

ش ـ لما أنْهَيْتُ القولَ في المفعول به وما يتعلَّقُ به من أحكام المنادى، شَرَعْتُ في الكلام على الثاني من المفاعيل، وهو المفعولُ المُطْلَقُ.

وهو عبارة عن مصدر، فَضْلَةٍ، تَسَلَّط عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه.

فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، والثاني نحو قولك: «قَعَدْتُ جُلُوسًا»، و«تألَّيْتُ حَلْفَةً»، قال الشاعر: [من الطويل]

١٠٠ ـ تَـأَلّى ابْـنُ أوْسٍ حَـلْفَـةً لـيَـرُدُّنِـي إلَى نِـسْـوَةٍ كـأنَّـهُـنَّ مَـفَـانِـدُ

وذلك لأنّ الأليَّةَ هي الحلفُ، والقُعُود هو الجلوس.

والتقدير فكلا حالة كون الأكل رغدًا بدليل إقامتهم الجار والمجرور دون المصدر في قولهم: سير عليه طويلاً، فدلّ ذلك على أنه حال لا مصدر وإلا جاز إقامته مقام

والشاهد: في قوله: واحرَّ قلباه حيث إن المندوب متوجّع منه لا متفجّع عليه.

شواهد المفعول المطلق والمفعول له والمفعول معه

١٠٠ ـ تـأَلّى ابـنُ أوْسٍ حِـلْفَـةً لـيَـرُدُّنـي إلـى نِـسْـوَةٍ كـأنَّـهـنَّ مـفـانِـدُ

هذا البيت أول أبيات أربعة لزيد الفوارس، وبعده:

نـصـرت لـه مـن صـدر شـولـة إنـمـا ينجى من الموت الكريم المناجد
دعاني ابن مرهوب على شنىء بيننا فـقـلـت لـه إن الـرمـاح مـصـايـد
وقـلـت لـه كـن عـن شـمـالـي فـإنّـني سـأكـفـيـك إن زاد الـمـنـيـة زائـد

إعراب البيت الشاهد: تألّي بتشديد اللام بمعنى حلف فعل ماضٍ، وابن أوس فاعل ومضاف ومضاف إليه، وحلفة مفعول مطلق منصوب بفعل من معناه دون لفظه على مذهب المازني، وليردّني اللام داخلة في جواب القسم، ويردّني فعل مضارع مرفوع بالضمّة والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به، وإلى نسوة جار ومجرور متعلق به، والجملة جواب القسم ويجوز أن تكون اللام لام كي، ويردّني فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام

---

١٠٠ ـ البيت لزيد الفوارس في خزانة الأدب ١٠/ ٦٥، ٧١؛ والدرر ٤/ ٢٢٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٠؛ والمقرب ١/ ٢٠٦.

واحترزْتُ بذكر الفَضْلَةِ عن نحو قولك: «كلامُكَ كَلامٌ حَسَنٌ»، وقول العرب: «جَدَّ جِدُّهُ»، فـ «كلامٌ» الثاني و«جِدُّهُ»: مصدران سُلِّطَ عليهما عاملٌ من لفظهما، وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأوّل؛ بناءً على قول سيبويه: إن المبتدأ عامل في الخبر، وليسا من باب المفعول المطلق في شيء.

وقد تُنْصَبُ أشياءُ على المفعول المطلق ولم تكنْ مصدرًا، وذلك على سبيل النِّيابة عن المصدر، نحو: «كلّ» و«بعض» مُضافَيْنِ إلى المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحاقة: ٤٤]؛ والعَدَد، نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. فـ «ثمانين»: مفعول مطلق، و«جلدة»: تمييز، وأسماء الآلات نحو: «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا، أو عَصًا، أو مِقْرَعَةً».

وليس ممَّا ينوبُ عن المصدر صفتُهُ، نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥] خلافًا للمُعْرِبين، زعموا أن الأصل: «أكْلًا رَغَدًا»، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته مَنابَه فانتصبت انتصابه، ومذهبُ سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: «فكلا حالةَ كونِ الأكل رَغدًا»، ويدلُّ على ذلك أنّهم يقولون: «سِيرَ عليه طَوِيلًا» فيقيمون الجارّ والمجرور مُقامَ الفاعل، ولا يقولون: «طويلٌ» بالرفع؛ فدلَّ على أنه حال لا مصدر، وإلا لجازتْ إقامته مُقامَ الفاعل، لأنّ المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق.

* * * * *

الفاعل إذ المصدر يقوم مقامه، باتفاق. والقول: بمنع إقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه في الأوضح تبعًا لابن مالك.

كي وعلامة نصبه الفتحة، والجملة سدّت مسدّ جواب القسم أو الجواب محذوف لدلالة ما ذكر عليه، وكأنهن مفاند كأن حرف تشبيه ونصب وهنّ اسمها مبني على الضم والنون حرف دال على جمع الإناث في محل نصب، ومفاند بالفاء خبرها مرفوع بالضمّة، وجملة كأنهنّ مفاند في محل جر صفة لنسوة.

والمعنى: حلف ابن أوس حلفة ليأسرنني ثم يمنّ علي فيردّني على نسوة كأنهنّ مفاند، أي: مساعير لاحتراقهنّ شوقًا إليّ ووجدًا في، ففعلت أنا به مثل ما همّ به فيَّ ثم استغاث بي بعد مع ما بيننا من العداوة، فأغثته ونصرته.

[٤ ـ المفعول لـه]:

ص ـ والمَفْعُولُ لَهُ، وهو المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدثٍ شارَكَهُ وقْتًا وفاعِلاً؛ نحو: «قُمْتُ إجْلالاً لكَ»، فَإنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطًا، جُرَّ بحرْفِ التَّعْليلِ، نحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة: ٢٩].

(و) الثالث من المفاعيل:

(المفعول له)

أي الذي يفعل له فعل ويوقع لأجله، **(وهو المصدر)** القلبي الفضلة **(المعلل)** بكسر اللام أي الواقع علة **(لحدث)** قد **(شاركه)** المعلل **(وقتًا وفاعلاً)** أي: في الزمان والفاعل سواء كان باعثًا وغاية **(كقمت إجلالاً لك)** أم باعثًا فقط كقعدت عن الحرب جبنًا، فإجلالاً مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنًا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية له. وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لم فعلت؟ وإنما اشترط فيه أن يكون مصدرًا لأنه علة للفعل والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات، وخرج به غيره كما سيأتي، وبالقلبي نحو: جئتك قراءة للعلم كما اعتمده في الأوضح تبعًا لابن الخباز وغيره وخالف في هذا الفارسي فأجاز: جئتك ضرب زيد أي لتضربه، ويؤخذ منه أنه لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضًا، وبالفضلة نحو: حصل لي رغبة في الخير، وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل إذ لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتي **(فإن فقد المعلل)** لحدث عامله **(شرطًا)** مما شمله التعريف **(جر)** وجوبًا **(بحرف التعليل)** وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفي والكاف. والظاهر أنهم أرادوا بالشرط ما لا بد منه وإلا ففيه نظر، ففاقد المصدرية **(نحو: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩])** فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرًا فلذلك جرّ باللام

والشاهد: في حلفه فهو مفعول مطلق سلّط عليه عامل من معناه الذي هو تألّي.

ولـو أنّ مـا أسْـعَـى لأدنـى مَـعـيـشَـةٍ كـفـانـي ولـم أطـلُـبْ قـلـيـلٌ مِـنَ الـمـالِ

تقدم الكلام عليه في باب التنازع.

والاستشهاد فيه هنا: في قوله: لأدنى فإنه علّة لما قبله، وحيث لم يكن مصدرًا جرّ باللام وجوبًا.

و:

«وَإِنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ»

و:

«فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها»

* * *

ش ـ الثالثُ من المفاعيل: المفعولُ له، ويسمى المفعول لأجله، ومِنْ أجله.

وهو: كل مصدر مُعَلِّل لحدَثٍ مُشارِكٍ له في الزمان والفاعل، وذلكَ كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]. فـ «الحذر»: مصدر ذُكِرَ عِلّةً لجعل «الأصابع» في «الآذان»، وزمنُه وزمنُ الجعْلِ واحدٌ، وفاعلُهما أيضًا واحد، وهم «الكافرون»، فلما اسْتُوفِيَتِ الشروطُ انتصب.

فلو فقدَ المعلِّل شرطًا مِنْ هذه الشروط، وَجَب جَرُّه بلام التَّعليل.

ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: «إن امرأة دخلت النار في هرة» أي: لأجل هرة، **(و)** فاقد الاتحاد في الفاعل نحو:

(وإني لتعروني لذكراك هزة) كما انتفض العصفور بلّله القطر

فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف وفاعل العرو الهزة، والذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكرى إياك فلذا جرّ باللام، والهزة هي النشاط والارتياح، ومثله نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٦٠]، ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٨]، **(و)** فاقد الاتحاد في الوقت نحو:

(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فالنوم علّة لخلع الثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جرّ باللام، ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع، ولبسة بكسر اللام هيئة من اللُّبس، والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد، ومثله، نحو: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ [الحَجّ: الآية ٢٢] أي: لأجل الغم.

.....

فمثالُ ما فَقَدَ المصدريةَ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] فإن المخَاطَبينَ هم العلّةُ في الخَلْق، وخفض ضميرهم باللام؛ لأنه ليس مصدرًا؛ وكذلك قول امرىء القيس: [من الطويل]

٨١ ـ وَلَوْ أَنَّ مـا أَسْـعَـى لِأَدْنـى مـعِـيـشـةٍ كَفانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَليلٌ مِن المالِ[1]

فـ «أدْنَى»: أفعل تفضيل، وليس بمصدر؛ فلهذا جاء مَخْفوضًا باللام.

ومثالُ ما فقد اتحادَ الزمانِ قوله: [من الطويل]

١٠١ ـ فَـجِـئْتُ وَقَـدْ نَـضَّـتْ لِنَـوْمٍ ثِـيـابَـهـا لـدَى السِّـتْـرِ، إلَّا لِبْـسَـةَ الـمُـتَـفَـضِّـلِ

فإن «النوم»، وإن كان عِلّة في خَلْعِ الثياب، لكن زَمنُ خَلْعِ الثوب سابقٌ على زمنه.

واعلم أن هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعينه، حتى أن المستوفي لجميعها يجوز فيه أن يجرّ بحرف التعليل كما قال في الألفية: وليس يمتنع مع الشروط،

---

١٠١ ـ فـجـئـتُ وقَـدْ نَـضَّـتْ لِنَـوْمٍ ثِـيـابَـهـا لـدى الـسِّـتْـرِ إلَّا لِبْـسَـةَ الـمـتـفَـضِّـلِ

قائله امرؤ القيس.

الإعراب: فجئت الفاء حرف عطف، وجئت أي: أتيت فعل وفاعل والمفعول محذوف أي: أتيتها، وقد الواو للحال، وقد حرف تحقيق، ونضت بتخفيف الضاد، أي: خلعت فعل وفاعل، ولنوم جار ومجرور متعلق به واللام فيه للتعليل، وثيابها مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء في محل جر مضاف إليه، وجملة: قد نضت في محل نصب على الحال، أي: فجئتها في حال خلعها ثيابها للنوم، لدى ظرف مكان منصوب على الظرفيّة بفتحة مقدّرة على الألف

---

(١) تقدم الكلام على هذا الشاهد في الفصل الثالث عشر (فصل التنازع)، والشاهد فيه هنا هو قوله: «لأدنى» حيث أدخل لام التعليل على اسم التفضيل لأن هذا الاسم لا يصلح لأن يكون مفعولاً له، فالمفعول له لا يكون إلا مصدرًا يحصل من فاعل الفعل العامل فيه في وقت وقوعه، فإن فات هذا المفعول حكم من أحكامه المذكورة جُرَّ باللّام.

١٠١ ـ البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٤، والدرر ٣/٧٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣؛ ولسان العرب ١٥/٣٢٩ (نضا)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٢٦؛ والدرر ٤/١٨؛ ورصف المباني ص ٢٢٣؛ وشرح الأشموني ١/٢٠٦؛ والمقرب ١/١٦١؛ وهمع الهوامع ١/١٩٤، ٢٤٧.

ومثالُ ما فَقَدَ اتِّحَادَ الفاعلِ قولُه: [من الطويل]

١٠٢ ـ وَإِنِّـي لَتَـغْـرُونِـي لِذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

كان مجردًا من أل والإضافة أم مضافًا أم محلّى بأل، لكن الأرجح في الأول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني.

* * *

تعذّرًا، والعامل فيه النصب، نضت والستر مضاف إليه، إلا أداة استثناء من كلام تامّ موجب، ولبسة بكسر أوّله: أي الهيئة منصوب بإلا على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة، والمتفضّل مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والمعنى: يقول: أتيتها وقد خلعت ثيابها عند النوم غير ثوب واحد تنام فيه، وقد وقفت عند الستر مترقّبة ومنتظرة إليّ، وإنما خلعت الثياب لتري أهلها أنها تريد النوم.

والشاهد: في قوله: لنوم حيث جرّه باللام وجوبًا لاختلافهما في الزمان، لأن زمن النوم غير زمن خلع الثياب.

١٠٢ ـ وإنّـي لَتَـعـرُونـي لـذِكـراكِ هِـزَّةٌ كـما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَه القَطْرُ

قائله الهذلي.

الإعراب: قوله: وإني الواو بحسب ما قبلها، وإن حرف توكيد ونصب والياء اسمها في محل نصب، ولتعروني اللام لام الابتداء، وتعروني أي: تغشاني، تعرو فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على الواو استثقالاً، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به مقدم، ولذكراك اللام حرف جر، وذكرى بكسر الذال مجرور به وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل محذوف، أي: لأجل ذكري إياك فحذف الفاعل واتّصل الضمير بعد انفصاله،

---

١٠٢ ـ البيت لأبي صخر الهذليّ في الأغاني ٥/١٦٩، ١٧٠؛ والإنصاف ١/٢٥٣؛ وخزانة الأدب ٣/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠؛ والدرر ٣/٧٩؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٦؛ ولسان العرب ٢/١٥٥ (رمث)؛ والمقاصد النحوية ٢/٦٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٤٦، ٦٤٨؛ وأوضح المسالك ٢/٢٢٧؛ وشرح الأشموني ١/٢١٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦١؛ وشرح المفصل ٢/٦٧؛ والمقرب ١/١٦٢؛ وهمع الهوامع ١/١٩٤.

فإن «الذكرى» هي علة «عُرُوِّ الهِزَّة»، وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل؛ ففاعل «العُرُوِّ» هو الهِزَّة، وفاعل «الذِّكرى» هو المتكلِّم؛ لأن المعنى: لذكري إياك؛ فلما اختلف الفاعلُ خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاء قولُه تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، فإن «تركبوها» بتقدير: لأنْ تركبوها، وهو علة لِخَلْقِ الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقرونًا باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعلَ الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعلَ الركوب بنو آدم، وجيء بقوله جل ثناؤه: ﴿وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨] منصوبًا؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى.

* * * * *

[٥ ـ المفعول فيه]:

ص ـ والمَفْعُولُ فيهِ، وهُوَ: ما سُلِّطَ عَلَيْهِ عامِلٌ على مَعْنى «في» من اسم زَمانٍ

(و) الرابع من المفاعيل:

(المفعول فيه) وهو المسمى ظرفًا

(وهو: ما سلط عليه عامل) ينصبه من فعل أو شبهه وإن لم يكن واقعًا فيه **(على معنى في)** الظرفية، وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فإن تسلط العامل عليها ليس على معنى في لما تقدم كما في نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور: الآية ٣٧]، ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٤] فليس المنصوب فيهما مفعولاً فيه بل مفعولاً به لوقوع الفعل عليه لا فيه.

وناصب حيث يعلم محذوفًا دلّ عليه أعلم لا هو لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا، وقوله: **(من اسم زمان)** بيان لما. ثم اسم الزمان قسمان: مبهم

وهزّة بكسر الهاء: أي تحرك ونشاط فاعل تعرو مؤخّر مرفوع بالضمّة، وجملة لتعروني في محل رفع خبر أن، وكما الكاف حرف تشبيه وجر وما مصدرية، وانتفض: أي اضطرب فعل ماضٍ، وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والعصفور بضم العين فاعل انتفض مرفوع بالضمّة، وبلّله القطر: بلّل فعل ماضٍ مبني على الفتح والهاء في محل نصب مفعوله مقدّم، والقطر فاعله مؤخر والجملة في محل نصب حال من العصفور.

والمعنى: يا محبوبتي إن النشاط يغشاني ويصيبني لأجل ذكري إياك بلساني أو بقلبي، ويحصل فيّ اضطراب كاضطراب العصفور في حال بلّل القطر له.

كـ «صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ، أو حِينًا، أو أسْبُوعًا»، أو اسم مكَانٍ مُبْهَم، وهُوَ الجِهَاتُ السِّتُّ: كالأمام، والفَوْقِ، واليَمِين، وعَكْسِهِنَّ، ونَحْوِهِنَّ: كـ «عِنْدَ»، و«لَدَى»، والمقَادِيرُ: كالفَرْسخِ، وما صِيغَ مِن مَصدرِ عامِلِه، كـ «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

* * *

ومختص، وذلك مستفاد من قوله: **(كصمت يوم الخميس، أو حينًا، أو أسبوعًا)** فالمبهم ما دلّ على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كأسماء الأيام. قال المرادي: وأما المعدود فهو من قبيل المختص خلافًا لمَن جعله قسمًا ثالثًا. انتهى.

وعبارة المصنف في الجامع: وما صلح من الزمان جوابًا لمتى كشهر رمضان فمختص أولكم كيومين فمعدود أولهما فمختص معدود كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين **(أو اسم مكان مبهم)** بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا القيد يُشعِر بأن اسم الزمان ينصب مفعولاً فيه مطلقًا وأن اسم المكان لا ينتصب منه إلا ما كان مبهمًا **(وهو)** ثلاثة أقسام:

أحدهما: **(الجهات الست: كالأمام، والفوق، واليمين، وعكسهن)** أي: وراء وتحت وشمال، وسُمِّيت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات **(ونحوهن)** في الإبهام **(كعند ولدى)** وناحية ومكان.

(و) ثانيها: **(المقادير)** أي: الدالّة على مسافة معلومة **(كالفرسخ)** والبريد والميل.

(و) ثالثها: **(ما صيغ)** أي: اشتق **(من مصدر عامله)** المسلط عليه **(كقعدت مقعد زيد)** ورميت مرمى عمرو وقمت مقام خالد وأنا قائم مقامك وسرّني جلوسي مجلسك، فإن صيغ من غير مصدر عامله تعيّن جرّه بفي جلست في مرمى زيد، كما يتعين ذلك مع هذه الأقسام الثلاثة من أسماء المكان كصليت في المسجد وأقمت في الدار.

والشاهد: في قوله: لذكراك حيث جرّه باللام وجوبًا مع أنه مفعول له لعدم اتّفاق المعلّل، والمعلّل في الفاعل لأن فاعل العرو هو الهزّة، وفاعل الذكرى هو المتكلّم، فلما اختلف الفاعل جرّه باللام وجوبًا كما علمت.

تتميم: المفعول له يشترط فيه أن يكون مصدرًا ذكر لبيان وقوع الفعل، وسببه وأن يكون متّحدًا مع عامله في الوقت والفاعل، فإن فقد شرط منها وجب جرّه بالحرف ولا يمتنع جرّه

ش ـ الرابعُ من المفعولات: المفعولُ فيه، وهو المسمَّى ظَرْفًا.

وهو: كل اسم زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى «في» كقولك: «صُمْتُ يومَ الخميس»، و«جلَسْتُ أمامَكَ».

وعُلِمَ مما ذكرتُه أنه ليسَ من الظروف «يومًا»، و«حيث» من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [الإنسان: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فإنهما وإن كانا زمانًا ومكانًا، لكنهما ليسا على معنى «في»، وإنما المراد أنهم يخافون نَفْسَ اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفسَ المكانِ المستحِقِّ لوضع الرسالة فيه؛ فلهذا أعرب كلٌّ منهما مفعولاً به، وعاملُ «حيث» فعل مقدَّرٌ دلَّ عليه «أعلم» أيْ: يعلم حيث يجعل رسالته، وأنه ليس منهما أيضًا نحو: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، لأنه وإن كان على معنى «في»، لكنه ليس زمانًا ولا مكانًا.

واعلمْ أنّ جميع أسماء الزمان تقبلُ النصبَ على الظَّرفية، ولا فَرْقَ في ذلك بين المختصِّ منها، والمعدود والمُبْهَم، ونعنِي بالمختصِّ ما يقعُ جوابًا لِـ «مَتَى»، كـ «يوم الخميس»، وبالمعدود ما يقع جوابًا لـ «كَمْ»، كـ «الأسبوع» و«الشهر» و«الحَوْلِ»، وبالمُبْهَمِ ما لا يقع جوابًا لشيء منهما، كـ «الحِينِ» و«الوَقْتِ».

وأن أسماء المكان لا ينتصبُ منها على الظرفية إلا ما كان مُبْهَمًا.

وأما نحو قولهم: دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعًا، وشذ قولهم: هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب إن قدر عامله مستقرًا أو نحوه فإن قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر فلا شذوذ. وما أفهمه كلامه من أن المفيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور نظرًا إلى أنه يختص ببقعة معينة، وبعضهم جعله قسيمًا له نظرًا إلى أنه دالٌّ على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور وما أفهمه أيضًا من أن ما صيغ من مصدر

مع وجودها، قال ابن مالك:

ينصب مفعولًا له المصدر إن ... أبان تعليلًا كجد شكرًا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتًا وفاعلًا وإن شرط فقد

فاجرره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط كلزهد ذا قنع

والمُبْهَمُ ثلاثةُ أنواعٍ:

أحدها: أسماء الجهات الست، وهي: «الفَوْقُ»، و«التحت»، و«الأعلى»، و«الأسفل»، و«اليمين»، و«الشمال»، و«ذات اليمين»، و«ذات الشمال»، و«الوراء»، و«الأمام»، قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، و﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، و﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، و﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، وقولي: «وعكسهنَّ» أشرْتُ به إلى «الوراء» و«التحت» و«الشمال»، وقولي: «ونحوهنَّ» أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستًّا؛ لكن ألفاظها كثيرة.

ويُلْحق بأسماء الجهات ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها، كـ «عِنْدَ»، و«لَدَى».

الثاني: أسماء مقادير المساحات: كـ «الفَرْسَخ»، و«المِيلِ»، و«البَرِيدِ».

الثالث: ما كان مَصُوغًا من مصدر عامله، كقولك: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ»، فـ «المجلسُ»: مشتق من «الجلوس» الذي هو مصدر لعامله، وهو «جلست»، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]. ولو قلت: «ذهبت مجلس زيدٍ» أو: «جلسْتُ مذهبَ عمرو» لم يصحّ؛ لاختلاف مصدرِ اسم المكان ومصدرِ عامله.

* * * * *

عامله قسم من المبهم مخالف لما في الأوضح والجامع والشذور من أنه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وصحّحه أبو حيان ويمكن حمله في الألفية عليه.

وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازًا لدليل كقولك: يوم الجمعة لمَن قال: متى صمت؟ ووجوبًا كما إذا وقع صفة أو صلة أو خبرًا أو حالاً.

* * *

.....

[٦ ـ المفعـول معـه]:

ص ـ والمَفْعُول معَهُ، وهو اسْمٌ فضْلَةٌ بَعْدَ «واوٍ» أُرِيدَ بهَا التَّنْصِيصُ على المَعِيَّة مَسْبُوقَةٍ بفِعْلٍ أو ما فِيهِ حُرُوفه ومَعْناهُ، كـ «سِرْتُ والنِّيل»، و«أنا سَائِرٌ والنِّيلَ».

* * *

ش ـ خرج بذكر «الاسم» الفعلُ المنصوبُ بعد الواو في قولك: «لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللبن»، فإنّه على معنى الجمع، أي: لا تفعَلْ هذا مع فعلك هذا، ولا يسمَّى مفعولاً معه؛ لكونه ليس اسمًا، والجملةُ الحالية في نحو: «جَاء زَيْدٌ والشَّمْسُ طالعةٌ»، فإنه وإنْ كان المعنى على قولك: «جاء زيدٌ مع طلوع الشمس» إلاّ أن ذلك ليس باسم، ولكنه جملة، وبذكر «الفَضْلَة» ما بعد الواو في نحو: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْروٌ»؛ فإنَّه عُمْدَةٌ، لأنّ الفعل لا يَسْتغْني عنه، لا يقال: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ»؛ لأن الاشتراك لا يتأتّى إلا بين اثنين، وبذكر الواو ما بعدَ «مع» في نحو: «جاءني زَيْدٌ معَ عمرو»، وما بعد الباء في نحو: «بِعْتُكَ الدار بأثاثها»، وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وعَمْروٌ» إذا أريد مجرّد العطف.

وقولي: «مسبوقة... الخ» بيانٌ لشرط المفعول معه، وهو أنه لا بُدَّ أن يكون مسبوقًا بفعل، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه؛ فالأوّل كقولك: «سِرْتُ والنِّيلَ»، وقولِ الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. والثاني كقولك: «أنا سَائِرٌ والنِّيلَ». ولا يجوز النَّصْبُ في نحو قولهم: «كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ» خلافًا للصَّيْمري؛ لأنك لم تذكر

(و) الخامس من المفاعيل.

(المفعول معه)

أي الذي يفعل معه فعل وأخّره للخلاف في كونه قياسيًّا دون غيره ولوصول العامل إليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع في القرآن بيقين **(وهو اسم فضلة)** واقع **(بعد واو أُريد بها التنصيص على المعيّة)** حالة كونها **(مسبوقة بفعل)** ولو تقديرًا **(أو)** اسم مشتمل على **(ما فيه حروفه)** أي: الفعل **(ومعناه)** فالأول **(كسرت والنيل و)** الثاني **(أنا سائر والنيل)** والناقة متروكة وفصيلها فخرج بالاسم غيره نحو: (لا تنه عن خلق

.....

فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل، وكذلك لا يجوز: «هذا لَكَ وأَبَاكَ» بالنصب لأنّ اسم الإشارة، وإنْ كان فيه معنى الفعل، وهو «أُشِيرُ»، لكنّه ليس فيه حروفه.

* * * * *

ص ـ وقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كقَوْلِكَ: «لا تَنْه عَنِ القَبِيحِ وإتْيَانَهُ»، ومِنْهُ: «قُمْتُ وزَيْدًا» و«مَرَرْتُ بِكَ وزَيْدًا» على الأَصَحِّ فيهِما، ويتَرَجَّحُ في نحو قَوْلِكَ: «كُنْ أَنْتَ وزَيْدًا كالأَخِ»، ويضْعُفُ في نحو: «قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو».

* * *

وتأتي مثله) بناء على أن المؤوّل من أن والفعل لا يسمى مفعولاً معه وبالفضلة العمدة نحو: اشترك زيد وعمرو، وبالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة نحو: جئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه وإن أفاد المعية وهو: مزجت عسلاً وماء إذا الواو فيه للعطف والمعيّة استفيدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد، وبما بعدها كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء من ذلك، ونحو: هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافًا لأبي علي لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى أن وأُشير واستقر.

قال بعض العلماء: وإنما لم يقدّروا الفعل فيه كما قدّروه في مالك وزيدًا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في مالك وزيدًا بسبب تقدّم ما الاستفهامية التي هي بالأفعال أولى وتأخر الجار والمجرور، ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبًا بخلاف هذا لك وأباك فإنه ليس فيه إلا داعٍ واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا. اهـ.

* * *

ثم الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه له ثلاث حالات وإليها أشار بقوله: **(وقد يجب)** أي: **(النصب)** على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويًا كان **(كقوله)** لمن ينهى عن القبيح ويأتيه: **(لا تنه عن القبيح وإتيانه)** فلو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقدير القبيح وإتيانه، ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة أو صناعيًا **(ومنه: قمت وزيدًا، ومررت**

.....

ش ـ للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه [ثلاث] حالات:

إحداها: أنْ يجب نَصْبُهُ على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعًا لمانع معنوي أو صِنَاعِيٍّ؛ فالأول كقولك: «لا تنْهَ عَنِ القَبِيحِ وإتْيَانَه»، وذلك لأن المعنى [على العطف]: لا تنْهَ عن القبيح وعن إتيانه، وهذا تناقض. والثاني كقولك: «قُمْتُ وزَيْدًا»، و«مَرَرْتُ بك وزيدًا». أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل إلا بعد التوكيد بضميرٍ منفصل، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]. وأما الثاني فلأنه لا يجوز العطف على ضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]. ومن النحويين مَنْ لم يشترط في المسألتين شيئًا؛ فعلى قوله يجوز العطف، ولهذا قلت: «على الأصح فيهما».

والثانية: أن يترجح المفعولُ معه على العطف، وذلك نحو قولك: «كُنْ أنْتَ وزَيْدًا كالأخِ»، وذلك لأنك لو عطفت «زيدًا» على الضمير في «كُنْ» لزم أن يكون «زيدٌ» مأمورًا، وأنت لا تريد أن تأمرهُ، وإنما تريد أن تأمر مُخاطبَكَ بأن يكون معه كالأخ. قال

بك وزيدًا) فلو عطف للزم في الأول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل أو فاصل ما وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وذلك لا يجوز **(على الأصح)** من القولين **(فيهما)** ويترجح النصب على القول الآخر **(ويترجح في نحو: كن أنت وزيدًا كالأخ)** من جهة المعنى إذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الأمر متوجهًا إليه أيضًا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ كذا في الشرح، قلت: مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه مَن عطف المفردات وفيه نظر إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك إذ لو باشره للزم أن يكون فعل الأمر رافعًا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدّر ابن مالك في نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٥] فعلاً محذوفًا أي: وليسكن وأقرّه عليه في المغني بل تابعه عليه في الأوضح. وأفهم قوله: كالأخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالأخوين **(ويضعف في نحو: قام زيد وعمرو)** لأن العطف هو الأصل وقد أمكن بلا ضعف.

.....

الشاعر: [من الوافر]

١٠٣ ـ فَكُونُوا أَنْتُمُ وَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

وقد استفيد من تمثيلي بـ «كُنْ أَنْتَ وزَيْدًا كالأخ» أن ما بعد المفعول معه يكونُ على حَسَبِ ما قبله فقط، لا على حسبهما، وإلاَّ لقلْتُ: «كالأخوين»، هذا هو الصحيح.

ومثله ما أنت وزيدًا؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ والنصب فيهما بيكون مضمرة وليست ناقصة والأصح أن عامله ما سبقه من فعل أو ما في معناه وأنه مقيس وأنه لا يتقدم على المصاحب.

* * *

قال المصنّف رحمه الله تعالى:

١٠٣ ـ فَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

قائله مجهول.

الإعراب: فكونوا الفاء بحسب ما قبلها إن تقدمها كلام، وإلا فهي لتزيين اللفظ مع استقامة الوزن، وكونوا فعل أمر من كان الناقصة مبني على حذف النون والواو ضمير جماعة الذكور المخاطبين في محل رفع اسمها، وأنتم توكيد له، وبني منصوب بالفعل لا بالواو على أنه مفعول معه وعلامة نصبه الياء وحذفت النون منه للإضافة، وأبيكم مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف في محل جر مضاف إليه، والميم حرف دالّ على الجمع، ومكان مفعول فيه متعلق بمحذوف تقديره مستقرّين خبر كونوا منصوب بالفتحة، والكليتين ويقال: الكلوتين بضم الكاف فيهما مضاف إليه، ومن الطحال جار ومجرور متعلق بمكان.

والمعنى: أيّتها الجماعة كونوا أنتم مع إخوتكم متقاربين ومتّصلين كاتّصال الكليتين وقربهما من الطحال.

---

١٠٣ ـ البيت لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١؛ وهو للأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١٥٤، ١٥٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٥؛ وشرح المفصّل ٢/ ٤٨؛ والكتاب ١/ ٢٩٨؛ واللمع ص ١٤٣؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠.

وممّن نص عليه ابنُ كَيْسَانَ، والسماعُ والقياسُ يقتضيانه، وعن الأخفش إجازةُ مطابقتهما قياسًا على العطف، وليس بالقَوِيِّ.

والثالثة: أن يترجح العطفُ ويَضْعُفَ المفعولُ معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو: «قامَ زَيْدٌ وعَمْروٌ»، لأن العطف هو الأصل، ولا مُضعِفَ له فيترجح.

* * * * *

.....

والشاهد: في قوله: بني أبيكم فإن فيه وجهين: أحدهما النصب على أنه مفعول معه والواو بمعنى مع وهو الراجح، والآخر الرفع على أنه معطوف على الضمير بعد توكيده وهو مرجوح من جهة المعنى، وذلك لأن بني الأب ليسوا بمأمورين بذلك، وإنما المأمور المخاطبون، فإن عطف لزم أن يكون بنو الأب مأمورين وأنت لا تريد أن تأمرهم.

[الفصل الخامس عشر: الحـــــال]

ص ـ بابُ الحَالِ: وهُوَ وَصْفٌ فَضْلةٌ يقَعُ في جَوابِ «كيفَ»، كـ «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا».

* * *

ش ـ لما انتهى الكلام على المفعولات، شَرَعتُ في الكلام على بقية المنصوبات؛ فمنها الحال، وهو عبارة عَمّا اجتمع فيه [ثلاثة] شروط: أحدها: أن يكون وَصْفًا، والثاني: أن يكون فَضْلةً، والثالث: أن يكونَ صالحًا للوقوع في جواب «كيفَ»، وذلك كقولك: «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا».

ولما أنهى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئًا بالحال فقال:

و(باب الحال)

يُذَكَّر ويؤنَّث لفظًا ومعنى وهو الأفصح، وهي نوعان: مؤكدة وستأتي، ومؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها وإليها أشار بقوله: **(وهو وصف)** ولو تقديرًا **(فضلة)** أي: ليست إحدى جزئي الكلام **(يقع في جواب كيف)** فخرج بالفضلة ثم القائم زيد وزيد قائم، وبما بعدها نعتها نحو: رأيت رجلاً فاضلاً، والتمييز نحو: لله درّه فارسًا لعدم صلاحيتهما لذلك.

والغالب في الحال أن تكون منتقلة: أي غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متّصف بها، وتأتي من الفاعل كجاء زيد راكبًا، ومن المفعول **(كضربت اللص مكتوفًا)** ومنهما معًا نحو: لقيته راكبين، ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه

.....

فإن قلت: يَرِدُ على ذكر الوَصْفِ نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]، فإن «ثُباتٍ» حالٌ، وليس بوَصْفٍ؛ وعلى ذكر الفَضْلة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقول الشاعر: [من الخفيف]

١٠٤ ـ لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

فإنه لو أسقط «مرحًا»، و«كئيبًا» فَسَدَ المعنى، فيبطل كونُ الحال فَضْلَة، وعلى ذكر الوقُوعِ في جواب «كيف» نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

قلت: «ثُباتٍ» في معنى: متفرقين، فهو وَصْفٌ تقديرًا. والمرادُ بـ «الفضلة» ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصحُّ الاستغناء عنه، والحدُّ المذكور للحال المبيِّنة لا المؤكِّدة.

* * * * *

نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾ [الحِجر: الآية ٤٧]، أو كان كبعضه في صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف إليه نحو: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: الآية ١٢٣]، أو كان عاملاً في الحال عمل الفعل نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: الآية ٤].

* * *

شواهد الحال والتمييز والاستثناء

١٠٤ ـ لـيـسَ مَـنْ مَـاتَ فـاسـتَـرَاحَ بـمَـيـتٍ إِنَّـمـا الـمَـيـتُ مـيـتُ الأَحـيـاءِ
إِنَّـمـا الـمَـيـتُ مَـنْ يـعـيـش كـئـيـبًـا كـاسِـفًـا بـالُهُ قـلـيـلَ الـرَّجـاء

قائله عذري الغسّاني.

١٠٤ ـ البيتان لعديّ بن الرعلاء في تاج العروس ٥/ ١٠١ (موت)؛ ولسان العرب ٢/ ٩١ (موت)؛ والأصمعيّات ص ١٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٨، ٦٠٣؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٤/ ٣٤٣؛ وتاج العروس (حيي)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ١٧٣.

ص ـ وشَرْطُها التَنْكِيرُ.

* * *

(و) الحال (**شرطها**) من حيث هي (**التنكير**) خلافًا ليونس والبغداديين مطلقًا وللكوفيين فيما تضمن معنى الشرط، وإنما شرط ذلك لأن المقصود بها بيان هيئة صاحبها: أي كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة إلى تعريفها صونًا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير عرض، وقد تقع بلفظ المعرفة

الإعراب: قوله: ليس من مات، ليس فعل ماضٍ ناقص من أخوات كان، ومن اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع اسمها، ومات فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من، والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، فاستراح الفاء عاطفة ومفيدة للسببية، واستراح فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو عائد على من، والجملة معطوفة على جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، بميت الباء حرف جر زائد، وميت خبر ليس منصوب بفتحة مقدَّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، وإنما أداة حصر ملغاة لا عمل لها، والميت مبتدأ مرفوع بالضمّة، وميت خبره مرفوع بالضمّة، والأحياء مضاف إليه، وقوله: إنما الميت من يعيش... الخ، إنما أداة حصر كالتي قبلها، والميت مبتدأ مرفوع بالضمّة، ومن اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ، ويعيش فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وكئيبًا حال أولى من فاعل يعيش منصوب بالفتحة، وكاسفًا حال ثانية منصوب بالفتحة، وباله فاعل بكاسفًا مرفوع بالضمّة، والهاء مضاف إليه، وقليل حال ثالثة منصوب كذلك، والرجاء مضاف إليه، وجملة يعيش بأحوالها صلة من لا محل لها من الإعراب، والضمائر كلّها عائدة عليها.

والمعنى: ليس من مات فاستراح من محن الدنيا بميت، بل إنما الميّت هو الحي الذي يعيش حزينًا متغيّرًا حاله من الغنى إلى الفقر والعياذ بالله، وقليل الأمل في المستقبل، وهذا إنما يكون في حق الأصيل الكريم إذا افتقر بعد الغنى فلا يقدر على التنازل، ولا على التصاعد فلا يقرع على معيشته بابًا ولا يقف بين يدي وجوه السراب، وإنما الواجب على مثل هذا أن يقف بباب مولاه الملك الوهّاب، ولله درّ الشيخ المكودي رحمه الله، حيث قال:

إذا عرضت لي في زماني حاجة ... وقد أشكلت فيها على المقاصد
وقفت بباب الله وقفة ضارع ... وقلت إلٰهي إنني لك قاصد
ولست تراني واقفًا عند باب من ... يقول فتاه سيدي اليوم راقد

ش ـ شرط الحال: أن تكون نكرةً، فإنْ جاءتْ بلفظ المعرفة وجَبَ تأويلُها بنكرةٍ، وذلك كقولهم: «ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ»، و«أرْسَلَها العِرَاكَ»، وقراءة بعضهم: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] بفتح الياء وضم الراء، وهذه المواضعُ ونحوُها مُخَرَّجَةٌ على زيادة الألف واللام، وكقولهم: «اجْتَهِدْ وحْدَكَ»، وهذا مُؤوَّلٌ بما لا إضافة فيه، والتقدير: اجتهد منفردًا.

* * * * *

ص ـ وشَرْطُ صاحِبها التَّعْريفُ، أو التَّخْصِيصُ، أو التَّعْمِيمُ، أو التَّأْخِيرُ، نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، و﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، و﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ [الشعراء: ٢٠٨].

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَـلُ

* * *

فتؤوّل بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو: اجتهد وحدك: أي منفردًا وادخلوا الأول فالأول: أي مرتبين.

* * *

(و) شرط **(صاحبها)** وهو من الحال وصف له في المعنى **(التعريف)** لأنه مخبر عنه بها في المعنى، والأصل فيه التعريف **(أو)** ما يقوم مقامه من المسوّغات في إيضاح المعنى: وهو إما **(التخصيص)** بوصف أو إضافة أو بمعمول غير مضاف إليه **(أو التعميم)** بأن يتلو نفيًا أو شبهه من نهي أو استفهام **(أو التأخير)** بأن يتأخر عن الحال فالأول **(نحو:** ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ **[القمر: الآية ٧])** فخاشعًا حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو أعرف المعارف.

والثاني نحو: **(**﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ **[فُصِّلَت: الآية ١٠])**، فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة، ومنه قوله:

نجَّيت يا رب نوحًا واستجبت له ... في فُلْكِ ماخِر في اليمِّ مشحونا

والشاهد: في قوله: كئيب، يكون وراءه فرج قريب حيث توقف معنى الكلام، ولا يلزم من توقف المعنى عليه أن يكون غير فضلة.

ش ـ أي: شرطُ صاحبِ الحالِ واحِدٌ من أمور أربعة:

الأول: التعريف، كقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، فـ «خُشَّعًا»: حال من الضمير في قوله تعالى: «يَخْرُجُونَ»، والضمير أعْرَفُ المعارف.

والثاني: التخصيص، كقوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، فـ «سواء»: حالٌ من «أربعة»، وهيَ وإنْ كانت نكرة، ولكنها مخصَّصة بالإضافة إلى أيام.

والثالث: التعميم، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، فجملة: «لها مُنْذِرون»: حالٌ من «قرية»، وهي نكرة عامة، لوقوعها في سياق النفي.

وقولك: عجبت من ضرب أخوك شديدًا.

والثالث نحو: (﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٠٨]) فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي، ونحو: لا يبغِ امرؤ على امرىء مستسهلاً ونحو قوله: يا صاح هل حم عيش باقيًا؟

والرابع نحو:

(لمية موحشًا طلل) يلوح كأنه خلل

فموحشًا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوّغ مجيء الحال منه تأخّره عنها أو الوصف أو هما: وقيل: حال من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها. والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها، وصحّحه في الجامع، والمشهور المنع.

وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوّغ ومنه الحديث: «وصلّى وراءه رجال قيامًا»، فلا يقاس عليه عند الخليل ويونس ويجوز تقدمها على صاحبها إلا لمانع، وكذا على عاملها إذا كان فعلاً متصرفًا أو صفة تشبهه إلا لمانع أيضًا وقد يجب ذلك، ويجوز حذفها إلا لمانع ككونها نائبة عن خير كضربي زيدًا قائمًا أو جوابًا نحو: راكبًا لمن قال: كيف جئت؟ أو منهيًّا عنها نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: الآية ٤٣] ويحذف

.....

والرابع: التأخير عن الحال، كقول الشاعر: [من مجزوء الوافر]:

١٠٥ ـ لَمِـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَلُ يَـلُوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَلُ

فـ «موحشًا»: حالٌ من «طَلَل» وهو نكرة لتأخيره عن الحال.

* * * * *

عاملها جوازًا كقولك للمسافر: راشدًا مهديًا أي: اذهب ووجوبًا كضربي زيدًا قائمًا وزيد أبوك عطوفًا.

* * *

١٠٥ ـ لَمِـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَلُ يَـلُوحُ كـأَنَّـه خِـللُ

قائله كثير.

الإعراب: لميّة اللام حرف جرّ وميّة مجرور به بالفتحة النائبة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث متعلق بمحذوف خبر مقدَّم، وطلل مبتدأ مؤخر، وموحشًا حال منه، ويلوح فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على طلل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال ثانية من طلل، وكأن حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء في محل نصب اسمها عائد على طلل، وخلل بكسر الخاء خبرها مرفوع بالضمّة، والجملة كأنه خلل في محل نصب حال من فاعل يلوح.

والمعنى: لهذه المرأة شيء مرتفع من آثار دارها يلمع كأنه بطانة غشى بها السيوف لا يتأنس به.

والشاهد: في موحشًا حيث جاء حالاً من طلل الذي هو نكرة لوجود المسوغ وهو تقديمها عليه.

---

١٠٥ ـ البيت لكُثَيِّر عَزَّة في ديوانه ص ٥٠٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢١١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٩؛ والكتاب ٢/ ١٢٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٨ (وحش)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٣؛ والخصائص ٢/ ٤٩٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦٤، ١٨٢٥؛ ولسان العرب ١١/ ٢٢٠ (خلل)؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٥، ٢/ ٤٣٦، ٦٥٩.

[الفصل السادس عشر: التمييـــز]

[١ ـ حقيقته]:

ص ـ بَابٌ: والتَّمْيِيزُ، وهُوَ اسْمٌ، فَضْلَةٌ، نَكِرَةٌ، جَامِدٌ، مُفَسِّرٌ لِما انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.

* * *

ش ـ من المنصوبات: التَّمْيِيزُ، وهو ما اجتمع فيه خَمْسَةُ أُمُورٍ، أحدها: أن يكون اسمًا، والثاني: أن يكون فَضْلَة، والثالث: أن يكون نكِرَة، والرابع: أن يكون جَامِدًا، والخامس: أن يكون مُفَسِّرًا لما انبهم من الذوات.

(و) من المنصوبات:

(التمييز)

أي المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة **(وهو اسم فضلة نكرة جامد)** غالبًا **(يفسر ما انبهم من الذوات)** أو النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو: زيد قائم، وبالنكرة المعرفة نحو: زيد حسن وجهه.

وقد يأتي بلفظ المعرفة فيؤوّل بنكرة معنى كقوله: وطبت النفس يا قيس بن عمرو: أي نفسًا وبما بعدها سائر الفضلات كالحال فإنه مبيِّن للهيئة لا رافع لإبهام ذات ولا نسبة وكالنعت فإنه مخصص أو مقيد ورفع الإبهام إنما حصل ضمنًا لا قصدًا ورُبَّ شيء يقصد لمعنى خاص وإن لزم معنى آخر.

.....

فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى، ومخالفٌ في الأمرين الأخيرين، لأن الحال مشتق مبيِّنٌ للهيئات، والتمييز جامد مبين للذوات.

* * * * *

ص ـ وأكْثَرُ وقُوعِهِ بَعْدَ المقَادِيرِ، كـ «جَرِيبٍ نَخْلًا»، و«صَاعٍ تَمْرًا»، و«مَنَوَيْنِ عَسَلًا»، والعَدَدِ، نحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، و﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص:

واعلم أن التمييز كالحال من جهة كونه منصوبًا وفضلة ومفسّرًا للإبهام إلا أن الحال تخالفه من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنها في الغالب تكون مشتقة أو مؤوّلة به، والتمييز الغالب فيه كونه جامدًا ووقوعه مشتقًّا قليل نحو: لله درّه فارسًا.

ثانيها: أنها لبيان الهيئة، وهو تارة لبيان الذوات وأخرى لبيان جهة النسبة.

ثالثها: أنها تقع جملة أو ظرفًا بخلافه.

* * *

وقد علم أن التمييز نوعان: تمييز نسبة وسيأتي، وتمييز مفرد وهو المراد بقوله: **(وأكثر وقوعه بعد)** ما يفيد **(المقادير)** من مساحة **(كجريب نخلاً)** أو كيل ككفيز برًّا **(وصاع تمرًا)** أو وزن كرطل زيتًا **(ومَنَوَيْن عسلاً)** والجريب مقدار معلوم من الأرض، ومَنَوَين تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصى وهو آلة الوزن يُعرَف بها مقادير الموزونات.

وقد يقع بعدما يشبه المقادير كشبه المساحة نحو: ما في السماء موضع راحة سحابًا، وشبه الكيل نحو: نحى سمنًا، وشبّه الوزن نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: الآية ٧] وقولهم: على التمرة مثلها زبدًا يحتمل الوزن والمساحة.

وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو: هذا خاتم حديد فإن الخاتم فرع حديد.

(و) أكثر وقوعه أيضًا بعد **(العدد)** الصريح وهو من أحد عشر فما فوقها إلى تسعة وتسعين بإدخال الغاية **(نحو:)** ﴿إِنِّي رَأَيْتُ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤])، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المَائدة: الآية ١٢]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعرَاف: الآية ١٤٢] الآية، **(و)** هكذا إلى آخر ذلك نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ (تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: **الآية**

.....

٢٣]، ومِنْهُ تَمْيِيزُ «كَم» الاسْتِفهامِيَّة، نحو: «كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ؟»، فأمَّا تَمْيِيزُ الخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيز «المائَةِ» وما فَوْقَهَا، أو مَجْمُوعٌ كتمْيِيز «العَشَرَةِ» وما دُونَهَا. ولَكَ في تَمْيِيز الاسْتِفْهَامِيَّةِ المَجْرُورَةِ بالحَرْفِ جَرٌّ ونَصْبٌ.

٢٣] **ومنه)** أي تمييز العدد **(تمييز كم الاستفهامية)** بأن تكون بمعنى أي عدد ويتعين إفراده وكذا نصبه **(نحو: كم عبدًا ملكت)** مالاً تجرّ كم بحرف كما سيأتي، فعبدًا منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدّم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عمّا قبله **(فأما تمييز كم الخبرية)** بأن تكون بمعنى عدد كثير **(فمجرور)** أبدًا بإضافتها إليه حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد وهو حينئذ إما **(مفرد)** وهو أكثر وأبلغ **(كتمييز المائة وما فوقها)** من المئين والألوف فإنه مجرور مفرد فتقول: كم عبد ملكت بالجر والإفراد كما تقول: مائة عبد أو ألف غلام ملكت، وفي معنى المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو: كم قوم صدقوني، وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله: إذا عاش الفتى مائتين عامًا وقد تضاف إلى جمع نحو ثلاثمائة سنين على قراءة الإضافة **(أو مجموع كتمييز العشرة)** مفردة **(وما دونها)** من التسعة إلى الثلاثة فإنه مجرور مجموع إلا إذا كان بلفظ المائة أو ثلاثمائة رجل فمجرور مفرد فتقول: كم رجال ملكت؟ بالجر والجمع كما تقول: عشرة رجال أو ثلاثة رجال جاؤوك، وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس أو اسم جمع فيجرّ بمن في الغالب نحو: عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم، وقد يجرّ بالإضافة نحو: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النّمل: الآية ٤٨] «وليس فيما دون خمس ذود صدقة»، وعبارته توهم أن الواحد والاثنين يميّزان وليس كذلك كما في الشذور.

وقد علم من كلامه رحمه الله تمييز الأحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: الآية ١٦٠]، فالتمييز محذوف: أي فرقة وأسباطًا بدل من اثنتي عشرة **(ولك في تمييز كم الاستفهامية)** إذا كان متصلاً بها **(المجرورة بالحرف)** وجهان: **(جر)** بمن مضمرة على الأصح ويجوز إظهارها لا بإضافة كم إليه لأنها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في مميّزه فكذلك ما كان بمنزلته **(ونصب)** على التمييز فتقول بكم درهمًا أو بكم درهم اشتريت عبدك؟ وقيّدها بالمجرورة لأنها إذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما إذا جرت بالحرف ولم يتصل بها، وفي

.....

ويكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّرًا للنِّسْبَةِ: مُحَوَّلاً، كـ ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، و﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، و﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أو غَيْرَ مُحَوَّلٍ، نحْوُ: امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً»، وقَدْ يُؤَكِّدَانِ، نحو: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾

كلامه دليل على أن كم اسم، سواء كانت استفهامية أم خبرية، ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج إلى التمييز، ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنباري في شرحه على الألفية.

وأشار إلى النوع الثاني بقوله: **(و)** قد **(يكون التمييز مفسّرًا للنسبة)** في الجمل كما سيأتي، وفي الوصف إلى مرفوعه كزيد متصبِّب عرقًا ومحمد طيب نفسًا، وفي الإضافة كأعجبني طيب زيد علمًا وقرب محمد دارًا: أي طيب علم زيد وقرب دار محمد، وهو قسمان: لأنه إما أن يكون **(محولاً)** وهو ثلاثة أقسام: محوّل عن مضاف فاعل **(كـ ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: الآية ٤])** أصله اشتعل شيب الرأس فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزًا مبالغة وتأكيدًا إذا ذكر الشيء مجملاً ثم مفسّرًا أوقع في النفس من ذكره مفسّرًا أولاً ومحوّل عن مضاف مفعول نحو و: **(﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: الآية ١٢])** أصله وفجّرنا عيون الأرض فحوّل المفعول وجعل تمييزًا وأوقع الفعل على الأرض، ومحوّل عن مضاف غيرهما كمحوّل عن مبتدأ **(و)** ذلك بعد اسم التفضيل الصالح للإخبار به عنه نحو: **(﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: الآية ٣٤])** أصله ما لي أكثر من مالك فحذف المضاف وأقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزًا ومثله زيدًا أكرم منك أبًا وأجمل منك وجهًا **(أو غير محوّل)** عن شيء أصلاً وهذا هو القسم الثاني **(نحو: امتلأ الإناء ماء)** ولله درّه فارسًا ونحوه مما يفيد العجب؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل وهو قليل في الكلام **(و)** الحال والتمييز **(قد يؤكدان)** فلا يفسّران أن هيئة ولا ذاتًا بل يفيدان مجرد التأكيد، فالحال المؤكد وهي ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة أقسام: لأنها إما مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى نحو: **﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾** [النساء: الآية ٧٩] أو معنى فقط **(نحو: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: الآية ٦٠])** لأن العثو هو الفساد معنى: ومثله **﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾** [النمل: الآية ١٠]، **﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾** [النمل:

.....

[البقرة: ٦٠]، وقـولِهِ:

«مِـنْ خَـيْـرِ أَدْيَـانِ الْـبَـرِيَّـةِ دِيـنَـا»

ومِنْـهُ:

«بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً»

خِلافًا لسِيبَوَيْهِ.

* * *

الآية ١٩] وإما مؤكدة لصاحبها نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: الآية ٩٩] وجاء الناس قاطبة، وإما لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين مُعَرَّفين جامدين كزيد أبوك عطوفًا، فعطوفًا حال مؤكدة لمضمون زيد أبوك وعاملها محذوف وجوبًا تقديره: أحقّه أو أعرفه، ومثله قوله: أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي **(و)** التمييز المؤكد نحو **(قوله)**: هو أبو طالب بن عبد المطلب:

ولـقـد عـلـمـت بـأن ديـن مـحـمـد **(مـن خـيـر أديـان الـبـريـة ديـنـا)**

فلدينا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك، والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدًا وأوّلوا ما ورد ووافقهم في المعنى **(ومنه)** على القول: بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزهما قوله:

والتغلبيون **(بئس الفحل فحلهم فـحـلاً)** وأمـهـم زلاّء مـنـطـيـق

وصحّحه ابن مالك قال: لأن التمييز قد يُجاء به توكيدًا كما سبق **(خلافًا لسيبويه)** وموافقيه في منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبيّن له ففحلاً عنده حال مؤكد.

واعلم أن ناصب التمييز مفسّره إن كان مفردًا والفعل أو شبهه إن كان نسبة، ولا يتقدم على ناصبه مطلقًا خلافًا للكسائي والمازني والمبرد في الفعل المتصرف، ووافقهم في التسهيل والعمدة، ونص في الألفية على قلّته، ولك في تمييز المفرد جرّه بإضافة المفرد إليه إلا إذا كان المفرد عددًا كعشرين رجلاً أو مضافًا كملء الأرض ذهبًا وجرّه أيضًا بمن إلا إذا كان المفرد عددًا، وأما تمييز النسبة فلا يجرّ بالإضافة ويجرّ بمن إذا كان

.....

[٢ ـ نوعاه]:

ش ـ التمييز ضربان: مُفَسِّرٌ لمفرد، ومُفَسِّر لنسبة.

فمفسِّر المفرد له مَظَانٌّ يقع بعدها:

أحدها: المقادير، وهو عبارة عن ثلاثة أمور: المِساحات، كـ «جَرِيبٍ نَخْلاً»، والكَيْلِ، كـ «صَاعٍ تَمْرًا»، والوَزْنِ، كـ «مَنَوَيْنِ عَسَلاً».

الثاني: العدد، كأحَد عَشَر دِرْهَمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وهكذا حُكم الأعداد من «الأحَدَ عَشَر» إلى «التِّسْعَةِ والتِّسْعِينَ»، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وفي الحديث: «إنَّ لله تِسْعَة وتِسْعِينَ اسْمًا»، وفُهِمَ من عَطْفِي في المقدمة العَدَدَ على المقادير أنه ليسَ من جملتها، وهو قولُ أكثر المحقِّقين؛ لأن المراد بالمقادير ما لم تُرَدْ حقيقتُه، بل مقدارهُ، حتى إنه تَصِحُّ إضافَةُ المقدار إليه، وليس العددُ كذلك. ألا ترى أنك تقول: «عِنْدِي مِقْدارُ رِطْلٍ زَيْتًا»، ولا تقول: «عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِين رَجُلاً» إلا على مَعنًى آخر؟

ومن تمييز العدد تمييزُ «كم» الاستفهامية، وذلك لأن «كم» في العربية كناية عن عددٍ مجهولِ الجنسِ والمقدارِ، وهي على ضربين: استفهامية بمعنى: أيُّ عدد، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى: كثير، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير. وتمييزُ الاستفهامية منصوبٌ مفرد؛ تقول: «كم عبدًا مَلَكْتَ؟»، و«كم دارًا بَنَيْتَ؟». وتمييز الخبرية مخفوض دائمًا، ثم تارة يكون مجموعًا كتمييز «العشرة» فما دونها، وتقول: «كَمْ عبيدٍ مَلَكْتُ!» كما تقول: «عَشَرَةَ أعْبُدٍ ملكت». وتارة يكون مفردًا كتمييز «المائة» فما فوقها، تقول: «كم عَبْدٍ ملكت؟»، كما تقول: «مائةَ عَبْدٍ ملكت»، و«ألفَ عَبْدٍ ملكت». ويجوزُ خفضُ تمييز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ جر، تقول: «بكمْ دِرْهمٍ اشْتَرَيْتَ؟»، والخافِضُ له «مِنْ» مضمرةً، لا الإضافة، خلافًا للزَّجَّاج.

غير محوّل نحو: ما أحسنه رجلاً ولله درّه فارسًا ونعم رجلاً زيد، بخلاف ما أحسنه أدبًا وطاب محمد نفسًا وزيد أكثر مالاً.

* * *

.....

الثالث: من مظانِّ تمييز المفرد: ما دلَّ على مُماثلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقولهم: «إنَّ لنا أمْثالها إبلاً».

الرابع: ما دلَّ على مغايرة، نحو: «إنَّ لنا غَيْرَها إبلاً أو شاء»، وما أشبه ذلك.

وقد أشرت بقولي: «وأكثر وقوعه» إلى أنَّ تمييز المفرد بالوقوع بعد المقادير. ومفسِّر النسبة على قسمين: مُحَوَّل، وغيرُ محَوَّل.

فالمحوَّل على ثلاثة أقسام: محوَّل عن الفاعل، نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، أصله: اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأسِ، فجُعل المضافُ إليه فاعلاً، والمضافُ تمييزًا، ومُحَوَّل عن المفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، أصله: وفجرنا عُيُونَ الأرضِ؛ فَفُعِل فيه مثلُ ما ذكرنا؛ ومحوَّل عن مضاف غيرهما، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مُغايِر للتمييز، وذلك كقولك: «زَيْدٌ أكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا»، أصله: عِلْمُ زَيْدٍ أكثَرُ، وكقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عينَ المخبرِ عنه وجب خَفْضُه بالإضافة، كقولك: «مالُ زَيْدٍ أكثَرُ مالٍ»، إلا إن كان أفعَلُ التفضيلِ مُضافًا إلى غيره فينصب، نحو: «زَيْدٌ أكثَرُ الناسِ مالاً».

وقد يقع كلٌّ من الحال والتمييز مؤكِّدًا غيرَ مبيِّن لهيئةٍ ولا ذاتٍ، مثالُ ذلك في الحال قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، و﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، و﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، وقال الشاعر: [من الكامل]

١٠٦ ـ وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلامِ مُنِيرَةً كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُهَا

.....

١٠٦ ـ وتُضِيءُ في وَجْهِ الظلامِ مُنيرةً كجُمانة البَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها

١٠٦ ـ البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٩٢ (جمن)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٨١.

ومثالُ ذلك في التمييز قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، و﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقول أبي طالب: [من الكامل]

١٠٧ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

.....

قائله لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه يصف بقرة.

الإعراب: وتضيء الواو عاطفة، وتضيء فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي عائد على البقرة، وفي وجه الظلام جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه متعلق بتضيء، ومنيرة حال من فاعل تضيء منصوب بالفتحة، وكجمانة الكاف حرف تشبيه وجر، وجمانة بضم الجيم حبة من فضة مجرور به بالكسرة والجار والمجرور متعلق بتضيء، والبحري مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على الياء، وسل فعل ماضٍ مبني للنائب، ونظامها نائب عن الفاعل مرفوع بالضمّة والهاء ضمير في محل جر مضاف إليه، والجملة صفة لجمانة.

والمعنى: أن تلك البقرة تضيء في غلس الظلام وتلمع كلمعان حبّة الفضة التي سلت من خيطها.

والشاهد: في قوله منيرة فإنه حال مؤكّدة لعاملها.

١٠٧ ـ ولقد عَلِمْتُ بأنَّ دينَ مُحمَّدٍ مِنْ خيرِ أديانِ البريَّةِ دينَا

قائله أبو طالب عمّ النبيّ ﷺ.

الإعراب: ولقد الواو عاطفة واللام داخلة في جواب قسم محذوف تقديره قسمي، وقد حرف تحقيق، وعلمت أي: تيقنت فعل وفاعل وبأن الباء حرف جر زائد، وأن حرف توكيد ونصب، ودين اسمها منصوب بالفتحة، ومحمد عليه الصلاة والسلام مضاف إليه، ومن خير من حرف جر زائد على مذهب من يرى جواز زيادتها في الإثبات، وخير خبر أن مرفوع بضمّة مقدّرة

١٠٧ ـ البيت لأبي طالب في خزانة الأدب ٢/ ٧٦، ٩/ ٣٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٨؛ ولسان العرب ٥/ ١٤٤ (كفر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧٦.

ومنه قولُ الشاعر: [من البسيط]

١٠٨ ـ والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً، وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

.....

على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد وخير مضاف، وأديان مضاف إليه مجرور بالكسرة وهو مضاف، والبرية مضاف إليه مجرور بالكسرة، وديناً تمييز مؤكد، وجملة أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء الزائدة، أي: ديانة، والجار والمجرور في محل نصب سدَّ مسدَّه مفعولا علم.

ومعنى البيت ظاهر.

والشاهد: في ديناً فهو تمييز مؤكّد لأن معناه مفهوم من الكلام الذي هو فيه.

١٠٨ ـ والتَّغْلبيُّونَ بِئْسَ الفحْلُ فَحْلُهُمُو فَحْلًا وأُمُّهُمو زَلَّاء مِنطِيقُ

قائله جرير في هجاء الأخطل.

الإعراب: والتغلبيون الواو بحسب ما قبلها، والتغلبيون جمع تغلبي بفتح التاء وسكون الغين وكسر اللام مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم، وجملة بئس... الخ في محل رفع خبره، والرابط الضمير في فحلهمو، وبئس فعل ماضٍ مفيد للذم، والفحل فاعله مرفوع بالضمّة، والجملة من الفعل والفاعل في محل جرّ مضاف إليه والميم حرف دالّ على الجمع والواو حرف إشباع والرابط العموم، وفحلاً تمييز محوّل عن الفاعل والأصل: بِئْس فحل الفحل فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه، فصار: بئس الفحل، ثم جيء بالمحذوف وجعل تمييزًا مؤكّدًا للفاعل وتوكيدًا لفظيًا، وأمُّهمو الواو عاطفة وأمّهمو مبتدأ والهاء مضاف إليه والميم علامة على الجمع والواو للإطلاق، وزلاَّء خبره، ومنطيق خبر بعد خبر، والجملة معطوفة على جملة بئس في محل رفع.

والمعنى: أن هؤلاء القوم مذمومون لرداءة أبيهم لأنهم غير عريق في النسب ورذالة أمّهم لأنها قليلة لحم الإليتين فتتأزر بالإزار لتعظم به عجيزتها.

---

١٠٨ ـ البيت لجرير في ديوانه ص ١٩٢؛ والدرر ٥/٢٠٨؛ وشرح التصريح ٢/٩٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٧؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٥٥ (نطق)؛ والمقاصد النحوية ٤/٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٧٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/٨٦.

وسيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ يمنع أن يقال: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ»، وتأوَّلُوا «فحلاً» في البيت على أنه حال مؤكدة، والشواهد على جواز المسألة كثيرة؛ فلا حاجة إلى التأويل، ودخولُ التمييزِ في باب «نعم» و«بئس» أكثرُ من دخُول الحال.

* * *

.....

والشاهد: في فحلاً حيث جاء تمييزًا مؤكّدًا كما علمت، وفيه شاهد آخر وهو الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، وهو خلاف القياس.

[الفصل السابع عشر: المستثنى]

[١ ـ المستثنى بـ «إلَّا»]:

ص ـ والمُسْتَثْنَى بِـ «إلاَّ» مِنْ كَلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ، نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٩٤]، فَإنْ فُقِدَ الإيجَابُ تَرَجَّحَ البَدَلُ في المُتَّصِلِ، نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، والنَّصْبُ في المُنْقَطِعِ عِند بَنِي تَمِيم، وَجَبَ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ، نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، ما لَم يَتَقَدَّمْ فِيهِما فالنَّصْبُ، نحو قوله: [من الطويل]

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

(و) منها:

(المستثنى)

وهو كما قال الرضي: المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا، وهو من حيث هو منصوب وغيره، وذكر غير المنصوب معه إنما هو على سبيل الاستطراد وإفادة لتمام القسمة وإن كان مما ليس الكلام فيه. وأما الاستثناء فهو إخراج بإلا أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكمًا من متعدد، وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع. وأدوات الاستثناء ثمانية، وهي أربعة أقسام: ما هو حرف وهو إلا، وما هو فعل وهو ليس ولا يكون، وهو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا، وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها. وبدأ بالكلام على المستثنى (**بإلا**) لأنها أصل أدوات الاستثناء وغيرها يقدّر بها، وإن كان الأول البداءة بما هو متعيّن نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل في الشذور. ثم المستثنى بإلا له أحوال؛ لأنه إن

.....

.....

كان **(من كلام تام)** بأن كان المستثنى منه مذكورًا **(موجب)** بفتح الجيم بأن لم يسبق بنفي أو شبهه وجب نصبه بها على الأصح، سواء كان الاستثناء متصلاً **(نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩])**، أو منقطعًا نحو: قام القوم إلا حمارًا تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مرّ أم تقدم نحو: قام إلا زيدًا القوم **(فإن)** كان الكلام تامًا ولكن **(فقد)** منه **(الإيجاب)** بأن اشتمل على نفي أو شبهه **(ترجح)** عند البصريين **(البدل)**: أي اتّباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه بدل بعض من كل، والنسق عند الكوفيين على النصب **(في)** الاستثناء **(المتصل)** بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه **(نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٦٦])** برفع قليل على أنه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء، والدليل على أن الاتباع أرجح إجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: الآية ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحِجر: الآية ٥٦]، ولا يمنع ترجح البدل تأخّر صفة المستثنى منه على المستثنى خلافًا للمازني كما سيأتي، وإذا تعذّر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو: ما جاءني من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها إلا عمرو، وما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به بالرفع في الثلاثة على البدلية حملاً على المحل وبالنصب على الاستثناء.

(و) ترجح **(النصب)** على البدل **(في المنقطع)** بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه **(عند)** بني **(تميم)** نحو: ما قام أحد إلا حمارًا بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع أيضًا على البدلية إن صحّ حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه استدلالاً بقوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

و**(وجب عند الحجازيين)** وبلغتهم جاء التنزيل، **(نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النِّساء: الآية ١٥٧])** بالنصب في قراءة السبعة ونحو: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [الليل: الآيتان ١٩، ٢٠] بالنصب.

وأُجيب عن البيت بأن المراد بالأنيس ما يؤانس فهو أعمّ من الإنسان فيكون متصلاً لا منقطعًا وهذا كله **(ما لم يتقدم)** المستثنى على المستثنى منه **(فيهما)**: أي في المتصل

.....

أوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ العَوامِلِ، نحو: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ [القمر: ٥٠] ويُسَمَّى مُفَرَّغًا.

* * *

ش ـ من المنصوبات: المستثنى في بعض أقسامه.

والحاصلُ أنه إذا كان الاستثناء بـ «إلاَّ»، وكانت مسبوقَةً بكلام تامٍّ مُوجَبٍ، وجبَ بمجموع هذه الشروط الثلاثة نَصْبُ المستثنى، سواء كان الاستثناء متصلاً، نحو: «قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدًا»، وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٩٤]، أو منقطعًا، كقولك: «قَامَ القَوْمُ إلاَّ حِمَارًا»؛ ومنه في أَحَدِ القَوْلَيْنِ قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ٧٣ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠، ٣١].

فلو كانت المسألة بحالها، ولكنَّ الكلامَ السابقَ غيرُ مُوجَبٍ فلا يخلو: إما أنْ يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعًا:

فإنْ كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان:

والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب، فإن تقدم **(فالنصب)** حينئذ واجب كقول الكميت:

(وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب)

وإنما امتنع فيه الإبدال لأن التابع لا يتقدم على متبوعه، ومثله في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو: ما أتى أحد إلا أباك خير من زيد والراجح ما تقدم، وأما تقدم المستثنى على جزأي الكلام نحو: إلا زيدًا ما جاء أحد فغير جائز **(أو فقد التمام)** من الكلام المنفي بأن لم يصرّح فيه بالمستثنى منه **(فعلى حسب العوامل)** الواقعة قبل إلا يكون المستثنى ولا عمل للا فيه بل العمل لما قبلها، فإن اقتضى الرفع رفع ما بعدها **(نحو: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ [القَمَر: الآية ٥٠])** أو النصب نصب نحو: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء: الآية ١٧١]، أو الجرّ جرّ نحو: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العَنكبوت: الآية ٤٦]، **(ويسمى)** هذا الاستثناء **(مفرغًا)** لأن ما قبل إلا تفرّغ للعمل فيما بعدها وإن كان المستثنى منه مقدّرًا في التحقيق

.....

أحدهما: أن يُجعَل تابعًا للمستثنى منه، على أنه بَدَلٌ منه بدلَ بعضٍ من كلٍّ، عند البصريين، أو عطفُ نَسَقٍ عند الكوفيين.

والثاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربيّ جيد، والإتْباعُ أجْوَدُ منه.

ونعني بغير الإيجاب النفي والنَّهيَ والاستفهامَ، مثال النفي قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وقرأ السبعة ـ غير ابن عامر ـ بالرفع على الإبدال من الواو في «ما فعلوه»، وقرأ ابنُ عامر وحدَه بالنصب على الاستثناء، ومثالُ النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من «أحد»، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون مستثنى من «أحد»، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأنّ مَرْجِعَ القراءة الروايَةُ لا الرأيُ؛ والثاني: أن يكون مستثنى من «أهلك»، فعلى هذا يكون النصبُ واجبًا، ومثالُ الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، قرأ الجميعُ بالرفع على الإبدال من الضمير في «يقنط» ولو قرىء «الضالين» بالنصب على الاستثناء لجاز، ولكن القراءة سُنَّة مُتَّبَعَةٌ.

وإن كان الاستثناء منقطعًا، فأهْلُ الحجاز يُوجبُونَ النَّصْبَ فيَقُولونَ: «ما فيها أحَدٌ إلاّ حمارًا»، وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، ويقرؤون: «إلاّ اتّباعُ الظَّنّ» بالرفع، على أنه بدل من «العِلْم» باعتبار الموضع، ولا يجوزُ أن يُقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأن الخافض له «مِن» الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفْهَم عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

لجواز ما قام إلا هند وامتناع قام هند، وشرط صحة التفريغ تقدّم نفي أو شبهه، فلو قال أو فقد: أي التمام والإيجاب لكان أولى.

* * *

.....

وإذا تَقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه، وجَبَ نَصْبُهُ مطلقًا، أي: سواء كان الاستثناء منقطعًا، نحو: «ما فِيهَا إلا حِمَارًا أَحَدٌ» أو متَّصلاً، نحو: «ما قَامَ إلاَّ زَيْدًا القَوْمُ». قال الكُمَيْتُ: [من الطويل]

١٠٩ ـ وَمَـا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ وَمَـا لِيَ إِلَّا مَـذْهَـبَ الْحَـقِّ مَـذْهَـبُ

وإنما امتنع الإتباعُ في ذلك لأن التابع لا يتقدَّمُ على المتبوع.

وإن كان الكلامُ السابقُ على «إلا» غَيْرَ تامٍّ ـ ونعني به ألا يكون المستثنى منه مذكورًا ـ فإن الاسم المذكور الواقع بعد «إلا» يُعْطى ما يستحقّه لو لم توجد «إلاَّ» فيقال: «ما قامَ إلاَّ زَيْدٌ» بالرفع، كما يقال: «ما قامَ زَيْدٌ»، و«ما رَأَيْتُ إلاَّ زَيْدًا» بالنصب، كما

.....

---

١٠٩ ـ وما لِيَ إلّا آلَ أحمدَ شِيعَةٌ وما لِيَ إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

قائله الكميت، وهو من قصيدة مدح بها آل البيت.

الإعراب: وما الواو عاطفة على ما قبلها، وما نافيه، ولِيَ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم، وإلا أداة استثناء، وآل منصوب بإلاَّ على الاستثناء، وأحمد مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، وشيعة أي: ناصر مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، وإعراب عجز البيت كإعراب صدره إلاَّ الحقّ فهو مجرور بالكسرة على الأصل.

والمعنى: ليس لي ناصر ينصرني ويعينني إلا آل النبيّ سيّدنا محمد عليه الصلاة والسلام، وما لي طريق أسلكه إلا طريق الحقّ.

والشاهد: في قوله: آل ومذهب حيث نصبهما على الاستثناء مع تقدّمهما على المستثنى منه، وهو شيعة، ومذهب مع أن الكلام غير موجب، وهي لغة شائعة فصيحة.

---

١٠٩ ـ البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٠؛ والإنصاف ص ٢٧٥؛ وتخليص الشواهد ص ٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣١٤، ٣١٩، ٩/ ١٣٨؛ والدرر ٣/ ١٦١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٥٥؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٢ (شعب)؛ واللمع في العربية ص ١٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٠٨؛ ومجالس ثعلب ص ٦٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٩٨.

يقال: «ما رَأَيْتُ زَيْدًا»، و«ما مَرَرْتُ إلاَّ بِزَيْدٍ» بالجر، كما يقال: «ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، ويُسَمَّى ذلك استثناء مُفَرَّغًا؛ لأن ما قبل «إلاَّ» قد تَفَرَّغ لطلبِ ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه، والاستثناء في ذلك كله من اسمٍ عامٍّ محذوف؛ فتقدير: «ما قامَ إلاَّ زَيْدٌ»: ما قامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ، وكذا الباقي.

* * * * *

[٢ ـ المستثنى بـ «غير» و«سوى» و«خلا» و«عدا»...]:

ص ـ ويُسْتَثْنَى بِـ« غَيْرٍ» و«سِوَى» خافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بإعْرَابِ الاسْمِ الذي بَعْدَ «إلاَّ»، وبـ «خَلا»، و«عَدَا»، و«حَاشا»، نَوَاصِبَ أو خَوَافِضَ، وبـ «ما خَلا»، وبِـ «ما عَدَا»، و«لَيْسَ»، و«لاَ يَكُونُ»، نَوَاصِبَ.

* * *

(ويستثنى بغير وسوى خافضتين) للمستثنى دائمًا بإضافتهما إليه **(معربين)** أي: غير لفظًا وسوى تقديرًا **(بإعراب الاسم الذي)** يقع **(بعد إلا)** وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب النصب في نحو: قام القوم غير أو سوى زيد، وما رأيت غير أو سوى زيد، ويترجح عند تميم في نحو: ما فيها أحد غير أو سوى زيد، والبدل في نحو: ما جاء أحد غير أو سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل أو مفعول أو غير ذلك في نحو: ما قام غير أو سوى زيد وما مررت بغير أو بسوى زيد وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجّاجي واختاره ابن مالك لورودها فاعلاً في حكاية الفرّاء أتاني سواك، ومبتدأ في قوله: «فسواك بائعها وأنت المشتري» واسمًا لليس في قوله:

أأترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة إني إذًا لصبور

ومجرورة في قوله ﷺ: «دعوت ربي أن لا يسلط على أُمتي عدوًّا من سوى أنفسهم»، ومذهب الجمهور أنها لا تستعمل إلا ظرفًا ولا تخرج عنه إلا في الضرورة.

وقال الرماني: إنها تستعمل ظرفًا غالبًا وكغير قليلاً واختاره في الأوضح والجامع وفيها أربع لغات: كسر السين مقصورة وممدودة، وضمّها مقصورة وفتحها ممدودة.

.....

ش ـ الأدواتُ التي يستثنى بها ـ غير إلاّ ـ ثَلاثَة أقْسَامٍ: ما يخفض دائمًا، وما ينصب دائمًا، وما يخفض تارة وينصب أخرى.

فأما الذي يخفض دائمًا فَـ «غَيْر» و«سِوَى»؛ تقول: «قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»، و«قَامَ القَوْمُ سِوَى زَيْدٍ» بخفض «زَيْدٍ» فيهما. وتُعْرَبُ «غَيْرُ» نَفْسُها بما يستحقه الاسْمُ الوَاقِعُ بعد «إلاّ» في ذلك الكلام؛ فتقول: «قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»، بنصب «غير»، كما تقول: «قامَ القَوْمُ إلاّ زَيْدًا»، بنصب «زيد»، وتقول: «ما قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»، و«غَيْرُ زَيْدٍ» بالنصب والرفع، كما تقول: «ما قامَ القَوْمُ إلاّ زَيْدًا، وإلاّ زَيْدٌ». وتقول: «ما قامَ القَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ» بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فَقِسْ. وهكذا حكم «سوى» خلافًا لسيبويه، فإنَّه زعم أنها واجبَةُ النصب على الظرفية دائمًا.

(و) يستثنى (**بخلا وعدا**) مجرّدين عن ما (**وحاشا**) ولا تصحب ما (**نواصب**) للمستثنى على تقدير كونها أفعالاً جامدة متعدية إليه استتر فاعلها فيها، وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو على البعض المفهوم من الكل السابق، وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها؟ قولان: صحّح ابن عصفور منهما الثاني (**أو خوافض**) له على تقدير أنها حروف جر.

واختار في المغني أنها غير متعلقة بشيء وفيه يجوز في نحو: قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبًا وكونه مجرورًا فإذا قلت: حاشاي تعيّن الجر أو حاشاني تعيّن النصب وكذا القول في: خلا وعدا. انتهى.

وإذا ولي حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعًا إذ لا يدخل جار على جار، والصحيح أنها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، ومعناه: التنزيه، فمَن قال: حاشا لله كأنه قال: تنزيهًا لله، واللام حينئذ مقوية للعامل كما في ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هُود: الآية ١٠٧]، قال في المغني: ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهذا كقولهم رعيًا لك.

(و) يستثنى (**بما خلا وما عدا وليس ولا يكون نواصب**) للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيًا، وإنما وجب النصب بعد الأوّلين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف، لكن نصّ في التسهيل أنها لا توصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل.

.....

الثاني: ما يَنْصِبُ فقط، وهو أربعة: «لَيْس»، و«لاَ يَكُونُ»، و«مَا خَلا»، و«ما عَدَا»، تقول: «قامُوا لَيْسَ زَيْدًا»، و«لا يَكُونُ زَيْدًا»، و«مَا خَلاَ زَيْدًا»، و«ما عَدَا زَيْدًا». وفي الحديث: «ما أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ»، وقال لبيد: [من الطويل]:

١١٠ ـ أَلَا كُلُّ شَيءٍ ـ ما خَلَا الله ـ باطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ ـ لا مَحَالَةَ ـ زَائِلُ

وانتصابه بعد «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ» على أنه خَبَرُهمَا، واسمهما مستتر فيهما، وانتصابه بعد «ما خَلا» و«ما عَدَا» على أنه مفعولهما، والفاعل مستتر فيهما.

وجوّز بعضهم الجر بهما بتقدير ما زائدة. وردّه في المغني وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف، لكن هل هو الحال والمعنى: قاموا مجاوزين زيدًا أو على الظرفية على

---

١١٠ ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خَلَا اللهَ باطِلُ وكلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ

قائله لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه.

الإعراب: ألا حرف استفتاح وتنبيه، وكل مبتدأ مرفوع بالضمّة، وشيء مضاف إليه مجرور بالكسرة، وما زائدة، وخلا فعل استثناء وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره هو: أي البعض، واسم الجلالة منصوب بالفتحة على أنه مفعول خلا، وباطل أي: هالك خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة، وكل مبتدأ أيضًا مرفوع بالضمّة، ونعيم مضاف إليه مجرور بالكسرة، ولا نافية للجنس تعمل عمل أن، ومحالة ـ بفتح الميم ـ أي: لا بدّ اسمها مبنيّ معها على الفتح وخبرها محذوف، أي: موجودة، وزائل خبر المبتدأ الذي هو كل الثاني، وجملة لا مَحالة اعتراض بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب.

والمعنى: كل ما سوى الله سبحانه وتعالى هالك، ونعيم الدنيا كلّه زائل.

---

١١٠ ـ البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٨٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧؛ والدرر ١/ ٧١؛ وديوان المعاني ١/ ١٨؛ وسمط اللآلي ص ٢٥٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١١؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٧٨؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٧٣؛ ولسان العرب ٥/ ٣٥١ (رجز)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥، ٧، ٢٩١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢١١؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩؛ والدرر ٣/ ١٦٦؛ ورصف المباني ص ٢٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣؛ واللمع ص ١٥٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦.

الثالث: ما يخفض تارة وينصب أخرى، وهو ثلاثة: «خَلا»، و«عَدَا»، و«حاشا»، وذلك لأنها تكون حروفَ جر وأفعالاً ماضية: فإن قَدَّرْتَها حُرُوفًا خفضت بها المستثنى، وإن قدَّرتَها أفعالاً نصبتَه على المفعولية، وقَدَّرْتَ الفاعلَ مُضمرًا فيها.

* * * * *

حذف مضاف والمعنى: قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا؟ فيه قولان، وإنما وجب نصب المستثنى بعد الأخيرين لأنه خبرهما واسمهما مستتر فيهما، والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطع.

وأفهم كلامه أن جواز الوجهين في خلا وعدا إذا تجرّد عن ما وأن حاشا لا تقترن بما وهو كذلك.

* * *

والشاهد: في ما خلا حيث جاء ما بعدها منصوبًا على المفعولية، وهي من أدوات الاستثناء.

[الفصل الثامن عشر: المخفوضات]

[١ ـ المجرور بالحرف]:

ص ـ بابٌ: يخفضُ الاسمُ إمّا بحَرْفٍ مُشتَرَكٍ، وهُوَ: «مِنْ»، و«إلَى»،

(باب) في ذكر المخفوضات

وهي ثلاثة أقسام: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالمضاف ويرجع إليهما المخفوض من التوابع، ومخفوض بالمجاورة وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدّم الأول لأنه الأصل، ثم إنه نوعان: ما يجرّ الظاهر والمضمر وما يجرّ الظاهر فقط. وأشار إلى الأول مبتدئًا به لعمومه بقوله: **(يخفض الاسم إما بحرف مشترك)** بين الظاهر والمضمر **(وهو)** سبعة. **(من)** نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: الآية ٧]، وهي لبيان الجنس نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: الآية ٣٠]، وللتبعيض نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٨]، ولابتداء الغاية مكانًا أو زمانًا أو غيرهما نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: الآية ١]، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ﴾ [النمل: الآية ٣٠]، وللبدل نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [التوبة: الآية ٣٨]، وللتعليل نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: الآية ٢٥]، وللتأكيد بعد نفي أو شبهه نحو: ما لباغٍ من مفر و﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: الآية ٣]، وللاستعلاء نحو: ﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٧]، وللظرفية نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: الآية ٤٠]، **(وإلى)** نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: الآية ٤٨]، ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فصلت: الآية ٢١]، وهي لانتهاء الغاية مطلقًا نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: الآية ١]، ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٧]، وللمصاحبة نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢]، وللظرفية نحو:

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلي به القار أجرب

.....

و«عَنْ»، و«عَلَى»، و«فِي»، و«اللَّامُ»، و«البَاءُ» لِلقَسمِ وغَيرِهِ، أو مُختَصٌّ بالظَّاهِرِ، وهُو: «رُبَّ»، و«مُذْ»، و«مُنْذُ»، و«الكافُ»، و«حَتَّى»، وواوُ القَسَمِ، وتاؤُهُ.

* * *

وغير ذلك.

(وعن) نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: الآية ٢٩]، ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: الآية ٤٣]، وهي للمجاوزة كسرت عن البدل وللبعدية نحو: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: الآية ١٩]، وللبدل نحو: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: الآية ٤٨]، وللاستعلاء نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: الآية ٣٨]، وللتعليل نحو: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: الآية ١١٤] وغير ذلك.

(وعلى) نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: الآية ٢٢]وهي للاستعلاء، أي العلو وهو حسّيّ كما مر، ومعنوي نحو: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: الآية ٥]، وللمصاحبة نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: الآية ٦]، وللظرفية نحو: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: الآية ١٠٢]، وللمجاوزة نحو: (إذا رضيت على بنو قشير)، وللتعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٨٥]، ولغير ذلك.

(وفي) نحو: ﴿فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [يونس: الآية ٩]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: الآية ٧١] وهي للظرفية: أي حلول الشيء في غيره حقيقة أو مجازًا.

قال الجرجاني: فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء والمظروف تحيّز نحو الدرهم في الكيس، والمجازية إذا فقد الاحتواء نحو: زيد في البرية، أو التحيّز نحو: في صدر فلان علم أو فقدا معًا نحو: في نفسه علم، وللمصاحبة نحو: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: الآية ٣٨]، وللسببية نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: الآية ١٤]، وللاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: الآية ٧١] ولغير ذلك.

(واللام) نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٤] له ما فيها وهي للملك نحو: المال لزيد، وللاختصاص نحو: الجنة للمتقين، وللاستحقاق نحو: النار للكافرين: أي

.....

.....

عذابها، وللتعليل نحو: وإني لتعروني لذكراك هزّة، وللتعجب نحو: لله درك فارسًا، وللاستعلاء نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسرَاء: الآية ١٠٧]، وللقسم نحو: لله لا يؤخر الأجل، وللعاقبة نحو:

لدوا للموت وابنو للخراب فكلكم يصير إلى التراب

ولغير ذلك.

(والباء) ولا فرق بين أن تكون **(للقسم)** نحو: بالله لأفعلن وبه لتفعلن **(أو غيره)** من تبعيض نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسَان: الآية ٦]، واستعانة نحو: كتبت بالقلم، وظرفية نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القَمَر: الآية ٣٤]، ومصاحبة نحو: ادخلوا باللص، وسببية نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النِّساء: الآية ١٥٥]، وتعويض نحو: بعت هذا بهذا، وتوكيد نحو: ﴿فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [يُونس: الآية ٢٩]، وكفى بجسمي نحولاً أنني رجل، وبدل نحو: ما يسرني أنني شهدت بدرًا بالعقبة وتعدية نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧]، ومجاوزة نحو: ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفُرقان: الآية ٥٩]، وإلصاق حقيقة نحو: بقلبي غرام: أي لصق به بمعنى قام به، أو مجازًا نحو: مررت بزيد، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب منه.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: **(أو مختص بالظاهر)** أي: يخفضه **(وهو)** سبعة أيضًا: وهي موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في الأول كثير ومنه: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الحِجر: الآية ٢]، ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض، ولا يجرّ بها إلا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظًا ومعنى أو معنى فقط نحو: رُبَّ رجل وأخيه، والغالب في هذا الظاهر وصفه، كما أن الغالب حذف متعلقاتها ومضيه، وقد تحذف فيحجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله

وبعد الفاء قليل كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

.....

.....

وبعد بل أقل كقوله:

بل بلد ملء الفجاج قتمه

وقد تجرّ (رُب) ضمير الغيبة فيلزم إفراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو: ربه رجلاً أو امرأة أو رجلين أو رجالاً أو نساء.

(ومذ ومنذ) ولا يجرّ بهما إلا نوع خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيًا كان وهما فيه لابتداء الغاية نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة أو حاضرًا، وهما فيه للظرفية نحو: ما رأيته منذ يومنا.

قال في الجامع: ولك رفع تاليهما خبرًا عنهما فمنعهما الابتداء أو الأمد، ويردان ظرفين مضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلّة.

(والكاف) وهي للتشبيه نحو: زيد كالأسد وللتعليل نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٨]، وللتوكيد نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] ولغير ذلك وجرّها للضمير شاذ.

(و) كذلك (حتى) وهي لانتهاء الغاية مطلقًا ولا تكون جارّة إلا آخرًا أو متصلاً بآخر، فلا يقال: سهرت البارحة حتى نصفها، ثم إن كان ما بعدها اسمًا غير داخل فيما قبلها، إما لكونه غير جزء له نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القَدر: الآية ٥] أو لكونه جزءًا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو: صمت الأيام حتى يوم العيد فالجر بها متعيّن وإن كان جزءًا مما قبلها، ولم يتعذّر دخوله نحو: صمت الأيام حتى يوم الثلاثاء فالجرّ بها جائز ويجوز العطف.

[فائدة] متى دلّت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فواضح أنه يعمل به وإلا فأقول: أصحّها الدخول مع حتى دون إلى حملاً على الغالب؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في إلى والدخول في حتى فإن كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقًا لأنها بمنزلة الواو.

.....

ش ـ لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات، شَرَعْتُ في ذكر المجرورات، وقَسَّمْتُ المجرورات إلى قسمين: مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بالإضافة، وبدأت بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل.

والحروف الجارَّة عشرون حرفًا، أَسْقَطْتُ منها سبعة ـ وهي: «خلا»، و«عدا»، و«حاشا»، و«لعَلَّ»، و«متى»، و«كَيْ»، و«لوْلاَ» ـ وإنما أسقطت منها الثلاثة الأُوَلَ، لأني ذكرتها في الاستثناء، فاستغنيتُ بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأنّ «لَعَلَّ» لا يُجَرُّ بها إلاَّ عقيلٌ، قال شاعرهم: [من الوافر]

١١١ ـ لَعَـلَّ اللَّهِ فَـضَّـلَكُـمْ عَـلَيْـنَـا بِـشَـيْءٍ أَنَّ أُمَّـكُـمُ شَـرِيـمُ

(و) الواو أي: (**واو القسم**) نحو: والله والنبي والكعبة، وهي مع ما قبلها لا تختصّ بظاهر معين.

(و) التاء أي: (**تاؤه**) ولا يجرّ بها إلا لفظ الجلالة ورُبَّ مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم نحو: تالله وترب الكعبة وتربي لأفعلن، وقولهم تالرحمٰن وتحياتك نادر، ومن

شواهد حروف الجر

١١١ ـ لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكم عَلَينا بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمُو شَرِيم

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: لعلّ حرف ترجّح وجر شبيه بالزائد، والله مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد، وفضّلكم فضّل فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على اسم الجلالة الذي هو مبتدأ، والكاف مفعوله في محل نصب، والميم حرف دالّ على الجمع، وعلينا جار ومجرور متعلق بفضّل، وبشيءٍ كذلك، وجملة فضّل في محل رفع خبر المبتدأ، وأن بفتح الهمزة حرف توكيد ونصب من أخوات إن، وأمّكمو أمّ اسمها منصوب بالفتحة، والكاف في محل جرّ مضاف إليه، والميم حرف دالّ على

---

١١١ ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧؛ والجنى الداني ص ٥٨٤؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٢؛ ٤٢٣، ٤٣٠؛ ورصف المباني ص ٣٧٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٧؛ والمقرب ١/ ١٩٣.

و«مَتَى» لا يُجَرُّ بها إلا هُذَيل، قال شاعرهم يصف السَّحاب: [من الطويل]

١١٢ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد مرّ الكلام عليها، ومنها أيضًا لعل ومتى وكي ولولا وإنما أسقطها لأن الجرّ بها شاذ.

الجمع، والواو للإشباع، وشريم خبرها مرفوع، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر بدل من شيء بدل كل من كل، أي: بشرم أمكم.

والمعنى: لعلّكم فضّلتم وزدتم علينا بشرم أمكم بصيرورة مسلكيها واحدًا، وهو تهكّم واستهزاء.

والشاهد: في لعلّ حيث جرت اسم الجلالة في لغة عقيل بالتصغير.

١١٢ ـ شَرِبنَ بماءِ البحرِ ثم ترَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنّ نئيجُ

قائله ذؤيب يصف السحاب.

الإعراب: شربن فعل وفاعل الفعل شرب والنون ضمير النسوة عائد على السحاب فاعل مبنيّ على الفتح في محل رفع، وبماء: أي من ماء جار ومجرور متعلق بشربن في محل نصب مفعول به، والبحر مضاف إليه مجرور بالكسرة، وثم حرف عطف، وترفّعت ترفّع فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي عائد على السحاب، والجملة عطف على الجملة التي قبلها لا محلّ لها من الإعراب، ومتى بمعنى من حرف جر، ولجج مجرور به وعلامة جرّه الكسرة والجار والمجرور بدل من ماء البحر بدل بعض من كل والضمير العائد عليه محذوف أي: منه، وخضر صفة للجج، ولهنّ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ونئيج

---

١١٢ ـ البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١؛ والأشباه والنظائر ٤/٢٨٧؛ وجواهر الأدب ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٧/٩٧ ـ ٩٩؛ والخصائص ٢/٨٥؛ والدرر ٤/١٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣٥، ٤٢٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٨؛ ولسان العرب ١/٤٨٧ (شرب)، ٥/١٦٢ (مخر)؛ ١٥/٤٧٤ (متى)؛ والمحتسب ٢/١١٤؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٤٩؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥؛ والأزهية ص ٢٨٤؛ وأوضح المسالك ٣/٦؛ والجنى الداني ص ٤٣، ٥٠٥؛ وجواهر الأدب ص ٤٧، ٣٧٨؛ ورصف المباني ص ١٥١؛ وشرح الأشموني ص ٢٨٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٥؛ ومغني اللبيب ص ١٠٥؛ وهمع الهوامع ٢/٣٤.

و«كي» لا يُجَرُّ بها إلا «ما» الاستفهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن عِلّةِ الشيء: «كَيْمَهْ؟»، بمعنى: لِمَه؟، و«لولا» لا يُجَرُّ بها إلا الضمير في قولهم: «لَوْلاَيَ»، و«لَوْلاَكَ»، و«لَوْلاَهُ»، وهو نادر، قال الشاعر: [من السريع]

١١٣ ـ أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلاكَ في ذَا العامِ لَمْ أَحْجُجِ

[تنبيه]: قال ابن عصفور في شرح الجمل: حروف الجر على أربعة أقسام: قسم لا يستعمل إلا حرفًا.

أي: صوت عال مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من فاعل شربن.

والمعنى: أن السحاب جذبت الماء من معظم البحر في حال كونها مصوتة بأعلى صوت، ثم صعدت إلى الجوّ.

والشاهد: في متى حيث جرت لجج على لغة هذيل بالتصغير.

١١٣ ـ أومَتْ بعينَيها مِنَ الهَوْدَجِ لولَاكَ في ذَا العَامِ لَمْ أحجُجِ

قائله عمر بن أبي ربيعة.

الإعراب: أومت فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على محبوبته، وبعينيها ومن الهودج متعلقات بأومت، ولولاك لولا حرف جر شبيه بالزائد، والكاف المفتوحة ضمير المخاطب القائل مبنيّ على الفتح في محل جرّ، وفي حرف جر، وذا اسم إشارة مبنيّ على السكون في محل جرّ متعلق بأحجج، والعام بالجر بدل من ذا أو نعت، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وأحجج فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وكسره عارض وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وجملة لم أحجج جواب لولا، وجملة لولاك... الخ في محل نصب مقول لقول مقدّر.

والمعنى: أشارت محبوبتي بعينيها وهي راكبة على مطيّتها في هودجها قائلة في تلك الإشارة: لولا محبّتك لما حججت في هذا العام.

---

١١٣ ـ البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢؛ وكتاب الصناعتين ص ١١٤؛ وللعرجي في الدرر ٤/ ١٧٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٩٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.

وأنكر المبرّد استعماله، وهذا البيت ونحوه حُجَّةٌ لسيبويه عليه، والأكثَرُ في العربية «لولا أنا»، و«لولا أنْتَ»، و«لَوْلاَ هُوَ»، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

وتنقسمُ الحروف المذكورة إلى ما وُضِعَ على حرفٍ واحد، وهو خمسة: الباء، واللام، والكاف، والواو، والتاء؛ وما وُضِعَ على حرفين، وهو أربعة: «مِنْ»، و«عَنْ»، و«في»، و«مُذْ»، وما وُضع على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة: «إلى»، و«على»، و«مُنْذ»، وما وضع على أربعة، وهو «حَتَّى» خاصة.

وتنقسم أيضًا إلى ما يَجُرُّ الظاهر دُون المضمر، وهو سبعة: «الواو»، و«التاء»، و«مُذْ»، و«مُنْذُ»، و«حتى»، و«الكاف»، و«رُبَّ»، وما يجر الظاهرَ والمضمرَ، وهو البواقي.

ثم الذي لا يَجُرُّ إلا الظاهرَ ينقسمُ إلى ما لا يجرّ إلاّ الزمان، وهو «مذ»، و«منذ»؛ تقول: «ما رأيتُهُ مذ يومين، أو مُنْذُ يومِ الجمعة»، وما لا يجُرُّ إلا النكراتِ، وهو «رُبَّ»، تقول: «رُبّ رَجُلٍ صالح»، وما لا يجرُّ إلا لفظ الجلالة، وقد يجر لفظ «الرَّبِّ» مُضافًا إلى الكعبة وقد يجرّ لفظ «الرحمٰن»، وهي التاء، قال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، و﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وهو كثير، وقالوا: «تَربِّ الكَعْبَةِ لأفْعَلَنَّ كذا»، وهو قليل، وقالوا: «تالرَّحمٰنِ لأفْعَلَنّ كذا» وهو أقَلُّ. وما يجرُّ كلَّ ظاهرٍ، وهو الباقي.

* * * * *

وقسم يستعمل حرفًا واسمًا وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه، وقسم يستعمل حرفًا وفعلاً وهو حاشا وخلا، وقسم يستعمل حرفًا واسمًا وفعلاً وهو على. انتهى.

وكخلا عدا كما مرَّ.

وفي الخبيصي أن اللام جاءت فعلاً في قولك لـ زيدًا ومن كذلك إذا كان أمرًا من مكان يمين وإلى اسمًا بمعنى النعمة وفي فعل أمر لمؤنث من وفى يفي واسمًا من الأسماء الستة.

* * *

والشاهد: في لولا حيث استعملت جارة.

[٢ ـ المجرور بالإضافة]:

ص ـ أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ عَلَى مَعْنَى اللاَّمِ كَـ «غُلامِ زَيْدٍ»، أَوْ «مِنْ» كَـ «خَاتَمِ حَدِيدٍ»، أَوْ «فِي»، كَـ «مَكْرِ اللَّيْلِ»، وتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً لأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ

ولما فرغ من القسم الأول أخذ يتكلم على الثاني فقال:

(أو بإضافة اسم)

أي: يخفض الاسم بما مرّ أو بسبب إضافة اسم إليه إذ العامل في المضاف إليه هو المضاف كما في الأوضح وغيره وهو الأصح لاتصال الضمير المضاف إليه به وهو لا يتصل إلا بعامله لا بالإضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافًا للأخفش، ولا الحرف المقدّر خلافًا لبعضهم والإضافة إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون لقيام المضاف إليه مقامه في نحو: ضاربًا زيد وتصحّ بأدنى ملابسة، ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف الآتي الدّالّ على المغايرة فدخل نحو: كاتب القاضي وأعجبني ضرب زيد عمرًا إذ المضاف في الأول وإن كان وصفًا ليس بعامل وفي الثاني وإن كان عاملاً ليس بوصف، وهذه الإضافة ثلاثة أقسام؛ لأنها إما **(على معنى اللام)** التي للملك أو لشبهه تحقيقًا حيث يمكن النطق بها **(كغلام زيد)** وتقديرًا حيث لا يمكن ذلك كذي مال وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو: صاحب ومكان ومصاحب **(أو)** على معنى **(من)** البيانية وذلك إذا كان المضاف عليه كلاًّ للمضاف وصالحًا للإخبار به عنه **(كخاتم** حديد) وثوب خزّ، ولك في هذا نصب الثاني على التمييز أو الحال واتباعه للأول بدلاً أو عطف بيان أو نعتًا بتأويله بالمشتق: أي مصوغ من حديد **(أو)** على معنى **(في)** الظرفية عند بعضهم، وذلك إذا كان الثاني ظرفًا الأول **(كمكر الليل)** وشهيد الدار. واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح وأكثرهم نفى هذا القسم، وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازًا.

(وتسمى) هذه الإضافة المنقسمة إلى ما ذكره محضة لأنها خالصة من تقدير الانفصال **(ومعنوية)** لإفادتها أمرًا معنويًا **(لأنها)** مفيدة **(للتعريف)** أي: لتعريف المضاف

.....

أو التَّخْصِيص، أو بإضَافَةِ الوَصْفِ إلى مَعْمُولِهِ، كـ ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، و«مَعْمُور الدَّار»، و«حَسَن الوَجْه»، وتُسَمَّى لَفْظِيَّةً؛ لأنَّها لمجرَّدِ التَّخْفِيفِ.

* * *

ش ـ لما فَرَغْتُ من ذكر المجرور بالحرف شَرَعْتُ في ذِكْرِ المجرور بالإضافة، وقسمته إلى قسمين:

أحدهما: أن لا يكون المضافُ صفةً والمضاف إليه مَعْمولاً لها. ويخرج من ذلك ثلاثُ صُوَرٍ، إحْدَاها: أنْ ينتفي الأمران معًا، كـ «غلام زَيْدٍ». والثانية: أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه مفعولاً لتلك الصفة، نحو: «كاتِبِ القَاضِي»، و«كاسِبِ عِيَالِهِ». والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضافُ صفة، نحو: «ضَرْبُ اللِّصِّ». وهذه الأنواع كلُّها تسمى الإضافةُ فيها إضافَةً معنوية، وذلك لأنَّها تُفِيدُ

بالمضاف إليه إن أو كان معرفة كضارب زيد أمس **(أو التخصيص)** أي: لتخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان نكرة كضار برجل أمس.

قال في المغني: والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخصّ من غلام لكنه يتميّز بعينه كما تميّز غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغّلاً في الإبهام كغير ومثل إذا أُريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة، أو واقعًا نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا أبًا له، ورُبَّ رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها **(أو بإضافة الوصف)** عطفًا على قوله أو بإضافة اسم فتكون قسيمًا له: أي يخفض الاسم بإضافة الاسم كما مرّ أو بإضافة الوصف العامل عمل الفعل **(إلى معموله)** بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال سواء كان اسم فاعل **(كـ ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: الآية ٩٥])** وضارب زيد الآن أو غدًا، أم اسم مفعول كمروع القلب **(ومعمور الدار)** الآن أو غدًا أم صفة مشبهة كعظيم الأمل **(وحسن الوجه، وتسمى)** هذه الإضافة غير محضة لأنها في تقدير الانفصال و**(لفظية)** لإفادتها أمرًا لفظيًا **(لأنها)** جيء بها **(لمجرد التخفيف)** في اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح كما في نحو: حسن الوجه، فإن في جرّه تخلّصًا من قبح رفعه لخلو

.....

أمرًا معنويًّا، وهو التعريفُ إنْ كان المضافُ إليه مَعْرِفة، نحو: «غلام زَيْدٍ»، والتخصيصُ، إنْ كان المضاف إليه نكرة، كـ «غُلامُ امرأة».

ثم إنَّ هذه الإضافة على ثلاثة أقسام؛ أحدها: أن تكون على معنى «في»، وذلك إذا كان المضاف إليه ظَرْفًا للمضاف، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]. الثاني: أن تكون على معنى «مِنْ»، وذلك إذا كان المضاف إليه كُلاً للمضاف، ويصحّ الإخبارُ به عنه، كـ «خاتم حديد»، و«باب سَاجٍ»، بخلاف نحو: «يَدِ زَيْدٍ»، فإنّه لا يصحّ أنْ يُخْبَر عن «اليد» بأنها «زَيْدٌ». الثالث: أن تكون على معنى اللام، وذلك فيما بقي، نحو: «غُلامُ زَيْدٍ»، و«يَدُ زَيْدٍ».

القسم **الثاني**: أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولهذا أيضًا ثلاثُ صُوَرٍ: إضافة اسم الفاعل، كـ «هذا ضارِبُ زَيْدٍ، الآن أو غدًا»، وإضافة اسم المفعول، كـ «هذا مَعْمُورُ الدَّار، الآنَ أو غدًا»، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، كـ «هذا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ»، وتسمى إضافة لفظية؛ لأنها تفيد أمرًا لفظيًا، وهو التخفيف. ألا ترى أن قولك: «ضَربُ زَيْدٍ» أخَفُّ من قولك: «ضَاربٌ زَيْدًا»، وكذا الباقي، ولا تفيدُ تعريفًا ولا تخصيصًا، ولهذا صحّ وصف «هَدْيًا» بـ «بالغ» مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وصحَّ مجيء «ثاني» حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩].

* * * * *

الصفة لفظًا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدّي فلا تفيد المضاف تعريفًا، ولهذا صحّ وصف النكرة به نحو: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥]، ووقوعه حالاً في نحو: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحَجّ: الآية ٩] ولا تخصيصًا لأن أصل ضارب زيد ضارب زيدًا لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الإضافة.

* * *

.....

ص ـ ولا تجامعُ الإضَافَةُ تَنوينًا، ولا نُونًا تَالِيَةً للإعْرَابِ مُطْلقًا، ولا «أل» إلاَّ في نحو: «الضَّارِبا زَيْدٍ»، و«الضَّارِبُو زَيْدٍ»، و«الضَّارِبُ الرَّجُلِ»، و«الضَّارِبُ رَأسِ الجانِي»، و«الرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلامِهِ».

* * *

ش ـ اعلم أنّ الإضافة لا تجمع مع التّنوين، ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع الألف واللام، تقول: «جاءني غُلامٌ يا هذا»، فتنوّن، وإذا أضفت، تقول: «جاءني غلامُ زَيْد»، فتحذفُ التّنوين، وذلك لأنّه يدلُّ على كمال الاسم، والإضافة تدلّ على نقصانه، ولا يكون الشيءُ كاملاً ناقصًا. وتقول: «جاءني مسْلمَانِ، ومُسْلِمُون»، فإذا أضفْتَ قلت: «مُسْلِمَاك، ومُسْلِمُوكَ»، فتحذف النونَ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨]، و﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، والأصل: «المقيمين»، و«الذائقون»، و«مرسلون»، والعلّةُ في حذف النون هي العِلّةُ في حذْف التّنوين؛ لكونها قائمةً مقام التّنوين. وإنّما قَيّدْتُ النونَ بكونها تاليةً للإعراب احترازًا من نوني المفرد وجمع التكسير. وكذلك كنونَي «حِينٍ» و«شَيَاطِينَ»، فإنهما مَتْلُوّانِ بالإعراب،

(ولا تجامع الإضافة) وجوبًا **(تنوينًا)** ولو مقدّرًا لأنه يدل على الانفصال والإضافة تدلّ على الاتصال فلا يجمع بينهما.

(ولا نونًا تالية للإعراب) وهي نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو **(مطلقًا)** عن التقييد بما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فإنها تجامعها لأنها غير تالية للإعراب بل هو تالٍ لها أو عليها **(ولا)** ما فيه **(أل)** لأن المقصود منها أصالة التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها ولهذا لا تجامع العلم بقية علميته، فلا يقال: الغلامي ولا زيدكم بل يجب حذف أل من الغلام.

ويقدّر في زيد الشيوع **(إلا في نحو الضاربا زيد)** مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف إليه معمول **(و)** نحو: **(الضاربو زيد)** مما المضاف فيه وصف مجموع على حدّ المثنى والمضاف إليه معموله **(و)** نحو **(الضارب الرجل)** مما المضاف إليه الوصف بأل أيضًا **(و)** نحو **(الضارب رأس الجاني)** مما المضاف إليه مضاف لما هي فيه **(و)** نحو: مررت بـ **(الرجل الضارب غلامه)** مما المضاف إليه مضاف لضمير عائد على ما هي فيه،

.....

تاليان له، تقول: «هذَا حِينٌ يا فَتى»، و«هؤلاء شَيَاطِينُ يا فَتَى»، فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون؛ فإذا أضفتَ قلت: «آتيك حينَ طلوعِ الشمس»، و«هَؤلاء شياطينُ الإنسِ»، بإثبات النون فيهما؛ لأنها مَتلُوَّة بالإعراب، لا تالية له.

وأما الألف واللام فإنك تقول: «جاء الغلام»، فإذا أضفتَ قلت: «جاء غلامُ زيدٍ»، وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف، فلو قلت: «الغلامُ زيدٍ» جمعت على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز.

ويستثنى من مسألة الألف واللام أنْ يكون المضافُ صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تُذكر؛ فحينئذ يجوزُ أن يجمع بين الألف واللام والإضافة.

أحدها: أن يكون المضاف مُثَنّى، نحو: «الضَّارِبا زَيدٍ».

الثاني: أن يكون المضاف جَمْعَ مذكرٍ سالمًا، نحو: «الضَّارِبُو زَيدٍ».

الثالث: أن يكونَ المضافُ إليه بالألف واللام، نحو: «الضَّاربُ الرَّجُلِ».

الرابع: أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، نحو: «الضاربُ رأسِ الرَّجُلِ».

الخامس: أنْ يكون المضافُ إليه مضافًا إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألف واللام، نحو: «مررت بالرجُل الضارِبِ غلامِهِ».

* * * * *

فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح، والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ذكرها في المغني.

* * *

.....

[الفصل التاسع عشر: شبه الفعل]

[١ ـ اسم الفعل وعمله]:

ص ـ بابٌ: يَعمَلُ عَمَلَ فِعلِهِ سَبعةٌ: اسمُ الفِعلِ، كـ «هَيهَاتَ»، و«صَه»، و«وَيْ» بمعْنَى: «بَعُدَ»، وَ«اسْكتْ»، و«أَعْجَبُ»؛ ولا يُحْذَفُ، ولا يَتَأَخَّرُ عن مَعمولِه، و﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] مُتَأَوَّلٌ، ولا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ، ويُجْزَمُ المُضَارِعُ في جَوَابِ الطَّلَبيِّ منه، نحو:

«مَكانَكِ تُحْمَدِي أوْ تَسْتَرِيحي»

(باب) في ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها

(**يعمل عمل فعله**) من الأسماء (**سبعة**) وزاد في الشذور اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة.

أحدها (**اسم الفعل**)

وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثّرًا بعامل، ويدلّ على اسميّته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل، والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل وأنه لا موضع له من الإعراب، وهو ثلاثة أنواع: ما هو بمعنى الماضي (**كهيهات**) بتثليث التاء وشتان وهو قليل (**و**) ما هو بمعنى الأمر نحو: (**صه**) ودونكه وعليكه وهو الغالب (**و**) ما هو بمعنى المضارع نحو (**وا**) وأوّه وأف وهو دون الأول فهيهات (**بمعنى**) بعد كقوله:

فهيهات هيهات العقيق ومَن به ... وهيهات خل بالعقيق نواصله

.....

.....

وشتان بمعنى افترق كقوله:

وشتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم

وقد تُزاد ما قبل فاعل شتان كقوله:

لشتان ما بين اليزيدين في الندى

(و) صه بمعنى **(اسكت)** ودونكه بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١٠٥] **(و)** بمعنى **(أعجب)** كقوله:

وا بأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذر عليه الزرنب

أو زنجبيل وهو عندي أطيب

ومثله وي وواهًا وأوه بمعنى أتوجع وأُفٍّ بمعنى أتضجر وهذه الأنواع كلها سماعية، والقياسي من اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كنزال وشذّ صوغه من الرباعي كقرقار بمعنى قرقر.

وقد يؤخذ مما مثّلنا أن اسم الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع من أول الأمر اسمًا للفعل كشتان، ومنقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل إليه كعليك وإليك، ثم إنه يعمل عمل مسمّاه فيرفع الفاعل ظاهرًا ومستترًا ويتعدّى إلى المفعول بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقًا، والتجرّد من العوامل وأن منه ما ينوب لزومًا نحو: واهًا وويهًا وجوازًا كصه ومه وذلك للتنكير، وأنه لا يؤكد بالنون **(ولا يحذف)** **(ولا يبرز ضميره)** ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سيأتي **(ولا يتأخر عن معموله)** لقصور درجته عن مسماه بسبب كونه فرعه في العمل خلافًا للكسائي **(و)** تمسكه بقوله تعالى: **(﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النّساء: الآية ٢٤])** وما أشبه ذلك لا حجة فيه؛ لأنه **(متأوّل)** على أنه مصدر منصوب بإضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [النّساء: الآية ٢٣] فكأنه قال: كتب الله ذلك عليكم كتابًا، وعليكم متعلق بالمصدر أو بالعامل أو المحذوف **(ويجزم)** الفعل **(المضارع في جواب الطلبي منه)** أي: من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل **(نحو)**

.....

ولا يُنْصَبُ.

* * *

ش ـ هذا الباب معقود للأسماء التي تعملُ عَمَلَ أفعالها، وهي سبعة؛ أحدها: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما سُمِّي به الماضي كـ «هَيْهَات» بمعنى «بَعُدَ»، قال الشاعر: [من الطويل]

١١٤ ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ ومَنْ بِهِ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

قوله:

(مكانك تحمدي أو تستريحي)

فمكانك بمعنى: اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فإن تثبتي تحمدي (و) لكنه (لا ينصب) في جواب الطلب منه، وإن كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول: نزال فنحدّثك النصب على الأرجح.

* * *

شواهد الأسماء التي تعمل عمل الفعل

١١٤ ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

قائله جرير.

الإعراب: فهيهات الفاء عاطفة على ما قبلها، وهيهات اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب على المشهور، وهيهات الثاني توكيد له، والعقيق اسم مكان فاعل بهيهات الأول، ومن الواو حرف عطف، ومن اسم موصول بمعنى الذي مبنيّ على السكون في محل رفع عطف على العقيق، وبه جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من لا محلّ لها من

---

١١٤ ـ البيت لجرير في ديوانه ص ٩٦٥؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٣؛ والخصائص ٣/ ٤٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٨، ٢/ ١٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣؛ وشرح المفصل ٤/ ٣٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٥٣ (هيه)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٧، ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٩٣، ٤/ ٨٧؛ وسمط اللآلي ص ٣٦٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١؛ والمقرب ١/ ١٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١١.

٢ ـ وما سمي به الأمر، كـ «صَهْ» بمعنى: اسكت، وفي الحديث «إذا قلتَ لصاحبك والإمَامُ يَخْطُبُ: صَهْ. فَقَدْ لَغَوْتَ»، كذا جاء في بعض الطُرق.

٣ ـ وما سُمِّي به المضارع، كـ «وَيْ» بمعنى: أعجَبُ، قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] أي: أعْجَبُ لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه: «وَا». قال الشاعر: [من الرجز]

١١٥ ـ وَا، بِـأَبِـي أَنْـتِ وَفُـوكِ الْأَشْـنَـبُ كَـأَنَّـمَـا ذُرَّ عَـلَيْـهِ الـزَّرْنَـبُ

.....

الإعراب، وهيهات الواو حرف عطف وهيهات اسم فعل بمعنى بعد، وخلّ فاعله وهو على حذف مضاف، أي: ذو خلّ، وبالعقيق أي: في العقيق جار ومجرور متعلق بنواصله، ونواصل فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والهاء في محل نصب مفعوله، والجملة في محل رفع صفة لخل، والرابط بينهما ضمير نواصله البارز، وجملة هيهات الثانية عطف على الأُولى.

والمعنى: أن المكان المعروف بالعقيق وصديقي الذي نواصله فيه بعدا.

والشاهد: في هيهات فإنه اسم فعل عَمِل عَمَل مسماه.

١١٥ ـ وَا بـأبـي أنْـتِ وفُـوكِ الأشْـنَـبُ كـأنَّـمـا ذُرَّ عـلـيـه الـزَّرنَـبُ

قائله شاعر تميمي مجهول الاسم.

الإعراب: وا اسم فعل بمعنى أعجب مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وبأبي جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره مفداة خبر مقدم، وأنت مبتدأ مؤخّر مبنيّ على السكون في محل رفع والتاء المكسورة حرف خطاب، وفوك مبتدأ مرفوع بالواو والكاف المكسورة في محل جرّ مضاف إليه، والأشنب من الشَّنب وهو حدّة الأسنان صفة

١١٥ ـ الرجز لراجز من بني تميم في الدرر ٥/٣٠٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٨٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٣١٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٤٥، ١٢١٨؛ والجنى الداني ص ٤٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٧؛ وشرح الأشموني ١/٤٨٦؛ وشرح التصريح ٢/١٩٧؛ ولسان العرب ١/٤٤٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٧؛ وشرح الأشموني ١/٤٨٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٧؛ ولسان العرب ١/٤٤٨ (زرنب)؛ ومغني اللبيب ٢/٣٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/١٠٦.

و«وَاهًا» قال الشاعر: [من الرجز]

١١٦ ـ وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

.....

لفوك، وكأنما كأن حرف تشبيه، وما زائدة كفت عن العمل، وذرّ فعل ماضٍ مبني للنائب، وعليه جار ومجرور متعلق به، والزرنب نائب عن الفاعل مرفوع بالضمّة، والزرنب نبت رائحته طيّبة، وجملة كأنما... الخ في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو فوك.

والمعنى: أعجب من حسنك وجمالك ومن رائحة فِيك الطيّبة وانتظام أسنانه الحادّة، فأنت أيّتها المحبوبة مفداة بأبي.

والشاهد: في وا فإنه اسم فعل عَمِل عَمَل مسمّاه.

١١٦ ـ واهًا لِسَلمى ثم واهًا واهًا يا ليتَ عَيناها لنَا وفاهَا

قائله أبو النجم.

الإعراب: واهًا اسم فعل بالتنوين الدالّ على تنكيره بمعنى أعجب وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، ولسلمى جار ومجرور متعلق، وسلمى ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة مجرور بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر نيابة عن الكسرة، وثم حرف عطف، وواهًا معطوف على الأوّل، وواهًا الثالث توكيد للثاني، ويا ليت يا حرف نداء والمنادى محذوف تقديره مثلاً يا قومي، وليت حرف تمنّ من أخوات إن تنصب الاسم وترفع الخبر، وعيناها اسمها منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر، والهاء مضاف إليها، ولنا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها، وفاها معطوف على عيناها منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة، والهاء مضاف إليه عائد على سلمى كالذي قبله.

---

١١٦ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في المقاصد النحوية ١/ ١٢٣، ٣/ ٦٣٦؛ ولأبي النجم في شرح التصريح ٢/ ١٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٩؛ وشرح المفصّل ٤/ ٧٢؛ ولسان العرب ٣/ ٥٦٣ (ويه)، ١٤/ ٣٤٥ (روى)؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٦٣، ٤٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٦٧؛ واللامات ص ١٢٥؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١١.

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يتأخَّرُ عن معموله، فلا يجوز في «عَلَيْكَ زَيْدًا» بمعنى: الزَمْ زيدًا، أن يقال: «زيدًا عليك»، خلافًا للكسائي؛ فإنه أجازَهُ مُحتجًّا عليه بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، زاعِمًا أنّ معناه: عليكم كتابَ الله، أي: الْزَمُوه. وعند البصريين أن «كتابَ اللَّهِ»: مصدرٌ محذوفُ العَامِلِ، و﴿عَلَيْكُمْ﴾: جار ومجرور متعلق به، أو بالعامل المقدّر، والتقدير: كتَبَ الله ذلك كتابًا عليكم، ودلَّ على ذلك المُقَدَّرِ قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة.

ومن أحكامه، أنّه إذا كان دَالاً على الطلب، جاز جَزْمُ المضارع في جوابه، تقول: «نَزالِ نُحَدِّثْكَ» بالجزم، كما تقول: «أنزِلْ نُحدِّثْكَ»، وقال الشاعر: [من الوافر]

١١٧ ـ وَقَـوْلِي كُـلَّمَـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَـتْ مَـكَـانَـكِ تُـحْـمَـدِي أَوْ تَـسْـتَـرِيـحِـي

.....

والمعنى: يا قومي أعجب لسلمى من حسنها وجمالها، فليت عيناها وفاها لنا، وإنما تمنى منها ذلك لأن الحسن في العين واللذّة في لثم الشفتين، لا في الجلوس بين الشعبتين، قال بعض الأدباء:

مُـعَـسَّـلٌ بـنُـعـاسٍ فـي لـواحِـظِـهِ أما تَـرَاهـا إلـى كـلّ الـقـلوبِ حَـلـتْ

وقال آخر:

قـبّـلتـهـا ورشـفـت خـمـرة ريـقـهـا فـوجـدت نـار صـبـابـة فـي كـوثـر

والشاهد: في واهًا فإنه اسم فعل مثل واو، وفيه شاهد آخر وهو نصب المثنى بالفتحة لا بالياء.

١١٧ ـ وقـولـي كـلَّمـا جـشَـأتْ وجَـاشَـتْ مـكـانَـكِ تُـحْـمَـدي أو تـسـتـريـحـي

١١٧ ـ البيت لعمرو بن الإطنابة في إنباه الرواة ٣/ ٢٨١؛ وحماسة البحتري ص ٩؛ والحيوان ٦/ ٤٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨؛ والدرر ٤/ ٨٤؛ وديوان المعاني ١/ ١١٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٤٦؛ ومجالس ثعلب ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٩؛ والخصائص ٣/ ٣٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٤؛ ولسان العرب ١/ ٤٨ (جشأ)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٠٣؛ والمقرب ١/ ٢٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣.

فـ «مكَانَكِ» في الأصل ظَرْفُ مكانٍ، ثم نقل عن ذلك المعنى، وجُعل اسمًا للفعل، ومعناه: اثْبُتِي، وقوله: «تُحْمَدِي» مضارع مجزوم في جوابه، وعلامَةُ جزمه حذف النون.

ومن أحكامه: أنه لا يُنْصَبُ الفعلُ بعدَ الفاء في جوابه، لا تقول: «مَكَانَكِ فَتُحْمَدِي»، و«صَهْ فَنُحَدِّثَكَ» خلافًا للكسائي. وقد قدَّمْتُ هذا الحكم في صَدْر المقدمة؛ فلم أحْتَجْ إلى إعادته هنا.

* * * * *

.....

قائله عمرو بن الإطنابة الأنصاري، وهو من قصيدة وأوّلها:

أبت لي عفّتي وأبى بلائي ... وأخذي الحمد بالثمن الربيح
وإقحامي على المكروه نفسي ... وضربي هامة البطل المشيح

وقولي كلّما، وبعده:

لا دفع عن مآثر صالحات ... وأحمي بعد عن عرض صحيح
بذي شطب كمثل الملح صاف ... ونفس ما تقر على القبيح

الإعراب: وقولي الواو عاطفة على جملة وأخذي الحمد، وقولي مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلم في محل جرّ مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وكلّما ظرف زمان مبهم فيه معنى الشرط مبنيّ على السكون في محل نصب متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجشأت أي: نهضت، جشأ فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي عائد على نفسه، وجاشت أي: هاجت عطف على جملة جشأت، ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتي، وتحمّدي على صيغة المجهول فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون والياء ضمير المخاطبة في محل رفع نائب عن الفاعل، وأو حرف عطف، وتستريحي فعل مضارع معطوف على تحمّدي مجزوم بحذف النون والياء في محل رفع فاعل، وجملة مكانك... الخ في محل نصب مقول القول.

والمعنى: أنه يخاطب نفسه بأن يباشر الثبات والإقامة في مواطن الحرب لأنها إما تحمد على ذلك، وإما تستريح من محن الدنيا.

[٢ ـ المصـدر وعمله]:

ص ـ والمَصْدَرُ كَـ «ضَرْبٍ» و«إكْرَام»، إنْ حَلَّ محَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ «أنْ»، أوْ مَعَ «مَا»، ولَمْ يَكُنْ مُصَغَّرًا، ولا مُضْمَرًا، ولا مَحْذُودًا، ولا مَنْعُوتًا قَبلَ العَمَلِ، ولا مَحْذُوفًا،

(و) الثاني منها:

(المصدر)

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدّى إلى المفعول بواسطة وغيرها، وقد يتعدّى إلى مفعولين فأكثر، وقد مرّ أنه يجوز حذف فاعله وأنه لا يغير عند إسناده إلى نائب الفاعل، وفي تمثيله للمصدر بقوله: **(كضرب وإكرام)** إشارة إلى أن المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بأمرين:

أحدهما: وجودي، وإليه أشار بقوله: **(إن حلّ محله فعل مع أن)** المصدرية والزمان ماضٍ أو مستقبل كعجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا، أي: من أن ضربته أمس ومن أن تضربه غدًا **(أو مع ما)** أختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدًا الآن: أي مما تضربه الآن فإن لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما في نحو: ضربًا زيدًا وضربت ضربًا زيدًا، فلا يصحّ نصبك زيدًا بضربًا خلافًا لابن مالك في الأول، ولهذا جعل الثاني في النحو: فإذا له صوتٌ صوتُ حمار منصوبًا بفعل محذوف لا بالمصدر.

الأمر الثاني: عدمي، وهو المشار إليه بقوله: **(ولم يكن)** المصدر **(مصغرًا)** فلا يقال: أعجبني ضريبك زيدًا لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الأسماء **(ولا مضمرًا)** فلا يقال: ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل، ولهذا لم يعمل محذوفًا كما سيأتي **(ولا محدودًا)** بالتاء فلا يقال: أعجبتني ضربتك زيدًا لأن صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فإن ورد حكم بشذوذه **(ولا منعوتًا قبل)** تمام **(العمل)** فلا يقال: عرفت سوقك اللفيف الإبل لأنه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فإن نعت بعدد جاز نحو: إن هجرك إياي المفرط لمهلك، ولو قال: ولا متبوعًا لكان أولى فإن حكم سائر التوابع حكم النعت **(ولا محذوفًا)** لعدم وجود حروف

والشاهد: في تحمّدي حيث جزم لوقوعه بعد الطلب، وهو مكانك، والأصل في مكانك الظرفية، ثم نقل عنها وجعل اسمًا للفعل، كما علمت.

ولا مَفْصُولاً مِنَ المَعْمُولِ، وَلا مُؤخَّرًا عَنْهُ، وإعْمَالُهُ مُضَافًا أكْثَرُ، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١ والحج: ٤٠]، وقَوْلِ الشاعر:

«ألا إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنُ»

ومُنَوَّنًا أقْيَسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]. وبِـ «أَلْ» شَاذٌّ، نحْوُ:

«وكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ ما أنْتَ رَاكِبُهْ»

* * *

الفعل (**ولا مفصولاً من المعمول**) أي: من معموله بأجنبي لأن معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما (**ولا متأخرًا عنه**) أي: عن معموله ولو ظرفًا، فلا يقال: أعجبني زيدًا ضربك لما مرّ من أن معموله بمنزلة الصلة وهي لا تتقدم على الموصول.

قال التفتازاني: والحق جواز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفًا لأنه مما يكفيه رائحة الفعل. وظاهر اقتصاره على ما ذكر أنه لا يشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو كذلك لأنه عمل لكونه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل، قال له ابن مالك. وأنه لا يشترط فيه أيضًا أن يكون مفردًا وقد اشترطه بعضهم فمنع إعمال المثنى والمجموع، وجزم به ابن مالك قال: لأن لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، فإن ظفرنا في كلام العرب بإعمال شيء من ذلك قبل ولم يقس عليه.

ثم المصدر يعمل مضافًا ومنوّنًا ومقرونًا بأل (**و**) لكن (**إعماله**) حالة كونه (**مضافًا**) للفاعل مع ذكر المفعول وتركه (**أكثر**) استعمالاً من عكسه ومن إعماله منوّنًا وبأل؛ لأن الفاعل عمدة فإضافة العامل إليه أهم، ولأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة (**نحو**: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: الآية ٢٥١])، ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٠] أي دعائي إياك.

وأما إعماله مضافًا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٤٩]، ومع ذكره قليل وليس خاصًّا بالشعر كما قيل: بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «وحج البيت مَن استطاع إليه سبيلاً».

.....

ش ـ النوع الثاني في الأسماء العاملةِ عَمَلَ الفعلِ المَصْدَرُ.

وهو: «الاسم، الدالُّ على الحَدَث، الجاري على الفعل، كـ «الضَّرْبِ» و«الإكرام».

[أ ـ شروط عمله]:

وإنما يعمل بثمانية شروط:

أحدها: أن يصحّ أن يَحُلَّ محلَّهُ فعلٌ مع «أنْ» أو فعلٌ مع «ما».

فالأول كقولك: «أعجبني ضَرْبُكَ زَيْدًا»، و«يعجبني ضَرْبُك عمرًا»، فإنه يصحُّ أن تقول مكانَ الأولِ: «أعجبني أن ضَرَبْتَ زَيْدًا»، ومكَان الثاني: «يعجبني أنْ تَضْرِبَ عمرًا».

والثاني نحو: «يعجبني ضَرْبُكَ زَيْدًا الآنَ»، فهذا لا يمكنُ أن يحلّ محله «أن ضَرَبْتَ» لأنه للماضي، ولا «أنْ تضرب» لأنه للمستقبل، ولكن يجوز أن تقول في مكانه: «ما تَضْرِبُ»، وتريد بـ «ما» المصدرية مِثْلَها في قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥ و١١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، أي: بِرُحْبِها وعَنَتِكُم، ولا يجوز في قولك: «ضَرْبًا زَيْدًا» أن تعتقد أن «زيدًا» معمولٌ لـ «ضَرْبًا»، خلافًا لقوم من النحويين، لأن المصدر هنا إنما يحلُّ محله الفعلُ وحدَه بدون «أنْ»، و«ما»، تقول: «اضْرِبْ زيدًا»، وإنما «زيدًا» منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب

وقد يضاف إلى الظرف توسّعًا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو: عجبت من ضرب يوم الجمعة زيدًا عمرًا. **(و)** إعماله حال كونه **(منوّنًا)** أي: مجردًا من أل والإضافة **(أقيس)** من إعماله مضافًا وبأل لأنه يشبه الفعل لكونه نكرة **(نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾** [البلد: الآيتان ١٤، ١٥]) أي: أن يطعم يتيمًا.

(و) إعماله مقرونًا **(بأل شاذ)** لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل نحو قوله: (عجب من الرزق المسيء إلهه) بنصب المسيء ورفع إلهه بالرزق الذي هو مصدر، وعورض بأن الإضافة كالتعريف بأل فهلّا بعد معها المصدر عن الفعل. وأجيب: بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل.

.....

للمصدر، ولا يجوز في نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فإذا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ» أن تنصب «صوت» الثاني بـ «صوت» الأول؛ لأنه لا يحل محلَّ الأول فعلٌ لا مع حرف مصدريٍّ ولا بدونه؛ لأن المعنى يأبى ذلك؛ لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته، لا أنه أحْدَثَ التصويتَ عند مرورك به.

الشرط **الثاني**: أن لا يكون مُصَغَّرًا؛ فلا يجوز: «أعْجَبَنِي ضُرَيْبُكَ زَيْدًا»، ولا يختلف النحويون في ذلك. وقاسَ على ذلك بعضُهم المَصْدَرَ المجموعَ؛ فمنع إعماله حَمْلًا له على المُصَغَّر؛ لأن كُلاً منهما مُبَاين للفعل. وأجاز كثيرٌ منهم إعْمَالَه، واستدلُّوا بنحو قوله: [من الطويل]

١١٨ ـ وَعَدْتَ وكانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أخَاهُ بِيَثْرَبَ

[**تتمة**] يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل، وفي تابع المفعول كأعجبني المفعول

---

١١٨ ـ وَعَدْتِ وكانَ الخلْفُ منك سَجيَّةً مَوَاعيدَ عُرقُوبٍ أخاه بيثرب

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: وعدت وعد فعل ماضٍ والتاء المكسورة في محل رفع فاعله، وكان الواو عطفت جملة على جملة، وكان فعل ماضٍ ناقص، والخلف اسمها مرفوع بالضمّة، ومنك أي: فيك جار ومجرور متعلق بسجيّة، وسجية بمعنى طبيعة خبر كان منصوب بالفتحة، ومواعيد جمع ميعاد منصوب بوعدت على المفعولية المطلقة، وعرقوب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وأخاه مفعول به منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة، وبيثرب الباء حرف جر ويثرب مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لأخاه.

---

١١٨ ـ نُسِب البيت لأكثر من شاعر، فهو لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب ١/ ٥٨؛ وللأشجعي في لسان العرب ١/ ٢٣١ (ترب)، ٥٩٥ (عرقب)؛ ولعلقمة في جمهرة اللغة ص ١١٢٣؛ وللشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٣؛ ولأمرىء القيس في الدرر ٥/ ٢٤٥؛ وللشماخ أو للأشجعي في شرح المفصل ١/ ١١٣ (بروايتين مختلفتين في الصدر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٧٣، ٢٥٣، ١١٩٨؛ والكتاب ١/ ٢٧٢؛ والمقرب ١/ ١٣١ (وراجع ديوان الشماخ ص ٤٣٠ ـ ٤٣٢).

الثالث: أن لا يكون مُضْمَرًا؛ فلا تقول: «ضَرْبِي زَيْدًا حَسَنٌ وهو عَمْرًا قبيحٌ»، لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون، واستدلُّوا بقوله: [من الطويل]

١١٩ ـ وَمَـا الْحَـرْبُ إِلَّا مَـا عَـلِمْـتُـمْ وذُقْـتُـمُ وَمَـا هُـوَ عَـنْـهَـا بِـالْحَـدِيـثِ الـمُـرَجَّـمِ

أكل اللحم والخبز الجر أيضًا على اللفظ والنصب على المحل إن قدّر المصدر بأن وفعل الفاعل.

* * *

والمعنى: وعدتني بالملاقاة أيتها المحبوبة فأخلفت الوعد الذي بيننا، ووقوعه منك ليس بأمر اتّفاقي بل هو أمر طبيعي، فأنت مثل عرقوب في ذلك، وقصّته مشروحة فلا نطيل بذكرها.

والشاهد: في مواعيد الذي هو مصدر مجموع، فأُعمل عمل الفعل.

١١٩ ـ وما الحَرْبُ إلا ما عَلمتمْ وذُقتمُو وما هُوَ عنها بالحديثِ المرَجّمِ

قائله زهير بن أبي سلمى الجاهلي.

الإعراب: وما الواو عاطفة وما نافية، والحرب مبتدأ مرفوع بالضمّة، وإلا أداة حصر، وما اسم موصول بمعنى الذي خبره في محل رفع، وعلمتم فعل وفاعل والميم علامة على الجمع، والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد محذوف أي: علمتموه، وذقتمو الواو عاطفة وذقتمو فعل وفاعل والميم علامة على الجمع والواو للإشباع ومفعوله محذوف كالذي قبله، والجملة معطوف على الصلة لا محل لها من الإعراب، وقوله: وما الواو عاطفة وما نافية وهو مبتدأ ضمير عائد على الحرب، وعنها جار ومجرور متعلق بالضمير لعوده على المصدر، وبالحديث الباء حرف جر زائد، والحديث خبر المبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، والمرجم نعت للحديث مجرور بالكسرة.

---

١١٩ ـ البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٠، ٨/ ١١٩؛ والدرر ٥/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٢٨ (رجم)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٢.

أي: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ، قالوا: فـ «عنها» متعلق بالضمير، وهذا البيت نَادِرٌ قَابلٌ للتأويل؛ فلا تُبْنَى عليه قاعدة.

والرابع: أنْ لا يكون محدودًا؛ فلا تقول: «أعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زَيْدًا»، وشَذَّ قولُه: [من الطويل]

١٢٠ ـ يُحَابِي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلا نَفْسَ رَاكِبِ

.....

والمعنى: يا هؤلاء القوم انتدبوا للصلح واجنحوا للسلم فهو خير لكم من إحداث الحرب، فإنّ الحرب هو ما علمتموه وشاهدتم بأسه، وليس هو بشيء سهل فتركبوه.

والشاهد: في قوله: وما هو عنها حيث عمل الضمير في عنها لكونها ضمير المصدر، أي: وما الحرب عنها ومنع الجمهور إعمال المصدر مضمرًا لبعده عن الفعل، والبيت عندهم قابل للتأويل.

١٢٠ ـ يُحابي به الجلدُ الذي هوَ حازمٌ بضربة كفّيه الملا نفسَ راكب

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: يحابي فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء استثقالاً، وبه جار ومجرور متعلق به والضمير عائد على الماء، والجلد بفتح الجيم أي: القوي فاعله، والذي اسم موصول وهو مبتدأ وجازم خبره، والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والموصول مع صلته في محل رفع صفة للجلد، وبضربة يتعلق بقوله: يحابي، وكفّيه مضاف إليه مجرور بالباء، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله، والهاء مضاف إليه عائد على الجلد، والملا بالقصر أي: التراب مفعوله منصوب بفتحة مقدّرة على الألف تعذّرًا، ونفس مفعول يحابي منصوب بالفتحة، وراكب مضاف إليه.

والمعنى: أن ذلك الممدوح أعطى رجلاً مسافرًا معه كاد أن يموت عطشًا الماء، فأحياه وتيمّم بالتراب.

---

١٢٠ ـ البيت بلا نسبة في حاشية يس ٢/ ٦٢؛ والدرر ٥/ ٢٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٧.

فأعمل «الضَّرْبَةَ» في «الملا»، وأما «نَفْسَ رَاكِب» فمفعول لـ «يحايي»، ومعناه أنه عَدَل عن الوضوء إلى التيمم، وسَقَى الراكبَ الماء الذي كان معه فأحيَا نفسه.

الخامس: أن لا يكون موصوفًا قبل العمل؛ فلا يقال: «أعْجَبَني ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا»، فإن أخّرْتَ «الشديد» جاز، قال الشاعر: [من الخفيف]

١٢١ ـ إنَّ وَجْـدِي بِـكَ الـشَّـدِيـدَ أرَانِـي عَـاذِرًا فِـيـكَ مَـنْ عَـهِـدْتُ عَـذُولاً

فأخَّر «الشديد» عن الجار والمجرور المتعلق بـ «وجْدي».

.....

والشاهد: في بضربة كفّيه فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب الملا على المفعولية، وهو شاذ.

١٢١ ـ إنّ وجـدِي بـكَ الـشـديـدَ أرانـي عـاذِرًا مَـنْ عـهـدت فـيـكَ عَـذُولا

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: قوله: إن، إن حرف توكيد ونصب، ووجدي اسمها منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وبك جار ومجرور متعلق بوجدي في محل نصب مفعوله، والشديد بالنصب صفة وجدي، وأراني أرى فعل ماضٍ يطلب ثلاثة مفاعيل وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو عائد على الوجد، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، ومن عهدت مفعول ثان، وعاذرًا مفعول ثالث، وعهدت فعل وفاعل، وعذولاً مفعولاً لعهدت الثاني، ومفعولها الأول محذوف تقديره: من عهدته وهو العائد من الصلة إلى الموصول، وفيك جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عذولاً، والتقدير: أن وجدي بسببك الشديد أراني من عهدته عذولاً فيك عاذرًا، وبهذا التقدير ظهر المعنى.

والشاهد: في وجدي حيث أعمل في بك قبل أن يوصف بالشديد.

---

١٢١ ـ البيت بلا نسبة في الدرر ٥/ ٩، ٢٥١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٨، ٩٣.

السادس: أن لا يكون محذوفًا، وبهذا رَدُّوا على مَنْ قال في «ما لَكَ وزَيْدًا»؛ إن التقدير: ومُلابَسَتَكَ زيدًا، وعلى من قال في «بسم الله»: إن التقدير: ابتدائي بسم الله ثابتٌ؛ فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ. وجعلوا من الضرورة قوله: [من البسيط]

١٢٢ ـ هَلْ تَذْكُرُونَ إلى الدَّيْرَيْنِ هِجرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبانا؟

لأنه بتقدير: «وقَوْلَكُمْ يا رَحْمٰنُ قُرْبانا».

السابع: أنْ لا يكونَ مَفْصُولاً عن معموله؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾ [الطارق: ٩]؛ إنه معمول لِـ «رَجْعِه»، لأنه قد فُصِل بينهما بالخبَرِ.

.....

---

١٢٢ ـ هل تذكرونَ إلى الديرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ ومسحَكُمْ صُلبَكُم رَحْمٰنُ قربَانا

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: هل حرف استفهام، وتذكرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، وإلى حرف جر، والديرين تثنية دير كفلس معبد النصارى مجرور بإلى وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى والجار والمجرور متعلق بقوله: هجرتكم، وهجرتكم مفعول تذكرون والكاف مضاف إليه والميم علامة على الجمع، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله، ومسحكم عطف على هجرتكم منصوب وهو مصدر مضاف إلى فاعله كالمعطوف عليه، وصلبكم أي: معبودكم مفعوله منصوب بالفتحة والكاف مضاف إليه والميم حرف دالّ على الجمع، ورحمٰن منادى حذف منه حرف النداء، أي: يا رحمان مفرد علم مبنيّ على الضمّ في محل نصب، وجملة يا رحمٰن في محل نصب بمصدر محذوف تقديره قولكم: يا رحمٰن، وقربانًا مفعول لأجله منصوب بالفتحة، والمراد من هذا الكلام ذمّهم بسبب ذلك.

والشاهد: في قوله: رحمٰن فإنه جملة ندائية في محل نصب بمصدر محذوف للضرورة، أي: قولكم، كما علمت.

---

١٢٢ ـ البيت لجرير في ديوانه ١٦٧؛ ولسان العرب ٢/ ٢٣١ (رحم)، ٢٣٤ (رخم).

الثامن: أن لا يكون مؤخَّرًا عنه؛ فلا يجوز: «أعجبني زَيْدًا ضَرْبُكَ»، وأجاز السُّهَيْليُّ تَقْدِيمَ الجارِّ والمجرور، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]، وقولهم: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لنا مِنْ أَمْرِنا فَرَجًا ومَخْرَجًا.

[ب ـ أقسام المصدر العامل]:

وينقسم المصدرُ العاملُ إلى ثلاثة أقسام:

أحدُها: المضافُ، وإعمالُه أكْثَرُ من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان؛ مضاف للفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، و﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ١٦١]؛ ومضاف للمفعول كقوله: [من الطويل]

١٢٣ ـ أَلا إِنَّ ظُـلْمَ نَـفْـسِـهِ الـمَـرْءُ بَـيِّـنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْها عَنْ هَوَى يَغْلِبُ العَقْلا

.....

١٢٣ ـ أَلا إِنَّ ظُـلْمَ نَـفْـسِـهِ الـمَـرءُ بـيّـن إذا لم يصنْها عن هَوَى يغلِبُ العَقْلَا

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: ألا حرف تنبيه، وإنّ حرف توكيد ونصب، وظلم اسمها منصوب بالفتحة، ونفسه مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، ونفس مضاف والهاء مضاف إليه، والمرء فاعله مرفوع بالضمّة، وبين خبر إن مرفوع بالضمّة، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، ولم حرف نفي وجزم وقلب، ويصنها فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو عائد على المرء، والهاء ضمير النفس في محل نصب مفعوله، وعن هوى: عن حرف جرّ، وهوى مجرور بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والجار والمجرور متعلق بيصنها، ويغلب فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو عائد على هوى، والعقلا مفعوله منصوب بالفتحة والألف للإطلاق، وجملة يغلب صفة لهوى في محل جرّ، وجملة لم يصنها شرط إذا في محل جرّ بالإضافة، وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

١٢٣ ـ لم أقع على هذا الشاهد فيما عدت إليه من مصادر.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً»، وبيت الكتاب ـ أيْ كتاب سيبويه ـ وهو قولُ الشاعر: [من البسيط]

١٢٤ ـ تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

.....

والمعنى: تنبّه فإن الإنسان إذا اتّبع هواه فقد عصى مولاه، ومن عصى مولاه فقد ظلم نفسه لكونه سببًا في عقابها، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [يُونس: الآية ٤٤].

والشاهد: في قوله: ظلم نفسه المرء حيث أضيف المصدر الذي هو ظلم إلى مفعوله الذي هو نفسه، والمرء بالرفع فاعله.

١٢٤ ـ تَنْفِي يداها الحصى في كلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تنقادُ الصَّيارِيفِ

قائله الفرزدق.

الإعراب: تنفي فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء استثقالاً، ويداها فاعله مرفوع بالألف، والهاء ضمير الناقة، والحصى مفعوله منصوب بفتحة مقدّرة، وفي كل هاجرة جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه متعلق بتنفي، ونفي مصدر منصوب بتنفي، والدراهيم جمع درهام مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وتنقاد بفتح أوّله فاعله مرفوع بالضمّة وهو مصدر أيضًا، والصيارف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

والمعنى: أن مطيّتي تنفي يداها الحصى في شدّة الحر كنفي الصيرفي الدراهم بيديه وقت الانتقاد.

---

١٢٤ ـ البيت للفرزدق في الإنصاف ١/ ٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧١؛ والكتاب ١/ ٢٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤١؛ ورصف المباني ١٢، ٤٤٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٦؛ ولسان العرب ١/ ٦٨٣ (قطرب)، ٢/ ٢٩٥ (سحج)، ٣/ ٤٢٥ (نقد)؛ ٨/ ٢١١ (صنع)؛ ١٢/ ١٩٩ (درهم)؛ ١٥/ ٣٣٨ (نفي)؛ والمقتضب ٢/ ٢٥٨؛ والممتع في التصريف ١/ ٢٠٥.

الثاني: المُنوَّنُ، وإعمالُه أقْيَسُ من إعمال المضافِ؛ لأنه يُشْبِهُ الفعلَ بالتنكير، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، تقديرُهُ: أو أنْ يُطْعِمَ في يوم ذي مسبغة يتيمًا.

الثالث: المُعَرَّفُ بـ «أل»، وإعمالُه شاذٌّ قياسًا واستعمالاً، كقوله: [من الطويل]

١٢٥ ـ عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ المُسِيءِ إلٰهُهُ وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرا

أي: عجبتُ مِنْ أن رَزَقَ المسيءَ إلهُهُ، ومِن أنْ تَرَكَ بعضَ الصالحين فقيرًا.

* * * * *

.....

والشاهد: في نفي الدراهيم حيث أضيف المصدر إلى مفعوله كسابقه.

١٢٥ ـ عَجِبْتُ من الرَّزْقِ المسيءَ إلٰهُهُ ومن ترَكِ بعضِ الصَّالحين فقيرا

قائله غير معلوم.

الإعراب: عجبت فعل وفاعل، ومن حرف جر، والرزق بفتح الراء مصدر مجرور به وعلامة جرّه الكسرة والجار والمجرور متعلق بعجبت، والمسيء مفعول بالمصدر منصوب بالفتحة، وإلٰهه فاعله بالضمة والهاء ضمير، المسيء مضاف إليه، ومن ترك الواو حرف عطف، ومن ترك جار ومجرور عطف على الجار والمجرور قبله، وترك مصدر مضاف، وبعض مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله وفاعله محذوف: أي تركه، وبعض مضاف، والصالحين مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم، وفقيرًا حال من مفعول ترك منصوب بالفتحة، ومعناه ظاهر وجوابه لا يسأل عمّا يفعل.

والشاهد: في قوله: الرزق المسيء إلٰهه حيث أعمل الرزق الذي هو مصدر محلى بأل فيما بعده على وجه الشذوذ.

---

١٢٥ ـ البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٦٣.

[٣ ـ اسم الفاعل وعمله]:

ص ـ واسمُ الفاعِلِ كـ «ضارِبٍ» و«مُكْرِمٍ»، فإنْ كانَ بـ «أَلْ» عمِلَ مُطْلقًا، أو مُجَرَّدًا فَبشَرْطَيْنِ: كوْنِهِ حالاً أو استِقْبالاً، واعتِمَادِهِ على نَفْيٍ أو استفهامٍ، أو مُخبَرٍ عنهُ أو مَوصُوفٍ، و﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] على حِكَايةِ الحالِ، خلافًا للكِسائيِّ، و«خَبِيرٌ بَنُو لهْب» على التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ. وتقدِيرهُ: خَبِيرٌ كَـ «ظَهِير»، خِلافًا للأخفشِ.

والمِثالُ هُوَ: ما حُوِّلَ للمُبَالَغَةِ مِنْ «فاعِلٍ» إلى «فعَّالٍ» أو «فَعُولٍ» أو «مِفْعَالٍ»، بِكَثْرَةٍ، أو «فَعِيلٍ» أو «فَعِلٍ»، بِقِلة، نحوُ: «أَنَا العَسَلَ فَأنا شَرَّابٌ».

* * *

(و) الثالث منها:

(اسم الفاعل)

ولو مثنى أو مجموعًا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازمًا ومتعديًا، وإنما عمل لمشابهته للمضارع في الزنة، والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه، وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله: (**كضارب ومكرم**) إشارة إلى أنه يُصاغ من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميمًا وكسر ما قبل آخره، ثم إنه إن صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ، إذ التصغير والوصف من خصائص الأسماء فإن لم يصغر ولم يوصف (**فإن كان**) مقرونًا (**بأل**) كالضارب (**عمل**) عمل فعله (**مطلقًا**) أي: ماضيًا وحالاً مستقبلاً معتمدًا أو غير معتمدٍ لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون فعلاً كجاء الضارب زيدًا أمس أو الآن أو غدًا (**أو**) كان (**مجردًا**) منها (**فبشرطين**) لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب (**كونه حالاً أو مستقبلاً**) لتحقق مشابهته المضارع (**واعتماده**) ولو تقديرًا (**على نفي**) نحو: ما ضارب زيدًا عمرًا الآن أو غدًا (**أو**) على (**استفهام**) نحو: أضارب زيد بكرًا الآن أو غدًا، ومهين خالد بشرًا أم مكرمه: أي أمهين (**أو**) على (**مخبر عنه**) نحو: زيد ضارب خالدًا الآن أو غدًا، ومختلف ألوانه، أي: صنف (**أو**) على (**موصوف**) نحو: مررت برجل ضارب عمرًا الآن

.....

.....

أو غدًا، ومنه يا طالعًا جبلاً: أي يا رجلاً، أو على ذي حال كجاء زيد راكبًا فرسًا الآن أو غدًا، ثم إن وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل تجوز إضافته إلى مفعوله وقد قرىء بالوجهين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: الآية ٣]، ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٨] فإن اقتضى مفعولاً آخر تعيّن نصبه نحو: أنت كاسي خالدًا ثوبًا الآن أو غدًا، ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل:

كمبتغي جاءه ومالاً من نهض

الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم أو بإضمار عامل من وصف أو فعل عند الجميع.

(و) فهم من كلامه أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل. وقد خالف في الأول الكسائي فأجاز عمله بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: الآية ١٨]) فباسط بمعنى الماضي، وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لأنه (**على**) إرادة (**حكاية الحال**) الماضية بأن يفرض ما وقع واقعًا الآن فيعبّر عنه بالمضارع بدليل أن الواو في وكلبهم للحال، ولهذا قال: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ١٨] ولم يقل: وقلبناهم. وخالف في الثاني الأخفش فأجاز عمله واحتجّ بقوله:

(**خبير بنو لهب**) فلا تك ملغيا مقالة لهبيّ إذا الطير مرت

ولا حجة فيه لجواز حمله (**على التقديم والتأخير**) بجعل الوصف خبرًا مقدّمًا. ولمّا كان هذا الحمل يلزم منه الإخبار بالمفرد عن الجمع قال: (**وتقدير خبير كظهير**) في ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: الآية ٤] وفعيل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فأعطى حكم ما هو على زنته.

(و) الرابع منها:

(المثال)

ولو مثنى أو مجموعها (**وهو ما**) أي: اسم (**حُوّل للمبالغة**) والتكثير في الفعل (**من**) صيغة اسم (**فاعل**) الثلاثي (**إلى**) صيغة (**فعال**) بتشديد العين كضراب (**أو فعول**) بفتح الفاء

.....

ش ـ النوعُ الثالثُ من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسمُ الفاعل.

وهو: الوصف الدَّالُّ على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته كـ «ضارب»، و«مُكرم»، ولا يخلو: إما أن يكون بـ «أل»، أوْ مجردًا منها.

[أ ـ المقترن بـ «أَلْ»]:

فإن كان بـ «أَل» عمل مطلقًا، ماضيًا كان أو حالاً أو مستقبلاً. تقول: «جاء الضَّاربُ زيدًا أمس، أو الآن، أو غدًا»، وذلك لأن «أل» هذه موصولة، و«ضاربٌ» حالٌّ محلّ «ضرب» إنْ أردْتَ المُضِيَّ، أو «يضرب» إن أردت غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات؛ فكذا ما حلَّ محله، وقال امرؤ القيس: [من الرجز]

١٢٦ ـ الـقَـاتِـلِـيـنَ الـمَـلِكَ الـحُـلاحِـلا خَـيْـرَ مَـعَـدٌّ حَـسَـبًـا ونَـائِلا

كضروب **(أو مفعال)** بكسر الميم كمضراب، والتحويل إلى هذه الثلاثة **(بكثرة)** ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه على جواز إعمالها **(أو فعيل)** بكير العين وبعدها ياء كسميع **(أو فعل)** بكسر العين من غير ياء كحذر، والتحويل إليها **(بقلة)** وهذا منع بعضهم إعمالها.

وأما الكوفيون فمنعوا إعمال الخمسة نظرًا إلى أنها لا تجاري الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه، وقدّروا للمنصوب بعدها عاملاً، والصحيح جواز إعمالها حملاً على أصلها وهو اسم الفاعل لإفادتها ما يفيده مكررًا ولورود السماع به **(نحو)**: ما حكاه سيبويه **(أما العسل فأنا شرَّاب)** بنصب العسل :

وإنـه لـمـنـحـار بـوائـكـهـا

---

١٢٦ ـ **الـقـاتِـلِـيـنَ الـمَـلِكَ الـحُـلَاحِـلَا خـيـرَ مَـعَـدٌّ حَـسـبًـا ونـائِلَا**

قائله امرؤ القيس.

---

١٢٦ ـ الرجز لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣٤؛ والأغاني ٩/ ٨٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٣؛ ومعجم ما استعجم ص ٥٦؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٦.

[ب ـ المجرّد من «أَلْ»]:

وإن كان مجرَّدًا منها، فإنما يعمل بشرطين:

أحدهما: أنْ يكونَ بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى المُضِيّ، وخالفَ في ذلك الكسائيُّ وهشامٌ وابن مَضَاء، فأجازوا إعمالَهُ إن كان بمعنى الماضي، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]. وأُجيب بأن ذلك على إرادةِ حكاية الحال. ألا تَرى أنّ المضارع يَصِحُّ وقوعه هنا، تقول: «وكلبُهم يَبْسُطُ ذِراعَيْهِ». ويَدُلُّ على إرادة حكاية الحال أنّ الجملة حالية والواو واو الحال، وقولُهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولم يقلْ: وقَلَّبْنَاهُم.

وقولهم: إن الله غفور ذنب العصين، وإن الله سميع دعاء مَن دعاه وقوله:

أتـأتـي أنـهـم مـزقـوا عـرضـي

والمشهور أن هذه الأمثلة لا تتفاوت في المبالغة.

* * *

الإعراب: القاتلين مفعول بفعل محذوف تقديره أذم القاتلين منصوب بالياء لأنه جمع مذكّر سالم أو صفة لمالكًا وكاهلاً في البيت قبله، والملك مفعوله منصوب بالفتحة، والحلاحل بحائين الأُولى مضمومة والثانية مكسورة صفة أُولى للملك منصوب كذلك، وخير صفة ثانية له، ومعدّ مضاف إليه مجرور بالكسرة، وحسبًا أي: شرفًا، ونائلاً أي: عطاء منصوبان على نزع الخافض، أي: خير معدّ في الشرف والعطاء، والمعنى ظاهر.

والشاهد: في القاتلين حيث عمل عمل الفعل مع أنه بمعنى المضيّ لكونه مقرونًا بأل، وقوله:

خـيـلي مـا واف بـعـهـدي أنـتـمـا

و:

أقـاطـن قـوم سـلمـى أم نـووا ظـعـنـا

البيتين تقدّم الكلام عليهما في باب المبتدأ والخبر، والكلام عليهما هنا من حيث إن اسم الفاعل المجرّد من أن لا يعمل إلا بشروط منها الاعتماد على النفي أو الاستفهام، فما واف بعهدي أنتما شاهد للأول، وأقاطن قوم سلمى شاهد للثاني.

الشرط **الثاني**: أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مُخْبَر عنه، أو موصوفٍ؛ مثالُ النفي قولُه: [من الطويل]

٣٨ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا[1]

فـ «أنتما»: فاعِلٌ بـ «وافٍ»؛ لاعتماده على النفي، ومثالُ الاستفهامِ قولُه: [من البسيط]

٣٩ ـ أقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أمْ نَوَوْا ظَعَنا[2]؟

ومثالُ اعتماده على المخبر عنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]، ومثال اعتماده على الموصوف قولُكَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا»، وقولُ الشاعر: [من الكامل]

١٢٧ ـ إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أُكُفَّهُمْ بَيْنَ الْحَطِيمِ وبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ

أيْ: بقومٍ رافعين.

.....

---

١٢٧ ـ إني حلفت برافعين أكفهم بين الحطيم وبين حوضي زمزم

قائله مجهول ومعناه كذلك الآن.

الإعراب: إني حلفت إن واسمها وجملة حلفت من الفعل والفاعل في محل رفع خبرها، وبرافعين الباء جارة لموصوف محذوف تقديره بقوم رافعين والجار والمجرور متعلق بحلفت، ورافعين اسم فاعل وصف القوم مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هم، وأكفّهم مفعوله منصوب بالفتحة والهاء مضاف إليه والميم حرف دالّ على الجمع،

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

إذا لم تكونا لي على مَنْ أُقَاطِعُ

وقد تقدم الكلام عليه بالرقم ٣٨ في فصل المبتدأ والخبر.

(٢) هذا صدر بيت عجزه:

إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

وقد تقدم الكلام عليه بالرقم ٣٩ في فصل المبتدأ والخبر.

١٢٧ ـ البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢٠٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٧٥.

وذهب الأخفشُ إلى أنه يعمل وإنْ لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدلّ بقوله: [من الطويل]

١٢٨ ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

.....

وبين ظرف مكان منصوب على الظرفيّة برافعين، والحطيم حجر مكّة مضاف إليه، وبين معطوف على الظرف قبله، وحوضي مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى وهو مضاف، وزمزم كجعفر وهي البئر المعروفة مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث إذا كانت القوافي مفتوحة، ومجرور بالكسرة إذا كانت القوافي مكسورة.

والشاهد: في رافعين أكفّهم حيث نصب باسم الفاعل أكفّهم لاعتماده على الموصوف، ولا يضرّ حذفه لأن المقدّر كالموجود.

١٢٨ ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

قائله رجل من طيىء.

الإعراب: خبير اسم فاعل مبتدأ مرفوع بالضمّة، وبنو لهب فاعل باسم الفاعل أغنى عن الخبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، ولهب بكسر اللام مضاف إليه مجرور بالكسرة، فلا الفاء داخلة على جواب شرط محذوف تقديره وإذا كان كذلك فلا... الخ، وتسمّى فاء الفصيحة، ولا ناهية، وتك فعل مضارع مجزوم بالسكون على النون المحذوفة للتخفيف؛ إذ أصله تكن، وفي تكن ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، ومقالة مفعوله منصوب بالفتحة، ولهبي مضاف إليه، وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط، والطير فاعل بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، أي إذا مرّت الطير مرّت، وجملة مرت الطير مرّت فعل الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدّم عليه، أي: فلا تكّ ملغيًا، ومرت مرّ فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث وكسرها عارض وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي عائد على الطير، والجملة مفسّرة لا محلّ لها من الإعراب.

١٢٨ ـ البيت لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ص ١٨٢؛ وشرح التصريح ١/١٥٧؛ والمقاصد النحوية ١/٥١٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٩١؛ والدرر ٢/٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ١٠٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٧؛ وهمع الهوامع ١/٩٤.

وذلك لأن «بَنُو لهْب» فاعل بـ «خبير»، مع أن «خبيرًا» لم يَعْتَمِدْ، وأجيب بأنَّا نَحْمِلُه على التقديم والتأخير، فـ «بنو لهب»: مبتدأ. و«خبير»: خبره، ورُدَّ بأنه لا يُخْبَرُ بالمفرد عن الجمع، وأُجيب بأن «فَعِيلًا» قد يستعمل للجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

[٤ ـ أمثلة المبالغة وعملها]:

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: أَمْثِلَةُ المبالغة، وهي خمسة: «فَعَّالٌ»، و«فَعُولٌ»، و«مِفعال»، و«فَعِيلٌ»، و«فَعِلٌ»، قال الشاعر: [من الطويل]

١٢٩ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلالَهَا وَلَسْتُ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَغْقَلَا

.....

والمعنى: أن بني لهب عارفون بزجر الطير، وحيث كان الأمر كذلك فإذا مرّت الطير، وقال لك واحد منهم: الأمر يكون كذا وكذا، فلا تترك مقالته.

والشاهد: في قوله خبير بنو لهب حيث عمل الوصف الذي هو خبير عمل الفعل، من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام أو موصوف أو مخبر عنه على طريقة الأخفش والكوفيّين، وأجاب المانعون بأن خبير خبر مقدّم، وبنو لهب مبتدأ مؤخّر، وصحّ الإخبار به عن الجمع؛ لأن خبير على وزن المصدر، كصهيل والمصدر يخبر به مطلقًا، فكذا ما يوازنه.

١٢٩ ـ أخا الحربَ لَبَّاسًا إليها جِلالَها وَلَسْتُ بوَلَّاجِ الخوالِفِ أغْقَلَا

قائله القلاّخ.

الإعراب: أخا الحرب منصوب على الحال من ضمير المتكلّم في البيت قبله منصوب بالألف، والحرب مضاف إليه مجرور بالكسرة، ولباسًا حال أخرى له منصوب بالفتحة وفاعل لباسًا مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وإليها جار ومجرور متعلق بالوصف المذكور، وجلالها مفعوله

١٢٩ ـ البيت للقُلاَخ بن حزن في خزانة الأدب ٨/ ١٥٧؛ والدرر ٥/ ٢٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٩، ٨٠؛ والكتاب ١/ ١١١؛ ولسان العرب ١١/ ٨٣ (ثعل)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٤٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣؛ والمقتضب ٢/ ١١٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٦.

وقال الآخر: [من الطويل]

١٣٠ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها [إذا عَـدِمُـوا زادًا فَـإِنَّـكَ عَـاقِـرُ]

.....

منصوب بالفتحة، والهاء ضمير الحرب كالذي قبلها في محل جرّ مضاف إليه، ولست الواو عاطفة على الجملة في البيت المشار إليه، وليس من أخوات كان، والتاء ضمير المتكلّم في محل رفع اسمها، وبولاّج الباء حرف جر زائد، وولاّج خبرها منصوب بفتحة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، والخوالف مضاف إليه، وأعقلا خبر ثان لليس منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

والمعنى: أني شجاع حيث كنت ملازمًا للحرب ولبّاسًا إليها دروعها ولست بجبان حتى أتستّر بالبيوت، أو تضطرب رجلاي في الركاب.

والشاهد: في قوله لبّاسًا فإنه صيغة من صيغ المبالغة، وقد عَمِل عَمَل فعله حيث نصب جلالها، كما يعمل اسم الفاعل الذي لغير المبالغة لاعتماده على الموصوف الذي هو صاحب الحال.

١٣٠ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِها إذَا عَـدِمُـوا زادًا فَـإِنَّـكَ عَـاقِـرُ

قائله أبو طالب عمّ النبيّ ﷺ، وهو من قصيدة رثى بها أبا أُميّة.

الإعراب: ضروب، أي كثير الضرب فهو من صِيَغ المبالغة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو عائد على أبي أُميّة مرفوع بالضمّة، وفاعل الوصف ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وبنصل السيف جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه متعلق بضروب، وسوق مفعوله منصوب بالفتحة، وسمانها مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء ضمير الإبل مضاف إليه في محل جرّ، إذا اسم شرط جازم في الشعر خاصّة مبني على السكون في محل نصب بشرطها لا بجوابها؛ لأن أن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولا بمحذوف يفسّره الجواب، لأن الذي لا يعمل فيما قبله لا يفسّر عاملاً، وعدموا عدم فعل الشرط مبنيّ على ضمٍّ ظاهر في محل جزم، والواو فاعله، والألف

١٣٠ ـ البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ٤/ ٢٤٢، ٢٨٥، ٨/ ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧؛ والدرر ٥/ ٢٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ وشرح المفصّل ٦/ ٧٠؛ والكتاب ١/ ١١١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٣٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ والمقتضب ٢/ ١١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

وقالوا: «إنَّهُ لَمِنْحارٌ بَوَائِكَها»، و«الله سَمِيعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاهُ»، وقال الشاعر: [من الوافر]

١٣١ ـ أتـانِـي أنَّـهُـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي جِـحَـاشُ الـكِـرْمِـلَيْـنِ لَهَـا فَـدِيـدُ

.....

فارقة، وزادًا مفعوله منصوب بالفتحة، فإنك عاقر الفاء رابطة للجواب، وأن حرف توكيد ونصب، والكاف اسمها مبنيّ على الفتح في محل نصب، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب، وعاقر خبرها مرفوع بالضمّة، والجملة في محل جزم جواب الشرط، ومعنى البيت ظاهر.

والشاهد: في ضروب فإنه صيغة محوّلة عن ضارب للمبالغة، فلهذا عمل عمله في سوق سمانها لاعتماده على المخبر عنه.

١٣١ ـ أتَـانِـي أنَّـهُـم مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي جِـحَـاشُ الـكِـرْمَـلَيـنِ لَـهـا فَـدِيـدُ

قائله زيد الخيل، الملقّب بزيد الخير.

الإعراب: أتاني أتى فعل ماضٍ والنون للوقاية، والياء مفعوله مقدّم، وأنهم أن حرف توكيد ونصب وهم ضمير الممزقين في محل نصب اسمها، ومزقون بفتح الميم وكسر الزاي خبرها مرفوع بالواو نيابة عن الضمّة لأنه جمع مذكر سالم، وفاعل مزقون ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هم يعود على الرجال الممزقين، وعرضي بكسر العين مفعوله وياء المتكلّم مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل بلغني: أي تمزيقهم، وجحاش جمع جحش معروف خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم جحاش، والكرملين بكسر الكاف اسم ماء مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمثنّى كالقمرين، ويجوز جرّه بالكسرة، ولها وفي بعض النسخ لهم جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم، وفديد أي: صياح قبيح مبتدأ مؤخّر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من جحاش.

والمعنى: بلغني تقطيع أولئك اللّئام عرضي بالطعن وهم عندي كجحاش الكرملين في حال كونها تنهق في ذلك الماء.

---

١٣١ ـ البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩؛ والدرر ٥/ ٢٧٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠، وشرح المفصل ٦/ ٧٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٥؛ والمقرب ١/ ١٢٨.

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثةُ الأوَلُ، وأقلّها استعمالاً الأخِيرَانِ، وكلها تقتضي تَكْرَارَ الفعل؛ فلا يقال: «ضَرَّاب» لمن ضرب مرةً واحدةً، وكذا الباقي. وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالُها قولُ سيبويه وأصحابه، وحُجَّتُهُمْ في ذلك السماعُ، والحملُ على أصلها ـ وهو اسم الفاعل ـ لأنها مُحَوَّلة عنه لقصد المبالغة، ولم يُجِزِ الكوفيون إعمالَ شيء منها، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نَصْبَ الاسم الذي بعدها على تقدير فِعْلٍ، ومنعوا تَقْدِيمَه عليها، ويَرُدُّ عليهم قولُ العرب: «أما العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ». ولم يُجِز بعضُ البصريين إعمالَ «فعِيلٍ»، و«فَعِلٍ». وأجاز الجَرْمِيُّ إعْمَالَ «فَعِلٍ»، دون «فَعِيلٍ»؛ لأنه على وزن الفعل كـ «عَلِمَ» و«فَهِمَ».

* * * * *

[٥ ـ اسم المفعول وعمله]:

ص ـ واسْمُ المَفْعُولِ، كـ «مَضْرُوبٍ»، و«مُكْرَمٍ»، ويَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وهو كَاسْمِ الفَاعِلِ.

* * *

(و) الخامس منها:

(اسم المفعول)

ولو مثنى أو مجموعًا، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه، ومثَّل له بقوله: **(كمضروب ومكرم)** إشارة إلى أنه يُصاغ من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة في أوله وفتح ما قبل آخره، ولا يُصاغ من اللازم إلا بعد أن يُعدَّى بحرف الجر إذ ليس له مفعول كممرور به أو بهما أو بهم أو بهن ولا يثنّى حينئذ ولا يجمع كالفعل يخالف المصوغ من المتعدّي **(ويعمل عمل فعله)** المبني للمفعول، فيرفع نائب الفاعل، تقول: زيد مضروب عبده كما تقول ضُرِبَ عبدُه، وما سواه مما يتعلق بالرافع إن كان منصوبًا لفظًا أو محلاً **(وهما)** أي: المثال، واسم المفعول **(كاسم الفاعل)** في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف ولك

والشاهد: في قوله: مزقون عرضي حيث اعتمد الوصف المحوّل للمبالغة على اسم أن، فعمل عمل الفعل ونصب ما بعده.

ش ـ النوعُ الخامسُ من الأسماء التي تعمل عَمَلَ الفعلِ: اسمُ المفعولِ، كـ «مَضْرُوبٍ»، و«مُكْرَمٍ».

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول: «جَاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ»، فترفع «العبد» بـ «مضروب» على أنه قائمٌ مَقَامَ فاعله، كما تقول: «جاء الذي ضُرِبَ عَبْدُهُ»، ولا يختصُّ إعمالُ ذلك بزمانٍ بعينه؛ لاعتماده على الألف واللام. وتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»، فتُعْمِلُهُ فيه إنْ أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ، ولا يجوز أن تقول: «مضروبٌ عَبْدُهُ» وأنت تريد الماضي، خلافًا للكسائي، ولا أن تقول: «مضروبٌ الزَّيْدَانِ» لعدم الاعتماد، خلافًا للأخفش.

* * * * *

[٦ ـ الصِّفة المُشَبَّهة باسم الفاعل]:

ص ـ والصِّفَةُ المشَبَّهَةُ باسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي لوَاحِدٍ، وهِيَ: الصِّفَةُ المصُوغَة لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لإفَادَةِ الثُّبُوتِ، كـ «حَسَنٍ»، و«ظَرِيفٍ»، و«طَاهِرٍ»، و«ضَامِرٍ»، ولا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا، ولا يكُونُ أجنَبِيًا، ويُرْفَعُ على الفَاعِلِيَّةِ أوِ الإبْدَالِ، وَيُنْصَبُ على التَّمْيِيزِ أو التَّشْبِيهِ بالمَفْعُولِ بِهِ، والثَّانِي يَتَعَيَّنُ في المَعْرِفَة، ويُخْفَضُ بالإضافةِ.

* * *

في اسم المفعول خاصة إضافته إلى مرفوعه معنى إذا حوّل الإسناد إلى ضمير موصوف نحو: زيد مضروب العبد، والأصل مضروب عبده فحوّلت الإسناد ثم أضفت وهو حينئذ جارٍ مجرى الصفة المشبهة.

* * *

(و) السادس منها:

(الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي لواحد)

في أمور ستأتي ولهذا عملت عمل النصب وإن كان الأصل **أن** لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت، ولكونها مأخوذة من القاصر **(وهي الصفة المصوغة)** من فعل قاصر **(لغير تفضيل لإفادة)** نسبة الحدث إلى موصوفها على جهة **(الثبوت)** فإذا قلت: زيد

.....

.....

حسن فمعناه إثبات الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لأنه متجدّد حادث، ويدلّ على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطّراد إلى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال: في حسن حاسن وفي ضيق ضائق، قال تعالى: ﴿وَضَآيِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هُود: الآية ١٢]، ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه، وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مرّ، لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمّت: وتتميز عنه بأمور:

منها: أنها تُصاغ من اللازم دون المتعدّي وهو يُصاغ منهما.

ومنها: أنها للزمن الحاضر الدائم، أي: الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه.

ومنها: أنها تكون غير مجازية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي **(كحسن وظريف و)** مجازية له نحو: **(طاهر وضامر)** واسم الفاعل لا يكون إلا مجازيًا.

(و) منها: أنها **(لا يتقدم معمولها)** المنصوب عليها لأنها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه، ومن ثم صحّ النصب في نحو: زيدًا أنا ضاربه، وامتنع في نحو: زيد أبوه حسن وجهه.

(و) منها: أن معمولها **(لا يكون أجنبيًا)** بل سببيًا: أي اسمًا ظاهرًا متصلاً بضمير موصوفها ولو تقديرًا كما في نحو: زيد حسن وجهًا، أي: منه، فلا يقال: زيد حسن عمرًا كما يقال: زيد ضارب عمرًا لأنها مأخوذة من فعل لازم قد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذ إلا ضميره أو سببه كما في اسم الفاعل اللازم. والمراد بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح، إذ عملها في الظرف وتعديله لما فيها من معنى الفعل.

ومنها: أن معمولها مشبّه بالمفعول به، ولا يراعَى له محل بالعطف وغيره، ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولو ظرفًا، وأنها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرّف بالإضافة دائمًا، وأنها تؤنّث بالألف وتخالف فعلها فتنصب مع قصوره وتجوز إضافتها إلى

.....

ش ـ النوع السادس من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ: الصفةُ المشبهة باسم الفاعل المُتَعَدِّي لواحد.

[أ ـ مشابهتها لاسم الفاعل]:

وهي: الصفة المَصُوغَة لغير تفضيل، لإفادة نسبة الحَدثِ إلى موصوفها، دونَ إفادة الحدوث.

مثالُ ذلك: «حَسَنٌ» في قولك: «مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ»، فـ «حسن»: صفة، لأنّ الصفة ما دلَّ على حَدَث وصاحبه، وهذه كذلك، وهي مَصُوغة لغير تفضيل قطْعًا، لأنّ الصفات الدالّة على التفضيل هي الدّالةُ على مشاركةٍ وزيادة كـ «أفْضَلَ» و«أعْلَمَ» و«أكْثَرَ»، وهذه ليستْ كذلك، وإنما صيغَتْ لنسبة الحَدَثِ إلى موصوفها، وهو الحُسْنُ، وليستْ مَصُوغَة لإفادة معنى الحدوث، وأعني بذلك أنها تفيد أن الحُسْنَ في المثال

فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلّة في الكلام، وأن أل الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله.

(و) لمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات:

إحداها: أن **(يرفع على الفاعلية)** باتفاق على إخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه **(أو)** على **(الإبدال)** عند بعضهم من الضمير فيها.

(و) ثانيها: أن **(ينصب على التمييز أو)** على **(التشبيه بالمفعول به)** إن كان نكرة كزيد حسن وجهًا، أو عليه فقط إن كان معرفة كزيد حسن الوجه، ولهذا قال: **(والثاني متعيّن في المعرفة)**.

(و) ثالثها: أن **(يخفض بالإضافة)** أي: بسببها كزيد حسن الوجه إلا إذا كانت الصفة بأل وهو مجرد منها والإضافة كالحسن وجه، أو مضاف للمجرد منها كالحسن وجه أب، أو مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه أو لمضاف لضميره كالحسن وجه أبيه لامتناع إضافة ما فيه أل لشيء من ذلك وإذا خفض المعمول بالإضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبّهة لأن الخفض ناشىء عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ الصفة عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها.

.....

المذكُور ثابتٌ لوجه الرجل، وليس بحادث مُتَجَدِّد. وهذا بخلاف اسْمَي الفاعل والمفعول، فإنَّهُا يفيدان الحدوثَ والتجدُّدَ، ألا ترى أنك تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا»، فتجد «ضاربًا» مفيدًا لحدوث الضرب وتَجَدُّدِهِ، وكذلك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوب»؟.

وإنما سُمِّيت هذه الصفة مشبّهةً، لأنها كان أصلُها أنّها لا تنصب؛ لكونها مأخوذةً من فعلٍ قاصرٍ، لكونها لم يُقْصَدْ بها الحدوثُ؛ فهي مُبَاينة للفعل، لكنها أشبهت اسمَ الفاعل، فأُعطيت حكمَه في العمل، ووجْهُ الشبه بينهما أنها تؤنَّثُ وتُثَنَّى وتجمع؛ فتقول: «حَسَنٌ»، و«حَسَنَةٌ»، و«حَسَنَانِ»، و«حَسَنتانِ»، و«حَسَنُونَ»، و«حَسَنَات»، كما تقول في اسم الفاعل: «ضَارب»، و«ضَاربة»، و«ضَاربان»، و«ضَاربتان»، و«ضاربون»، و«ضَاربات». وهذا بخلاف اسم التفضيل كـ «أَعْلَمَ»، و«أَكْثَرَ»؛ فإنه لا يُثنى ولا يجمع ولا يؤنّث، أيْ: في غالب أحواله؛ فلهذا لا يجوز أن يُشَبَّه باسم الفاعل.

وقولي: «المُتَعَدِّي إلى واحدٍ» إشارة إلى أنّها لا تنصب إلا اسمًا واحدًا.

ولم تُشَبَّهْ باسم المفعولِ لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل؛ ولأنّ مرفوعها فاعل كاسم الفاعل، ومرفوعَه نائب فاعل.

[ب ـ مخالفتها لاسم الفاعل]:

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور:

أحدها: أنها تارة لا تَجْري على حركات المضارع وسَكَنَاته، وتارة تَجْرِي.

فالأول: كـ «حَسَنٍ»، و«ظَرِيف». ألا ترى أنهما لا يجاريان «يَحْسُنُ» و«يَظْرُفُ»؟.

والثاني نحو: «طاهر»، و«ضامر» ألا ترى أنهما يجاريان «يَطْهُرُ» و«يَضْمُرُ»؟.

والقسمُ الأولُ هو الغالب، حتى إن كلام بعضهم أنه لازم، وليس كذلك.

واعلم أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن إفرادها وتذكيرها وأضدادهما ست وثلاثون صورة لأن الصفة إما نكرة أو معرفة وهي إما رافعة أو ناصبة أو جارّة فهذه ست حالات من ضرب اثنين في ثلاثة، ومعمولها له أيضًا ست حالات لأنه

.....

ونَبَّهْتُ على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمي مثالَ ما لا يُجَارِي، وهذا بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه لا يكون إلا مُجَارِيًا للمضارع كـ «ضارب» فإنه مُجَارٍ لـ «يَضْرِب».

فإنْ قلتَ: هذا مُنْتَقِضٌ بـ «داخِلٍ» و«يَدْخُلُ»، فإن الضَّمَّةَ لا تقابلُ الكسرة.

قلت: اعْتُبِر في المجاراة تَقَابُلُ حركةٍ بحركةٍ، لا حركةٍ بعينها.

فإنْ قلتَ: كيْفَ تصنعُ بـ «قائمٍ» و«يَقُومُ»، فإنَّ ثاني «قائم» ساكن، وثاني «يَقُومُ» متحرّك؟

قلت: الحركة في ثاني «يَقُومُ» منْقُولةٌ مِنْ ثالثِهِ، والأصل: «يَقُومُ» كَـ «يَدْخُل»؛ فنقلت الضمَّةُ لعلّة تصريفية.

الثاني: أنها تَدُلُّ على الثبوت، واسمُ الفاعل يدلُّ على الحدوث.

الثالث: أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، وهي لا تكون للماضي المنقطع، ولا لما لم يَقَعْ، وإنما تكون للحال الدائم، وهذا هو الأصل في باب الصفات.

وهذا الوجه ناشِىءٌ عن الوجه الثاني، والأوْجُهُ الثلاثةُ مستفادةٌ مما ذكَرْتُ من الحدِّ، ومن الأمثلة.

الرابع: أنّ معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول: «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ» بنصب «الوجه»، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: «زَيْدٌ أباه ضَارِبٌ»، وذلك لضَعْفِ الصِّفة؛ لكونها فَرْعًا عن فَرْع؛ فإنها فرعٌ عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعِل فإنّه قويٌّ، لكونه فَرْعًا عن أصل وهو الفعل.

الخامس: أن معمولها لا يكون أجنبيًّا، بل سببيًّا، ونعني بالسَّببيِّ واحدًا من أمور ثلاثة: الأول: أن يكون متَّصِلاً بضمير الموصوف، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجْهُهُ». الثاني: أن يكون متَّصِلاً بما يقومُ مَقَامَ ضميره، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهِ»، لأنّ «أل» قائمة مقامَ الضَّمير المضافِ إليه. الثالث: أنْ يكون مُقَدَّرًا معه ضمير الموصوف؛

إما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الأب أو للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد من أل والإضافة كوجه أو مضاف للمجرد منهما كوجه أب،

.....

كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا» أي: وجْهًا منه. ولا يكون أجنبيًا، لا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا»، وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإنّ معموله يكون سببيًا، كـ «مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ أباه»، ويكون أجنبيًا، كـ «مَرَرْتُ برَجُل ضَارِبٍ عَمْرًا».

[جـ ـ أحوال معمولها]:

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال:

أحدها: الرفع، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ»، وذلك على ضربين؛ أحدهما: الفاعلية، وهو مُتَّفق عليه، وحينئذٍ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فَاعِلانِ. الثاني: الإبدال من ضمير مستتر في الوصف، أجاز ذلك الفارسيُّ، وخَرَّج عليهِ قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾﴾ [صٓ: ٥٠]، فَقَدَّرَ في «مفتَّحةً» ضميرًا مرفوعًا على النيابة عن الفاعل، وقدّر «الأبواب» مبدلةً من ذلك الضمير بَدَلَ بعضٍ من كل.

الوجه **الثاني**: النصب؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة، كقولك: «وَجْهًا»، أو معرفة كقولك: «الوَجْهَ». فإن كان نكرة، فنصبه على وجهين: أحدهما: أن يكون على التمييز وهو الأرْجَحُ. والثاني: أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول به، فإن كان معرفة تعيَّن أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول به، لأن التمييز لا يكون معرفة، خلافًا للكوفيين.

الوجه **الثالث**: الجرُّ، وذلك بإضافة الصفة، وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضميرٌ مستتر مرفوع على الفاعلية.

وأصلُ هذه الأوْجُهِ الرفعُ، وهو دونَها في المعنى، ويتفرّع عنه النصبُ، ويتفرّع عن النصب الخفضُ.

* * * * *

فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع الأربع التي استثنيت والبقية جائزة إلا أن فيها قبيحًا وضعيفًا وحسنًا، فالقبيح أربع صور والضعيف ست والباقي حسن. وبيان ذلك يُطلَب من المبسوطات.

* * *

.....

[٧ ـ اسم التفضيل]:

ص ـ واسمُ التفضِيلِ، وهُوَ الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على المُشَارَكَةِ والزِّيَادَةِ، كـ «أَكْرَمَ»، ويُسْتَعْمَلُ بِـ «مَنْ»، ومضَافًا لِنَكِرَةٍ، فيُفْرَدُ ويُذَكَّرُ، وبِـ «أَلْ» فَيُطَابِقُ،

(و) السابع منها:

(اسم التفضيل)

وأخّره لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مطّرد كما ستعرفه **(وهو الصفة الدّالّة على المشاركة والزيادة)** لصاحبها على غيره في أصل الفعل، وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل سواء صِيغَ من فعل لازم **(كأكرم)** أم من متعدٍّ كأضرب وأعلم، ولا يرد خير وشر فإنهما للتفضيل؛ لأن أصلهما أخير وأشرّ فخفّفا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاء على القياس، وأما قوله:

وحب شيء إلى الإنسان ما منعا

فضرورة، ولا يُصاغ إلا مما صِيغَ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه **(ويستعمل بمن)** ولو تقديرًا جارّة للمفضل عليه إذا جرّد من أل والإضافة نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: الآية ٣٤] وهي لابتداء الغاية ارتفاعًا وانحطاطًا أو للمجاوزة، ولا يفصل بينها وبين مجرورها بأجنبي، ولا يجوز تقديمه معها على اسم التفضيل إلا أن يكون اسم استفهام أو مضافًا إلى استفهام، فيجب حينئذ كممّن أنت أفضل ومن غلام مَن أنت أجمل **(ومضافًا لنكرة)** مطابقة للمفضل وجوبًا **(فيفرد ويُذَكَّر)** في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبًا، وإن كان المفضل بخلاف ذلك، فتقول في الحالة الأولى: زيد أو هند أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو، أما قوله:

كأن صغرى وكبرى من فواقعها

فإما لحن أو لم يقصد به حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤١] فالتقدير أول فريق كافر أو ولا يكن كلٌّ منكم أول كافر **(و)** يستعمل مقرونًا **(بأل فيطابق)** وجوبًا موصوفه إفرادًا

.....

ومُضافًا لِمَعْرِفَةٍ فوَجْهَانِ، ولا يَنْصِبُ المَفْعُولَ مُطْلَقًا، ولا يَرْفَعُ في الغَالِبِ ظاهِرًا إلا في مسْألةِ الكُحْل.

* * *

ش ـ النَّوْع السابع من الأسماء التي تَعْمل عَمَلَ الفِعلِ: اسمُ التفضيل. وهُو الصفة، الدالّةُ على المشارَكة والزيادة، نحو: «أفْضَل»، و«أعْلَم»، و«أكْثَر».

وتذكيرًا وفرعيهما، فتقول: زيد الأفضل والزيدون الأفضلون أو الأفاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل **(ومضافًا لمعرفة فوجهان)**: أي المطابقة إجراء له مجرى المعرّف بأل نحو: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٢٣] وعدمها هو الغالب إجراء له مجرى المجرد نحو: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦]. نعم، إن استعمل أفعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان: أي عادلاً هم إذ ليس فيهم عادل غيرهما؛ حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلاف للمبرد، وفي هذه الحالة واللتين قبلها لا يستعمل بمن.

واعلم أنه ينصب التمييز والحال والظرف **(ولا ينصب)** المفعول له ولا معه لا المطلق ولا **(المفعول به)** على الأصح **(مطلقًا)** أي: سواء كان ظاهرًا أم غيره، بل يصل إليه باللام كزيد أدعى للعلم وأبذل للمعروف أو بالباء كخالد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه، فإن كان فعله يتعدّى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدّر كزيد أكسى للفقراء الثياب: أي يكسوهم الثياب.

وأجاز بعضهم نصبه به مطلقًا ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وأن بعضهم أوّل بما لا تفضيل فيه.

قال الدماميني: وهذا الرأي حسن فينصب حين التأويل كما أنه يضاف حينئذ إلى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما أنه إذا حلّ الفعل محله رفع الظاهر، فقد استبان لك أن ما في الشرح من حكاية الإجماع على منع عمله فيه منظور فيه، ويرفع الضمير المستتر في كل لغة **(ولا يرفع في الغالب)** اسمًا **(ظاهرًا)** ولا ضميرًا منفصلاً؛ لكونه ليس له فعل بمعناه **(إلا في مسألة الكحل)**؛ لأنه يرفع ذلك إجماعًا لأنه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه، وضابطها أن يكون لاسم جنس مسبوقًا بنفي أو شبهه

.....

وله ثلاث حالات:

حالة يكون فيها لازمًا للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين:

إحداهما: أن يكون بعده «مِنْ» جارَّةً للمَفْضُولِ، كقولكَ: «زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»، و«الزَّيْدَانِ أفْضَلُ مِنْ عَمْرو»، و«الزَّيْدُونَ أفْضَلُ مِنْ عَمرٍو»، و«هِنْدٌ أفْضَلُ من عمرو»، و«الهِنْدَانِ أفْضَلُ من عمرو»، و«الهِنْدَاتُ أفْضَلُ من عمرو»، ولا يجوزُ غير ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، فأفْرَدَ في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة.

الثانية: أن يكون مضافًا إلى نكرة؛ فتقول: «زَيْدٌ أفْضَلُ رَجُلٍ»، و«الزَّيْدَان أفضلُ رجُلَيْنِ»، و«الزَّيْدُونَ أفضلُ رِجالٍ»، و«هِنْدٌ أفْضَلُ امْرَأةٍ»، و«الهِنْدَانِ أفْضَلُ امْرَأتَيْنِ»، و«الهِنْدَاتُ أفْضَلُ نِسْوَةٍ».

وحالةٌ يكون فيها مُطابقًا لموصوفه، وذلك إذا كان بـ «أل»، نحو: «زَيْدٌ الأفْضَلُ»، و«الزَّيْدَانِ الأفْضَلانِ»، و«الزَّيْدُونَ الأفضَلُونَ»، و«هِنْدٌ الفُضْلى»، و«الهِنْدَانِ الفُضْليَانِ»، و«الهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَّلُ».

وحالة يكون فيها جائزَ الوجهينِ: المطابقةِ، وعدمِها، وذلك إذا كان مُضافًا لمعرفة؛ تقول: «الزَّيْدَانِ أفْضَلُ القَوْمِ». وإنْ شئتَ قلتَ: «أفْضَلا القَوْمِ». وكذلك في الباقي؛ وعدمُ المطابقةِ أفْصَحُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يَقُلْ: «أحْرَصِي» بالياء، وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] فطَابَقَ، ولم يقل: «أكْبَرَ مجرميها». وعن ابن السراج أنّه أوجب عدمَ المطابقة، ورُدَّ عليه بهذه الآية.

ومرفوعه أجنبيًا مفضّلاً على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، وبه عرفت المسألة بمسألة الكحل وأفردت بالتأليف، والأصل أن يقع

.....

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعولَ به مطلقًا، ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]: إن «مَنْ» ليست مفعولاً بـ «أعْلَم»؛ لأنه لا ينصب المفعولَ، ولا مضافًا إليه؛ لأن «أفْعَلَ» بعضُ ما يضاف إليه؛ فيكون التقديرُ: «أعلم المضلّين»، بل هو منصوبٌ بفعل محذوف يدلّ عليه «أعلم»، أي: يعلم مَنْ يَضِلُّ.

واسمُ التفضيل يَرْفع الضميرَ المستتر باتِّفاق. تقول: «زَيْدٌ أفْضَلُ من عمرو»، فيكون في «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على «زيد»، وهل يرفع الظاهر مطلقًا، أو في بعض المواضع؟ فيه خلافٌ بين العرب، فبعضهم يرفعُه به مطلقًا؛ فتقول: «مَرَرْتُ برجل أفْضَلَ منه أبُوهُ»، فتخفض «أفضل» بالفتحة على أنّه صفة لـ «رجل»، وترفع «الأب» على الفاعلية، وهي لغة قليلة، وأكثرُهُمْ يُوجِبُ رَفْعَ «أفضل» في ذلك على أنّه خَبَر مقدم، و«أبوه» مبتدأ مؤخر، وفاعلُ «أفضل» ضمير مستتر عائدٌ عليه، ولا يرفع أكثرُهُم بـ «أفْعَلَ» الاسمَ الظاهر إلا في مسألة الكحل، وضابطها: أنْ يكون في الكلام نَفْيٌ، بعده اسمُ جِنْسٍ، موصوفٌ باسم التفضيل، بعده اسمٌ مُفَضَّلٌ على نفسه باعتبارين؛ مثالُ ذلك قولهم: «ما رأيْتُ رَجُلاً أحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ»، وقولُ الشاعر: [من الخفيف]

١٣٢ ـ مـا رَأيْـتُ امْـرَءًا أحَـبَّ إلَيْـهِ الـ ـبَـذْلُ مِـنْـهُ إلَيْـكَ يَـا ابْـنَ سِـنَـانِ

هذا الظاهر بين ضميرين أولهما: للموصوف، وثانيهما: للظاهر كما في المثال. وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من إما على الظاهر نحو: من كحل عين زيد، أو محله

---

١٣٢ ـ مَـا رأيْـتُ امْـرَأً أحَـبَّ إلَـيْـهِ الـ ـبَـذْلُ مِـنْـهُ إلَـيْـكَ يَـا ابْـن سِـنَـانِ

قائله غير معلوم.

الإعراب: ما رأيت ما نافية، ورأيت فعل وفاعل، وامرأً مفعول به، وأحب اسم تفضيل صفته، وإليه جار ومجرور متعلق بأحبّ، والبذل نائب عن الفاعل لأنه مبنيّ من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، فإطلاق الفاعل عليه في بعض العبارات مجاز، ومنه متعلق بأحبّ،

---

١٣٢ ـ البيت بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٩٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٢.

وكذلك لو كان مكانَ النفي استفهامٌ، كقولك: «هل رَأَيْتَ رَجُلاً أَحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ منهُ في عَيْنِ زَيْدٍ؟»، أو نَهْيٌ، نحو: «لا يَكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إليه الخيرُ منهُ إليكَ».

* * * * *

نحو: من عين زيد، أو ذي المحل نحو: من زيد، ولم يقع هذا التركيب في القرآن، ولا يجوز أن يعرب المرفوع فيه مبتدأ وأفعل خبره لئلا يلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي. وقد يرفع الظاهر مطلقًا في لغة حكاها سيبويه نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وعنها احترز بقوله في الغالب.

* * *

وقوله: يا ابن سنان يا حرف نداء، وابن منادى منصوب لأنه مضاف، وسنان مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والمعنى: يا ابن سنان إن العطاء بالنسبة إليك أشدّ محبوبية من نفسه بالنسبة إلى غيرك.

والشاهد: في اسم التفضيل الذي هو أحبّ حيث رفع اسمًا ظاهرًا، وهو البذل.

[الفصل العشرون: التوابع]

ص ـ بابُ التَّوَابِعِ: يَتْبَعُ ما قَبْلَهُ في إعْرَابِهِ خَمْسَةٌ.

* * *

ش ـ التوابعُ عبارة عن الكلمات التي لا يمسُّها الإعرابُ إلاّ على سبيل التَّبَعِ لغيرها، وهي خمسةٌ: النعتُ، والتأكيد، وعَطْفُ البيان، وعطفُ النسق، والبَدَلُ، وعَدَّها الزجاجيُّ وغَيْرُهُ أربعة، وأدْرَجُوا عَطْفُ البيان وعطف النَّسق تحت قولهم: «العطف».

* * * * *

(باب التوابع)

وهي جمع تابع، وهو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر، وإطلاق التابع على الحرف والفعل غير المعرب مجاز إذ الإعراب فيهما تقع فيه التبعية، والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل، فإن العامل فيه مقدّر خلافًا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع، ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي، ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله: **(يتبع ما قبله في إعرابه خمسة)** بالاستقراء: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، ونسق، وبدل، ومن فضل في التوكيد جعلها ستًّا، ومَن أطلق العطف وجعله شاملاً للبيان جعلها أربعًا، والأولى أن يبتدأ منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق، بل قيل: هو الصواب لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتّبت كذلك كما في التسهيل، أحدها:

* * *

.....

[١ ـ النعت]:

[أ ـ حقيقته]:

ص ـ النَّعْتُ، وهُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ أو المؤوَّلُ بِهِ، المُبايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ.

* * *

ش ـ «التابع» جنس يشمل التوابعَ الخمسة، و«المشتقّ» أو «المؤوّل به» مُخرِجٌ لبقيَّةِ التوابع؛ فإنّها لا تكون مشتقةً ولا مؤوَّلة به. ألا ترَى أنّك تقولُ في التوكيد: «جاء القوم أجْمَعُونَ»، و«جاء زَيْدٌ زَيْدٌ؟». وفي البيان والبدل: «جاء زَيْدٌ أبو عبد الله»، وفي عطف النسق: «جاء زَيْدٌ وعَمْروٌ»، فتجدها توابعَ جامدة، وكذلك سائرُ أمثلتها، ولم يبق إلا التوكيدُ اللفظيُّ؛ فإنه قد يجيء مشتقًّا، كقولك: «جاء زَيْدٌ الفاضلُ الفاضلُ» الأول: نعت، والثاني: توكيد لفظي؛ فلهذا أخرجْتُه بقولي: «المُباين للفظ متبوعه».

فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعت، مثالُ ذلك في البيان والبدل قولُكَ: «قال أبو بكر الصديق»، و«قال عمر الفاروق»، وفي عطف النسق: «رأيت كاتبًا وشاعرًا».

(النعت)

ويرادفه الوصف والصفة **(وهو التابع)** هذا كالجنس **(المشتق أو المؤوّل به)** أخرج به غيره منها، ما عدا التوكيد اللفظي المشتق فبقوله: **(المباين للفظ متبوعه)** والمشتق ما دلّ على حدث وصاحبه كأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة، والمؤوّل به ما أقيم مقامه من الأسماء العاربة عن الاشتقاق كاسم الإشارة وذي بمعنى صاحب، والمنسوب كجاءني زيد هذا: أي الحاضر، ورجل ذو مال: أي صاحبه، ورجل دمشقي: أي منسوب إلى دمشق، ومن المؤوّل به الجملة الخبرية في نحو﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨١]، وقوله:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبني

وكذا المصدر الملتزم إفراده وتذكيره في نحو: مررت برجل عدل: أي عادل عند الكوفيين وذي عدل عند البصريين.

* * *

.....

قلت: «الصِّدِّيق» و«الفاروق» وإن كانا مُشْتَقَّيْنِ، إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحِقَيْنِ بباب الأعلام كـ «زيد» و«عمرو»؛ و«شاعرًا» في المثال المذكور نعتٌ حُذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتبًا» ليس مفعولاً في الحقيقة، إنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيتُ رجلاً كاتبًا ورجلاً شاعرًا.

* * * * *

[ب ـ فائدته]:

ص ـ وفائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أو تَوْضِيحٌ، أو مَدْحٌ، أو ذَمٌّ، أو تَرَحُّمٌ، أو تَوْكِيدٌ.

* * *

ش ـ فائدة النعت: إمّا تخصيصُ نكرةٍ، كقولك: «مَرَرْتُ برجُلٍ كاتِبٍ»، أو توضيحُ معرفةٍ، كقولك: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الخيَّاطِ»، أو مَدْحٌ، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ [الفاتحة: ١]، أو ذمٌّ، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو تَرَحُّمٌ،

(وفائدته) حقيقًا كان أو غيره **(تخصيص)** لمتبوعه إن كان نكرة كجاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه، والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات **(أو توضيح)** له إن كان معرفة كجاءني زيد الفاضل أو الفاضل أبوه، والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف **(أو)** مجرد **(مدح)** له نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢]، **(أو ذم)** نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم **(أو ترحم)** عليه نحو: اللَّهمَّ اللطف بعبادك الضعفاء **(أو توكيد)** لما دلّ عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة؛ لأنه قد علم من ضربة واحدة فلم يفد النعت إلا مجرد التوكيد، ومنه قولهم: مضى أمس الدابر، وقال بعضهم: أو تعميم له نحو: إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين، أو تفضيل نحو: مررت برجلين عربي وعجمي، أو إبهام نحو: تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة.

قال البدر الدماميني عن بعضهم: أو إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال من ذكر، يقال لك: أرأيت قاضي بلدنا فتقول: رأيت قاضيكم الكريم الفقيه، وليس هذا للتوضيح لأن مرادهم بالإيضاح للمخاطب وهو بالغرض في مثالنا عالم بما ذكر غير

.....

نحو: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المسكينَ»، أو توكيدٌ، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣].

* * * * *

[جـ ـ حكمه مع منعوته]:

ص ـ ويَتْبَعُ مَنْعُوتَه في واحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإعْرَابِ، ومِنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، ثمَّ إنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ في واحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ والتَّأنيثِ، وواحِدٍ مِنَ الإفْرَادِ وفَرْعَيْهِ، وإلاَّ فَهُوَ كالفِعْلِ، والأحْسَنُ: «جاءَني رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمانُهُ»، ثم «قاعِدٌ»، ثم «قاعِدُونَ».

* * *

محتاج إلى إيضاحه له ولا للمدح، فإن غرض المتكلم إعلام السامع بأنه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه.

* * *

(و) النعت من حيث هو (**يتبع منعوته في**) اثنين من خمسة: (**واحد من أوجه الإعراب**) الثلاثة: الرفع والنصب والجر (**و**) واحد (**من التعريف والتنكير**) سواء رفع الضمير أم اسمًا ظاهرًا فلا تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه، نعم، المعرّف بلام الجنس يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم: ما ينبغي لرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا. ويجب في النعت أن يكون مساويًا لمتبوعه في التعريف أو دونه فنحو: بالرجل أخيك بدل (**ثم إن رفع**) النعت (**ضميرًا مستترًا**) عائدًا على المنعوت (**تبع منعوته**) ولو كان معناه لما بعده كما في نحو: جاءني رجل حسن وجهًا (**في**) اثنين أيضًا من خمسة (**واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد وفرعيه**) من تثنية وجمع، فيصير بهذا مع ما مرّ مطابقًا له في أربعة من عشرة ما لم يمنع من التبعية كما في الملتزم إفراده وتذكيره كأفعل من، أو تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح، أو تأنيثه كرجل ربعة وهمزة وامرأة ربعة وهمزة (**وإلا**) أي: وإن لم يرفع ذلك بأن رفع ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا (**فهو**) بالنسبة إلى الخمسة الباقية (**كالفعل**) الحالّ محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة أُمهما، وبرجال قائم آباؤهم

.....

ش ـ اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال: رفع، ونصب، وجر، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال: إفراد، وتثنية، وجَمْع، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان، وبحسب التنكير والتعريف حالتان. فهذه عشرةُ أحوالٍ للاسم.

ولا يكون الاسمُ عليها كلّها في وقت واحد: لِمَا في بعضها من التضادِّ، ألا ترى أنه لا يكون الاسمُ مرفوعًا منصوبًا مجرورًا، ولا معرَّفًا منَكَّرًا، ولا مفردًا مثنى مجموعًا، ولا مذكَّرًا مؤنَّثًا.

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعةُ أمورٍ، وهي من كل قسم واحِدٌ. تقول: «جاءني زيد»، فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع؛ فإن جئتَ مكانه بـ «رجل» ففيه التنكيرُ بدل التعريف وبقيةُ الأوْجُهِ؛ فإنْ جئتَ مكانه بـ «الزيدان»، أو بـ «الرجال»، ففيه التَّثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوْجُهِ؛ فإن جئتَ مكانه بـ «هند» ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوْجُهِ. فإن قلت: «رأيْتُ زَيْدًا»، أو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقيَّةُ الأوْجُهِ.

ووقع في عبارة بعض المعربين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، ويَعْنُونَ بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها، وليس كذلك، وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائمًا، وهما: واحد من أوْجُهِ الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالفَ منعوته في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير.

كما الفعل الحال محله، ويسمى حينئذ سببًا، نعم إن رفع جمعًا جاز أن يجمع جمع تكسير؛ لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الإفراد، ولهذا قال: **(والأحسن)** نحو: **(جاءني رجل قعود غلمانه)** بلفظ التكسير **(ثم قاعد)** غلمانه بالإفراد الذي هو قياس الفعل لأنك تقول: قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه في اللغة الفصحى، وقيل: إفراده أرجح مطلقًا لجريانه مجرى الفعل، وقيل: إن تبع مفردًا أو مثنى **(ثم)** إفراده باتفاق **(قاعدون)** غلمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لأنه خاص بلغة أكلوني البراغيث.

* * *

.....

فإن قلت: هذا منتقض بقولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبٍ» فوصفوا المرفوع، وهو «الجُحْرُ» بالمخفوض، وهو «خَرِب»، وبقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [الهمزة: ١، ٢]، فوصف النكرة، وهي: «كلُّ همزَة لُمزة» بالمعرفة، وهو «الذي»، وبقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ١ ـ ٣]، فوصف المعرفة ـ وهو اسم الله تعالى ـ بالنكرة، وهي: «شديد العقاب»؛ وإنما قُلْنا إنّه نكرة، لأنّه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتها إلاّ في تقدير الانفصال. ألا ترى أن المعنى: شديدٌ عِقَابُهُ، لا يَنْفَكُّ في المعنى عن ذلك؟.

قلت: أما قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبٍ»، فأكثرُ العرب ترفع «خَرِبًا»، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض، كما قال الشاعر: [من الرجز]

١٣٣ ـ قَدْ يُؤْخَذُ الجارُ بجُرْمِ الجَارِ

ومُرَادُهم بذلك أن يُنَاسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي «خَرِبٍ» ضمّةٌ مقدرةٌ منعَ من ظهورها اشتغالُ الآخِرِ بحركة المجاورَةِ، وليس ذلك بمُخْرِجٍ له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في الإعراب، كما أنّا نقول: إن المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللام، ولا يمنع من ذلك أيضًا قولُهم في الحكاية: «مَنْ زَيْدًا» بالنصب، أو «مَنْ زَيْدٍ» بالخفض، إذا سألتَ مَنْ قال: «رأيت زيدًا»، أو «مررت بِزَيْدٍ»، وأردتَ أن تَرْبِط كلامَكَ بكلامه بحكاية الإعراب؛ وقد تبين بهذا صحةُ قَوْلِنَا: إنَّ النَّعْتَ لا بدَّ أنْ يتبع منعوته في إعرابِهِ وتعريفِهِ وتَنْكِيره.

.....

.....

١٣٣ ـ هذا القول من أمثال العرب ، وقد ورد في مجمع الأمثال ١٠٩/٢ دون أن ينسبه إلى قائل مُعَيَّن، وقال: إنه لشاعر إسلامي، ويُضرب في معاقبة البريء لإرهاب المجرم.

وأما حكمهُ بالنظر إلى الخمسة الباقية ـ وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث ـ فإنه يُعْطَى منها ما يُعطَى الفعلُ الذي يحلُّ محلَّه في ذلك الكلام؛ فإنْ كان الوَصْفُ رافعًا لضمير الموصوف طابَقَهُ في اثنين منها، وكملت له حينئذٍ الموافقة في أربعةٍ من عشرة كما قال المُعْرِبون. تقول: «مَرَرْتُ برَجُلٍ قائم»، و«بِرَجُلَيْنِ قائِمَيْنِ»، و«بِرِجَال قائِمينَ»، و«بامرأة قَائِمَة»، و«بامرأتَيْنِ قائِمَتَيْنِ»، و«بنساء قائمات»، كما تقول في الفعل: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قامَ»، و«برجلين قاما»، و«برجال قاموا»، و«بامرأة قامَتْ»، و«بامرأتين قامَتا»، و«بنساء قُمْنَ». وإنْ كان الوَصْفُ رافعًا لاسم ظاهر، فإن تذكِيرَهُ وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، كما أنّ الفعل الذي يحلُّ محلَّه يكون كذلك. تقول: «مررت برجل قائمةٍ أُمُّهُ»، فتؤنث الصفة لتأنيث «الأمّ»، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكَّرًا؛ لأنك تقول في الفعل: «قامَتْ أُمُّهُ»، وتقول في عكسه: «مررت بامرأةٍ قائم أبُوهَا»، فتذكِّرُ الصفَة لتذكير «الأب»، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنَّثًا؛ لأنك تقولُ في الفعل: «قام أبوها»، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]، ويجب إفرادُ الوصفِ، ولو كان فاعله مُثَنًّى أو مجموعًا، كما يجب ذلك في الفعل، فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قائمٍ أَبَواهُمَا»، و«بِرِجالٍ قائمٍ آباؤهُمْ»، كما تقول: «قام أَبَوَاهُمَا»، و«قام آباؤهم». ومَنْ قال: «قَامَا أَبَوَاهُمَا»، و«أَكَلُونِي البراغيثُ» ثَنَّى الوَصْفَ وجَمَعه جَمْعَ السلامة؛ فقال: «قائمَيْنِ أَبَوَاهُما»، و«قائِمينَ آباؤهم». وأجاز الجميعُ أن تجمع الصفة جمع التكسير، إذا كان الاسْمُ المرفوعُ جمعًا؛ فتقول: «مَرَرْتُ بِرِجال قِيَامٍ آباؤهُمْ»، و«برجلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ»، ورَأوا ذلك أَحْسَنَ من الإفراد الذي هو أَحْسَنُ مِنْ جمع التصحيح.

* * *

[د ـ قطعه]:

ص ـ ويجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ المَعْلُومِ مَوْصُوفُها حَقِيقَةً أو ادِّعَاءً، رَفْعًا بِتَقْدِيرِ: «هُوَ»، ونَصْبًا بِتَقْدِيرِ: «أَعْنِي»، أو «أَمْدَحُ»، أو «أَذُمُّ» أو «أَرْحَمُ».

* * *

(ويجوز قطع الصفة) ولو تعددت عن التبعية **(المعلوم موصوفها)** بدونها **(حقيقة أو**

.....

ش ـ إذا كان الموصوفُ معلومًا بدون الصفة، جاز لك في الصفة الإتباعُ والقَطعُ. مثالُ ذلك في صفة المدح: «الحَمْدُ لله الحَمِيد»، أجاز فيه سيبويه الجرَّ على الإتباع، والنصبَ بتقدير: «أَمْدَحُ»، والرَّفْعَ بتقدير: «هو»، وقال: «سمعْنا بعض العرب يقول: ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ ربَّ العَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بالنَّصْب؛ فسألتُ عنها يونس، فزعم أنها عربية» اهـ. ومثاله في صفة الذم: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤]، قرأ الجمهور بالرَّفْع على الإتباع، وقرأ عاصم بالنَّصْبِ على الذمِّ. ومثاله في صفة الترحُّم: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» يجوز فيه الخفضُ على الإتباع، والرفعُ بتقدير: «هو»، والنصبُ بتقدير: «أَرْحَمُ». ومثاله في صفة الإيضاح: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرُ» يجوز فيه الخفضُ على الإتباع، والرفع بتقدير: «هو»، والنصبُ بتقدير: «أعني».

ولا فَرْقَ في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلومًا حقيقةً أو ادعاء؛ فالأولُ مشهور، وقد ذكرنا أمثلته. والثاني نَصَّ عليه سيبويه في كتابه؛ فقال: «وقد يجوزُ أن تقول: «مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الكِرَامُ»، يعني بالنصب أو بالرفع «إذا جعلت المخاطَبَ كأنّه قد عَرَفَهم»... ثم قال: «نزلتهم هذه المنزلة، وإن كانَ لم يعرفهم» اهـ.

* * * * *

ادّعاء) بأن ينزل منزلة المعلوم لأمر ما **(رفعًا بتقدير هو)** في حالة النصب **(و)** الجر **(نصبًا بتقدير)** فعل في حال الرفع والجر تقديره **(أعني)** في نعت التوضيح **(أو مدح)** في المدح **(أو ذم)** في الذم **(أو أرحم)** في الترحّم أو غير ذلك مما يناسب الصفة، ولا يجوز إظهار المقدّر إلا في نعت التوضيح والتخصيص وإذا جرت الصفة على مشاربه أو كانت للتوكيد أو ملتزمة الذكر كالجمّ الغفير امتنع قطعها كما يمتنع إذا لم يعلم موصوفها إلا بها، ولا فرق حينئذ بين تعدّدها واتحادها، فلو احتاج في حال تعددها إلى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والإتباع والجمع بينهما بشرط تقدّم المتبع، وفي قوله: رفعًا إلى آخره إشارة إلى حقيقة القطع.

قال الشاطبي: وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب إذ القطع مُقتَضٍ للاستئناف.

.....

[٢ ـ التوكيد]:

ص ـ والتَّوْكِيدُ، وهُوَ إمَّا لَفْظِيٌّ، نَحْوُ:

«أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ»

ونَحْوُ:

«أتاكِ أتاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ»

[فائدة] اعلم أن الأسماء في نعتها والنعت بها على أربعة أقسام: قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغالب، لأنه لمّا شابه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسّره لم ينعت، ولكونه ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به. وما أحسن قول القائل:

أضمرت في القلب هوى شادن ... مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يومًا له ... فقال لي: المضمر لا يوصف

وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم، وإنما نعت لإزالة الاشتراك ولم ينعت به لمّا مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة. وقسم ينعت ولا ينعت به وهو أي: كمررت برجل أيّ رجل.

* * *

(و) الثاني من التوابع:

(التوكيد)

أي: المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مراده به اسم الفاعل ويقال فيه: التأكيد والأول أفصح، وعرّفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره **(وهو)** قسمان؛ لأنه **(إما لفظي)** وهو إعادة للفظ الأول أو موافقه ويجري في جميع الألفاظ فيكون الاسم **(نحو)** قوله:

(أخاك أخاك إن مَن لا أخا له) ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

.....

ونَحْوُ:

«لا لا أَبُـوحُ بِـحُـبِّ بَـثْـنَـةَ إنَّـهـا»

ولَيْسَ مِنْهُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

* * *

ش ـ الثاني من التوابع: التوكيدُ، ويقال فيه أيضًا: التأكيدُ ـ بالهمزة ـ وبإبدالها ألفًا على القياس في نحو: «فأْس»، و«رأْس».

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل (و) في الفعل وحده وفيه مع فاعله، وقد اجتمعا في (نحو) قوله:

فـأيـن إلـى أيـن الـنـجـاء بـبـغـلـتـي (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)

(و) في الحرف (نحو) قوله:

(لا لا أبـوح بـحـب بـثـنـة إنـهـا) أخـذت عـلـيّ مـوثـقًـا وعـهـودا

ومنه قوله:

أجل جير إن كانت أبيحت دعائره

ويشترط في الحرف غير الجوابيّ أن لا يعاد إلا مع ما اتصل به كعجبت منك منك. وإن زيدًا إن زيدًا، أو إنه قائم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ. ولك أن تقول: من أين لهم أن التأكيد في مثل هذا للحرف وحده؟ ولِمَ لا يجوز أن يكون لمجموع الحرف وما اتصل به؟ وإذا كان المؤكد جملة فالأكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لا لَبْس. وقيّده في الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤﴾ [القِيَامَة: الآية ٣٤] الآية، فإن حصل لَبْس وجب تركه كضربت زيدًا ضربت زيدًا إذ لو جيء به لتوهّم تكرار الضرب منك، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة (وليس منه) ما كرّر في قوله تعالى: (﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفَجر: الآية ٢١])؛ لأنه لم يُؤتَ به للتأكيد إذ مؤداه غير مؤدى الأول، وإنما هو منصوب على الحال. والمعنى مكررًا عليها الدك كعلمته الحساب بابًا بابًا، وهو ظاهر قول الزمخشري (و) في قوله: (﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: الآية ٢٢]) لما مرّ به على الحال

.....

وهو ضربان: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

[أ ـ التوكيد اللفظي]:

والكلام الآن في اللفظي، وهو: إعادة اللفظ الأول بِعَيْنِهِ سواء كان اسمًا، كقوله: [من الطويل]

١٣٤ ـ أَخَـاكَ أَخَـاكَ؛ إنَّ مَـنْ لَا أَخَـا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الـهَـيْـجَـا بِـغَـيْـرِ سِـلاحِ

أيضًا أي مصطفين أو ذوي صفوف كثيرة، وقيل: إن المكرر فيما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة، وجرى عليه في الشذور في دكًّا دكًّا، والمختار في النحو: علّمته الحساب بابًا

شواهد التوابع

١٣٤ ـ أَخَـاكَ أَخَـاكَ إنَّ مَـنْ لا أَخَـا لَـهُ كَـساع إلى الـهـيـجـا بـغـيـر سِـلَاحِ

قائله مسكين الدارمي، وبعده:

وإنَّ ابنَ عَمِّ المرءِ فاعلَمْ جَنَاحَهُ وهلْ يَنْهَضُ البازي بغيرِ جَنَاحِ

إعراب البيت الشاهد: أخاك أخاك، فالأول منصوب بفعل محذوف وجوبًا من باب الإغراء تقديره الزم أخاك، وعلامة نصبه الألف، والثاني توكيد لفظي للأوّل، وإن حرف توكيد ونصب، ومن اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب اسمها، وجملة لا أخا له صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وكساع خبرها، والكاف للتشبيه داخلة على موصوف محذوف، أي: كرجل ساع، وساع مجرور بكسرة مقدَّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وإلى الهيجا بالقصر، وبغير سلاح متعلقان بساعٍ، وجملة إن وما دخلت عليه كالتعليل لما قبلها.

والمعنى: أخاك لا تفارقه فإنه ينفع على كل حال محسنًا كان أو مسيئًا، قال الله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القَصَص: الآية ٣٥].

والشاهد: في أخاك أخاك، فإن الثاني توكيد لفظي للأوّل.

---

١٣٤ ـ البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩؛ والأغاني ٢٠/ ١٧١، ١٧٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٥، ٦٧؛ والدرر ٣/ ١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٥؛ ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٦٢؛ والخصائص ٢/ ٤٨٠؛ والدرر ٦/ ٤٤؛ والكتاب ١/ ٢٥٦.

وانتصابُ «أخاك» الأول: بإضمار «احْفَظْ»، أو «الْزَمْ»، أو نحوهما، والثاني تأكيد له، أو فِعْلًا كقوله: [من الطويل]

١٣٥ ـ فَـأَيْـنَ إِلَى أَيْـنَ الـنَّـجَـاةُ بِـبَـغْـلَتِـي أَتَـاكِ أَتَـاكِ الـلَّاحِـقُـونَ احْبِسِ احْبِسِ

بابًا أن المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم؛ لأن مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر هذا حلو حامض.

* * *

---

١٣٥ ـ فـأيْـنَ إلـى أيْـنَ الـنَّـجـاءُ بِـبـغـلـتـي أَتَـاكِ أَتَـاكِ الـلاحـقـون أحـبـسِ أحـبـسِ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: فأين الفاء بحسب ما قبلها، وأين اسم استفهام مبنيّ على الفتح في محل جرّ بإلى محذوفة مدلول عليها بإلى المذكورة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم، وإلى أين توكيده، والنجاء مبتدأ مؤخر، وقيل: أين في محل نصب على الظرفية المكانية بفعل محذوف تقديره أنجو، أي: في أي مكان أنجو، وإلى أين جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم، والنجاء مبتدأ مؤخر، وببلغتي متعلق بالنجاء وياء المتكلم مضاف إليه، وأتاك أتى فعل ماضٍ والكاف مفعوله مقدم، وفيه التفات من التكلّم إلى الخطاب، وأتاك الثاني توكيد للأوّل وإعرابه كإعرابه، واللاحقون فاعل مؤخر لأتاك الأول مرفوع بالواو نيابة عن الضمّة، وليس هو فاعلاً للثاني لأنه إنما ذكر توكيدًا للأول لا ليسند إلى شيء، واحبس فعل أمر مبنيّ على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت بفتح التاء، ومفعوله والمتعلق محذوفان، أي: احبس بغلتك عن السير، واحبس الثاني مؤكّد للأول وهو مبني على سكون مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة للشعر توكيدًا لفظيًا.

والمعنى: ففي أي مكان أنجو، وفي أي مكان يكون الخلاص ببغلتي من الأعداء، وقد أدركني اللاحقون منهم فليس لي حينئذ إلاّ منع نفسي من الفرار.

والشاهد: في قوله: أتاك أتاك حيث أكّد الفعل الأول بالثاني، وكذا قوله فأين إلى أين، واحبس احبس، وقيل: هو من تأكيد جملة بجملة، لا كلمة بكلمة.

---

١٣٥ ـ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٥٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩؛ والدرر ٥/ ٣٢٣، ٦/ ٤٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٨٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١١، ١٢٥.

وتقدير البيت: فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتي؟ فحذف الفعل العامل في «أين» الأوّل، وكرَّرَ الفعل والمفعول في قوله: «أتاك أتاك»، و«اللاحقون»: فاعل بـ «أتاك» الأوَّل، ولا فاعل للثاني؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد، لا ليُسْنَدَ إلى شيء، وقيل: إنه فاعل بهما معًا، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظًا ومعنىً نُزِّلا منزَلَة الكلمة الواحدة، وقيل: إنهما تنازَعا قوله: «اللاحقون»، ولو كان كذلك لزم أن يُضْمَرَ في أحدهما، فكان يقول: «أتَوْكِ أتاكِ اللاحقون»، على إعمال الثاني، و«أتاك أتَوْكِ»، على إعمال الأوَّل، وقوله: «احبِسِ احبِسِ» تكرير للجملة، لأنّ الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به، أو حرفًا، كقوله: [من الكامل]

١٣٦ ـ لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا

.....

١٣٦ ـ لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وعُهُودَا

قائله جميل بن معمر العذري.

الإعراب: لاَ لاَ، الأُولى نافية، والثانية توكيد لها، وأبوح فعل مضارع مرفوع بالضمّة وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وبحبّ جار ومجرور متعلق بأبوح، وبثنة محبوبة الشاعر مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، إنها إن بكسر الهمزة تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء في محل نصب اسمها، وجملة أخذت... الخ في محل رفع خبرها، وأخذ فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث وفاعله ضمير بثنة تقديره هي، وعلى جار ومجرور متعلق بأخذ، وموائقًا مفعوله وصرفه للضرورة، وعهودًا معطوف عليه منصوب بالفتحة كالمعطوف عليه، ومعنى البيت ظاهر.

والشاهد: في لا لا حيث إن التوكيد اللفظي يجري في الحروف كما يجري في الأسماء والأفعال، كما علمت.

---

١٣٦ ـ البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٥٨؛ وخزانة الأدب ٥/١٥٩؛ والدرر ٦/٤٧؛ وشرح التصريح ٢/١٢٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٣٨؛ وشرح الأشموني ٢/٤١١؛ والمقاصد النحوية ٤/١١٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٥.

وليس من تأكيد الاسم قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢] خلافًا لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه: دكًّا بعد دكٍّ، وأن «الدَّكَّ» كُرِّرَ عليها حتى صارت هباءً منبثًّا، وأن معنى «صفًّا صفًّا» أنه تَنْزِلُ ملائكةُ كل سماء، فيصطفُّون صفًّا بعد صفٍّ مُحْدِقِينَ بالجنِّ والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيدًا للأوّل، بل المرادُ به التكرير، كما يقال: «عَلَّمْتُه الحساب بابًا بابًا».

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قولُ المؤذن: «الله أكبر، الله أكبر»، خلافًا لابن جنّي؛ لأن الثاني لم يُؤْتَ به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبيرٍ ثانٍ، بخلاف قوله: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة»، فإن الجملة الثانية خبرٌ ثانٍ جيء به لتأكيد الخبر الأول.

* * * * *

[ب ـ التوكيد المعنويّ]:

ص ـ أو مَعْنَوِيٌّ، وهُوَ بـ «النَّفْسِ»، و«العَيْنِ» مُؤَخَّرَةً عنها، إن اجْتَمَعَتا، وتُجْمَعانِ على «أَفْعُلٍ» مَعَ غَيْرِ المُفْرَدِ، وبـ «كُلٍّ» لِغَيْرِ مُثَنًّى إنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أو بعامِلِه، وبـ «كِلا» و«كِلْتا» لهُ إنْ صَحَّ وقُوعُ المُفْرَدِ مَوْقِعَهُ واتَّحَدَ مَعْنَى المُسْنَدِ، ويُضَفْنَ لضَمِيرِ المُؤَكَّدِ، وبـ «أَجْمَعَ»، و«جَمْعاء» وجَمْعِهما غَيْرَ مُضافَةٍ.

* * *

(**أو معنوي**) قسيم قوله: لفظي (**وهو**) قسمان: ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بأن يرفع توهّم الإسناد إلى غيره، وما يقرر أمره في الشمول بأن يرفع توهّم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

فالأول يكون (**بالنفس والعين**) كجاء زيد نفسه أو عينه، فلو اقتصرت على المؤكّد بفتح الكاف لاحتمل أن الجائي خبره أو متاعه بارتكاب المجاز فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال مما ظاهره الحقيقة، وتكون العين (**مؤخّرة عنها**) أي: عن النفس وجوبًا (**إن اجتمعا**) في اللفظ كجاء زيد نفسه عينه؛ لأن النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة (**ويجتمعان**) جمع قلّة (**على أفعل**) بضم العين (**مع غير**

.....

.....

المفرد) من اثنين أو جماعة، لكن ذاك مع الجماعة واجب ومع الاثنين أرجح، ويليه الإفراد تقول: جاء الزيدان أو زيد وعمرو أنفسهما أو أعينهما، وجاء الزيدون أو زيد وعمر وبكسر أنفسهم أو أعينهم، وجاءت الهندات أنفسهن أو أعينهنّ، ويختصّان بجواز جرّهما بياء زائدة، ولا يؤكد بهما غالبًا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاءا هما أنفسهما.

وعلم مما مرّ أنه لا يؤكد بنفوس وعيون وأنه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما وإنما كان نحو نفساهما مرجوحًا، وإن كان هو الأصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد وعدل إلى الجمع؛ لأن التثنية جمع في المعنى.

(و) القسم الثاني يكون **(بكل)** وكذا بجميع وعامة وأسقطهما لغرابة التوكيد بهما **(لغير المثنى)** من مفرد أو جمع ولكن إنما يؤكد بها **(إن تجزأ)** الغير: أي كان ذا أجزاء يصحّ وقوع بعضها موقعه إما **(بنفسه)** كجاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامّتهم **(أو بعامله)** كبعت العبد كله أو جميعه أو عامّته. ولمّا كان الغرض من هذه الألفاظ رفع توهّم أن يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ما ذكر ليمكن توهّم إرادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد **(و)** يكون **(بكلا وكلتا له)** أي: للمثنى **(إن صحّ وقوع المفرد موقعه)** ليمكن إرادة توهّم البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما إذ يصحّ حلول المفرد محل المؤكد بهما، ويحتمل أنه أطلق المثنى وأُريد به واحد، فلا يقال: اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، ويدلّ على المنع إجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة، هذا ما ذهب إليه جمع، والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجّين بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال **(واتحد معنى المسند)** إلى المؤكد فلا يقال: مات زيد وعاش بكر وعمرو كلهم لاختلاف المسند، وكما يؤكد بكل الجمع وبكِلا المثنى يؤكد بهما ما في معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمر كلهم، وجاء زيد وخالد كلاهما.

(و) جميع هذه الألفاظ المتقدمة **(يضفن)** وجوبًا **(لضمير)** مطابق **(للمؤكد)** إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا أو تأنيثًا؛ ليرتبط به وليدلّ على مَن هو له كما مثّلنا، وأما قوله:

يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

.....

ش ـ النوعُ الثاني: التأكيدُ المعنويُّ، وهو بألفاظ محصورة.

منها: «النفس»، و«العين» وهما لرَفْعِ المجاز عن الذاتِ، تقول: «جاء زَيْدٌ»، فيحتمل مجيء ذاته، ويحتمل مجيء خبَرِهِ أو كتابه، فإذا قلتَ: «نَفْسُهُ» ارتفع الاحتمالُ الثاني. ولا بُدَّ من اتصالهما بضمير عائدٍ على المؤكَّدِ، ولَكَ أنْ تؤكِّدَ بكلٍّ منهما وحْدَهُ، وأنْ تجمعَ بينهما بشرط أنْ تبدأ بـ «النفس»، تقول: «جاء زيد نفسُهُ عينُهُ»؛ ويمتنع: «جاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ». ويجب إفراد «النفس» و«العين» مع المفرد، وجمعُهما على وزن «أفْعُلٍ» مع التثنية والجمع، تقول: «جاء الزَّيْدَانِ أنْفُسُهما أعْيُنُهما»، و«الزَّيْدُونَ أنفسُهُمْ أعْيُنُهُم»، و«الهِنْدَاتُ أنْفُسُهُنَّ أعْيُنُهنَّ».

ومنها: «كلٌّ»، لرفع إرادة الخُصُوصِ بلفظ العُمُومِ، تقول: «جاء القَوْمُ»، فيحتمل مجيءُ جميعهم، ويحتمل مجيءُ بعضهم، وأنّك عَبَّرتَ بالكلِّ عن البعض؛ فإذا قلت: «كلهم»، رفَعْتَ هذا الاحتمالَ، وإنما يؤكّد بها بشروط: أحدها: أن يكون المؤكد بها غير مثنى ـ وهو المفرد والجمع ـ الثاني: أن يكون متجزِّئًا بذاته، أو بعامله، فالأول كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]، والثاني كقولك: «اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ»، فإنّ «العبد» يتجزّأ باعتبار الشّراء، وإنْ كان لا يتجزَّأ باعتبار ذاته. ولا يجوز: «جَاءَ زَيْدٌ كلّهُ» لأنه لا يتجزّأ، لا بذاته ولا بعامله. الثالث: أن يتصل بها ضميرٌ عائدٌ على المؤكَّدِ؛ فليس من التأكيد قراءةُ بعضهم: ﴿إِنَّا كلاٌّ فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨] خلافًا للزمخشري والفرّاء.

ومنها: «كِلا، وكلْتا» وهما بمنزلة «كلٌّ» في المعنى، تقول: «جاء الزيْدانِ»، فيحتمل مجيئهما معًا وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أحَدُ الزيدين،

فكلٌّ فيه نعت أي: الكاملين في الحسن كما في مررت بالرجل كل الرجل **(و)** يكون **(بأجمع)** للمفرد المذكر **(وجمعاء)** للمؤنثة **(وجمعهما)** كجمع أجمع أجمعون وجمع جمعاء جمع، ولا يؤكد بهذه الألفاظ في الأكثر إلا بعد كل، فلهذا كانت **(غير مضافة)** لضمير المؤكد كجاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والقوم كلهم أجمعون، والنساء كلهن جمع. والظاهر أن التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف.

.....

كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]؛ إنّ معناه: على رجل من إحدى القريتين؛ فإذا قيل: «كلاهما» اندفع الاحتمالُ، وإنما يؤكَّدُ بهما بشروط: أحدها: أن يكون المؤكَّدُ بهما دالاً على اثنين. الثاني: أن يصح حُلُولُ الواحِدِ مَحَلَّهما، فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال: «اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كلاهما»؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد: «اخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ»، فلا حاجة للتأكيد. الثالث: أن يكون ما أَسْنَدْتَه إليهما غَيْرَ مختلف في المعنى، فلا يجوز: «مَاتَ زَيْدٌ وعاش عمرو كلاهما». الرابع: أن يَتَّصِلَ بهما ضمير عائد على المؤكَّد بهما.

ومنها: «أَجْمَعُ»، و«جَمْعاءُ» وجَمْعُهما، وهُوَ «أجمَعُونَ»، و«جُمَعُ»، وإنما يؤكد بها غالبًا بعد «كلٍّ»، فلهذا اسْتَغْنَتْ عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد. تقول: «اشْتَرَيْتُ العَبدَ كلهُ أَجْمَعَ»، و«الأمَةَ كُلَّها جَمْعاء»، و«العبيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعين»، و«الإماء كلّهُنَّ جُمَعَ»، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]. ويجوز التأكيد بها، وإن لم يتقدّم «كل»، قال الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [الحجر: ٤٣]. وفي الحديث: «إذا صَلَّى الإمامُ جالسًا فَصَلُّوا جلوسًا أَجْمَعُونَ»، يروى بالرفع تأكيدًا للضمير، وبالنصب على الحال، وهو ضعيفٌ لاستلزامه تنكيرَها، وهي معرفة بنيّة الإضافة.

وزعم بعضهم أن كلا ترفع احتمال التخصيص، وأجمع ترفع احتمال التفرّق، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: الآية ٨٢]، إذ الإغواء لا يختصّ بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتخاذ الوقت. وفهم من كلامه أن أجمع وجمعاء لا يُثَنَّيان، وأن ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة. وأما أجمع فصرّح في الشارح بأنه معرفة بنيّة الإضافة ومثله جمعاء.

[تتمة] أكّدوا بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع، وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء، وشذّ مجيء ذلك على خلاف هذا، وتسمى توابع أجمع، نقول: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا إتباعها لنكرة بخلاف النعت كما قال.

* * *

.....

وقد فُهِمَ من قولي: «أجْمَعُ، وجَمْعاء، وجمعهما» أنهما لا يُثَنَّيانِ، فلا يقال: «أجْمَعانِ»، ولا «جَمْعاوَان»، وهذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح، لأن ذلك لم يسمع.

* * * * *

[جـ ـ النعوت والمؤكِّدات من حيث التَّعاطف واتّباع نكرة]:

ص ـ وهي بخلافِ النُّعُوتِ: لا يَجُوزُ أنْ تَتَعاطَفَ المُؤَكِّداتُ، ولا أنْ يَتْبعْنَ نَكِرَةً، ونَدَرَ:

يـا لَيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلُّهِ رَجَـبُ

* * *

(و هي بخلاف النعوت) المتعددة لواحد نحو: جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر، يجوز أن تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: الآية ١] للآية **(لا يجوز أن تتعاطف المؤكّدات)**، بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد معناها فنزلت منزلة الشيء الواحد وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال في الجامع: فالأرجح أن يبدأ بالمفرد، فالظرف **(ولا أن يتبعن نكرة)** مطلقًا عند البصريين لما تقدّم من أنها معارف بالإضافة **(وندر)** قوله:

لـكـنـه شـاقـه أن قـيـل ذا رجـب **(يـا لـيـت عـدّة حـول كـلـه رجـب)**

وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقًا، وبعضهم إن أفادت النكرة، وصحّحه في الأوضح. وقال ابن مالك: هو أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن مَن قال: صمت شهرًا قد يريد جميعه وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد، واستند في السماع إلى شواهد من كلام العرب أوردها، ومن الوارد قول عائشة رضي الله تعالى عنها: «ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهرًا كله إلا رمضان»، وتحصل الفائدة بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كما في البيت ومَن أنشد شهرًا مكان حول فقد حرّفه، قاله في الأوضح.

* * *

.....

ش ـ ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت:

إحداهما: أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مُخَيَّر بين المجيء بالعطف وتركه؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤﴾ [الأعلى: ١ ـ ٤]، وكقول الشاعر: [من المتقارب]

١٣٧ ـ إِلَى الْمَـلِكِ الْقَـرْمِ وَابْـنِ الْهُـمَـامِ وَلَيْـثِ الْكَـتِـيـبَـةِ فِـي الْمُـزْدَحَـمْ

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢﴾ [القلم: ١٠ ـ ١٢].

الثانية: أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مُخَالفةٌ للنعوت في الأمرين جميعًا، وذلك أنها لا تَتَعَاطَفُ إذا اجتمعتْ، لا يقال: «جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وعَيْنُهُ»، ولا «جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ وأجْمَعُونَ»، وعِلَّةُ ذلك أنها بمعنى واحِدٍ، والشيءُ لا يُعْطَفُ على نفسه، بخلاف النعوت، فإن معانيها متخالفة.

.....

---

١٣٧ ـ إلى الملكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ وليثِ الكتيبةِ في المزدَحَمْ

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: إلى الملك جار ومجرور متعلق بسابقه أو بمحذوف تقديره أمضى، والقرم بفتح القاف أي: السيد نعت للملك، وابن الواو حرف عطف، وابن معطوف على القرم، والهمام أي: الملك العظيم مضاف إليه، وليث الواو عاطفة، وكذلك وليث أي: أسد معطوف على القرم، والكتيبة: الطائفة من الجيش مضاف إليه، وفي المزدحم أي: محل ازدحام القوم جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ليث، لأنه بمعنى شجاع.

والشاهد: في القرم وابن الهُمام وليث الكتيبة حيث إن ألفاظ النعوت يجوز عطف بعضها على بعض، بخلاف ألفاظ التوكيد.

---

١٣٧ ـ البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/٤٦٩؛ وخزانة الأدب ١/٤٥١، ٥/١٠٧، ٦/٩١.

وكذلك لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة، لا يقال: «جاء رجل نفسه»، لأن ألفاظ التوكيد مَعَارِفُ؛ فلا تجري على النكرات، وشَذَّ قول الشاعر: [من البسيط]

١٣٨ ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

* * * * *

[٣ ـ عطف البيان]:

[أ ـ حقيقته]:

ص ـ وعَطْفُ البَيَانِ، وهو تابعٌ مُوَضِّحٌ أو مُخَصِّصٌ، جامِدٌ غَيْرُ مُؤَوَّلٍ.

* * *

(و) الثالث منها:

(عطف البيان)

أي: معطوف البيان سُمِّي بذلك لأنه تكرر لزيادة بيان، فكأنك ردّدته على نفسه ولم يحتج إلى حرف؛ لأنه عيّن الأول **(وهو تابع موضّح)** لمتبوعه إن كان معرفة **(أو مخصص)** له إن كان نكرة كالنعت لكنه مخاف له في أنه **(جامد غير مؤوّل)** بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص، وخرج بقوله موضح أو مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت.

* * *

---

١٣٨ ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

قائله مجهول.

الإعراب: لكنه لكن حرف استدراك من أخوات إن، والضمير المتّصل بها في محل نصب اسمها، وجملة شاقّه في محل رفع خبرها، وشاقّ فعل ماضٍ والضمير المتّصل به مفعوله مقدّم،

---

١٣٨ ـ البيت لعبد الله بن مسلم الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٠٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٠؛ والإنصاف ص ٤٥٠؛ وأوضح المسالك ٢/ ٣٣٢؛ وتذكر النحاة ص ٦٤٠؛ وجمهرة اللغة ص ٥٢٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٢٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٦.

ش ـ هذا البابُ الثالث من أبواب التوابع.

والعَطف في اللغة: الرُّجُوعُ إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح ضربان: «عَطْفُ نَسقٍ»، وسيأتي و«عَطْفُ بَيانٍ» والكلامُ الآنَ فيه.

وقولي: «تابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، وقولي: «موضح، أو مخصص» مخرج للتأكيد، كـ «جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» ولعطف النسق، كـ «جاء زَيْدٌ وعَمْروٌ»، وللبدل كقولك: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، وقولي: «جامد» مخرج للنعت، فإنه وإنْ كان موضِّحًا في نحو: «جاء زيد التاجر»، ومخصصًا في نحو: «جاءني رجُلٌ تاجِرٌ»، لكنه مشتقّ. وقولي: «غير مُؤَوَّلٍ» مُخْرج لما وقع من النُّعوت جامدًا، نحو: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ هذا»، و«بِقاعٍ عَرْفَجٍ»، فإنه في تأويل المشتق، ألا ترى أن المعنى: مررتُ بزيدٍ المشارِ إليه، وبقاعٍ خَشِنٍ؟.

* * * * *

ص ـ فَيُوافِقُ مَتْبُوعَهُ.

* * *

ش ـ أعني بهذا أنَّ عَطْفَ البيانِ ـ لكونه مُفيدًا فائدةَ النعتِ، ومن إيضاح متبوعه، وتخصيصه ـ يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد، وفروعهن، ما يلزم من النعت.

* * * * *

(فيوافق متبوعه) في أربعة من عشرة تقدمت في النعت.

* * *

وأن قيل: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر أي: قولهم فاعله مؤخر، وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، ورجب خبره، والجملة مقول القول، يا ليت: يا حرف تنبيه، وليت حرف تمنّ، وعدة اسمها، وحول مضاف إليه، وكله توكيد لحول، ورجب خبر ليت.

والشاهد: في قوله: حول كلّه حيث أكّد حول بكل مع أنه نكرة، وهو جائز عند الكوفيّين.

[ب ـ عطف البيان والبدل]:

ص ـ كـ:

«أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ»

و«هذا خَاتَمٌ حَدِيدٌ».

* * *

(كأقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيضاحه، وقد تبعه في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف (وهذا خاتم حديد) فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الأُول والتنكير.

وأفهم كلامه أن عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفًا وتنكيرًا، وأنه يكون في النكرات، ومنع بعضهم ذلك وخصّه بالمعارف وأوجب البدلية فيما استند إليه المجيز

أَقْسَمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمَر ما مَسَّها مِنْ نَقَب ولا دَبَر

قائله أعرابي مجهول، وقيل: رؤبة.

الإعراب: أقسم فعل ماضٍ، وبالله جار ومجرور متعلق به، وأبو فاعل أقسم مرفوع، وحفص مضاف إليه، وعمر عطف بيان لأبو حفص الذي هو كنيته، فهو مرفوع بضمّة مقدَّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للشعر، وما نافية، ومسّها مسّ فعل ماضٍ والضمير المتّصل به مفعوله مقدَّم، ومن نقب من حرف جر زائد، ونقب فاعل مسّ مؤخّر مرفوع بضمّة مقدَّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، ولا الواو عاطفة، ولا زائدة لتوكيد النفي، ودبر عطف على نقب فهو مرفوع بضمّة مقدَّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للشعر، وجملة ما مسّها جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب.

والمعنى: حلف سيِّدنا عمر رضي الله عنه حين قال له الأعرابي: إن ناقتي مسّها النقب والدبر، أي: رقّ خفّها وحفا، فاحملني على غيرها، فقال: إنه ما حصل لناقتك شيء ثم حمله على بعير وكساه لما تبيّن له صدقه، فقال له الأعرابي حينئذ:

اغفر له اللّهمّ إن كان فجر

والشاهد: في قوله: عمر حيث وقع عطف بيان على أبو حفص.

ش ـ أشرت بالمثالين إلى ما تَضَمَّنَهُ الحدُّ، مِنْ كونه مُوَضِّحًا للمعارف ومُخَصِّصًا للنكرات، والمرادُ بـ «أبي حفص» عُمَرُ بن الخطاب رضي الله عنه.

ولك في نحو: «خاتم حديد» ثلاثة أوجه: الجرُّ بالإضافة على معنى «مِنْ»، والنصب على التمييز ـ وقيل: على الحال ـ والإتباعُ؛ فمن خَرَّجَ النصب على التمييز قال: إن التابع عطفُ بيانٍ، ومَنْ خَرَّجه على الحال قال: إنه صفة. والأولُ أَوْلى؛ لأنه جامدٌ جمودًا مَحْضًا، فلا يحسن كونُه حالاً ولا صفة.

ومنع كثير من النحويين كونَ عطف البيان نكرةً تابعًا للنكرة، والصحيحُ الجوازُ، وقد خُرِّجَ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦].

وقال الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]: يجوز في «طعام» أنْ يكون بيانًا، وأن يكون بَدلاً.

* * * * *

ص ـ ويُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، إنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إحلالُه محلَّ الأوَّلِ، كقوله:

أَنَـا ٱبْـنُ الـتَّـارِكِ الْبَـكْـرِيِّ بِـشْـرِ

محتجًّا بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة والمجهول لا يبيِّن المجهول. ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخصّ من بعض والأخص يعيّن غيره.

* * *

(ويعرب بدل كل من كل) لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نيّة تكرار العامل وذلك مطّرد **(إن لم يمتنع)** الاستغناء عنه أو **(إحلال محل الأول)** فإن امتنع ذلك تعيّن كونه عطف بيان كقولك: هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان على زيد لا بدل؛ لأن البدل في نيّة تكرار العامل، فهو من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ و**(كقوله)** أي الشاعر:

(أنـا ابـن الـتـارك الـبـكـري بـشـر) عـلـيـه الـطـيـر تـرقـبـه وقـوعـا

.....

وقوله:

أَيَـا أَخَـوَيْـنَـا عَـبْـدَ شَـمْـسٍ وَنَـوْفَـلَا

* * *

ش ـ كلُّ اسْمٍ صَحَّ الحكم عليه بأنه عَطْفُ بيانٍ مُفيدٌ للإيضاح أو للتخصيص صَحَّ أن يحكم عليه بأنّه بدلُ كلِّ من كل، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده، لكونه على نية تكرار العامل.

واستثنى بعضُهم من ذلكَ مسألةً، وبعضهم مسألتين، وبعضُهم أكثر من ذلك، ويجمعُ الجميعَ قولي: «إن لم يمتنع إحلالُه محلَّ الأول»، وقد ذكرت لذلك مثالين؛ أحدُهما قولُ الشاعر: [من الوافر]

١٣٩ ـ أنـا ابْـنُ الـتَّـارِكِ الـبَـكْـرِيِّ بِـشْـرٍ عَـلَيـهِ الـطَّـيْـرُ تَـرْقُـبُـهُ وُقُـوعـا

فبشْر عطف بيان على البكري لا بدل إذ لا يحلّ محله؛ لأنه يستلزم إضافة الوصف المفرد المقرون بأل إلى الخالي عنها وعن الإضافة لتاليها وهو غير جائز كما تقدم **(وقوله)**:

(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) أُعيذكما بالله أن تُحدِثا حربا

فعبد شمس ونوفلا عطفا بيان على أهوينا لا بدلان؛ لأنهما لو كانا كذلك لكان في تقدير حرف النداء، فيلزم ضمّ نوفل لأنه مفرد معرفة، ومما يمتنع إحلاله محل الأوّل نحو يا زيد الحارث ويا أيها الرجل زيد وخالد أفضل الناس الرجال والنساء.

---

١٣٩ ـ أنـا ابـنُ الـتـارِكِ الـبـكـري بِـشْـرٍ عـلـيـه الـطـيـرُ تـرقُـبُـهُ وقـوعـا

قائله المرار الأسدي.

---

١٣٩ ـ البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥؛ والدرر ٦/ ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٣؛ وشرح المفصّل ٣/ ٧٢، ٧٣؛ والكتاب ١/ ١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧؛ والمقرب ١/ ٢٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

والثاني قولُ الآخر: [من الطويل]

١٤٠ ـ أَيَـا أَخَـوَيْـنَـا عَـبْـدَ شَـمْـسٍ وَنَـوْفَـلًا أُعِـيـذُكُـمَـا بِـاللَّهِ أَنْ تُـخْـدِثَـا حَـرْبَـا

[تنبيه] تعيّن عطف البيان فيما ذكر مبني على أن البدل لا بدّ أن يكون صالحًا للإحلال محل الأوّل.

الإعراب: أنا مبتدأ، وابن خبره، والتارك مضاف إليه، والتارك مضاف، والبكري بفتح الباء مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على الياء من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وبِشْر بالجر عطف بيان على البكري، ولا يصح أن يكون بدلاً منه لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو جعل بدلاً للزم إضافة الصفة المقرونة بأل إلى المجرّد منها، فيكون التقدير: أنا ابن التارك بشر، وهو لا يجوز، وعليه جار ومجرور متعلق بمحذوف وخبر مقدّم، والطير مبتدأ مؤخر، وجملة ترقبه من الفعل والفاعل الذي هو ضمير الطير ومفعوله الذي هو ضمير بشر في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول التارك الثاني، ووقوعًا مفعول لأجله.

والمعنى: أنا ابن الذي ترك بشرًا جريحًا ملقى على الأرض تنظر الطير خروج روحه لتقع عليه، فتأكل منه.

والشاهد: في بشر يتعيّن أن يكون عطف بيان على البكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه لما مرّ.

١٤٠ ـ أيا أخَوَيْنا عبدَ شَمْسٍ ونَوْفَلًا أُعيذُكما باللهِ أن تُحْدِثا حَرْبا

قائله طالب بن أبي طالب عمّ النبيّ ﷺ.

الإعراب: أيا أخوينا: أيا حرف نداء، وأخوينا منادى منصوب بالياء لأنه مثنى مضاف، ونا في محل جرّ مضاف إليه، وعبد شمس مضاف ومضاف إليه منصوب على أنه عطف بيان على أخوينا، ونوفلاً معطوف عليه منصوب كذلك، وألفه للإطلاق، ويمتنع أن يكون عبد شمس بدلاً من أخوينا؛ لأن البدل على نيّة تكرار العامل، فيكون التقدير: يا عبد شمس، ونوفلاً بالنصب،

---

١٤٠ ـ البيت لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ١/ ٦١، والدرر ٦/ ٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١١٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٥٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢١.

وبيانُ ذلك في البيت الأول أن قوله: «بِشْرٍ» عطفُ بيان على «البكري».

ولا يجوز أن يكون بَدَلاً منه، لأن البدل في نية إحلاله مَحَلَّ الأولِ، ولا يجوز أن يقال: «أنا ابنُ التارِكِ بشرٍ»؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألفُ واللامُ، نحو: «التارك» إلا لما فيه الألف واللام، نحو: «البكري». ولا يقال: «الضاربُ زَيْدٍ»، كما تقدم شَرْحُه في باب الإضافة.

وبَيانُ ذلك في البيت الثاني أن قوله: «عبد شمس ونوفلا» عطفُ بيان على قوله: «أخَوَيْنَا»، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأنه حينئذ في تقدير إحلاله مَحَلَّ الأوَّلِ؛ فكأنك

قال المصنّف في حاشيته على التسهيل: وفيه نظر، لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وقد أجازوا في إنك أنت كون أنت توكيدًا وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز أن أنت.

وقال أبو سعيد على ابن مسعود في كتابه [المستوفى]: أولى ما يقال في نعم الرجل زيد: إن زيدًا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد.

وقال الإمام الرازي: وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه ليس مهدرًا بالكلية؛ لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر كقولك: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحًا، فلو أسقطته لم يصحّ الكلام وعليه السعد. وقد ذكروا فرقًا آخر بين البيان والبدل يُطلَب من المطوَّلات.

* * *

وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرّد من أل يكون حكمه حكم المنادى المستقل، ونوفلاً لو كان منادى لقيل فيه: يا نوفلاً، وأُعيذُكُما أعيذ فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والكاف في محل نصب مفعوله، والميم والألف حرفان دالأن على التثنية، وبالله جار ومجرور متعلق به، وأن حرف مصدر ونصب، وتحدِثا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون والألف ضمير المثنى في محل رفع فاعل، وحربا مفعول به، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن محذوفة، أي: من إحداثكما ذلك متعلق بأُعيذ، والمعنى ظاهر.

والشاهد: في عبد شمس ونوفلاً فإنه يتعيّن أن يكون عطف بيان على أخوينا، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه كما علمت.

قلت: «أيا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلا»، وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا عُطِفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللام، وجب أن يُعْطَى ما يستحقه لو كان منادى، و«نوفلا» لو كان منادى لقيل فيه: «يا نَوْفَلُ» بالضم، لا «يا نَوْفَلا» بالنصب؛ فلذلك كان يجب أن يقال هنا: «أيا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلُ».

* * * * *

[٤ ـ عطف النَّسق]:

ص ـ وعَطْفُ النَّسَقِ بالوَاوِ.

* * *

ش ـ الرابعُ من التوابع: عطف النسق.

وقد مضى تفسيرُ العطف، فأمّا النَّسَقُ فهو التابع، المُتَوَسِّط بينه وبين متبوعه أَحَدُ حروف العطف الآتي ذِكْرُهَا. ولم أُحُدّه بحدٍّ لوضوحه، على أنني فَسَّرْتُ بقولي:

(و) الرابع منها:

(عطف النسق)

بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول، يقال: نسّقت الكلام أُنسِّقه أي: عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه في الإتباع أحد الحروف الآتية، ثم العطف إما على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف أو على المحل، وله شروط ثلاثة: إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، وكون الموضع بحق الأصالة، ووجود المجوّز: أي الطالب لذلك المحل أو على التوهّم، وشرطه صحّة دخول ذلك العامل المتوهّم، وشرط حُسْنه كثرة دخوله هناك.

وحروف العطف تسعة، وهي قسمان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، وهو ستة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة: بل، ولكن، ولا.

والعطف يكون **(بالواو)**.

* * *

.....

«بالواو. . . الخ»، فإنَّ معناه أنَّ عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما، واعترضْتُ بعد ذكري كلَّ حرفٍ بتفسير معناه.

* * * * *

ص ـ وهِيَ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ.

* * *

ش ـ قال السيرافي: «أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب» اهـ.

وأقول: إذا قيل: «جاءَ زَيد وعمرو» فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلامُ ثَلاثَةَ مَعانٍ: أحدها: أن يكونا جاءا معًا، والثاني: أن يكون مجيئهما على الترتيب، والثالث: أن يكون على عكس الترتيب، فإن فُهِمَ أحدُ الأمور بخصوصه فمِن دليلٍ آخَرَ، كما فُهِمت المعيّةُ في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وكما فُهِمَ الترتيب في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣﴾ [الزلزلة: ١ ـ ٣]، وكما فهم عَكْسُ الترتيب في قوله تعالى إخبارًا عن مُنْكِرِي البعث: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤]، ولو كانت للترتيب لكان اعترافًا بالحياة بعد الموت.

(**وهي لمطلق الجمع**) بين المتعاطفين في الحكم لا يفيد ترتيب ولا معيّة، فتعطف الشيء على مصاحبه في الحكم نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: الآية ١٥]، وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: الآية ٢٦]، وعلى لاحقه نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: الآية ٣]، فلو قيل: جاء زيد وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة، وهي مختلفة الكثرة والقلة فمجيئها للمعيّة أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل، فقد ظهر لك أن استعمالها في كلٍّ من هذه الثلاثة من حيث إنه جمع استعمال حقيقي، وقد ذكروا لها أحدًا وعشرين حكمًا يختص بها من بين أخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطوّلات.

* * *

.....

وهذا الذي ذكرْناه قولُ أكْثَرِ أهلِ العلمِ من النحاة وغيرهم، وليس بإجماعٍ كما قال السيرافي، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتُولَدُ صغارنا فنحيا، وهو بعيد، ومن أوْضَحِ ما يَرُدُّ عليهم قولُ العرب: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرُو»، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بـ «ثُمَّ»؛ لكونها للترتيب؛ فلو كانت الواوُ مثلهما لامتنع ذلك معها، كما امتنع معهما.

* * * * *

ص ـ والفَاءُ للتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ.

* * *

ش ـ إذا قيل: «جاءَ زَيْدُ فَعَمْروٌ»، فمعناه أن مجيء «عمرو» وَقَعَ بعد مجيء «زيد» من غير مُهْلَةٍ؛ فهي مُفِيدة لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، ولم أُنَبِّه عليه لوضوحه، والترتيب، والتعقيب.

وتعقيبُ كل شيء بحسبه؛ فإذا قلت: «دَخَلْتُ البَصْرَة فَبَغْدَادَ»، وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلتَ بعد الثالث فذلك تعقيبٌ في مثل هذا عادةً؛ فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب، ولم يَجُزِ الكلامُ.

(**والفاء**) للجمع في الحكم مع (**الترتيب**) المعنوي والذكري، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصّل على مجمل نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هُود: الآية ٤٥] الآية (**والتعقيب**) وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه تقول: قام زيد فعمرو إذا أعقب قيام عمرو قيام زيد، ودخلت البصرة فالكوفة إذا لم تقم في البصرة ولا بينهما، وتزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته، وأما قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعرَاف: الآية ٤] فمعناه: أردنا إهلاكها فجاءها، وقوله: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: الآية ٥] فمعناه فمضت مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم، وقد تأتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ

.....

وللفاء مَعْنًى آخر، وهو التَّسَبُّب، وذلك غالبٌ في عطف الجمل، نحو قولك: «سَهَا فَسَجَدَ»، و«زَنَى فَرُجِمَ»، و«سَرَقَ فَقُطِعَ»، وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ولدلالتها على ذلك استُعِيرَتْ للرَّبْط في جواب الشرط، نحو: «مَنْ يأتِنِي فإنِّي أُكْرِمُهُ»، ولهذا إذا قيل: «من دخل داري فَلَهُ درهم»، أفاد استحقاقَ الدرهم بالدخول؛ ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحْتَمَلَ الإقرارَ بالدرهم له، وقد تخْلُو الفاء العاطفة للجُمَل عن هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: ٢ ـ ٥].

* * * * *

ص ـ وثُمَّ للتَّرْتِيبِ والتَّراخِي.

* * *

﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القَصَص: الآية ١٥]، وقول كعب:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

وقد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو: إن جئتني فأنا أكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب، وعلى هذا يحمل إطلاق قول ابن الحاجب في أماليه إن الفاء السببية لا يلزمها التعقيب.

* * *

(وثم) للجمع مع **(الترتيب)** كما تقدم **(و)** المهلة أي: **(التراخي)** في الزمان نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ۝٢٢﴾ [عَبَسَ: الآية ٢٢]، ونحو: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ۝١٢٢﴾ [طه: الآية ١٢٢]، وقد تأتي بمعنى الواو نحو: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزُّمَر: الآية ٦]، وبمعنى الفاء كقوله:

كهزّ الرديني تحت العجا ج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

* * *

.....

ش ـ إذا قيل: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْروٌ»، فمعناه أن مجيء «عمرو» وقع بعد مجيء «زيد» بمُهْلَة؛ فهي مفيدة أيضًا لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، ولم أُنبِّه عليه لوضوحه، والترتيب، والتراخي.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَـٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَـٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [الأعراف: ١١]، فقيل: التقدير: خلقنا أباكم ثم صوّرنا أباكم، فحذف المضاف منهما.

* * * * *

ص ـ و«حَتَّى» لِلغَايَةِ والتَّدْرِيجِ.

* * *

ش ـ معنى الغاية: آخرُ الشيء، ومعنى التدريج: أنَّ ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا إلى أنْ يَبْلُغَ إلى الغاية، وهو الاسمُ المعطوف، ولذلك وَجَبَ أن يكون المعطوفُ بها جُزْءًا من المعطوف عليه: إمّا تحقيقًا، كقولك: «أَكَلْتُ السَّمَكَة حَتَّى رَأسَهَا»، أو تقديرًا كقوله: [من الكامل]

١٤١ ـ أُلْقِى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

(وحتى) للجمع مع (الغاية) بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص ينقطع الحكم عنده (والتدريج) بأن ينقضي ما قبلها شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ الغاية، ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضًا مما قبلها ولو تقديرًا كما في قوله:

ألقى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رحلَه والزادَ حتَّى نَعْلَه ألْقاها

---

١٤١ ـ أُلْقِى الصحيفةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتى نَعْلَهُ ألْقاها

---

١٤١ ـ البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠؛ ولأبي (أو لابن) مروان النحويّ في خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤؛ والدرر ٤/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤١؛ والكتاب ١/ ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥؛ والجنى الداني ص ٥٤٧، ٥٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢؛ والدرر ٦/ ١٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه١/ ٤١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٤؛ ورصف المباني ص ١٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦.

فعطف «نَعْلَه» بـ «حتى»، وليست جزءًا مما قبلها تحقيقًا، لكنها جزء تقديرًا؛ لأن معنى الكلام: ألقى ما يُثْقِله حتى نَعْلَهُ.

* * * * *

ص ـ لا للتَّرْتِيبِ.

* * *

إذ المراد ألقى ما يثقله حتى نعله، أو شبيهًا بالبعض نحو: أعجبتني الجارية حتى كلامها. ويمتنع حتى ولدها، وشرط المعطوف بها أيضًا أن يكون اسمًا ظاهرًا.

قال المصنّف: والضابط أن ما صحّ استثناؤه صحّ دخولها عليه وما لا فلا.

* * *

(لا للترتيب) فلا تفيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافًا للزمخشري فلأنك تقول: حفظت القرآن حتى سورة البقرة وإن كانت أولها ما حفظت، ومات كل أب لي حتى آدم، ومَن ادّعى أنها للترتيب فمراده الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما أفصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطوّل والكافيجي في شرح القواعد، وإذا عطفت على مجرور فالأحسن إعادة الجار فرقًا بينها وبين الجارّة.

قائله مروان النحوي.

الإعراب: ألقى فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو عائد على المتلمّس، والصحيفة أي: الكتاب مفعوله، كي حرف تعليل، ويخفّف فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد كي وعلامة نصبه الفتحة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو عائد على المذكور، ورحله مفعوله والهاء مضاف إليه، والزاد معطوف على الصحيفة منصوب بالفتحة، وحتى حرف عطف، ونعله معطوف على الصحيفة أيضًا، ونعله مضاف، والهاء مضاف إليه، وجملة ألقاها توكيد لجملة ألقى الصحيفة لا محلّ لها من الإعراب.

والمعنى: أن المتلمّس لما هرب إلى الشام من عمرو بن هند حين رامَ قتله، ألقى جميع ما يثقله حتى نعله.

والشاهد: في المعطوف بحتى الذي هو نعله، فإنه جزء مما قبله تقديرًا، كما بيّنّا، والله الموفّق.

ش ـ زَعَمَ بعضُهم أن «حَتّى» تفيد الترتيب كما تفيدُه «ثُمَّ» والفاء، وليس كذلك، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قولُه عليه الصلاة والسلام: «كلُّ شَيْءٍ بقضاءٍ وقَدَرٍ حَتَّى العَجْزُ والكَيْس»، ولا ترتيبَ بين القضاء والقَدَرِ، وإنما الترتيب في ظهور المقْضِيَّات والمُقَدَّرَات.

* * * * *

ص ـ و«أو» لأحَدِ الشَّيْئَيْنِ أو الأشْيَاءِ، مُفِيدةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإباحَةَ، وبعْدَ الخَبَرِ الشَّكَّ أو التَّشْكِيكَ.

* * *

وقال في التسهيل: يجب ما لم يتعيّن العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم، واستحسنه المصنّف والدماميني وجزم به في الجامع، وردّه أبو حيان، والعطف بها قليل ولذا أنكره الكوفيون.

* * *

(وأو لأحد الشيئين) نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: الآية ١٩]، **(أو الأشياء)** نحو: ﴿فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: الآية ٨٩] الآية **(مفيدة بعد الطلب)** إما **(التخيير)** بين المتعاطفين نحو: تزوّج هندًا أو أُختها **(أو الإباحة)** نحو: تعلم فقهًا أو نحوًا، والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة دونه.

قال الشمني: وليس المراد بها الإباحة الشرعية؛ لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع، بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العُرْف في أي وقت كان وعند أيّ قوم كانوا **(و)** مفيدة **(بعد الخبر)** إما **(الشك)** من المتكلم كجاء زيدًا أو بكسر **(أو التشكيك)** للسامع: أي إيقاعه في الشك، ويعبّر عن الإبهام نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: الآية ٢٤]، أو التقسيم نحو: الاسم نكرة أو معرفة، ومنه قوله:

لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

.....

ش ـ مثالُها لأحد الشيئين قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، ولأحد الأشياء: ﴿فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ»، لأن «سواء» لا بُدَّ فيها من شيئين؛ لأنك لا تقول: «سواء عليَّ هذا الشيء».

ولها أربعة معانٍ: مَعْنَيانِ بعد الطلب، وهما: التخيير، والإباحة، ومَعْنَيان بعد الخبر، وهما: الشك، والتشكيك.

فمثالُها للتخيير: «تَزَوَّجْ هِنْدًا أو أُخْتَها»، وللإباحة: «جالِسِ الحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ». والفرقُ بينهما أن التخيير يأبى جوازَ الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه. ألا

قال بعضهم: أو الإضراب نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصَّافات: الآية ١٤٧]، وقد تأتي بمعنى الواو كقوله:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

[فائدتان: الأولى] لا يعطف بأو بعد همز التسوية للتنافي بينهما لأن أو تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضي الشيئين نحو: سواء عليّ أقمت أو قعدت، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها، نصّ عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو: سواء عليَّ قمت أو قعدت. ومنه قول الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا، وقراءة ابن محيصن ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦]، وأما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني.

[الثانية]: إذا نهي عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحًا باتفاق من النحاة، وحكم المُخَيَّر فيه حكم المباح عند السيرافي، ووافقه في المغني، وصحّحه ابن عصفور، وجوّز ابن كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع، فإذا قلت: لا تأخذ دينارًا أو ثوبًا جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر؛ لأن الأمر كان بأخذ أحدهما، وهذان القولان جاريان في نحو: ما جاءني زيد أو عمرو.

* * *

.....

ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوُّجِ هندٍ وأُختها، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعًا.

ومثالُها للشَّكِّ قولُك: «جاءَ زَيْدٌ أوْ عَمْروٌ»، إذا لم تعلم الجائي منهما.

ومثالها للتشكيك قولُك: «جاء زيد أو عمرو»، إذا كنت عالمًا بالجائي منهما، ولكنَّك أبْهَمْتَ على المخاطَبِ.

وأمثلة ذلك من التنزيل قولُه تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فإنه لا يجوز له الجمعُ بين الجميع على اعتقاد أنّ الجميع هو الكفّارة، وقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟﴾ [النور: ٦١]، ﴿مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

* * * * *

ص ـ و«أمْ» لِطَلَبِ التَعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أحَدِ المُسْتَوِيَيْنِ.

* * *

(وأم لطلب التعيين) إن وقعت **(بعد همزة داخلة على أحد المستويين)** في الحكم في ظن المتكلم نحو: أزيد عندك أم عمرو إذا كان عالمًا بأن أحدهما عند المخاطب لا بعينه، ولهذا يُجاب بتعيين أحدهما لا بتعدّي أحدهما؛ لأنه معلوم للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأي، وتسمى حينئذ متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُغني أحدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لأمر خارج عنها، ويقال لها: المعادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة الاستفهام، وتسمى أيضًا بذلك إن وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو: ما أدري أقمت أم قعدت ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٩٣] فإن وقعت أم بعد غير، همزة التسوية وهمزة يُطلَب بها وبأم التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ [الرّعد: الآية ١٦] أي بل هل، وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو:

إنـــهـــا لإبـــل أم شـــاء

.....

ش ـ تقول: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟» إذا كنت قاطعًا بأن أحَدَهُما عنده، ولكنك شككْتَ في عينه، ولهذا يكون الجوابُ بالتعيين، لا بـ «نَعَمْ» ولا بـ «لا»، وتسمى «أم» هذه مُعادِلة؛ لأنها عادلَتِ الهمزةَ في الاستفهام بها، ألا ترى أنك أدْخَلْتَ الهمزةَ على أحد الاسمين اللذَيْنِ اسْتَوَى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما، وأدخلْتَ «أمْ» على الآخر، ووسَّطْتَ بينهما ما لا تشكُّ فيه، وهو قولك: «عندك»، وتسمى أيضًا مُتَّصِلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغنى بأحدهما عن الآخر.

* * * * *

ص ـ وللرَّدِّ عنِ الخَطَإِ في الحُكْمِ «لا» بَعْدَ إيجابٍ، و«لَكِنْ»، و«بَلْ» بَعْدَ نَفْيٍ، ولِصَرْفِ الحُكْمِ إلى ما بَعْدَهَا «بَلْ» بَعْدَ إيجابٍ.

* * *

أي: بل أهي شاء، أو الإنكاري نحو: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطُّور: الآية ٣٩] إذ لو جعلت للإضراب المحض لزم المحال، وقد ترِد محتملة للاتصال والانقطاع نحو: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٠]، وسُمِّيت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فيما بعدها منقطع عمّا قبلها.

* * *

(وللرد) أي ردّ السامع **(عن الخطأ في الحكم)** إلى الصواب فيه **(لا)** فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها إما قصر إفراد أو قلب ولهذا لا يعطف بها إلا **(بعد إيجاب)** أو أمر أو نداء كزيد كاتب لا شاعر ردًّا على مَن اعتقد اتّصاف زيد بالشعر والكتابة أو اتّصافه بالشعر فقط. وذكر السهيلي والآبدي أن من شرط العطف بها أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد بخلاف لا امرأة.

قال في الأوضح: وهو الحق، ومنع الزجّاجي العطف بها على معمول الفعل الماضي، ويردّه قولهم: نفعك جدّك لا كدّك.

(و) للرد عن الخطأ في الحكم **(لكن وبل)** واقعين **(بعد نفي)** أو نهي فهما لتقرير حكم متلوها وإثبات نقيضه لتاليهما نحو: ما جاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو، ولا

.....

ش ـ حاصلُ هذا الموضع أنّ بين «لا»، و«لكِنْ»، و«بَلْ» اشتراكًا وافتراقًا.

فأمّا اشتراكها فمن وجهين، أحدهما: أنها عاطفة، والثاني: أنّها تُفيدُ رَدَّ السامِعِ عن الخطأ في الحكم إلى الصواب.

وأما افتراقُها فمن وجهين أيضًا، أحدُهما: أنَّ «لا» تكونُ لِقَصْرِ القَلْبِ وقصر الإفراد، و«بَلْ»، و«لكِنْ» إنّما يكونان لِقَصْرِ القَلْب فقط، تقول: «جاءني زَيْدٌ لا عَمْروٌ» رَدًّا على من اعتقد أنّ «عمرًا» جاء دون «زيد»، أو أنهما جاءاك معًا، وتقول: «ما جاءني زَيْدٌ لكنْ عمرو»، أو «بلْ عمرو»، ردًّا على من اعتقد العكس؛ والثاني: أنّ «لا» إنما يُعْطَفُ بها بعد الإثبات، و«بل» يُعْطَفُ بها بعد النفي، و«لكنْ» إنَّما يُعْطَفُ بها بعدَ النَّفْي، ويكونُ معناها كما ذَكَرْنا؛ ويُعْطَفُ بـ «بَلْ» بعد الإثبات، ومعناها حينئذ إثباتُ الحكم لما

تضرب زيدًا لكن عمرًا أو بل عمرًا ردًّا على مَن اعتقد أن الجائي أو المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير، ومن ثم وجب الرفع في النحو: ما زيد قائمًا لكن أو بل قاعد، وشرط العطف بلكن إفراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو، فإن تلتها جملة أو تلت واوًا أو وقعت بعد إثبات أو أمر فهي حرف ابتداء للاستدراك **(ولصرف الحكم)** عن المتلوّ بأن ينقل **(إلى ما بعدها)** ويصير المتلو كأنه مسكوت عنه **(بل)** واقعة **(بعد إيجاب)** أو أمر كجاء زيد بل عمرو، واضرب زيد بل عمرًا فمفادها نقل الحكم بالمجيء والأمر بالضرب عن زيد وإثبات ذلك لعمرو.

وأفهم كلامه أن لكن لا يعطف بها بعد الإيجاب وهو مذهب البصريين؛ لأنه لم يسمع، وجوّزه غيرهم قياسًا على بل وإن في غير الإيجاب لا تفيد صرف الحكم إلى ما بعدها، وجوّزه المبرد وعبد الوارث كما بعد الإيجاب فعلى قوله: يجوز ما زيد قائمًا بل قاعدًا بالنصب على معنى ما هو قاعدًا واستعمال العرب على خلاف ذلك.

[تنبيه] يجوز عطف الفعل على مثله إن اتّحدا في الزمان ولا يضرّ اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب إعادة الخافض إذا أُريد العطف على الضمير المجرور كما قاله ابن مالك وجماعة خلافًا للجمهور.

.....

بعدها، وصَرْفُهُ عما قَبْلَها وتَصْيِيرُهُ كالمسكوت عنه، مِنْ قِبَلِ أنه لا يحكم عليه بشيء، وذلك كقولك: «جاءَني زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو».

وقد تضمَّن سكوتي عن «إمَّا» أنها غيرُ عاطفةٍ، وهو الحَقُّ، وبه قال الفارسيُّ، وقال الجرجاني: عَدُّها في حُرُوفِ العطف سَهْوٌ ظاهر.

* * * * *

[٥ ـ البـدَلُ]:

ص ـ والبَدَلُ، وهُوَ تابِعٌ مَقْصُودٌ بالحُكْمِ بلا واسِطَةٍ، وهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلٍّ، نحو: ﴿مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢]، وبَعْضٍ، نحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، واشْتِمالٍ، نحو: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وإضْرَابٍ، وغَلَطٍ، ونِسْيَانٍ، نحْوُ: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهمٍ دِينارٍ» بِحَسَبِ قَصْدِ الأوَّلِ والثَّاني، أو الثَّاني وسَبَقَ اللِّسانُ، أو الأوَّلِ وتَبَيَّنَ الخطأ.

* * *

قال جدّي رحمه الله: والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا تقدح إذ المسألة ليست قطعية فينبغي المصير إليه ورفض القياس إذ المبحث لغوي.

* * *

(و) الخامس منها:

(البدل)

(وهو تابع مقصود بالحكم) المنسوب إلى متبوعه إثباتًا أو نفيًا **(بلا واسطة)**، فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان؛ فإنها متمِّمات للمقصود بالحكم، ومعطوف بلا وببل بعد نفي وبلكن وبنفي الواسطة المقصود بها وهي المعطوف ببقية أحرف العطف.

والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودًا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره؛ ولهذا يقولون: البدل في حكم تكرار العامل **(وهو ستة)** أقسام:

.....

.....

أحدها: **(بدل كل)** من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الأول **(نحو: ﴿مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: الآيتان ٣١، ٣٢])** وجاءني زيد أخوك، وسمّاه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل، ولا يحتاج إلى ضمير يعود إلى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدأ.

(و) ثانيها: بدل **(بعض)** من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلوله الأول، سواء كان ذلك البعض نصفًا أو أقل أم أكثر على الصحيح.

ولا بد من اتصاله بضمير يعود إلى المبدل منه مذكور كأكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو مقدّر **(نحو:)** ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ (مَنِ ٱسْتَطَاعَ) إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ **([آل عمران: الآية ٩٧])** أي: منهم، فمن بدل بعض من الناس؛ لأن المستطيع بعض الناس لا كلهم.

وقال ابن الدهان: بدل كل، والمراد بالناس المستطيع فهو عامّ أُريد به خاص؛ لأن الله لا يكلف الحج مَن لا يستطيع، ومنع إدخال أل على كل وبعض، هو مذهب الجمهور لملازمتها الإضافة، وهي لا تجامع أل كما مرّ وأجازه الأخفش والفارسي.

(و) ثالثها بدل **(اشتمال)** وهو ما كان بينه وبين الأول ملابسة أي: تعلّق بغير الكلية والجزئية وأمره في الضمير كأمر بدل بعض من كل **(نحو:)** ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ (قِتَالٍ فِيهِ)﴾ **[البَقَرَة: الآية ٢١٧]**)، فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له لوقوعه فيه، ونحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾﴾ [البُرُوج: الآية ٤] ﴿ٱلنَّارَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤]، أي: فيه أو الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير، وشرط صحته إمكان فهم معناه عند حذفه، وحُسْن الكلام بتقدير حذفه؛ ولهذا جعل نحو: أعجبني زيد أخوه، بدل إضراب إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه، وامتنع نحو: أسرجت زيدًا دابّته؛ لأنه وإن فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل، وبتقدير ورود مثله يحمل على الغلط أو نحوه.

(و) رابعها: بدل **(إضراب)** وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما، ويسمى بدل البداء؛ لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير

.....

[أ ـ حقيقته]:

ش ـ البابُ الخامسُ من أبواب التوابع: البَدَلُ.

وهو في اللغة: العِوَضُ، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢]. وفي الاصطلاح: تابعٌ مقصود بالحكم، بلا واسطة، فقولي: «تابع» جنس يشمل جميع التوابع، وقولي: «مقصود بالحكم» مخرجٌ للنعت، والتأكيد، وعطفِ البيان؛ فإنها مُكَمِّلة للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنها هي المقصودةُ بالحكم، و«بلا واسطة» مُخْرِجٌ لعطف النسق، كـ «جاءَ زَيْدٌ وعَمْروٌ»، فإنّه وإنْ كان تابعًا مقصودًا بالحكم، ولكنَّه بواسطة حرف العطف.

إبطال للأول، ونفاه بعضهم مطلقًا وادّعى أن ما استدلوا به على ثبوته محمول على إضمار بل.

(و) خامسها: بدل (**غلط**) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق إليه اللسان، وخصّه بعضهم بالشعر قال: لوجوده فيه دون النثر، وعكس بعضهم؛ لأن الشعر إنما يقع عن تروٍّ وفكر، ونفاه بعضهم مطلقًا وادّعى أنه تطلبه فلم يجده وأنه طالب به من لقيه فلم يعرفه، ومذهب سيبويه والأكثرين جوازه مطلقًا.

(و) سادسها: بدل (**نسيان**) وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبيّن فساد قصده (**نحو: تصدّقت بدرهم دينار**) هذا يصلح مثالاً للثلاثة الأخيرة إذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد الإخبار بالتصدّق بالدرهم ثم أضرب عنه إلى الإخبار بالتصدّق بالدينار وجعل الأول في حكم المتروك فيكون بدل إضراب، وهذا معنى قوله: (**بحسب قصد الأول والثاني**) وأن يكون قصد الإخبار بالتصدّق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم فيكون بدل غلط أي بدلاً عن اللفظ الذي ذكر غلطًا وهو المبدل منه، وهذا معنى قوله: (**أو الثاني وسبق اللسان**) إلى الأول وأن يكون قصد الإخبار بالتصدّق بالدرهم، ثم تبيّن له أنه الصواب الإخبار بالتصدّق بالدينار لظهور الخطأ في القصد الأول فيكون بدل نسيان: أي بدل شيء ذكر نسيانًا، وهذا معنى قوله: (**أو الأول وتبين الخطأ**) في قصده، والأحسن أن يعطف التابع في هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق.

.....

[ب ـ أقسامه]:

وأقسامه ستة: **أحدُها**: بدلُ كلٍّ من كلٍّ، وهو عبارة عمّا الثاني فيه عَيْنُ الأوَّلِ، كقولك: «جاءني محمدٌ أبو عبد الله»، وقوله تعالى: ﴿مَفَازًا * حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١ ـ ٣٢].

وإنما لم أقلْ: «بدل الكلّ من الكلّ» حذرًا من مذهب مَنْ لا يُجِيزُ إدْخَالَ «أل» على كلٍّ، وقد استعمله الزَّجاجي في «جُمله»، واعتذر عنه بأنه تَسَامَحَ فيه موافقةً للناس.

الثاني: بدل بعض من كل، وضابِطُهُ: أن يكون الثاني جزءًا من الأول، كقولك: «أكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ «من استطاع»: بدلٌ من «الناس»، هذا هو المشهور، وقيل: فاعِلٌ بـ «الحجِّ»، أي: ولله على الناس أن يحجّ مُسْتَطِيعُهُمْ. وقال الكسائي: إنها شَرْطِيَّة مبتدأ، والجوابُ محذوف، أي: مَن استطاع فَلْيَحُجَّ، ولا حاجة لدعوى الحذفِ مع إمكان تمام الكلام. والوجهُ الثاني يقتضي أنه يجب على جميع النَّاس أن مستطيعهم يَحُجُّ، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القولُ الأول.

وإنما لم أقل «البعض» ـ بالألف واللام ـ لما قَدَّمْتُ في «كل».

والثالث: بدلُ الاشتمال، وضابِطُهُ: أن يكون بين الأول والثاني مُلابَسَة بغير الجزئية، كقولك: «أعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

[**تتمة**] اعلم أن البدل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الإعراب مطلقًا، وكذا في واحد من التذكير والإفراد وضدّيهما إن كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون أحدهما مصدرًا، أو قصد به التفضيل ويخالف في التعريف والإظهار وضدّيهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة، والنكرة من مثلها ومن المعرفة، لكن إن اتّحد اللفظ في إبدال النكرة من مثلها اشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كما في إبدال الفعل من مثله، ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر، والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور لكنه خالفهم في الأوضح تبعًا لابن مالك، ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة، وتبدل الجملة من مثلها ومن

.....

ونَبَّهْتُ بالتَّمْثِيل بالآياتِ الثلاث على أنّ البدل والمبدَل منه يكونان نكرتَيْن، نحو قوله تعالى: ﴿مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١ ـ ٣٢]، ومعرفتين مثل: «الناس» و«مَنْ»، ومختلفين مثل: «الشهر» و«قتال».

والرابع والخامس والسادس: بَدَلُ الإضرابِ، وبدلُ الغَلَطِ، وبدلُ النِّسْيَان كقولك: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينارٍ»، فهذا المثالُ محْتَمِلٌ لأنْ تكونَ قد أخْبَرْتَ بأنك تَصَدَّقْتَ بدرهم، ثم عنَّ لك أن تخبر بأنك تَصَدَّقْتَ بدينار، وهذا بدلُ الإضْرَابِ، ولأنْ تكون قد أرَدْتَ الإخْبَارَ بالتصدُّقِ بالدينار فَسَبَقَ لِسَانُكَ إلى الدرهم، وهذا بدلُ الغَلَطِ، ولأنْ تكون قد أرَدْتَ الإخبارَ بالتصدُّقِ بالدرهم، فلَّما نطقْتَ به تبيَّن فسادُ ذلك القَصْدِ، وهذا بدلُ النسيان.

وربما أشكل على كثير من الطلبة الفَرْقُ بين بَدَلي الغَلَطِ والنِّسْيَانِ، وقد بَيَّنَّاهُ، ويُوَضِّحُه أيضًا أن الغَلَطَ في اللسان، والنسيان في الجَنان.

* * * * *

المفرد. قال في الجامع: ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحَجّ: الآية ٧٢] ويجب إن تبع متعددًا ولم يفِ به نحو: ﴿اتقوا الموبقات الشرك﴾.

* * *

.....

[الفصل الحادي والعشرون: العـــدد]

[١ ـ أقسام العدد]:

ص ـ بابٌ: العَدَدُ مِنْ ثَلاثَةٍ إلى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ ويُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ دَائمًا، نحو: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]. وكذلك العَشْرَةُ إنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وما دُونَ الثَّلاثَةِ و«فَاعِلٌ» كـ «ثَالِثٍ» و«رَابِعٍ» عَلى القِياسِ دَائمًا، ويُفْرَدُ «فاعِلٌ»، أو يُضَافُ لِما اشْتُقَّ مِنْهُ، أو لِما دُونَهُ، أوْ يَنْصِبُ ما دُونَهُ.

* * *

(باب) في ذكر حكم ألفاظ العدد تذكيرًا وتأنيثًا

وهو ما وضع لكمية آحاد الأشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد، وهو المناسب لقول النحاة: إن الواحد والاثنين وما وازن فاعلاً يجرين على القياس **(العدد من ثلاثة إلى تسعة)** جارٍ على خلاف القياس لأنه **(يؤنّث مع المذكّر ويُذَكّر مع المؤنّث)** ولو مجازيًا مفردًا كان العدد **(نحو)** ثلاثة رجال وتسع نسوة و(﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ **[الحَاقَّة: الآية ٧])** أو مركبًا من العشرة نحو: ثلاثة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة **(وكذا العشرة)** تؤنّث مع المذكر وتُذَكّر مع المؤنث **(إن لم يركب)** بأن كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فإن ركبت جرت على القياس، وأما نحو: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٦٠] فعلى حذف مضاف أي: عشر حسنات أمثالها ولولاه لقيل: عشرة؛ لأن المثل مذكّر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتأنيث كما في الألفية والتسهيل، ومحل ما ذكر إذا لم يحذف المعدود فإن حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٤]، وفي الحديث «وأتبعه بستٍّ من شوال» **(وما دون الثلاثة)** من واحد واثنين **(و)** ما وازنه **(فاعل)** من ألفاظ العدد **(كثالث ورابع)**

.....

ش ـ اعلم أنّ ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجري دائمًا على القياس في التذكير والتأنيث، فيذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، وهو «الواحد»، و«الاثنان»، وما كان على صيغة «فاعِل». تقول في المذكر: «واحد»، و«اثنان»، و«ثانٍ»، و«ثالثٌ»، و«رابعٌ» إلى «عاشِرٍ»؛ وفي المؤنث: «واحدة»، و«اثنتان»، و«ثانية»، و«ثالثة»، و«رابعة» إلى «عاشِرَة».

والثاني: ما يجري على عكس القياس دائمًا، فيؤنّث مع المذكر، ويذكّر مع المؤنث، وهو «الثلاثة» و«التسعة» وما بينهما؛ تقول: «ثَلاثَةُ رِجالٍ»، و«ثَلاثُ نِسْوَةٍ»، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

والثالث: ما له حالتان، وهو «العَشَرَةُ»، فإن استعملت مركبة جَرَتْ على القياس؛ تقول: «ثَلاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا» بالتذكير، و«ثَلاثَ عَشْرَة أَمَةً» بالتأنيث، وإن استُعملتْ غيرَ مركبةٍ جَرَتْ على خلاف القياس، تقول: «عَشَرَةُ رِجال» بالتأنيث، و«عَشْرُ إماءٍ» بالتذكير.

إلى عاشر يجريان **(على القياس)** فيذكّران مع المذكر ويؤنّثان مع المؤنث **(دائمًا)** مفردًا كان العدد أو مركبًا تقول في المذكر: واحد واثنان والجزء الثالث أو الخامس عشر أو السادس والعشرون، وفي المؤنث واحدة واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة أو الخامسة عشرة أو السادسة والعشرون، ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق إلى العشرة أربعة أحوال **(فيفرد فاعل)** عن الإضافة فيفيد حينئذ الاتّصاف بمعناه مجردًا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة:

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

(أو يضاف لما اشتق منه) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير كرابع أربعة: أي بعض جماعة منحصرة في أربعة، وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور كإضافة بعض إلى كله **(أو)** يضاف **(ما دونه)** أي: تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كذا رابع ثلاثة: أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: الآية ٧] وتتعيّن إضافته إن كان بمعنى الماضي وإلا جاز تنوينه والنصب به كما قال: **(أو ينصب ما دونه)** لكونه

.....

[٢ ـ أحوال أسماء العدد التي على وزن «فاعل»]:

واعلم أنَّ لأسماء العدد التي على وزن «فاعِلٍ» أربَع حالات:

إحداها: الإفراد، تقول: «ثانٍ»، «ثالِثٌ»، «رَابِعٌ»، «خَامِسٌ»، ومعناه: واحِدٌ موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أن يضاف إلى ما هو مُشْتَقٌّ منه؛ فتقول: «ثاني اثْنَيْنِ»، و«ثالِثُ ثَلاثَةٍ»، و«رابعُ أربعةٍ»، ومعناه: واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة، قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

الثالثة: أن يضاف إلى ما دونَهُ، كقولك: «ثالِثُ اثْنَيْنِ»، و«رابعُ ثَلاثَةٍ»، و«خامِسُ أرْبعةٍ» ومعناه: جاعلُ الاثنين بنفسه ثلاثة، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعَةً، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧].

الرابعة: أن يَنْصِبَ ما دونه؛ فتقول: «رابعٌ ثلاثَةً» بتنوين «رابع»، ونصب «ثلاثة»، كما تقول: «جاعلُ الثلاثةِ أرْبَعَةً»، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه، خلافًا للأخفش وثعلب.

* * * * *

اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مرّ في اسم الفاعل، فيقال: هذا رابع ثلاثة كما يقال: هذا ضارب زيدًا، ويستثنى من إطلاقه ثانٍ فلا تجوز إضافته لما دونه ولا إعماله نصّ عليه سيبويه وأجازه الكسائي وحكاه عن العرب.

* * *

.....

[الفصل الثاني والعشرون: موانع الصَّرْف]

ص ـ بابٌ: مَوَانِعُ صَرْفِ الاسم تِسْعَةٌ، يَجْمَعُهَا:

(باب) في ذكر موانع الصرف

اعلم أن الاسم إن أشبه الحرف بُنِي وسُمِّي غير متمكِّن وإلا أُعرِب وسُمِّي متمكِّنًا، ثم المتمكِّن إن لم يشبه الفعل صُرِف وسُمِّي أمكن وإلا منع الصرف وسُمِّي غير منصرف وغير أمكن، والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه علّتان فرعيتان إحداهما لفظية والأخرى معنوية، أو فرعية تقوم مقامها؛ لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم: إحداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والأخرى معنوية وهي افتقاره إلى الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا وجدت فيه الفرعيتان أو ما قام مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين.

(**موانع صرف الاسم**) وتسمى عِللاً (**تسعة**) عند الجمهور: وهي وزن الفعل: وهو فرع وزن الاسم إذ وزن كلٍّ منهما مُخالِف لوزن الآخر، فإذا وُجد في الاسم وزن الفعل كان فرعًا بالنسبة إلى وزنه، والتركيب وهو فرع الإفراد، والعجمة وهي فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه من غيرها، والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه، والوصف وهو فرع الموصوف، والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الألف والنون وهي فرع المزيد عليه، والتأنيث وهو فرع التذكير.

وتسمية كل واحد منها مانعًا وعلّة مجاز إذ كلٌّ منهما جزء مانع وجزء علة، والمانع التام والعلة التامة إنما هو مجموع اثنين منها أو واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع (**يجمعها**):

.....

وَزْنُ الـمُـرَكَّـبِ عُـجْـمَـةٌ تَـعْـرِيـفُـهَـا عَـدْلٌ ووَصْـفُ الـجَـمْـعِ زِدْ مُـتَـأَنِّـيَـا

كـ «أَحْمَد»، و«أَحْمَر»، و«بَعْلَبَكَّ»، و«إِبْرَاهِيمَ»، و«عُمَرَ»، و«أُخَرَ»، و«أُحَادَ»، و«مَوْحَدَ»، إلى الأربَعَةِ، و«مَسَاجِدَ»، و«دَنَانِيرَ»، و«سَلْمانَ»، و«سَكْرَانَ»، و«فَاطِمَةَ»، و«طَلْحَةَ»، و«زَيْنَبَ»، و«سَلْمى»، و«صَحْراءَ».

فألِفُ التأنِيث والجَمْعُ الذي لا نَظِيرَ لَهُ في الآحادِ كلٌّ منْهُما يَسْتَأْثِرُ بالمَنْعِ،

جمع ووزن وعدل وصف ومعرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها

وهو أحسن مما في الشرح، ومن قوله:

(وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثها)

لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق، وأشار إلى أمثلتها على الترتيب **(كأحمد)** فيه الوزن والعلمية **(وأحمر)** فيه الوزن والوصف **(وبعلبك)** فيه التركيب والعلمية **(وإبراهيم)** فيه العجمة والعلمية **(وعمر)** فيه العدل والعلمية **(وأُخر)** بضم أوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف **(ومساجد ودنانير)** فيهما الجمع أي: صيغة منتهى الجموع **(وسلمان)** فيه العلمية وزيادة الألف والنون **(وسكران)** فيه الوصف والزيادة **(وفاطمة)** فيه التأنيث بالتاء والعلمية **(و)** مثله **(طلحة)** وفائدة ذكره التنبيه على أن مسمى التأنيث يكون مذكّرًا أيضًا **(وزينب)** فيه العلمية والتأنيث المعنوي **(وسلمى)** فيه التأنيث بالألف المقصورة **(وصحراء)** فيه التأنيث بالألف الممدودة، ثم إن هذه الموانع قسمان: ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر، وما لا بدّ فيه من مجامعة مانع لآخر، ثم ما فيه مانعات قسمان: قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية إحدى علّتيه والأخرى التركيب أو التأنيث أو العجمة أو الزيادة أو وزن الفعل أو العدل، وقسم يمتنع صرفه مطلقًا وهو ما وضع صفة وكان موازنًا للفعل أو معدولاً أو في آخره ألف ونون.

وقد شرع في بيانها بعد ذكرها إجمالاً فقط **(فألف التأنيث)** مطلقًا كجرحى وأصدقاء **(والجمع الذي لا نظير له في الآحاد)** العربية أي: لا مفرد على وزنه وهو ما أوّله مفتوح وثالثه ألف غير عوض بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن وما يلي الألف مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب **(كلٌّ)** واحد **(منهما)** على انفراده **(يستأثر)** أي: يستقل **(بالمنع)**

.....

والبَواقِي لا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ للصِّفَةِ أو العَلَمِيَّةِ.

وتَتَعَيَّن العَلَمِيَّةُ معَ التَّرْكِيب، والتَّأنِيثِ، والعُجْمَةِ، وشَرْطُ العُجْمَةِ: عَلَمِيَّةٌ في العَجَميّة، وزيادَةٌ على الثلاثَةِ، والصِّفةِ: أصَالَتُها، وعَدَمُ قَبُولِها التَّاءَ؛ فَـ «عُرْيانُ»، وَ«أرْمَلٌ»، و«صَفْوانٌ»، و«أرْنَبٌ» ـ بمعنى: «قاسٍ»، وذَليلٍ ـ مُنْصَرِفَةٌ. ويَجوزُ في نحو «هِنْد» وجْهَانِ، بخِلافِ «زَيْنَبَ» و«سَقَرَ» و«بَلْخَ»، وكَـ «عُمَرَ»، عند تميم بابُ «حَذَامِ»، إنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَـ «سَفَارِ»، و«أمْسِ» لَمُعَيَّنٍ إنْ كانَ مَرْفُوعًا، وبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا، و«سَحَرُ» عِنْدَ الجَمِيعِ إنْ كانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا.

* * *

من الصرف من غير مجامعة مانع آخر لقيامه مقام علّتين. أما الألف فلأنها زيادة لازمة لبناء ما هي في دالّة على تأنيثه بخلاف غيرها ففي المؤنث بها فرعية لفظية، وهي لزوم الزيادة حتى كأنها أصلية وفرعية معنوية وهي دلالته على التأنيث. وأما الجمع فلأن فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع، وإذا سُمِّي به كحضاجر منع الصرف نظرًا إلى أصله، وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية لذلك. وأما منع سروايل، فإما لأنه أعجمي حمل على موازنة في العربية اعتدادًا بشبه الجمع، أو لأنه عربي جمع سرواله تقديرًا (**والبواقي**) من الموانع (**لا**) يستأثر كلٌّ منهنّ بالمنع بل لا (**بدّ**) في تحقّقه (**من مجامعة كل علة**) المناسب مانع (**منهنّ**) أحد أمرين: إما (**الصفة**) وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع (**أو العلمية**) وهي المراد بالمعرفة، وإنما وجب ذلك لما مر من أنه يعتبر في المنع أن يكون إحدى العلتين لفظية والأخرى معنوية، والصفة والعلمية معنويتان والستّ البواقي كلها لفظية. وأفهم كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك.

(**وتتعيّن العلمية مع التركيب**) أي: المزج المختوم بغير ويه كمعدي كرب إذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما رُكِّب من الأعداد والظروف والأحوال فمبني والإضافيّ فمصرّف والإسنادي فمحكي، والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزئيه إعراب ما لا ينصرف ويُبنى الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن.

.....

.....

(و) مع **(التأنيث)** أي بغير الألف لاستقلالها بالمنع كما مرّ؛ سواء كان علمًا لمؤنث أم لمذكّر زائد على ثلاثة أحرف أم لا مُحَرَّك الوسط أم لا أعجميًا أم لا منقولاً من مذكّر إلى مؤنث أم لا.

لكن شرط تحتّم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة: إما زيادة على ثلاثة أحرف كزينب لتنزيل الزائد منزلة التاء، أو تحرّك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد، أو العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة، أو النقل من مذكّر إلى مؤنّث كزيد اسم امرأة لأنه بنقله إلى المؤنث حصل ثقل عادل خفّة اللفظ، وما عدا ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجيء، وإذا سُمِّي بالمؤنث المعنوي مذكّر فشرطه في منع الصرف: الزيادة على ثلاثة أحرف ولو تقديرًا.

[فائدة] أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيَّان على المعنى الذي يقصده المتكلم، فإن أراد أبًا أو حيًّا أو مكانًا أو لفظًا أو حرفًا صرف ذلك أو أُمًّا أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك.

(و) مع **(العجمة)** وهي كون الكلمة من أوضاع غير العرب **(وشرط العجمة)** في المنع **(عَلَمِيَّة في)** اللغة **(العجمية)** بأن تنقل الكلمة وهي علم في العجم إلى لسان العرب بخلاف ما نقف من لسانهم وهو نكرة كلجام، وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في أوّل أحواله علمًا كبندار؛ فيصرف أيضًا لانتفاء علميته في لغة العجم **(وزيادة على الثلاثة)** كإبراهيم بخلاف الثلاثي فيصرف وإن كان علمًا في العجمية كشتر.

وتعرف عجمة الاسم بأمور: منها: خروجه عن أبنية العرب كإسماعيل، ومنها نقل الأئمة، ومنها: أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمنجنيق أو والكاف كسكرجة، وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة؛ محمدًا ﷺ وصالحًا وشعيبًا وهودًا، وألحق بها في الصرف نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرفة ويجمعها:

تذكّر شعيبًا ثم نوحًا وصالحًا وهودًا ولوطًا ثم شيثًا محمدا

.....

.....

وأفهم كلامه أن هذه الموانع الثلاثة لا يؤثّر شيء منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك، فتصرف صنجة وقائمة، وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة، ويصرف أذربيجان إذا نكر وإن وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة، وأن غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك أيضًا، فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى، فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر تقديرًا، وطريق العلم بعدل ما جاء على فعل علمًا سماعه غير مصروف عاريًا من سائر الموانع، فإن ورد مصروفًا فغير معدول وكذا إن ورد ممنوعًا.

وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى فإنه فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا حاجة إلى تكلّف العدل مع إمكان غيره، ومثاله مع الصفة ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النّساء: الآية ٣] فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة تحقيقًا. وجوّز بعضهم العدل إلى عشار ومعشر، ومثال الوزن مع العلمية أحمد ومع الصفة أحمر، ولا يكون مانعًا من الصرف مع الصفة إلا في أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية، وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين، أو كونه بالفعل أولى كأصبغ وأحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف إلا في وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية، وأما حسان وشيطان فإن جُعِلا من الحسّ والشيط منعًا أو من الحُسن والشطن صرفًا.

(و) شرط **(الصفة)** أي: تأثيرها التي على وزن أفعل أو على وزن فعلان أمران: **(أصالتها)** بأن تكون الكلمة في الأصل صفة **(وعدم قبول التاء)** إما لأنه لا مؤنث لها كأكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية، أو لها مؤنث على فعلى بالضم كأفضل أو فعلى بالفتح كسكران وغضبان، وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها على فعلى إلا أربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتُصرَف ويحمعها:

أجز فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وأتبعن نصرانا
ورد فيهن خمصانا على لغة وأليانا

.....

ش ـ الأصْلُ في الاسم المعرب بالحركات الصَّرْفُ، وإنّما يخرج عن ذلك الأصلِ إذا وُجد فيه عِلَّتانِ من علل تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما، وقد جمع العلل التسع في بيت واحد مَنْ قال:

اجْمَعْ، وَزِنْ، عَادِلاً، أنّثْ، بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ، وزِدْ عُجْمَةً، فَالْوَصْفُ، قَدْ كَمُلا

وهذا البيت أحسنُ من البيت الذي أثْبَتُّه في المقدِّمة، وهو لابن النَّحاس، وقد مثَّلْتُها في المقدمة على الترتيب، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب، فأقول:

وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة للتاء لا أثر لها في المنع، ولهذا قال: **(فعريان وأرمل وصفوان وأرنب)** إذا كان صفوان **(بمعنى قاسٍ و)** أرنب بمعنى **(ذليل)** أي: ضعيف **(منصرفة)** لقبول الأولين التاء تقول: عريانًا وأرملة ولعروض وصفية الأخيرين إذ صفوان في الأصل وضع اسمًا للحجر الأملس وأرنب وضع اسمًا لدابة معروفة، فلا أثر لطروّ الوصفية كما لا أثر لطروّ الاسمية كأبطح وأدهم وأرقم **(ويجوز في نحو هند)** مما هو ساكن الوسط **(وجهان)** الصرف لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي وعدمه وهو أولى نظرًا إلى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتّمه، وأوجب السيرافي الصرف نظرًا إلى أن سكون الوسط قابل إحدى العلتين فتساقطا فبقي بلا سبب، وأجرى المبرد والجرمي الوجهين في نحو: زيد اسم امرأة **(بخلاف زينب وسقر وبلخ)** وزيد اسم امرأة فإنها ممنوعة الصرف حتمًا لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتّم منع صرفها كما تقدم **(وكعمر)** في منع الصرف للعلمية والعدل **(عند)** جمهور بني **(تميم باب حذام)** وهو ما كان على وزن فعال علمًا لمؤنث وهو معدول عن فاعلة **(إن لم يختم براء)** فإن ختم بها **(كسفار)** بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين: بالبناء مطلقًا **(وأمس لمعين)** بأن يُراد به اليوم الذي قبل يومك، وهو معدول عمّا فيه أل وهو الأمس **(إن كان مرفوعًا)** نحو: مضى أمس بالرفع من غير تنوين، فإن كان منصوبًا أو مجرورًا بُنِي على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين: بالبناء مطلقًا **(وبعضهم)** أي: تميم **(لم يشترط)** ما اشترطه الجمهور منهم **(فيهما)** أي: في باب حذام وفي أمس، بل ذهب إلى إعرابهما إعراب ما لا ينصرف مطلقًا، وقد مرّ الكلام عليهما في صدر المقدمة **(و)** كعمر **(سحر عند الجميع)** من العرب **(إن كان ظرفًا معينًا)** بأن يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول عمّا فيه أل وهو

.....

العلّةُ الأولى: وَزْنُ الفعل، وحقيقته أن يكون الاسمُ على وَزْنٍ خاصٍّ بالفعل، أو يكون في أوّله زيادة كزيادة الفعل، وهو مُسَاوٍ له في وزنه، فالأول كأنْ تسَمِّيَ رَجُلًا «قَتَّلَ» بالتشديد، أو «ضُرِبَ»، أو نحوه مِنْ أبنية ما لم يُسَمَّ فاعله، أو «انْطَلَقَ» ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل، فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل، والثاني مثل: «أَحْمَدَ»، و«يَزِيدَ»، و«يَشْكُرَ»، و«تَغْلَبَ»، و«نَرْجس» علمًا.

العلّةُ الثانيةُ: التركيبُ، وليس المرادُ به تركيبَ الإضافةِ كـ «امرىء القيس»، لأنّ الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة؛ فلا تكون مُقْتَضِيَةً للجرِّ بالفتحة، ولا تركيبَ الإسناد، كَـ «شَابَ قَرْناهَا»، و«تأبَّط شرًّا»، فإنّه من باب المحكِيِّ، ولا التركيبَ المزجِيَّ المختومَ بِـ «وَيْهِ» مثل: «سِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ»، لأنه من باب المبنيِّ، والصرفُ وعَدَمُه إنّما يُقالان في المُعْرَب، وإنّما المرادُ التركيبُ المَزْجيُّ الذي لم يختم بِـ «وَيْهِ»، كـ «بَعْلَبَكَّ» و«حَضْرَمَوْتَ»، و«مَعْدِيكَرِبَ».

العلة الثالثة: العُجْمَة، وهي: أنْ تكونَ الكلمةُ على الأوضاع الأعجمية؛ كـ «إبراهيم»، و«إسماعيل»، و«إسحٰق»، و«يعقوب».

وجميعُ أسماء الأنبياء أعجميَّةٌ إلا أربعةً: محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهود، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين!.

ويشترط لاعتبار العُجْمَة أمران: أحدهما: أن تكون الكلمة عَلَمًا في لغة العجم كما مَثَّلْنَا، فلو كانتْ عندهم اسمَ جنس، ثم جعلْناها علمًا، وَجَبَ صَرْفُهَا، وذلك بأن تسمِّي رجلًا بِـ «لِجَام»، أو «دِيباج». الثاني: أن تكون زائدةً على ثلاثة أحرف؛ فلهذا انصرف «نُوحٌ» و«لوطٌ»، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم﴾ [القمر: ٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]. ومَنْ زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصَّرفُ وعدمُه، فليسَ بِمُصيبٍ.

السحر نحو: جئت يوم الجمعة سحر، فإن كان مبهمًا أي نكرة صرف نحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القَمَر: الآية ٣٤] أو مستعملاً غير ظرف وجب تعريفه بأل أو بالإضافة نحو: طاب

.....

العلّةُ الرابعة: التَّعْرِيفُ، والمرادُ به تعريفُ العَلَمية؛ لأنّ المُضْمَراتِ، والإشارات، والموصولات لا سَبِيلَ لدخول تعريفها في هذا الباب، لأنها مبنيّاتٌ كلها، وهذا بابُ إعراب. وأمّا ذو الأداة والمضافُ فإن الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ ثم دَخَلَتْه الأداة أو أضيف انجرَّ بالكسرة، فاستحال اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحة؛ وحينئذٍ فلم يبقَ إلا تعريفُ العلمية.

العلة الخامسة: العَدْلُ، وهو: تَحْوِيلُ الاسْمِ من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي.

وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصفات.

فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ:

أحدهما: «فُعَلُ»، وذلك في المذكر، وعَدْلُه عن «فاعل»، كـ «عُمَرَ»، وَ«زُفر»، وَ«زُحَلَ»، و«جُمَحَ».

والثاني: «فَعَالِ»، وذلك في المؤنث، وعَدْلُه عن «فاعله»، نحو: «حَذَامِ»، و«قَطَامِ»، و«رَقَاشِ». وذلك في لغة تميم خاصَّة؛ فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر. قال الشاعر: [من الوافر]

١٤٢ ـ أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلامِ

السحر سحر ليلتنا، وإن كان بأل أو مضافًا صرف أيضًا كجئتك يوم الجمعة السحر أو سحره.

* * *

شواهد موانع الصرف والتعجّب والوقف

١٤٢ ـ أتاركةٌ تدلُّلَها قطامِ؟ رَضينا بالتَّحيَّةِ والسَّلامِ

قائله مجهول.

---

١٤٢ ـ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٣٠.

وقال الآخر: [من الوافر]

٢ ـ إذا قالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها فإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَذَامِ[1]

فإنْ كان آخرُه راء كـ «سَفارِ»: اسم لماء، و«حَضارِ»: لكوكب، و«وبَارِ»: لقبيلة؛ فأكْثَرُهُمْ يُوَافِقُ الحجازيين على بنائه على الكسر؛ ومنهم مَنْ لا يُوَافقهم، بل يلتزم الإعرابَ ومَنْعَ الصَّرْفِ.

ومما اختلفَ فيه التميميّون أيضًا «أمْسُ» الذي أُريد به اليومُ الذي قبلَ يومك؛ فأكثرُهم يمنعُه من الصَّرْف إنْ كان في موضع رفع على أنّه مَعْدُولٌ عن «الأمس»؛ فيقول: «مَضَى أمْسُ بما فيه» ويَبْنيه على الكسر في النصب والجرِّ على أنّه متضمِّنٌ معنى الألف واللام، فيقول: «اعتكفْتُ أمْسِ»، و«ما رأيْتُهُ مُذْ أمْس»، وبعضُهم يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقًا، وقد ذكرت ذلك في صَدْرِ هذا الشرح.

وأما «سَحَرُ» فجميع العربِ تمنعه من الصرف، بشرطين: أحدهما: أن يكون ظَرْفًا، والثاني: أن يكون من يوم معين، كقولك: «جئتك يوم الجمعة سَحَر»؛ لأنه حينئذ مَعْدُولٌ عن السَّحَرِ، كما قدَّر التميميون «أمْسِ» مَعْدُولاً عن الأمس، فإنْ كان سَحَرَ غيرِ يومٍ معيَّنٍ انصرف، كقوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

والواقع في الصفات ضربان: واقعٌ في العدد، وواقع في غيره.

.....

الإعراب: أتاركة الهمزة للاستفهام، وتاركة اسم فاعل معتمد على استفهام مبتدأ، وتدلّلها بالدال المهملة مفعوله منصوب والهاء مضاف إليه، قطام فاعله مؤخّر أغنى عن الخبر مبنيّ على الكسر في لغة الحجازيين في محل رفع، ورضينا فعل وفاعل، وبالتحية جار ومجرور متعلق برضى، والسلام معطوف عليه مجرور بالكسرة.

والشاهد: في قطام حيث بني على الكسر في لغة الحجازيين، وقوله: إذا قالت حذام... البيت، تقدم الكلام عليه في صدر الكتاب، فراجعه إن شئت.

---

(١) تقدم تخريج هذا البيت الشاهد بالرقم ٢ في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين: «فُعالَ»، و«مَفْعَلَ»، وذلك في «الواحد» و«الأربعة» وما بينهما، تقول: «أُحَادَ» و«مَوْحَدَ»، و«ثُناءَ» و«مَثْنَى»، و«ثُلاثَ» و«مَثْلَثَ»، و«رُباعَ» و«مَرْبَعَ»؛ قال النجاريّ رحمه الله تعالى: لا تتجاوزُ العربُ الأرْبَعَة؛ فهذه الألفاظ الثمانية معدولةٌ عن ألفاظ العدد الأربعة مكرّرة؛ لأنّ «أحاد» معناهُ: واحد واحد، و«ثُناء» معناه: اثنان اثنان، وكذا الباقي، قال الله تعالى: ﴿أُولِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١]، فـ «مَثْنَى» وما بعده صفة لـ «أجنحة»، والمعنى والله أعلم: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. وأما قوله ﷺ: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»، فـ «مثنى» الثاني للتأكيد، لا لإفادة التّكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول.

والواقع في غير العَدَدِ «أُخَرُ» وذلك نحو قولك: «مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ»؛ لأنها جَمْعُ «الأُخْرَى»، و«أُخْرَى» أنثى «آخَرَ»، ألا ترى أنك تقول: «جاءني رجُلٌ آخَرُ، وامْرأةٌ أُخْرَى». والقاعدةُ أنّ كلّ «فُعْلى» مؤنّثةُ «أفْعَلَ» لا تستعمل هي ولا جَمْعُها إلا بالألف واللام أو بالإضافة، كـ «الكُبْرَى»، و«الصُّغْرَى»، و«الكُبَر»، و«الصُّغَر»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ ۝٣٥﴾ [المدثر: ٣٥]. ولا يجوز أن تقول: «صُغْرَى» ولا «كُبَرَ»، ولا «كُبَرَ» ولا «صُغَرَ». ولهذا لَحَّنُوا العروضيين في قولهم: «فاصلة كُبْرى»، و«فاصلة صُغْرى»، ولَحَّنُوا أبا نُوَاسٍ في قوله: [من البسيط]

١٤٣ ـ كـأنَّ صُـغْـرَى وكُـبْـرَى مِـنْ فَـقـاقِـعِـهـا حَـصْـبـاءُ دُرٍّ عَـلـى أرْضٍ مِـنَ الـذَّهَـبِ

.....

١٤٣ ـ كـأنّ صُـغْـرَى وكُـبْـرى مِـنْ فَـقـاقِـعِـهـا حَـصْـبـاءُ دُرٍّ عـلـى أرضٍ مِـنَ الـذَّهَـبِ

قائله أبو نواس يصف الخمر.

الإعراب: كأن حرف تشبيه ونصب، وصغرى اسمها، وكبرى معطوف عليه، ومن فقاقعها بيان لما قبله، وحصباء خبرها مرفوع، ودرّ مضاف إليه، وعلى أرض جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدرّ، أي: درّ منثور على أرض، ومن الذهب جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض، أي: أرض كائنة من الذهب.

١٤٣ ـ البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧، ٣١٥، ٣١٨؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٠.

فكان القياس أن يُقال: «الأُخَرُ» ولكنهم عَدَلُوا عن ذلك الاستعمال فقالوا: «أُخَرُ»، كما عدَل التميميون «أَمْسَ» عن «الأمْسِ»، وكما عَدَل جميعُ العرب «سَحَرَ» عن «السَّحَرِ»، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

العلة السادسة: الوَصْفُ، كـ «أحْمَرَ»، و«أفْضَلَ»، و«سَكْرَانَ»، و«غَضْبَان»، ويشترط لاعتباره أمران: أحدهما: الأصالةُ، فلو كانت الكلمةُ في الأصل اسمًا ثم طَرَأتْ لها الوَصْفِيَّة لم يُعتَدَّ بها، وذلك كما إذا أخرجت «صَفْوَانًا»، و«أرْنَبًا» عن معناهما الأصلي، وهو الحجر الأمْلَسُ، والحيوان المعروف، واستعملَتهما بمعنى «قاسٍ» و«ذَلِيل»، فقلت: «هذا قلبٌ صَفْوَانٌ»، و«هذا رَجُلٌ أرْنَبٌ»، فإنّك تصرفهما لعُروض الوَصْفِيَّةِ فيهما. الثاني: أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث، فلهذا تقول: «مَرَرْتُ برجُل عُرْيانٍ»، و«رجل أرْمَلٍ» بالصرف، لقولهم في المؤنثة: «عُرْيانة»، و«أرْمَلَة»، بخلاف «سكران»، و«أحمر» فإن مؤنثهما «سَكْرَى»، و«حَمْرَاء»، بغير التاء.

العلة السابعة: الجمع، وشَرْطُه أن يكون على صيغةٍ لا يكون عليها الآحاد، وهو نوعان: «مَفاعِلُ»، كـ «مساجدَ» و«دَرَاهم»، و«مَفاعِيلُ»، كـ «مصابيح» و«طَوَاوِيسَ».

العلة الثامنة: الزيادة، والمراد بها الألفُ والنونُ الزائدتان، نحو: «سَكْرَان»، و«عُثمانَ».

العلة التاسعة: التأنيث، وهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف كـ «حُبْلى»، و«صحراء»، وتأنيث بالتاء كـ «طَلْحَة» و«حَمْزَة»، وتأنيث بالمعنى كـ «زَيْنَبَ» و«سُعاد». وتأثير الأول منها في منع الصرف لازمٌ مُطلقًا من غير شرط كما سيأتي. وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي. وتأثير الثالث كتأثير الثاني، ولكنه تارة يؤثِّر وجوبَ منع الصرف، وتارة يؤثِّر جَوَازَه، فالأول مشروطٌ بوجود واحدٍ من ثلاثة أمور؛ وهي: إما الزيادة على ثلاثة أحرف كـ «سُعادَ» و«زينب»، وإما تحرُّكُ الوسط كـ «سقَرَ» و«لَظَى»، وإما العُجْمَةُ كـ «ماهَ»، و«جُورَ»، و«حِمْصَ»، و«بَلْخَ»؛ والثاني فيما عدا ذلك كـ «هِنْدَ» و«دَعْد»

.....

والشاهد: في صغرى وكبرى حيث جرّدهما من أل، وهو لحن، والصواب اقترانهما بأل.

و«جُمْلَ»، فهذه يجوز فيها الصرفُ وعدمهُ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر: [من المنسرح]

١٤٤ ـ لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْـ ـدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ

فهذه جميعُ العِلَلِ، وقد أتينا على شرحها شرحًا يليق بهذا المختصَر.

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يُؤَثِّرُ وَحْدَه، ولا يحتاج إلى انضمام عِلّة أخرى، وهو شيئان: الجمعُ، وألِفا التأنيث.

والثاني: ما يؤثِّرُ بشرط وجود العلَميّة، وهو ثلاثة أشياء: التأنيث بغير الألف، والتركيب، والعُجْمَة، نحو: «فاطمة»، و«زينب»، و«معدِيكرب»، و«إبراهيم». ومِنْ ثَمَّ انْصَرَفَ «صِنْجَةٌ»، وإن كان مؤنّثًا أعجميًّا، و«صَوْلَجَانٌ»، وإن كان أعجميًّا ذا زيادة، و«مُسْلمةٌ»، وإن كان مؤنَّثًا وصْفًا، لانتقاء العَلَميَّةِ فيهنَّ.

.....

---

١٤٤ ـ لم تَتَلَفَّعْ بِفضلِ مِئزَرِها دَعْـ ـدٌ ولم تُسْقَ دعْدُ في العِلَبِ

قائله مجهول.

الإعراب: قوله: لم تتلفع جازم ومجزوم بفضل جار ومجرور متعلق بتتلفّع، وفضل مضاف، ومئزرها مضاف إليه، ومئزر مضاف، والهاء مضاف إليه، ودعد فاعله مرفوع بالضمّة مع التنوين، ولم تسق جازم ومجزوم، ودعد نائب فاعل تسق مرفوع بدون تنوين، وفي العلب جار ومجرور متعلق بتسق.

والمعنى: أن دعد شريفة غنيّة لم تتلحف بفضل مئزرها، ولم تسق في إناء الجلد إو الخشب.

---

١٤٤ ـ البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٦ (دعد)، ٩/ ٣٢١ (لفع)؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيّات في ملحق ديوانه ص ١٧٨؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٨٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٩٥؛ والخصائص ٣/ ٦١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٧؛ وشرح المفصل ١/ ٧٠؛ والكتاب ٣/ ٢٤١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠؛ والمنصف ٢/ ٧٧.

الثالث: ما يؤثِّر بشرط وجود أحدِ أمرين: العلميّة أو الوصفية، وهو ثلاثةٌ أيضًا: العَدْلُ، والوزن، والزيادة. مثالُ تأثيرها مع العلمية: «عُمَرُ»، و«أحمدُ»، و«سَلْمان»، ومثالُ تأثيرها مع الصفة: «ثُلاث»، و«أحْمَر»، و«سَكْرَانَ».

* * * * *

.....

والشاهد: في دعد فإنه يجوز فيه الصرف وعدمه، وقد اجتمعا في البيت.

[الفصل الثالث والعشرون: التعجّب]

ص ـ بابٌ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتانِ: «ما أَفْعَلَ زَيْدًا»، وإعْرَابُهُ: «ما» مُبْتَدأٌ بِمَعْنى شَيْءٍ عَظِيمٍ، و«أَفْعَلَ» فِعْلٌ ماضٍ فاعِلُهُ ضَمِيرُ «ما»، و«زَيْدًا» مَفْعُولٌ بِهِ،

(باب) في ذكر صيغتي التعجب وما يُبنَى منه فعلا التعجب واسم التفضيل

التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه وخرج عن نظائره، ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب، فلا يطلق على الله تعالى: أنه متعجّب لأنه لا يخفى عليه شيء، وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: الآية ١٧٥] مصروف إلى المخاطب: أي يجب أن يتعجب العباد منه، وله صيغ كثيرة دالّة عليه: منها ما هو بالقرينة نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨] و(سبحان الله إن المؤمن لا ينجس!) ولله درّه فارسًا، ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها على صيغتين لاشتهارهما فقال: (**التعجب له صيغتان**) وُضِعتا لإنشائه.

أحدهما (**ما أفعل زيدًا**) نحو: ما أحسن زيدًا (**و**) هذا اللفظ (**إعرابه ما مبتدأ**)؛ لأنها مجردة عن عامل لفظي للإسناد إليها، وحُكِي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب، وهي عند سيبويه نكرة تامة (**بمعنى شيء**) وسوّغ الابتداء بها بتضمّنها معنى التعجب (**وأفعل فعل ماضٍ**) غير متصرّف للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى عفو الله! وأما قوله:

يا ما أُميلح غزلانًا شدن لنا

فشاذ و(**فاعله ضمير**) مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على (**ما**) ولهذا أجمعوا على اسميتها، (**وزيدًا**) منصوب بأفعل على أنه (**مفعول به**)

.....

والجُمْلةُ خَبَرُ «ما». و«أفْعِلْ بهِ»، وهُوَ بمَعْنَى: «ما أفعَلَهُ»، وأصْلُهُ: «أفعَلَ»، أي: صارَ ذا كَذَا، كـ «أغَدَّ البَعِيرُ»، أيْ: صارَ ذَا غُدّةٍ، فَغُيِّرَ اللفْظُ، وزِيدَتِ الباءُ في الفاعِلِ لإصْلاحِ اللفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنا، بخِلافِها في فاعِلِ «كَفَى».

لتعدّي أفعل بهمزة النقل، **(والجملة)** الفعلية في محل رفع **(خبرها)**، وعند الأخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة صلة لها، أو نكرة ناقصة بمعنى شيء والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبًا، أي: شيء عظيم، وعند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حُسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير أيّ شيء أحسن زيدًا، أي: جعله حسنًا.

قال ابن الحاجب: وهذه التقديرات باعتبار الأصل قبل نقلها إلى التعجب لا أنها الآن بهذا المعنى وإنما معناها الإنشاء كما تقول في بعت فعل ماضٍ وفاعل يعني في الأصل إذا كنت مريدًا به معنى الإنشاء فكذلك هذا.

(و) الثانية **(أفعل به)** كأحسن بزيد **(وهو بمعنى ما أفعله)**، فمدلولهما من حيث التعجب واحد، وأفعل فعل تعجب لازم لصيغة الأمر وليس بأمر حقيقة، إذ لا معنى له **(وأصله)** عند سيبويه **(أفعل)** بصيغة الماضي وهمزته للصيرورة **(أي: صار ذا كذا، كـ أغد البعير، أي: صار ذا غدة)**، وأبقلت الأرض، أي: صارت ذات بقل، وأثمرت الشجرة، أي: صارت ذات ثمرة **(فغير اللفظ)** من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر **(وزيدت الباء في الفاعل)** قصدًا **(لإصلاحه)**؛ لأن أفعل لمّا غيّرت صيغته قبح إسناده للظاهر لكونه على صورة الأمر فزيدت الباء صونًا للفظ من الاستقباح **(فمن ثمَّ)**: أي من أجل ذلك **(لزمت)** الباء **(هنا)** فلا يجوز حذفها إلا إن كان الفاعل أن وصلتها **(بخلافها في فاعل كفى)** فيجوز تركها كقوله:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

وذهب جماعة إلى أن المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية، إذ هو المتعجب منه والباء للتعدية، فعلى هذا يكون أفعل أمرًا حقيقة لا خبرًا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل؛ لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كأنه قيل: يا حسن أحسن بزيد، وعند بعضهم ضمير المخاطب أمر لكل واحد بأن يجعل زيدًا حسنًا، أي: بأن

.....

وإنما يُبْنَى فعلا التَّعَجُّبِ واسمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْل ثُلاثيّ مُثبَتٍ، مُتَفاوت، تامٍّ، مَبْنِيٍّ للفاعِلِ، لَيسَ اسْمُ فاعِلِهِ عَلى «أفعَلَ».

* * *

يصفه بالحُسْن، ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يغيِّر عن لفظ الواحد، تقول: يا رجل ويا هند ويا رجلان ويا رجال أحسن بزيد.

ولمّا شارك أفعل التفضيل فعلي التعجب فيما يبنيان منه ضمة إليهما حفظًا على الاختصار فقال: **(وإنما يُبنى)** قياسًا **(فعلا التعجب وأفعل التفضيل من فعل)** متصرّف فلا يُبنى من اسم ولا من فعل غير متصرّف كنعم وبئس **(ثلاثي)** مجرد فلا يُبنى من رباعي مطلقًا، ولا من ثلاثي مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج **(مثبت)** فلا يُبنَى من منفي، وإن لم يكن ملازمًا للنفي نحو: ما ضرب زيد، وما عاج بالدواء، أي: ما انتفع به **(متفاوت)** في المعنى، أي: قابل للتفاوض بالنسبة لمن يقوم به فلا يُبنَى من غيره كمات وفني؛ لأن حقيقتهما لا تفاوت فيها **(تام)** فلا يُبنَى من ناقص ككان وكاد **(مبني للفاعل)** فلا يُبنَى من مبني للمفعول كضرب؛ زِيدَ خوف الالتباس بالفاعل فإن أمن اللَّبْس بأن كان ملازمًا للبناء للمفعول جاز ذلك، وقد سمع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بحاجتك من شغل وأعجب وعنى بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده **(ليس اسم فاعله على)** وزن **(أفعل)** ويعبّر عن هذا بأن لا يدل على لون أو عيب، فلا يُبنَى مما هو كذلك كعَوَر وشهل؛ لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل، وقِيسَ عليه فعل التعجب لتساويهما وزنًا ومعنى وجريانهما مجرى واحد في أمور كثيرة قاله ابن مالك.

[تنبيه] إذا أردت التعجب أو التفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل إليه بأشد أو أشدد أو شبههما، واجعل مصدر العادم منصوبًا بعد أشد ونحوه فيهما ومجرورًا غالبًا بعد أشدد ونحوه، تقول: زيد أشد بياضًا وما أشد بياضه، وأشدد بياضه، وما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب.

وأما الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه ألبتّة، قاله في الأوضح.

.....

ش ـ التعجب: تَفعُّلٌ من «العَجَب»، وله ألفاظ كثيرة غير مُبَوَّبٍ لها في النحو؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحانَ الله! إنّ المُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ حَيًّا ولاَ مَيِّتًا»، وقولهم: «لله درُّهُ فارسًا!» وقول الشاعر: [من السريع]

١٤٥ ـ يَـا سَـيِّـدًا مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَـيِّـدٍ مُـوَطَّـأَ الأَكْـنَـاف رَحْـبَ الـذِّرَاعْ

والمُبَوَّبُ له في النَّحْو صيغتان: «ما أفعَلَ زَيدًا»، و«أفعِلْ بِه».

[١ ـ صيغة «ما أَفْعَلَ»]:

فأما الصيغة الأولى فـ «ما»: اسم مبتدأ، واختلف في معناها على مذهبين:

وإذا علم المتعجّب منه جاز حذفه كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريَم: الآية ٣٨] أي: بهم، وقول عليّ رضي الله تعالى عنه:

جزى الله عنّي والجزاء بفضله ربيعة خيرًا ما أعفّ وأكرما

---

١٤٥ ـ يا سَيِّدًا ما أنتَ من سَيِّدٍ موطَّإِ الأكتاف رَحْبِ الذراعِ

قائله السفاح بن بكير اليربوعي.

الإعراب: يا سيّدا: يا حرف نداء، وسيدا منادى مندوب نكرة مقصودة مبني على ضمّ مقدَّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة في محل نصب، وما استفهامية تعجبية خبر مقدَّم، وأنت مبتدأ مؤخّر، ومن سيّد جار ومجرور بيان لما، وموطأ الأكتاف، ورحب الذراع بالجرّ صفتان لسيّد المجرور بمن، ويجوز اتّباعهما للأوّل.

والمعنى: يا سيّدا أنت شيء عظيم لأنك كريم حيث إن بيتك مذلّل للأضياف.

والشاهد: في قوله: ما أنت من سيّد حيث دلّ على التعجّب.

---

١٤٥ ـ البيت للسفّاح بن بكير في خزانة الأدب ٦/ ٩٥، ٩٦، ٩٨؛ والدرر ٣/ ٢٣؛ وشرح اختيارات المفضّل ص ١٣٦٣؛ وشرح التصريح ١/ ٣٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٨؛ والدرر ٤/ ٣٥، ٥/ ٣٣٤؛ والمقرب ١/ ١٦٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣، ٢/ ٩٠.

أحدهما: أنها نكرة تامَّةٌ بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر، وجاز الابتداءُ بها لما فيها من معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر: [من الكامل]

١٤٦ ـ عَـجَـبٌ لِتِـلْكَ قَـضِـيَّـةً، وَإِقَـامَـتِـي فِـيـكُـمْ عَـلَى تِـلكَ الـقَـضِـيَّـةِ أَعْـجَـبُ

وإمّا لأنها في قوة الموصوفة، إذ المعنى شيء عظيم حَسَّنَ زَيْدًا، كما قالوا في: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا ناب»: إنّ معناه: شرٌّ عظيم أَهَرَّ ذا نابٍ.

والثاني: أنها تحتمل ثلاثةَ أوجهٍ: أحدُها: أنْ تكونَ نكرةً تامةً، كما قال سيبويه. والثاني: أن تكون نكرة موصوفةً بالجملة التي بعدها. والثالثُ: أنْ تكونَ معرفةً موصولة

أي: ما أعفّها وما أكرمها! ولا يجوز تقدمه على الفعل وإن قيل: إن المجرور بالياء مفعول؛ لعدم تصرّف الفعل، ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور متعلقين بالفعل.

* * *

١٤٦ ـ عَـجَـبٌ لـتـلكَ قـضـيـةً وإقـامـتـي فـيـكُـمْ عـلى تـلكَ الـقـضـيـةِ أعْـجَـبُ

قائله ضمرة بن جابر.

الإعراب: عجب مبتدأ وسوّغ الابتداء به وهو نكرة دلالته على التعجّب، ولتلك جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره، وقضية بالنصب على أنه تمييز أو حال، وبالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي قضية، وإقامتي الواو للاستئناف، وإقامتي كلام إضافي مبتدأ، وفيكم جار ومجرور متعلق به، وأعجب خبره، وبعد البيت:

هـذا وجَـدِّكـم الـصَّـغَـارُ بـعـيـنـه لا أمّ لـــي إنْ كـــان ذاك ولا أبُ

والشاهد: في قوله: عجب فإنه نكرة، وحيث دلّ على التعجّب جاز الابتداء به.

---

١٤٦ ـ البيت لضمرة بن جابر في الدرر ٣/ ٧٢؛ ولهني بن أحمر في الكتاب ١/ ٣١٩؛ ولسان العرب ٦/ ٦١ (حبس)؛ ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦؛ ولرؤبة في شرح المفصل ١/ ١١٤؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي ص ٢٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩١.

بالجملة التي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخبرُ محذوفٌ، والمعنى: شيء حَسَّنَ زَيْدًا عَظيمٌ، أو الذي حَسَّنَ زيدًا شيءٌ عظيمٌ، وهذا قولُ الأخْفَش.

وأما «أفْعَلَ» فزعم الكوفيون أنه اسم؛ بدليل أنه يُصغَّرُ، قالوا: «ما أُحَيْسِنَهُ»، و«ما أُمَيْلِحَهُ»، وزعم البصريون أنه فعلٌ ماضٍ، وهو الصحيح؛ لأنه مبنيّ على الفتحِ، ولو كان اسمًا لارتفع على أنه خبر، ولأنّه يَلْزَمُهُ مع ياء المتكلِّم نونُ الوقاية، يقال: «ما أَفْقَرَني إلى عَفْوِ الله»، ولا يقال: «ما أفْقَرِي». وأما التصغيرُ فَشاذٌّ، ووجهه أنه أشْبَه الأسماء عمومًا بجموده، وأنّه لا مَصْدَرَ له، وأشبه أفْعلَ التَّفضيل خصوصًا بكونه على وَزْنِهِ، وبدلالته على الزِّيادة، وبكونهما لا يُبْنيانِ إلا ممّا استكمل شروطًا يأتي ذكرها، وفي «أحْسَنَ» ضميرٌ مستتر بالاتفاق مرفوعٌ على الفاعلية، راجع إلى «ما»، وهو الذي دَلّنا على اسمِيَّتِها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء.

و«زَيْدًا» مفعول به على القول بأن «أفْعلَ» فعلٌ ماض، ومُشبَّهٌ بالمفعول به على القول بأنه اسم.

[٢ ـ صيغة «أفعِلْ به»]:

وأما الصيغة الثانية فـ «أفْعلْ» فِعْلٌ باتفاق، لفظُه لفظ الأمْرِ، ومعناه التعَجُّب، وهو خَالٍ من الضمير، وأصْلُ قولك: «أحْسِنْ بِزَيْدٍ»: أحْسَنَ زَيْدٌ، أيْ: صارَ ذَا حُسْن، كما قالوا: «أوْرَقَ الشَّجَرُ»، و«أزْهَرَ البُسْتَانُ»، و«أثْرَى فُلانٌ»، و«أتْرَبَ زَيْدٌ»، و«أغَدَّ البَعِيرُ»، بمعنى: صار ذَا ورَق، وذا زَهْر، وذا ثَرْوَة، وذا مَتْرَبَة ـ أي فَقْر وفاقَةٍ ـ وذَا غُدَّةٍ؛ فَضُمِّنَ معنى التعجب، وحُوِّلَتْ صيغته إلى صيغة «أفْعِلْ» ـ بكسر العين ـ فصار: أحْسِنْ زَيْدٌ؛ فاسْتُقْبِحَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فِعْلِ الأمر؛ فزيدت الباء لإصلاح اللفظ؛ فصار: «أحْسِنْ بزَيْدٍ»، على صيغة «امْرُرْ بِزَيْدٍ»؛ فهذه الباء تُشبِهُ الباء في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] في أنها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة،

.....

.....

وتلك جائزةُ الحذفِ، قال سُحَيْمٌ: [من الطويل]

١٤٧ ـ عُـمَـيْـرَةَ وَدِّعْ إنْ تَـجَـهَّـزْتَ غـازِيَـا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرءِ نَاهِيا

وَلا يُبْنَى فِعْلُ التَّعَجُّبِ واسْمُ التَّفْضيلِ إلاّ مما استكمل خَمسَةَ شُرُوطٍ:

أحدها: أن يكون فعلاً؛ فلا يُبنَيانِ مِنْ غير فعل، ولهذا خُطِّىء مَنْ بَناهُ من الجِلْفِ، والحمار؛ فقال: «ما أجْلَفَهُ»، و«ما أحمَرَهُ»، وشَذَّ قولهم: «ما ألَصَّهُ»، و«هو ألَصُّ مِنْ شِظاظٍ».

.....

---

١٤٧ ـ عُـمَـيْـرَةَ ودِّع إن تـجـهَّـزْتَ غـادِيَـا كَفى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرء ناهيا

قائله سحيم عبد بني الحسحاس.

الإعراب: عُميرة بالتصغير مفعول مقدَّم بودّع، وودّع فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت خطابًا منه لشخصه، وإن حرف شرط يجزم فعلين، وتجهّزت: تجهّز فعل الشرط مبنيّ على السكون أو على فتح مقدّر في محل جزم، والتاء ضمير المخاطب في محل رفع فاعله، وغادِيا أي: ذاهبًا حال منه منصوب بالفتحة، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدّم عليه، أي: فودّع عميرة، ويجوز أن تكون أن بفتح الهمزة مصدّرية، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جرّ محذوف، أي: لتجهّزك غاديًا، وكفى فعل ماضٍ، والشيب فاعله، والإسلام معطوف عليه، وناهيًا مفعوله منصوب بالفتحة.

والمعنى: يا شخصي إن توجّهت ذاهبًا فاترك محبوبتك عميرة وانته عن التشبيب بها ألم يكفك منع الإسلام والشّيب من ذلك.

والشاهد: في ترك دخول الباء على فاعل كفى، وفي هذا البيت إشارة إلى ختم المقدمة.

---

١٤٧ ـ البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦؛ والإنصاف ١/ ١٦٨؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧، ٢/ ١٠٢، ١٠٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٥؛ والكتاب ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٢٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٤، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٥، ٧/ ٨٤، ١٤٨، ٨/ ٢٤، ٩٣، ١٣٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٤٤ (نهى).

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا؛ فلا يُبنَيانِ من نحو: «دَحْرَجَ»، و«انْطَلَقَ»، و«اسْتَخْرَجَ»؛ وعن أبي الحسن: جَوَازُ بنائه من الثلاثي المزِيدِ فيه، بشرط حَذْفِ زوائده. وعن سيبويه: جوازُ بنائه من «أفعَلَ»، نحو: «أكرَمَ»، و«أحسَنَ»، و«أعطى».

الثالثُ: أن يكون مما يقبل معناه التفاوتَ؛ فلا يُبنَيانِ من نحو: «ماتَ»، وَ«فَنِيَ» لأنَّ حقيقتهما واحدة، وإنما يُتعجّب مما زاد على نظائره.

الرابع: أنْ لا يكون مبنيًّا للمفعول؛ فلا يُبنَيانِ من نحو: «ضُرِبَ»، و«قُتِلَ».

الخامس: أن لا يكون اسمُ فاعِلِه على وزن «أفعَلَ»؛ فلا يُبنَيانِ من نحو: «عَمِيَ»، و«عَرِجَ» وشِبهِهما من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو: «سَوِدَ»، و«حَمِرَ» ونحوهما من أفعال الألوَانِ، ولا من نحو: «لَمِيَ»، و«دَعِجَ» ونحوهما من أفعال الحِلى، التي الوَصْفُ منها على وزن «أفعَلُ»، لأنهم قالوا من ذلك: «هو أعْمَى، وأعْرَجُ، وأسْوَدُ، وأحْمَرُ، وألمَى، وأدْعَجُ».

* * * * * *

.....

.....

[الفصل الرابع والعشرون: الوقــف]

ص ـ بابٌ: الوَقْفُ في الأفْصَحِ على نَحْوِ: «رَحمَةٍ» بالهاء، وعلى نحوِ: «مُسلِماتٍ» بالتَّاءِ.

* * *

ش ـ إذا وُقِفَ على ما فيه تاءُ التأْنيث، فإنْ كانتْ ساكنةً لم تتغيَّرْ، نحو: «قامَتْ» و«قَعَدتْ»، وإنْ كانتْ متحرّكةً: فإمّا أنْ تكونَ الكلمةُ جمعًا بالألف والتاء، أوْ لا؛ فإنْ لم تكن كذلك، فالأفْصَحُ الوَقْفُ بإبدالها هاء، تقول: «هٰذِهِ رَحمَهْ»، و«هذِهِ شَجرَهْ»،

(باب) في الوقف وبعض مسائل الخط

(الوقف) قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحُسْن والمحل وهي أحد عشر بالاستقراء: الإسكان المجرد، الرَّوم، الإشمام، إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء، زيادة الألف، إلحاق هاء السكت، إثبات الواو والياء أو حذفهما، إبدال الهمزة، التضعيف، نقل الحركة.

إذا علمت ذلك فيوقف **(في الأفصح)** من اللغتين **(على نحو: رحمة)** من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرّك ولو تقديرًا كحياة وقناة، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرّك انقلبت عنه **(بالهاء)** أي: بإبدال التاء هاء فرقًا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا؛ لأنهم لو قالوا في ضربت ضربة لالتبس بالضمير المفعول، فإن كان ما قبل التاء ساكنًا صحيحًا كأُخت وبنت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة للفعل والحرف، **(و)** يوقف في الأفصح **(على نحو: مسلمات)** مما هو جمع مؤنث سالم وإن سُمِّي به **(بالتاء)** من غير إبدال لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعًا فكرهوا إبطال

.....

وبعضُهم يقفُ بالتاء، وقد وَقَفَ بَعْضُ السبعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾﴾ [الدخان: ٤٣] بالتاء. وسُمِعَ بعضهمُ يقول: «يا أهلَ سُورةِ البَقَرتْ»! فقال بعضُ مَنْ سَمِعَهُ: «والله ما أحفَظُ منها آيَتْ»، وقال الشاعر: [من الرجز]

١٤٨ ـ وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مُسْلِمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وبَعْدِ مَتْ

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وإن كان جمعًا بالألف والتاء، فالأصَحُّ الوَقْفُ بالتاء، وبعضُهم يقف بالهاء، وسُمِعَ من كلامهم: «كَيْفَ الإِخْوَةُ والأخوَاهْ؟» وقالوا: «دَفْنُ البناهْ مِنَ المكْرُماهْ». وقد نَبَّهْتُ على الوقف على نحو: «رحمة» بالتاء، و«مسلمات» بالهاء بقولي بعدُ: «وقَد يُعْكسُ فِيهِنَّ».

* * * * *

صورتها بخلاف التاء في المفرد فإنها تدلّ على التأنيث المحض وكمسلمات هيهات وأُولات.

* * *

١٤٨ ـ والله أنجاكَ بكفَّي مسلمَتْ ... من بَعْدِ ما وبعدِ ما وبعدِ مَت

قائله أبو النجم.

الإعراب: والله الواو بحسب ما قبلها، والله مبتدأ مرفوع بالضمّة، وجملة أنجاك في محل رفع خبره، وأنجا فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الله والكاف المفتوحة في محل نصب مفعوله، وبكفّي تثنية كفّ جار ومجرور بالياء متعلق بأنجاك، ومسلمت مضاف إليه مجرور بكسرة مقدَّرة على الآخر لاشتغال المحل بالسكون العارض للوقف، ومن بعد جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، وبعد مضاف، وما صلتها المحذوفة، أي: من

١٤٨ ـ الرجز لأبي النجم الراجز في الدرر ٦/ ٢٣٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٢ (ما)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١١٣؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٧٧، ٧/ ٣٣٣؛ والخصائص ١/ ٣٠٤؛ والدرر ٦/ ٣٠٥؛ ورصف المباني ص ١٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٦٠، ١٦٣، ٢/ ٥٦٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٩؛ وشرح المفصل ٥/ ٨٩، ٩/ ٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢٠٩.

ص ـ وعَلى نَحْوِ: «قاضٍ» رَفْعًا وجَرًّا بالحَذْفِ، ونَحْوِ: «القَاضِي» فِيهِما بالإثْباتِ.

* * *

ش ـ إذا وَقَفْتَ على المنقوص ـ وهو الاسم الذي آخره ياء مكسورٌ ما قبلها ـ فإمّا أن يكون مُنوَّنًا، أوْ لا.

فإن كان مُنوَّنًا فالأفْصحُ الوَقْفُ عليه رفعًا وجرًّا بالحذف، تقول: «هذا قاضْ»، و«مرَرْتُ بِقاضْ»، ويجوز أن تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على «هاد» و«وال» و«واق» من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، و﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤].

وإن كان غيرَ مُنَوَّنٍ، فالأفْصَحُ الوَقْفُ عليه رفعًا وجرًّا بالإثبات، كقولك: «هذا القاضي»، و«مررت بالقاضي»، ويجوز الوَقْفُ عليه بالحذف، وبذلك وَقَفَ الجمهورُ على

(**وعلى**) نحو (**قاضٍ**) مما هو منقوص منوّن غير محذوف العين (**رفعًا وجرًّا بالحذف**) أي يحذف الياء؛ لأن التنوين باقٍ تقديرًا وهو الموجب للحذف تقول: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ.

وفهم من كلامه أنه إذا وقف عليه نصبًا لا تحذف ياؤه كما سيأتي، ومثله في الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه كيا قاضٍ لأن النداء باب حذف وتغيّر مع عدم اختلال الكلمة هنا.

واختار الخليل إثبات الياء لأنها إنما تسقط بالتنوين وهو مُنتَفٍ في المنادى المقصود (**وعلى**) نحو (**القاضي**) مما هو منقوص مقرون بأل (**فيهما**) أي في الرفع والجر (**بالإثبات**) للياء إذ لا موجب لحذفها، فإن الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع إثباتها.

* * *

بعد ما وقع كذا مثلاً في تأويل مصدر، أي: وقوع كذا مضاف إليه، وبعد ما وبعد مت معطوفان على من بعد ما كذلك، وأصل مت كالتي قبلها، فقلبت الألف هاء للسكت، ثم قلبت الهاء تاء للقافية.

والشاهد: في مسلمت حيث وقف على الهاء بالتاء على خلاف الأفصح.

«المتعال» و«التلاق» في قوله تعالى: وهو ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، و﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، ووقف ابنُ كثير بالياء على الوجه الأفْصَحِ.

* * * * *

ص ـ وقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

* * *

ش ـ الضمير راجِعٌ إلى قَلْبِ تاء «رحمة» هاء، وإثباتِ تاء «مُسْلمات» وحَذْف ياء «قاض» وإثبات ياء «القاضي»، أي: وقد يُوقَفُ على «رحمة» بالتاء، وعلى «مُسْلِمات» بالهاء، وعلى «قاض» بالياء، وعلى «القاضي» بالحذف.

* * * * *

وأما المُعَرَّف منه بالإضافة نحو: قاضي مكة فكلامهم قد يُشعِر بأن الحذف فيه أرجح من الإثبات **(وقد يعكس)** الأمر **(فيهنَّ)** فيوقف في غير الأفصح على نحو: رحمة بالتاء من غير إبدال فيقال رحمت. قال الراجز:

والله أنجاك بكفّيْ مَسْلَمَتَ ... من بعد ما وبعد ما وبعد متَ
كانت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكادت الحرة أن تدعى أمت

قال أبو حيان: وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾﴾ [الدخان: الآية ٤٣]، ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: الآية ٣٢]، وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناة من المكرماه. وحكي عن طيىء كيف البنون والبناه وكيف الإخوة والأخواه، وعلى نحو قاضٍ رفعًا وجرًّا بالياء نظرًا إلى زوال موجب حذفها في الوقف، وقد رُوِيَ أن ابن كثير وورش في أحرف من القرآن، وعلى نحو القاضي فيهما بالحذف فرقًا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرّعد: الآية ٩]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: الآية ١٥].

* * *

.....

ص ـ ولَيسَ في نَصْبِ «قاضٍ» و«القَاضِي» إلاَّ اليَاءُ.

* * *

ش ـ إذا كان المنقوص منصوبًا وجَب في الوقف إثباتُ يائه، فإنْ كان مُنَوَّنًا أُبدل من تنوينه ألفٌ، كقوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وإنْ كان غير مُنوَّنٍ وقف على الياء، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦].

* * * * *

ص ـ ويُوقفُ على «إذًا»، ونحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، و«رأيتُ زيدًا» بالألِف.

* * *

ش ـ يجب في الوقف قلبُ النون الساكِنة ألفًا في ثلاث مسائل:

إحداها: «إذًا» هذا هو الصحيح، وجَزمَ ابنُ عصفور في شرح «الجُمْلَ» بأنه يُوقَفُ عليها بالنون، وبَنى على ذلك أنها تُكتب بالنون، وليس كما ذَكَرَ، ولا تختلف القُرَّاء في الوقف على نحو: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠] أنه بالألف.

(**وليس**) لك (**في النصب**) نحو: (**قاضٍ**) منوَّنًا (**و**) نحو: (**القاضي**) غير منوَّن (**إلا**) إثبات (**الياء**)؛ لكن المنوَّن يبدل تنوينه ألفًا فيقال: رأيت قاضيًا وغيره تسكن ياؤه فيقال: رأيت القاضي. وأما ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواري فكالمنصوب المنوّن ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وأن الإثبات أجود.

* * *

(**ويوقف على إذن**) الجوابية بالألف: أي بإبدال نونها ألفًا تشبيهًا لنونها بتنوين المنصوب؛ لأن صورتها صورته لفظًا (**و**) على (**نحو**: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [**العلق: الآية ١٥**]) مما آخره نون توكيد خفيفة بالألف أيضًا لذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية (**و**) على نحو: (**رأيت زيدًا**) مما هو منصوب بالفتحة منوّن مجرّد من التاء (**بالألف**) أي: بإبدال تنوينه ألفًا؛ لأن التنوين حرف جيء به للدلالة على الإمكانية، وليس في إبداله ألفًا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنوّنين فلا يبدل التنوين في الأول واوًا، ولأنه لا في الثاني ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم. وقيل: يبدل حرف مدّ في الأحوال

.....

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، و﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وقف الجميعُ عليهما بالألف، قال الشاعر: [من الطويل]

١٤٩ ـ وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، واللَّهَ فَاعْبُدَا

أصله: «أَعْبُدَنْ».

الثلاثة فيقال: جاء زيد ورأيت زيدًا ومررت بزيد؛ لأنه يجري مجرى حركة الإعراب؛ لأنه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه. وقيل: يحذف من غير إبدال في

ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعبُدَا

صدره:

١٤٩ ـ وإيَّاكَ والميتَاةِ لا تَقْرَبَنَّهَا

قائله الأعشى.

الإعراب: وإياك الواو بحسب ما قبلها، أو لتزيين اللفظ، وإياك مفعول بفعل محذوف من باب التحذير، والميتاة الواو عاطفة، والميتاة منصوب على أنه مفعول بفعل محذوف واجب الحذف من باب التحذير كالذي قبله، والتقدير: وإياك: باعد، وباعد الميتاة وجملة وباعد الميتاة معطوفة على جملة إياك باعد لا محلّ لها من الإعراب، ولا ناهية، وتقربنها: تقربن فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الشديدة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء ضمير الميتاة في محل نصب مفعوله، والجملة مؤكّدة لما قبلها، وقوله: ولا، الواو عاطفة، ولا ناهية، وتعبد فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والشيطان مفعوله منصوب

---

١٤٩ ـ البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٧؛ والأزهية ص ٢٧٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢؛ والدرر ٥/ ١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٤، ٢٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، ٧٩٣؛ والكتاب ٣/ ٥١٠؛ ولسان العرب ١/ ٧٥٩ (نصب)، ٢/ ٤٧٣ (سبح)، ١٣/ ٤٢٩ (نون)؛ واللمع ص ٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٠؛ والمقتضب ٣/ ١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ١١٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٥٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٠٨؛ ورصف المباني ص ٣٢، ٣٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٥؛ وشرح المفصل ٩/ ٣٩؛ ومغني اللبيب ص ١/ ٣٧٢؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

الثالثة: تَنْوينُ الاسْمِ المنصوبِ، نحو: «رأيْتُ زَيْدًا». هذا وقَفَ عليه العربُ بالألف، إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو: «رَأيْتُ زيدًا» بالحَذْفِ، قال شاعرهم: [من الطويل]

١٥٠ ـ ألا حبَّذَا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها لقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بها هَائمًا دَنِفْ

* * *

الثلاثة، فيقال: فيها زيد تبعًا لحذف حركة الإعراب وكما في غير المنوّن، وقوله بالألف متعلق بالمسائل الثلاث ويوقف عليهنَّ بالألف.

* * *

بالفتحة، والجملة معطوفة على ما قبلها، والله الواو عطفت جملة طلبية على جملة طلبية كذلك، واسم الجلالة مفعول مقدم بأعبدا منصوب بالفتحة، وفاعبدا الفاء زائدة لتحسين اللفظ، واعبدا فعل أمر مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة التي قلبت ألفًا للوقف.

والشاهد: فيه، ومعنى البيت ظاهر.

١٥٠ ـ أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وحسنُ حديثِها لقدْ تركتْ قلبي بها هائمًا دَنِف

قائله لم أقف على اسمه.

الإعراب: ألا حرف تنبيه، وحبَّ فعل ماضٍ مفيد للمدح، وذا فاعله مبنيّ على السكون في محل رفع، والجملة خبرمقدّم، وغنم بفتح الغين وسكون النون علم أبي قبيلة كما في كتب اللغة، والمعروف عند المعربين بضم الغين وسكون النون اسم امرأة، وهو المخصوص بالمدح، مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة، وحسن حديثها كلام إضافي معطوف عليه، ولقد اللام موطئة للقسم، وقد حرف تحقيق، وتركت ترك فعل ماضٍ والتاء علامة على التأنيث، وفاعله ضمير غنم مستتر فيه جوازًا تقديره هي، وقلبي مفعوله نصبه مقدّر، وياء المتكلّم مضاف إليه، وبها متعلق بهائمًا، وهائمًا منصوب على الحال من المفعول به، ودنف معطوف عليه، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

والمعنى: اعلموا أنني لا أحبّ إلا غنمًا ولا أحبّ حديث أحد إلا حديثها الحسن، وقسمي لقد تركت قلبي هائمًا وعليلاً بها.

١٥٠ ـ البيت بلا نسبة في الدرر ٦/٢٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/٢٠٥.

.....

.....

والشاهد: في دنف حيث وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، كما علمت.

والحمد لله أولاً وآخرًا وهذا آخر ما يسّر الله تعالى لي جمعه على هذه الشواهد، فجاء بحمد الله تعالى واضح السبيل ومبيّنًا للإعراب والمعنى والقائل والدليل مع النسج الجميل والتأليف الجليل، وسمّيته:

معالم الاهتدا على شواهد قطر الندا وبلّ الصدا

من يعرف الشمس لا ينكر مطالعها أو يبصر الخيل لا يستكرم الرُّمكا

وكان الفراغ من تأليفه يوم الجمعة خامس عشر جمادى الثانية من عام اثني عشر وثلاثمائة وألف من الهجرة النبويّة، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيّة، آمين.

١٣١٢ هـ

[الفصل الخامس والعشرون: رسم الحروف]

ص ـ كَمَا يُكْتَبْنَ.

* * *

ش ـ لمَّا ذَكَرْتُ الوقف على هذه الثلاثة، ذكرت كيفيّة رَسْمِها في الخط استطرادًا؛ فذكرْتُ أنّ النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ ألفًا على حسب الوقف، وعن الكوفيين أن نون التوكيد تُصَوَّرُ نونًا، وعن الفرّاء أنّ «إذًا» إذا كانت ناصبةً كتبت بالألف وإلاّ كتبت بالنون فَرْقًا بينها وبين «إذا» الشرطية والفُجائية، وقد تلخص أن في كتابة «إذًا» ثلاثة مذاهب: بالألف مطلقًا، والنون مطلقًا، والتفصيل.

* * * * *

(كما يكتبن) بها إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب كما قال ابن الحاجب: بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة وصل؛ لأنك لو ابتدأت بابنك لم يكن بدأ منها، وكتب أنا زيد بالألف؛ لأن الوقوف عليه كذلك ونحو: رحمة بالهاء؛ لأن الوقف عليها كذلك ونحو أُخت ومسلمات وقامت بالتاء؛ لأن الوقف عليها كذلك، ونحو قاضٍ رفعًا وجرًّا بغير ياء ونحو القاضي فيهما بالياء؛ لأن الوقف عليهما كذلك، ومن النحاة مَن يكتب إذا بالنون؛ لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين إذا التي هي ظرف، ومحل كتابة النون الخفيفة بالألف عند عدم اللَّبْس، أما إن حصل لَبْس نحو: لا تضربنّ زيدًا واضربن عمرًا فتُكتَب بالنون على الأصح لئلا يلتبس أمر الواحد أو نهيه بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط.

* * *

ص ـ وتُكتَبُ الألِفُ بعد وَاوِ الجَمَاعةِ، كـ «قَالُوا» دُونَ الأصْلِيَةِ، كـ «زَيدٌ يَدْعُو»، وتُرْسَمُ الألِفُ ياءً إنْ تجَاوَزَتِ الثَّلاثَةَ، كـ «اسْتَدْعَى» و«المُصْطَفى»، أو كانَ أصلُها الياءَ كَـ «رَمَى» و«الفَتَى»، وألِفًا في غَيرِهِ كَـ «قَفَا» و«العصا»، ويَنكَشِفُ أمْرُ ألِفِ الفِعلِ بالتّاء كَـ «رَميتُ» و«عَفَوتُ»، والاسمِ بالتّثنِيةِ كـ «عَصَوينِ»، و«فَتَيينِ».

* * *

(**وتكتب ألف**) زائدة في الخط (**بعد واو الجماعة**) المتطرّفة المتصلة بفعل ماضٍ (**كقالوا**) أو أمر كقولوا أو مضارع كأن يقولوا؛ فرقًا بينها وبين واو العطف.

قال الجاربردي: فإنه وإن لم يحصل التباس في نحو: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠] لأن واوه تُكتَب متصلة بخلاف واو العطف؛ لكن قد يجيء من الأفعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو: جادوا وسادوا فيحصل الالتباس، فجعلوا الباب كله واحدًا طردًا له (**دون**) الواو (**الأصلية**) في أبنية الكلمة فلا يكتب بعدها ألف (**كزيد يدعو**) ويغزو؛ لعدم الالتباس وإن قدّر الانفصال؛ لأن المفرد ليس يدع ويغز دون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم؛ لأنه لا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة، وإن أعربت هم توكيدًا لواو الجمع زدت ألفًا؛ لأن الواو حينئذ متطرفة لأن المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل.

وأما الواو المتصلة بالاسم كضاربو زيد فمنهم مَن يكتب بعدها ألفًا كما في الفعل والأكثر يحذفونها لقلّة اتصال واو الجمع للاسم فلم يُبالِ فيه بالالتباس إن وقع، منهم مَن يحذف الألف في الفعل والاسم وإن لزم التباس لندوره وزواله بالقرائن (**وترسم الألف**) المتطرّفة في الخط (**ياء**) عند الجمهور (**إن تجاوزت**) الألف (**الثلاثة**) الأحرف بأن كانت رابعة فصاعدًا، ولم يكن ما قبلها ياء؛ سواء أكانت زائدة لإلحاق أم لتأنيث أم لغير ذلك، وسواء كان ما هي فيه فعلاً (**كاستدعى**) واستقصى أو اسمًا كالمستقصى (**والمصطفى**)، فإن كان قبلها ياء رُسِمَت ألفًا كدنيا ومحيا أو أحيا كراهة اجتماع ياءين في الخط إلا يحيى وريى عَلَمَين فيُرسمان ياء فرقًا بينهما عَلَمَين وبينهما فعلاً وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة وكون الألف أخفّ من الياء (**أو**) لم تجاوز الثلاثة، ولكن (**كان أصلها الياء**) بأن كانت منقلبة عنها، سواء أكان ذلك في فعل (**كرمى**) وهدى أم اسم كالرحى (**والفتى**) فإن اتصل بالألف ضمير متصل فالمختار رسمها ألفًا كرماه واستدعاه ومصطفاه.

ش ـ لما ذكرتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردْتُ بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها:

إحداهما: أنهم فَرّقُوا بين الواو في قولك: «زَيْدٌ يَدْعُو» وبينها في قولك: «القَوْمُ لم يَدعُوا»، فزادوا ألفًا بعد واو الجماعة، وجَرَّدُوا الأصلِيّةَ من الألف؛ قَصدًا للتفرقة بينهما.

الثانية: أنّ من الألِفَات المتطرفة ما يُصَوَّرُ ألفًا، ومنها ما يُصَوَّرُ ياء.

وضابطُ ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف، أو كانت منقلبة عن ياء صُوِّرَتْ ياء، مثالُ ذلك في النوع الأول: «استَدعَى»، و«المصطفى»، وفي النوع الثاني: «رَمَى»، و«هَدَى»، و«الفَتَى»، و«الهدَى»، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صُوِّرَت ألفًا، وذلك نحو: «دَعا»، و«عَفَا»، و«العَصا»، و«القَفا».

ولما ذكرتُ ذلك احتَجتُ إلى ذكر قانُونٍ يتميز به ذواتُ الواو من ذوات الياء.

فذكرتُ أنه إذا أشكل أمرُ الفعل، وصَلْته بتاء المتكلم أو المخاطب؛ فمهما ظهر فهو أصله. ألا ترى أنك تقول في: «رَمَى»، و«هَدَى»: «رَمَيْتُ»، و«هَديتُ»، وفي: «دَعا»، و«عَفَا»: «دَعَوْتُ»، و«عَفَوْتُ»؟.

(و) ترسم الألف **(ألفًا)** على حالها **(في غيره)** أي غير ما مرّ بأن كانت ثالثة منقلبة عن واو، سواء اتصل بها ضمير متصل أم لا وسواء، أكان ما هي فيه فعلاً **(كعفا)** ودعا أم اسمًا كالقفا **(والعصا)**، ثم أشار إلى ما يتعرّف به الواوي من اليائي بقوله: **(وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء)** أي: اتصل تاء الفعل به فمهما ظهر فهو أصله **(كرميت وعفوت)** فعلم بالأولى أن ألف رمى منقلبة عن ياء وبالثاني أن ألف عفا عن واو، ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان أعمّ لشموله نحو: رمين وعفون وينكشف أيضًا بالمضارع كيرمي ويعفو؛ لأن الناقص اليائي مكسور العين والواوي مضمومها، وبكون الفاء واوًا لوعي لأن اللام حينئذ ياء لا واو إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو، وبكون العين واوًا كسوى؛ لأن اللام حينئذ ياء لا واو، إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو **(و)** أمر ألف **(الاسم بالتثنية)** فمهما ظهر فيها فهو أصله **(كعصوين وفتيين)** فعلم أن ألف عصا عن واو وألف فتى عن ياء، وينكشف أيضًا بالجمع بالألف والتاء كالفتيان والفتوان، ويكون الفاء أو العين واوًا لما مرّ وشذّ نحو: القوى والصوى فإن جهل حال الألف منقلبة عن واو أو ياء بأن لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة، فإن أُميلت كُتبت بالياء كمتى وإلا بالألف، وإنما كتبوا لدى بالياء

وإذا أشكل أمرُ الاسم نظرتَ إلى تثنيته، فمهما ظهر فيها فهو أصله. ألا ترى أنك تقول في: «الفتى»، و«الهدى»: «الفَتَيانِ»، و«الهُدَيانِ»؛ وفي: «العَصا»، و«القَفا»: «العَصَوانِ»، و«القَفَوانِ»؟؛ وما أحسنَ قولَ الشاطبيّ رحمه الله تعالى: [من الطويل]

وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا، وَإِنْ ... رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلا

قال الحريري رحمه الله تعالى: [من الطويل]

إِذَا الفِعْلُ يَوْمًا غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ ... فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ وَلا تَقِفْ

فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا كَتَبْتَهُ ... بِيَاءٍ، وَإِلَّا فَهْوَ يُكْتَبُ بِالْأَلِفْ

* * * * *

لانقلاب ألفه ياء مع الضمير في لديك وكلا يكتب بالألف إذا لم يضف إلى مضمر؛ لأن ألفه منقلبة عن واو عند البصريين.

وأما الحروف فلم تُكتَب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه، وإلى وعلى لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير في إليك وعليك، وحتى حملاً على إلى لأنها بمعناها.

* * *

[الفصل السادس والعشرون: همـــزة الوصـــل]

ص ـ فصلٌ: هَمْزَةُ «اسمٍ» بِكَسْرٍ وضَمٍّ، و«اسْتٍ»، و«ابْنٍ»، و«ابْنُمٍ»، و«ابْنَةٍ»،

(فصل) في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم

وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حُسْن الخاتمة.

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج سُمِّيت بذلك؛ لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ويسمِّيها الخليل سُلَّم اللسان لذلك. وقيل: لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها، ومذهب الجمهور أنها زِيدَت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة. ثم لمّا احتيجَ إلى تحريكها حُرِّكَت بالكسر كما هو بالأصل.

وظاهر مذهب سيبويه أنها زِيدَت متحرِّكة بالكسرة التي هي أعدل لأنّا نحتاج إلى تحرّك السكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه، قاله التفتازاني. وقد تفتح تخفيفًا وتُضَمّ إتباعًا، ولا تكون في مضارع مطلقًا ولا ماضٍ ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم وغير ما سيجيء، بل تكون في مواضع أشار إليها وإلى بيان حركة الهمزة بقوله: **(همزة اسم)** مبتدأ خبره سيأتي وأصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره على أسماء وتصغيره على سميّ حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة في أوله **(بكسر)** لها **(وضمّ)** وهو قليل والمجرور في محل نصب على الحال **(و)** همزة **(است)** وهو الذي أصله بفتح أوله وثانيه لتكسيره على أستاه وتصغيره على ستيه **(وابن)** أصله بنو بفتح أوله وثانيه أيضًا لتكسيره على أبناء بوزن أفعال حذفت لامه تخفيفًا وسُكِّنت فاؤه؛ لتكون الهمزة عوضًا عن المحذوف ثم أُتِيَ بها للتوصّل إلى النطق بالساكن **(وابنم)** هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه في الإعراب كما في امرىء، وليست الميم بدلاً من اللام كما هي بدل من العين في فم؛ لأن ذلك يقتضي سقوط الهمزة لأنها عوض **(وابنة)** أصله بنوة كشجرة؛ لأنها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيث

و«امرِىءٍ»، و«امْرَأة»، و«تَثْنِيتهنَّ»، و«اثْنَين»، و«اثْنَتَين»، و«الغُلام»، و«ايْمُن الله»، ـ في القَسم ـ بفتحهما أوْ بكَسرٍ في «ايْمُن» ـ هَمْزَةُ وَصْلٍ، أيْ: تَثبُتُ ابْتِدَاءً وتُحْذَفُ وَصْلاً؛ وكذا هَمْزَةُ المَاضِي المُتَجاوِزِ أرْبَعَةَ أحرُفٍ كـ «اسْتَخْرَجَ»، وأمرِهِ، ومَصْدرِهِ، وأمرِ الثُّلاثيِّ، كـ «اقْتُلْ»، و«اغزُ»، و«اغزِي»، بضَمِّهِنَّ، و«اضرِبْ»، و«امشُوا»، و«اذْهَبْ» بكَسر كالبَواقي.

* * *

بخلاف تاء بنت وأُخت فإنها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ما قبلها، ولأنه لو سمى بها رجلان ما استفيد التأنيث من صيغتهما **(وامرىء وامرأة)** أصلهما مرء ومرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زِيدت فيه همزة الوصل وإن كان على ثلاثة أحرف؛ لأن لامهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال: مُر ومُره فجريا مجرى ابن وابنة **(وتثنيتهن)** أي: السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فإن همزاته همزات قطع **(واثنين واثنتين)** أصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان؛ لأنهما من ثنيت فحذفت اللام وأسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل **(والغلام)** ونحوه مما بُدِىء بلام التعريف، وكلام التعريف ميمه في لغة طيىء وحمير واللام الموصولة والزائدة. وقد مرّ أن الخليل يقول: إن الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال **(وايمن الله)** بناء على أنه مفرد لا جمع يمين إذ لو كان جمعًا لم يصحّ كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتي، وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل إلا **(في القسم)** فإذا قال المقسم: أيمن الله لأفعلن فكأنه قال: بركة الله قسمي لأفعلنّ والضمير في قوله: **(بفتحها)** عائد إلى الغلام، وأيمن وهو واجب في نحو: الغلام لكثرة الاستعمال جائز في أيمن الله يرجحان، كما أفهمه قوله: **(أو بكسر في أيمن)** وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك في قوله:

همز أيم وأيمن فافتح واكسر أو أم ... قل أو قل م أو من بالتثليث قد شكلا
وأيمن اختم به والله كلا أضف ... إليه في قسم تستوفِ ما نقلا

(همزة وصل) خبر المبتدأ ودخولها في هذه الأسماء سماعي، ويطّرد قياسًا في لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله: **(وكذا همزة)** الفعل **(الماضي المتجاوز أربعة أحرف)** من الخماسي والسداسي همزة وصل **(كاستخرج)** وانطلق **(و)** كذا همزة **(أمره)** كاستخرج وانطلق **(و)** همزة **(مصدره)** تبعًا لفعله وهو منحصر في أحد عشر: بتاء الافتعال كالاكتساب، والانفعال كالانطلاق، والاستفعال كالاستخراج، والافعلال كالاحمرار، والافيعلال كالاحميرار، والافعيعال كالاعشيشاب، والافعوّال كالاجلواذ، والافعنلال

ش ـ هذا الفصل في ذكر همزات الوصل، وهي التي تَثْبُتُ في الابتداء، وتُحْذَفُ في الوصل. والكلام فيهما في فصلين:

الأول: في ضبط مواقعها، فنقول:

قد اسْتَقَرَّ أن الكلمة، إما اسم، أو فعل، أو حرف.

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلاَّ في نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة: «اسم»، و«است»، و«ابن»، و«ابنة»، و«ابْنُمٌ»، و«امرؤ»، و«امرأة»، و«اثنان»، و«اثنتان»، و«ابنان»، و«ابنمان»، و«امرآن»، و«امرأتان»، قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

كالاقعنساس، والافعنلاء كالاسلنقاء من مزيد الثلاثي، والافعنلال كالاحرنجام، والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي (**و**) همزة (**أمر**) الفعل (**الثلاثي**) إذا كان ثاني مضارعه ساكنًا لفظًا عند حذف أوله وإلا فلا يحتاج إلى الهمزة كما في هب وعدّ وقلّ، ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر، إذ يصدق عليها أن ثاني مضارعها ساكن لفظًا مع أنه لا يحتاج فيها عند الأكثر إلى الهمزة (**كاقتل واغزُ واغزي بضمهنّ**) أي: بضم همزاتهنّ مراعاة لعين الفعل إذ هي مضمومة وإن كانت الضمة في الثالث مقدّرة، ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع أن بعضهم جوّز فيه كسر الهمزة وأصله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (**واضرب وامشوا واذهب بكسر**) أي: بكسر همزاتهنّ وجوبًا مراعاة لعين الفعل في الأول وكذا في الثاني إذ ضمة شينه عارضة، وأصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وأما الثالث فإنما تركوا فيه المراعاة فأوجبوا الكسرة لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف.

وفهم من المثل أن الهمزة في الأمر من الثلاثي للوصل، سواء أكانت عين مضارعه مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة، وأنه لا اعتداد بعروض الكسر أو الضم (**كالباقي**) أي: كما يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف ومصدره واست واثنين وما بينهما من الأسماء المتقدمة، وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة فتبدل ألفًا على الأفصح نحو: الحسن عندك، وايمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همز الاستفهام.

بخلاف الجمع، فإنّ همزاته همزات قطع، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [النجم: ٢٣]، و﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١].

النوع الثاني: أسماء هي مصادر، وهي مصادر الأفعال الخماسية: كالانطلاق، والاقتداء، والسداسية، كالاستخراج.

وأما الفعل: فإن كان مضارعًا فهمزاتُه همزات قطعٍ، نحو: «أعوذ بالله»، «أستغفر الله»، و«أحْمَدُ الله»، وإن كان ماضيًا فإن كان ثلاثيًا أو رباعيًا فهمزاتُهُ همزاتُ قطعٍ، فالثلاثي، نحو: «أخَذَ»، و«أكل»، والرباعي، نحو: «أخْرَجَ»، و«أعْطَى». وإن كان خماسيًا أو سداسيًا، فهمزاتُه همزاتُ وَصْلٍ، نحو: «انْطَلَقَ»، و«اسْتَخْرَجَ». وأما الأمر: فإن كان من الرباعي فهمزاتهُ همزاتُ قَطْعٍ، كقولك: «يا زَيْدُ أكْرِمْ عَمْرًا»، و«يا فُلانُ أجِبْ فُلانًا».

وأما الحرفُ فلم تدخل عليه همزة وَصْلٍ إلا على اللَّام، نحو قولك: «الغُلامُ»، و«الفَرَسُ». وعن الخليل أنها همزةُ قَطْعٍ عوملت في الدَّرْجِ معاملة الوصل تخفيفًا لكثرة الاستعمال، كما حذفت الهمزة من «خَيْر» و«شَرّ» في الحالتين للتخفيف. وبقيةُ الحروفِ همزاتُها همزاتُ قطْعٍ، نحو: «أمْ»، و«أوْ»، و«أنْ».

الفصل الثاني: في حركة همزة الوصل.

اعلم أنّ منها ما يحرَّك بالكسر في الأكثر، وبالضم في لغة ضعيفة، وهو: «اسم»، وقد أشرت إلى ذلك بقولي: «همزة اسم بكسر أو ضمّ». ومنها ما يحرك بالفتح خاصَّة، وهي همزة لام التعريف، ومنها ما يحرّك بالفتح في الأفصح، وبالكسر في لغة ضعيفة، وهو: «ايمُن» المستعمل في القَسَم في قولهم: «ايمُنُ الله لأفْعَلَنَّ»، وهو اسم مفرد مُشْتَقٌّ من اليُمْن، وهو البركة، لا جَمْعُ «يمِينٍ» خلافًا للفرّاء. وقد أشَرْتُ إلى هذا القسم والذي

وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة، والمسؤول من فضل مَن اطّلع فيه على خلل أن يبادر إلى إصلاحه إن لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن؛ ليكون ممّن يدفع بالتي هي أحسن، لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل بعد مشاورته فيه أهل فنه، فإن واضعه معترف بقصر الباع وكثرة الزّلل، ولولا طمعه في أن يكون من الثلاثة التي إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا منها ما كشف فضائحه ولا عرّض نفسه لتكليم الألسنة الجارحة.

قبله بقولي: «بفتحهما أو بكسر همزة ايمن». ومنها ما يحرك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا انْضَمَّ ثالثُه ضمًّا متأصّلًا، نحو: «اقْتُلْ»، و«اكتُبْ»، و«ادْخُلْ»، ودخل تحت قولنا: «متأصّلًا» نحوُ قولك للمرأة: «اغْزِي يا هِنْدُ»، لأنّ أصله: «اغْزُوِي» ـ بضم الزاي وكسر الواو ـ فأُسكنت الواو للاستثقال، ثم حُذفت، ثم كسرت الزاي لتناسب الياء. وقد أشرتُ إلى هذا بالتمثيل بـ «اغْزِي»، ومَثَّلْتُ قبلها بـ «اغْزُ»، لأنبِّه على أن الأصل: «أُغْزُوِي» ـ بالضم ـ بدليل وجوده إذا لم تُوجد ياء المخاطبة. وخرج عنه نحو قولك: «امْشُوا» فإنه يبتدأ بالكسر، لأن أصله: «امْشِيُوا» بكسر الشين وضم الياء، فسكِّنت الياءُ للاستثقال، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضُمّت الشين لتجانس الواو، ولتَسْلَم من القلب ياء. ولهذا مَثَّلْتُ به في الأصل لما يكسر مع التمثيل بـ «اضرب»؛ للتنبيه على أنهما من باب واحد، وإنما مَثَّلْتُ بـ «اذهب» دفعًا لتوهم مَنْ يتوهّم أنهم إذا ضَمُّوا في مثل «اكْتُبْ»، وكسروا في مثل «اضرِبْ»؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل «اذْهَبْ»؛ ليكونوا قد رَاعَوْا بحركة الهمزة مُجَانَسَة حركةِ الثالث؛ وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف. ومنها ما يكسر لا غير ـ وهو الباقي ـ وذلك أصْلُ الباب.

* * * * *

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحًا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين، وصلّى الله وسلّم على أشرف المرسلين.

* * *

[الخاتمـــــة]

وهذا آخر ما أردْنا إملاءه على هذه المقدِّمة، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ المباني، مَشِيد المعاني، مُحْكَمَ الأحكام، مُسْتَوفَى الأنواع والأقسام، تَقَرُّ بِهِ عينُ الودود، وتَكْمَدُ به نَفْسُ الجاهل الحسود: [من البسيط]

إنْ يَحْسُدُوني فَإنِّي غَيْرُ لائِمِهِمْ ... قَبْلي مِنَ النَّاسِ أَهْل الفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
فَدَامَ لِي ولَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمُ ... وَمَاتَ أَكْثَرُنا غَيْظًا بِما يَجِدُ
أنا الَّذي يَجِدُوني في صُدُورِهِمُ ... لا أَرْتَقِي صَدَرًا مِنْهَا وَلا أَرِدُ

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفًا، وعلى النفع به موقوفًا؛ وأن يكفينَا شَرَّ الحُسَّاد، ولا يفضحنا يوم التَّنَاد! بمنِّهِ وكرمه؛، إنه الكريم التوّاب، والرؤوف الرحيم الوهّاب.

* * * * *

مصادر ومراجع تخريجات الشواهد الشعرية

ـ أ ـ

ـ **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**: محمد سمير نجيب اللبدي. الكويت، دار الكتب الثقافية، ط ١، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م.

ـ **أدب الكاتب**: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم). حقّقه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٢ م.

ـ **الأزمنة والأمكنة**: المرزوقيّ (أبو علي أحمد بن محمد). مطبعة مجلس دائرة المعارف. حيدر آباد الدكن (الهند)، ١٣٣٢ هـ.

ـ **الأزهيّة في علم الحروف**: الهرويّ (علي بن محمد) بتحقيق عبد المعين الملّوحيّ. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق. [ط ١]، ١٩٨١ م.

ـ **أساس البلاغة**: الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) بتحقيق عبد الرحيم محمود. دار المعرفة، بيروت، لاط، ١٩٨٢ م.

ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: ابن الأثير (علي بن محمد). مصر، ١٢٨٠ هـ.

ـ **أسرار العربيّة**: عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، [ط ١]، ١٩٥٧ م.

ـ **الأشباه والنظائر**: السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال). تحقيق عبد العال سالم مكرّم. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م.

ـ **الاشتقاق**: ابن دريد (محمد بن الحسن). تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩ م.

ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: ابن حجر العسقلانيّ (أحمد بن علي). دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.

ـ **إصلاح المنطق**: ابن السكّيت (يعقوب بن إسحٰق). شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٨٧ م.

- **الأصمعيّات**: الأصمعيّ (عبد الملك بن قريب). تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٥، لات.
- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٤ م.
- **أعلام النساء**: عمر رضا كحّالة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٩٨٤ م.
- **الأغاني**: أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين). تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. الدار التونسيّة للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط ٦، ١٩٨٣ م. وطبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢ م.
- **أمالي ابن الحاجب**: عمرو بن عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان، [ط ١]، ١٩٨٩ م.
- **الأمالي**: إسماعيل بن القاسم القالي. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.
- **أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد**: الشريف المرتضى (عليّ بن الحسين). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتاب العربيّ، ط ٢، ١٩٦٧ م.
- **الأمثال**: السدوسيّ (مؤرج بن عمر). تحقيق رمضان عبد التواب. دار النهضة العربية، بيروت، لاط، ١٩٨٢ م.
- **الأمثال**: ابن سلام (الحافظ أبو عبيد القاسم). تحقيق عبد المجيد قطامش. دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط ١، ١٩٨٠ م.
- **الأمثال**: مجهول المؤلف. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط ١، ١٣٥١ هـ.
- **الأمثال النبوية**: محمد الغروي. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٠١ هـ.
- **إنباه الرّواة على أنباه النحاة**: القفطيّ (علي بن يوسف). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربيّ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦ م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين**: عبد الرحمٰن بن محمد الأنباريّ. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، لاب، لاط، لات.
- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩ م.

ـ ب ـ

ـ **البحر المحيط**: أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣.

ـ **البداية والنهاية**: ابن كثير (إسماعيل بن عمر). تحقيق أحمد أبو ملحم وغيره. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧ م.

ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**: الشوكاني (محمد بن علي)، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٤٨ هـ.

ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة**: السيوطيّ (عبد الرحمٰن بن أبي بكر)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩ م.

ـ ت ـ

ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: الزبيديّ (محمد مرتضى). تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج. مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦٥ م.

ـ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**: ابن هشام (عبد الله بن يوسف). تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحي. المكتبة العربيّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦ م.

ـ **تذكرة النحاة**: أبو حيّان محمد بن يوسف الغرناطي. تحقيق عفيف عبد الرحمٰن. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦ م.

ـ **تمثال الأمثال**: الشيبيّ (أبو المحاسن محمد بن علي العبدريّ). تحقيق أسعد ذبيان. دار المسيرة ودار بيروت، ط ١، ١٩٨٢ م.

ـ **التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح**: عبد الله بن برّي. تحقيق مصطفى حجازي وغيره. نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط ٢، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ م.

ـ **تهذيب إصلاح المنطق**: الخطيب التبريزي (يحيىٰ بن علي). القاهرة، ١٩٠٧ م.

ـ **تهذيب التهذيب**: ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي). طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٢٥ هـ ـ ١٣٢٧ هـ.

ـ **تهذيب اللغة**: الأزهريّ (محمد بن أحمد). تحقيق عبد السلام هارون، راجعه محمد علي النجار. المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنشر، ط ١، ١٩٦٤ م.

ـ ث ـ

ـ **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**: الثعالبي (عبد الملك بن محمد). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٨٥ م.

- ج -

- **جمهرة الأمثال**: أبو هلال العسكريّ (الحسن بن عبد الله). دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨ م.
- **جمهرة اللغة**: ابن دريد (محمد بن الحسن). حقَّقه وقدَّم له رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**: الحسن بن قاسم المراديّ. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣ م.
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**: الإمام علاء الدين بن علي الإربليّ. صنعة إميل بديع يعقوب. دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.

- ح -

- **حاشية أحمد السجاعي على شرح قطر الندى**: دار الطباعة، مصر، ١٢٩٩ هـ.
- **حاشية الألوسيين**: (أبو الثناء محمود وابنه نعمان). مطبعة جرجي حبيب حنانيا، القدس، ١٣٢٠ هـ.
- **حاشية الأمير على المغني**: الشيخ محمد الأمير، القاهرة، لا طبعة، لا تاريخ.
- **حاشية السجاعي على شرح القطر**: (أحمد بن أحمد السجاعي)، مصر، ١٢٩٩ هـ.
- **حاشية ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي على حاشية الفاكهي**: مطبوع مع مجيب الندا إلى شرح قطر الندى. المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٩٢ هـ.
- **حاشية يَس على التصريح**: مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: السيوطي (عبد الرحمٰن بن أبي بكر). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الباب الحلبي بمصر، ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ م.
- **حماسة البحتريّ**: (الوليد بن عبيد). اعتنى بضبطه لويس شيخو. بيروت، لاط، لات.
- **الحماسة البصريَّة**: علي بن الحسن البصريّ. تحقيق مختار الدين أحمد. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣ م.
- **الحماسة الشَّجريَّة**: ابن الشَّجريّ (هبة الله بن علي). تحقيق عبد المعين الملوحيّ وأسماء الحمصيّ. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربيَّة السوريَّة، دمشق، [ط ١]، ١٩٧٠ م.

ـ **الحيوان**: الجاحظ (عمرو بن بحر). تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل ودار الفكر، بيروت، [ط ١]، ١٩٨٨ م.

ـ خ ـ

ـ **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩ م.

ـ **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جنّي. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربيّ، بيروت، لاط، لات.

ـ د ـ

ـ **دائرة المعارف، قاموس عامّ لكل فنّ ومطلب**: إدارة فؤاد أفرام البستاني ونشره. بيروت، ١٩٥٦ ـ ....

ـ **دائرة المعارف الإسلامية**: أحمد الشنتناوي وغيره، دار المعرفة، بيروت، لاط، لات.

ـ **الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة**: أبو عبد الله حمزة بن الحسن الأصفهاني. تحقيق عبد المجيد قطامش. دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٧٦ م.

ـ **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي). دار الجيل، بيروت، لاط، لات.

ـ **الدرر اللوامع على همع العوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**: الشنقيطيّ (أحمد بن الأمين). تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلميَّة، الكويت، ط ١، ١٩٨١ م.

ـ **ديوان الأدب**: الفارابيّ (إسحٰق بن إبراهيم). تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤ م.

ـ **ديوان أبي الأسود الدؤليّ**: صنعة أبي سعيد الحسن السكريّ. تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف للطباعة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.

ـ **ديوان الأعشى**: (ميمون بن قيس). شرح وتعليق محمد محمد حسين. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣ م.

ـ **ديوان الأفوه الأودي**: (صلاءة بن عمرو). ضمن الطرائف الأدبية. تصحيح وإخراج عبد العزيز الميمني. دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات (تاريخ المقدمة ١٩٣٧).

- **ديوان امرىء القيس**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، [ط ١]، ١٩٥٨ م.
- **ديوان أوس بن حجر**: تحقيق محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لاط، ١٩٨٦ م.
- **ديوان جرير بن عطية**: تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط ٣، لات.
- **ديوان جميل بثينة**: تحقيق إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.
- **ديوان حسان بن ثابت**: تحقيق سيد حنفي حسنين. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ م.
- **ديوان الحطيئة**: (جرول بن أوس). رواية وشرح ابن السكّيت. تحقيق نعمان محمد أمين طه. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧ م.
- **ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي**: صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، لاط، لات [تاريخ المقدمة ١٩٥٠ م].
- **ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم**: جمعه وحقّقه نايف معروف. دار المسيرة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣ م.
- **ديوان ذي الرمة**: (غيلان بن عقبة). شرح أحمد بن حاتم الباهليّ. رواية أبي العباس ثعلب. تحقيق عبد القدوس أبو صالح. مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٩٨٢ م/ ١٤٠٢ هـ.
- **ديوان رؤبة بن العجاج**: تحقيق وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة. بيروت، ط ٢، ١٩٨٠ م.
- **ديوان أبي زبيد الطائي**: (المنذر بن حرملة). تحقيق نوري حمودي القيسيّ. ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره. مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧ م.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى** = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
- **ديوان زياد الأعجم** = شعر زياد الأعجم.
- **ديوان زيد الخيل الطائي** = شعر زيد الخيل الطائي.
- **ديوان السموأل بن عادياء**: مطبوع مع ديوان عروة بن الورد. دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- **ديوان الشماخ بن ضرار**: تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٦٨ م.
- **ديوان الشنفرى**: (عمرو بن مالك). جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٩١ م.

- **ديوان طرفة بن العبد**: دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- **ديوان الطرماح**: (الحكيم بن حكيم). تحقيق عزة حسن. دمشق، ١٩٦٨ م.
- **ديوان العباس بن مرداس**: جمع وتحقيق يحيىٰ الجبوري. نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ط ١، ١٩٦٨ م.
- **ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاريّ**: دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة، مكتبة التراث، القاهرة، [ط ١]، ١٩٧٢ م.
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات**: تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لاط، ١٩٨٦ م.
- **ديوان أبي العتاهية**: (إسماعيل بن القاسم). تحقيق شكري فيصل. مطبعة جامعة دمشق، لاط، ١٩٦٥ م.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- **ديوان ابن عنين**: دار صادر، بيروت، ط ١، لات.
- **ديوان أبي فراس الحمداني**: (الحارث بن سعيد). تحقيق محمد التونجي. منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانيّة بدمشق، لاط، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.
- **ديوان الفرزدق**: (همام بن غالب). دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- **ديوان كُثَيِّر عَزَّة**: تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، [ط ١]، ١٩٨٧ م.
- **ديوان كعب بن زهير**: تحقيق وشرح علي فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ** = شرح ديوان لبيد بن ربيعة.
- **ديوان ليلى الأخيلية**: جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية. دار الجمهورية، بغداد، لاط، ١٩٦٧ م.
- **ديوان المتلمس الضبعيّ**: (جرير بن عبد المسيح). رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي. تحقيق حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨ م.
- **ديوان المتنبي** = شرح ديوان المتنبي.
- **ديوان مجنون ليلى**: (قيس بن الملوح). جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج. مكتبة مصر، القاهرة، لاط، لات.
- **ديوان المرار بن سعيد الفقعسيّ**: ضمن «شعراء أمويّون».

- **ديوان مسكين الدارمي**: (ربيعة بن عامر). جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري. مطبعة دار البصري، [ط ١]، ١٩٧٠ م.
- **ديوان المعاني**: العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله)، القاهرة، ١٣٥٣ م.
- **ديوان معن بن أوس**: تحقيق شوارتز، ليبزج، ١٩٠٣ م.
- **ديوان ابن ميادة**: شعر ابن ميادة.
- **ديوان النابغة الذبياني**: (زياد بن معاوية). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ م.
- **ديوان النمر بن تولب**: ضمن شعراء إسلاميون.
- **ديوان أبي نواس** = شرح ديوان أبي نواس.
- **ديوان ابن هرمة** = شعر إبراهيم بن هرمة.
- **ديوان يزيد بن مفرغ الحميري**: جمع وتنسيق عبد القدوس صالح. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢ م.

- ذ -

- **ذيل السمط**: مطبوع مع سمط اللآلي.

- ر -

- **الرد على النحاة**: ابن مضاء القرطبيّ (أحمد بن عبد الرحمٰن). تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف بمصر، لاط، ١٩٨٢ م.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: المالقي (أحمد بن عبد النور). تحقيق أحمد محمد الخرّاط. مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق. [ط ١]، ١٩٧٥ م.
- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**: الخوانساري (محمد باقر الموسوي). تحقيق أسد الله إسماعيليان. مكتبة إسماعيليان، طهران، ١٣٩٢ هـ.

- س -

- **سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى**: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبوع مع شرح قطر الندى. مطبعة السعادة، مصر، ط ١١، ١٩٦٣ م.
- **سرّ صناعة الإعراب**: أبو الفتح عثمان بن جنّي. دراسة وتحقيق حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥ م.

ـ **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**: أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز). تحقيق عبد العزيز الميمني. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٦ م.

ـ **سنن الترمذي**: الترمذي (محمد بن عيسى). تحقيق الشيخ أحمد شاكر. دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٨ هـ.

ـ **سنن أبي داود**: أبو داود (سليمان بن الأشعث). ضبط محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٤ هـ.

ـ **سنن ابن ماجه**: ابن ماجه (محمد بن يزيد) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٣ هـ.

ـ **سنن النسائي**: النسائي (أحمد بن علي). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٤٨ هـ.

ـ **السِّيرة**: ابن هشام (عبد الملك بن هشام). تحقيق وستنفلد جونتجن. ١٨٥٩ م. وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ ش ـ

ـ **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب**: عبد الحيّ بن العماد الحنبليّ. دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.

ـ **شرح أبيات سيبويه**: السيرافي (يوسف بن أبي سعيد). دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لاط، ١٩٧٩ م.

ـ **شرح اختيارات المفضّل**: الخطيب التبريزيّ (يحيىٰ بن عليّ). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧ م.

ـ **شرح أشعار الهذليّين**: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّريّ. حقّقه عبد الستار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة، لاط، لات.

ـ **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المُسَمَّى «منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك»**: الأشموني (علي بن محمد). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٥٥ م.

ـ **شرح التصريح على التوضيح**: خالد بن عبد الله الأزهريّ، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين. دار إحياء الكتب العربيَّة (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، [القاهرة]، لاط، لات.

- **شرح ديوان الحماسة**: الخطيب التبريزي (يحيىٰ بن علي). عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.

- **شرح ديوان الحماسة**: (المرزوقي أحمد بن محمد). نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ م.

- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**: صنعة أبي العباس ثعلب. نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤ م، نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ م.

- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، ط ٤، ١٩٨٨ م.

- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ**: تحقيق إحسان عباس. نشر وزارة الإعلام في الكويت، ط ٢، ١٩٨٤ م.

- **شرح ديوان المتنبي**: (أحمد بن الحسين). وضعه عبد الرحمٰن البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، ١٩٨٠ م.

- **شرح ديوان أبي نواس**: (الحسن بن هانىء). ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي. الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لاط، ١٩٨٧ م.

- **شرح شافية ابن الحاجب الأستراباذيّ**: (محمد بن الحسن)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي. حقّقهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميَّة، بيروت، لاط، ١٩٨٢ م.

- **شرح شذور الذهب**: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). رتَّبه وعلَّق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر. دار الكتب العربيَّة، ودار الكتاب، لاب، لاط، لات. وطبعة دار الجبل بتحقيق حنّا الفاخوري، ط ١، ١٩٨٨ م. وطبعة بتحقيق بركات يوسف هبود.

- **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**: تأليف عبد الله بن برّيّ. تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علاّم. مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة، لاط، ١٩٨٥ م.

- **شرح شواهد ابن الحاجب**: مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب.

- **شرح شواهد المغني**: السّيوطي (عبد الرحمٰن بن أبي بكر)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لاط، لات.

- **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**: قدّم له وضبطه وعلّق حواشيه وأعرب شواهده وفهرسه أحمد سليم الحمصيّ ومحمد أحمد القاسم. دار جروس، طرابلس (لبنان)، ط ١، ١٩٩٠ م.
- **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ**: جمال الدين محمد بن مالك. تحقيق رشيد عبد الرحمٰن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقيّة، [ط ١]، ١٩٧٧ م.
- **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). ومعه كتاب «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى، ط ١١، ١٩٦٣ م، وطبعة مكتبة لبنان بتحقيق محمد ياسر شرف، ط ١، ١٩٩٠ م، وطبعة دار الجيل بتحقيق حنّا الفاخوري. ط ٤، ١٩٩٦ م.
- **شرح المفصل**: ابن يعيش (يعيش بن علي). عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، لاط، لات.
- **شرح هاشميّات الكميت**: ابن زيد الأسدي. تحقيق داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٩٨٦ م.
- **شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ**: تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، لاط، لات، [تاريخ المقدمة ١٩٦٩ م].
- **شعر زياد الأعجم**: (زياد بن سليمان أو سليم). جمع وتحقيق يوسف حسين بكّار. دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣ م.
- **شعر زيد الخيل الطائي**: (زيد بن مهلهل). صنعة أحمد مختار البرزة. دار المأمون للتراث، دمشق، لاط، لات.
- **شعر ابن ميادة**: (الرماح بن أبرد). جمعه وحقّقه حنّا جميل حداد. راجعه وأشرف على طبعاته قدري الحكيم. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، [ط ١]، ١٩٨٢ م.
- **الشعر والشعراء**: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم). تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. لا ناشر، لا بلدة، ط ٣، ١٩٧٧ م.
- **شعراء إسلاميون**: تحقيق نوري حمودي القيسي. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ٢، ١٩٨٤ م.

ـ ص ـ

ـ **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**: أحمد بن فارس. حقّقه وقدَّم له مصطفى الشّويميّ. منشورات مؤسسة بدران، [ط ١]، ١٩٦٣ م.

ـ **صحيح البخاري**: البخاري (محمد بن إسماعيل). الطبعة السلطانية ببولاق، ١٣١٣ هـ.

ـ **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لاط، لات.

ـ ط ـ

ـ **طبقات الشافعيّة**: السبكي (عبد الرحمٰن بن إسماعيل). تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو. البابي الحلبي بمصر، ١٣٨٣ هـ وما بعدها.

ـ **طبقات الشعراء**: ابن المعتز (عبد الله بن المعتز). تحقيق عبد السّتّار أحمد فرّاج. دار المعارف بمصر، لاط، ١٩٧٦ م.

ـ **طبقات فحول الشعراء**: محمد بن سلام الجمحي. قرأه وشرحه محمود محمد شاكر. مطبعة المدني، القاهرة، لاط، لات.

ـ **الطبقات الكبرى**: ابن سعد (محمد بن سعد). تقديم إحسان عباس. دار صادر، بيروت، لاط، ١٩٨٥ م.

ـ ع ـ

ـ **العقد الفريد**: ابن عبد ربّه (أحمد بن محمد). شرحه وضبطه وصحّحه وَعَنْوَن موضوعاته ورتّب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربيّ، بيروت، لاط، ١٩٨٣ م.

ـ غ ـ

ـ **غاية النهاية في طبقات القرّاء**: ابن الجزري (محمد بن علي). بعناية ج. برجستراسر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٢ م.

ـ ف ـ

ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: أبو عبيد البكريّ (عبد الله بن عبد العزيز). حقّقه وقدَّم له إحسان عبّاس وعبد المجيد عابدين. دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣ م.

ـ **الفهرست**: النديم (محمد بن إسحٰق). تحقيق رضا (تجدد بن علي). دار المسيرة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨ م.

ـ **فوات الوفيات**: محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس. دار صادر، بيروت، لاط، لات.

ـ **في أصول اللغة**: مجمع اللغة العربية. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط ١، ١٩٦٩ م.

ـ ق ـ

ـ **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**: عبد العال سالم مكرم. دار المعارف، بمصر.

ـ ك ـ

ـ **الكامل في اللغة والأدب**: المبرد (محمد بن يزيد) حقّقه وعلّق عليه وصنع فهارسه محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣ م.

ـ **الكتاب**: سيبويه (عمرو بن عثمان). تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨ م.

ـ **كتاب الأمثال** = الأمثال.

ـ **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر**: أبو هلال العسكريّ (الحسن بن عبد الله). تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصريّة، صيدا، لاط، ١٩٨٦ م.

ـ **كتاب اللامات**: الزجّاجي (عبد الرحمٰن بن إسحٰق). تحقيق مازن المبارك. دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥ م.

ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. منشورات مكتبة المثنّى، بغداد، لاط، لات.

ـ ل ـ

ـ **لسان العرب**: ابن منظور (محمد بن مكرم). دار صادر، بيروت، لاط، لات.

ـ **اللمع في العربيّة**: صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي. تحقيق حسين محمد محمد شرف. عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٩٧٩ م.

- م -

- **ما ينصرف وما لا ينصرف**: أبو إسحٰق الزجاج (إبراهيم بن السريّ). تحقيق هدى محمود قراعة. نشر لجنة إحياء التراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، [ط ١]، ١٩٧١ م.

- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكِناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**: الآمدي (الحسن بن بشر)، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانيّ (محمد بن عمران). مكتبة القدسيّ، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢ م.

- **مجالس ثعلب**: أحمد بن يحيىٰ ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٥، ١٩٨٧ م.

- **مجلة المجمع العلمي العربي**: بدمشق، جزء ٣٢/ ٤٠١ ـ ٤١١ و٥٦١ ـ ٥٧٦.

- **مجلة المورد**: المجلد الثالث، العدد الثالث، بغداد، ١٩٧٤ م. والمجلد التاسع، العدد الثالث، ١٩٨٠ م.

- **مجمع الأمثال**: الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد). دار القلم، بيروت، لاط، لات.

- **مجيب الندا إلى شرح قطر الندى**: الفاكهي (عبد الله بن أحمد). المطبعة الوهبيّة، مصر، ١٢٩٢ هـ.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النّجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربيّة المتحدة. القاهرة، لاط، ١٣٨٦ هـ.

- **المخصص**: ابن سيده (علي بن إسماعيل). دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.

- **المسائل السفرية في النحو**: ابن هشام الأنصاري. تحقيق حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣ م.

- **المستقصى في أمثال العرب**: الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر). دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤ م.

- **المسند**: أحمد بن حنبل. تحقيق أحمد شاكر. دار المعارف بمصر، ١٣٦٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم). دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤ م.
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**: عبد الرحيم بن أحمد العبّاسيّ. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. عالم الكتب، بيروت، لاط، ١٩٤٧ م.
- **معجم الأدباء**: (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب). ياقوت الحموي الرومي. تحقيق إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م. وطبعة دار إحياء التراث القديم في بيروت.
- **معجم البلدان**: ياقوت بن عبد الله الحمويّ. دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- **معجم الخطأ والصواب في اللغة**: إعداد إميل يعقوب. دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦ م.
- **معجم الشعراء**: انظر: المؤتلف والمختلف.
- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لاط، لات.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**: عبد الله بن عبد العزيز البكريّ. حقَّقه وضبطه مصطفى السَّقّا. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣ م.
- **معجم المطبوعات العربية والمعربة**: جمعه ورتّبه يوسف إليان سركيس. مطبعة سركيس، مصر، ١٩٢٨ م.
- **المعجم المفصل في شواهد العربية**: إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م.
- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا (لبنان)، لاط، ١٩٨٧ م.
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**: طاش كبري زادة. تحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، مصر، لاط، لات.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**: محمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزانة الأدب. دار صادر. لاط، لات.
- **مقاييس اللغة**: أحمد بن فارس. تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.

- **المقتضب**: المبرد (محمد بن يزيد). تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.

- **مقدمة ابن خلدون**: ابن خلدون (عبد الرحمٰن بن محمد). دار نهضة مصر، لاط، لات.

- **المقرب**: ابن عصفور (علي بن مؤمن). تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١ هـ.

- **الممتع في التصريف**: ابن عصفور الإشبيليّ (علي بن مؤمن). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٩٧٩ م.

- **المنجد في اللغة والأعلام**: دار المشرق، بيروت، ط ٢١، ١٩٨٦ م.

- **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازنيّ النحويّ البصريّ**: تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٩٥٤ م.

- **موسوعة أمثال العرب**: إميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٥ م.

- ن -

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: يوسف بن تغري بردي. طبعة دار الكتب المصرية، لاط، لات.

- **النشر في القراءات العشر**: ابن الجزريّ (محمد بن محمد). دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.

- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: أحمد بن محمد المقّري التلمساني. تحقيق إحسان عباس. دار صادر، بيروت، لاط، ١٩٨٨ م.

- **النقائض (نقائض جرير والفرزدق)**: أبو عبيدة معمر بن المثنى. بعناية المستشرق الإنكليزي بيڤان. أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى، بغداد، لات.

- **النوادر في اللغة**: أبو زيد سعيد بن أوس. دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٦٧ م.

- هـ -

- **هدية الأريب لأصدق حبيب على شرح قطر الندى وبلّ الصدى**: محمد الطاهر. مطبوع مع شرح قطر الندى، المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٩٦ م.

- **هدية العارفين**: إسماعيل باشا البغدادي. طبع وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهيّة، إستانبول، وأعادت طباعته بالأوفست مكتبة المثنى، بغداد.
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**: (السيوطي عبد الرحمٰن بن أبي بكر). نشر مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة، ط ١، ١٣٣٧ هـ.

- و -

- **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. ج ١١، باعتناء شكري فيصل. نشر فرانز شتايز بڤيسبادن، ط ١، ١٩٨١ م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: ابن خلكان (أحمد بن محمد). تحقيق إحسان عباس. دار صادر، بيروت، لاط، لات.

www.lisanarb.com

فهرس المحتويات

ترجمة ابن هشام ٣
١ ـ اسمه ونسبه ٣
٢ ـ ولادته ونشأته ووفاته ٤
٣ ـ صفاته وعلومه ٥
٤ ـ شيوخه وتلامذته ٦
٥ ـ تديّنه ومذهبه ٨
٦ ـ أقوالُ العلماء فيه ٨
٧ ـ مؤلَّفاته ١٠
٨ ـ شرح قطر الندى ١٧
ترجمة الفاكهي ٢١
عملنا في الكتاب ٢٢
خطبَة المؤلِّف ٢٥
الفصل الأول: الكلمة وأقسامها ٢٩
١ ـ التعريف بالكلمة ٢٩
٢ ـ أقسام الكلمة ٣١
الفصل الثاني: الاسم؛ إعرابه وبناؤه ٣٣
١ ـ علامات الاسم ٣٣
٢ ـ نوعا الاسم ٣٥
٣ ـ الاسم المعْرَب ٤١
٤ ـ الاسم المبنيّ وأقسامه ٤١
٥ ـ المبنيّ على الكسر ٤١
٦ ـ المبنيّ على الفتح ٤٦
٧ ـ المبني على الضم ٤٦
٨ ـ المبنيّ على السكون ٥٠

الفصل الثالث: الفعل: أنواعه وأحكامها ٥١
١ ـ أقسام الفعل ٥١
٢ ـ علامة الفعل الماضي وبناؤه ٥٩
٣ ـ علامة فعل الأمر وبناؤه ٦٠
٤ ـ علامة الفعل المضارع وأحكامه ٦٣
٥ ـ بناء الفعل المضارع على السكون ٦٤
٦ ـ بناء الفعل المضارع على الفتح ٦٤
٧ ـ إعراب الفعل المضارع ٦٥
الفصل الرابع: الحرف؛ حقيقته ومذاهب العلماء فيه ٦٦
١ ـ علامة الحرف ٦٦
٢ ـ الحروف المُختَلَف في حرفيّتها ٦٨
٣ ـ إذما ٦٨
٤ ـ مهما ٦٨
٥ ـ ما المصدريّة ٧٠
٦ ـ لمّا وأقسامها ٧٠
الفصل الخامس: الكلامُ ٧٣
١ ـ تعريف الكلام ٧٣
٢ ـ صُور ائتلاف الكلام ٧٤
٣ ـ ائتلاف الكلام من اسمين ٧٥
٤ ـ ائتلاف الكلام من فعل واسم ٧٥
٥ ـ ائتلاف الكلام من جملتين ٧٥
٦ ـ ائتلاف الكلام من فعل واسمين ٧٥
٧ ـ ائتلاف الكلام من فعل وثلاثة أسماء ٧٥
٨ ـ ائتلاف الكلام من فعل وأربعة أسماء ٧٥
الفصل السادس: أنواع الإعراب وعلاماته ٧٧
١ ـ تعريف الإعراب ٧٨
٢ ـ أنواع الإعراب ٧٨
٣ ـ علامات الإعراب ٧٩
٤ ـ إعراب الأسماء السِّتَّة ٨٠
٥ ـ شروط إعراب الأسماء الستَّة بالحروف ٨١
٦ ـ إعراب المثنى، وجمع المذكر السالم والملحق بهما ٨٤

٧ ـ إعراب الجمع بالألف والتاء الزّائدتَيْن ٩١
٨ ـ إعراب ما لا ينصرف ٩٣
٩ ـ حكم الاسم الممنوع من الصرف ٩٤
١٠ ـ الأفعال الخمسة ٩٦
١١ ـ تعريف الأفعال الخمسة ٩٧
١٢ ـ حكم الأفعال الخمسة ٩٧
١٣ ـ إعراب الفعل المضارع المعتلّ الآخر ٩٨
١٤ ـ الإعراب التقديريّ ٩٩
١٥ ـ رفع الفعل المضارع ١٠٢
١٦ ـ نصب الفعل المضارع ١٠٣
١٧ ـ جَزْم الفعل المضارع وجوازمه ١٣٠
الفصل السابع: النكرة والمعرفة ١٤٩
١ ـ النكرة ١٥٤
٢ ـ المعرفة ١٥٤
جـ ـ اسم الإشارة ١٦١
د ـ الموصول ١٦٤
الفصل الثامن: المبتدأ والخبر ١٨٦
١ ـ تعريف المبتدأ والخبر وحكمهما ١٨٦
٢ ـ الابتداء بالنَّكرة ١٨٨
٣ ـ الخبر الجملة وروابطه ١٨٩
٤ ـ الخبر شبه جملة ١٩١
٥ ـ المبتدأ الصفة ١٩٥
٦ ـ تعدُّد الخبر ١٩٨
٧ ـ تقدّم الخبر على المبتدأ ١٩٩
٨ ـ حذف المبتدأ والخبر ٢٠٠
٩ ـ وجوب حذف الخبر ٢٠١
الفصل التاسع: النواسخ ٢٠٥
١ ـ الأفعال الناقصة ٢٠٥
٢ ـ الأحرف المشبَّهة بالأفعال ٢٣٤
٣ ـ «لا» النافية للجنس ٢٥٩
٤ ـ أفعال القلوب ٢٦٦

الفصل العاشر: الفاعل ٢٧٩
١ ـ حقيقته ٢٧٩
٢ ـ أحكامه مع عامله من حيث الموقع والتثنية والجمع والتأنيث والحذف ٢٨٥
٣ ـ أحكامه مع المفعول من حيث الموقع ٢٨٧
٤ ـ فاعل «نِعْمَ» و«بِئْسَ» ٢٩٢
الفصل الحادي عشر: نائبُ الفاعِل ٢٩٤
١ ـ أسباب حذف الفاعل ٢٩٤
٢ ـ ما ينوب عن الفاعل ٢٩٧
٣ ـ نيابة شبه الجملة والمصدر عن الفاعل ٢٩٧
٤ ـ صيغة الفعل المبنيّ للمجهول ٢٩٩
الفصل الثاني عشر: الاشتغال ٣٠١
١ ـ حقيقته ٣٠١
٢ ـ أحكام الاسم المتقدّم على الفعل ٣٠٥
الفصل الثالث عشر: التنازع ٣١٠
١ ـ حقيقته ٣١٠
٢ ـ بعض الأحكام الخاصّة ٣١٣
الفصل الرابع عشر: المفعولات ٣١٦
١ ـ المفعول به ٣١٧
٢ ـ المنادى ٣١٨
أقسام المحذوف للترخيم ٣٣٨
٣ ـ المفعول المطلق ٣٥٠
٤ ـ المفعول له ٣٥٤
٥ ـ المفعول فيه ٣٥٨
٦ ـ المفعول معه ٣٦٢
الفصل الخامس عشر: الحال ٣٦٧
الفصل السادس عشر: التمييز ٣٧٣
١ ـ حقيقته ٣٧٣
٢ ـ نوعاه ٣٧٨
الفصل السابع عشر: المستثنى ٣٨٣
١ ـ المستثنى بـ «إلّا» ٣٨٣
٢ ـ المستثنى بـ «غير» و«سوى» و«خلا» و«عدا» ٣٨٨

الفصل الثامن عشر: المخفوضات ٣٩٢
١ ـ المجرور بالحرف ٣٩٢
٢ ـ المجرور بالإضافة ٤٠٠
الفصل التاسع عشر: شبه الفعل ٤٠٥
١ ـ اسم الفعل وعمله ٤٠٥
٢ ـ المصدر وعمله ٤١٢
٣ ـ اسم الفاعل وعمله ٤٢٣
٤ ـ أمثلة المبالغة وعملها ٤٢٩
٥ ـ اسم المفعول وعمله ٤٣٢
٦ ـ الصِّفة المُشَبَّهة باسم الفاعل ٤٣٣
٧ ـ اسم التفضيل ٤٣٩
الفصل العشرون: التوابع ٤٤٤
١ ـ النعت ٤٤٥
٢ ـ التوكيد ٤٥٢
٣ ـ عطف البيان ٤٦٣
٤ ـ عطف النَّسق ٤٧٠
٥ ـ البدَلُ ٤٨١
الفصل الحادي والعشرون: العدد ٤٨٦
١ ـ أقسام العدد ٤٨٦
٢ ـ أحوال أسماء العدد التي على وزن «فاعل» ٤٨٨
الفصل الثاني والعشرون: موانع الصَّرْف ٤٨٩
الفصل الثالث والعشرون: التعجّب ٥٠٢
١ ـ صيغة «ما أَفْعَلَ» ٥٠٥
٢ ـ صيغة «أفعِلْ به» ٥٠٧
الفصل الرابع والعشرون: الوقف ٥١٠
الفصل الخامس والعشرون: رسم الحروف ٥١٨
الفصل السادس والعشرون: همزة الوصل ٥٢٢
الخاتمة ٥٢٧
مصادر ومراجع تخريخات الشواهد الشعرية ٥٢٩

MUJĪB AL- NIDĀ

ILĀ ŠARḤ QAṬR AL-NADĀ

(A book in Arabic syntax)

by

Jamāl-Al-Dīn ᶜAbdullah Ben Aḥmad Al-Fākihi

Edited by

Maḥmūd ᶜAbdul-ᶜAzīz Maḥmūd

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon